لياس بوكراع

الجزائر
الرعب المقدس



anep

Liess Boukra

Algérie
la terreur sacrée

Edition Favre
Lausanne, 2002

لياس بوكراع

الجزائر
الرعب المُقدَّس

مئة ألف ضحية جزائرية للإسلامويّة

قبل ضحايا 11 أيلول/سبتمبر 2001 الثلاثة آلاف وخمسمئة

تقديم

إرڤيه بورج

ترجمة

أ. د. خليل أحمد خليل

ANEP ـــ دار الفارابي

الكتاب: الجزائر، الرعب المُقدَّس
المؤلف: لياس بوكراع
المعرّب: أ.د. خليل أحمد خليل
الناشر: * المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP)
28 طريق أحمد واكد، دالي ابراهيم، الجزائر
الهاتف: 53/ 52 38 37 21 213
الفاكس: 53/ 20 72 36 21 213
e-mail: dcpa@anep.com.dz
* دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb

الطبعة الأولى 2003

ISBN: 9961-768-68-x
Dépôt - légal: 926-2003

منشورات ANEP
إقامة النجاح ـ 11، شارع الأخوة بوعدو
بئرمراد رائس ـ الجزائر
الهاتف: 58 95 44 21 213
الفاكس: 65 95 44 21 213

دار الفارابي
شركة المطبوعات اللبنانية ـ لبنان

المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

أهدي هذا الكتاب إلى ذاكرة

جميع ضحايا الإرهاب في العالم

حظيتُ بمساعدةِ أشخاصٍ كثيرين، اعربوا لي عن ثقتهم وتضامنهم؛ لكنّهم آثروا عدم ذكر اسمائهم. كما أنني ارغب في الإعرابِ عن امتناني للصحافة الوطنيّة والعالميّة التي قدّمت لي كنزَ معلومات.

تقديم

استكشافُ الإرهاب

ما من ظاهرة أخفى على التحليل من الإرهاب، فلا شيء يماثله في العصيان على العقل والاستطلاع. ويزدادُ هذا الملحظُ صحّةً عندما يتفشّى العملُ الإرهابيّ في بلد الباحث، مرتدياً رداءَ حربٍ أهليّة. ذاك أنّ رعبَ العمليّات الإرهابية يتضاعفُ بشعورٍ ارتعابيّ يُعانى في مواجهة أعمال القتل. الأمرُ الذي يحول دونَ قبول ما لا يمكنُ تخيّله، نعني الفعل الذي ينتهكُ كل المحرّمات.

لقد ازدهرتْ كل التأويلات، منطلقةً من هذا العجز الفكري عن تحمّل النّظر إلى وجه الواقع. كما ازدهرت كل الأطروحات حول الإرهاب الذي أدمى الجزائرَ، وبدا لفترةٍ أنّه يُطاولُ الدولةَ الجزائريةَ نفسَها. أمام اللامقبول، استعصى كلُّ تفسير، حتى بدا الأسوأُ ممكناً.

اليومَ تخرجُ الجزائرُ، منكوبة ومتغيرة ربّما، من هذا الطور الطويل من أطوار العنف الأهلي الذي كان يتراءى بلا أصلٍ محدَّد، وبلا رهانٍ قابل للقراءة بوضوح. إن عملية زعزعة البنى العامة، وعلى رأسها الجيشُ والحكومة، ربما ستتركُ آثاراً، من الصعب سبرُها حالياً.

ولا ريبَ أن الآثار الأسوأ هي الآثار الإنسانية والنفسية والوجدانية التي سيواصلُ الجسمُ الجزائري حملها على مدى جيلٍ كامل: فلا يُمحى بسهولة مئة ألف قتيل، بينهم مثقّفون وأهل ثقافة، ومجهولون وفلاحون وموظفون وربّات منازل، وأطفال أيضاً، كلّهم أبرياء، جرى إعدامُهم باسم-برنامج ترهيب وباسم تحكّم تقودهما مجموعات سرّية مسلّحة .

يبدو اليوم مشروع الإرهابيين لإقامة جمهورية إسلامويّة خارج المنال في قلب المغرب، إذ إنّ المجموعات المسلحة المعدودة، التي تواصلُ عملها، تجري مطاردتُها وتفكيكها باضطراد. في مواجهة هذا العنف الهجومي، الجديد نوعاً، الذي أغمضَ العالمُ الغربي عيونَه عن تحمّل مسؤوليته لأمدٍ طويل، صمدت الدولةُ الجزائرية.

لقد صمدت وفي ظروفٍ من الانفتاح ومن حرية التعبير التي قلَّ الرّهانُ عليها، فيما كانَ

العنفُ يضربُ أطنابه. وكان لياس بوكراع مضطراً لإجراء جردة مأتميّة، هي جردة ضحايا التعصّب الديني، المصنفين حسب المهن: الصحافيون يأتونَ في المقدمة. يليهم الفنّانون وكبار الموظفين والمدرّسين.

لم يكنْ يرمي القتلة إلى ضرب النخبة الاجتماعية والإدارية وحسب، بل كانوا يريدون النيل من النخبة الفكرية بنحو خاص. وهذه ترجمة مباشرة لتصميم خاص على النزعة الظلاميّة، عنوانها هذه الحرب العشواء ضد كل ما كان يمثل في الوعي الجماعي الجزائري إمكانَ خطابٍ انتقادي ودحضٍ لأطروحات المتطرّفين الدينيّين، وحتى ضد أية محاسبة موضوعية وفعلية على أعمالهم الإجراميّة. يقول الياس بوكراع إنها عملية «تصفية دماغ» المجتمع الجزائري، التي أفضت إلى تهجير الكثيرين من المُبدعين والمدرّسين والصحافيين، المهدّدين بالموت لو واصلوا أعمالهم في بلدهم بالذات.

مع ذلك، واصلت الصُّحُف صدورَها، بالتنوّع الانتقادي عينه، وبالجسارة السابقة نفسها، مستقلّةً عن السلطة (ملاطفة الحكومةَ قليلاً، لتحريضها على المضي قُدُماً في سعيها للوئام الوطني، المستوحى من الرغبة في طيّ صفحة الإرهاب، ولتحريضها أيضاً على مواصلة عملها الليبرالي الاقتصادي)، ومستقلة عن ضغوط المتعصّبين وترهيباتهم. هنا، أُصرّ مجدداً على الإشادة بالعمل المرموق الذي قام به الصحافيّون الجزائريّون، الذين أثبتوا، مثلاً، إلى أي حدّ كانت حريةُ اللهجة والفكرة مرتبطةً بهذه المهنة، وملازمةً للتصوّر الذي نكوّنه عن دور الصحافة، حتى في مجتمعٍ مأزوم.

لقد استوى عملُ لياس بوكراع الضّخم؛ فهو بوعي الجامعي وصبر الباحثِ وحزمه، كشفَ عن المصادر وواجه الشُّهود والشواهد، وراكم النصوص. ورسم لوحةً كاملةً عن الإسلاموية الراديكالية في الجزائر، من جذورها إلى ثمارها الدامية.

لم ينفلتْ من شِباكهِ شيءٌ: لا الشكل التنظيمي الذي ترتديه الشبكات ولا أسماء قادتها وأصل قوّاتهم. إننا مأخوذون بوضوح المعلومات. ذاك أنّ كلَّ قوّةِ المؤرّخ تكمنُ في جعل خُطانا تسيرُ، على هذا النحو، في المُنْعَرجاتِ المعقّدة لجماعات سرّية متشابكة.

مع بعض المقاطع الاضطرارية حيثُ الغربال القاسي للنقد الجامعي يسمح بتبديد الشكوكِ التي كان يظنُّ البعضُ أنه قد تمكّن من إثارتها: ابن طلحة، مثلاً. مَنْ قَتَلَ مَنْ؟ ها هي الأسماء، من الجانبين، في لوائح دقيقة، مع الاعترافات والشهادات والمصادر المتقاطعة، وحكايات التائبين. والفحصُ المنهجي نفسه للمذابح الجماعية في ولاية غيليزان. . . أسماء القَتَلة والضحايا، وصف التكتيكات المُتّبعة، كيفية ارتكاب الجرائم ووصول قوى الأمن والنّجدة.

إنه عملُ مؤرّخ، إذاً، يفحصُ الوقائع الخفيّة تحت الكَفَنِ المزدوج للماضي الذي يكشف الوُعورات، وللخوف من الهجمات الذي طالما عَقَدَ الألسنَ. إنّ عملَ لياس بوكراع عنوانُه الثبات

والدقة، فهو لا يكتفي بعرض أحوال الإسلاموية الجزائرية، حتى في سيرورتها المتغيرة: فإن ما يلفت النظر لهو أكثر من ذلك، انها وفرة المصادر، والوسائل، والسبل، وكذلك الرهانات التي يجري التعويل عليها من قبل تلك الإسلاموية.

حتى أنّ اللمحة السريعة ـ السريعة جداً، ربّما؛ ولكنها ليست هي موضوعَه ـ التي يقدّمها المؤلف عن تاريخ الجزائر الصاخب، والتي يستهلُّ بها دراستَه، تُسهم في تقديم المفاتيح الأولى للمعطياتِ التاريخية والنفسية التي أتاحتْ خطاباً متطرّفاً معيّناً، قائماً على شعاراتٍ دينيّة، وأباحت اللجوء إلى عمل عنفيّ سرّي.

ليس خطأً أنّ «شيوع القتل السياسي» رافقَ منذ القرن السادس عشر كلَّ حقبة الهيمنة التركية، المنقّطة بانتفاضاتٍ مقموعة واغتيالات. ففي قرن، ما بين 1705 و1815، جرى إعدامُ ما لا يقلّ عن ثمانية دايات (داي) في مدينة الجزائر. ومنذ 1830، انفجر العنفُ الباطنيّ نفسه، بانتظام، منذ الاحتلال الفرنسي، حيث تعاقبت الانتفاضاتُ وعملياتُ حفظِ الأمنِ الدامية. هذا هو الحال على مدى القرن التاسع عشر، حال التعاقب المديد للثورات، وبنحوٍ سياسيّ أكثر وأنظم، منذ الحرب العالمية الأولى. هذا بالطبع، دون الكلام على انفلات موجات العنف الذي رافق حرب الجزائر وما بعد اتفاقيّات إفيان.

كذلك، ليس خطأً أن تنظيم الدولة كان يُعتبر، بادىء الأمر، في السنوات الأولى للجزائر المستقلّة، بمثابة «إرث استعماري»، كان ينبغي الاستغناء عنه لمصلحةِ أشكالٍ أخرى من النُّظُم الجماعيّة، مثل الحزب الأوحد... وعليه، فإن الطبقة الحاكمة الجديدة، حين أرسَت شرعيّتها على مشاركتها في الثورة، إنّما ظنّتْ مُطوّلاً أنها قادرة على تجاهل «الشكل القانوني» لدولةٍ محايدة ومتنوّعة... غير أنّ الواقعَ يُسفِّه، أحياناً، أطيبَ النّوايا وأولى الحماسات: فهذه الدولة السيئة التدبير والتوظيف وجدت نفسَها موضع استياءٍ واستنكار من جانب شريحةٍ من السكان جرى إضفاء الرسب عليها، مستفيدة بسهولة من سياق اجتماعي ـ اقتصادي صعب، ومن استنزاف الطواقم البادية.

ثمّ يستخلصُ الكاتبُ، بحق، الدور الخاص الذي اضطلعت به الجزائرُ على الصعيد العالمي، إذ قادت الحركة، المناهضة للإمبريالية والداعية إلى عدم الانحياز، ورفضت أي انزلاق في مُلحقات قوّتي الحرب الباردة الكبيرتين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية. مع ذلك، هل ينبغي الذهاب إلى حد القول إن هذا الاستقلال المحسود هو الذي «دفعت ثمنَه غالياً» الجزائر، الأمر الذي جعل نمو الحركة الإسلامية الراديكالية يستفيد من شبكات إرهابية عالميّة، تحظى بتساهلٍ ضمني على الأقل، إنْ لم تكنْ مدعومة دعماً مباشراً من قِبل بعض القوى الإقليميّة: الشبكة الإيرانية، الشبكة الأفغانية، الشبكة السعودية، وحتى الليبيّة... كل ذلك تحت الأنظار الباردة للدبلوماسيّين الغربيين، وعلى رأسهم الولاياتُ المتحدة التي تركت الجزائرَ «تدفع وحدَها» عن

الآخرين، الذين كانوا قد اختاروا أن يشاهدوا ويتابعوا فيها مسارَ الظاهرة الأصوليّة على سبيل شبه اختباري... وهنا يحقُّ لنا أن نتساءل...

لا شيء أصعب من الانتقال من وثيقةٍ إلى تفسيرها. فلم يَنْجُ لياس بوكراع من بعض المصائد، مثل مصيدةِ الشيطنة، المبالغ فيها ربّما، المُضفاةِ على خَلَفِ الحركيين، المتّهمين بأنهم رأوا في الانتماء إلى الحركة الإسلامية، فرصةً لاسترجاع شرعية اجتماعيّة طالما حُرموا منها، كما رأوا فيها، في الآنِ ذاتِه، وسيلةً لتصفية حسابات مع قُدامى المجاهدين، أبطال الثورة. . . فهل ينبغي، في أفق الوئام الوطني الذي اتّخذته الجزائرُ لنفسها من الآن فصاعداً، أن يتجدَّدَ نَكأ الجراح القديمة، غير الملتئمة، لماضٍ مؤلم؟

مما لا ريب فيه أن في هذا الأمر تكمنُ أصالةُ وقوّةُ هذا التوليف الرائع: يقدّم الكاتبُ مشاهدَه التي تؤلّفُ تدريجيّاً وتقدّم للقارىء اكتشافاً لما كان عليه الأبناءُ الضالون لجزائرَ بلا بوصلة، حين توزّعوا بحثاً عن ذواتهم وعن هوية استيهاميّة، الاضطلاع بها أبسطُ وأسهلُ من تراث بلدهم المعقّد. الكاتبُ نفسُه مؤيِّد لدولة جزائرية علمانيّة وديمقراطيّة، لكنّه لا يضعُ قناعاته في صميم كتابه، فهو يكتفي بعرض الوقائع كما هي، كما عاشها وأعاد تركيبها، وفهمها.

إننا ندينُ للياس بوكراع الذي أتاح لنا فرصةَ التوغّل في التسلسلاتِ التاريخية والاجتماعيّة التي أفضَتْ، على غرار دواليب مُزيّتة جيّداً، إلى انفجار العنف الإرهابي في الجزائر، ثم إلى تراجعه. فبعد سنوات الدم وسنوات الشك، يدشّنُ هذا الكتابُ سنواتِ التحليل والتخطّي. التحليل، الضروري لفعل الحِداد، ما دام التغاضي والصّمت لم يعودا قابلين للتحمّل. والتخطي، لأنّ بناءَ جزائر الغد يتعيَّنُ عليه أن يُصفّي نهائياً أشباحَ هذه المأساة الأخيرة، حتى ينجو من غواياتِ الماضويّين والأصوليّين.

لقد أصبحنا نعلمُ الآن أنّ العِبرَة الجزائريّة صالحةٌ لكلّ البلدان. فهي من الآن وصاعداً مرجع إلزاميّ للتفكير في الإرهاب المعاصر، كما هو منتشر في كل أنحاء العالم. والحال، فإن الجزائر، الرعب المقدّس، هو كتابٌ مُفيد في المقام الأول.

إرڤيه بورج

مدخل

ما الإرهابُ؟ يمكننا البحثُ سريعاً في المصطلح ودلالته. . . ويمكننا أن نجد له عشرة تعريفات متباينة، على الأقل. . . ويمكننا الخوضُ في تبايناتِ الآراء. . . لكنْ، ما لا نستطيعُه، بدقّة، هو أن نجد له معنًى مقبولاً من الجميع ومن كل أحد. لأنّ كلمة «إرهاب» صارت مفهوماً ذا استعمالٍ عام.

كتبَ ب. هوفمان[1]: «لنتصفّح صحيفةً أو لنشغل التلفزيونَ، فنجد ـ أحياناً في خلال البرنامج الواحد أو في الصفحة نفسها ـ ذِكراً لأحداثٍ بالغة التفاوت، من انفجار بناية إلى اغتيال رئيس دولة، وذبح مدنيين على أيدي عسكريّين، وتسميم منتوجات في أجنحة سوبرماركت أو في صيدليّة: وبلا تدقيق، تُوصف كلّها بأنها أعمال إرهابيّة. وسواءٌ تعلّق الأمرُ بأعمال صادرة عن معارضين للسلطة القائمة أو عن السلطة نفسها، أم تعلّق بمنظّمات مافياويّة أو بمجرمين عاديّين، وبجماهير ثائرة أو جماعات مناضلة، وبمختلّين معزولين أو بابتزازيين يعملون لحسابهم الخاص، فإن كلَّ عملٍ يدورُ حول عنفٍ وحشي بوجهٍ خاص، ويُرى كأنّه موجّهٌ ضد المجتمع، إنّما يوصف بأنه «إرهابيّ» في معظم الأحيان».

وما يهمله ب. هوفمان هو أنّ الجماعة نفسها تُوسَم أحياناً بسمةٍ «إرهابية»، بعدما جرى تكليلها، لأمد طويل، بلقب «الجماعة المكافحة لأجل الحرية»، كما رأينا في أفغانستان منذ أمدٍ قريب.

والحال، فإن هذا المفهوم يميلُ إلى أن يغدو فارغاً من المضمون. وبعد طول

(1) HOFFMAN (B.), *La mécanique terroriste, Paris*, Calmann-Levy, 1999, p.16.

عناء ينزل الكثير من المختصين إلى مستوى تبني المعنى الشائع: هو «إرهاب» ما نحدّده، في عصرنا، وبالأكثرية، بهذه الصفة.

ذاك أنّ مفهوم «الإرهاب» هو رهان سياسي - إيديولوجي. عندها، ينبغي المضي للبحث في مكانٍ آخر، في وعي «المُرَهَّبين» و«الإرهابيّين»، عن عناصر جواب.

يقول مَثَلٌ جزائريّ: «لا يحسّ بالجمرة إلاّ الذي رجلُه فوقها». كذلك لا يعرفُ ما هو الإرهابُ عملياً إلاّ أولئك الذين عاشوا أهوالَ جنونه الفتّاك. ولا يعرف ما هو الإرهابُ فعلياً إلاّ أولئك الذين كانوا أو ما زالوا بين أشداق هذا الورم الخبيث الذي يتكاثر ويفتك بكل شيء.

إنّ معرفةَ الإرهاب الحميمة ينبغي أن نسألَ عنها هذه الأم التي استفاقت على أصوات انفجارات، في ليلة من ليالي كانون الأول/ديسمبر 1995، في حيٍّ على طرف الجزائر العاصمة، فسارعت إلى جمع أطفالها وانبطحت أرضاً وإيّاهم، في الظلام، في زاوية غرفة، بالقرب من نافذة، وهي مستعدة لرميهم خارجاً. كانت تسكنُ في الطابق الخامس من بناية. وكانت تفضّل رمي أطفالها من النافذة، على أن تراهم يقعونَ بين أيدي «بهلوانات الموت»، موفّرة على نفسها، هكذا، رعبَ الاغتصابِ والذّبح. إنها أمّ شجاعة؛ لكنّها أمّ واضحة، إذْ لا شيء أسوأ من إعدام طفل بالفأس، بالمنشار، بالسّيف أو بالنّار.

إنّ الإرهابَ هو أيضاً ابتلاءُ هذه المراهقات، في سنّ الزواج، المخطوفات، المشدودات من فوق ومن تحت، حتى مأوى الوحش، لاغتصابهنّ هناك، على مدى أشهر، من جانب كل أعضاء سِرْب كلاب الصّيد. وبعدما يحملنَ، يجري قتلهنَّ؛ فيذهبن حينئذ للالتحاق بـ «نهر جهنّم»، بعدما عانين من الألم الفائق الوصف، ألم تمزيق أغشية بكارتهنّ المدنّسة.

كما أن الإرهابَ هو حكاية هذا الأب الذي كان ابنه لواطياً (مِثْليّاً). فما كان لذلك الأب، في أزمنة سابقة، أن يعترف بالأمر، بل كان له أن يتظاهر بجهله، ولكن مع التألم في سره من الحُرُم المرمي على ما كان يعتبره مجتمعٌ ذُكوريّ من أكبر الكبائر. ومع ذلك، ذات يوم، ذات يوم حزين كالموت، وبلون الدم، همسَ في أذني وهو خافض العينين وممتقع الوجه: «إنني خائف جداً على ولدي ر...». أجبته: «لماذا؟». وبصعوبةٍ نطقَ: «أنت تعرف أن ر...». وانقطع عن الكلام، دون إتمامَ

العبارة. لم يلفظ الكلمة، كما لو كان يعزِمُ على ما كان يعنيه. أضاف: «الآخرون لا يقبلون هذا، سيقتلونه». بعد عدّة أشهر، وُجد ر... في كرمة، غارقاً في مستنقع دم، مقطوع الرأس.

زدْ على ذلك أنّ الإرهاب هو الخروج صباحاً من المنزل لقضاء المرء حاجاته اليومية وهو يُدرك أنّه قد لا يعود، مساءً، إلى منزله حيّاً، وأنّه هو إرسالَ الأطفال إلى المدرسة، فيما الخوفُ في الأحشاء، مصحوب بدعاءٍ حتى يعودوا سالمين ومُعافين. إنه مأساة ن...، طفلة صغيرة في العاشرة، أرغمها الإرهابيّون على أن تضع فوقَ ركبتيها رأسَ أبيها الذي أقدموا، للتوّ، على قطعه. لقد تجمّدت من الرُّعب، وظلّت على هذا النحو مشلولةً حتى وصول النّجدة. منذ ذلك الحين، أُصيبت ن... ببُكمٍ كامل. ربما تكون هذه طريقتها لتقول لنا إنّها تفضّل جمادَ الحَجَر على الربيع البشريّ الملوّث مراراً وتكراراً بالظّلال الدامية.

الإرهابُ هو الأيّام التي تتلقّفها الليالي ويشوّهها الرُّعبُ؛ وهو الليالي التي تُلقي بكلاليبها ولوالبها في قاع أكوام الجثث؛ وهو الخوف من الغَسَق والانتظار القلِق لبزوغ الفجر. هو في آن كل شيء ولا شيء. ليس له عنوان؛ فهو في كل مكان وبلا مكان. حضوره غياب ضاغط، وغيابه حضور قاهر.

في المواجهة، كل منّا بمفرده، متدثّر بخوفه المتزايد والمُتخطّى باستمرار، لأنه لا بدّ من مواصلة الحياة. الإرهابُ هو هذه الأيام ذات الانعزالات الكثيفة، الأيام الملفّقة في نسيج العذاب، الواحد دائماً، الذي يتناثرُ في بقاعاتٍ شتّى. فكل يوم هو محنة رهيبة، كأس مُرّة نشربها ونحن نرتجف، فيما ينشر الموت من حولنا، بلا كلل، رائحته النتنة في صمت المجزرة المُغلق. فنحن نسير منذ عشر سنوات والموت ملتصق بنعال أحذيتنا. وأينما نمضي نحمل دوماً كفَننا تحت إبطنا، انتظاراً لذلك اللقاء المحتمل مع النَّصْل القاطع. فهناك حيث ترتاح الأقدام يمكن أن يكمنَ الخطرُ؛ على مقربة من ذويكَ في منزلكَ، في مقهى، في مشرب، على سُطيحة، في سينما أو في صف، يمكنُ للموت أن يظهر، الموت الذي سيبتلع الوداعاتِ التي لم يكن لديك الوقتُ للقيام بها.

وفي المساء، منذ الساعة الخامسة، تفرغُ المدينةُ. ينزوي الناس في بيوتهم؛ وفي الشوارع، لم يعد أحدٌ. «طويل، طويل هو الليل؛ الأسدُ ينام؛ إنه عهدُ الثعلب». وفيما

تشتعل المصابيحُ النادرة، عاكسةً على المدينة حجاباً من الضوء الشاحب، يغطي المدينة حُزْنٌ احتضاريّ. عند الأطراف، أندرُ أيضاً هي ليالي السلام والصمت. أما الأحياءُ في وحدتها المرعبة، فهي تعيش على إيقاع أعمال الخطف والضرب بالعصي والرّمي بالرصاص والتعذيبات. في الليل، يسودُ الإرهابيون بلا مُنازع. في هذه الأماكن، مَنْ يستطيع تلبية الصديق، الجار، وحتى أطفاله بالذات؟ هناك فتًى يؤدي خدمة العَلَم، زار أهله في إجازة، فأقدم أخوهُ على ذبحه وهو غارق في نومه؛ أخوه الذي كان ينامُ إلى جانبه. أحياناً، ينطفئُ الضوءُ فجأةً؛ وتتكرَّرُ أصواتٌ مخيفة تجعل المباني ترتجف. ثم، عويلٌ، عويلان، عشرات البكاءات تملأ الحيَّ بأصدائها المُرعبة.

بعد عدَّة ساعات، يبزغ النّهارُ ناشراً نورَه شيئاً فشيئاً. تُشرِقُ الشمس. يخرج الناس؛ على وجوههم نستطيع قراءة التعبير المرعب لهؤلاء الأحياء الذين يعلمون أنهم محكومون بالإعدام. يسارعون في مغادرة الحيّ. لا يطرحون سؤالاً. فهذا غير ضروري. الجوابُ هنا، على الجدران الملطخة بالدم، فوق الرصيف حيث ترقد الجثث المبتورة لضحايا المدينة، وفي الهواء الذي لا يزال ينشر رائحةَ الجثّة الطازجة.

غير أنّ هذا الإرهاب هو إرهاب خاص. لئن كانت أهدافُه سياسيّةً بامتياز، فإن دوافعه تيولوجية في المقام الأول. إنّه قريبٌ من الإرهاب السياسي، لكنّه يتميّز منهُ بعنفٍ أشدّ. فهو عنفٌ مُستنِد إلى قوّة كلمة، «الجهاد»، التي ينبثق منها هذا الشعور بتجسيد حقيقة دينيّة بلا حدود، مدعوة إلى فرض نفسها في كل مكان. هذا الشعورُ يتراءى من خلال أعمال العنف المُرتكَبة. وما ينجم عنها من إرهاب، هو «إرهابٌ مقدَّس»، لأن اللّه يؤيّده. إن كل موقف مناوىء يُختم عليه بخاتم الكُفْر. والنفي من الجماعة هو العقابُ لكل تقصير عن أداء هذا العنف.

إنّه إرهاب يقسم العالم إلى «مؤمنين» و«آخرين». ويغدو مانوياً، مثنوياً، وهذا يُجيز كل أشكال التطرّف. إن الإرهابي الأصولي، المستقوي بهذا الاقتناع العميق، يستخدم العنفَ في وضح النّهار؛ فهو لا يخشى أشكاله العارية والفظّة، لأنه يراه شرعياً، مقدَّساً...

لكن، ينبغي التحوّط من الاعتقاد أن «ميتافيزيقا الشراسة» هذه تعومُ في محيط من

اللاعقلانية. فالأمر معكوس، إذْ من «بِقالة الاغتيالات المحدّدة» إلى «سوبرماركت الجزارة الجماعية»، يصدر هذا العنف عن مستوىً رفيع من العقلنة. وهو من حيث جوهره، عملية مجرّدة ضد عدوٍ، مسلوبٍ من كل صورة بشرية، ولم يعد يُعتبر «الغريب». إن العنف الإسلاموي هو عمل تصفية بشرية بعقلانية. أما محرّكوهُ فإنهم يمثلونه بوصفه المرحلة الناجزة من الفِداء الذي، من خلاله، يسترجعُ البشرُ طهارتَهم المعززة بنصٍ مقدّس. لذا، يُقيمُ الإرهابيُّ الإسلامويّ علاقة ثوابيّة مع الموت، مع موته ومع موت الآخرين. كما أنه يرى من غير الضروري تحويل الأهالي إلى العبودية؛ يجب أن يُبادوا. إن المنطق الداخلي لعقيدته ينطوي على منطق التدمير، أي، «التصفية»، وتالياً، منطق الإرهاب...

طبعاً، لا ينبغي للمرء أن يكون ساذجاً: بين 1962 و2002، شهدتْ أجهزةُ الأمن والجيشُ والشرطةُ والحكوماتُ والأحزابُ انزلاقاتٍ؛ فعلى امتداد هذه السنواتِ الأربعين الأخيرة، راج وشاع التسلط والتآمر واستباحة الأموال، وحتى الإجرام. إلاّ أن هذه الأعمال، التي تندرج في مدارج الصراع على السلطة، لا علاقةَ لها بمشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولا بالمئة ألف من ضحايا الإرهاب الإسلامويّ.

ناهيكَ بأنَّ واقعَ هذه الظاهرة هو شأنٌ آخر. ففي الجزائر كما في سواها، يُعَدُّ العنفُ الإسلامويّ ظاهرةً سياسيّة، وينبغي التعامل معه بهذه الصفة. من هذه الزاوية، يختصر التفسيرُ الأكثرُ التباساً حول أصله، في الأطروحة القائلة إنّ العنفَ الإسلامويَّ انفجر، عفوياً، إثرَ توقيف المسار الانتخابي في كانون الثاني/جانفي 1992. ففي الخارج، انحصر السِّجالُ في جعل هذه الأطروحة مقبولةً. الأمرُ الذي أفضى إلى تغييب استراتيجية الاستيلاء على الحكم في الجزائر، التي وضعتها الأممية الإسلاموية، منذ بداية الثمانينات، بمباركة بعض القوى الغربية وبعض أنظمة المغرب والمشرق التي ستقوم، لاحقاً، بتقديم دعم عملاني (لوجستيكي) ومالي، وتغطية إيديولوجية للإرهاب الإسلامويّ.

بعد وفاة هواري بومدين (1979)، اتّسمت الثمانيناتُ بالصراعات بين مختلف النزعات السياسية في قلب الحزب الواحد، جبهة التحرير الوطني؛ وفي سياق تلك الصراعات، سيقومُ تيارٌ بالاعتماد أكثر فأكثر على الحركة الإسلاموية، لتحييد اليسار في الجامعة وفي المنظّمات الجماهيرية. ولكن، لا يمكنُ استخدامُ الحركة الإسلامية

بلا مقابل، فهي حركة تتكاثرُ في مجال تناقضيّ خصِب، تستغلّه وتحصل من ورائه علىٰ تنازلاتٍ ومجالات عمل حرّة.

سوف يؤدي انهيارُ أسعار النفط (1985 ـ 1986) إلى أزمة اقتصاديّة واجتماعيّة حادّة. لم تعد تُغطّي «الدولة الغنيّة» الحاجات المجتمعيّة. ذاك أن النظام الإنتاجي، المتضرّر من سياسة إعمارية شاذّة، والعاجز عن استيعاب اليد العاملة، سرّحَ المزيدَ من الأذرع. فقد اتسعت البطالةُ، المتفاقمةُ بديموغرافيا كاسحةٍ وتعميم الاستبعاد المدرسيّ. أفضى هذا الوضع الكارثيّ إلى أحداث المدن في تشرين الأول/أوكتوبر 1988، الناشئة خصوصاً من استياءٍ عام في القاعدة. وتآكلت سلطةُ الدولة من كل الجهات. فانفتحت على المجتمع وأنشأت التعدّدية، لتجنّب الانهيار. عندئذٍ بدأ عصر الديمقراطية المنفلتة من عنانها، الذي أفادت منه الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي وافاها سياقٌ تأزّميٌّ موسومٌ بوَهَنِ الدولة ورفض الجماهير لها، ومتشنّجٌ بفعل المنّ المالي المتدفق عليها من الممالك الأصوليّة الخليجية، ومتشجعٌ جرّاءَ التواطؤ مع اتجاهٍ داخل الحكم.

تزوّدت الجبهةُ الإسلامية للإنقاذ بذراع مسلحة منذ تأسيسها، وتخفَّتْ وراء واجهة شرعيّة. فمنذ 1989، أخذت تتشكّلُ عصاباتٌ في منطقة الأخضرية. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 1990، جرى تفكيكُ شبكةٍ إرهابية مهمّة، بعد مناوشة في سور الغزلان (ولاية البويرة) مع دورية للدرك الوطني. كانت تتكوّن هذه المجموعة جزئياً من «أفغان»؛ من أولئك الشبّان الجزائريين الذين جنّدوا لمصلحة «الجهاد» في أفغانستان، منذ 1981، عبر الشبكات التي أقامها الفلسطيني عبد اللّه عزّام في بيشاور. للخروج من الجزائر، لجأ أولئك الشبان إلى التسجل لأجل دراساتٍ في الخارج، أو لأداء «الحج الصغير»، أو العُمرة في مكّة. كان هناك عدّة شبكات ناشطة لأخذهم إلى الباكستان من طريق العربية السعودية، ولكن أيضاً من خلال بعض العواصم الأوروبية، مثل لندن وباريس وبروكسل، إلخ. إن هؤلاء الشبّان العقائديين، المدربين على أساليب حرب العصابات، سيعودون إلى الجزائر لتكوين النّواة الصلبة للمنظمات الإرهابية. في 29/ 11/ 1991، قبل شهر من إجراء الانتخابات التشريعيّة، قامت بمهاجمة ثكنة قمّار مجموعةٌ مسلحة، قوامها 60 شخصاً، بقيادة مسعودي عيسى من قدامى أفغانستان ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المشهور باسم طيّب الأفغاني.

وفي الوقت نفسه، نظّم عبد القادر شبوطي، المنعزل في جبال زبربر، أولى البؤر الإسلاموية.

انطلقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المعركة الانتخابية التشريعية، بعد فشل إضرابها العصياني. وجاء إعلانُ نتائج الدورة الأولى من الانتخابات مؤكّداً لما كان يتوقّعه كثير من الجزائريين. فقد جاءت الجبهة في المقدمة (مع 188 مقعداً، و3 260 222 صوتاً من أصل 6 899 316 مقترعاً. ولقد تغيّب 5 440 000 ناخب من أصل 14 160 000). وارتسم أفقُ أكثرية مطلقة للجبهة في الدورة الثانية. ومرّة أخرى، أثار تواطؤ رئيس الجمهورية الأكيد، تسارع الأحداث.

على صعيد الطبقة السياسية، ارتسم تيّاران: الأول، تمثله جبهة القوى الاشتراكية (آيت أحمد) وجبهة التحرير الوطني، وينادي بمتابعة المسار الانتخابي؛ **والثاني**، مكوّن من الأحزاب الأخرى، مؤيد لوقف المسار الانتخابي ومطالب بتدخل الجيش. انتصر هذا التيار الثاني في المجتمع المدني. ثم توطّد حول اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، التي أقيمت بمبادرة من (الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين) وعدّة جمعيات لكوادر إدارة المنشآت العامة وأرباب العمل.

في 11/ 1/ 1992، تدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي. والجيش الجزائري لا يكاد يبلغُ تعداده مئة وعشرين ألفاً (أكثريتهم من المجندين، غير المحترفين) من أصل 30 مليون نسمة.

طيلة عقد تقريباً، استعملت الجبهة الإسلامية وحلفاؤها ذريعة وقف المسار الانتخابي لتبرير الجرائم الإرهابية المرتكبة. لكن من زاوية قانونية صرفة، كان قد توقف المسارُ الانتخابي، عملياً، طيلة الحقبة الممتدّة من الانتخابات المحلية عام 1990 إلى إضراب العصيان في أيار/ماي 1991. وبشكل محسوب أو لانعدام التصميم، لم تشأ السلطة استخلاص العِبَر التي كانت تفرضُ نفسَها.

عندما استغلّت النزعة «الجهادية» المناسبةَ لتعلنَ صراحةَ الحربَ التي كانت قد بدأتها منذ أمد طويل في السرّ، مستخدمة الإطار القانوني للجبهة الإسلامية. فوقفُ المسار الانتخابي أطلقَ العنانَ «للجهاديّين» من وراء الستار القانوني الذي كان يفرضه التيار الإصلاحي، عبر أسلوبه الرامي إلى إعادة أسلمة المجتمع من دون اللجوء إلى

العنف المسلح، وكانت تفرضه أيضاً تيارات أخرى مناوئة، لم تكن تستبعد الخيار العسكري حين تحين لها الفرصةُ المناسبة.

لكنَّ المخطط فشل. فبعد سنوات من النّار والدم، صمدت الجزائر. وسلمت من الانهيار الدولةُ الجزائرية. ولم يتمزّق الجيشُ من داخله. عندها غيّر أمراءُ «التراجع المبرمج» وبدائلُهم، بنادقَ أكتافهم. لقد اقتنعوا أن الإسلاموية خسرت المعركة العسكرية، وأن الجزائر لن تكون أول دولة إسلاموية في المنطقة، فنقلوا آمالهم إلى تخريب المؤسسة التي كانت «المتراس الأخير» في مواجهة الاجتياح الإرهابي: الجيش. إنها حقبة المحاولات المتكرّرة والمتعدّدة الأشكال التي قامت بها القوى الغربية التي كانت ترمي، باسم استعراض حقوق الإنسان والعدل الجزائي الدولي إلى مطاردة مسؤولي مؤسسة حالوا، بدفاعهم، دون تمكن عشرات المنظمات الإرهابية (GIA، AIS، GSPC، FIDA، MEA، DHDS، DSM، GSPD، إلخ) من تحويل الجزائر إلى أفغانستان ثانية. إنها عملية «مَنْ يقتلُ مَنْ»؟ الشهيرة.

إنطلاقاً من هذا السؤال، يبدأ تاريخُ هذا الكتاب. لكن هدفَ هذا الكتاب ليس الردّ على هذا السؤال؛ إنما يرمي فقط إلى الإظهار أنّه سؤال غير شرعي وغير مبرَّر. إننا نرفض السؤال نفسه، لا باسم انحيازٍ مجرّد، بل انطلاقاً من وقائع قابلة للتحقيق ميدانياً. والحال، ما هو السؤال؟ إنّه عبارة ترمي إلى إثارة مسألة، تدعو إلى سجال وتستدعي حلاً. وعليه، فإن السؤال «مَنْ يقتل مَنْ؟» ينطوي في ألفاظ صياغته بالذات على عناصر جوابه، أي عناصر حلّه. فهو ليس سوى الشكل الاستفهامي لجواب مُسبق. جوابٌ يُحيلُ إلى شبكة معيّنة لقراءة الواقع الجزائري؛ قراءة كاريكاتورية ومفخّخة، غالباً ما تصدرُ عن منطق مدرسي: عدو عدوي صديقي. إنما التحليلُ الواعي والموضوعي للوقائع ينفي هذه الأطروحةَ وشتّى متغيّراتها. ولأننا نرفض الجوابَ الذي يستبقُ السؤالَ هذا، فإننا نرفضه هو أيضاً.

إن الأطروحة «النافية»، فضلاً عن تثقيف «ذاكرة النسيان»، ترمي أيضاً إلى تبييض الجماعات الإسلاموية المسلحة. إنها تريد أن تجعلنا ننسى أن الإرهابيين الجزائريين ما هم سوى حُثالات إيديولوجيا مدرسة بيشاور.

«هناك جرى تلقينهم للاعتقاد بأنَّ المقام المقبل لكلٍ منهم في الفردوس ـ كما صوّره لهم عبد اللّه عزّام ـ مترابط مباشرةً مع القذارة والنتانة وطول لحية «المجاهد». في هذا

الفردوس الخاص جداً، يكون التقرّب من اللّه على قدر عدد «الكفرة» المذبوحين، وبالأخص على قدر حدّة الوجع والعذابات التي يقاسيها «أعداء اللّه» هؤلاء بالذات، قبل أن يُسلموا الروح. إن درجة التوحّش المطبّقة في تشويه جثث «الكفرة» ربما تدخل أيضاً في خط الحساب كواحد من المعايير المحدّدة، في الآخرة، لمكانة «المجاهد» في الفردوس. إن قتلَ نسل الكفّار، خصوصاً الصغار، هو عمل لذيذ سيرجّح كثيراً الكفّة في الميزان الإلّهي؛ هذا ما لقّنوه لهم أيضاً»(2).

يقدَّر بـ 2800 عدد الجزائريين الذين تلقّوا تدريباً إيديولوجياً ـ عسكرياً في أفغانستان والباكستان، منهم حوالى 1 500 دخلوا إلى الجزائر. وفيها كوّنوا النّواة الصلبة للجماعات الإسلاموية الجزائرية، خصوصاً مجموعة GIA.

(2) MAGDACHE (A.), *L'homme qui terrorise l'Occident*, Le Soir d'Algérie, 13 septembber 2001, p.7.

هذا الكتاب يحتوي على ملاحق مفيدة جداً لفهمه الصحيح

الفصل الأول

«أيها الملاك الكلّي السعادة، أتعرفُ الغَمَّ والخجلَ، وتأنيباتِ الضمير، والشهقاتِ والهمومَ وأشكالَ الرّعب المبهمة في هذه الليالي المُخيفة التي تضغط القلبَ مثلَ ورقةٍ تُطوى؟ أتعرفُ الغمَّ، أيها الملاك الكلّي السعادة؟»

شارل بودلير،

إنعكاس، أزهارُ الشر

الجزائر: التاريخ والمجتمع والسلطة

جاذبيّاتُ ماضٍ راهنٍ
وحاضرٍ عسيرِ الولادة

منذُ 1992، اجتاحَ الإرهابُ الجزائرَ. بدأ بهجماتٍ بالقنابل(*) ليتحوّلَ إلى مجازر جماعيّة(**): هنا أطفال مذبوحون، هناك قرىً مستباحة، وهنالك أعمالُ خطفٍ واغتصابات وأجسام مشوّهة. والحال، تبدو الجزائرُ، بالمقارنة مع بلدان المغرب والمشرق الأخرى، كأنها حالةٌ خاصّة. فما جابه (ولم يجابه) أيّ بلد مسلم آخر مستوىً عنيفاً كهذا. كما لم تُفْضِ في أي مكان من البلدان الأخرى، العلاقاتُ بين الدولة والحِراك الإسلاموي إلى نزاعٍ بمثل هذه الحدَّة. والسؤالُ المُثَارُ هو لمعرفة: لماذا الجزائر؟ يعزو بعضُ المحلّلين ظهورَ العنفِ الإسلامويّ إلى تزايد البطالة، وتهميش واستبعاد شرائح كاملة من المجتمع، خصوصاً منذ 1986، تاريخ الانهيار الشديد لأسعار المحروقات. لكنَّ البطالة والاستبعاد الاجتماعي والهشاشة والتهميش الاجتماعي ليستْ أقلَّ في تونس والمغرب وفي مصر وكثير من البلدان الإسلاميّة. مع ذلك، لم تنغمس هذه البلدانُ في المأساة التي شهدتها الجزائرُ. يفسّر آخرون تصاعدَ الإرهابِ بالطبيعة التسلطية للنظام القائم. غير أنَّ الوقائع معاندة، ومنافية لهذه الفَرَضيّة. فالنظام تسلطي أيضاً في المغرب وتونس ومصر وسورية. مع ذلك لم تواجه هذه البلدانُ إرهاباً مماثلاً للإرهاب المُتَنامي في الجزائر. للإحاطة بـ «الخصوصية» الجزائريّة، ينبغي من جهة إدراج العنفِ الحالي في تاريخه، ومن جهة ثانية، ينبغي إدخال البعد الجيوسياسي في التحليل الظّرفي.

لنبدأ بزيارة ثانية لماضي الجزائر، حتى نرى ما بقي منه في حاضرها. ضروريّ

هذا «الانعطاف»، لأنّ جميع أولئك الذين يتساءلون عن الدوافع الخاصة بهذا «العنف المقدس» التي تهزّ أساسات مجتمعنا، قد يجيبهم البعضُ بأنّ لا جديدَ تحت سماء الجزائر، وأن العنفَ قد وسمَ تاريخها على الدوام. والحال، لن يكونَ عليهم بذلُ أي مجهود للتنقيب عن أشكال الرّعب، التي تجعل من كل تاريخ الجزائر سيلاً مديداً من النار والدماء. كل هذا صحيح. لكن هذه الطريقة في اكتناهِ الأمور التي تُفضي، غالباً، إلى إسراج القاتل بسُروجِ البطل، عبر تمويه العنف الإسلاموي في فلسفة تشاؤمية ذات «استمرارية أمازيغية» (بربرية) مزعومة، إنّما لا تحترمُ الوقائع. وبالتالي، ليس من الخطأ مقتُ الكثيرين للحديث عن «ثوابت أمازيغية». إنه تمنع مناسب جداً لمن يرغبُ في تجنّب التخليط الذي ينبع منه تاريخٌ استعماريّ معيّن، ذو رائحة عنصرية.

والحال، من الضروري التوضيح أنّ هذه «الاستمرارية الأمازيغية» لا تعود إلى نوع من قدرية وراثية ولا تنتسبُ إلى أية طبيعة عرقيّة. فهل يتعلق الأمرُ، فقط، بما نسمّيه «أثراً باقياً»؟ كلّا، إذا قصدنا بهذا اللفظ، كتلةً تائهةً مترسّبةً في إطار تاريخيّ، لم يعدْ قائماً. فهذه «الاستمرارية» المزعومة لا تعكس المجتمع الأمازيغي (البربري) خارج الزمانيّة، حين تحصر تاريخه في مجرّد تكرار للنوع عينه، وفي ترسيمات ذهنيّة وفي نطاقات مادية غير متزامنة دائماً، ومتجدّدة باستمرار. إن هذه «الاستمرارية الأمازيغية» المشحونة بوظيفة محدّدة، إنما تُحيل خصوصاً إلى حاجة دائمة. ثمة كلمةٌ أساسية تعبّر عن هذه الحاجة: تجديد التماسك؛ وكلمة أخرى تختصرُ وظيفتها: المقاومة. ذاك أن المجتمع الجزائري كان على الدوام في مواجهة التهديد الخارجي والاحتلال الأجنبي؛ وبانتظام، كانت تزعزعه انقطاعات خطيرة وفُجائية أو تكسيرات تاريخية. هذا هو السبب الذي جعل تاريخ الجزائر، أكثر من تاريخ أي بلد آخر، تاريخ مجتمع مأسور، في تغالبٍ متواصلٍ مع المحتلّ الأجنبي، وفي انتفاضة دائمة ضد العَسْف، وفي حالة رفضٍ دائبٍ للإخماد الجماعي.

منذ زمن مبكّر جداً، كانت الجزائرُ عُرضةً لمطامع أجنبيّة. ولهذا السبب بالذات، كان الكفاح لأجل استقلالها واحداً من ثوابت تاريخها الطويل. فما أن يُكتسب هذا الاستقلال حتى يُوضع على المحك؛ ومن علامات ذلك الحال أن التّورخة الاستعمارية لم تكتنهْ تاريخَ الجزائر إلاّ من خلال موشور «الشُّعوب الغازية». هذا

التاريخ صار تاريخَ غزوات: الرومانُ خَلفوا الفينيقيّين، ثم جاء الفاندالّيون والبيزنطيّون والعربُ والأتراك، والفرنسيّون أخيراً. كتب إميل فليكس غوتييه:

«كلما توغّلنا في الماضي البعيد، رأينا شلالاً متواصلاً من الهيمنات الأجنبية: الفرنسيّون خلفوا الأتراك، الذين خلفوا العربَ، الذين كانوا قد خلفوا البيزنطيّين، الذين كانوا قد خلفوا الفاندالّيين، الذين كانوا قد خلفوا القرطاجيّين»[1]. وفي السياق ذاته، يوضح غبريال كامبس: «منذ نهاية ما قبل التاريخ، ارتدت طابعاً استعمارياً العلاقاتُ بين البربر والبلدان المتوسطيّة الأخرى، الأكثر امتيازاً»[2]. ومن ذلك التاريخ، استخلص شارل-أندريه جوليان وشارل كورتوا، الخلاصة التالية: «كلما توغّلنا بعيداً في تاريخ شمال أفريقيا، نلاحظ أنّ كل شيء يجري كما لو كان تاريخاً موسوماً بعدم استعداد وراثي للاستقلال»[3].

هل من الضروري التشديد على الامتدادات العرقية لهذه الأقاويل؟[4] ليس هنا المكانُ المناسبُ للردّ؛ فما يهمّنا، هنا، هو توضيح واقعةٍ لا غير: استمرار المطامع الأجنبية.

والحال، أضحت المقاومةُ هي القاعدة؛ وهذا واقع مأساوي في تاريخ هذا المجتمع، الشديد الانجراح، الذي لا يملكُ في مواجهة الغازي الوسائلَ المادية والسياسية الكفيلة بحماية بقائه. إنه واقعٌ كان يترجم هشاشةَ مجتمعٍ يواجهُ انقطاعاتٍ تاريخية متكرّرة ومتفاقمة. فكان لهذه المقاومة الدائمة عواقبُ دراميّة؛ وكانت كلفتها تُضارع عاصفةً اجتماعيّة متواصلة. حسب شهادةِ المؤرخ بروكوب (Procope) الذي كان أمين سر الجنرال البيزنطي بليزير (Bélisaire)، ورافقه في حروبه لغزو البربر، فقدتْ أفريقيا الشمالية خمسة ملايين نسمة، في عهد جوستينيان وحده. لا شكّ أنه رقم مُبالغ فيه، حتى ولو خُفّض إلى ثلاثة أرباعه؛ لكنّه يعطي فكرة عن اتساع الكارثة التي أصابت هذه المنطقة في أثناءِ مشروع غزو واحد.

هناك واقعة بارزة أخرى في تاريخ هذا المغرب الأوسط، تؤشّر أيضاً على شحنةٍ منفيّة: هشاشة معيّنة في تجليّات الدولة، لم يكنْ في الإمكان طردُها يوماً. ذاك أنّ كلّ سيرٍ باتجاه الدولة اصطدم دوماً بعقبتين كبيرتين: استحالة حلّ مشكلة الشرعيّة والعجز عن تنظيم جيش نظامي مستقلّ. فمشكلةُ الجيش مرتبطة عضوياً بمشكلة الضرائب؛ إذ إنّ الأموال اللازمة لتدبير جيش دائم لا يمكنُ تجديدُها، على نحوٍ منتظم، إلاّ من خلال الاقتطاعات الضريبيّة. فمنذ إمامة طهارت الرستمية (761 –

908) حتى إمارة عبد القادر (1832 ـ 1847)، لم تتمكّن أيّ من الدول المتعاقبة، من معالجة المشكلة الضريبية على نحوٍ يمكّنها من حيازة موارد ماليّة مُسْتدامة، منتظمة وكافية للإبقاء على جيش دائم. لاقتطاع الضريبة، كانت السلطة المركزية مُرغمةً، دوماً، على التشارك مع القبائل المحاربة.

إنّ هذه التبعيّة العضوية للسلالاتِ الإسلامية-البربرية تجاه المبنى القَبَلي الذي يضرّ إضراراً كبيراً بتوجّهاته المركزية المحتملة، لم تمتلك أية سلطة في المغرب الأوسط، من 761 إلى 1848، القوّةَ أو القدرة على الانعتاق منها. إنّ هذه السلطات المركزية العاجزة عن القطع مع الحبْل السرّي الذي كان يربطها بالرّحم القَبَليّة، كانت تشكّل هيمناتٍ جزئية و/أو توسّعات دينيّة، تضيء وتنطفئ كالنّيازك؛ ولم يكن يفعلُ إشعاعُها في العمق أبداً، بل كان ينتشرُ فوق مجالٍ طارىء، دون أن يتشبّث أبداً بتضاريسه. هنا، لا شيء مشابه للمجتمعات الأوروبيّة حيث كانت تجري إنشاءات الدول إنطلاقاً من مجالاتٍ مؤتلفةٍ ومتماسكةٍ في نطاقها، لتصل، تدريجياً، بعد تلقيح بطيء، وبمساعدة مواد دامجةٍ بقوة، إلى التّمركز/التوحّد السياسي. أما الدولة الإسلامية-البربرية، الغارقة منذ ما قبل الولادة في الطلاء الدّبق للرّحم المجزّأة، فإنها تنطفىء من الوهن، مبكّراً، بسبب العجز عن الخروج منها في الوقت المناسب. ولن تعرف غالباً من الحياة سوى زَفَراتِ الحمل ومكابدات الوضع؛ ثم إذا وضعت، لا أدري بأية مكيدة من المكائد، فإنها تأتي كمولودٍ عاجزٍ أمام الخصم، ولن يُعَمّر إلاّ بصعوبة.

غزواتٌ متواصلة، مقاومة مسلحة متواصلة، هشاشة ولادات الدولة، وانكسارات متسلسلة في أنماط المعيشة، لكأننا أمام تاريخ لا يكاد يعوّضُ فيه زمنُ التجميعات عن زمن التفكيكات؛ تاريخ مجتمع معطوب، منهوب وتائه، يشهد على الرغم من استعداده لمقاومة المحن القاسية، مصيراً هشّاً قائماً على أساس عنفي. وفي قلب هذه الهشاشة، تحديداً، يتجذّرُ الإيمانُ المُسبق والبعدُ الإيديولوجي المنفلت، اللذان ينسجان القاطرةَ التاريخية للمغرب الأوسط. والحال، فإن المقاومة المتواصلة للمطامع الأجنبيّة، واندفاعات الدولة المكبوحة، وتفاقم البعد الديني، تشكّل الاتجاهات الثلاثة الكبرى في تطور المغرب الأوسط، «الثوابت»، التي تنسج قاطرة تاريخه منذ الأزمنة القديمة حتى أيامنا.

1. اعتداءات أجنبيّة ومقاومَات متعدّدة الأشكال في تاريخ المغرب الأوسط

من الأزمنة القديمة إلى الفتح العربي

(منذ نهاية الألف الثالث ق م إلى آخر القرن السابع)

في نهاية القرن الثالث ق م، أسّس الزعيم البربري ماسينيسا مملكةً تمتدُّ على رقعةٍ مطابقةٍ تقريباً لشمال الجزائر الحالي. وكان عليه لبناء مملكته التي كانت عاصمتُها كيرتا (قسنطينة حالياً)، أن يهزمَ في آن منافسيه البربر والقرطاجنيّين المسيطرين منذ قرونٍ على متاجر ساحلية وأماكن تجارية داخل البلاد. فبنى دولةً موحّدةً ومستقلة. وكان الملوك النّوميديون (الرُّعاة) التجار الأساسيين في البلاد، وذلك بسبب اقتطاعات ضريبيّة عينيّة. هذه القوّة الاقتصادية الملكية سمحتْ بقيام دولة منعتقة من الاضطرابات القَبَليّة واستقلالية الحواضر التجارية.

لم تكن روما قادرةً على التكيّف مع ظهور قوّة بربرية؛ فكان يجبُ تدميرها بعد قرطاجة. لكن المطامع الرومانية اصطدمت بحفيد ماسينيسا، يوغرطة ابن ميسيبسا. كان عمل يوغرطة محاولةً لتوحيد كل البربر في حرب وطنية. وحسب شهادة سالوست، الذي كان والي أفريقيا الجديدة سنة 46، ومؤرّخ الحروب الرومانية في أفريقيا، ألحق المحاربون البربر الأذى بالفن العسكري الروماني. فأُسرَ يوغرطة ونُقِل مقيّداً إلى إيطاليا، تدليلاً على انتصار ماريوس (104 ق م). مات جوعاً في توليانوم، سجن روما، حيث شُنِق فرسينجتوريكس سنة 50. بعد انتفاضة يوغرطة، تزايد عبء الهيمنة الرومانية. هناك واقعتان كبيرتان طبعتا هذا «السلام الروماني» الدّموي، المفروض على بلاد البربر طيلة أربعة قرون تقريباً.

أولاً، أثار الاحتلالُ الروماني انكساراتٍ عنيفة في البنى الاجتماعية وأنماط المعيشة وأساليب الإنتاج. فهو قد ضربَ المحاولة البربرية الأولى على طريق المَركزة السياسية، وألغى، فضلاً عن ذلك، الآثار البنيوية لتمدين السكان الذي شرعَ به ماسينيسا. ذاك أن السكان المطرودين، عسكرياً، نحو الصحراء، وجدوا أنفسهم في موقع الدّفاع الذاتي والعودة إلى البداوة. إن شرائح كاملة من المجتمع البربري، مطرودة، خلفَ الخطوط المحصنة، نحو السُّهوب الصحراوية، طيلة ثلاثة قرون تقريباً، فُرضت عليها بداوة إجبارية، تعادلُ اقتلاع الجذور والتّيه والهشاشة، فحُرمت بذلك من كل اتصال خارج البداوة، يُحييها ويجدّدها، وأصابتها اختلالاتٌ شديدة.

«الحقيقة أن هذا الوضع يعادل إبادةً فعلية، ولو كامنة، لكنها ممتدّة على حقبةٍ طويلة. وكان ذلك مدمّراً ومؤذياً للاقتصاد البربري بالذات والبنى الاجتماعية والثقافية الناشئة (لأن الجزء الروماني من الإقليم النّوميدي كان كافياً جداً لإشباع حاجات المواطنين ومواطني المتروبول الروماني)، لدرجة أن ماسينيسا كان قد كرّس عهدَه المديد لتمدين رعاياه، وتحويلهم في كل مكان إلى شعب من الفلاحين والمزارعين، بعدما كانوا في أغلبهم من البدو»[5].

هذا التراجع إلى البداوة أدّى إلى تسخين الرحم التجزيئي ـ نتيجة استراتيجية بقاء ومجهود تكيّفي ـ، بذلك نشّطَ التنظيم القَبَلي-الطائفيّ وميّع بلا حدود الحقل المغناطيسي للقوى المركزية الذاتية وجمّد التملك الخاص للأرض في مرحلة تفتحها، فحجرَها في محجر عدم التقسيم. والحال، فإن التجزئة اغتذت من عدم القابلية للتقسيم، الذي يوطّدها ويخلّدها. إن هذه الحركة الدائرية هي أصل التجمّد البنيوي الذي يفسّر تحجّر المجتمع البربري والجانبَ التجزيئي جداً الذي طغى على اندفاعات الدولة التي كانت تخضُّ المجتمع عشيّة الفتح العربي الإسلامي.

كما أن الحقبة الرومانية التي دامت قرابة أربعة قرون، كانت حقبةَ انتفاضات. فبعد عهد يوغرطة، قادَ تاكفاريناس الانتفاضة الأولى ضد التوسع الروماني. وعلى مدى سبع سنوات (من 17 إلى 24م) لم تنقطع قوّاتُه عن مناوشة الألوية الرومانية بلا هوادة.

مباشرة بعد اغتيال كاليغولا (37 ـ 41) لبطليموس ابن جوبا الثاني، انطلقت

انتفاضة ثانية، سنة 42. دامت ثلاث سنوات. فكان على الأمبراطور دوميتيان (81 ـ 96) أن يواجه، بدوره، انتفاضةً عظيمة.

«انتفاضة أيضاً، سنة ١١٨، في عهد أدريان (١١٧ ـ 138)، وفي سنة ١٤٤، في ظل أنطونين التّقي (138 ـ 161) الذي استنجد، لسحق المتمرّدين، بتعزيزات مُستَقدمة من سورية وإسبانيا وپانونيا؛ حتى إن كل أمبراطور روماني، مارك أوريل (161 ـ 180)، كومّود (180 ـ 192) سبتيم سيڤير (193 ـ 211)، شهد «انتفاضته البربرية». وانطلاقاً من عهد سيڤير ألكسندر (222 ـ 235)، توالت الانتفاضاتُ عملياً بلا انقطاع، فيما تواصلت عملية تفكك الأمبراطورية. سنة 253، اشتعلت منطقة القبائل الكبرى وكل البلاد الواقعة جنوب شرق سطيف. هناك قائد بربري، لم يصلنا منه سوى اسمه، فاراكسن، قاد المعركة. قاتل طيلة ست سنوات ومات ويده على السلاح. وفي الامبراطورية المنهكة، والمعرّضة حدودها من الآن فصاعداً لهجمات البرابرة، أدّت المصاعبُ السياسية والاقتصادية إلى نشوء جوٍ من الفوضى المستديمة. فالمدن المتعجرفة التي كان يكفيها وجود الألوية للدفاع عنها، صارت محاطةً، الآن، بمتاريس وحصون، بينما صار من اللازم تحصين القرى والمزارع المعزولة في الأرياف»[6].

في هذا السياق، وفي مطلع القرن الرابع، تعرَّضت بلادُ البربر لانتفاضةٍ عنيفة. لقد انتفضَ على البؤس والظلم، فلاحون مُدمَّرون، وعمّال زراعيّون أُحيلوا على البطالة، وعبيد هاربون. أطلق على هؤلاء اسم (Circoncellions) ـ وهي كلمة لاتينية، «Circum cellas»، تدلُّ حرفياً على «أولئك الذين يحاصرون المزارع». يعود التجلي الأول، المعروف تاريخياً عن تلك الحصارات، إلى العام 320. باديء الأمر، ارتدت الحصارات الزراعية شكل جماعات صغيرة، موزّعة في مختلف مناطق شمال قسنطينة، ومسلحة بالحجارة وبالعصي أو بالقضبان؛ ثم أخذت تلك الجماعاتُ الحصارية تنتظم رويداً رويداً، في فصائل أكبر، مسلحة بالحراب وبالسيوف أو الخناجر. وكانت تجمع تحت رايتها عمّالاً زراعيين وفلاّحين مجرّدين من أملاكهم، وتجّاراً صغاراً دمّرتهم الضرائب والغرامات. وكان يوجد بينهم بربر نوميديون، يشكلون الأغلبية في الحقيقة؛ ولكن كان هناك أيضاً مغاربة وغاليّون ويونانيون هاربون من الرّق. كانوا يهاجمون المزارع، ويأخذون الغِلالَ ليوزّعوها على الفقراء؛ وكانوا يهدّدون ملاّكي الأراضي الأغنياء، فارضين عليهم فديةً؛ كما كانوا يجبرون الدائنين، بقوة السلاح، على إحراق أوراق ديونهم. وفي آخر القرن الرابع، انطفأت تدريجياً حركةُ محاصري المزارع.

سنة 431، بقيادة جنسريك، حاصر الفانداليون هيبّون (عنّابة، حالياً)؛ ومجدّداً ثارت بلادُ البربر، ولقي البيزنطيون المقاومةَ نفسَها. وهكذا، لم يتمكن الفانداليّون ولا البيزنطيون من احتلال مستديم لأقاليم أخرى سوى تونس الحالية.

في بلدٍ قتيل؛ لكنّه منعتق عملياً من الاحتلال الأجنبي، ظهر في آخر القرن السابع الفاتحون العرب، حملة دين جديد، الإسلام.

من الفتح العربي إلى احتلال الإسبانيين مرسى الكبير

(من آخر القرن السابع حتى مطلع القرن السادس عشر)

سنة 670، أسس عُقبة بن نافع مدينةَ القَيروان، كرأس جسر لفتح المغرب. وفي سنة 682، قادَ حملةً أوصلته إلى مدينة تلمسان. وبلغ البحر (المتوسط أو الأطلسي). وفي طريق عودته، وزّعَ جيشَه. فقرّر إرسالَ فريقٍ منه إلى أفريقيا (تونس الحالية) مباشرةً، عبر السهول العالية، فيما أخذ القسم الآخر من الجيش، بقيادته، طريق الصحراء جنوباً. فهاجمه القائد البربري كُسيلة، الذي حاربَ وقُتِل في تهودا، من منطقة بسكرة، سنة 683. تجمّع العرب في طرابلس الغرب. وجرت محاولةٌ أولى لاستئناف الهجوم بقيادة زُهير بن قيس البلويّ، فباءتْ بالفشل. قُتِل كُسيلة في ممس سنة 686. وجرى استرجاع القيروان. إلاّ أن هجوماً بربرياً مضاداً أرغم العربَ على إجلاءٍ جديد. لكن محاولة ثانية، محاولة حسّان بن نعمان ستكون مثمرةً أكثر. فاستعاد القيروان (691) واستولى على قرطاجة (692).

مجدّداً، انتظمت المقاومة البربرية في سفح الأوراس، حول امرأة: الكاهنة. نزلت من الجبال، على رأس محاربيها وصادمت جيش حسّان وألحقت به هزيمة موجعة في منطقة باغي ـ تبسه. سنة 695، استأنف حسَّان الهجوم. وفي العام نفسه أُعيد فتح قرطاجة وطُرِد منها البيزنطيون نهائياً. سنة 698 هُزمت الكاهنة. وبعد 711، صار المغرب نظرياً ولاية من ولايات الأمبراطورية العربية. وفي الواقع كان فتح المغرب الأوسط أمراً غير أكيد. فالعرب لم يسيطروا إلا على أفريقيا.

ولقد استغرق فتح الجيوش العربية للمغرب نحو خمسين عاماً.

كان القرنُ الثامن قرن انتفاضات بربرية. سنة 720، عُهِد بحكم أفريقيا إلى يزيد بن أبي مسلم. هذا الأخير قرَّر إجبار البربر على دفع الخراج، بعدما صاروا

مسلمين، وهو الأمر المخالف للشرع إذ ان هذه الضريبة لا تفرض على المسلم. كما شكّل حرساً خاصاً على غرار الحكام البيزنطيين. فقضى اغتيالاً.

سنة 734، عُيّن عُبيداللّه بن الحبحاب والياً. وبدوره عيَّن ولاةً في المناطق، منهم عُمر بن عُبيداللّه المُرادي، الذي أُرسل إلى طنجة. يُقال إن المرادي أراد أن يأخذ من البربر خراجاً غير شرعيّ، إذ إن قسماً كبيراً دخل في الإسلام. سنة 740، جرى اغتياله. واندلعت الثورة. كانت بقيادة مَيسرة الذي كان سقَّاءً في القيروان. كان ميسرة صفارياً (خارجياً متمرّداً). فغُلِب المتمرّدون. وعندما قفلوا إلى طنجة، دخلوا مباشرةً في صراعات داخلية، وهذا طور مُميّز لكل الجماعات. فقُتِل ميسرة.

للقضاء على الثورة كلياً، استقدم والي القيروان من إسبانيا، على عجل، تعزيزات عسكرية، وكانت معركةُ الأشراف في وادي شليف، فانتهت بهزيمة نكراء للجيش العربي. مع هذا الخبر، انتفضَ الشرقُ. فأُرسل جيشٌ ثانٍ من دمشق بقيادة والي القيروان الجديد، وهزم في العام نفسه في وادي سبوع.

اعتباراً من 741، كان المغرب الأوسط قد حقق حكمه الذاتي، لكن، هذه المرة تحت راية فِرقة إسلامية. إنه بين أيدي الخوارج المحليين، المجتمعين حول أسرةٍ من أصلٍ فارسيّ، هي الأسرة الرُستُميّة السائدة على طهارت (بالقرب من تيارت الحالية).

«يمكن اختصار الاتجاه العام للصراعات الخارجية في نقطتين: رفض دولة استغلالية وظالمة على المنوال البيزنطي، واستحالة إقامة دولة مضادة على قاعدة إنماءٍ عُضوي لمؤسسات قائمة من قبل»[8].

هكذا، تندرج هذه الحركة البربرية، التي جعلتها الفرقة الخارجية في مواجهة السلطة المركزية، اندراجاً تاماً في خط سيرها نحو الدولة، ومسارها الصراعي المزمن ضد كل هيمنة أجنبية. وبعد قرن، حلت فِرقة أخرى محل الخوارج: الشيعة[9]. بدأ في المغرب الأوسط تاريخ الفاطميين. وكان الصنّاع الأوائل لمجده من بربر القبائل الصغرى، قبيلة كُتامة التي تمتدّ أراضيها على مثلّث سطيف ـ جيجة ـ قسنطينة. في الحج إلى مكة، تعرّف بعض زعماء هذه القبيلة إلى أبي عبد اللّه، الداعية الشيعي. هذا الأخير استمالهم إلى جانبه، فسار معهم واستقرّ في عسكجان، في المنطقة الجبلية التي تفصلُ سهل سطيف عن التل، سنة 893. فنظَمَ جيشاً وهاجمَ الحصون التي كان قد أقامها الأغالبة في وجه القبائل والأوراس. بعد عدّة محاولات، تمكّن

القتاميون بقيادة أبي عبد اللّه من سحق جيش الأغالبة: سقطت سطيف سنة 904، وفي العام التالي استسلمت طُبنه وفُتحت رقّادة سنة 909.

بينما كان أبو عبد اللّه يسجّل تلك الانتصارات، كانت قد سُحقت ثورة القرامطة[10] في الشرق، وكان المهدي قد سار إلى منفاه سنة 902. وصل إلى سجلماسة حيث سجنه الأميرُ. عندئذ سعى في أثره أبو عبداللّه، ففتح طهارت (سنة 909) وبلغ سجلماسة وأطلق سراح سيّده عبيداللّه. فكشف هذا الأخير عن صفته كمهدي وحمل لقب أمير المؤمنين.

في تاريخ الفاطميّين الذي امتدّ على ثلاثة قرون تقريباً، من مطلع القرن العاشر إلى آخر القرن الثاني عشر، تكاد تغطي مرحلةُ إقامتهم في المغرب الأوسط أكثر من ستين عاماً بقليل. لقد استقرّوا في مصر سنة 973، التي تمّ فتحها أخيراً، وأنشأوا القاهرة. ولكن قبل ذلك، كان قد اتّخذ المهدي عبيداللّه قاعدة خلفية أكثر أمناً، خارج القيروان، هي مدينة المهدية. في خلال هذا النصف قرن من الحضور في المغرب الأوسط انكبّ الفاطميون على إقامة القوة العسكرية والمالية اللازمة لتوسعهم شرقاً. فأخضعوا الأهالي لضغط ضريبي بالغ الشدّة وحاولوا فرض التشيّع كدين رسمي. هذه السياسة أثارت سلسلة من الانتفاضات. فالقتاميون، حلفاء أبي عبد اللّه، ثاروا وتمرّدوا سنة 911، بعد إعدامه من جانب المهدي. وفي العام نفسه، ثارت طاهر، وثارت طرابلس في العام التالي.

لكنَّ العصيان الأكبر، الذي دام أربع سنوات وعرَّض للخطر الجدّي القوة الفاطمية، اندلع سنة 943. فقد بدأ لدى البربر الريفيين، الأكثر إبتلاءً بالضرائب، وكان مسرحه سفوح الأوراس. أبو يزيد، قائد ذلك العصيان، مولود في توزير (من الجنوب التونسي) حيث كان والدُه تاجراً. كان يكسب عيشه من العمل في التدريس، في طهارت. وحين عاد إلى الجريد التونسي بعد سقوط هذه المدينة، قام بدور الداعي للخوارج. وحتى ينجو من قمع المهدي، لجأ إلى ورقلة، التي كانت ملاذاً آنذاك للخوارج المطرودين من طهارت. سنة 945 حاصر المهدية، على رأس جيش مكوّن من قبائل هَدنة والأوراس. فكان إنقاذ الفاطميين على أيدي بربر صنهاجة، بقيادة زيري بن مناد. أخيراً، هُزم أبو يزيد سنة 946. وفي عام 969، انتصرت بعثة عسكرية

اتجهت إلى مصر. فالجيش الفاطمي، المكوَّن من جحافل بربرية تشكّل الألوية القتامية رأس حربتها، دخل القاهرة. وفي 973، غادر الفاطميون المغربَ نهائياً.

مع نهاية الملحمة الفاطمية، انتهت هيمنةُ المشرق على المغرب. في القرن الحادي عشر، بدأ عصر السلالات الإسلامية-البربرية. فعلى مدى قرن ونصف قرن، تسلّمت الأسرة الحميدية مقاليدَ المغرب الأوسط. وعلى التوالي، استولى الحمّاديّون على عاصمتين. الأولى قلعة بني حمّاد، المبنيّة سنة 1007، تقع على أطراف جبال التل المسيطرة على سهوب هُدنة، وسط طريق تجارية تربط منطقة بِسكرة بالبحر. والثانية بجاية، المؤسسة سنة 1067، صارت المركز التجاري، السياسي والثقافي، الرئيس في المغرب.

كذلك كان القرن الحادي عشر قرن اضطرابات وتقلبّات. فدخول العرب البدو إلى المغرب، الذي وُصف بـ «الغزو الهلالي»، كانت له عواقب وخيمة في البلاد. حول هذا الموضوع، لن نعود إلى السجال الذي يقسم المؤرخين حول طبيعة تلك العواقب. لنكتفِ بالقول، على خطى مصطفى لشرف،

«من العبث إنكار الجمود والاختلال وبذور الفوضى التي زرعها هؤلاء البدو المتأخرون في جسم المجتمع المغربي، وعارضوا بها نهوضاً من الطراز السياسي – الديني الاقتصادي والثقافي»[11].

في مرحلة أولى، أفادت المملكة الحمّادية من التغلغل الهلالي في المملكة الزيرية في أفريقيا، لكنها لم تتأخر، هي أيضاً، عن تلقّي ضرباته ولو لاحقاً. إن القبائل الهلالية، التي غزت أعماقَ المملكة الحمادية، فاقمت النزعات الداخلية إلى تفكيك المملكة، التي تشظّت في عدة إمارات متعادية. كما أن هذا التغلغل فاقم حدّة التراجع الاقتصادي العام، الناجم عن ازدياد الضغط الاقتصادي والعسكري الذي مارسه المسيحيون في غرب البحر المتوسط. والحال، فإن نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر، اتسمتا بالهجوم المضاد المسيحي الأكبر والأول في البحر المتوسط وفي العالم الإسلامي بنحو عام. في إسبانيا، أفادَ ملوكُ قشتالة من تخلخل وتمزّق الأمبراطورية الأُموية إلى عدة «ممالك» (ملوك الطوائف)، للشروع في «حرب الاسترداد»؛ وفي المشرق، بدأت الحملات الصليبية الأولى. سنة 1099، استولى المسيحيون على القدس.

في هذه المواجهة بين «الهلال والصليب»، كانت المملكة الحمّادية في المواقع المتقدمة. فصارت هدفاً للهجمات المسيحية: سنة 1136، هاجم الجَنَويّون بجاية؛ وسنة 1143، استولى نورمانديّو صقلية على جيجل ونقاط أخرى من الساحل الحمّادي. اعتباراً من القرن الثاني عشر، نشهدُ انزياحاً لمركز الجاذبية السياسية نحو المغرب الغربي. فمن الآن وصاعداً، من جنوب غرب الصحراء ستنطلقُ المحاولاتُ الإمبريالية الجديدة. فإذا كان هجومُ المرابطين قد توقّف عند أبواب مدينة الجزائر، فقد غزا الموحّدون مجمل المغرب على عَجَل. سنة 1151، جرى الاستيلاءُ على بجاية؛ وفي عام 1160، سادت سلالةُ الموحّدين على المغرب بكامله.

في أصل الدولة الموحدية، هناك مجموعةُ قبائل (من الأطلسي المراكشي) ومُصلِح ديني (ابن تومرت). هذا الأخيرُ حمل لقبَ المهدي وأقامَ مقرّ قيادته في تينمال (1124)، في قلب الجبل. عند وفاته (1130) حمل خليفتُه، عبدُ المؤمن، لقبَ أمير المؤمنين. بقيادته، انطلق الموحّدون لغزو المغرب. بادىء الأمر، فتحوا الجنوب الغربي. فسيطروا على طريق الذّهب؛ وصعدوا نحو الشمال فعاثوا في فاس واستولوا على مراكش، عاصمة المرابطين، سنة 1146. ثم واصلت الجحافل الموحّدية سيرَها نحو الشرق. فكرّس الاستيلاءُ على بجاية، سنة 1151، نهايةَ المملكة الحمّادية؛ وسجّلَ الاستيلاءُ على المهدية، سنة 1160، نهايةَ المملكة الزيدية؛ وبوجه خاص، سجّل هزيمة نورمانديي صقلية، الذين كانوا يحتلّون المدينة منذ 12 سنة. سيواصل الموحّدون الكفاح ضد التقدم المسيحي في المتوسط، خصوصاً في إسبانيا حيث سيحاولون احتواء «حرب الاسترداد» المسيحية.

سيكون لحالة الحرب هذه التي سيواصلها الموحّدون ضد ملوك إسبانيا القشتاليين، عواقب سلبية بالنسبة إلى الاقتصاد المغربي؛ ذاك أن القسم الأساسي من الموارد كان مخصّصاً للمجهود الحربي. والنزاع بين الموحّدين وإسبانيا المسيحية سيجري لمصلحة هذه الأخيرة. سنة 1212، الجيوش المسيحية غلبت الموحّدين في معركة لاس ناڤاس دي تولوزا. من الآن فصاعداً، سيظهرُ الموحّدون عاجزين عن دحر ملوك قشتالة، وبنحو خاص، عاجزين عن التصدي لتقدّمهم. ومن المفارقات أن هزائم الموحّدين في إسبانيا كانت النتيجة المباشرة للهجوم المضاد المظفّر الذي شنّه الإسلامُ في الشرق. الواقع أن الصليبيين طُردوا سنة 1187 من القدس على يدي

صلاح الدين. وبعد هذه الهزيمة، سيركّزُ الملوك المسيحيون كل جهودهم على استرداد إسبانيا.

على الصعيد الداخلي، ظهرت الدولةُ الموحّدية عاجزةً، أيضاً، عن التحكّم بتناقضاتها الداخلية، التي تجسّدت في حالة تمرّدية متمادية ومستديمة. أهمها كانت ثورةُ ابن غانيّة الذي قاد القبائلَ الثائرة، واجتاح، على ثلاث مراحل، المغربَ الأوسط. في النهاية، انهارت الأمبراطورية الموحدية، ومجدّداً، تفكك المغربُ إلى ثلاث دول: الملكة المرينية، غرباً؛ المملكة الحفصيّة، شرقاً؛ والمملكة العبدوديدية في الوسط.

المملكة العبدوديدية ستجد نفسها، باستمرار، في حالة تصادم مع هجمات المرينيّين والحفصيّين المتحالفين. في مناسبتين، احتلّ المرينيّون (1137 _ 1348؛ 1352 _ 1359) عاصمتها (تلمسان) بعد مهاجمتها. إن المملكة العبدوديدية، المثخنة من تلك الصراعات المتواصلة، والعاجزة عن فرض سلطانها على القبائل المجاورة، انحصرت في نطاق عاصمتها.

أما القرنُ الرابع عشر فهو قرن قطيعة أخرى من العنف التاريخي. فمنذ أمدٍ بعيد، كان المغربُ مَلتقى طرقاتٍ تجارية كانت تحمل المعادن الكريمة إلى الشرق والبلدان العربية، وإلى الشمال (أوروبا). كانَ يمرُّ ذهبُ أفريقيا ماوراء الصحراء، من خلال المدن المغربية المُوصلة. ومنذ القرن الرابع عشر، سلكت القوافلُ دروباً تجارية أخرى، وصارت تحيط بالمغرب من الجنوب. والحال، فإن السلالة المملوكية، السائدة في القاهرة، مدّتْ نفوذَها إلى وادي النيل الأعلى، مما سمح لها ببلوغ الأطلسي من خلال مناطق غابات الساڤانا، وبالدخول، مباشرةً، في علاقاتٍ مع الممالك السودانية، المورّدة للمعادن الكريمة. كما أن المحور الشمالي-الجنوبي، المتّجه نحو المتوسط، فَقَدَ أهمّيته، بعدما شقّ التجارُ المسيحيون دروباً تجارية جديدة: الدروب الأطلسيّة. سنة 1450، بدأ البرتغاليون باستجلاب قسمٍ مهمّ من الذهب الأفريقي إلى الساحل الغربي. وهكذا، تدريجياً فقدَ المغربُ الأوسط دورَه كوسيط. إنّ نضوبَ هذا المورد للثروات أدّى إلى إضعاف المغرب الأوسط، ثم إلى تفكيكه إلى عدّة إمارات.

من هذه الوضعية، استفادت إسبانيا التي أكملت «الاسترداد» الذي بدأته في القرن

الثالث عشر، وشرعت مع الكاردينال وزير الملك فردينان، فرانسيسكو إكزيمنس دي سيسنروس، غزوَ شمال أفريقيا. في 13/ 9/ 1505، احتلوا المرسى الكبير، وبجاية، في 6/ 1/ 1509، ثم طرابلس الغرب في حزيران/ جوان التالي؛ ثم وهران، في 19/ 5/ 1509 (حيث قتل إكزيمنس واستعبد أكثر من 4000 وهرانيّ). أخيراً، استولوا على الجزيرة الصخرية الصغيرة، المواجهة لمدينة الجزائر (پنون دي آرجل)، وبذلك حظر الإسبانيّون كل نشاط في مرفئها. المدن فقدت سكّانها؛ وانهار الدّاخلُ، المعرَّض لهجمات القشتاليين الذين نهبوا المواسم والقطعان والسكان الذين بيعوا لاحقاً كعبيد.

من وصول الأتراك إلى الجزائر
حتى العدوان الفرنسي (1512 ـ 1830)

في شهر آب/أُوت 1512، استعان عبد الرحمن، ملك بجاية، الذي جرّده الإسبانيّون من ممتلكاته، بقراصنةِ أتراكٍ، متمركزين في جزيرات جربة، التي قدَّمها لهم سلطانُ تونس المدينة. إنهم الإخوة بربروس المشاهير الأربعة (هو لقب جماعي للأربعة، ولكنه يعود أصلاً إلى واحد منهم، هو بابا عروج). فشل الهجوم الأول. ولكن الهجمة الثانية أرغمت الحامية الإسبانية على الاستنجاد بأسطول النجدة، الذي قدِم لفك الحصار. فانسحب عروج إلى مرفأ جيجة الصغير (1514)[12].

طلب ملكُ مدينة الجزائر، الشيخُ سليم التّومي، مساعدة بربروس ضد الإسبانيين. في أيار/ماي 1515، هاجم عروج جزيرات مدينة الجزائر. قاوم الحصنُ الهجمات وباءت الحملةُ بالفشل. بانتظار محاولة ثانية، أقدم عروج على شنق الشيخ سليم التومي، وأعلن نفسه «ملكاً على الجزائر». في 30/ 9/ 1516، أرسلت الحكومةُ الإسبانية، لنجدة الجزيزات، حملةً قوامُها ثلاثةُ آلاف رجل، بقيادة دييغو دي ڤيرا. وكان الإسبانيون قد حاولوا، عبثاً، النزول على ساحل باب الواد. انتهت الحملة بكارثة. وهذه الهزيمة الإسبانية زادت من شعبيّة عروج في المغرب الأوسط. فاستنجدت به مرافئُ أخرى، مثل دليس، لطرد الحاميات الإسبانية. وسرعان ما قبلت بحكمه قبائل متّيجة وسهول شليف، وتيتري في الورسنيس، والضهرة وزكّار.

غرباً، استمرت مملكة عبد الودند في تلمسان. سنة 1516، كان أبو حمّو قد أطاح بعمّه أبي زيان، وارتضى بوصايةٍ إسبانية. هذا الولاء للإسبانيين أغضبَ السكان الذين استنجدوا بعروج. في سهل أربال، قضت المدفعية التركية على خيّالة أبي حمّو البالغ عددهم ستة آلاف؛ وبعد هزيمتهم، دخل عروج إلى تلمسان دخول الفاتحين المحرّرين. التجأ أبو حمّو، عندئذٍ، إلى والي وهران.

إن احتلال الأتراك لتلمسان أثارَ مشكلةً خطيرة أمام الحصون الإسبانية (Présidios) على الساحل الوهراني. لم يعد في إمكانها الصمود طويلاً، وهي محاصرة من الأتراك شرقاً وجنوباً. والحال، أمرَ مَلِكُ إسبانيا الجديد، شارلكان، حاكم وهران، دون دييغو فرنانديز دي كوردوڤا، مركيز كوماريس، بالرّد السريع لاسترجاع تلمسان. فطالب المركيز بعشرة آلاف رجل، وكان له ما طلب. قام الإسبانيون بمحاصرة عروج وجنوده، الذين لم يتلقوا النجدة العسكرية المطلوبة من ملك فاس، فما كان منهم إلاّ الفرارُ، ليلاً، إلى الريو سالادو حيث لحقهم الإسبانيون وأبادوهم (1518). وللتدليل على الانتصار، حُمِل رأسُ عروج إلى وهران؛ وجرى تحويل بذلته الحريرية الموشّاة بالذهب، إلى غفّارة كهنوتية، قدّمت إلى دير سان ـ جيروم في قرطبة.

غداة وفاة عروج، توجَّب على خيرالدين، المقيم في مدينة الجزائر، أن يواجه وضعاً صعباً. حاولت القبائلُ الخروج على سلطان المحميات التركية التي أقامها عروج في المناطق المفتوحة، لأنها أدركت مغزى استجابة الأخوة بربروس لنجدتها، وهو استيطانها في المغرب. ومع قلة ما بحوزته من محاربين، لم يكن في مستطاع خيرالدين الأمل باسترجاع حكمه ومواصلة غزو المغرب الأوسط. فقرّر الاعتراف بسلطان القسطنطينية مولىً له، مما جعله ملزماً بتقديم العون والمساعدة لولايته الجديدة. على هذا النحو قامت ولاية الجزائر، وحظي خيرالدين بلقب باشا، وسمّي أمير الأمراء (بيلرباي). وفي الوقت المناسب وصلت من القسطنطينية إلى الجزائر، قوّة مؤلفة من 6000 جندي إنكشاري، لإعادة فرض الأمن فيها.

رأى الإسبانيون في إنشاء ولاية الجزائر، تهديداً لمصالحهم في المغرب. فكان ردّهم سريعاً. شارلكان، ملك إسبانيا الجديد، أرسل سنة 1519 إلى الجزائر، هيچو دي مونكاد، نائب ملك صقلية مع 40 سفينة وخمسة آلاف رجل. وحين نزلت القوات الإسبانية يوم 15 آب/أوت على شواطىء الجزائر، وصلت في 18 منه، إلى أعالي

كُوديات الصابون (حصن الأمبراطور سابقاً)، التي تُشرف على القصبة. في 23 آب/أوت، شنّ الأتراكُ هجوماً مضاداً وهزموا الجحافل الإسبانية. رسبت على الرمال 26 سفينة؛ وجرى قتل أو أسر أكثر من نصف عديد دِي مونكاد.

حتى الآن، فشلت كل المحاولات التركية لتدمير حصن پنون. سنة 1529، قرّر خيرُ الدين حل القضية حلاً نهائياً. هاجم حصن پنون. فاستسلم الحاكم مارتان دِي ڤارغاس الذي لم يتلّق أية نجدة من إسبانيا. عندها، قوّضَ خيرُ الدين الحرمَ الخارجي للحصن، ومن أنقاضه ابتنى عَبّارةً تصل الجزرَ الصغيرة بالمرفأ. في 15/10/ 1535، استدعى السلطانُ سليمان، خيرَ الدين، وعيَّنه أميرالاً كبيراً. لدى سفره إلى القسطنطينية، كلَّف مساعده آغا حسن (1536 ـ 1543) بمهمة مواصلة الكفاح ضد الوجود الإسباني في المغرب. لكن ذلك الكفاح ازداد ضراوةً وصعوبةً، عندما أقدم فُرسانُ مالطة، وهم في خدمة شارلكان، على احتلال جزيرة جربة وطرابلس الغرب. أما شرقاً، فقد أُقيمت حامياتٌ إسبانيّة في عنّابة. وفي الغرب، حظي الإسبانيّون، المستوطنون بقوة، بمبايعة جديدة من جانب مملكة تلمسان.

إن تاريخ الوصاية على مدينة الجزائر (1518 ـ 1830) ينقسم إلى أربع مراحل: مرحلة أمير الأمراء (1544 ـ 1587) ومرحلة **الباشوات** (الثلاثين المحددة ولاياتهم بثلاث سنوات) (1587 ـ 1659)، ثم مرحلة الآغوات (1659 ـ 1671)، وأخيراً مرحلة الدّايات (1671 ـ 1830). إن هذه القرون من الهيمنة التركية اتسمّت بعنفٍ مُعدٍ. يشهد تواترُ ثوراتِ السكان المحليّين وشيوع القتل السياسي على هذه الواقعة. سنبدأ بتعداد الثورات والانتفاضات الرئيسة التي رسمت معالمَ تلك القرون.

ـ 1521: انتفاضة بلقاضي أمقران في جرجرة.

ـ 1552: انتفاضة شيخ توغورت.

ـ 1559: انتفاضة عبد العزيز أمقران في البيبان.

ـ 1592: انتفاضة المُقراني، حيث اتسع العصيان إلى المدية، شاملاً هُدنة ومناطق الجنوب.

ـ 1595: اندلاع حرب أهلية في مدينة الجزائر بين الباشا خضر الذي يسانده

الخلاسيّون (عناصر من أب تركي وأم جزائرية) وبعض زعماء قبائل الداخل، والانكشاريّون.

ـ 1623: ثورة السكان الريفيين في منطقة تلمسان.

ـ 1624: انتفاضة في جرجرة، في منطقة القبائل الكبرى.

ـ 1625: عصيان جديد في تلمسان حيث ذُبحت الحاميةُ التركيّة.

ـ 1626: ـ 1629: اضطرابات في مدينة الجزائر.

ـ 1641: ثورة في القسنطينة، امتدّت حتى بِسكرة.

ـ 1642: اندلاع عدة انتفاضات داخل البلد.

ـ 1647: انتفاضة في قسنطينة.

ـ 1671: نزاع بين انكشاري وبحّار تحوّل إلى صدام بين السلاحين، سرعان ما تحوّل مقر القيادة البحرية إلى ساحة قتال ملأى بالقتلى والجرحى.

ـ 1692: نشوبُ انتفاضة في مدينة الجزائر بين الأهالي والميليشيا التي صارت تجاوزاتها لا تُحتمل.

ـ 1695: نجاة الحاج شعبان، داي الجزائر، من محاولة اغتيال (25 شباط/فيفري)، فانتقم لنفسه بقمع أعمى، أدّى بدوره إلى انتفاضة عامة.

ـ 1718 ـ 1724: اندلاع سلسلة ثورات داخل البلد.

ـ 1747: انتفاضة القبائل حيث ثار السكان على تصرّفات الحاميات المحلية.

ـ 1748: أثار الخلاسيّون اضطرابات في الجزائر وتلمسان.

ـ 1757: قمعَ الأتراك بالنّار والدم عصياناً قبايلياً، امتد إلى تِنس. وما إن أُخمد حتى اندلع بعنفٍ أشد في منطقة بوغني وبويرة. مما اضطر الداي لإرسال حملة من ثلاثة ألوية انطلقت من الجزائر وميديا وقسنطينة للقضاء على العصيان.

ـ 1767: اندلاع انتفاضة جديدة في منطقة القبائل.

ـ 1771 ـ 172: انتفاضة أولاد نايل.

ـ 1786 ـ 1790: اضطرابات شديدة في شتى أرجاء البلاد.

ـ 1800: انتفاضة الشيخ أحمد التيجاني.

ـ 1802: انتفاضة في منطقة وهران.

ـ 1803: انتفاضة في الأوراس.

ـ 1804: انتفاضة حمّوشة في البابور.

ـ 1805: انتفاضة في منطقة وهران بقيادة سي عبداللّه بن شريف درقاوي الذي ألحق هزيمة كبرى بقوّات الباي (14/ 7/ 1805) وحاصر وهران.

ـ 1805 (25 حزيران/ جوان): اندلاع انتفاضة في الجزائر.

ـ 1811: اندلاع ثورات في الأغواط، سطيف وبوسعدة.

ـ 1815 ـ 1817: سلسلة ثورات تهز منطقة قسنطينة.

ـ 1818 ـ 1830:

- ثورة أهالي المزاب.
- في منطقة بوغني، الأهالي يهاجمون الحامية التركية.
- عند تخوم الصحراء، أبناء أحمد التيجاني يقودون تمرّداً ضد الأتراك.
- في منطقة وهران، الشيخ محيي الدين، أبو الأمير المقبل عبدالقادر، يثور في معسكرة.
- في التيتري، ثار ولد نايل على الباي بومزراق.
- انتفاضات أهالي صوف، توغورت والواد.
- عصيان في منطقة بجاية.
- ثورة أولاد بن يوسف في شرق تبسّة.

كما أنَّ شيوع الاغتيال السياسي هو من أعراض هذا العنف المُعدي الذي، على ما نقول، ميَّز الهيمنة التركية في الجزائر.

ـ 1515: بأمر من عروج، جرى اغتيال الشيخ سليم التّومي.

ـ 1518: جرى قطع رؤوس 22 شخصاً متّهمين بالتآمر؛ رفعت رؤوسهم على أسنّة الحراب، وظلّت معروضة لعدَّة أيام في الساحة العامة.

ـ 1519: أعدم خير الدين خمسين شخصاً من سكان مدينة الجزائر (من قبائل المدن ومغاربة الأندلس).

ـ 1521: إعدام خيرالدين قارة حسين و13 من أتباعه.

ـ تكرلي اغتال حسن كورسو، وهو بدوره قتله يوسف، قائد تلمسان.

ـ 1561: الكابجي أحمد باشا أعدمَ اثنين من الأغوات وعدداً من الضبّاط،

وذلك في نطاق مهمته التي كلَّفه بها السلطان سليمان لاستتباب الأمن في مدينة الجزائر.

ـ 1566: أطاح الانكشاريّون بحسن باشا وأرسلوه إلى اسطنبول.

ـ 1633: خُلِع حسين باشا وأُودع السجن.

ـ 1642: خلع جمال يوسف باشا وسجنه.

ـ 1660: اغتيال خليل آغا.

ـ 1661: اغتيال رمضان آغا.

ـ 1665: اغتيال شعبان آغا.

ـ 1671: اغتيال علي آغا.

ـ 1695: نجاة حاج شعبان، داي الجزائر، من محاولة اغتيال.

ـ 1705: إعدام الداي حاج مصطفى.

ـ 1710: اغتيال الداي دالي إبراهيم.

ـ 1748: موت الداي إبراهيم كوتشوك مسموماً بيد انكشاري.

ـ 1754: اغتيال الداي محمد بن بكر.

ـ 1805: اغتيال الداي مصطفى باشا.

ـ 1808: قطع رأس الداي أحمد باشا.

ـ 1809: اغتيال الداي أحمد باشا.

ـ 1815: قضى الداي حاج علي خنقاً.

إلى هذا يجب أن تُضاف حالة حرب دائمة مع الدول الغربية (إسبانيا، فرنسا، إنكلترا، البرتغال. . .) والبلدان المجاورة (المغرب، تونس).

وقد بدأ الأفول منذ القرن الثامن عشر.

«إن الانحطاط المديد للشرق (من الامبراطورية العربية إلى أمبراطورية التُرك)، وانقطاع التيارات التجارية الكبرى التي كانت تحرّكه، والانغلاق على الذات، وتكاثر الانغلاقات الإقليمية فضلاً عن الإفقار العام للمدن والأرياف، قد طاولت كلها الجزائر. فبينما كانت إنكلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة تدخل في عصر الآلة، وكان أفقُ مدنها يُوشِك على الامتلاء بمداخن المصانع، وكانت توشك على الولادة والتطور كُبرياتُ المنشآت الرأسمالية الجاهزة لطرح منتوجاتها الرخيصة في أسواق أفريقيا وآسيا، مكثَ المغربُ

العتيق بلداً زراعياً بشكل أساسي، لا تحميه منتوجاته الحِرَفية من التبعية الجزئية للغرب، على صعيد عدّة مواد وأغراض مصنوعة»[13].

الجزائر في ظل الهيمنة الفرنسية

تموز/ جويليه 1830 ـ تموز/ جويليه 1962

بعد هزيمة سطاوالي وأخذ مدينة الجزائر، بدأ عصرٌ احتلال أجنبي جديد مع عواقبه الفظيعة. فالغزواتُ والمجازرُ الجماعية ستُضاف إلى أعمال الاحتجاز ونزع المُلكيّات والسلب والنهب. وانتقلت المجازر، المجاورة لجريمة إبادة الجنس، إلى مصاف استراتيجية غزو.

للاقتناع بذلك، يكفي أن نقرأ خُلاصات لجنة التحقيق حول وضع المُستعمرة، التي عيّنها الملكُ سنة 1833:

«لئن توقفنا لحظةً عند طريقة الاحتلال في معاملة المواطنين الأصليين، نرى أن سيره كان متناقضاً، ليس مع العدالة وحسب، بل مع العقل أيضاً. دون مراعاة لتسليم علني، ودون مراعاة لأبسط حقوق الشعوب الطبيعية، تجاهلنا كل مصالحها، وانتهكنا العادات والتقاليد الحياتية، وبعد ذلك طلبنا إذعاناً صريحاً وشاملاً من شعب لم يخضع أبداً خضوعاً تاماً لأي أحد! لقد ضممنا إلى ممتلكاتنا أملاك المؤسسات الخيرية، وحجزنا أملاك طبقة من السكّان كنا قد وعدناهم باحترامها، وبدأنا في ممارسة قوّتنا بعمل تجاوزي: لقد استولينا على مُلكيّات خاصة بدون أي تعويض، وفوق ذلك، ذهبنا إلى حد إكراه الملاّكين، المنزوعي المُلكية على هذا النحو، وإرغامهم على دفع نفقات إزالة بيوتهم، وحتى على دفع نفقات إزالة مسجد. (...) لقد دنّسنا المعابدَ والمقابرَ وحُرمةَ البيوت، وهي ملاذات مقدّسة لدى المسلمين. (...) وأرسلنا إلى التعذيب، لمجرّد الشبهة ومن دون محاكمة، أناساً لا تزالُ جُرميّتُهم أكثر من مشكوك فيها. (...) لقد قتلنا أناساً يحملون جوازات تنقّل؛ وذبحنا على الظنّ والاشتباه جماعاتٍ بكاملها، ظهر لاحقاً أنها بريئة (...). ولقد زيّنّا الخيانة باسم التفاوض، وأسبغنا نعت العمل الدبلوماسي على المصائد والمكائد. وبكلمة، لقد تجاوزنا في البربرية، البرابرة الذين قلنا إننا أتينا لتمدينهم»[14].

إن تعليمات سافاري (Savary)، القائد السابق لشرطة نابوليون الأول، المبعوث إلى الجزائر في آخر 1831، والمُرَقّى إلى رتبة دوق دي روفيغو، تتلّخص في عبارة: «اجلبوا رؤوساً، سدّوا مجاري المياه الفائتة برأس أول بدوي تصادفونه». وعلى الفور جرى تنفيذُ التعليمات. في ليل 6/ 4/ 1832، بناءً على أمره، غادرت فصيلةُ مدينةَ الجزائر.

[مض]اجات قبيلة عُوفية، المجرّدة من سلاحها، والمُقيمة تحت خيامها. ميدانياً، ذبح الجنود الفرنسيّون كل الرجال والنساء والأطفال بلا تمييز. فبلغ عدد قتلى العُوفيين 12000. ولدى عودة هذه الحملة المشؤومة، كان الفرسانُ يحملون الرؤوس على أسنّة [ح]رابهم، ويُقال إن رأساً استخدم لمأدبة مُرعبة. في اليوم التالي، وُجد في سوق باب [ع]زون الجزائري، الكثير من الحلى النسائية التي لا تزال عالقةً بالقبضات المقطوعة، وحلق آذان معلقة بأجزاء من اللحم.

ومع بيجو سوف تغدو المجازر هي سلاح الغزو المُطلق. ولنستمع إلى وصف غزوة، كتبها كانروبير، الذي أوردها في مذكراته. يجري المشهدُ في منطقة المدية سنة 1841:

«هاكم ما قامت به هذه العمليات الأخيرة.. كان المسيرُ يُنظّم دوماً بحيث يتمّ الوصول إلى مخيمات العدو قبل الشروق بقليل. وبعد أن يستطلع الأدلاء والجواسيس حراساتِ العدو المتقدّمة، كان يتمّ الهجوم عليهم بسرعة، ويجري قتلهم بالحراب بلا ضجيج: ثم يكون الانقضاض على القبيلة، المفاجأة في نومها، التي كانت تفكّر بالهرب أكثر مما تفكّر بالقتال. في هذه الأثناء، تكون الخيّالة قد قطعت خطوط الانسحاب، فتوقف الهاربين، وتسيطر على أولئك الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم، فتجمع النساء والأطفال والقطعان وتجعلهم في متناول المدفعية. بعد دقائق راحة، يجري اقتيادُ السجناء، الأسرى والغنائم، إلى المدن أو المعسكرات»[15].

أما مونتانياك فهو من جانبه أكثر صراحةً من كانروبير: كتبَ

«نحنُ في غابات كثيفة، في حالة هَرَج ومَرَج مع العرب الذين يفرّون. الخيلُ التي تقلب أحمالها، الإبلُ التي تنجو بنفسها، النساء والأطفال العالقون في الأدغال الكثيفة التي يضطرون لاجتيازها، يستسلمون لنا. نقتلهم ونذبحهم! عويلُ المرعوبين المقتولين يختلط بأصوات الحيوانات التي تصدر من كل الجهات... يصلُ كل جندي مع بضع نساءٍ مسكينات أو أطفال، يسوقهم أمامه كالبهائم... لا نعرف ماذا نفعل بهذه الغنائم الكثيرة»[16].

ذاك أنّ مونتانياك هو من أنصار «الحل النهائي». يقول: «في نظري، يجب القضاء على كل الأهالي الذين لا يقبلون شروطنا. يجبُ الاستيلاء على كل شيء، وإبادته دون تفريق من حيث العمر ولا الجنس: حيث يطأ الجيشُ الفرنسي، لا يجوزُ أنْ ينبت حشيش»[17].

بخصوص سكان الظّهرة المعتادين، عند الخطر، على الالتجاء إلى المغاور، أمر بيجو بإحراقهم. حرفياً، جرى تنفيذ هذا الأمر. ففي حزيران/ جوان 1845، لجأت في الظّهرة قبيلةُ أولاد رياح، التي طردتها من خيامها فصائلُ الكولونيل پليسييه

الحارقة، إلى المغاور والكهوف. أضرمَ بليسييه النيران **في أكوام مكدّسة عند مداخل** المغاور. وفي الصباح، عندما جرى البحث عن مدخل **الكهوف، كان محترقاً كلُّ** شيء: الرجال، النساء، الأطفال، البهائم، كلها محترقة؛ **وكانت عارية في أوضاع** تدلّ على العذابات التي عانوها قبل أنْ يلفظوا أنفاسهم. جرى إحصاءُ حوالي ألف قتيل.

سان أرنو سيفعل أحسن. ففي 15/ 8/ 1845، في رسالةٍ وجّهها إلى أخيه، روى الحكاية التالية عن «إحراقه» الشخصي لقبيلة سبيحة. بعد عرض تفاصيل مناوراته ضد بومعزة، الذي تمكّن من الفرار، يُضيف:

«في اليوم نفسه (أي في 8|8|1845)، أرسلت استطلاعاً إلى المغاور أو بالأحرى إلى الكهوف التي يبلغ امتدادها 200 متر، ولها 5 مداخل. جرى استقبالنا بطلقات نارية فردّدت عليها مُحيّياً بعدّة طلقات، وهذه ليست عادتي. وفي المساء ذاته، وقعت المجموعة 53 تحت نيران العدو، فسقط جريح واحد، واتخذْت الإجراءات الشديدة. يوم 9، بداية أعمال المحاصرة والحصار والتلغيم والتفجير، والإنذارات والإلحاحات والدعوات للخروج والاستسلام. الجواب: شتائم، إهانات، طلقات نارية... فأضرمت النيران. التكرارُ نفسه في يومي 10 و11. يوم 11، خرج عربي، ودعا مواطنيه للخروج، فرفضوا. يوم 12، خرج 12 عربياً، وأطلق الآخرون طلقاتٍ نارية. عندئذٍ أحكمتُ إحكاماً مُطلقاً كلَّ المخارج وأقمتُ مقبرةً واسعة. التّراب سيُغطّي إلى الأبد جثثَ هؤلاء المتعصّبين. لم ينزل أحدٌ إلى الكهوف؛ ما من أحد سوايَ... يعلم أن هناك 500 قاطع طريق لم يعد بإمكانهم ذبح الفرنسيين. هناك تقرير رسمي وصف كلَّ شيء للماريشال، بدون قصائد رهيبة وبدون صُوَر»[18].

ثمة متخصّص آخر في «الإحراق»: كافينياك (Cavaignac). دارت العملية سنة 1844، عندما كان آمراً على أورليان فيل (الأصنام سابقاً، الشلف حالياً). الرواية ينقلها عنه كانروبير:

«شهدت عملية المغاور الأولى. كنتُ مع كتيبتي في لواءٍ بإمرة كافينياك. كان السبيحيون قد أقدموا على اغتيال مستوطنين والقادة الذين عيّنهم الفرنسيّون؛ فذهبنا لمعاقبتهم. بعد يومين من الجري المجنون لمطاردتهم، وصلنا إلى جُرْفٍ شديد الانحدار. في الجُرف تجويفٌ عميق يشكّل مغارة. كان العربُ هناك... فرقعنا مدخل المغارة وكدّسنا أمامها حزماً من الحطب. وفي المساء، أُضرمت النّار. وفي الغد، ظهر بعضُ السبيحيين عند مدخل المغارة طالبين الأمانَ من مخافرنا المتقدمة. كان صحبهم من النساء والأطفال قد ماتوا... هكذا كانت عملية المغاور الأولى. ولن يُحكى عنها أبداً، لأن الكولونيل كافينياك،

بتحفّظه المألوف، لم يكن قد اطلّع على عدد العرب الذين ماتوا في المحرقة»[19].

صفوة القول إن هذه الممارسة تندرج في نطاق الروتين. لكن، هناك ممارسة أخرى: القطع المنظّم للرؤوس. كتبَ الكولونيل دي مونتانياك:

«إن رأساً مقطوعاً يُحدث رعباً أشدّ من قتل 50 شخصاً. لقد أدركت الأمرَ منذ أمدٍ بعيد، وأؤكد لك أنه لم يخرج من بين مخالبي مَنْ لم يعانوا هذه العملية الحسّاسة... فكل العسكريين الجيّدين الذين اتشرّف بقيادتهم، قُمت بإعلامهم شخصيّاً أنهم لو جاؤوني بعربي حيّ، فإنهم سينالون مني عدّة ضربات بالسيف... هكذا، يجب أن نحارب العرب: قتل جميع الرجال حتى سن الخامسة عشرة، أخذ كل النساء والأطفال وزجّهم في السفن، ونقلهم إلى جزر الماركيز أو سواها. بكلمة، إبادة كل ما لا يذعن لإقدامنا كالكلاب»[20].

وكان يُمارس عموماً «قطع الآذان»، مقابل مكافأة بعشر فرنكات عن كل زوج.

كذلك، كان الاستيطان بمثابة النفي العنفي لحق القبائل الجزائرية في أراضيها. يوم 14/ 5/ 1840، أعلن الماريشال بيغو في مجلس النّواب: «أينما وجدت مياهٌ صالحة وأراضٍ خصبة، هناك ينبغي وضع المستوطنين دون السؤال عمّن يملكون الأراضي»[21].

يضيقُ المكانُ هنا عن عرض كل الوسائل والحيل المستعملة كولونيالياً، لوضع اليد على الأراضي الجزائرية: تصنيف أراضٍ خالية[22] افتراضاً، بوصفها أملاكاً مشاعية، امتلاك طرق[23]، حجز[24]، طريقة الاستملاك بدعوى «المنفعة العامة»، فرنسة أراضٍ تسمح بشرائها بسعر منخفض جداً[25]، رهونات، إباحات قضائية[26]، بيع بالمزاد[27]. بفضل هذه الأساليب، انتقل المجال العقاري الأوروبي من 115 000 هكتار سنة 1850، إلى 765 000 سنة 1870، وإلى 2 703 000 هكتار سنة 1950[28].

أمام هذه الوحشية، صمدَ الجزائريّون، بعد المقاومة التي نظّمها الحاج أحمد، باي قسنطينة. منذ 1832، اندلعت حرب استقلال وطني حقيقية، بقيادة الأمير عبد القادر (1832 ـ 1845). واستسلام عبد القادر لن يوقف الحرب ضد الفرنسيّين. بل دامت طويلاً جداً. الواقع، حتى الخامس من تموز/جويليه 1962، تاريخ الاستقلال، اتسّم تاريخ الـ 134 سنة من السيطرة الفرنسية بثوراتٍ وانتفاضات وأعمال عصيان انتقلت إلى مناطق واسعة نسبياً، وقُمعت بطريقة دموية في الأغلب. ولكم هو مثيرٌ جدولُ الثورات والانتفاضات الشعبية والعصيانات:

ـ 1845: ثورة بدافع من طريقة دركواع والشيخ بومزراق؛

- 1845 ـ 1847: عصيان بقيادة الشيخ بوعمامة؛
- 1848 ـ 1849: ثورة الزعاطشة؛
- 1851 ـ 1857: ثورات في منطقة القبائل الكبرى؛
- 1852 ـ 1854: ثورات في منطقة الأغواط وتوغورت (الجنوب الجزائري)؛
- 1858: تمرّد الأوراس؛
- 1859: تمرّد بني سناسن (تلمسان/غزوات)؛
- 1864: عصيان أولاد سيدي شيخ في جنوب وهران؛
- 1871: محاصرة أولاد عيدون للميلية؛
- 1871: عصيان المُقراني؛
- 1876: انتفاضة العَمْري في منطقة بسكرة؛
- 1879: عصيان في الأوراس؛
- 1881: عصيان بوعمامة في جنوب وهران؛
- 1901: انتفاضة في مليانة ـ مرغريت؛
- 1914: انتفاضة بني شوغران؛
- 1915: انتفاضة القبائل الصحراوية؛
- 1916: انتفاضة في الأوراس؛
- 1917: انتفاضة التوارق في الهُغّار.

بعد 1920، لم تتوّقف الانتفاضات والتمرّدات الريفية؛ وبعدما استنفد العالم الريفي وغرق في الدماء في نهاية مسار كهذا، نقلَ الشعلة إلى المراكز الحضرية، وظلَّ واحداً المطلبُ الثابت لاستقلالٍ ينبغي استرداده، لا يتغيّر ولا يقبل التغيّر، لكن انضافت إليه الآن عناصرُ جديدة: الأحزابُ السياسية، النقابات، الروابط والجمعيّات، والإيديولوجيّات العلمانيّة.

كما استمر ثابتٌ آخر، لا يتغيّر ولا يقبل التغيّر على غرار الثابت الأول: القمع بالنّار والدم لكل احتمال تمرّد على النظام الكولونيالي. والحال

«يرى المستوطنون أنَّ فرنسا في شمال أفريقيا هي في المقام الأول سلطة عليا تضمنُ لهم أرباحاً فاحشةً غالباً، وهي قوّة قمعية شرسة، موجهة ضد السكان الأصليّين... إنهم أطفال مُدلّلون على غير صعيد، يخدمهم بسخاء مجملُ الشعب الجزائري الذي

يستغلونه، من خلال حكومتهم بالذات، من خلال المؤسسات الفرنسية والمحلية، والدعم المالي والعناية الفائقة لأمة بكاملها لا يعقدون معها دائماً العلاقات الحميمة نفسها. وكأطفال مُدلّلين، يعلمون أنّ تقلباتهم المزاجيّة تبقى من دون معاقبة، وأن تجاوزاتهم تحظى بالتسامح، وهذا كله يشجعهم على المعاودة والتكرار»[29].

أطفال مدلّلون، لن يكونوا أبداً أكثر دلالاً مما كانوا عليه تحت راية ڤيشي الذي يجسّد، في نظرهم، عصراً ذهبيّاً جديداً للاستيطان والاستعمار. من الآن فصاعداً، سيظهرون علناً احتقارهم للعرب ولليهود[30]. هنري اليغ يروي لنا هذه الحادثة:

«محظورٌ على الكلاب واليهود والعرب». بأمر من عُمدة زرالدة، جرى إلصاق القرار البلدي على مدخل المسبح بالذات. مع ذلك، لم يكنْ الإنذارُ كافياً. ففي شهر آب/أُوت من هذا العام 1942، أمر بحبس 50 عاملاً جزائرياً تجاسروا على مخالفة قراره، في الزنزانة البلدية. قضى 27 منهم، معظمهم آباء عائلات، وهم مختنقون. العمدة السفّاح لن يقلق أبداً»[31]. جرى اعتقال جميع المعارضين السياسيّين أو أُرغموا على التخفي. مع قرار كريميو[32]، أصبح اليهود في مصاف الجزائريين.

مع الإنزال الأنكلو-أميركي، سنة 1942، صارت مدينة الجزائر «عاصمة فرنسا المحاربة»؛ أقام فيها ديغول. وأملَ الأهالي الجزائريون بأن يكونَ الانتصارُ على الفاشية انتصاراً لكل الشعوب المقهورة في العالم أيضاً. في آب/أُوت 1941، وقّع تشرشل وروزفلت على ميثاق الأطلسي، وأعلنا: «حق كل شعب في اختيار شكل الحكم الذي ينبغي أن يعيش في ظله»، والتزما بأن «تُعاد حقوقُ السيادة وممارسة الحكم إلى أولئك الذين حُرموا منها بالقوّة». قدّم الممثّلون الجزائريّون للحاكم العام مذكّرةً بعنوان: الجزائر أمام النزاع العالمي. بيان الشعب الجزائري. طالب موقّعو هذا البيان السلطات الفرنسية بأن تلتزم بمنح بلدهم، بعد انتهاء الحرب، حقّ التشكّل في «دولة جزائرية مُناطة بدستور خاص بها، تضعه جمعية تأسيسية جزائرية منتخبة بالاقتراع العام من قبل جميع سكان الجزائر».

اعتباراً من 1944، اتسع الانتسابُ إلى البيان. فاتحدّت مختلفُ الأحزاب السياسية الجزائرية. هكذا ولد في مؤتمر سطيف، يوم 14/ 3/ 1944 «أصدقاء البيان والحرية». ومنذ ذلك الحين، أخذ المطلبُ الوطني يرتدي قوّةً جديدة كل يوم. في صميم قيادة أصدقاء البيان والحرية (AML) دارت النقاشاتُ حول تنظيم تظاهرة النّصر.

بالتوافق مع السلطة، جرى يوم الثلاثاء 8 آذار/مارس في سطيف، تجمع البيان، صباحاً. جرى التجمع أمام الجامع. وعملاً بتعليماتٍ شتّى، دعا جهازُ الأمن المتظاهرين إلى وضع عكاكيزهم وعصيهم في الجامع. بعد ذلك، سار الموكبُ في الشريان الرئيسي لسطيف، فحاول مفوَّضُ الشرطة، لوسيان أُوليڤييه، توقيف الموكب. وأمر بأن تتفرّق الرايات والأعلام الجزائرية. فرفضَ المتظاهرون. فأطلق رجال الأمن والشرطة والحرس المتحرك النّار على المتظاهرين. سقط متظاهرون، وتفرّق الجمهور تحت الطلقات النارية. انتشرت في المدينة مجموعاتٌ من المتظاهرين المسلحين بالسكاكين والفؤوس، وهاجموا الأوروبيّين. وسرعان ما انتشرَ الخَبَرُ في البلدات المجاورة لسطيف وقالمة (حيث أعطى نائب المحافظ أندريه آشياري الأمرَ، أيضاً، بإطلاق النار على المتظاهرين)، فقام جنود وشُرطيون مدعومون من المدنيين الأوروبيين بقتل جزائريين.

يوم 9 أيار/ماي وما تلاهُ، اندلعت في منطقة سطيف انتفاضاتٌ مسلحة بدعوة من قادة حزب الشعب الجزائري (PPA). إنها انتفاضة فلّاحية. جرى فيها إحراقُ مزارع وقتلُ مستوطنين وعائلاتهم. فكان القمع فورياً، بلا حدود، على قدر من الوحشية التي تذكّر بزمن المحارق والغزوات في المراحل الأولى من الاحتلال. والحال، من ساحل بجاية قصفت مدافعُ دوغاي-تروان قرى منطقة واد مرسى وتيميمون، وأخذت المدرّعات والدبابات، مع الطيران، بتمشيط «منطقة الفتنة». لقد بدأت مطاردةُ العربي. في سطيف كان الأوروبيون المدنيون مسلحين، فشاركوا في المذابح. وتكاثرت الإعداماتُ الجماعية. إذ كان الأوروبيون قد انتظموا في ميليشيات، وأخذوا يعوذون من خوفهم بالقتل والاغتيال، في قالمة نائب المحافظ (القائمقام) آشياري أمر بتوقيف مئات الجزائريين. وساعده المستوطنون المسلحون. فكان يجري نقل السجناء بالشاحنات إلى خارج المدينة، حتى المكان المعروف باسم «كف البوميا» حيث كان يجري قتلهم بالتسلسل. وأما الأجساد المرشوشة بالبنزين فكانت تُحرَق في باحة الكنيسة أو في أفران هليوبوليس للكلس. وفي أماكن أخرى، كانت الدبابات والعربات تسحق مجموعاتٍ كاملةً من الأسرى المُقيّدين.

كانت حصيلة مجازر 8/ 5/ 1945 التالية: 45 000 قتيل، 4 650 موقوفاً، 1 476

شخصاً أدانتهم المحاكمُ العسكرية، 181 شخصاً حُكِم عليهم بالإعدام، جرى إعدام 20 منهم.

وسط هذا القمع الدموي ستولد إرادةُ بعض الرّجال الذين سيصنعون الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1954. والحال، غداةَ الأحداث، تشكّلت مجموعات مسلحة حول سعيدة (جنوب وهران)، في القبائل وفي الأوراس. ظلّت النار تحت الرماد حتى هذا اليوم، الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، حين أعلن نصّان مطبوعان في إيغيل – إيمولة (قرية في منطقة القبائل) أن المناضلين الجزائريين التزموا بالكفاح المسلح طريقاً للاستقلال. أعلن البيان الأول ولادة جبهة التحرير الوطني (FLN)، وأعلن الثاني قيامَ جيش التحرير الوطني (ALN). ستدوم الحرب[33] أكثر من سبع سنوات مع مواكبها النارية والدموية: إعدامات جماعية، مذابح جماعية، تعذيبات، انتهاكات واغتصابات، توقيفات واعتقالات، أكثر من مليون شهيد، وألوف اليتامى، وبلد بأسره مستباح...

«في 8 نيسان|أفريل (1962)، أضفى الاقتراع الواضح من الجانب الفرنسي خاتَمَ الشرعية على اتفاقيّات إيڤيان: 90,71٪ من المقترعين ردّوا بجواب «نعم» على السؤال المطروح. من زاوية المتروبول، لم تعد «فرنسيةً» الجزائر، بعد 132 سنة من احتلالها، إنها حرّة في اختيار استقلالها، بعد ثلاثة أشهر»[34].

مع ذلك، هل انتهت الحرب؟ لا. ففي مساء 19/ 3/ 1962، أعلن بيان صادر عن تنظيم الجيش السري (OAS)، كان يقوده آنذاك جنرالان سفّاحان (هما سالان وجوهو) ومقاتل يميني متطرف، جان ـ جاك سوزيني:

«وقف إطلاق النّار الديغولي ليس هو وقف إطلاق نار منظمة الجيش السري». في الواقع، لم يكن هناك شيء جديد. «فالتنظيماتُ الإرهابية بقيادة المؤيدين المتطرفين لجزائر فرنسية، بدأت تتشكل سنة 1955. وفي سنوات الحرب الأولى، كانت تقف وراء «الاغتيالات»، عندما لم تكن وراء الاغتيال بالمتفجرات، وهذا الأمر منذ 1956».

ظهرت الشعارات واختلطت أحياناً ببعضها، كما كان حال منظمة الجزائر الفرنسية المقاومة (ORAF) وحركة متطرفي الجزائر السرية (MASU)! والمقاومين الفرنسيين السرّيين (RCF). تقريباً ستبقى هاتان الحركتان الأخيرتان مجهولتين. سنة 1956، تباهت منظمة الجزائر الفرنسية المقاومة، في مناشير وزّعتها تقول إنها فجّرت حافلةً بالقرب من الأربعاء، ودمّرت خلية جبهة التحرير الوطني في ريڤيه (Rivet)، وفجّرت محوّل قصر الصيف في مدينة الجزائر، ووضعت قنبلة في مقر الـ UDMA، وكذلك لدى عدد من

الصناعيين المسلمين المؤيدين لجبهة التحرير الوطني، ثم في مطبعة كوشلان، المشهورة بتقدميّتها، وفي مكاتب جريدة الجزائر الجمهورية. إن الجبهة الوطنية الفرنسية (FNF) ثم الجبهة الجزائرية الفرنسية (FAF) التي ستنحل بعد «الحواجز»، وكذلك الوحدات الإقليمية، ستمدّ منظمة الجيش السري بناشطين، تلك المنظمة التي ستولد من كل هذه المنظمات، حوالى آخر شباط|فيڤري 1960»[35].

عندئذ وقع الفلتان. ففي وهران كما في الجزائر، تكاثرت «الاغتيالات»! إنها بداية مجزرة: اغتيالات أنصار السلم، حرائق في المباني العامة، هجمات بالقنابل، إطلاق نيران، إلخ. القضاء على مرضى يُعالجون في المشافي، والإجهاز الوحشي عليهم في أسرّتهم، قتل عشرات النساء وهنّ ذاهبات إلى أعمالهن في الأحياء الأوروبية. في بعض الأيام، يمكن إحصاء حوالي مئة عملية. في شهر آب/أوت 1961، جرى تسجيل 430 عملية بالقنابل، أوقعت 6 قتلى؛ وفي أيلول/سپتمبر، 763 عملية بالقنابل، أوقعت 9 قتلى؛ وفي تشرين الأول/أوكتوبر 970 انفجاراً و13 قتيلاً. . . تواصلت المجزرةُ، سنة 1962؛ ففي شهر شباط/فيڤري من ذلك العام، أُحصي فقط 553 عملية قتل ارتكبها كوماندوس «دلتا» التابع لمنظمة الجيش السري. في ليلة 4 ـ 5 آذار/مارس 1962، هزّ مدينةَ الجزائر 130 انفجاراً. في 16 آذار/مارس، أُطلقت قذيفة بازوكا على مقر المفوضية العامة. وفي 17 آذار/مارس، وقع 33 قتيلاً و45 جريحاً. في 20/ 3/ 1962، أُطلقت عدة قذائف مورتر على ساحة الحكومة في القصبة السفلى وأوقعت 24 قتيلاً و59 جريحاً. في 2 أيار/ماي، انفجرت سيارة مفخّخة في مرفأ الجزائر: 62 قتيلاً و110 جرحى، جميعهم جزائريّون. في 7 حزيران/جوان، أُحرقت مكتبةُ جامعة الجزائر. قضت النيرانُ على 600 000 كتاب. كما جرى تفجير مختبرات وقاعات محاضرات.

هناك ثلاث وقائع وضعت حداً لجنون المتطرفين المُميت. الواقعة الأولى هي الإحباط الذي استولى على طائفة «الأقدام السوداء» (الأوروبيون المولودون في الجزائر)؛ فهؤلاء حين أدركوا الطابع الانتحاري لاستراتيجية منظمة الجيش السري، اختاروا الرحيل إلى المتروبول، والثانية هي عمل «البربوز»، الكوماندوس الديغولي الذي أرسلته باريس لتغيير ميزان القوى، خصوصاً في مدينة الجزائر ووهران. والثالثة هي ردّة فعل جبهة التحرير الوطني، بدفع من القائد عز الدين، التي انتقلت إلى الهجوم المضاد، منذ منتصف نيسان/أڤريل 1962.

في منتصف أيار/ماي، انعزلت منظمة الجيش السري وتخلخلت، فسعت إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني. في 16/ 6/ 1962، تمّ التوقيع على اتفاق[36]. لكن الأوان كان قد فات. إذ كان الأوروبيون قد اختاروا الخروج. وكان سكان الجزائر قد عاشوا أكثر من مئة يوم من الرّعب والحقد العنصري والجنون الدّموي. في أول تموز/جويليه 1962، صوّت الجزائريون بكثافة: 91,23% قالوا «نعم» للاستقلال. في 3/ 6 اعترف الجنرال ديغول رسمياً باستقلال الجزائر.

هكذا انتهى تاريخ محاولة إبادة بشرية، ستنصبّ طيلة 130 سنة على المقاومة الشجاعة لشعب عاشَ بعد العاصفة الاجتماعية المبرمجة، فيما كان غالباً عاري الأيدي وظهرُه إلى الحائط.

2. الجزائر المستقلة (1962 ـ 1990)
من تبخيس الثورة للدولة
إلى نفيها بالإيمان

في الجزائر ينبغي اكتناهُ المجرى الحالي للأمور، الدامي والذي تلفه الفوضى في آن، من خلال الجمود الذي تأتّى عن تلك القطيعة القسرية وعن نمو براعم تعبير سياسي حرّ ومتعدّد. من الميسور تصنيفُ وتوصيفُ الاختلالاتِ الناجمة عن وضع تقلبي كهذا. ولكن، إذا فُصِلت عن التاريخ الحديث الذي نشأتْ منه، لن نجد فيها العناصرَ التي تساعدُ على فهمها بعقلانية. فالسابقُ الوجود يضغط دوماً ضغطاً كبيراً، ويُجبر الحاضرَ على الذوبان في مصهره، والعبور من خلال ممراته وقنواته، فلا يجري إلا من خلال أثلامه. في هذا التاريخ الحديث، المعاصر، سنحاول التنقيبَ، بأمل اكتشاف سر «الماضي الحالي». في منطلق هذا التاريخ، هناك ضواغط الإرث الاستعماري (الكولونيالي).

إرثُ المرحلة الاستعمارية

في ما يخصُّنا، كانت النتيجةُ الكبرى لقرن ونيّف من الهيمنة الاستعمارية إفقاراً

شبهَ عام للمجتمع الجزائري. في إمكاننا التشديد على ثلاث عواقب اجتماعية لهذا الإفقار الجماعي: ضعف البورجوازية، الأهمية النسبية للبورجوازية الصغيرة، وصغر حجم الطبقة العاملة بالمقارنة مع كتلة العمالة الناقصة.

● لقد جمّد الاستعمارُ الحِراكَ الاجتماعي حين سدَّ كل إمكانات الترّقي لمختلف الفئات. وبذلك، حالَ دون ولادة ونمو بورجوازية مشابهة لتلك القائمة في المغرب وتونس أو في مصر[37]. عشية الاستقلال، كانت البورجوازية الجزائرية مهمشة جداً، إذن. فكانت تسيطر في المدن على 7 000 منشأة صناعية أو تجارية صغيرة، أغلبها ذو طابع عائلي. كانت تتألف، بنحو خاص، من تجار ومالكي أرض وعقارات. ولم يكن هناك سوى قليل من الصناعيين الجزائريين المماثلين لأصحاب المشاريع الأوروبيين. في الأرياف، كانوا ممثلين في 16 580 مالكاً أرضياً، في حوزتهم استثمارات تتراوح بين 50 و100 هكتار، وهم يستخدمون يداً عاملةً بالأجرة. هذه البورجوازية الجزائرية، الضعيفة عددياً، كانت متنافرةً على الصعيد البنيوي، إذ إن عائلةً واحدةً غالباً ما تكون لها توظيفاتٌ شتّى ومتنوعة (عقارية، أرضية، تجارية) مع عمل أبنائها في المهن الحرَّة أو في الوظيفة العامة.

● العاقبة الثانية لهذا الإفقار المُعَمَّم هي ضآلةُ البروليتاريا بالمقارنة مع كتلة العاملين عملاً ناقصاً والعاطلين منَ العمل. ذاك أن الطبقة العاملة الجزائرية، المتحدّرة من الفلاّحين والحديثة التشكّل، ضمّتْ عشيةَ الاستقلال نحو 500 000 أجير في الزراعة، و300 000 في الصناعة والتجارة والخدمات. نجدُ بين الـ 500 000 أجير زراعي، 24 500 عامل بطاقةٍ منخفضة، و357 000 عامل يومي، و77 100 عامل موسمي و108 000 عامل دائم. بكلام آخر، نقولُ إنّ العمال الدائمين لا يمثّلون سوى 5% من مجمل الاجراء العاملينَ في القطاع الزراعي. أما في المدن فالأكثرية من العمال الجزائريين لا تتكوَّن من عمّال موصوفين، بل من أيدٍ عاملة ومتدربين وخدم.

● سنة 1960، أُحصي 14 1000 من العمال اليدويين، و47 000 من المتدربين)، و60 900 عامل متخصّص، و39 500 عامل مهني، و2 400 صائد سمك، و8 600 عامل منجم. وهناك عدد كبير من الأجراء المستخدمين خارج نطاق الإنتاج: 4 200 من الخدم و20 300 امرأة منزلية. كذلك لا بد من حسبان العدد

المرتفع للعاطلين منَ العمل. عملياً، رجلٌ من اثنين كان بلا عمل. سنة 1957، كان يتأرجح عددُ العاطلين من العمل حول 300 000 في القطاع غير الزراعي، وكان يرتفع إلى أكثر من 1 500 000 في الأرياف. كما كانت تأوي المُدُنُ عدداً كبيراً من اللامصنّفين اجتماعياً، والذين لا يظهرون في الإحصاءات. يتعلق الأمرُ ببضع مئات ألوف الأشخاص: باعة متجوّلون، حمّالون وأشخاص يعيشون مما تيسّر.

● العاقبةُ الثالثة اجتماعياً هي القوة النسبية للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة. تقريباً كان تركيبها كما يلي عشية الاستقلال: 62 300 تاجر صغير، 20 100 حرفي، 9 400 مستخدم مكاتب، 5 800 مستخدم تجاري، 3 000 أو 4 000 عضو في المهن الحرَّة (أطباء، صيادلة ومحامون). لإدراك الأهمية الرقمية لهذه الفئة الاجتماعية، يجب أن يُضاف حوالى 167 170 فلاحاً صغيراً، في حوزتهم ما بين 10 و50 هكتاراً. يمثّل هؤلاء الأخيرون عملياً 25% من المستثمرين الزراعيين الجزائريين، وهم يملكون نحو 50% من المساحة الإجمالية. وفي الغالب كان مُزرياً الوضعُ المادي لأكثرية هذه الشرائح والأجزاء. فالصناعيّون وصغارُ الفلاحين والحانوتيّون كانوا يعملون عند ملتقى عدّة أنماط إنتاجية. وهذه الجماعة، المتجدّدة دوماً، جرّاءَ التهميش الريفي، إنما كانت تخفي نزعةً شديدةً إلى الإفقار. في المقابل، كان أعضاء المهن الحرَّة، بحكم روابطهم الأُسرية وسواها مع البورجوازية، وبحكم اندماجهم في المجال الثقافي والاقتصادي الاستعماري، يميلونَ فطرياً إلى التمايز من الشرائح الأخرى. إن مجمل شرائح هذه البورجوازية الصغيرة كانت تمثّل جماعاتٍ انتقالية أكثر مما كانت تمثل جماعاتٍ وسيطة.

كما أن الحركة «القوموية» الجزائرية لم تكن قائمةً على هيمنة البورجوازية الحَضَرية (تونس، المغرب) ولا على نفوذ الطبقة العاملة (الفيتنام، الصين)، بل على تفوّق الفئات الوسيطة، المتفاوتة التراكيب والأشكال، الناشئة غالباً على مفاصل بُنى اجتماعية ـ اقتصادية متنافرة، وتحت ضغط جملة عوامل انتقالية. إنَّ تضخم الدور السياسي لهذه النخبة غير ناجم عن قوّتها الذاتية[38] بقدر ما هو صادر عن دورها المزدوج، التفاضلي بين كل المستويات غير المترابطة في المجتمع الجزائري، والإبدالي من الطبقات الأساسية.

على مدى ثلاثة أشهر، خلال أزمة 1962[39]، سرعان ما تكشَّفت فجاةُ الوحدة

الثورية الواجهية، كاشفةً في وضح النّهار لعبةَ التحالفات وتقلّباتها. إن هذه الأحداث التي زعزعت الجزائر المستقلة حديثاً، ليست مجرّد هزّة مأساوية، بل هي تكثيف للتناقضات المستورة، من تسوياتٍ تُعقد على عَجَلٍ، بلا مبادىء؛ وتنكّراتٍ يصعبُ إخفاؤها؛ وبنحو خاص، من ضعفٍ سياسيّ وإيديولوجي... ذاك أنّ المحازبين السياسيّين، الذين كانوا مُبْهَمين أو مُستوعبين، سوف يتبلورون، آنئذٍ، وفقاً لخطوطٍ جديدة مختومة بخاتم الفراغ والالتباس والتواطؤ، مما يزّيف في آنٍ توزّع القوى على المشهد السياسي، ويهمّش وزنَ بعض الشخصيّات والاتجاهات السياسية حقاً، الذين كان في إمكانهم الإسهام في اتجاه الوضوح والوئام.

فجأةً، وجدت الجزائرُ نفسها منشطرةً بين ستة مراكز داخل السلطة الموحدة: ولايات الداخل الستّ، الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (GPRA)[40]، المعتقلون الخمسة في أولنوا[41]، أركان غرديماو ومنطقة الجزائر الموّحدة. في غياب كل مرجع داخلي للتحكيم، لا يبقى حلٌ إلاّ في موازين القوى الخالصة. زدْ على ذلك، أنّ أيَّ مركز لم يكن ذا قوّة كافية ليفرض، وحده، إرادته، وذلك نظراً لشدّة التشتيت في المصادر السياسية داخلَ مرجعيّات الثورة. الأمر الذي يضطر المجموعات للانصهار الموقت في تحالفات أو ائتلافات.

والحال، ما هو الموقف الذي ساد إزاء هذا الإرث التاريخي المزدوج؟ حسب ميثاق الجزائر (1964)، «إن كل أدوات الدولة القائمة»، باستثناء جيش التحرير الوطني، تشكّل «إرثاً استعمارياً». هذا الإرث مكروهٌ جداً لأنه مصدر أساسي لـ «اشكلية بيروقراطية» ولقطيعةٍ بين «الحاكمين والمحكومين». ويوضح بن بلّة هذا الرفض في بيان وزاري: «إنّ الدولة الجزائرية التي غرقت يوم 5 تموز/جويليه 1830، ينبغي ترميمها وإعمارها خارج البنى الاستعمارية». وبصورة مغايرة لمنطق الأمور فقد جرى أيضاً التشكيك بإرث الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. وإن هذه الحكومة، حسب برنامج طرابلس (1962)، حين وحّدت مؤسسات الدولة مع مؤسسات جبهة التحرير الوطني، إنما قد أنزلت مصاف تلك الجبهة «إلى مستوى جهاز إداري للتسيير». وفي الداخل، كان لهذا التخبط تأثيرُه في تجريد جبهة التحرير الوطني من مسؤولياتها، لمصلحة جيش التحرير الوطني، ثم إلغائها تماماً، بفضل وقوع الحرب». كما أن ميثاق الجزائر، من جانبه، لا يقدّم تنازلات للحكومة المؤقتة، الموصوفة بأنها «جهاز زائد» و«بيروقراطية سياسية وعسكرية»، منقطعة عن الثورة ومناطة بـ «سلطة قائمة على طاعة المنفّذين

العمياء»، وأنها تشجّع، أخيراً قيامَ «إقطاعيات حقيقية»، كانت «تقتربُ ببطءٍ من التصّورات السياسية والاجتماعية للعناصر البورجوازية التي كانت قد وصلت، منذ 1956، إلى قيادة جبهة التحرير الوطني». بعد هذا الاتهام، يذكر ميثاقُ الجزائر «ضرورةَ بناء دولة جديدة». وعليه، بماذا ستختلفُ هذه الدولة جذرياً عن سابقاتها المرفوضة؟ ستختلف عنها، لأنها ستكون «التعبير عن مصالح الفلاحين والعمال»، وبكلام أدّق، ستكون «جسماً (سوف) يفرضُ باسم مصالح الجماهير الكادحة قانونه على أصحاب الامتيازات». إن بناءَ دولةٍ كهذه «يمرُّ ضرورةً بالاّستيلاء الفعلي على التحويل العملي لجهاز الدولة، سواء في بناه أم في رجالاته، من طرف الحزب».

صفوةُ ذلك أن الدولة ليست شيئاً بذاتها، سوى «جهاز»، «عضو»، «أداة»؛ فالحزبُ هو الكل: «الدولة، أداة لإدارة البلاد يحرّكها ويراقبها الحزبُ الذي يتوّجب عليه القيام بدوره بانسجام وفعالية». في آخر المطاف، تُرى الدولةُ كأنها جسم جامد، صدفة فارغة؛ والحزب هو الذي يحرّكها من الخارج ويراقب أداءَها، فيمنحها مضموناً، وينفخ فيها روحاً وإرادةً تفتقر إليهما، بذاتها، افتقاراً كليّاً.

إنَّ هذا التصوّر لا يجيد إخفاءَ مفترضاته المسبقة، الملازمة لتقاطع ماركسيّة فجّة ويوتوبيا التسيير الذاتي: إنّه تصوّر أداتيّ للدولة، مُضاعَف بتبخيسٍ إيديولوجي-سياسي لواقعة الدولة. فالدولة هي مجرّد أداة هيمنة، تحملُ قَدَرياً ما هو مكتوب لها في «موروثها التناسلي»، نعني الصبغيّات (الكروموزومات) ذات الاشتقاق البيروقراطي. إن هذا العيب الموروث المزعوم يفسّر الطبيعة المزدوجة للدولة، كما يراها واضعو ميثاق الجزائر:

«إن سلطة الدولة هي، من جهة، انعكاس للإرادة الشعبية المعبَّر عنها في الانتخابات. لكنّها، من جهة ثانية، تعبّر عن ذاتها من خلال أجهزة الإدارة البيروقراطية التي تُمارَسُ عليها ضغوطٌ شتّى. وفي هذا القطاع البيروقراطي ستحاول أنْ تلوذ المصالح والتقاليد والرتابات التي تهدّدها الثورة».

وبمعنى آخر فإن الدولة هي شرّ لا بدّ منه، ينبغي التكيّف معه، لانعدام الأفضل، ولكن يجب إبقاؤه دوماً تحت المراقبة.

هذا يذكرنا بأقوال أحد ثوريي القرن التاسع عشر، ميشال باكونين، الذي كتب: «لا أتردد في القول إن الدولة هي الشر؛ لكنها شرٌ تاريخي ضروري، ضروري في الماضي

مثلما سيكون ضرورياً انطفاؤها الكامل، عاجلاً أو آجلاً، مثلما كانت ضرورية البهيمية البدائية وهنيانات البشر التيولوجية... فالاستغلال والحكم هما الحدّان اللذان لا ينفصلان في كل ما يُدعى سياسة»[42].

ترتَّب على هذه الاعتبارات الإيديولوجية أنَّ بناءَ الدولة ليس أولويةً. وهذا ما أكدّه أحمد بن بلّة، الأمينُ العام للحزب في خطابه التمهيدي لمؤتمر الحزب (16 ـ 21 نيسان/أفريل 1964):

«يجب أن نحارب، بلا هوادة، نزعةَ هؤلاء الذين يقولون إنّ بناء الدولة هو من أولويات الثورة. إنّ سبيلاً كهذا خاطىء. فإذا سلكناه، قد يفضي إلى ارجاع السلطة لأيدي أولئك الذين يملكون حالياً الثقافة والخبرة السياسية، أي عموماً، إلى عناصر البورجوازية. وتالياً، لا بد من التنديد بنظرية البناء الأوليّ للدولة، وإعلام الجماهير بأنها نظرية المُصَادرة».

إن هذا الامتناع الذهني عن تمثّل الدولة، الذي أودى بأمر بنائها إلى غير رجعة، سوف يشجّع سلسلةً من انزلاقات التوجه، ذات العواقب المدمرة على صعيد الآليّة السياسية. والحال، يجري الإلحاح على غياب التقاليد الدولتية، مع رفض الإرثين، وطرح ضرورة قيام دولة من طراز جديد؛ ولكن، بنفس البارقة العاطفية، يصدرُ الأمرُ بأن بناءَها لم يرد بعد على جدول الأعمال. وتالياً، يبقى معلقاً إشكالٌ جوهري حقاً: بانتظار أنْ يصبح بناءُ الدولة على جدول الأعمال، ما هو قوامُ هذه المرجعية السلطوية الانتقالية، المختلفة والمُمَركزة، التي يمكنها القيام مقام هذه الدولة، من دون أن تكون دولة؟ لا يجيب عن هذا السؤال، برنامجُ طرابلس ولا ميثاقُ الجزائر، ولا الأمين العام للحزب. يقول ڤيتغنشتاين: «ما لا يُمكن قوله، يجب إسكاتُه». هذا العجز عن التعبير سيجري كبته تحت أثقال نشاطيّة محمومة.

لهذا «العجز التعبيري» سببان رئيسان. أولهما أنّ القادة الجزائريين كانوا عاجزين ـ ثقافياً ـ عن تصوّر أي شيء آخر، غير النظام الفرنسي، الذي يمقتونه ويرفضونه علناً. وثانياً، لأن حرب التحرير هي التي أوجدت هؤلاء المتحاورين بكامل عدّتهم، ورفعتهم إلى مصاف قادة الأمّة. وبما أنّهم مقتنعون بشرعيتهم (الثورية) فإنهم يرفضون التنازل للقانونية الشكلية. والحال، لتسويغ سلطانهم، لا يحتاجون إلى القانون. وهكذا، لم يتوصلوا إلى غير مأسسةِ السلطة السياسية، دون أن يبنوا دولةً مع ذلك (بالمعنى القوي للكلمة)، لأن بناء هذه الدولة هو، بالضرورة، عمل حقوقي، قانوني.

● في الوقائع: التمديد المتسرع للإرث الاستعماري وحصر الدولة في الإدارة

سنة 1962، مدّد النظام الجزائري العمل بالإرث الذي تركه الاستعمار، دفعة واحدة. وقد ظل الجهاز الإداري الفرنسي قائماً، إذ انه لم يتم لا تدميره ولا استبداله، بل مجرد التمديد له. وان قانون 31 كانون الأول/ديسمبر 1962 قد مدّد العمل، جملة وتفصيلاً، وحتى إشعار آخر بالتشريع الفرنسي الذي كان قائماً قبل الاستقلال، ما عدا بعض النصوص التي كانت تصدم السيادة الوطنية أو الكرامة الوطنية. وهكذا، فإن البنى السياسية ـ الإدارية الجزائرية شكلت، من حيث الأساس، استمراراً للبنى الموروثة من الفترة الاستعمارية. ولكن ما هذا سوى مظهر. فإن ما حصل حقاً هو التلقيح في الجسم الاجتماعي الجزائري، وبالقوة، لأشكال دولانية حديثة ترسبية، لأنها مقطوعة عن أسسها ومُستلحقة باستراتيجياتٍ وأهدافٍ تتناقضُ مع المقدّمات المنطقية لهذه الأشكال.

إنّ الدولة الفرنسية هي، أولاً، نِتاج مسارِ حضانة طويل، بدأ منذ مطلع القرن الثاني عشر، عندما أقدم لويس السادس، بعد سلسلةٍ من العمليات العسكرية، على إرغام سادة المجال الملكي، من أورليان إلى سنليس، على احترام واجباتهم الإقطاعية. وبعد ذلك، نشأت الدولة من القطيعة التاريخية التي أحدثتها ثورة 1789 الكبرى. وأن إعلان حقوق الإنسان والمواطن، المُذاع يوم 26/ 8/ 1789، يكرّس ولادة الدولة الفرنسية الحديثة.

يبدأ الإعلان المذكور، من حيث خطوطه العريضة، بالقول «إن الأشخاص يولدون ويستمرّون أحراراً ومتساوين في الحقوق»، وبالتأكيد على أن للإنسان حقوقاً غيرَ قابلة للتقادُم: الحرية، الملكية والمساواة[41].

● تكمنُ الحرية في إمكان القيام بكل ما لا يضرُّ الآخر. فلا يجوز لأحدٍ أن يقلقَ بسبب آرائه ما دامت لا تعكّر الأمن العام. فالتواصل الحر في الأفكار والآراء هو حق.

● المُلكية هي حق مقدّس وغير قابل للانتهاك، ولا يستطيعُ أحدٌ أن يُجرَّد منها، إلاّ باسم الضرورة العامة، الملحوظة قانونياً، وبشرط تعويض عادل وصحيح.

• المساواة يجبُ أن تُكفل أمام القانون، سواءٌ حمى أم عاقب. لذلك، فإن جميع المواطنين هم أيضاً قابلون للانتخاب في كل المراتب والمناصب والوظائف العامة، بحسب طاقتهم وبدون أي تمييز آخر سوى مزايا فضائلهم ومواهبهم.

إن هذا الركن الأساسي للدولة الحديثة غيرُ مُنطوٍ في النقل الذي أجراه القادة الجزائريون للآلية السياسية. والحال، فإننا نشهد مخاتلةَ إخفاءٍ: فمن جهة، وضعُ صيغة دولة، مجرّدة من أسسها (الفلسفية والإيديولوجية والسياسية)، ومن جهة ثانية، القيامُ بمجموعة عمليات تكييف واستصلاحات عشوائية، انتقائية ومتنافرة، ترمي إلى تخدير الآثار المشوّهة لهذا «المنعطف التاريخي». نذكر على سبيل المثال: وفقاً للفصل الخامس من إعلان إڤيان العام، تنظم السلطة التنفيذية المؤقتة انتخاب جمعية وطنية تأسيسية. ومرسوم 6/ 1/ 1962، الذي يحدّد طرق إجراء الانتخابات، لا يختلفُ في شيءٍ عن الإجراءات القانونية التي ترعى الانتخابات في الديمقراطية الحرّة. فهو ينصّ على تعدّد اللوائح، في نطاق اقتراع أكثري لدورة واحدة، وتضيف مادته 12 أن هذه اللوائح «لا يكون لها في الدوائر نفسها، العنوان ذاته أو العلامة الفارقة عينها، ولا تكون مرتبطةً بالحزب ذاته ولا بالتجمّع عينه»؛ أما في الواقع، فلم يكن هناك عدّةُ لوائح ولا عدّة أحزاب، بل لائحة مرشحين عيّنهم المكتب السياسي للحزب الأوحد، جبهة التحرير الوطني. وتالياً، فإن تبنّي الأنموذج الفرنسي (الديمقراطي، الليبرالي والقائم على القانون) من جانب القادة الجزائريين لم يَحُل دون اعتمادهم في الوقت نفسه، وفي حركةٍ واحدة، نظاماً سياسياً (سلطوياً، اشتراكياً وقائماً على الإيديولوجيا) مطروحاً ومتوطّداً بقطيعةٍ جذرية مع مسلّمات هذا الأنموذج. للاقتناع بذلك، يكفي أن نقارن أسس النظام السياسي الجزائري مع أسس النظام المرجعي.

مقارنة بين أسس النظامين السياسيين

أسس النظام الجزائري	أسس النظام الفرنسي
ـ دمج السلطات	ـ فصل السلطات
ـ أحادية حزبية راديكالية	ـ تعدّدية حقيقية
ـ إدارة متحزّبة	ـ إدارة محايدة سياسياً (تحت رقابة الحزب)

في الخطاب كما في الممارسة، تتماهى الدولة مع الإدارة. من هذا الخلط ستنجمُ عاقبتان:

ـ أولاً، أنّه خلط مؤاتٍ للبيروقراطية الزائدة. فتحليل موازنة الدولة الجزائرية، من 1963 إلى 1965 يكشفُ عن نمو مُفرط في النفقات غير المنتجة والتي يمكنُ عزوها، جزئياً، إلى أعباء الآلة الإدارية، وفي جزء آخر، إلى جيش الموظفين الذين يشكّل جملاً ثقيلاً ضاغطاً على الموازنة هذه. لكن، ينبغي التوضيح أن مثل هذا التطور للجهاز البيروقراطي يختلف اختلافاً كبيراً عن المسار الحاصل في البلدان المتطورة حيث تمّ التطور بطريقة أكثر نخباً وبإيقاع أقل سرعة.

ـ ثانياً، أنّه يشوّه الوظيفة الإدارية. فالخلط المقصود يقودُ، حتماً، إلى وضع البيروقراطية في صميم مسار توزيع الموارد السياسية والمادية. انطلاقاً من هذا، تشعر البيروقراطية، المستحوذة على سلطات ووسائل كبيرة، بالحاجة الملحّة إلى جلب أقصى الموارد إلى مصلحتها. إن هذا الاتجاه يغذّي الخلط بين الموقع الخاص والدور العام وبين استملاك هذا المجال. ولا مشاحة في حالةٍ كهذه أن يُفضي هذا الشكل من أشكال التضامن التقليدي إلى الالتقاء مع المفاهيم الحديثة عن «المسؤولية» و«الخدمة العامة» لتوفير «بيئة اجتماعية ـ ثقافية» حيث يمكن تطبيق أو عدم تطبيق القوانين، بحسب موافقة المسؤول والموقع الشخصي للسائل. فوق ذلك، نشهد انقلاباً في معنى المحدِّدات التاريخية بالنسبة إلى مسار التحديث السياسي، الذي ميّز المجتمعات المتطورة. ففي هذه الأخيرة، قامت النُخب السائدة، أولاً، بتقويم مواردها المادية الخاصة لتحتلّ، من ثم، مراكز في السلطة السياسية. وفي الجزائر حدث العكس، إذ إن تقلُّد دور سياسي و/أو إداري نافذ، يسمح بتكديس الموارد المادية. في هذا الانقلاب، ومن خلاله، تموضعت العناصر المكوّنة لنظام ريعي[44].

بناء النظام السياسي الجزائري
في عهد الرئيس بومدين (1965 ـ 1979)

في 19/ 6/ 1965، اعتُقل الرئيس بن بلّة، واستولى الجيش على الحكم، بقيادة العقيد بومدين. إن هدف القادة الجدد، حسب إعلان 19/ 6/ 1965، هو وضع حدٍ

«لسوء إدارة التراث الوطني، وتبذير الفلوس العامة، والاضطراب والدهماوية (الديماغوجية)، والفوضى والكذب والاعتباط... المفروضة كأساليب حكم». وهم يريدون أن يكفلوا «في النظام والأمن، سيرَ المؤسسات القائمة وحسن تدبير الشؤون العامة»، مع الالتزام بـ «توفير الشروط لتأسيس دولة ديمقراطية جادّة، تحكمها القوانين، وتقوم على الأخلاق، دولة قادرة على مواجهة الأحداث والناس».

لاعبون مهيمنون جُدُد لأجل لعبة سياسية جديدة

لئن كان أغلب أعضاء الفريق القيادي الجديد، الناشىء من انقلاب حزيران/ جوان 1965، ينتمون إلى البورجوازية الصغيرة، فإننا نجد بينهم، أيضاً، بعض العناصر المتحدّرة من البورجوازية الوسطى والملكية العقارية الكبرى. عموماً، هناك ثلاثُ سمات سوسيولوجية تميّز هذه الحلقة القيادية الجديدة: 1) هيمنة العسكريين، 2) سيطرة العنصر الريفي أو شبه الريفي، 3) نفوذ مناطق الشرق. أما بخصوص المستوى الدراسي، فإن لمعظم أعضاء المجلس مستوىً ابتدائياً أو ثانوياً.

هكذا ترتسم صورة هذا الفاعل السياسي المهيمن الجديد: ابن الحياة الريفية، سواءٌ وُلِد في قرية أم في مدينة صغيرة ذات توجّه زراعي؛ ابن داخل البلاد، من الشرق غالباً، عموماً من مناطق حدودية، من الجبال أو من السفوح المرتفعة، إنه متحدِّر من البورجوازية الريفية الصغيرة أو شبه الريفية، ولم يتمكّن من متابعة سوى دراسات ابتدائية أو ثانوية. لا يدينُ بصعوده السياسي لغير التزامه بحرب التحرير الوطني، وانتمائه إلى الجيش. وإن تدخل الجيش في المجال السياسي تُمليه ضرورات ملازمة للطور الأول من بناء الدولة في غياب قوة اجتماعية، خليقة بفرض هيمنتها والقيام بأعباء هذه المهمة التاريخية.

حتى يحكمَ أعضاء هذه «الحلقة القيادية»، تقاسموا ممارسة السلطة مع شخصيات من خارج المجموعة، كوادر مدنيّة، خصوصاً من كبار الموظفين والتكنوقراطيين الذين يتوجّب عليهم الإلمامُ، بلا تأخير، بالخبرة والكفاءات. والحال، شهدنا الصعود التدريجي للتكنوقراطيين، الذين جعلتهم ظروف مراحل الصراع السابقة، بمنأىً عن الحكم:

«شهد العام 1965 وصولَ الجيل الثالث من القادة إلى السلطة: فبعد جيل «السياسيين»

وجيل «المجاهدين»، جاء جيلُ «الإداريين». إن معظم رجال الحكم لا يزالون يحملون سمات الجيل الثاني؛ لكنّ الطبقة البيروقراطية التي يعتمدون عليها، والتي تعزلهم عن الشعب الذي تحدّروا منه، جاءت من الجزائر «البورجوازية» وأحرزت تعليماً عالياً. ناهيك بأن هذا التفاوت هو أصل بعض الأزمات، مثل أزمة 1967 (إنقلاب الزبيري). تتماهى النخبة الجديدة مع جهاز الدولة الذي يحتويها بكاملها. وأن «بورجوازية الدولة» هذه تميلُ إلى التشكّل في «طبقة بيروقراطية» انطلاقاً من لحظة استفادتها من موقعها، فتنظّم أمنَ مكاسبها وامتيازاتها وإمكان توريثها، كما تنمّي نظامَ قِيَم، خاصاً بها، يُضفي عليها الشرعية في وظائفها. وانطلاقاً من هذا النظام القيمي يحاول القادة الجُدد بناء دولة على صورتهم، إن لم تكن على قَدْر استعمالهم، فيما يساعدهم القضاء المتدرّج على نطاقات هذه الدولة وقيودها، في توضيح أفضل للتمثّل الذي يصنعونه عن أنفسهم»[45].

باختصار، نستطيع القول إن الجزائر، ما بين 1965 و1980، تسودها «حلقة قيادية»، آتية من الجيش، تتقاسم السلطة مع مجموعة تكنوقراطيين سياسيين مُولجين بقطاعات الثقافة والإعلام، ومع مجموعة تكنوقراطيين فنيين مكلّفين بتصنيع البلد. وبحسب الظواهر، هذا ليس نظاماً عسكرياً بالمعنى الدقيق للكلمة. فالجيش يتقلّد سلطةً لا يمارسها، وأولئك الذين يمارسونها لا يتولّونها. إنه تلبيسٌ خاص، يضطلع الجيش في داخله بدور القوة البديلة من القوى الاجتماعية الغائبة أو الموجودة في حالة جنينية.

قواعد تشغيل النظام السياسي الجزائري ونمط إعادة إنتاجه

للحدّ من الآثار الفاسدة لأزمة هيمنة بنيوية، ملازمة للنظام إذاً، ولضمان استقراره، كان ينبغي ألاّ يتفوّق أيٌّ من الأطراف الحاضرة تفوّقاً مديداً على سواه، وأن يتمكّن جميع الأطراف من التعبير عن ذاتهم في آنٍ واحد، وأن يحظوا ببعض الإرضاءات والإشباعات تحت طائلة تدمير الائتلاف التأسيسي المتنافر. عليه، فإن الأولوية تعود إلى الصورة المهيمنة، المولجة بمهمة التوسّط والضبط، والتي يصدر موقعها المهيمنُ ذاته، تحديداً، من هذا المجهول المتواصل لتجديد التوازن بين الأطراف (الأحزاب) المؤتلفة، لكنها متخاصمة دوماً ومُفتقِرة إلى الاستقلالية، في إطار متحرك من التسويات الظرفية.

تكمن عبقريّة بومدين في أنه أجاد ممارسةَ هذا التمرين التوازني الخَطِر، المعروف

في الجزائر تحت موارية «الدوزاج»: أي تقدير جرعة التوازن بين مختلف الأطراف والشخصيات المتحالفة في ظرف معين مع صيغة حكمه التسلطي؛ لقد أجاد ذلك بفنٍ محنّك وأحياناً بلباقةٍ لا يمكن دحضها. فهو إذ قدّمَ «للزمر» الحاضرة، أجزاءً من السلطات تفضي إلى جعلها زمراً متعاكسة ومتقابلة، إنما ركّز بين يديه (بومدين) كل السلطة. وهكذا فإن النظام يعمل حينئذٍ وفقاً لمنطق التجميع بطرد العناصر (الأطراف أو الشخصيات) الأقل فعاليةً، في لحظة معينة، وإبعادها نحو الأطراف الجانبية. وعلى سبيل المثال، جرى في أقلّ من عقد (1965 ـ 1975) دفع 11 شخصية إلى مغادرة مجلس الثورة، لسبب أو لآخر، بكيفيةٍ أو بأخرى.

فما هو الواقع السوسيولوجي لركيزة هذا المنطق للأداء السياسي؟ لكي نعلمه، ينبغي استذكار طبيعة اللاعبين السياسيين المهيمنين. إنهم رجال «عابرون»، على مفترق عالمين، وهم نُوىً منفصلة عن طبقاتهم الأصلية؛ إنهم يجدون أنفسهم في موقع طبقي متقلّب. حالياً، لا يزالون شديدي الانطباع بطابعهم العسكري و/أو المحارب المباشر، وبانتماءاتهم الصنفية (الكوربوراتية). كما أن الشبكات الشخصية ستكون محدّدةً على صعيد سلوكات هؤلاء اللاعبين وممارساتهم السياسية. من هنا واقعُ أن النظام السياسي المقصود يعمل دواماً على أساس ديمومة الائتلافات المتنافرة.

هوذا منذ 1962 حتى أيامنا، سبب وجود واستمرار ائتلاف متنافر بين مصالح مختلفة، يتطوّر حول شخصية اللحظة المهيمنة، التي تضغط ميزان القوى وتفرض خياراتها على المجتمع. كما أن التسوية هي القاعدة. من هنا جاء هذا البحث المهووس عن حلولٍ وَسَطيّة، عن «طريق ثالثة» متعرّجة بين الطرفين النقيضين وتتميّع في إجماعاتٍ مُدبرة.

وفي داخل هذا الائتلاف، تلعب الشخصية المهيمنة دور الوسيط/النّاظم. لكن بعد حين من الاستقرار النسبي، لا تعود الصيغة القديمة للتسويات تصلح وصفةً لمعالجة الخصومات بين مختلف المصالح؛ ومن هنا نشوء وضع تجميدي، أو مأزمي، مألوف جداً في نمط النظام هذا. انطلاقاً من ذلك، يكون وضعان مختلفان ممكنين. يكون «الوسيط» قادراً على فرض توازن جديد. في هذه الحالة، ستقوم الشخصية المهيمنة بطرد الشخصيات الأقل فعالية نحو أطراف السلطة، فيجري تعيينها

غالباً في مناصب السفراء أو المستفيدين من الصفقات (على شكل قروض)؛ أو تقوم بإدخال لاعبين جدد إلى اللعبة السياسية، لاعبين مُستَنفَدين في «معاشهم»، فتعقد معهم تحالفات جديدة (بومدين سنة 1971، 1976...).

صفوة القول إن نظام بومدين، على غرار كل الأنظمة في بلدان العالم الثالث، هو نظام سياسي سلطوي (أنموذج الحزب الأوحد)، مُنبنٍ في أساسه حول شخصه، ومشتغل وفقاً لمنطق الخيار المشترك والمبايعة (الولاء)، على قاعدة ائتلاف مصالح متنافر. كان يتغذّى هذا النظام من اللعبة المعقّدة لتحديد ثلاثي، خاص بالمجتمع الجزائري:

ـ ثروة مادية ضخمة، متوافرة مباشرة (المحروقات) يمكنها أن تُنيط السلطة المركزية بوزن كبير في مسار تقديم المساعدات المادية؛

ـ إفراط في تقييم بعض الموارد الإيديولوجية (الشرعية الثورية)، ناجم مباشرة عن حرب تحرير طويلة وظافرة؛

ـ حِراك اجتماعي ضعيف جداً، نظراً لشدّة تذرُّر المجتمع الجزائري، الذي يُجيز للجيش أن يتدخّل كقوة سياسية بديلة.

الخلاصة أن هذا النظام لا يستطيع أن يوفّر حلّ النزاعات إلاّ من خلال ممارسات تجرّد القوى والمؤسسات الاجتماعية والسياسية من كل استقلالية.

حتى الآن لا شيء محض جزائري في نوعه، لأن في ذلك العصر كانت تعمل على هذا النحو، جميع الأنظمة السياسية في بلدان العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي. كما أن الجماهير الشعبية كانت تستفيد من تقديمات الدولة، من خلال سياسة اجتماعية سخيّة: طبابة مجانية، تعليم مجاني، دعم أسعار المنتوجات الضرورية، منح دراسية، توزيع الأرباح في المنشآت الاقتصادية (ولو كانت محتضرة) وعمالات مضمونة. وفقاً لهذا المنطق في إعادة توزيع الدخل الوطني، تسمح وظيفة منح الموارد، لهذه «الحلقة القيادية» بربط المركز بالأطراف، مع حفاظها على هيمنتها، هيمنة المركز على أطرافه.

أخيراً، قاد توسّع هيمنة المركز على مجمل ميادين النشاطات، إلى تشكيل قطاع

دولاني واسع جداً. فلا يفلت من ضبط الدولة المباشر، أي مجال ولا أي ميدان نشاط اجتماعي (ثقافة، إعلام، صحة، رياضة، تعليم، بحث علمي، دين، تجارة، نقل، إلخ). ذاك أن «رأسمالية الدولة» هي الوجه الأجلى والأبرز لاستراتيجية استملاك الدولة هذه للمجالات الاجتماعية. منذ 1967، تفرض الدولة نفسها بوصفها المقاول الأول، المالك لوسائل الإنتاج، وبوصفها المرجع الأساسي لتراكم رأس المال.

«بناء جهاز دولة حقيقي وفعّال»

المرحلة الأولى من هذا المسار تبدأ يوم 26/ 10/ 1966، مع تبنّي الميثاق البلدي. فبعد إبرام القانون البلدي بمرسوم 18/ 1/ 1967، أُجريت الانتخابات البلدية الأولى يوم 5/ 2/ 1967. سنة 1968، أنشأت الحكومة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES). شهد العام 1969 إطلاق الإصلاح المحلي (إصلاح الدوائر والمحافظات). وفي 23/ 3/ 1969 أقرّ مجلس الثورة ميثاق الولاية. وفي 23 أيار/ ماي من العام نفسه، أُبرم قانون الولاية. وفي 25/ 6/ 1969، انتُخِبَت المجالس الشعبية الأولى للولاية. في تموز/ جويليه 1974، أُجري تقسيم إداري، زاد من عدد الولايات الذي ارتفع من 15 إلى 31 ولاية.

في 12/ 3/ 1971، أُنشئت لجنة وطنية استشارية، مكلّفة بإعادة صوغ مختلف التشريعات. وفي 5/ 7/ 1973، أُلغيت إجراءات كانون الأول/ديسمبر 1962، التي كانت قد جدّدت العمل بالتشريع المطبّق قبل الاستقلال. نُشر القانون المدني الجديد سنة 1975. وفي 27/ 6/ 1976، جرى إقرار الميثاق الوطني في استفتاء وبنسبة مشاركة بلغت 91,6%، منهم 98,5% قالوا «نعم». أخيراً، في 19/ 11/ 1976، دُعي الجزائريون إلى التصويت على مشروع دستور معروض عليهم. ومن أصل 7 708 954 مسجلاً، صوَّت بـ «نعم» 7 074 904 مقترعين، وبـ «كلا» 57922 فقط. وفي 10/ 12/ 1976، عاد الجزائريون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب بومدين (المرشح الوحيد) لرئاسة الجمهورية. اكتمل المسار في 25/ 2/ 1977، بانتخاب الجمعية الشعبية الوطنية (APN).

النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة السكان

ثلاثُ خطط تنمية متعاقبة ستضع «الاستراتيجية الجزائرية الإنمائية» موضعَ التطبيق: خطة ثلاثية (1967 ـ 1969) وخطتان رباعيتان (1970 ـ 1973 و1974 ـ 1977). تمتازُ الخطة الرباعية الأولى بحجم الاستثمارات: 33,1 مليار دينار، هدفها زيادة الناتج الداخلي الصافي بنسبة 37%. ومع الخطة الرباعية الثانية، سترتفع الاستثمارات إلى 110 مليار دينار جزائري. وهذا مستوى تثميري لم يبلغه، حتى الآن، أي بلد في العالم، في أمد قصير من الزمن: نحو 28% من الناتج الداخلي الخام سنة 1969، وأكثر من 50% سنة 1977. لقد نال القطاع الصناعي حصّة الأسد: 45% من مجموع المبلغ المُثمَّر إبّان الخطة الأولى، و43,5% إبّان الثانية، مقابل 15% فقط للزراعة في الخطتين. وكانت ملموسةً نتائج هذا المجهود التثميري الضخم. فقد تغطّت الجزائر بورش العمل طيلة هذه الحقبة. وقامت مئات المصانع. وصارت في متناول الجزائر الوسائل لصنع الجرارات في قسنطينة، والشاحنات في روبية، وحصّادات/ درّاسات في سيدي بلعباس، والفولاذ في الحجر... وسيّلت الغاز الطبيعي في أرزيو، وكرّرت النفط في سكيكدة والجزائر العاصمة.

في عقدين، أخذت الجزائر مكانتها بين قوى الحوض المتوسطي الاقتصادية. كان ناتجها الداخلي الخام (36 مليار دولار سنة 1980) يضعها في مرتبة مباشرة بعد إسبانيا، وعلى قدم المساواة مع تركيا ويوغسلافيا، وقبل اليونان والبرتغال والمغرب ومصر. وفي العام نفسه، كان دخل الفرد الواحد 1935 دولاراً، أي ضعف دخل الفرد في المغرب المجاور. كما أن هذه العشرين سنة من النماء المضطرد تجسّدت في تحسن أكيد لمستوى معيشة السكان. جرى توفير أكثر 600 000 فرصة عمل. ومن 1966 إلى 1987، ارتفع نصيب المساكن الموصولة بشبكة مياه جارية من 34% إلى 60%؛ وارتفع نصيب البيوت المزوّدة بالكهرباء من 30,6% إلى 72%؛ وارتفع معدّل السكان المالكين جهاز تلفزة على الأقل، من 4% إلى 60%. وارتفع عددُ الأطباء من 1219 سنة 1963، إلى 17 760 سنة 1987؛ كما ارتفع عدد الصيادلة من 204 إلى 1752، وعدد جرّاحي الأسنان من 151 إلى 5684. على صعيد التعليم، ارتفع العديد من 809 000 سنة 1963 ـ 1964، إلى أكثر من خمسة ملايين سنة 1987 ـ 1988، في المرحلة الابتدائية وما قبلها؛ كما ارتفع العديد في الثانوي من 19 500

إلى 600 000 طيلة الحقبة نفسها؛ أخيراً، ارتفع عديد التعليم العالي من 2 800 إلى 174 000.

لا ريبَ أن بومدين واحدٌ من عمالقة تاريخنا الحديث. لكنه «عملاق برجلين من صلصال». فمأثرتُهُ ونقطة قوّته، بنحو خاص، تكمنان في أنه حمل للجزائر عنصراً جديداً، جوهرياً في صيرورة الأمم: مشروع مجتمع، تنهض به رؤية شاملة واستراتيجية بعيدة المدى، ويندرج في إطار مسيرة تاريخية واعية. ومن المفارقات أن نقطة القوة هذه كانت نقطة ضعفه أيضاً. فقد تصوّر بومدين هذا المشروع على مقاس طموحاته؛ إذ كان يحمل خاتمَ شخصيته. وهنا بالذات يكمنُ مصدر ضعفه وانجراحه الشديد. كان لدينا رجل في مكان الدولة ومقامها: فحلّت الشخصية محل السياسة، والزعامة الباهرة (الكاريزما) محل الاستراتيجية. إلى هذا يجب أن يضاف أن السبعينات اتسمت بذروة الإيديولوجيات العلمانية اليسارية وصعود حركة التحرر الوطني.

وإذا اكتفينا بالتثمين الموضوعي للأحداث التاريخية فإن الملحظَ الذي يفرض نفسه هو ملحظ متناقض: فأعظم نجاحات بومدين ـ تأميم النفط، بناء قوة اقتصادية إقليمية، استعمال سلاح النفط ضد القوى الغربية، المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، حوار الشمال-الجنوب، تعزيز حركة عدم الانحياز ـ جعلت الجزائر في مقدمة المسرح العالمي، بوصفها مصدرَ قوّة إقليمية ينبغي احتواؤها. ولئن استفادت من هذه الإنجازات كل البلدان العربية، لا سيما ممالك الخليج، فإن الجزائر ستدفع ثمنها باهظاً. فلن يُغفر لها رفضها النظام الدولي القائم. فمنذ تلك اللحظة وضعت القوى الغربية الجزائر على لائحة الأنظمة التي يجب ضربها. وهذا ليس لأجل لا شيء، إذ إن انهيار المعسكر الاشتراكي جعل بلدان الجنوب تدفع أكلاف قيام النظام العالمي الجديد، وهي: الجزائر، مصر، العراق، الهند ويوغسلافيا. فهذه البلدان الخمسة كانت على رأس حركة عدم الانحياز، والنضال ضد الإمبريالية وكانت تمثّل «خزّان قوّة إقليمية» قادرة على التعريض بالتوازنات الاستراتيجية التي ينشدُها «السادة الجدد» للعالم. فإذا لم نُدخل هذا المعطى الجيوسياسي في التحليل، فلن نفهم لماذا أصاب العنف الإسلاموي الجزائر وبلغ فيها مستوىً لم يبلغه في أي مكان آخر من العالم الإسلامي.

إننا ندرك ذلك الآن، فموتُ «القياصرة» له انعكاسات غير عادية. ذاك أن رد فعل

الكثيرين على وفاة مرشدهم، يقدّم لمن يُجيدون قراءة الواقع من خلال رمزيته حقائق ثمينة، ولو كانت حقائق جزئية. إننا لا نجهلُ مغزى دفن بومدين. لقد نُقل إلى مثواه على سُحُب ملتهبة وسط حزن كبير. ففي ذلك اليوم تدفقت جماهير لا تُحصى إلى شرايين العاصمة، وهي حزينة أكثر مما هي حادة، لمرافقة «الأب» في سفره إلى مقرّه الأخير. إنه لمأتمٌ مهيب؛ فعلى مدى عدة أيام، أعرب الجزائريون بعنف زلزال عن تعلّقهم بهذا الرجل الذي خرج من ظل الآجام والأدغال، وأفصح عن أعمق حوافزهم من خلال كلامه الفولاذي وعمله الدؤوب.

لقد كان الانفعال الشديد الذي أثاره موته، على قدر الحرمان التاريخي المزدوج والمستديم للمجتمع الجزائري، الحرمان من الحرية والحرمان من الكرامة؛ وكان بومدين على مدى أكثر من عقد رمزاً للحرية وللكرامة. فهو في نظر الجزائريين «أندلسيُّ هذا العصر الأميركي السعودي» الذي تحدّى، سنة 1971، احتكار الشركات النفطية المتعددة الجنسية، واستطاع سنة 1974 أن يُرغم كبار هذا العالم على مناقشة الاستغلال الاقتصادي الذي كان يُفقر ثلثي البشرية.

في نظر الجماهير الشعبية التي هزَّها الحدث هو الوحيد ـ ناهيك بأنها كانت تميّزه، بعناية، من محيطه ـ الذي وعدها بتضييق الهوّة في تراتبية اجتماعية رجراجة، وبالسير نحو الرفاه والكرامة، بخطى واثقة وحتى بصَلَفٍ أحياناً. لكن هذا الواقع الانصهاري كانت كلفته عالية، وكانت له عواقب ناسفةٌ لمقدماته وأسسه. هذه الكلفة هي كلفة قوة «الزعامة الباهرة»، التي تعود إلى مناقب رجل. وحين تلاشى هذا الأخير، بات من اللازم إعادة بناء كل شيء. لكن أين يوجد قائد مماثل؟ كان بومدين قد جلب الاستقرار والازدهار إلى بلد طالما اجتاحه الفقر وشهد الكثير الكثير من العنف.

في عهد بومدين، لا شك أن هذه السلطة المركزية كانت تمتلك قاعدة دعم شعبي قوية؛ ولكن، يُقتضى توضيح الأمر، إذ إن ذلك الدعم اندرج، فقط، في إطار مواطنية سلبية، لأن انتماء المحكومين إلى النظام كان ينصبُّ، حَصراً، على نتائج نشاط الدولة. هذا يعني أن هذه الدولة، بدون قاعدة شرعية خاصة بها، وحتى بدون تسويغ أخلاقي، كانت محكومةً لتأمين إعادة إنتاجها، بالفعالية سواءٌ في وظيفتها كناظمة

للمسار التراكمي أم في وظيفتها كموزّعة للموارد المادية (إعادة توزيع الدخل الوطني) وللأمن. غير أن هذه الفعالية بدت غير أكيدة، نظراً للحدود الفعلية لاستقطابية الدولة.

إن تراكم الرأسمال و(إعادة) توزيع الموارد كان يجري توفيرهما، حصراً، من خلال المداخيل النفطية والاستعانة بالرساميل الأجنبية، وهما السببان الرئيسان لتبعية الاقتصاد الجزائري تجاه الشركات والمصارف الغربية. كانت تمثّل المحروقات 97% من الصادرات، وكان مقدار الدين الخارجي قد ارتفع، سنة 1980، إلى 23 مليار دولار أميركي تقريباً. أما خدمة الدين بالنسبة إلى العائدات التصديرية فقد سجلت قفزةً مفاجئة ما بين 1976 و1979، إذ ارتفعت من 14,5% إلى 27%. وفي الوقت نفسه، تزايدت التبعية الغذائية تزايداً كبيراً.

لقد ارتفعت وارداتُ المواد الغذائية من 800 مليون دولار أميركي سنة 1965، إلى أكثر من 7 مليار دولار أميركي سنة 1980. وهبطت تغطية الطلب الغذائي من الإنتاج الوطني، إلى 55% سنة 1973، ثم إلى 35% سنة 1977، وإلى 30% في بداية الثمانينات. وبالنسب ذاتها تدهور الميزان التجاري الزراعي. وبينما كانت صادرات المواد الزراعية توازن 80% من واردات النمط عينه خلال الخطة الثلاثية 1964 ـ 1967، صارت لا تكاد تغطي منها سوى 10% سنة 1980.

ماذا يمكن القول سوى أن هذه الوظيفة المزدوجة (التراكم والتوزيع) مرتبطة ارتباطاً كلياً بضرورات السوق الرأسمالي العالمي. فلم تكن «استراتيجية التنمية الجزائرية» سوى التعبير عن ولوج هائج في «الباب السيء» لقسمة العمل الدولية؛ وكانت تدّعي أنها تميّله إلى جانبها من خلال سياسة استرداد موارد الطاقة. في هذا الإطار يجب وضع الجهود التي بذلتها الجزائر منذ 1970 ـ 1971، لتؤكد ذاتها على المسرح العالمي. في المؤتمر الرابع لقمة عدم الانحياز (ما بين 5 و9 أيلول/سبتمبر 1973)، قدَّم الوفد الجزائري تقريراً عن النفط والمواد الأولية، كان ينطوي منذ ذلك الحين على فكرة «نظام اقتصادي عالمي جديد» وضروري. في نيسان/أفريل 1974، طالبت الجزائر بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المواد الأولية والتنمية؛ وكان لها ما أرادت. وفي هذه المناسبة حدَّد بومدين، في خطابٍ مرموق، مفهومه لـ «النظام الاقتصادي العالمي الجديد». كما أن الجزائر هي التي أطلقت، سنة 1975، فكرة «حوار الشمال/الجنوب». إن هذا الإسهام الكثيف لبومدين على

المسرح الدولي، كان يشتدُّ على قَدْر ما كان يشعر بانحشار سياسته الاقتصادية، أكثر فأكثر، بين متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الذي تسوده الدول الغربية ومستلزمات إعادة إنتاج هيمنته الخاصة على المجتمع.

كيف ردّ النظام السياسي القائم على محدودية تلك البنى التي كان يخشى منها، في المدى القريب، أن تعرّض للخطر إعادة إنتاجه؟ لم يكن هناك سوى مخرج وحيد، ألا وهو تحويل هذه الحدود إلى مجرّد ضغوط أو ضرورات وظيفية، بحيث لا يُفسح الاقتناع المشترك بأن الدولة ليس لها مسوِّغ أخلاقي، المجال أمام الاقتناع بعدم أخلاقيتها، وهو الشكل الأول لنفي الدولة. إن انقلاباً كهذا ممكن فقط في مستوى الإيديولوجيا. لكن الفعالية المُعلنة والزعامة الباهرة المدبَّرة هما من «الفضائل» التي لا تسوَّغ إلا بمجموعة مبادىء أخلاقية (كبت السياسة)، ولا تُنتج إلاّ تأثيرات عملية. إن هذه المبادىء الأخلاقية (أخوّة، تضامن وطني، عدالة اجتماعية...) بالغة الهشاشة وشديدة الالتباس، فلا تكوِّن مدماكَ عقيدةٍ متماسكة وفاعلة. زد على ذلك أن تنافر الائتلاف الحاكم وطريقة تشغيل النظام يمنعان أي تماسك على هذا الصعيد.

خلاصةُ القول إن النظام ينهلُ من مَعين أخلاقية جماعية، ولا يمكنه التزوّد بعقيدةٍ متماسكة. من هنا كان الحذر الشديد الذي يغذّيه هذا النظام تجاه المساجلات النظرية وكل نشاط فكري مُستنير (عقلاني)، وانطلاقاً من ذلك، تجاه ركائزه البشرية، المثقفين الانتقاديين.

والحال، سينضبُ في «حرتقة إيديولوجية» وهو ينهل من معين القيم السائد، من مخزون تقاليد متاحة (الإسلام) ومن إيديولوجيا مسيطرة، آنذاك، في صميم حركة التحرير الوطني (قومية، اشتراكية، شعبوية...). هكذا، بدأ البحث عن توليفةٍ مدمِّرة، لأنها مستحيلة. وهذا ما يفسِّر كون بومدين، على امتداد عهده، قد أناط بسليلي العلماء المتأخرين احتكار تدبير الهوية والثقافة والإعلام والتربية. وشاء البعض أن لا يروا في هذه الترابطات بين «الثوري» والمحافظين، سوى التعبير عن مجرّد تسوية تكتيكية. في الحقيقة، ليس الأمر كذلك. بل كان المقصود بذلك تحالفاً استراتيجياً ناشئاً من تلاقي مصالح فعلية داخل الكتلة السائدة، بين الشريحة الراديكالية من البورجوازية الصغيرة ذات الجذور الريفية وبين بقايا البورجوازية الحَضَرية التقليدية.

إن التصنيع والتحديث، الذي ينجم عنه موضوعياً، إنما يُطلقان مسار عقلنةٍ

وعلمنةٍ في المجتمع عموماً، وخصوصاً في المؤسسات السياسية والثقافية. إن عقلنة (أنماط التفكير والتصرّف والشعور) وعلمنة (المؤسسات السياسية والثقافية) هما العمودان التاريخيان للحداثة. في الجزائر، كنا شهوداً على تطبيق استراتيجية كانت ترمي إلى جعل المجتمع (الوعي الاجتماعي، الثقافة والمؤسسات) في منأىً عن مؤثرات التصنيع/التمدن التي تُعقلِن وتُعلمِن.

لقد كانت استراتيجية كبح للحداثة. وهنا بالذات نجد ركيزة تقاطع مصالح بومدين ومؤيدي «القومية ـ الإسلامية». فالأول كان يريد تحصين المجتمع من بذور الحداثة التي تحمل الشرط المواطني (الشرط الديمقراطي، التعدّدي) الذي لا يستطيع استبداده وتنفّجُه (جنون عظمته) أن يتقبّلاه ويكابداه. وكان يريد الآخرون تجنّب امتداد هذه العقلنة وهذه العلمنة المتكاثرتين موضوعياً، جرّاء التصنيع/التمدّن، إلى ماوراء الفضاء المادي للمجتمع، إلى الثقافة والضمائر والفردية، الأمر الذي يترتب عليه تفتّح وعي اجتماعي متحرّر من غلافه الديني، والتأكيد اللاحق على ضمائر فردية وجهتها الحداثة، ومنفتحة على الجامعة، وتالياً تقويض إطار شرعيتهم/صدقيتهم بالذات.

وعليه فإن الأمر هنا لا يتعلّق البتة بتحالفٍ، بالمعنى الشائع، تسوية أو تواطؤ بين لاعبين سياسيين مختلفين، يتواضعان ظرفياً لمصلحة مشتركة ومتساوية بينهما. وإنما المقصود هو تناظرٌ بين تعابير إيديولوجية متباينة، قوامُها التوافق على مدماك ثقافي باطن وواحد. فاشتراكية بومدين البورجوازية الصغيرة التي يجب البحث عن مصدرها في «المساواتية الجمّاعية الفلاحية»، و«القومية ـ الإسلامية» التي تنهل تماسكها من فشل البورجوازية التقليدية في مواجهة النفوذ الاستعماري، تأتيان من رحم واحد للمعنى وللتمثّل: المجتمع الأبوي الجديد وبنيته الدينية الفوقية[46].

من هذه الزاوية، لا بأس أن تكون قومية هذا «يعقوبية» وقومية ذاك «جيروندية»؛ ولا بأس أيضاً أن يكون إسلام هذا «ثورياً» وإسلام ذاك «إصلاحياً»، إن لم يكن «رجعياً» بصراحة. فكلاهما تعبيران مختلفان عن رحم معنىً واحد، هو رحم المجتمع الأبوي الجديد (النيوبطريركي) على اختلاف شيّاته (Nuances) اللامتناهية.

إن طبيعة النظام السياسي والتناقضات في شخصية بومدين «المقدام» جعلته يركّز على موجبات بناء دولة قوية، وأصابت بالحمّى الوافدة مسارَ العقلنة والعلمنة اللتين ينجبهما زوجا التصنيع/التمدّن. الأمر الذي جعل استراتيجية التنمية الوطنية، التي

كانت توشك على دفع المجتمع الجزائري نحو عصر الحداثة، مع انطوائها على اللحظة الأخلاقية، تلهثُ وتفسح المجال، بذلك، أمام البنى الذهنية والسلوكات القديمة البالية، التي يجري إحياؤها باستمرار من خلال أجهزة تنشئة اجتماعية وإنتاج معانٍ تقدِّم قوتاً لمؤيدي القومية الإسلامية و/أو العروبة الإسلامية، الذين كانوا يجسّدون، في نظر بومدين، أفضل تجسيد لقيم الأخلاقية الجماعية التي تقف وراء «العقد الأخلاقي» الذي عقده مع رعيّته. هكذا اتسع تأخر الذهني عن المادي، الموروث من المرحلة الاستعمارية.

من المناسب أن نضيف أن أشكال الوعي المتعلمنة كانت متاخمةً لبعض الجزر على مدى الفئات الحَضرية المتوسطة. أما بقية السكان ـ الريفيون «المجرّدون من فلاحيتهم» في المدى الريفي الشاسع، والمتمدنون مجدداً (أو حَضَريون جدد Rurbains) في أطراف المدن ـ فهي مندرجة في أشكال تضامن تقليدي، ومنضوية تحت لواء الإيديولوجيا الإسلامية ـ الأبوية، حيث لا يزال الدِّين هو المرجع المهيمن الذي من خلاله يتوصّل معظم الأفراد إلى تمثل ذواتهم وتمثّل العالم. هذا يعني أن في التشكيل الاجتماعي الجزائري لا تزال التمثلات الدينية والممارسات المقابلة لها، هي الحقل المحرِّك/السائد في إنتاج المعنى. لذا، كانت تنهل منها الكتلة، المهيمنة، الموضوعات الجديدة بشرعنة هيمنتها من وجه، وكانت تحدِّد تمثّلات المسيطَر عليهم من وجه آخر.

فمن طريق المصلحة الطبقية، التي كان يكثّفها الاهتمام الدائم بطرد الحداثة، وتالياً بإعاقة مسار تفتّح الفرد المستقل، ومن طريق التديّن التكتيكي، ولكن أيضاً ـ وهذا ما ينبغي توضيحه أيضاً ـ من طريق الفاقة الفكرية والإيديولوجية، وجدت نفسها البورجوازية الصغيرة المهيمنة عاجزة عن تأسيس ركيزة شرعية وهوية سياسيتين، دائمة وفاعلة، ركيزة أخرى سوى قيم الأخلاق البطركية الجديدة التي كان يقوم عليها «العقد» بين «الأمير» ورعيته. بكلام آخر، نقول إن الكتلة المهيمنة كانت عاجزةً عن توليد هوية وطنية مشتركة وشرعية سياسية جديدة، منقطعة عن الهوية والشرعية الدينية التقليدية. من هنا جاء رفض اختيار «الاشتراكية العلمية» بكل مضامينها الفلسفية والإيديولوجية. وعندما يدّعيها الحاكمون فذلك لخلطها سريعاً مع الموروث الإسلامي:

«لا تنطلق الاشتراكية في الجزائر من أية ميتافيزيقا مادوية ولا ترتبط بأي تصور عقيدي غريب عن عبقريتنا الوطنية. إن بناءها يتماهى مع تفتّح القيم الإسلامية التي تُعَدُّ عنصراً مكوِّناً للشخصية الجزائرية»[47].

● ثلاث نتائج تفرض نفسها:

أولاً، أن التيار المسيطر سياسياً، الشريحة الراديكالية من البورجوازية الصغيرة ذات الأصول الريفية، لم يكن مهيمناً إذاً على الصعيد الثقافي. هنا يكمن الجانب الأكثر فرادة في التجربة الجزائرية مابعد الاستعمار: فمن جهة، إيديولوجيا سائدة سياسياً (الشعبوية)[48] دون أن تكون مؤتلفة ثقافياً؛ ومن جهة ثانية، إيديولوجيا (القومية ـ الإسلامية) المهيمنة ثقافياً دون أن تكون سائدة سياسياً. فنحن نعلم أن الوطنية الجزائرية لم تتوصل أبداً إلى التحرر من منطلقاتها الدينية. كما نعلم أن الثنائي بومدين/طالب الإبراهيمي كان منسجماً مع استراتيجية «التحديث من دون حداثة». إن هذا كله يفسّر كيف ان ممارسة الاحتكار على الثقافة (الهوية) سوف يتم لمصلحة القطب السلفي أو المرسى الديني للوطنية، وذلك في سياق سياسي غير متناسق معه في الظاهر. والحال، طبقاً لتقسيم العمل الذي توضّح على مرّ السنين، ركّز الأول (بومدين) على إقامة نظام هيمنة سياسية، تاركاً للثاني (طالب الإبراهيمي) وأقرانه مهمة التدبير، بالوكالة، للثقافي (التربية والإعلام) وللمقدّس. والحال، احتلّ هؤلاء الأخيرون مكانةً سائدة في تدبير الهوية وأمور الخلاص، وجنوا أرباحاً من الاستراتيجية المطبّقة (دولنة المجال الديني، احتكار الدولة للتربية والإعلام والنشر والتعريب...) التي سمحت لهم، ولأمد بعيد، باستبعاد كل منافسيهم في سوق القيم الرمزية. هكذا صارت الثقافة رهينةً للتيار المحافظ الجديد. فإذا كان بومدين مهيمناً سياسياً، فإن ورثة علماء الدين كانوا مسيطرين ثقافياً.

ثانياً، من المفارقات أن القومية في لحظة تجذّرها بالذات، تواصلت مع الاشتراكية (المتماهية مع التعبير عن التطلعات الشعبية)، ونشّطت إلى أبعد حدٍ مرتكزاتها الدينية، بهدف واضح هو أن تنقل إلى الدولة مخزون الهوية والتضامن الملازم للإيمان. بكلام آخر نرى أن بومدين حين وطّد أسس قاعدته السياسية، مدافعاً عن نفسه، إنما عبّد الطريق أمام القومية ـ الإسلامية التي ستؤول، على مراحل متعاقبة، إلى الهيمنة ثقافياً. وبعبارة أخرى نقول إن عهد بومدين هو هيمنة سياسية

ذات نواة وظيفية علمانية في قشرة إيديولوجيا شعبوية من جهة؛ وهو هيمنة ثقافية ذات مرتكز ديني في قشرة إيديولوجيا الخصوصية ذات التوجه القومي من جهة ثانية. ولفهم الاستقرار النسبي لهذه «التوليفة» والقطب المزدوج التي تعبِّر عن نفسها من خلاله، ينبغي التذكير بالتفريق الذي قدّمه ألكسي دي توكڤيل (1805 ـ 1859) في كتابه، العهد القديم والثورة، بين «الأهواء العامة والمهيمنة» و«المعتقدات المذهبية». فالأهواء تسعى دائماً إلى استعارة شرعيتها من المعتقدات. وفي الجزائر «الاشتراكية والثورية»، يعني إضفاء الشرعية على الميل إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، البرهانَ على أن الاشتراكية مطابقة للإسلام. وإننا لنجد مثالاً كاملاً لهذا المجهود التوفيقي بين الأهواء والمعتقدات في «مقتطف» من الوحدة، جريدة الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (UNJA)، نشره لمناسبة رمضان 1981. ونجد في المقتطف بحثين: الأول بعنوان الإسلام والثورة الزراعية، مملكة الله في مواجهة ثنائية الأثرياء؛ والثاني مخصّص للقرامطة، ويوضح نطاقات «إسلام المستضعفين» في مقابل إسلام «الأغنياء».

على مستوى «النّخب» فقط يمكن أن تتجابه بعنف «الأهواءُ العامة والمهيمنة» و«المعتقداتُ المذهبية». ولكن، نظراً لطبيعة النظام الاستبدادية التي تُبقي خارج السجال العام (المسموح) السياسي والإيديولوجي، فإن الصراعات الإيديولوجية-السياسية سوف تظهر من خلال موشور الثقافة. إن هذه الصراعات، عبر الممرّ الثقافي، موقوفة على حلقات النخب الضيّقة، ولا تطاول الجماهير بعد. أولاً لأن في صميم الأهالي العائمين وسط الإيديولوجيا الإسلامية-الأبوية، تقوم «الأهواء العامة والمهيمنة» وتتأسس «غريزياً» في «المعتقدات المذهبية»، ثم تختلط بها؛ وثانياً لأن «النخب» مقطوعة عن الجماهير، المتذرّرة بقوة، جرّاء التعيين المزدوج للسياسي (يسار/يمين) واللغوي (مستعرب/متفرنس)، والتابعة للسلطة السياسية. في الواقع، كان يقوم المبنى بكامله على التواطؤ بين «الوعي الديني المستكين» جماهيرياً وبين استزلامية الدولة.

ثالثاً، كانت تقوم سلطة بومدين على إجماعٍ معطَّبٍ بحدود خارجية وتناقضات داخلية. لم يكن يقوم هذا الإجماع على مبدأ وظيفي، المبدأ الخاص بكل أشكال استزلام الدولة. فهذا الأخير ليس قادراً على محاسبة سياسة الرئيس إلاّ من زاوية نتائجها فقط، وليس من زاوية تأسيس شرعية ما، إيديولوجياً. من هنا القطيعة بين

«دولة مخصّصة» و«مجتمع مُدَوْلَن»، التي لم تتمكن من تعويضها إلاّ زعامة الرئيس الباهرة. فنجمَ عن ذلك نظامٌ ذو تشكّلٍ خاص: من جهة، نمط هيمنة سياسية مُنبنٍ حول شخص بومدين الظهير للجيش (الذي يعاني أيضاً من نفوذه) ولعدد من الأجهزة البيروقراطية ذات التأطير السياسي، ولشبكةٍ كثيفة من الولاء الذي يعمل بمنطق خيار مشترك/استزلام؛ ومن جهة ثانية، إن ما كان يظهر في مظهر مجتمع (أهلي مزعوم) هو مجموعة زُمر اجتماعية (إذ كان الفرد غائباً) محرومة من المؤسسات المستقلة والتعابير الخاصة بها. بينهما عملياً لا شيء مهم، إن لم نقل «عقد أخلاقي» بين شخص «الزعيم» و«الجماهير». ما يعني أننا أمام مجتمع، راسٍ عند اللحظة الأخلاقية، لمّا يتوصّل إلى البعد السياسي، وأمام دولة محصورة في مجرّد تكنولوجيا هيمنة سياسية.

باختصار، إن جميع الشروط الموضوعية الضرورية لتفتّح حركة اعتراض سياسي من أصل ديني، ولظهور العنف كوسيلة تعبير، باتت قائمة ومتحرّكة: هناك أغلبية مهمة من السكان (الشبيبة) مُستبعدة، باسم شرعية ثورية، عن المشاركة في السلطة وفي «المُلك»؛ وهناك توازن مبرمج ومتحقق بين أثمان إعادة توزيع الدخل الوطني؛ وهنالك وعي مشترك لا يزال أسير غلافه الديني وراسياً على اللحظة الأخلاقية؛ وثمة اندفاعة قوية للدولة وشرعية سريعة العطب. ما معنى هذا سوى أن البورجوازية الصغيرة التي قادها بومدين بخطىً سريعة، فشلت في بناء دولة حديثة، وصنعت بذلك سرير هزيمتها التاريخية الذاتية. فهي لم تتوصّل لغير حبس المجتمع الناشىء في قحف الأمة، لكي تحلّ الأمة، آخر المطاف، في محلول الإيمان، وتعبّد الطريق، على هذا النحو، أمام الإسلاموية.

الجزائر 1980 ـ 1990/ قطع التوازنات،

الإنفراق المجتمعي ورفض الدولة

هناك قاعدة سوسيولوجية معروفة: كلما تعرّض مجتمعٌ لطفرات شديدة كانت التوترات في داخله حاميةً. والحال، على مدى عقدين (1960 ـ 1970) كان التشكيل الاجتماعي الجزائري قد انقلب رأساً على عقب. وليس المراد هنا تحليل كل تلك التقلبات، بل توضيح بعض نزعاتها الكبرى لا غير.

هناك مواطنية سالبة، بمعنى نفي الدولة، تجسّدت تدريجياً وارتدت معناها في جلباب ـ وعي ديني مكافح ـ ستسهمُ في بلورته «أنتلجنسيا عامية»، أنتجتها «المؤثّرات الشاذة» لديمقراطية التعليم وتعريبه، والاستبعاد المدرسي وانسدادات فرص الترقّي الفئوي القطاعي، لا سيما انغلاق سوق العمالة. ففي تبدّل العلاقة المعيوشة بين السكان والدولة، ينبغي البحث عن المفتاح التفسيري للوصل بين النُخَب الإسلاموية وحركة الاحتجاج الاجتماعي. وما كانت تعيش الجماهير هذه العلاقة على إيقاع السجل السياسي، بل حصراً على إيقاع السجل الأخلاقي. فما الإفقار والتهميش والاستبعاد الاجتماعي هي الأسباب المباشرة لصعود الحركة الإسلامية الراديكالية. فهي تشكّل أولاً مجالات خصبة لانطلاق مسار أساسي لتبخيس الدولة أخلاقياً، ثم لنفيها ونقضها.

ليس في واردنا درس هذه السياسة الجديدة بتفاصيلها، بل نريد استذكار خطوطها الكبرى وعواقبها، ونرى ذلك ضرورياً لفهم الحركة الإجمالية للمجتمع الجزائري طيلة هذا العقد. فلنوضح أن الأمر كان يتعلّق بسياسة تأزيم الاقتصاد الوطني عبر ثلاثة إجراءات كبرى، بادر إلى اتخاذها عبد الحميد الإبراهيمي:

ـ **قرار الاستثمارات المنتجة**: في مجرى دورة كانون الأول/ديسمبر 1979، قررت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني إعادة النظر في الخيارات الاقتصادية السابقة. في حزيران/ جوان 1980، دُعي إلى مؤتمر استثنائي لجبهة التحرير الوطني، لوضع سياسة اقتصادية جديدة؛ وجرى تبنّي نقد منهجي للمرحلة السابقة، عنوانه خلاصة المحصّلة الاقتصادية والاجتماعية للعقد 1967 ـ 1978، وفي الوقت نفسه جرى إقرار خطة تنمية خماسية جديدة. «يجب أن يرتاح المحارب، وأن يُترك متنفّس للاقتصاد، وأن يُدار ما هو قائم إدارةً صحيحة، وإنجاز «ما لم يُنجز» من الخطتين السابقتين». باسم هذه «الوصايا» جرى تأجيل أو إلغاء مشاريع صناعية واسعة النطاق (ثاني مصنع للتعدين، مرفأ جيجل ومحطته الحرارية، مشروع مصنع آخر لتسييل الغاز الطبيعي ومجمّع مسيلة للألمينيوم).

ـ **إعادة بناء الشركات الوطنية**: تشظّت الشركات الوطنية في عدة وحداتٍ مستقلة ذات أحجام أصغر مما كانت عليه. جزئياً جرى تقسيم المنشآت العامة الكبرى عامي 1980 و1981. على سبيل المثال، نذكر قرار 4/ 4/ 1980 الذي قطّع سونطراك

(Sonatrach) إلى أربع منشآت. وكان يُفترض بتقسيم سونطراك أن يُفضي إلى إقامة عشر منشآت مستقلة.

- **إعادة بناء القطاع الزراعي:** انطلاقاً من 1981 باشرت وزارة الزراعة والصيد في إعادة هيكلة القطاعات المُسيَّرة ذاتياً وتعاونيات الثورة الزراعية (CAPRA) من خلال توحيد المجال العام، الذي لن ينطوي من الآن وصاعداً سوى على ميادين الزراعة الاشتراكية (DAS). وجرى خفض الحجم المتوسط للاستثمارات الناشئة من هذه الهيكلة الأرضية، من 1 140 هكتاراً إلى 710 هكتارات، مما أدى إلى إنشاء 3 000 مجال زراعي اشتراكي (DAS). لقد زالت تعاونيات الثورة الزراعية. ثم جرى توزيع قسم كبير من أراضي القطاع التعاوني، أي حوالي 700 000 هكتار، على حصص فردية ممنوحة للتعاونيين أو مُعادة إلى مالكيها الأولين. وفي المعمعة، تلاشت التعاونيات الزراعية المتنوعة للتسويق والخدمة (CAPCS). وعليه، جرى تحرير أسعار المنتوجات الزراعية وتسويقها. إن قانون آب/أوت 1983، المتعلّق بالحصول على الملكية العقارية الزراعية، والرامي إلى تقويم كل أرض من المجال العام غير موزّعة، سمح للبعض باسترداد قطع مهمة من الأرض.

لم يقف عمل الهيكلة عند حدود القطاعات الاقتصادية المنتجة، بل تعدّاها كثيراً، وامتدّ بسرعة كبيرة إلى «الاجتماعي»، ثم إلى «الثقافي»، وبذلك إلى الإيديولوجي والسياسي.

على الصعيد الاجتماعي: بُوشر في إعادة بناء نظام الأمن الاجتماعي الذي نُقلت إدارته إلى إدارة مركزية، هي «وزارة الحماية الاجتماعية». وعُزي قسمٌ من الحصص إلى موازنة الدولة، لتمويل المشافي. ثم جرى إصلاح الطب المجاني، في أفق إقامة نظام خدماتٍ طبيةٍ، مدفوع بكامله. لقد أُرغمت المنشآت العامة على التخلص من أعباء «الاجتماعي» (نقل الموظفين، مطاعم، تعاونيات، استراحات العطلات...). وكان هدف كل هذه الإجراءات جعل الناس يدفعون تكاليف علاجاتهم ومواصلاتهم ومنازلهم. بهذا الصدد، جرى تصحيح القوانين المتعلقة بالملكية غير المنقولة. وفي نطاق سياسة «التنازل عن أملاك الدولة»، عُرضت ممتلكات الدولة غير المنقولة للبيع.

على الصعيد الثقافي: أُعيد النظر في نظام التربية والإعداد الذي كان قد وُضع لتلبية الحاجات المتزايدة باستمرار، حاجات استراتيجية تنمية، قائمة على تصنيع

كثيف. وباستثناء التعليم الابتدائي، اتجهت كل التوقعات نحو التخفيض. مثال ذلك أن «البطاقة الجامعية الجديدة» التي اعتبرت مكثّفة جداً، جرى تخفيفها عبر عدّة مشاريع لمراكز جامعية إقليمية. ووُضعت معايير جديدة لدخول الجامعة (اختيار الشبكات). وأُلغي دعم أسعار الكتب.

على الصعيد الإيديولوجي: المجتمع الجديد المتصوَّر لم يعد في حاجة إلى هذه الجماهير المتحركة، التي سمحت بإطلاق التسيير الذاتي والثورة الزراعية وخطط التنمية؛ ولقد تفحّمت كثيراً جراء الانفعالات، فاستجابت بصعوبة لظروف التشغيل الجديدة. العمل والحزم كافيان. فالعمل الجديد يُخال أنه يشتغل على الإيقاع الاقتصادي، ولا يجوز للبراغماتيكية أن تتجلبب بجلباب إيديولوجي. كان معنى «إزالة الإيديولوجيا» تجريدَ قومية المرحلة السابقة من مخزونها الشعبوي الراديكالي الناهض في مواجهة المظالم الاجتماعية. ومن خلال سلسلة «تجريدات دلالية» تدريجية لفئات هذه القومية الراديكالية الكبرى، تكوّن المجال المفهومي الجديد للشرعنة، وانبنى الخطاب السياسي الجديد الذي سيمضي، بعد الآن، لبناء نفسه حول قطبين متعارضين شعبوية أولية وتهذيبية (أخلاقية) على صعيد السياسة؛ وبراغماتيكية عدوانية على صعيد الاقتصاد. إنه عهد التدليس واللغة المزدوجة التي كان يرتسم خلفها ظلّ ليبرالية مشينة، كانت تتوقّى منهجياً أن تتقدّم بوجهٍ سافر، خوفاً من اجتذاب صواعق الفئات الشعبية المتعلقة بتدبير شعبوي للمجتمع وللاقتصاد، أو خوفاً من تفجير التحالف الواسع بين مختلف المصالح، التي تعبّر عنها هذه الليبرالية. وكانت الحصيلة خطاباً متنافراً ومفككاً، مضطرباً ومنشطراً، كانت تنسجه شرائح شتّى، أجزاء شاردة ومفتعلة على عَجَلٍ من أنسجة إيديولوجية متباينة ومتناقضة. إن بعض المعلّقين الموظفين، الذين رُقّوا بالمناسبة إلى رتبة معلم خياط، كلّفوا بالخياطة الأخيرة وبتسويق هذه المُرقَّعة (Patchwork) الإيديولوجية.

على الصعيد السياسي: لنزع فتيلة كل شعلة مقاومة وتجريد المعارضة من سلاحها، استخدم الشاذلي ذرائع خدّاعة واستعان بها في عدة طُرق رادعة، ولم يتردّد البتّة في استعمال العصا عند الحاجة؛ وكان الهدف الحفاظ على التوازن السياسي الذي كانت تستند إليه الوحدة الهشّة للائتلاف الحاكم المتنافر، وتجنب الربط، بأي ثمن، بين تيارات المعارضة الراديكالية (اليسارية) وبين حركة الجمهور. كانت الأداةُ

المميَّزة لهذه الاستراتيجية تطبيق المادة 120 الشهيرة من الأنظمة التي اعتمدتها جبهة التحرير الوطني خلال مؤتمرها الاستثنائي في حزيران/جوان 1980. فمن الآن وصاعداً، يستطيع الأعضاء المنضوون في صفوف جبهة التحرير الوطني أن يتحمّلوا، وحدهم، مسؤوليات في المنظمات الجماهيرية. في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، أكدت الدورة العادية الرابعة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني هذا التوجه. إن هذه القواعد الجديدة للعبة السياسة انتزعت كل وظيفية من المنظمات الجماهيرية (الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية)، التي أُفرغت من أعضائها، وتُركت للمحترفين، فلم تعد سوى ظل ذاتها. وهكذا انطوى النظام السياسي المسدود، عن كل تفاوض، وقضى على طاقته لقبول «الطلبات» الآتية من الأطراف. وإن كل المطالب (السياسية أو الاقتصادية، الاجتماعية أو الثقافية) التي تحمل خلافاتٍ من شأنها تهديد النظام القائم، جرى تهميشها واعتبرت غير مشروعة، لا يستطيع النظام بصفته هذه أن يتقبّلها، فقمعها. لا شيء يدهشنا ونحن نرى العنف يفرض نفسه، تدريجياً، كمخرج واحد ووحيد لهذه المطالب المتناقضة والمكبوتة.

الإنفراق المجتمعي ونفي الدولة

إن سياسة تحلّل الدولة من التزاماتها سوف تتجه بسرعة كبيرة نحو الانفتاح، مفيدةً فقط لأقلية: بارونات القطاع العام، من كبار المقاولين والمضاربين وسواهم. البارونات والمقاولون استثمروا ريع الموقع الذي تقدّمه لهم مكانتهم في الدولة والحزب والمنشآت العامة. فهم يقتطعون حصةً من كل صفقة، ويضعون يدهم على أملاك الدولة غير المنقولة والمُعلنة «أملاكاً قابلة للتنازل» (مساكن وظيفية، دارات وحتى بعض المباني المصنّفة)، ويستولون على الأراضي (قطع أرض مخصصة للبناء وأراضٍ زراعية في نطاق قانون «الوصول إلى المُلكية الزراعية»). إنه نهب حقيقي مبرمج، من خلال تحويل السلطة إلى ملكية (إلى رأسمال). في الوقت نفسه تمأسَسَ الفساد وانتشر. لقد تعايشت هذه البورجوازية مع كبار النهّابين وسواهم من المقاولين

والمضاربين، الذين جمعوا ملياراتهم في نطاق الاقتصاد الموازي (سوق سوداء، الصرف الموازي، المضاربة على المنتوجات). هؤلاء الأثرياء الجدد اغتنوا بسرعة، وأنفقوا بسخاء. فهم يفضّلون، حسب عبارة مناسبة لاقتصادي بلجيكي (...) «تكديس اللّذات على لذّات التكديس». نفعيون، ارتزاقيون و«مافياويون» في الروح، سرعان ما يُزيلون لون الكائنات والأشياء، لون المبني وغير المبني، لون الكلمات والأحلام.

في الطرف الآخر، تجدّد أغلبية السكان رباطها مع أهوال الفقر والاستبعاد الاجتماعي. فعدد العاطلين من العمل يزداد بسرعة وبسرعة شديدة تنهار مداخيل الأجراء وقدرتهم الشرائية. سنة 1986، أُلغيت 50000 فرصة عمل. وسنة 1987، أُحصي نحو 1,5 مليون «بدون عمل» (أي 9% من السكان الناشطين). سنة 1990، تخطّى عدد العاطلين من العمل حاجز المليونين. في آخر عهد الشاذلي، كان هناك أكثر من 4 ملايين شخص بدون مداخيل، و10 ملايين من ذوي الموارد الضعيفة. بكلام آخر، هناك 14 مليون شخص، أكثر من نصف العدد الإجمالي للسكان، يعانون من آثار الإفقار المطلق. كما أن الفئات المتوسطة رأت انحلال ظروفها الاقتصادية طيلة الثمانينات.

ليست الفوراق الاجتماعية بذاتها هي التي تُثير مشكلة، بل يُثيرها إدراك أصحابها من المهمَّشين لها. فاغتناء الأقلية المجنون الذي لم يجد مورده في العمل ولا في الكفاءات الفردية، بل في السلطة والمضاربة ونهب الأملاك العامة، إنما كان ينزع إلى تجسيد العسف والإفراط في المخيال الاجتماعي. ومثاله أن مجرد موظفي مكتب أو شغيلة يصبحون كوادرَ عليا، وأن مجرّد رجال جمارك يجرون في سيارات مرسيدس، وأن مدراء «سوق الفلّاح» يبتنون دارات فارهة؛ وأن ألوفاً ممن يكادون يخرجون من عالم المغمورين، يغدون فجأة شخوصاً كباراً على المستوى المحلي؛ الإقليمي وغالباً الوطني.

إن هذا الانقلاب في المراتب والقيم، على خلفية ظلم اجتماعي وتعسّف، يولّد ويضخّم لدى المهمّشين سلوكاً عدمياً ونفياً للدولة. وهو ينمي شكوكية عامة لدى أولئك الذين ظلّوا شرفاء في خدمة الدولة ومؤسساتها، ولا يزالون يؤمنون بقدرتها على العقلنة أو الترشيد. إنه يغذّي في الوعي المختل للمستفيدين من هذا الحراك الاجتماعي المنفلت من عنانه ومرتكزاته، ازدراءً للدولة ومؤسساتها وقوانينها.

يتجلى نمط آخر للانقسام من خلال صعوبات اندماج الشبيبة. فمن الزاوية الإحصائية، تقع الشريحة الشبابية الجزائرية في المرتبة العُمرية 15 ـ 29 سنة. وبتحديدها على هذا النحو، قدّرت هذه الفئة، سنة 1987، بـ 6,3 مليون، أي بـ 28% من إجمالي السكان المقيمين.

يأتي من الشبّان القسم الأساسي من طلاب العمل في الجزائر. حسب إحصاءات 1987 (RPGH)، من أصل 1,2 مليون عاطل محصي، هناك 849000 (أي 74,5% من الإجمالي) في عمرٍ دون الثلاثين سنة. إن معدل البطالة الذي يميّز هذه الجماعة الجزئية (حيث ينتمي 686 ألفاً إلى الفئة العمرية 16-29) هو 48,8% (مقابل 22,5% للمعدّل الوطني و12,8% لفئة 25-64 سنة). والحال فإن الفئة العمرية 16-24 سنة هي الأكثر تعرُّضاً للبطالة. وهي أيضاً الأكثر تجرّداً من سلاحها في الكفاح لأجل العمل، ذاك أن 8% بينهم قد تلقّوا تعليماً ثانوياً فقط، و10% لم يذهبوا إلى المدرسة البتّة، و48,5% لم يتجاوزوا المستوى الابتدائي، و32,5% تابعوا تعليماً متوسطاً. عموماً، الشبان العاطلون هم على مستوى ضعيف من التعليم. وهم في معظمهم بلا مهارة ولا خبرة ولا تجربة مهنية. إن 75% من الشبان العاطلين لا يُجيدون أية مهنة، وليس لهم أي تصنيف. ومن بين الشبان الذين يملكون مهنة أو أية مهارة، هناك 21% تكوّنوا على الركام، و58% جاؤوا من الـ CFPA، و2,6% يحملون دبلوم دراسات عليا. إن هذه البطالة هي في جوهرها بطالة اندماج. فمن أصل 1,2 مليون عاطل محصي سنة 1987، هناك 861 000 كانوا يبحثون عن فرصة عملهم الأولى. أخيراً، ميزة أخيرة، وهي أن 73% من الشبان العاطلين، ما بين 18 و26 سنة هم أبناء عمال وأيدي عاملة مُستوعَبة. إنهم أبناء العائلات الأشدّ حرماناً الذين لا يتوصّلون إلى الحصول على عمل.

إن تضافر إفلاس الدولة (وليس فقط فقدان الدولة للشرعية) مع العواقب المتراكمة للإنفراق المجتمعي حوَّل رفض الدولة إلى نفيها، الذي كان متجسّداً في استراتيجية «(إعادة) تجزئة التراجع». من هذه الركيزة نشأ مجتمع مضاد للدولة، وجد أساسه المادي في الاقتصاد غير المتشكّل، ووعيه في إيديولوجيا مضادة للدولة. فمن «دولة بدون تسويغ أخلاقي» انتقلنا إلى اليقين بـ «عدم أخلاقيتها»، وهذا تعبير عن نفيها المطلق، المتجسّد في ظهور مجتمع مضاد، وبكلام أدق مجتمع مضاد للدولة. إن هذه

الحركة الاجتماعية المتعددة الأشكال هي التي التقطتها الحركة الإسلامية وقدّمت لها إطاراً أخوياً جماعياً، ورسمت لها، كأفق إيديولوجي، المثال الأخلاقي لإسلام سياسي، متكثّف في يوتوبيا شعبوية.

إن جزائر ما بعد الاستعمار تكاد تكون مجتمعاً منعتقاً من القَبَليّة في طريق التصنيع والتخديم، حيث أخذت أشكال التضامن الاجتماعي الطبيعي، القائم على روابط القرابة، تُفسح المجال أمام تكتلات أفرادٍ في طريق التذرير والتفرد. وهو أيضاً مجتمع تقوم فيه (إعادة) إنتاج الحقول الاقتصادية والسياسية والعلمية والفنية، المتذرّرة، على منطقيات ومبادىء خاصة، غير متحدّرة من الحقل الديني-لقدسي. الأمر الذي كشف لعيون لاعبين فرديين وجماعيين آليات البناء الاجتماعي. يمكن القول، باختصار، إن جزائر مابعد الاستعمار هي مجتمع في طريق العصرنة، مطبوع بتزايد الفصل بين المجالات الاقتصادية والسياسية والفنية وبين المجال الديني. والحال، كيف نفسّر واقعة أن الدين يواصل تأثيره في كل «النظام الاجتماعي»، وهيمنته على «العالم الحيوي»؟ عندنا أن هذا التناقض يجد تفسيره في واقعة أن الذهنيّ في الجزائر متأخر تأخراً كبيراً عن الماديّ. ويبقى علينا أن نثير لماذا الأمر وكيفيته.

إن العصرنة (التي لا يجوز خلطها مع العلمنة) هي ظاهرة تاريخية مرتبطة بقيام المجتمع الصناعي والحَضَري (البورجوازي) الذي تجلّى في إضعاف الوظيفة الاجتماعية للدِّين وفي تراجع التصوّر السحري-القدسي للعالم لمصلحة رؤية عقلانية (تجريبية/تحليلية). في المجتمع الجزائري كان المجال الأكثر عصرنة/عقلنة بلا أي ريب هو المجال الاقتصادي. فانطلاقاً من التصنيع جرى الادّعاء، طيلة السبعينات، بتحويل وتحديث الميادين الأخرى. إن انطفاء الأشكال الاقتصادية ماقبل الرأسمالية البحتة وتوسيع فئة الأجراء، وتعميم المبادلات النقدية، والتحضّر وإقامة بُنى تحتية إدارية وتربوية وصحية، قلبت المجتمع الجزائري رأساً على عقب.

إن العلاقات الاجتماعية الجديدة قد أحدثت تبايناً أكبر في الجسم الاجتماعي، كبّرت المسافات بالنسبة إلى المنتوجات المحصّلة. فهذه الأخيرة أخذت ترتدي، من الآن وصاعداً، الرداء الوسطي (المجرّد) للقيمة التبادلية. وابتعد اللاعبون الفرديون والجماعيون من مستويات البقاء المحض. فسرعان ما اكتسب الأفراد موارد مادية

(رساميل، أراضٍ، أملاك عقارية، مواد استهلاكية، وسائل اتصال، أجور، إلخ) متعاظمة أكثر فأكثر، وموارد رمزية (إعلام، تعليم، ثقافة عامة، إلخ). لم يعودوا منغلقين في منطق إنتاجي بحت، ولا راسين عند مجالات ضيقة، ولا سائرين على إيقاع زمانية «طبيعية»؛ بل صاروا يعيشون في آن واحد وبطريقة ترابطية، على مساراتٍ إنتاجية توزيعية واستهلاكية متنوعة، في نطاق مجال دنيوي ومفتوح، وعلى إيقاع زمانية اجتماعية (مبنيّة). بادىء الأمر، وجدوا أنفسهم منعكسين في علاقات اجتماعية معقّدة، مجرّدة أكثر فأكثر، تستلزم عقلانية متعاظمة أكثر فأكثر.

بيد أن هذه العلاقات الاجتماعية ظلت تُعاش، دواماً، على نمط «الفورية» وبذلك أخذت تتلوّن بشِيَةٍ تبادليةٍ قوية. وهكذا، حافظت على هالتها الأخلاقية في وعي الأفراد. كانت النتيجة تفتّح وعي اجتماعي متعدّد البنى. وعلى العموم، فإن الجزائري (ة) البالغ السبعينات لم يعد يقرأ طبيعة المجتمع بحدود دينية حصراً. وفي الوقت نفسه، ليس له/لها قراءة منفصلة تماماً عن «النظام القيمي» الاجتماعي. لقد شهدنا إمّحاءً معيَّناً للرؤية الدينية/ السحرية-القدسية للعالم، لكن الاجتماعي استمر منكمشاً دوماً في شبكة رؤية أخلاقية. بالنسبة إلى الجمهور الأعظم من هؤلاء الجزائريين (والجزائريات)، القاعدة هي القراءة الأخلاقية والوجودية للاجتماعي. لقد بيَّن هابرماز في كتابه، المجال العام (منشورات پايو، باريس، 1978، طبعة ثانية، 1986) أن الأخلاقي والوجودي (الأونطولوجي) ميّزا الوسائل الإعلامية التي ظهرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المجال العام الغربي. وربما تعلّق الأمر بفئات انتقالية بين الفكر التقليدي والعقلانية التحليلية. فكل شيء يجري وكأن قيمة العلاقات الاجتماعية الجديدة لا تكمن، بنظر الأفراد، في ضرورتها الموضوعية، في معقوليتها الذاتية، بل في دلالتها الذاتية الأخلاقية. والحال، نجدنا في الجزائر أمام وعي اجتماعي في طريق العصرنة، لكنه متجمّد عند اللحظة الأخلاقية.

من زاوية فنومنولوجيا (ظواهرية) الوعي الجزائري، هناك فجوة واضحة في طريق عصرنة البنى الذهنية. إن الرؤية الكونية الدينية مستمرة، لكنها محصورة في الفضاء الخاص للأفراد. خارج هذا الفضاء، لم يعد ينظّم الدين ولا يتدبّر الأشكال أو البنى الاجتماعية الأساسية (الاقتصاد، السياسة، الإدارة، التعليم، الفن...) التي تغذّي نفسها بنفسها. وهو إنْ تدخَّل فإنما يتدخل فقط بوصفه مرجعاً أخيراً للشرعنة، على

سبيل الرأسمال الرمزي، دائماً في ومن خلال مرجع بنيوي آخر؛ وهو لا يتدخّل، أبداً، مباشرة، بوصفه قوة وصيّة.

إلا أن هذا الاختراق قد ظلّ محدوداً. فكل شيء يجري كما لو أن «الاستياء» من العالم الناجم عن التقدم غير الارتجاعي لواقع تاريخي جديد، جماعي وعدواني، سواء في ماديته أم في معقوليته، كان يُوازَن، في وعي الأفراد، بإفراز مضاد حيوي، ترياق شديد المفعول أخلاقياً، وذلك لامتصاص موجة الصدمات الناجمة عن التسارع الفظ للتاريخ وعن التسويق السريع جداً للقيم والمعاني الجديدة. هنا، تكمن الخصيصة الجزائرية في كون الدين، في مرحلة التعاقد على الصعيد العام، قد جرى في آخر المطاف، تجديد تثميره ونشره، في أفق أخلاقية انتقالية.

لقد أوضح ماكس ڤيبر، في كتابه، الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية، العلاقة القائمة بين أخلاقية دينية وشكل انتقال تاريخي. في هذا الكتاب، يتموضع ماكس ڤيبر في السياق التاريخي للانتقال من مجتمع الإقطاعية إلى الرأسمالية. فيلاحظ أن البروتستانتية الزهدية، المعبِّرة عن معقولية اقتصادية جديدة، باتت بدورها، تدريجياً، مصدراً لمثاليات جديدة، متصلة بعلائق الناس مع الطبيعة وعلاقات الناس ببعضهم. ولئن دفعنا التحليل الڤيبري إلى ماوراء سكوته المقصود إزاء بعض التمفصلات الأساسية، نلاحظ أمرين. أولهما أن مسار تكوين هذا الإصلاح الديني يجري في صميم طبقة اجتماعية جديدة، هي البورجوازية الحَضَرية، في لحظة كان يستدعي تجديد إنتاجها المتوسّع، قطيعة مع الأرستقراطيات الريفية. وثانيهما أن الأخلاقية التي تحكم الممارسات الاجتماعية الجديدة، والمفترضة كافلة لتجديد الإنتاج في المجتمع الجديد بلا انكسارات، لم تكن، بالضرورة، دينية. فمن حيث أساسها ومضمونها، كانت إيديولوجيا ليبرالية، مكرَّسة من حيث مبادئها في الحرية والمساواة وحقوق الإنسان (حقه في الملكية، حرية ضميره واجتماعه...) لإبراز الفرد، بجعله ذاتاً مستقلة.

في الجزائر لم يكن متحقّقاً، ولم يتحقّق بعد أي من هذه الشروط التاريخية: فلا طبقة المقاولين الخاصة الذين رفعهم «تقويمُ المردود الاقتصادي المعبَّر عنه بالمال، وتقويم عجائب التكنيك العقلاني، الذي يضمنه الاستعمال العقلاني للعمل»؛ ولا طبقة للأنتليجنسيا التي كان في إمكان عملها الانتقادي (الحر) السماح بقيام وسطاء ضروريين لتحول هذه

الأخلاقية الانتقالية إلى قيم ثقافية عصرية دنيوية. فالأولى كانت في «إقامة جبرية»، - والثانية كانت بدون «حق إقامة». إن المجتمع الجزائري الجديد، الذي قام منذ الاستقلال، لم يكن ذلك المجتمع الذي يحمل في جنباته ذاتاً (فاعلاً) تاريخياً حقيقياً، منفلتاً مما كان يدعوه إمانويل كانط «الشرط الأدنى للإنسان»؛ بل كان نتاج مشروعٍ شعبوي منبثق من وعي قوة اجتماعية بديلة، هي نفسها في انتقال دائم.

نَجَمَ عن ذلك تجميد للمجتمع الجزائري، في أكثريته، عند اللحظة الأخلاقية. هذا يعني أن في الجماهير الجزائرية لم توجد بعد مطالب سياسية بل انتظارات أخلاقية فقط. وبالذات من خلال هذه الأخلاقية الانتقالية تجدّد انبثاق القيم الدينية وجرى العبور إلى أشكال «الوعي الديني المناضل». ومما يلاحظ في المجتمع الجزائري الراهن أن النسبة المئوية للأميين هي 36%، وأن الأشخاص ذوي المستوى الابتدائي يمثلون 24% من المجموع، فيما نسبة الأشخاص ذوي المستوى المتوسط أو الثانوي، تتأرجح حول 34%. بتعبير آخر نقول: هناك أكثر من 65% من الجزائريين هم بين الأمية الألفبائية والأمية الثقافية. والحال، فإن استراتيجية «الكتلة المهيمنة» التي تقوم على وضع مسار العصرنة الموضوعية في «إقامة جبرية»، هي سبب جمود المجتمع الجزائري وحصاره. في قلب هذا الجمود، نجد التطور المُعاق لوعي اجتماعي تحجّر عند لحظة الأخلاقية الانتقالية، فكان تأخره الكبير عن مجرى الأمور المادية.

إن التحوّلات الناجمة عن تطور الرأسمالية الاستعمارية، والمتراكمة فوق آثار التصنيع ونتائجه، وإن الإدماج القسري في المجال الحَضَري، والتقدم على صعيد الحضارة التقنية، الموجّه بكامله نحو غايات دنيوية، هي كلها عوامل أدّت إلى طفرة حقيقية في القيم، وهزّت التربة التي غرست فيها الديانة التقليدية جذورها. ففي مجرى السبعينات، يبدو أن الدين صار معيوشاً أكثر فأكثر بوصفه التعبير الثقافي عن تراث طبيعي تدبّره التعاليم الشعائرية وتديره العادات، وهو تراث موظف في ممارسات فردية وجماعية، للرد على حاجة «بناء الرابطة الاجتماعية» أكثر من الرد على حاجة عيش الإيمان كإيمان. لقد حدّدت هذه الطفرات تأرجحاً بين الامتثالية واللامبالاة. فالميل إلى اللامبالاة الدينية، المنتشر في المراكز الحَضَرية الكبرى، لم يضع على المحك، في وعي اللاعبين، الانتماء إلى المشروط الإسلامي، بل كان يترجم فقط فصلاً عفوياً

بين المراتب. إن هذا الفصل العفوي بين المراتب، الذي حدّت إفرازات «عصرنة مراقبة» من جموحه في السبعينات، سيجد نفسه متورّطاً، فجأة، في الثمانينات، ومعرّضاً للخطر، جراء القطع بين التوازنات الاجتماعية الكبرى، والإنفراق المجتمعي، وهما من نتائج السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبّقها الشاذلي [بن جديد].

في مجرى هذا العقد (1980 - 1990)، عَقْد «الليبرالية» المؤاتي لظهور أشكال راديكالية من المواطنية السلبية، أفسح الاقتناع بأن الدولة ليس لها تسويغ أخلاقي، المجال أمام الاقتناع بعدم أخلاقيتها، وهو شكل من أشكال نفيها، تجسّد في «(إعادة) تجزئة الانطواء». وفي غياب أي «مرسى إيديولوجي» آخر، سيجد هذا النفي للدولة وهذه التجزئة الجديدة للانطواء، في الإيديولوجيا الإسلامية - الأبوية، المهيمنة ثقافياً، ملاذهما المستقل الوحيد لتماهٍ جماعي، ضروري لتحقّقهما. إنطلاقاً من هذا الرصيد، لم يعد يُعاش الإسلام كدعوة، بل كأساس لانتقاد الدولة أخلاقياً؛ فصرت تشاهد، منذ مطلع الثمانينات، ازدياداً في التديّن. فمن خلال الأخلاق، وبكلام أدق من خلال الاستياء الناجم عن تضافر الإفلاس الأخلاقي للجهاز السياسي (للدولة) والآلام الناجمة عن الإنفراق المجتمعي، أخذ يتوطّد الدين تدريجياً بوصفه الحقل المحرك لإنتاج معنى سياسي. إن هذا العبور من «تدين ربّاني» إلى «تدين جماهير أو تدين مقاومة» ليس تعبيراً عن متوالية تراكمية، بل هو بالأحرى تُرجمان تحولات غيّرت مضمون الديني ووظيفته. فحدث ما نسميه انزياحاً لمضامين الديني، المقروء، على الأقل، من خلال ثلاثة أحداث كبرى، يمكن التحقق منها تجريبياً:

أ) المرجع الديني بات أكثر فأكثر علامة اجتماعية، ثقافية وسياسية؛

ب) الدلالات والتعابير الدينية توظّفت، أكثر فأكثر، في توطيد جماعي للهوية؛

ج) المسيرة الدينية فقدت طابعها العفوي لتغدو مسيرة تفكّرية، أكثر فأكثر.

من الآن فصاعداً، لم يعد العرف الديني هو الذي ينبغي عليه الاقتران بالتضريس الثقافي للمجتمع، بل المجتمع هو الذي يتوجب عليه أن يجري في طاحونة العقيدة المُستعادة. ومما ينبغي توضيحه هو أننا نجد في ذلك، وبمعزل عن كل احتياج سياسي-ديني، **بذور «وعي ديني مناضل»**، وأن الكوادر الإسلاموية التي أفادت من انحلال الدولة، ومن تواطؤ فئة من الطبقة القيادية، ومن دعم قوى أجنبية متعددة

الأشكال، سوف تلتقطه، ثم تسهم في بلورة أفق إيديولوجي-سياسي، من خلال عدة «مواقف متاحة». لولا هذه الشروط الثلاثة (انحلال الدولة، تواطؤ فئة من الطبقة الحاكمة ودعم بعض القوى الأجنبية المتعدد الأشكال) لما كان للحركة الإسلامية ولمشتقّها الإرهابي أن تبلغ هذا الاتساع الدراماتيكي، الذي أغرق الجزائر في نزاعٍ دموي.

● تواطؤ فئة معينة من الطبقة الحاكمة

خلّف موت بومدين فراغاً كبيراً. وكان تعيين الشاذلي، الناتج عن تسوية، قد دعا إلى التفكير أنه تمّ في نطاق المواصلة. لكن لُوحظ بعد زمن قصير أن الأمور كانت على أهبة التغيّر. ذاك أن الرئيس الجديد كان يعبّر عن مصالح «فئات اجتماعية جديدة»، تنتظر الليبرالية أو التسييب. فكانت المرحلة الأولى للشاذلي وفريقه هي تحييد وتصفية المقرّبين من بومدين والمنظومات السلطوية التي كانوا قد اتخذوها لأنفسهم في جهاز الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني والجهاز الإنتاجي. ولم ينجُ الجيش نفسه من هذه الرغبة في المناورة التي أجراها الرئيس الجديد لتوطيد حكمه. ومن ثمّ أقدم على سلسلة عمليات، بعدما وضع يده على جهاز الحزب، فأضفى الليبرالية على بعض معالم النظام، بهدف اجتلاب دعم الفئات المتوسطة الجديدة. إنه البرنامج الشهير ضد العوز (PAP): رُفعت القيود عن الواردات، وأُغرقت الأسواق بالمواد الاستهلاكية، وأُلغي إذن الخروج من التراب الوطني، إلخ.

لتمويل هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، استفاد الشاذلي من منٍّ نفطي، أُثير بشكل استثنائي، مطلع 1979، من خلال الثورة الإيرانية. فهذه «الصدمة النفطية» الثانية جعلت سعر برميل النفط يرتفع من 13 إلى 30 دولاراً أميركياً. حتى إنه بلغ الحاجز الأقصى، الأربعين دولاراً. كانت النِّعم عظيمة بالنسبة إلى الشاذلي، إذ إنها سمحت له بأن ينفق دون حساب، فاكتسب على هذا النحو «ودَّ» فئات عريضة من السكان ودعمَ الفئات المتوسطة الجديدة، التي رأت نفسها تصل إلى مستوىً استهلاكي لم تعرفه أبداً من قبل.

في الواقع، إن أساس المسألة هو أن التحالف الجديد، الذي حمل الشاذلي إلى السلطة، كان عاجزاً عن مواصلة مسيرة التنمية، المنطلقة في النصف الثاني من

الستينات؛ فهي مسيرة يخشى منها، في المدى القريب، أن تعيد النظر في سلطته بالذات إزاء صعود فئات اجتماعية ـ مهنية جديدة، كانت تشكّل القاعدة الاجتماعية لسلطة بومدين: عمال المصانع، الطلاب، العمال الزراعيون، فلاحو القطاع التعاوني، النساء... ولتجنّب هذا الخطر، اختار التحالف الجديد الطريق الأسهل: الاستهلاك. فأغوى الجماهير، كما انضمّ إلى المحيط الدولي الجديد المطبوع بطابع الليبرالية الجديدة التي نادى بها رونالد ريغان وتاتشر؛ وترافق ذلك مع وقف شديد للاستثمارات المنتجة، والحد الدراماتيكي لإمكانات وصول الجزائر ذات يوم إلى مصاف قوة إقليمية.

غير أن «التحالف اليميني الجديد» الحاكم، صادف ممانعات. فاشتدّ النزاع بين اللاعبين الرئيسيين:

● حين تخلّص الشاذلي وفريقه تدريجياً من عناصر حرس بومدين القديم، واستقلّ عن الجيش عملياً، إنما سعى إلى توطيد سلطته.

● انكبّت جبهة التحرير الوطني على استرداد الاحتكار السياسي في البلد، الذي كان بومدين قد حرمها منه، لمصلحة المنظمات الجماهيرية.

بعد مؤتمر 1980، نصَّ مضمون أنظمة الحزب، لا سيما المادة 120، على تخصيص مراكز المسؤولية داخل المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية لأعضاء الحزب وحدهم؛ وكان الهدف ضرب «اليسار»، العقبة في مواجهة سياسة التسييب الاقتصادي التي باشرتها السلطة الجديدة. ففي أثناء ذلك المؤتمر، أخذت تبرز كوادر جديدة ذات نزعة «بعثية»، فأخذوا يحرّكون موارد الحزب لمصلحة قضيتهم الآنية، «التعريب» لمجابهة اليسار المتماهي مع «البربرية» و«الفرنكوفونية». واعتباراً من تلك اللحظة، بدأت السلطة بتشجيع/استخدام التيار الإسلامي لمجابهة اليسار، في الجامعات خصوصاً.

أما مؤتمر الحزب الذي انعقد أواخر 1985، فقد أفضى إلى تسوية بين خط الرئيس الليبرالي والخط المسمّى خطاً محافظاً. فلئن تعيّن على تعديل ميثاق 1976 أن يكرّس نهاية الرجوع إلى الاشتراكية، فإن المؤتمر لم يعدّل جوهرياً تنظيم الحزب، المكرَّس بوصفه أداة الحكم الرئيسة. إن تسويةً كهذه كانت متوافقة مع قضايا المتنازعين، لأنه منذ بداية الثمانينات، أخذت تهبُّ ريح رفض اجتماعي. علاماتها

الأولى كانت «ربيع البربر» (نيسان/أفريل 1980) وظهور حركة نسائية مستقلة ـ كانت تعارض «قانون الأسرة» الذي صوّت عليه البرلمان سنة 1984 ـ ومولد الحركة الإسلاموية المسلّحة (MIA) بقيادة مصطفى بويعلي. فكان لهذين اللاعبين مصلحة في إحياء جبهة التحرير الوطني. لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

فما دام النظام قادراً على دفع تكاليف «السلم الاجتماعي»، ما كان في إمكان الأصوات المعترضة أن تصل إلى المسامع. ولكن، عند مفترق العامين 1985–1986، انهارت أسعار النفط، إذ هبط سعر البرميل، فجأة، من 30 إلى حوالى 10 دولارات أميركية. منذ تاريخه، لم تعد الدولة قادرةً على تغطية سهمها من العقد مع المواطنين. هذه الواقعة تُرجمت ببداية «تخلي الدولة عن التزاماتها». فقد أدّى انخفاض عائدات الدولة بالعملة الصعبة (بنسبة 80% تقريباً) إلى خفض شديد لاستيراد المنتوجات الضرورية والمواد الأولية اللازمة لتشغيل الآلة المنتجة. نشبت حالة من العوز العام، أثارت استياء السكان الاجتماعي، استياء فئات شعبية محرومة من قبل، وبالأخص استياء الفئات المتوسطة التي اكتشفت أهوال الإفقار.

في مواجهة وضع كهذا، انتهج النظام سياسة الهرب إلى الأمام. لم تعد الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فقرّرت خفض الاحتكار للتجارة الخارجية، الذي كان احتكارها هي، وأجازت للتجار أن يقوموا بعمليات تجارية مع شركاء أجانب، من أموالهم الشخصية بالعملة الصعبة؛ وسمحت بمنح الاستقلالية للمنشآت العامة، وإعادة توزيع أراضي المجالات الزراعية العامة. زد على ذلك أن وزير الداخلية الجديد قدّم للمجلس، منذ شهر تموز/جويليه 1987، مشروع قانون حول الجمعيات. ومنذ ذلك الحين، بدأت المجابهة. ذاك أن المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني، المتوقع انعقاده في كانون الأول/ديسمبر 1988، صار رهاناً كبيراً، لأنه سيتوجّب عليه تعيين المرشح الأوحد للانتخابات الرئاسية.

والحال، بما أن الرئيس هو المرشح لخلافة نفسه، ولا يمكنه تعيين ذاته بذاته، كان لا بد له، حكماً، من الحصول على ترشيح حزب جبهة التحرير الوطني. وبما أنه أراد ضغط الوضع فإنه شنَّ هجوماً معاكساً في خطاب 19/ 9/ 1988 الشهير، كان اتهاماً حقيقياً لـ «بيروقراطيي الحزب»، وثنّاه ببيان إلى الشعب يدعوه فيه إلى معارضة

كل أولئك الذين يعارضون الإصلاحات، باسم التعصّب للنظام. في هذا السياق اندلعت اضطرابات تشرين الأول/أوكتوبر 1988. فكانت زلزالاً حقيقياً هزَّ أساسات النظام.

للخروج من المأزق، سار الشاذلي في «استراتيجية دَمقرَطة مضبوطة». فشرَّع الدستور الجديد (المُتبنّى باستفتاء في شباط/فيفري 1989) التعددية الحزبية. وسمح الشاذلي، بما لم يسمح به جميع رؤساء الدول الإسلامية القريبة، بحزب إسلامي، هو بالمناسبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ومما يلاحظ عرضياً أن الدستور كان يحظر تشكيل أحزاب سياسية على قاعدة دينية. يجب إدراج هذه المكيدة في بحث الشاذلي عن أغلبية رئاسية جديدة. وعليه، فإن تشريع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المناقض للدستور، والسهولة والمساعدة المالية الممنوحة «للجمعيات الجديدة ذات الطابع السياسي»، تندرج في هذه الاستراتيجية. ومع شرعنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، سرعان ما انزاح الاعتراض الاجتماعي، عبر الأخلاق، من السياسي إلى الديني.

على غرار غورباتشوف، أجاد الشاذلي التهديم؛ لكنه أجاد بنحو خاص إنتاج ما سمّاه السيد دوبري (Dobry) «ارتياباً بنيوياً» وحدّده بوصفه

«محواً أو تشويشاً للمؤشرات والمعالم، وفقداناً لفعالية أدوات التقدير والتقويم التي تكون، بوصفها عناصر للمنطقيات القطاعية، حاملاً لتقديرات اللاعبين وحسباناتهم الروتينية»[49]. لقد حاول الشاذلي تقديم نفسه بوصفه رجلَ الانفتاح؛ لكنّ قدراته الشخصية كانت محدودة وكانت قاعدته الاجتماعية محصورة، وصار الحزب السياسي، (جبهة التحرير الوطني)، الذي سعى إلى تجديده، حزباً بدون صدقية. هذه هي الأسباب الكبرى التي قادته إلى تصوّر أفق التعاهد مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ على تقاسم السلطة.

لولا هذه الأسباب، الشرعنة غير الدستورية وتواطؤ فئة من السلطة، لما كان في إمكان الحركة الإسلامية أن تغدو، أبداً، هذه الحركة الجماهيرية القوية التي أقدمت بلا قلق على تأسيس الشبكات والوسائل الضرورية لانتفاضة مسلحة. وكما شدّد و .ب. كواندت:

«عند أطراف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من الداخل ومن الخارج، كانت تنمو أيضاً مجموعات مسلحة، من المؤكد أن أعضاءها كانوا قد تدرّبوا في أفغانستان. والحال، كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ باشرت أعمالها، متخطيةً صلاحياتها كحزب سياسي»[50].

• مساندة الدول والمنظمات الأجنبية ومساعدتها المتعددة الأشكال للإرهاب الإسلاموي في الجزائر

على مدى ثلاثة عقود (1962 ـ 1980)، كانت الجزائر على رأس الحركة المناهضة للإمبريالية عالمياً. هذا التوجه توطّد بقوة متزايدة في السبعينات.

«إن بومدين، عربي الغرب بامتياز، وربما لهذا السبب الهاوي الكبير لخطاب الغرب، الذي سيسعى إلى الإفادة الفُضلى من تعقّد الأحداث والمواقف. وبما أن أمله قد خاب، كما حدث له سنة 1967، من قبول الجيوش العربية وقف إطلاق النار، وخاب أيضاً من تحفّظ السوفيات، فإنه سيندفع مخاطراً، إلى جانب شاه إيران، في تجسيد برنامج إصلاحات اقتصادية عالمية. أراد استعمال سلاح العرب النفطي الجديد بطريقةٍ بنّاءة، لتصعيد وتيرة التصنيع في العالم الثالث، ولفرض حدٍ أدنى من العدل الاقتصادي العالمي الذي يسمح لمستضعفي هذا العالم بأن يرفعوا، أخيراً، رأسهم قليلاً»[51]. إن هذه الديناميكية التي بادرها بومدين هي التي «افضت إلى مرتكزات فريدة في التاريخ، تاريخ حوار الشمال– الجنوب، حيث البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تتحاور على الصعيد الكوني حوارات صمّاء حول ضرورة إصلاح توزيع الثروات في العالم. إن قاطرة هذا العمل، كما اشرنا إليه، هي جزائر بومدين، هذا الغرب في الشرق. فما لم يستطع المثال الماركسي بكل تجلياته أن يحققه، سواء تعلّق الأمر بالبولشفية أم بحرب الغوّار الغيفاري في أميركا اللاتينية، أم تعلق بالثورة الثقافية الصينية؛ وما لم يتمكن الإيمان الليبرالي بالديمقراطية والمنشأة الحرّة مع أضخم أشكال التقدم التقني التي استثارها في الغرب الراسمالي، من تجسيده أو تحقيقه؛ يجب على نفط الفقراء، الموضوع في خدمة مُثُل التحديث والتحرير، أن يتمكّن أخيراً، من تحقيقه، نعني تأمين حد أدنى من العدل الاقتصادي العالمي الذي يسمح لمستضعفي العالم، وهم ثلثا البشرية، بأن يعيشوا، أخيراً، عيشاً كريماً...»[52].

إن هذه المجابهة مع الغرب التي خاضتها الجزائر ـ على غرار كل بلدان العالم الثالث، كالعراق والهند ويوغسلافيا ومصر وإيران ـ سوف تدفع ثمنها غالياً جداً. ناهيك بأن الموقع المحتمل للجزائر كقوة إقليمية وسّع أيضاً من دائرة «أعدائها». وعليه، فإن الحركة الإسلاموية ستكون الأداة التي تستخدمها بعض القوى الغربية وبعض البلدان «الشقيقة» لكبح جماح الجزائر. ففي مكانٍ ما، جرت باعتناء برمجة التراجيديا التي قُدّر لها النجاح. في ما يلي، سنرفع قليلاً الحجاب عن هذه

التواطؤات الأجنبية التي زادت عشر مرات طاقة الإيذاء العسكري لدى الجماعات الإسلاموية المسلّحة.

• العالمية الإسلاموية وعلاقتها مع الإرهاب في الجزائر

بعد حرب الخليج اجتمعت عدة وفود إسلاموية من بلدان آسيوية وأفريقية وأوروبية، في السودان (الخرطوم)، بمبادرة من حسن الترابي، على أمل إنشاء دولة إسلامية عالمية.

انعقد أول مؤتمر شعبي عربي وإسلامي يومي 25 و26 نيسان/أفريل 1991، جامعاً تحت خيمة واحدة باكستانيين وفيليبينيين وماليزيين وأفغانيين وجزائريين، وكذلك ممثلين لعدة بلدان عربية. كان مقر هذه المنظمة في الخرطوم، وكان حسن الترابي أمينها العام. كانت تتألف من:

- مجلس دائم (50 مندوباً ممثلين لـ 50 بلداً) يجتمع مرة كل ثلاث سنوات؛
- أمانة عامة قوامها 15 عضواً، بينهم عبّاسي مدني وعلي **بلحاج**، مكلّفة بتنفيذ توصيات المجلس الدائم.

بسرعة فائقة، غدت هذه المنظمة مركزاً تقريرياً مهماً بالنسبة إلى الحركات الإرهابية. كما أنها نسجت علاقات مع منظمات عابرة للوطنيات، أخرى، منها:

- الجناح المسلح للإخوان المسلمين، وهو تنظيم أُنشىء سنة 1940 وتوطّن بقوّة في السودان وسورية والباكستان والأردن ومصر والجزائر، وكذلك في بلدان أخرى من العالم العربي، وحتى في أوروبا، وسط الجاليات المسلمة. أما في الجزائر، فقد أسهم أتباعه في تكوين الكوادر الإسلاموية التي سنجدها في عداد قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم في الجماعات الإسلامية المسلحة، بعد حل الجبهة.
- الجامعة الإسلامية العالمية، التي أُنشئت سنة 1962 في المملكة العربية السعودية بقرار من الأمير فيصل بن عبد العزيز، والتي كانت غايتها مجابهة الناصرية وإطلاق الوهابية في كل أنحاء العالم الإسلامي. كان على رأسها رئيس المخابرات السرية السعودية، الأمير تركي بن فيصل، ابن مؤسس الجامعة. ضمَّ المجلس التنفيذي للجامعة (LIM) 53 ممثلاً في مجمل البلدان الإسلامية. وعلى الدوام كان أمينها العام سعودياً. وكان المجلس التنفيذي يعيّن، في أثناء اجتماعاته السنوية، المراقبين

الإقليميين في القارات الخمس، المكلفين بالسهر على انتشار الإسلام، ورقابة المؤسسات الإسلامية سواء في البلدان المسلمة أم في البلدان غير المسلمة.

● القيادة الشعبية العالمية الإسلامية (CPMI)، وهو تنظيم للدعوة السياسية-الدينية، أنشأه سنة 1989 «مرشدُ الثورة الليبية»، العقيد معمر القذافي؛ وكان هدفه تحسين صورة الثورة الليبية في البلدان الإسلامية. وكانت المبالغ الضخمة الموضوعة في تصرّف هذا التنظيم، قد ساعدته على إقامة شبكة عقارية مهمة (مساجد، مكتبات، مراكز ثقافية عربية-إسلامية...) وكذلك، نشر عدة مجلات. كما قدّمت منح دراسية لطلبة أفارقة لكي يدرسوا في ليبيا، شرط أن يصبحوا هم أنفسهم، في مابعد، مندوبين للمجلس في بلدانهم، مقابل راتب تدفعه ليبيا. في شيكاغو، في الولايات المتحدة، انعقد المؤتمر الأول للقيادة الشعبية العالمية الإسلامية، في شهر تموز/ جويليه 1997، بعد مرور عام على الاجتماع التحضيري الذي انعقد في بنغازي، في ليبيا. شارك في أعمال القيادة الشعبية العالمية الإسلامية، ممثلو (الجماعة الإسلامية المسلحة) الجزائرية. فحصلوا على دعم مالي ولوجستيكي (عملاني) مهم.

● المنظمة العالمية للنجدة الإسلامية (OMSI)، مقرّها في الباكستان، في بيشاور. على رأسها أفغاني، هو عبد الله أجاويد، يساعده نائب رئيس، إنكليزي الجنسية، هو المغني الشهير كات ستيفنس، الذي اعتنق الإسلام. هذه المنظمة تحظى بدعم تنظيم مقرّه في الخرطوم، تنظيم أسامة بن لادن، تنظيم الإخوان المسلمين، إلخ، الأمر الذي أتاح له أن يؤمّن تشكيلات سياسية وعسكرية لمختلف الحركات الإسلاموية، ويقدّم مساعدات عملانية لأعضاء هذه المنظمات في تحرّكاتهم عبر العالم (وثائق مزوّرة، وسائل مالية...). استفاد عدة إسلامويين جزائريين من مساعدة المنظمة العالمية للنجدة الإسلامية، على صعيد إقامات تدريبية في أفغانستان وباكستان.

● حزب التحرير الإسلامي (PLI)، مكاتبه في إنكلترا: في بيرمينغهام، في لندن، وفي ليفربول. إنه يقيم علاقات وثيقة مع (الجماعة الإسلامية المسلحة) الجزائرية، وهدفه الأكبر هو إقامة خلافة في الجزائر. اعتقلت الشرطة البريطانية عدداً من أعضائه، وفي حوزتهم مجلات الأنصار، التي تصدرها الجماعة الإسلامية المسلحة.

● الجماعة الإسلامية العسكرية الحرّة (GIMI) الناشطة في أوروبا على صعيد الجالية المغربية المهاجرة. يقودها زعيم يُدعى (خليفة الله في أرضه).

● الأخوية الجزائرية في فرنسا (FAF)، مركزها في باريس، في مسجد خالد بن الوليد. أغتيل أحد مسؤوليها الرئيسيين، الذي كان يعمل، بتعاون وثيق، مع جعفر الهواري، بونواع بوجماع، وقمر الدين خربان، أعضاء المرجع التنفيذي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر.

● المؤسسة الإنسانية العالمية (HCI)، مركزها في السويد ولها مكتب في الباكستان مهمته مساعدة أرباب الحرب الأفغانية، وتزويد الأفغانيين بالأسلحة. إنها تؤمن مساعدة ثمينة للأفغانيين: أسلحة، دعاية، دعم مالي.

دعم بلدان أجنبية للمجموعات الإسلاموية المسلحة في الجزائر

وجد الإرهاب في الخارج دعماً مهماً، إيديولوجياً ومالياً، عملانياً وحتى عسكرياً.

● دعم الجهاز الإيراني الخاص

في إيران، كان سقوط الشاه وانتصار الخميني سنة 1979 لاحماً حقيقياً لانتشار الإيديولوجيا الإسلاموية في العالم. فمن خلال هذه الثورة أَملَتْ إيران أن تظهر قطباً سياسياً-دينياً في وجه المملكة العربية السعودية التي كانت، حتى تاريخه، القطب الوحيد في العالم العربي-الإسلامي.

لقد أسهمت حرب الخليج إسهاماً كبيراً في الحدّ من التمويل السعودي للتضامن الإسلامي، الذي بات حصان حرب إيران. عندئذ، تولّى الجهاز السياسي-الإيديولوجي الإيراني تكاليف حركات إسلاموية شتّى (ومنها الحركات الإسلاموية الجزائرية) سواء على صعيد التجنيد أم على صعيد التكوين/التدريب والتمويل، بالتعاون مع السودان. ومن طرقٍ «محمية» وشبه سرية، أرسلت الأسلحة إلى الإرهابيين الجزائريين. وبفضل المساعدة السخية، امتلك الإرهابيون الجزائريون وثائق سفر وأموالٍ ومحطات تواصل، للدفاع عن أطروحتهم منذ عودتهم إلى البلد، بعد تدريبات في السودان أو في إيران.

سنة 1991، سافرت المجموعة الجزائرية الأولى إلى إيران، لتنعم فيها بتدريب، مع مساعدة من الممثلية الدبلوماسية الإيرانية في الجزائر. وتلتها مجموعات أخرى من «المتدرّبين». في موازاة ذلك، استطاع «الأفغان الجزائريون» الراغبون في العودة إلى الجزائر، قضاء مرحلة في القواعد ـ المحطات التي زرعتها شبكات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سورية، في دمشق. بهذه الكيفية، كان يبذر حزب اللّه بذور قواعده الجديدة في شمال أفريقيا، وبنحو خاص في المغرب، لكي يتمكّن من ممارسة رقابة على الإسلامويين ذوي الاتجاه السني، معتبراً أن في ذلك مرحلة أولى نحو إعادة سنّة شمال أفريقيا إلى التشيّع. لذا، منذ 1993، جرت اتصالات وثيقة بين الجماعات الإرهابية الجزائرية وحزب اللّه؛ وكانت ترمي تلك الاتصالات إلى اجتذاب الجماعات الإسلامية الجزائرية إلى الحضن الإيراني؛ الأمر الذي شكّل سلاحاً ضاغطاً متميزاً على عدة بلدان أوروبية، بسبب أهمية المبادلات بين شمال أفريقيا وأوروبا، خصوصاً مع فرنسا وإنكلترا وبلجيكا وإيطاليا.

مما يستحقّ اللحظ هو أن الجماعات الإسلاموية المسلحة وجدت في حزب اللّه اللبناني، شريكاً مفضّلاً على صعيد التأطير وتقديم الخدمات. فوضع حزب اللّه في تصرّف «متدرّبيه» مخيمات تأطيره وتدريبه على الممارسات الإرهابية. ولم تبخل إيران في الوسائل الموضوعة بتصرف الفروع الناشطة لحزب اللّه.

- **دعم الشبكة الأفغانية**

سنة 1979، شكلت حرب أفغانستان مع الاتحاد السوفياتي الفرصة المرتقبة، طويلاً، لدى الأميركيين لمجابهة النفوذ السوفياتي في هذه المنطقة الستراتيجية من العالم. ومنذ 1981، جرت عمليات مشتركة بين الباكستان والعربية السعودية ومصر، تحت المظلّة الأميركية، وعملت سراً على دعم ومساعدة «المجاهدين» الأفغان، ومنهم حزب حكمتيار الإسلامي، الذين تلقّوا أضخم حصة من المساعدات (40% من المساعدة العسكرية الغربية). فكانت تُرسل هدايا كبيرة من الأسلحة إلى أفغانستان، من طريق العربية السعودية و/أو الباكستان، ومنها صواريخ «ستينجر» المشهورة. ولقد أقيمت معسكرات تدريب خاصة لتكوين الكوماندوس. وقامت وكالة المخابرات المركزية (CIA) بفتح مكاتب تعبئة في أغلب البلدان العربية ـ الإسلامية، لتجنيد شبّان

وإدخالهم في «الجهاد» الأفغاني. في المعسكرات الباكستانية، المُقامة في أماكن غير بعيدة من الحدود الباكستانية ـ الأفغانية، جرى الاعتناء بالشبان الجزائريين، الذين انضموا إلى الحركة. فتلقّوا فيها تدريباً عسكرياً مكثّفاً وتكويناً عقيدياً لمواجهة كل محنة. وهكذا تلقّى أكثر من 2 000 جزائري تكويناً عسكرياً، وعاد منهم أكثر من 600 لتعزيز الجماعات الإسلاموية المسلحة.

عندما انتهت حرب أفغانستان، عاد «الأفغانُ العرب» إلى بلادهم، أو جرى نشرهم في أماكن أخرى لحروب مقدّسة أخرى. والحال، فإن «الجهاد» لم يتوقف عند أفغانستان. فهذا البلد لم يكن يشكّل سوى مرحلة من مراحل «تحرير» مجمل البلدان الإسلامية: فلسطين وبلدان مثل الجزائر ومصر، التي اعتُبر حاكموها كافرين. هذا الانزياح كان مناسباً تماماً لمصالح الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى؛ ففي العصر ذاك، لم يغدُ «الأفغانيون» إرهابيين بعد، بل كانوا «مناضلين لأجل الحرية».

هكذا، بعد حرب أفغانستان، جرى نشر عدد مهم من «المجاهدين»، فعادوا إلى الجزائر للقتال في صفوف الجماعة الإسلاموية المسلحة (GIA). إن هذا النقل «للمجاهدين»، من آسيا الوسطى إلى شمال أفريقيا، حضّره مطوّلاً من قبل، الفلسطيني «عبد اللّه عزّام»، مؤسس «مكتب خدمات المجاهدين»، والذي كان عليه أن يواصل التجنيد في سبيل «الجهاد». استقبلهم قمر الدين خربان وعدد من صحبه (في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المقبلة)، وأسهموا بفعالية في تدريب الشبان الجزائريين، تدريباً عسكرياً مميّزاً، يدوم بضعة أشهر؛ وكان الأميركيون يقدّمون التجهيزات العسكرية. كما جرى إعداد كوماندوس وتدريبه على عمليات انتحارية، مبرمجة للجزائر، وكذلك ضد الإسرائيليين وفي البلدان الغربية.

لدى العودة إلى الجزائر، بدأ الإسلامويون الذين تعلّموا الكثير من حرب أفغانستان، بالاندماج في الحزب الأقرب إلى اعتقاداتهم: الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فهذه الجبهة تشكّل شريكاً مميّزاً للخبراء الذين اعتبروها بمثابة النواة الصالحة لحماية مصالحهم في الجزائر، فراحوا يساندونها علناً ورسمياً، منذ النجاح الذي أحرزته في انتخابات 1990. وفي الواقع أن الأميركيين يقيمون علاقات مع ممالك الخليج الأصولية، أفضل من علاقاتهم مع الأنظمة القوموية. وان غراهام فوللر، المسؤول

السابق لوكالة المخابرات المركزية قال، سنة 1992، في الواشنطن بوست، عدد 13 كانون الثاني/جانفي: إن

«الأصولية هي ظاهرة محتومة يجب أن يتقبّلها الغرب»، وإن «من المهم أن تستطيع الحركات الأصولية أن تشرعن وتشارك في الانتخابات، لأن «الرأي العام» لن يتمكن من الحكم على نوعية حكومة أصولية إلا بعد الانتخابات الثانية والثالثة».

هكذا تمكّنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من التمتع برعاية عدّة مراكز تقريرية أميركية، بل حظيت أيضاً بدعمها الفعال، المتعدّد الأشكال. فالولايات المتحدة التي استقبلت أنور هدّام، ممثل الوفد البرلماني للجبهة الإسلامية للإنقاذ، أغلقت عيونها، وحتى آذانها عن تبني الجماعة الإسلامية المسلحة، علناً، للأعمال الإرهابية التي قامت بها في الجزائر.

● دعم العربية السعودية

إن صعود القومية العربية، ممثلاً بعبد الناصر، أثار عاصفة ذعر في العربية السعودية. وبمبادرة من الملك فيصل، جرى سنة 1962 إنشاء الجامعة الإسلامية العالمية. فنظمت مؤتمر المنظمات الإسلامية العالمية، سنة 1968، ومؤتمر رؤساء الدول الإسلامية، سنة 1969، في المغرب.

وإن المساعدة المالية التي قدّمتها الأوساط شبه الرسمية في العربية السعودية وسواها من ممالك الخليج، ثمّنتها تثميناً عالياً المنظمات الإسلاموية وشبكات المنظمات الخيرية المبثوثة عبر البلدان. عملياً، تحت جلباب أعمال خيرية وعمليات إنسانية، جرى استخدام كتل ضخمة من الرساميل ونقلها من بلد إلى آخر، لتغذية الحركات الإسلاموية، وهي تعبر بكل سهولة بين شبكات مصارف عربية وغربية. إن «دار المال الإسلامي» لها عدة مكاتب في بلدان شتى، منها سويسرا، بهاماس، غينيا، إلخ. وهي فرع من مجموعة بنك فيصل الإسلامي، التي أنشأها الملك فيصل، تموّل مباشرة منظمات إسلاموية كثيرة جداً، منها معهد دراسات أقيم في لندن (إنكلترا)، يشكّل نواة توزيع الأموال على مجمل الشبكة العالمية للدعوة الإسلاموية.

زد على ذلك أن بنك «البركة»، الذي تقوم مراكزه في لندن والمنامة، يعمل بالتنسيق مع العائلة المالكة في العربية السعودية ومع عائلة ابن لادن التي تملك بفضل

منشآتها للأشغال العامة، احتكار بناء أماكن العبادة في كل المملكة. لبنك «البركة» فروع في عدة بلدان أفريقية (تونس، جنوب أفريقيا، الجزائر منذ 1990، جيبوتي...) وآسيوية (تايلندا، شانغاي...) وحتى في الولايات المتحدة (تكساس). إن هذا لن يمنع وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز، من التوضيح أمام المجلس الأعلى للشؤون الدينية، أن «... هدفنا ليس سياسياً، بل هو خدمة المسلم أينما كان»، وهذا كلام موجّه لعدة أسباب، منها صعود المعارضة الإسلاموية في العربية السعودية، وخصوصاً جماعة «كتائب الإيمان» التي سُجِن قادتها وكان مناضلوها يهدّدون العائلة الملكية.

إن المساعدة المالية من دول الخليج الغنية إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمجموعات الإسلاموية المسلحة كانت كبيرة، مستديمة ومتعدّدة الأشكال.

● لعبة القائد الإسلاموي السوداني حسن الترابي

في أواخر التسعينات، جرى اختيار السودان ليكون ملتقى الحركات الإسلاموية الراديكالية في البلدان العربية والأفريقية والآسيوية. فجرى إنشاء قيادة إقليمية لهذه الغاية، وكان مقرّها في الخرطوم. ثم أنشئت معسكرات تدريب عسكري لكوادر الحركات الدينية. إن هذا النجاح الذي أحرزه بلد تمزّقه حرب أهلية، عائد إلى الستراتيجي حسن الترابي، المتعدّد اللغات، ومفكّر الإسلام السياسي.

لقد ضاعفت شتى الحركات الإسلامية لقاءاتها. ففي اجتماع لاهور (الباكستان) أعرب المشاركون بوضوح عن ضرورة وحتى أولوية اللجوء إلى «الجهاد». وبفضل دعم إيران، التي تُودع في بنوك إسلامية مبالغ ضخمة (عشرات ملايين الدولارات) مخصّصة لمساعدة الحركات الإسلاموية المتطرفة، استطاع السودان أن يساندها على النحو المعروف. لهذا السبب، بات السودان شريكاً مميّزاً لنظام آيات الله، الذين تصوّروه بوابة العبور إلى أفريقيا عموماً، وإلى شمال أفريقيا خصوصاً. وبفضل المساعدة التي تعيّن على السودان تقديمها، كانت الجزائر مبرمجةً، بحكم موقعها الستراتيجي ومكانتها المهمة، لأجل المرحلة الأولى من تنفيذ خطةٍ ترمي إلى قيام «الأمة» الإسلامية. لهذه الغاية، وصل حسن الترابي من خلال نقاط ارتكاز إلى المغرب، بفضل علاقات طيبة يقيمها مع قادة الإسلاموية وشبكات مافياوية مغربية.

وكان المغرب يتابع باهتمام تطور الوضع في البلد الجار، الذي يعاني من أزمة معه، منذ ربع قرن، بسبب النزاع على الصحراء الغربية.

وصلت إلى الجزائر كميات كبيرة من الأسلحة، عبر ليبيا والمغرب والسودان. سنة 1995، في أثناء انعقاد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في السودان، كانت الجزائر إحدى موضوعات النقاش الأساسية، التي شارك فيها عدد من المنظمات الإسلاموية المتطرفة، ومنها «حماس» الفلسطينية، و«حزب الإسلامي» الباكستاني، وحزب «النهضة» والجبهة الإسلامية للإنقاذ، من الجزائر. عندئذ قرّرت السلطة الجزائرية فتح أبواب الحوار مع كل القوى الوطنية والإسلامية. فهي ترى في العقد الوطني الموقّع في روما سنة 1995، من قبل الأحزاب السياسية الجزائرية الثمانية، ومنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ السابقة، مرتكزاً للحوار الضروري في الجزائر للخروج من الأزمة.

طويلة هي اللائحة. فاللاعبون الذين راهنوا (من بلدان ومنظمات) على الإرهاب الإسلاموي، لتصفية حساباتهم مع الجزائر، هم كثيرون. وادعاء الشمول حول هذه المسألة، يُعَدّ طموحاً بلا حدود. فقد لا يكفي كتاب لذلك. لكن، لا يمكننا ختم هذا الفصل من دون التذكير بالمساعدة التي قدّمتها البلدان الأوروبية. لم يكن المجال الأوروبي خارج اللعبة؛ فقد استخدم لنقل أسلحة وأعتدة اتصالات وتجهيزات أخرى، إلى البؤر الجزائرية. وعلى نحو شبه علني، عملت شبكات دعم للإرهابيين الجزائريين، دون أن تقلق من السلطات على مصيرها. والظاهرة نفسها ملحوظة في المجال المغربي. وهناك بلدان أخرى تركت الإرهابيين يعبرونها، وقبلت استقبالهم. وعلى مدى عقد تقريباً، كانت الجزائر معزولة، وعُرضة لحصار لا يُعلن اسمه، فجابهت وحدها الإرهاب، ودفعت الثمن عن نفسها، ولكنها دفعت عن الآخرين أيضاً.

حواشي الفصل الأول

(*) في آب/أوت 1992، وقع هجوم قاتل على مطار الجزائر، وأوقع عشرات القتلى والجرحى.

(**) بدأت موجة المجازر الجماعية في كانون الثاني/جانفي ـ شباط/فيفري 1997. بلغت ذروتها، آخر آب/أوت وأيلول/سبتمبر في حمامات دم شملت ريس وبني مسوس وابن طلحة حيث قُتِل مئات المدنيين.

(1) GAUTIER (E.F.), *Passé de l'Afrique du Nord*, Paris, Payot, 2e édition, 1937, p. 24.

(2) CAMPS (G.), *Aux origines de la Berbérie, monuments et rites funéraires*, Paris, 1961, p. 7.

(3) JULIEN (C.-A.), *Histoire de l'Afrique du Nord*, paris, Payot, 2e édition, 1951, p. 48.

(4) Beaucoup d'historiens français et maghrébins ont fait ce travail. Citons, à titre d'exemple: LAROUI (A.), *L'histoire du Maghreb*, Paris, F. Maspero, 2 tomes, 1975; Salhi (M.C.) Décoloniser l'Histoire, Paris F. Maspero 1965; LACOSTE (Y.), PRENANT (A.), NOUSHI (A.), *Algérie, Passé et Présent*, Paris, Éditions Sociales, 1960.

(5) LACHERAF (M.), *Écris didactiques sur la culture, l'histoire et la société*, Alger, Éditions Entreprise algérienne de Presse, 1988, p. 156.

(6) ALLEG 'H., (sous la dir.), *La Guerre d'Algérie*, Paris, Temps Actuels, 1981, tome 1, pp. 44-45.

(7) ولد الخوارج من الفتنة الكبرى التي شقّت الجماعة الإسلامية في فجر تاريخها. فبعد اغتيال عثمان بن عفّان سنة 656، وقع خلاف بين الخليفة الجديد عليّ ومعاوية الذي كان والياً على الشام، وابن عم الخليفة المغدور. رفض معاوية مبايعة عليّ ما لم يُسلِّم إليه قتلة ابن عمّه. سنة 657، بدا عليّ كأنه غالب؛ لكن معاوية استشار قائده عمرو بن العاص، بعد مجابهة الجيشين في صفّين، على الضفة اليمنى للفرات، فنصحه بأن يأمر جنوده برفع المصاحف على الرماح. كان يقترح، بهذه الحركة، طريقة للتحكيم. واللجوء إلى التحكيم يجب أن يكون ناجماً عن شقاق شديد بين المسلمين. وبينما كان ينادي البعض بالحياد والإمساك حتى لا يدخلوا في صراع أهلي قاتل؛ كان يتّهم آخرون علياً بقبول مبدأ التحكيم، وخرجوا على مؤسسة التحكيم البشري، هناك حيث، كما يقولون، «لا حُكمَ إلاّ للّه». فذهبوا إلى حد اتّهام الخليفة بارتكاب الكبيرة، حين تحدّى بعض الآيات القرآنية، خصوصاً الآية القائلة ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة بينكم، ويكون الدين كله للّه، وإن انتهوا فإن اللّه عليم بما يعملون﴾. وغادروا معسكرة علي وخرجوا إلى بلدة حروراء، بالقرب من الكوفة (العراق). وحصلت انسحابات متتالية من جيش علي، ضخّمت عدد المنشقّين الأوائل. وكان في عدادهم نسبة كبيرة جداً من قرّاء القرآن. وقد خرج هؤلاء (من هنا اسم خوارج، ج خارجي).

(8) ع. العروي، مصدر سابق، ج 1، ص ص 88 ـ 89.

(9) الشيعة فرقة ترى أن سلالة محمد، من ابنته فاطمة وزوجها عليّ، هم وحدهم، بحقٍّ إلهي، أئمة الأمة

الإسلامية. إن الشيعة هم أنصار عليّ ضد معاوية. يقوم موقف الشيعة على انتظار مهدي (مخلّص)، يجب أن يظهر من السلالة الشرعية لأبناء علي. فبعد الأخير، قام ولداه الحسن والحسين كإمامين منصوبين، ثم قام عليّ بن الحسين. لكن الشيعة لا يتفقون على توارث الإمام بعد علي بن الحسين. فهناك مَن اعتبروا أن هذا الحق الإلّهي يجب أن يتواصل في نسل علي حتى الإمام الثاني عشر، أعضاء هذه الفرقة هم الشيعة الإمامية، ومذهبهم هو العقيدة الرسمية في إيران اليوم. وهناك مَن اعترف بالأئمة السبعة الأوائل، فوصفوا بالشيعة السبعية. أما الزيدية فلا تعترف بغير الأربعة الأوائل من الأئمة؛ ولا تعترف الإسماعيلية إلا بالستة الأولين.

(10) القرامطة هم فرع من المذهب الإسماعيلي، وهم شيعة يعترفون بإسماعيل مهدياً، وهو ابن الإمام السادس، جعفر، فبعدما هزموا جيوش خليفة بغداد، استقرّ القرامطة في البحرين. «إن قرامطة البحرين بعدما هزموا جيوش الخليفة وقطعوا لثلاث سنوات طريق مكة أمام حجّاج فارس، أحزنوا قلوب المسلمين وفطروها حين ارتكبوا أفظع الكبائر التي لم يشهدها الإسلام أبداً. ففي العام 928، بينما كانت تتوافد قوافل الحجّاج إلى مكة، وكانت قد بدأت الشعائر، ظهر 1500 إسماعيلي، راجل وخيّال، بسلاحهم عند أبواب المدينة. (...) وبالحديد شقّوا طريقهم وسط الجمهور وتوجّهوا مباشرة إلى الكعبة المكرّمة (...). فملأوا حرمها بالقتلى، ودنّسوا حتى الجدران بالدماء، ولوّثوا أرض الوحي المقدّس.

لقد نهبوا كل كنوز الكعبة (...)؛ وأخذوا الحجر الأسود الموضوع في الحائط. وعلى مدى أيام ثمانية دنّسوا مكة؛ ونقلوا هذه الغنائم الكثيرة على ظهور مئة ألف بهيمة مسوّمة. (...) احتفظوا بالحجر الأسود، ونقلوه مع كنوز أخرى إلى البحرين التي أقاموا فيها عاصمتهم الأحسا. ظلّ الحجر الأسود 22 سنة في البحرين؛ وبعد ذلك، بأمر من كبيرهم، أعاده القرامطة إلى مكة».

(11) LACHERAF (M.), *op. cit.*, p. 74.

(12) Sur cette période, le lecteur pourra consulter les ouvrages suivants: BOUABBA (Y.),*Les Turcs au Maghreb central du XVI*e *au XIXe siècle*, Alger, SNED, 1972; BOYER (P.), La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris, Hachette, 1963; GAID (M.), *L'Algérie sous les Turcs*, Alger, SNED, 1974; DE GRAMMONT (H.), *Histoire d'Agler sous la domination turque*, Paris, Leroux, 1887.

(13) ALLEG (H.), *op. cit.*, pp. 57-58.

(14) Procès-verbaux et rapports de la Commission nommée par le roi le 7 juillet 1833, Paris, 1834.

(15) Cité par Maspero (F.), *L'honneur de Saint Arnaud*, Paris, Librairie Plon, 1993, p. 192.

(16) Colonel L.F. de Montagnac, *Lettres d'un soldat*, Paris, 1885.

(17) *Ibid.*

(18) Saint-Arnaud, «Lettre du 15 août 1845», in *Lettres du maréchal de Saint-Arnaud*, Paris, Michel Lévy Frères, 1855.

(19) Cité par F. Maspero, *op. cit.*, p. 249.

(20) Colonel de Montagnac, *op. cit.*

(21) *Moniteur universel*, t. 108, p. 1058.

(22) منذ 18/ 9/ 1830، صدر قرار أعلنت بموجبه مشاعية أملاك البيليك (Beylik)، أراضي عدد من موظفي البيليك وبعض أراضي «الحبوس»، فاعتبرت كلها «خالية» أو «بدون صاحب».

(23) بدعوى ضمانة ملكية الأراضي للقبائل التي كانت تستثمرها بلا صفة، جرى تطبيق إجراء «التحديد» المزعوم، اعتباراً من 1851. وأعلنت الإدارة أنها تعترف لكل عائلة بحيازة 8 إلى 10 هكتارات. وأما الأراضي الباقية، المعتبرة «حرّة»، فقد جرى الاستيلاء عليها لمصلحة الاستيطان.

(24) طاول الاستيلاءُ والحجزُ أملاكَ القبائل أو الأفراد الذين اعتبروا غير موالين كفايةً للسلطة الفرنسية. هكذا جرى اقتلاع قبائل بكاملها من أراضيها، ودفعها نحو الجنوب. إن احتجاز أملاك القبائل بعد انتفاضة المُقراني، سنة 1871، تناول أكثر من 400 000 هكتار.

(25) مع الانتقال إلى النظام القضائي الفرنسي ـ وهو انتقال نظّمه الـ Sénatus-Consulte سنة 1863 ـ ثم قانون وارنييه سنة 1873، صارت الأراضي الجزائرية قابلة للتنازل، خلافاً لوضعها السابق. (أراضي «أرش/عرش» أو «حبوس»).

(26) اعتباراً من 1873 كل مَن يملك جزءاً من أرض جماعية (أرش/عرش)، يمكنه أن يطلب الخروج من عدم التجزئة، وبذلك، يمكن بيع مجمل المجال. من هنا المبيعات الإجبارية (الاستباحات) التي سمحت بتسييل الملكية الجماعية وبعمليات مُثمرة.

(27) أن يبيع المرء أرضه رهناً، معناه أن يقدّمها رهينةً على مبلغ من المال يقترضه الفلاح بعقد. فإذا سدّد القرض في حينه، أُلغي الرهن. وإذا لم يُسدِّد، يستولي عليها المُقرض بسعر بخس.

(28) أنـــظـــر: BARBE (R.), *La question de la terre en Algérie*, **Économic et Politique,** Novembre 1955, pp. 10-38.

(29) LACHERAF (M.), *L'Algérie; Nation et Société*, Paris, Maspero, 1969, p. 145.

(30) في عدّة مناسبات، ما بين 1830 و1962، كانت الجزائر مسرح تظاهرات نظّمها المستوطنون ضد اليهود. على سبيل المثال: من 19 إلى 25 نيسان/أفريل 1898، اندلعت انتفاضات مضادة لليهود في الجزائر المدينة، وقام بها المستوطنون بقيادة شخص يُدعى ماكس رجيس؛ في 3/ 8/ 1934، قام اليمين الأوروبي المتطرف بتحركات ضد اليهود في قسنطينة.

(31) ALLEG (H.), *op. cit.*, p. 248.

(32) منح مرسوم كريميه (24/ 10/ 1870) للطائفة اليهودية في الجزائر، المواطنية الفرنسية والحقوق السياسية في آن.

(33) Voir HARBI (M.), *La guerre commence en Algérie*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1984; TEGUIA (M.), *L'Algérie en guerre*, Alger, Office des publications universitaires, s.d.

(34) LACOUTURE (J.), *Algérie, la guerre est finie*, Bruxelles, Éditions complexe, 1985, p.165.

(35) TEGUIA (M.), *op. cit.*, p. 569.

(36) Cf. MALEK (R.), *L'Algérie à Evian-Histoire des négociations secrètes 1956-1962*, Paris, Le Seuil, 1995, pp. 254-261.

(37) AGERON (C.-R.), *Les Algériens musulmans et la France*, Paris, PUF, 1968, t. I, chap. XIV, pp. 367-393.

(38) Cf. BENHASSINE (M.L.), BOUKRA (L.), Le processus historique de formation du secteur d'État en Algérie, *Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques*, spécial 20e Anniversaire, 1982, pp. 219-227.

(39) Cf. BEN KHEDDA (B.), *L'Algérie à l'indépendance-La crise de 1962*, Alger, Éditions Dahlab, 1997.

(40) **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** (GPRA).

(41) آيت أحمد، بن بلّة، بوضياف، خيضر ومصطفى لشرف، سافروا من الرباط إلى تونس على متن طائرة جرى تحويلها، يوم 22/10/1956، من قبل السلطات الفرنسية إلى العاصمة الجزائر، حيث جرى توقيفهم.

(42) ورد عند: Daniel GUERIN, *Anthologie de l'anarchisme*, Paris, Maspero, 1976, t. I, p. 167.

(43) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

MENY (Y.), *Le Système politique français*, Paris, Montchrestien, 2e éd., 1993; TRICOT (B.), HADAS-LEBEL (R.); KESSLER (D.), *Les Institutions politiques françaises*, Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques et Dalloz, 1995.

(44) نقصد هنا بـ «الريع»، «الريع المُلكي»؛ راجع بهذا الصدد: OLLIVIER (Marc), *Les rentes régaliennes*, CRISS, Notes et Rapports de Recherche, No. 24, mars, 1992.

(45) HUBERT (M.), Administration et développement au Maghreb, In *Introduction à l'Afrique du Nord Contemporain*, Paris, éd. du CNRS, 1975, p. 299.

(46) SHARABI (H.), *Néopatriarcat*, Alger, éd. Marinoon, s.d. p.23:

«ليس النظام البطريركي الجديد، بالمعنى الدقيق للكلمة، نظاماً حديثاً ولا تقليدياً ـ فهو يفتقر، مثلاً، كتشكيل اجتماعي، في آن، إلى صفات المتّحد الجماعية (Gemeinschaft) وإلى الصفات الحديثة للمجتمع (Gesellschaft). إن تشكيلاً اجتماعياً، قاصراً كهذا التشكيل، يمتاز بطبيعته الانتقالية وبسمات تخلّفية خاصة به، كغياب الحداثة ـ يمكن لحظها في اقتصاده وفي بنيته الطبقية، كما في تنظيمه السياسي والاجتماعي والثقافي. وهو فوق ذلك شديد الاضطراب، تمزّقه التناقضات والنزاعات الداخلية ـ «بالحنين والأسف واللوعة»، كما يقول كاتب لبناني معاصر».

(47) **الميثاق الوطني**، 1976، ص 23.

(48) راجع بهذا الصدد:

ADDI (L.), *L'impasse du populisme-L'Agérie: collectivité politique et État en construction*, Alger, ENAL, 1990.

(49) DOBRY (M.), *Sociologie des crises politiques*, Paris, Presses de la FNSP, 1992, p. 150.

(50) QUANDT (W.B.), *Société et pouvoir en Algérie*, Alger, Casbah éditions, 1999, p. 70.

(51) CORM (G.), *Le Proche-Orient éclaté*, Alger, Éditions Bouchène, 1990, p. 122.

(52) *Ibid.*, pp. 126-127.

الفصل الثاني

«واقفاً أمام الباب، كان يشدُّ راسكولنيكوف بيديه على الفأس. كان يبدو في حالة هذيان. حتى إنّه كان مستعداً للقتال مع هؤلاء الرّجال عندما يتوّغلون في الشقّة. وفيما كان يصغي لمناجاتهم وتآمرهم، كان مستعداً، غيرَ مرّةٍ، للخلاص منهم بضربة، واستدراجهم من خلال الباب. كان يشعر أحياناً بالرغبة في شتمهم واستثارتهم حتى يفتحوا. وكان يحلم أيضاً: «آه! ليتخلصوا منه سريعاً!»».

فيدور دوستويفسكي

الجريمة والعقاب، الفصل السابع

الجبهةُ الإسلاميّة للإنقاذ

الدَّعوة كإطار قانوني لإعداد الجهاد

سنة 623، في نهاية شهر أيار/ماي، وفي واحة من الجزيرة العربية، قدم نبيٌّ للإقامة هناك، مهاجراً من مكّة مولده، مع جماعة من المؤمنين، وفي أقل من سنة، أملى نصاً سياسياً ثورياً بالنسبة إلى المكان والزمان اللذين يندرج فيهما:

«مع احترام الفوارق الدينية والعشائرية بين سكّان هذه الواحة - التي يقطنها عرب ويهود - يقرّر الشارعُ مواطنيةً مشتركة حيثُ تسود المسؤولية الفردية وإخلاص كل فرد للجماعة»[1].

لدى قراءة إعلان كهذا، لا نستطيع الامتناع، على غرار مارتان غوزلان، عن التساؤل: كيف استطاع مؤمنون بدين كهذا، وضع مؤسسه نصاً مماثلاً، أن يتحوّلوا إلى مبشّرين بالكره والعنف، كما هو اليوم حال المجموعات الإسلاموية المسلّحة؟[2] الجواب نجده عند محمّد سعيد العشماوي، الذي كتب: «أرادَ اللّه أن يكون الإسلامُ ديناً؛ لكن البشر أرادوا أن يجعلوه سياسة»[3].

في الجزائر، بدأ هذا «السَّلب للإسلام بالقوّة» مع ولادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، سنة 1989.

1. مولد الجبهة الإسلامية للإنقاذ (شباط/فيفري 1989)

في 18 شباط/فيفري 1989، في جامع السنّة، في باب الواد (الجزائر)، أعلن دُعاة، يمثلون مناطق شتى من البلاد، وأمام ألوف الأشخاص، عن إنشاء «جبهة

إسلامية للإنقاذ». وفي أثناءِ السِّجال حول دستور الجبهة وظروفها وأنماط عملها، تجابهت وُجهتا نظر متعارضتان[4]. فكان هناك من يعتبر، أمثال عبّاسي مدني وعلي بلحاج والهاشمي سحنوني، أن الوقتَ قد حان لتوحيد صفوف الإسلاميين وتنظيمهم. وفي المقابل، نجد الشيخ أحمد سحنون ومحمّد سعيد اللذين يعتقدان أنَّ هذه المهمة مبكّرة. دامت المناقشاتُ من الساعة السادسة مساءً حتى الرابعة صباحاً، وكانت صاخبة. كما كانت مسبوقةً بانقسامات واستقالات ـ استقال عشرة من الأعضاء المؤسسين، أمثال علي جيجي وع. جاب اللّه ـ كشفت عن تعقيد هذا السديم المولود.

يحدّد عباسي مدني مولد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سياق الحركة الوطنية وامتدادها. يقول:

«إن مولد الجبهة الإسلامية للإنقاذ حدث يستمدّ جذوره من تاريخ البلد. كيف؟ إن جبهة التحرير الوطني كانت بعد 1954 (...) جبهةً مرحلة تاريخية بدأت مع الحرب ضد الاستعمار وانتهت مع الحرية والاستقلال بأوسع معانيهما (...). وما بقي واجباً تحقيقه منذ ذلك التاريخ هو بناء دولة حرة ومستقلة على أساس مبادىء إسلامية، مثل مبدأ تشرين الثاني|نوفمبر. لقد انحرفت الجبهةُ عن مشروعها التاريخي نحو مشروع سياسي مرتبط بالسلطة ذاتها. والدليل على ذلك، الوثائق التي تؤكد هذا الانحراف، مثل ميثاق طرابلس، الذي يناقض نوفمبر، وميثاق الجزائر في عهد بن بلّة، وميثاق بومدين، وأخيراً ميثاق عهد بن جديد. ليس لهذه الوثائق صدقيّة بالنسبة إلى مُثُل نوفمبر التي تشكّل أسطع صفحات هذه الأمة. إن نقض التاريخ والمبادىء هو الذي أوقعنا في خَطَلِ عبادة الشخصية وفي سُبُل التخبّط... إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تريدُ إنقاذ مكاسب نوفمبر التي ضاعت»[5].

ويرى الشيخ بن عزوز أنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ جاءت لاسترجاع نظام أخلاقي:

«لقد رأينا الانحرافات الأخلاقية التي لا علاقة لها بالدّين ولا بتقاليد الجزائري. فقد صار شرب الخمر مباحاً، والاختلاط في المدارس والليسيات والجامعات ترتب عليه تكاثر المتهتكين. ولقد انتشر التهتُّك، وبتنا نرى المرأة لا تخفي نفسها فتعرض على عيون كل الناس جسدَها المزّين والعاري، من الداخل إلى الخارج. فأين هي كرامةُ الجزائريّ بعد تدنيس شرفه علناً، وبعدما بات البلد، الذي رُويّ ترابه بدماء الشهداء، مشاركاً في مباراة إنتاج الخمور، وحائزاً على الميدالية الذهبية (...). إن معركة جبهتنا وميدانها هو مكافحة الفساد والشُّرور، وكذلك السعي لبناء مجتمع إسلامي لا يساوم على مبادئه الأساسية ولا

على مصالحه المادية والروحية»[6]. وفي المورد نفسه، يعلن علي بلحاج: «لو طبّقت السلطةُ الإسلامَ واحترمت سيادةَ هذا الشعب، لكنّا خدّامَها. إلاّ أنّ ما يجري يناقض ذلك، ولهذا السبب جرى إنشاء الجبهة للدفاع عن الإسلام وبناء مصالح هذه «الأمّة» في إطار الإسلام»[7].

بعد إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي رفضه بعض الدُّعاة المهمّين، جرى تشكيل لجنة تحضيرية، بقيادة الشيخ سحنون، لتكوين «جامعة الدعوة الإسلامية». ويوضّح البيان الصادر بعد الاجتماع:

«رداً على طلب مُلحّ، يعتبر توحيد جهود هؤلاء الذين يعملون في المجال الإسلامي، أمنيةً غالية جداً على أمّتنا»[8].

جرى إعلان إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسمياً، يوم الجمعة 10/ 3/ 1989، في جامع ابن باديس في القبّة.

«كان عشرات الألوف من المواطنين على موعد هذا اليوم، الجمعة بعد الظهر، في القبة لحضور إعلان الإنشاء الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقبل الموعد المحدّد، أُغلق في وجه السير الشريان الرئيس في الدائرة. وحتى على الأرصفة وُضعت سجاجيد حتى يُتاح لكل الناس القادمين من كل صوب، أداء صلاة الجمعة، وحضور إعلان الجبهة بعد الظهر. وكان جامع ابن باديس الذي احتضن الأعمال، مكتظاً منذ أشعة الفجر الأولى، كما يقول شهود محليون...»[9].

تناوبَ على الكلام عبد الباقي صحراوي، عثمان أمقران، بن عزُّوز زبدة، علي بلحاج، والهاشمي سحنوني. وقبل إعلان لائحة أعضاء «مجلس شورى» الجبهة، ألقى الشيخ عبد الباقي صحراوي خطبة دينية ذكّر فيها بأن «القرآن والسنّة هما مصدرا الجبهة».

في 22/ 8/ 1989، جرى تقديم طلب الترخيص للجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلى أجهزة وزارة الداخلية. يبلغ 15 عدد الأعضاء المؤسسين الذين وردت أسماؤهم رسمياً في طلب الترخيص. (راجع ملحق I، لائحة I).

تلا عثمان أمقران برنامج الجبهة. هذا البرنامج، من سبع نقاط، يوضح أن عمل الجبهة سيدور حول «حفظ وحدة الأمة»، وسيضع الإسلام موضع الإيديولوجيات المستوردة. وجاء فيه أن الجبهة تختار «الطريق الوسط» و«الاعتدال». وأن «عملها

جماعي»، وأنها سترمي إلى «تشجيع روح المبادرة»، «للحفاظ على الإرث الحضاري والتاريخي الإسلامي»[10]. ويُسجّل عددُ بعض المستقيلين، مثل علي جدّي.

محفوظ نحناح، زعيم شبكة الإخوان المسلمين، سيرفض من جانبه الانضمام إلى إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وبعد عدّة أشهر، في 30/ 11/ 1998، أنشأ جمعية خيرية، «الإصلاح والإرشاد»، وعهد بها لاحقاً لواحدٍ من أتباعه م. بوسليماني، قبل أن ينشىء في كانون الأول/ديسمبر 1990 حزبه الخاص به، حماس، مستعملاً الاسم نفسه الذي تحمله الحركة الإسلاموية الفلسطينية، ولكن بدلالة مختلفة: «حركة المجتمع الإسلامي». وفي العام 1996، اتخذت حماس معنىً آخر: حركة مجتمع السلم (MSP)[11]. وعلى منوال عباسي مدني، محفوظ نحناح مدرّس في الجامعة. وفي العاصمة/الجزائر، كما في مناطق البلد الأخرى، كان يمارس نفوذاً حقيقياً على شبكة من المجموعات الإسلاموية الصغيرة. عندما أطلق جمعيّته «الإصلاح والإرشاد»[12]، كان هناك أكثر من ثلاث جمعيات انضمّت إليها عفوياً. فهو في الجزائر صلة الوصل بالجمعية العالمية للإخوان المسلمين، وبهذه الصفة سيعارض الإسلامويين المنغمسين جداً في الرهانات المحلية، التي وصفها بصفة «جزّارية». دافع نحناح عن المواقف الكلاسيكية «للإخوان المسلمين».

«إن الطابع التعدّدي للإسلام الذي يميّزه من الأديان والعقائد الوضعية الأخرى، يجعله ديناً ودولة، إيماناً وقانوناً، كتاباً وسيفاً، أعراقاً وأمّة، أخلاقاً وسلوكاً. في هذا المنظار، من المستحيل الفصل بين الحاجة الروحية والحاجة المادية»[13].

أما عبدالله جاب الله، وهو شخصية أخرى من شخصيّات الإسلاموية الجزائرية، فقد أنشأ من جانبه حزب النهضة.

فكان التنافس بين ثلاثة أحزاب إسلاموية، سيتسم بصدامات وحوادث شتّى. غير أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستكون لها الغلبة آخرَ الأمر، وسيُعترف بها رسمياً في 6/ 9/ 1989.

2. الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي «جبهة لأنها تجابه»

في مقابلة مع الدورية الأسبوعية (Parcours Maghrébin)، عدد 26/ 3/ 1990، حدّد عباسي مدني الجبهة الإسلامية للإنقاذ، على النحو التالي:

«إنها جبهة لأنها تجابه؛ ولأنها ذات مروحة واسعة من الأعمال والمجالات؛ إنها جبهةُ الشعب الجزائري بكل فئاته، وعلى مدى أراضيه الواسعة. وهي منفتحة على مختلف النزعات والأفكار التي تحقّق وحدةً متماسكةً من خلال غنى التنوع... إنها وحدة المصير المشترك. وهي «إسلامية» التسمية، لأنها ذات مضمون إسلامي ومنهاج إسلامي ووظيفة تاريخية إسلامية. فالإسلام هدف نتخذه أنموذجاً للتغيير والإصلاح، وننهلُ منه علة وجودنا... وأما الإنقاذ فهو متمثل في الوظيفة الرسالية، بوصفها إنقاذاً للإيمان، الإنقاذ الذي يقود إلى الصراط المستقيم ويمنع الضلال؛ كما هو متمثّل في الوظيفة التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية. إنه الإنقاذ للجميع...». هذا التصريح لعباسي مدني يختصر، على أحسن وجه، التوجه المزدوج لحزبه: السياسي والديني؛ والتوجهان يؤديان مهمة واحدة: مصالحة الجزائريين مع إيمانهم الحقيقي المستعاد من خلال استعادة الدولة الإسلامية.

- «إنها جبهة لأنها تجابه». أولاً يُنظر إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفها آلةَ حرب، يتعين عليها أن تخوض معركةً مع القوى المناوئة. وتالياً، العنفُ ملازم لمهمتها. بعد سنة، وفي عظة ألقاها علي بلحاج يوم 5/ 4/ 1991 في كولية (تيپازة) أكّد على هذا «التوجه الحربي» للجبهة، معلناً:

«إنني لا أحترم القوانين ولا الأحزاب التي لا ترجع إلى القرآن والسنّة. إنني أدوسُها تحت قدمي. على هذه الأحزاب أن تغادر البلد، ولا بدّ من قمعها»[14].

- «إنها جبهة الشعب الجزائري بكل فئاته وعلى مدى أراضيه الواسعة». إنها تجمع، إذاً، كل الشعب الجزائري، مجسّدة، على هذا النحو، وحدة مصيره. وبما أن الشعب الجزائري واحد، فلا يمكن أن يكون له، إذاً، سوى ممثّل واحد: الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

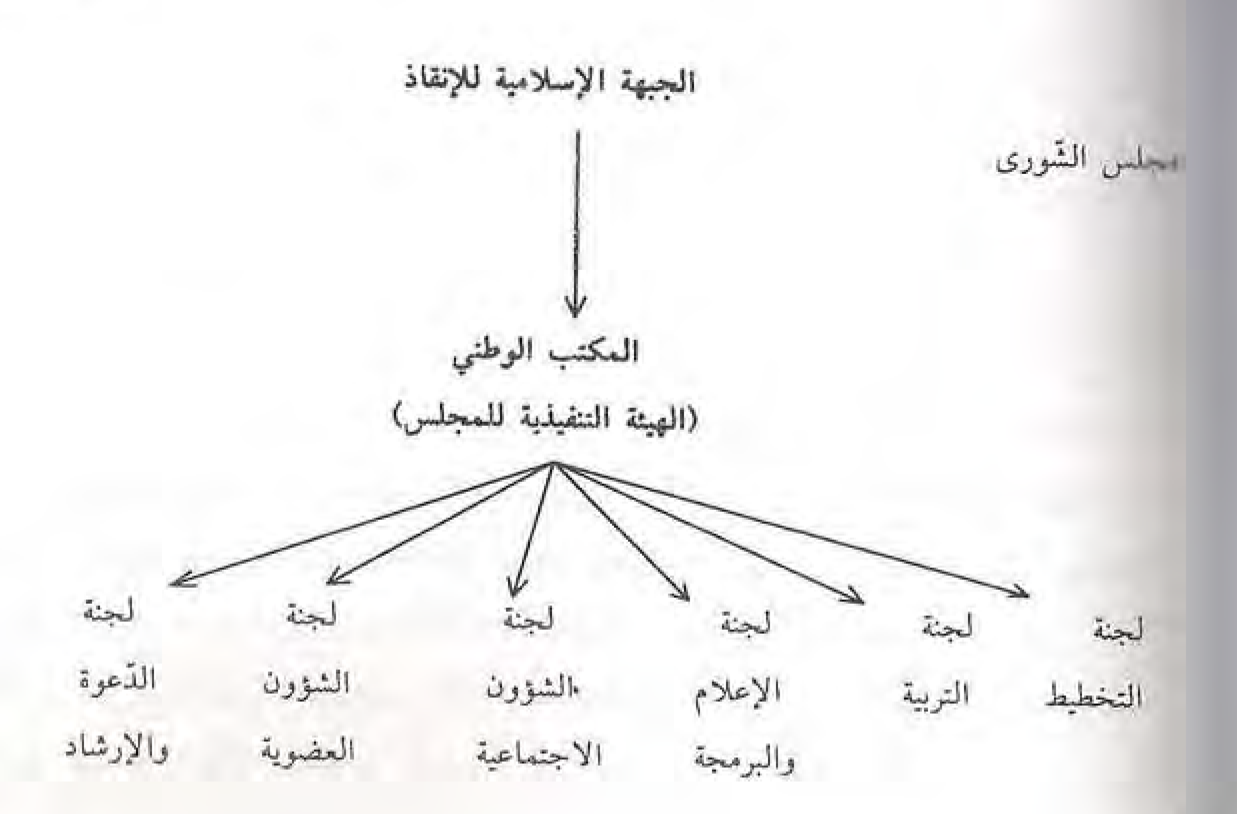
- «إنه الإنقاذ للجميع لكي يكون كلاً موحَّداً». المقصود هو إنقاذ الإيمان، وهنا أيضاً، لأن الرسالة الإلهية واحدة، ولا يمكن أن يكون لها سوى حامل واحد: الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والحال، فإن كل مَنْ يعارض الجبهة إنما يعارض الإسلامَ واللّه. كما أنّ علي بلحاج يقرّر في العظة نفسها، يوم 5/ 4/ 1991 في كولية، منع الاستقالة من الجبهة؛ وهو يشبّه الاستقالة بالرّدة، وهذه جزاؤها الموت!

إن هذه الرؤية تُطلعنا على الأسس التي كانت وراء إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ: الميل إلى الهيمنة والاستعداد المسبق للعنف. إن هاتين الميزتين تفسّران الكره الشديد الذي يغذّيه هذا الحزب تجاه كل أشكال الحرية. ففي نظر قادته، الحرية مرادفة للتعدّي على اللّه وعلى أمره. وترى الجبهة «ان كلمة حرية تضع الناس في وجه حكم، حتى يكون الحكم للّه». وفوق ذلك «إن كلمة حرية هي من السّموم الماسونيّة واليهودية، الهادفة إلى إفساد العالم على نطاق واسع». والأسوأ من ذلك أيضاً «انها تعبّر عن فكرة القوّة المتوحشة، التي تجعل عامة الناس متعطشة للدم كما هو حال البهائم». «لهذا سنمحو، قدرَ المستطاع، هذه الكلمة من القاموس»، هذا ما كان علي بلحاج يواصلُ الوعدَ به. وهكذا، فإن الجبهة التي تدّعي أنها مكلفة برسالة إلهية، لم تعد تتحدّث إلاّ بألفاظ القوّة والتدمير. فلا بد من إبادة كل ما يتعارض مع مشروعها أو يقاومه.

«سنقضي عليهم بالكلام الحق... إننا لا نقلّل من قيمة السّلاح. فلا تستحق السلطة الفاسقة والكافرون الموتَ بالرصاص، لأنَّ في أثناء حرب التحرير، كان يجري ذبح الخونة، ولم يُطلق عليهم الرصاص»[15].

إن هذا العنف، الملازم جوهرياً لطبيعة الجبهة ـ كما هو ملازم لكل حركة شعبوية ذات منحى توتاليتاري، تدّعي أنها مناطة برسالة تاريخية، دنيوية أو إلهية ـ، إنما يُغيّبه على الدوام بعضُ المحلّلين الغربيين، الذين يتفضّلون بجعلنا نعتقد أن الجبهة هي غير ما تدّعيه، وأن العنف الإسلاموي ما هو إلا رد على عنف الدولة. لكن الخطر الذي مثّلته الجبهة، منذ إنشائها، بسبب طابعها العنفي، إنما ندّد به كوادر من قيادتها بالذات. للمرّة الأولى، علناً، وعلى شاشة التلفزة الوطنية، وفي ذروة إضراب أيار/ماي ـ حزيران/جوان 1991 العصياني، ندّد بهذا العنف بشير فقيه وأحمد مراني. هذا الأخير، في مقابلة أجرتها معه جريدة Le Figaro الفرنسية، بعد عدّة أشهر، انتقد بشدّة قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قال:

«إن لغتهم تبذرُ الحقد والعنف (...). وهم يعاكسون لغة النبي، اللغة الإسلامية التي تدعو إلى التسامح، بصرف النظر عن الجنس والدين والعِرق. فالإسلام دين وليس حزباً سياسياً»[16].



3. الجبهة حزب توتاليتاري جماهيري

3. 1. تنظيمها

يقع مقرّ الجبهة في 17، شارع هاماني (شارّا سابقاً) في العاصمة الجزائر، ويقودها مجلس أعلى، «مجلس الشّورى»، يتوّج «المكتب الوطني»، المسمّى أيضاً «الهيئة التنفيذية للمجلس». يتألف هذا المكتب من عدة «لجان وطنية». في المستوى المحلي، يقوم مقام هذه «اللجان» «مكاتب ولاية» «جمعية الحَضَريّة للتنسيق»، و«مكاتب بلدات» أو «مكتبة البلدية الإسلامية»[17].

● **مجلس الشّورى الوطني:**

هو المجلس الأعلى للجبهة. بدأ المجلسُ بعدد صغير جداً، ما لبث أن اتّسع وفقاً لخلافات أعضائه، (أنظر الملحق I، لائحة 2)، وتطوّر الأوضاع.

جرى تعيين أعضائه في ختام أعمال الجمعية العمومية، التي انعقدت في 10/ 5/ 1989. عيّن مجلس الشورى عبّاسي مدني رئيساً للجبهة وناطقاً بلسانها. في الحقيقة، كان عدد أعضاء المجلس أكبر بكثير. ولقد سمحت أحداثُ حزيران/ جوان 1991،

مع ما رافقها من صراعات وانقسامات داخلية، بمعرفة تركيبة المجلس على نحو أوضح. عشية الإضراب العصياني، كان عدد أعضاء مجلس شورى الجبهة 35 (أنظر: الملحق I، لائحة 3).

تخترقُ هذا المجلس تيّارات ونزعات متناقضة ومتعارضة، في صراع دائم على الزعامة. نجد فيه أنصار الجهاد الفوري («الجهاديون»)، الذين يهيمنون على هذا المجلس، لأنهم يمثلون أكثرَ من ثلث الأعضاء المعروفين، أي حوالى 13 عنصراً. هذا التيّار «الجهاديّ» ممثّل بنزعتين: «البويعليّون»[*] و«التكفيريّون» (التكفير والهجرة). وفي المرتبة الثانية يأتي «الجزأرة»، مع تسعة أعضاء، يليهم إخوان مسلمون جذريّون (نزعة قُطبيّة)، مع 3 عناصر. ويتكوّن بقية أعضاء المجلس من سلفيّين تقليديين[18]. والتحالفات بين مختلف التيارات والنزعات تتبدّل بتبدّل ميزان القوى. مثال ذلك، طيلة حرب الخليج، كان المجلس منقسماً إلى معسكرين: أنصار دعم العراق والعربية السعودية، وأنصار دعم العراق بلا تحفّظ.

● المكتب التنفيذي الوطني:

يتكوّن المكتب التنفيذي الوطني من أعضاء نافذين في مجلس الشورى، الذي أُدخل إليه بعض مسؤولي مجالس شورى الولاية (أنظر الملحق I، لائحة 4).

ينطوي هذا المجلس على عدد معيّن من «اللجان» التي يقودُها أعضاء المكتب والتي تعمل مباشرةً تحت إمرة عباسي مدني. وتتألف كل «لجنة» بدورها من عدّة «فروع». أما مسؤولو هذه اللجان فهم حكماً أعضاء في المكتب التنفيذي الوطني. (أنظر الملحق I، لائحة 5).

● مكاتبُ الولاية

أُنشئت «مكاتب الولاية» هذه بعد انتخابات حزيران/جوان 1990 المحلية، للتجاوب مع البنى الإدارية الرسمية. يتألف كل «مكتب» من أعضاء النقابة الإسلامية للعمل (SIT) ومن الجمعيات الشعبية البلدية (APC) والجمعيات الشعبية للولاية (APW)، وكذلك من أعضاء الجمعيات والروابط الإسلامية. على سبيل المثال، إنّ «مكتب ولاية الجزائر» يرأسه كمال قمّازي، وهو أيضاً رئيس منتخب للجمعيات الشعبية للولاية، وإمام جامع «التّقوى».

● مكتب البلدية الإسلامية

لهذه المكاتب شكلان: شكل متطابق مع الجمعيات الشعبية البلدية (APC) التقليدية، يقوده رئيس وخمسة نواب رئيس ومجلس تنفيذي؛ والآخر متطابق مع «مجلس الشورى المحلي»، الذي يقوده «أمير» ويضمّ ممثلي مختلف المنظمات الإسلاموية على مستوى البلدية. مركز هذا الأخير هو المسجد.

3. 2. اللجان والروابط الإسلامية

في موازاة هذا التنظيم التقليدي، للجبهة أيضاً بناء نضالي أفقي، كان يغطي مجمل التراب الوطني وكان يمتدّ إلى مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية. المقصود هو «النقابة الإسلامية للعمل» و«اللجان» و«الروابط» الإسلامية.

* النقابة الإسلامية للعمل

بعد فرض الجبهة هيمنتها على الجامعات والجوامع والأحياء الشعبية، اجتاحت المجالَ النقابي. ففي آب/أوت 1990، أُعلن إنشاء نقابة إسلامية للعمل. وفي وقتٍ قصير نسبيّاً، عدّة أشهر على الأكثر، تمكنت هذه النقابة من فرض نفسها في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي، خصوصاً في التربية الوطنية والصحة والنقل (الطيران الجزائري، الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، إلخ) والمحروقات، والبريد والتلفون والتلغراف، والمنشآت المحلية (تحت وصاية البلديات أو الولايات).

ترفض النقابة الإسلامية للعمل فكرةَ صراع الطبقات. وتكتفي بالمحافظة على مصالح الشغيلة في إطار الإسلام، والدفاع عن العمال وأرباب العمل معاً في سبيل الخير المشترك. ويُنظر إلى النشاط النقابي من زاوية مناقبية/أخلاقية؛ هدفه هو تحقيق الوئام بين رؤساء المنشآت والشغيلة، انطلاقاً من مبدأ أنّ في جمهورية إسلامية لا يستطيع مسلمٌ استغلالَ مسلم آخر.

إن هذه النظرة الملتوية للأمور لن يحول دون انغراس النقابة في عالم الشّغل، وتهديد نفوذ الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين (UGTA) بشكل جدّي. إن النقابة تستخدم الإسلامَ، على غرار الجبهة التابعة لها. نقيب النقابة الإسلامية للعمل، سعيد العولمي قال في أحد تصريحاته: «دعوهم يعلموا في كل مكان وفي كل المنشآت أنّ ما من

مسلم يجوز له الانتساب إلى أية نقابة أخرى سوى النقابة الإسلامية للشغل، لأنها تستمدّ شرعيّتها من القرآن والسنة»[19].

• **الروابط الإسلامية:**

يمكننا أن نذكر من «الروابط الإسلامية» الكثيرة:

• الرابطة الإسلامية لأبناء الشهداء، يديرها أحمد غيثري؛

• رابطة الشبّان المسلمين، يديرها قمرالدين خربان؛

• الرابطة الإسلامية للمعَوَّقين، يديرها محمد شريف بوركوش؛

• الرابطة الإسلامية للنجدة الاجتماعية، يديرها أحمد المراني؛

• رابطة الآداب الإسلامية، يديرها إبراهيم ميهوبي.

إن هذه الروابط التي يديرها عضو من قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لا سيما مجلس الشّورى، تراقب مئات ألوف الجمعيات المحلية، الخيرية، الدينية، الثقافية. . . أُحصي سنة 1990 حوالى 20,000 جمعية من هذا الطراز، موزّعة على مجمل التراب الوطني. على سبيل المثال، «رابطة الشبّان المسلمين» جرى تأسيسها في 7/ 3/ 1991، في جامع «سيدي رمضان» (القصبة/الجزائر). يقع مقرّها في العاصمة، 10، شارع عبد الحميد منيوز. في الشرق، كان ممثلها بلحاج نورالدين حجاز (العنوان: شارع خليفي، عين ميلة). وفي الغرب، كان مقرّها في أرض ابن شايب، رقم 72، مدينة الكيفان، تلمسان.

جرى إنشاء هذه الجمعية في أُفق اجتياح الوسط المدرسي.

«المواظبة والفعالية هي الكلمات الأساسية لمن يتولّى هذه العملية، قمر الدين خرباني (...) الذي يُقَطِّر، من جامع سيدي رمضان (القصبة) الذي اتّخذه مقراً له، الشعارات والإرشادات الموجّهة إلى مناضلي الحركة الراغبين في تأسيس فرع أو خلية للجبهة داخل مدرستهم: الملاحظة الأولى هي «العمل بسرية»، «عدم الظهور ولفت الأنظار»، «التحديد السياسي» لزملاء الدراسة، «الدعوة إلى الحلقات» أو... إلى خطبة علي بلحاج، دعوة أولئك الذين يؤيدون الحركة. وعلى الخلية أن تضمّ أربعة أعضاء، من بينهم رئيس، يقدّم تقريراً أسبوعياً لمسؤول المدرسة، الذي يضع بدوره تقريراً شهرياً إلى مقر الجبهة في الولاية التي يتبع لها (...). وفوق ذلك، تُوصي الخليّة برصد «الشيوعيين» و«الملحدين» بنحو خاص (يعني PAGS وRCD) وبثّ الإشاعات من أجل الحطّ من مكانتهم. أخيراً، إذا كان

استخدام العنف لا يشكل وصيّةً من الوصايا، فلا بد من استخدامه في حالة «الاعتداء»، ولا تُسمح الهجمات إلاّ بموافقة الجبهة...»[20].

منذ 1990، نُسجت في الوسط المدرسي شبكةٌ حقيقية. ويُفاخِر مسؤولو الجمعية بأنهم قادرون، عشية كل تظاهرة للجبهة الإسلامية في العاصمة الجزائر، على تعبئة أكثر من 50 000 تلميذ، أي نصف تلاميذ الولاية كلها.

• **لجان الجوامع والمساجد**

سنة 1990، كانت الجبهة الإسلامية تسيطر على 12 000 جامع ومسجد ومُصلّى. وكان الإسلامويون، فضلاً عن الجوامع القائمة التي وضعوا يدهم عليها، قد ابتنوا ألوف المساجد والمُصلاَّت التي وصفوها بصفة «المساجد الحرَّة»:

«المساجد الحرَّة هي مساجد شيِّدت بمبادرة من الأصوليين. وهي تبدو رباطات حربية حقيقية يترجّع منها وفيها نداءُ الجهاد ضد الكافرين والفاسقين، في الخارج والداخل على حد سواء. خلافاً لمساجد الشعب أو الدولة، التي تعمل أولاها على إيقاع الممانعة السلبية، واخراها على صعيد الإكراه الإيديولوجي، فإن المساجد التي يديرها الأصوليون تهدف إلى صراع مفتوح ضد الحاكمين المحلّيين، لابتعاث أمة النبيّ الأولى»[21].

للجامع فوائد ومزايا لا يمكن إنكارُها. فهو يشكّل (فضلاً عن كونه يستبعد مسبقاً مجمل الأحزاب السياسية غير الإسلامية من مجال عمله) مجالاً مؤاتياً لنشر الأفكار السياسية وتجنيد متطوّعين، تحت ستار ممارسة المقدَّس.

وعليه، فإن الجامع ليس بنيةً وحسب، بل هو أيضاً، وبنحو خاص، نظام روابط في الحياة اليومية، بين أشخاص يشعرون معاً بأنهم ينتمون إلى أمةٍ واحدة. ففي ظل عملٍ مُدبَّر لآمرٍ مُناطٍ بمُعَامِلِ شرعيةٍ قويٍّ، يغدو هذا الوعي الانتمائي، تدريجياً، قوّةً رمزيةً فعّالة وفاعلة في ضمان تعبئة متواصلة لمصادر الهوية الجماعية بمواجهة العدو المحدَّد. إنَّ الحالة الراهنة الأكثر استحقاقاً للمقارنة والاستذكار، هي الدور الذي لعبته الكنيسةُ البولونية. ناهيك بأن المساجد التي يديرها الإسلامويّون هي بنيوياً منظمة كمجمّع خدمات (مركز توزيع أدوية على المحتاجين، تبرّع بالدم للمرضى، رعاية، أمومة، إلخ).

لكل هذه الأسباب، ستنطلق الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أولاً، إلى غزو الجوامع قبل أن تجتاح المجالات الاجتماعية الأخرى. ولكن بما أن الجبهة هي المولود الأخير في سلسلة الحراك الإسلاموي، فلا بد لها من الاستيلاء على الجوامع التي

كانت تحت سيطرة أنصار ومؤيدي منظمات إسلاموية منافسة، لا سيما مناضلي ومناصري محفوظ نحناح. هكذا، بدأت حرب الجوامع منذ 1990[22].

نُظِّمت حملات تأديبية ضد جميع الأئمة المخالفين لأمر الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وعلّقت الصحافة الوطنية، كثيراً، على «عمليّات الكوماندوس» التي قامت بها الجبهة. على سبيل المثال، سنذكر بعض الحالات الدّالّة: سنة 1990، وقع اعتداء على الشيخ الحاج معصوم، وسط صرخات «اللّه أكبر». وخلال العام نفسه، في جامع ابن باديس في المرادية (الجزائر)، نشبت صدامات بين أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأنصار نحناح. ودائماً سنة 1990، في بو اسماعيل (ولاية تيبازة)، وقع اعتداء على الإمام بحيرة، الذي كان يشغلُ إدارة جامع خالد بن الوليد؛ وجرى حجز مواطنين، كرهائن، لعدة ساعات داخل الجامع نفسه، على أيدي مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ليست المساجد أماكن عبادة وحسب، بل هي أيضاً أماكن اجتماعات ودعايات سياسية، ومخابىء أسلحة وصنع قنابل حرفية.

«كما أنها المكان المثالي الذي تُمارس فيه الفنونُ القتالية، خصوصاً الكاراتيه والجيدو. ففي بعض الجوامع، هناك مجالات مخصّصة حَصْراً لمثل هذه التمارين واستعمال السّلاح الأبيض. إن قاعة الصلاة في جامع جامعة الجزائر المركزية، الذي كان الأصوليّون قد حوّلوه منذ مطلع 1980 إلى جامع للحيّ، كان قد جرى استعمالها سنة 1975 ضد الإصلاح الزراعي والتطوّع الطلابي. وفيها أُقيم مستودع حقيقي (ترسانة فؤوس، سكاكين، إلخ)! واليوم، يستعملها الأصوليّون للتغلغل في الجامعة بلا رقابة، فيما يخضعُ للرقابة مجمل المتّحد الجامعي»[23].

والحال، فإن الجامع يقع في أساس استراتيجية اختراق الجبهة الإسلامية للمجتمع:

«مكان صلاة وموعظة ـ نظامُ الأشرطة المسجلة الذي استعمله الإمام الخميني على نطاق واسع، كان له صداه العميق في الجزائر، حيث بيعت تسجيلاتُ الخُطب بالألوف ـ الجامع هو أيضاً مركزُ تعليم له آثاره البعيدة في بلدٍ أكثرُ سكانه هم دون الخامسة عشرة. خارج المدارس القرآنية، تقدّم الجوامع دروساً مكمّلة للتعليم «العلماني»، ويعطيها الطُلاّبُ مجاناً. تنظم للشبانِ مُخيّمات إجازات، حيث يجدون في متناولهم تجهيزات جذّابة ومتنوّعة بنحو خاص، وحيث يحظونَ بتأطير يؤدّيه مدرّبون، دورهم الأساسي هو التأطير العقائدي. إن الرسالة الإسلاموية تنطلق من الجامع، ويلتحق بها الشبان الذين يشكلون

أغلب ـ حتى لا نقول أساس ـ قوات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويساندها «عمل اجتماعي» لاحتلال الميدان، إنما تجد صدىً لها في المنزل العائلي. والحال، من النادر بعد أن يتأثر أحدُ الأولاد برسالة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أنْ لا تنقاد العائلة كلياً أو جزئياً، خلال فترة قصيرة نسبياً»[24].

● لجانُ الأحياء

بعد الانتهاء من عملية استرداد الجوامع، قامت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغزو مجال اجتماعي آخر: الأحياء الشعبيّة. فهذا الميدان اجتياحه أسهل من الأول، ما دام انحطاطُ ظروف المعيشة والبطالةُ والبؤسُ والتهميشُ واليأسُ، قد حوّلت كلها هذه الأحياء، آخر الثمانينات ومطلع التسعينات، إلى «كسّارات اجتماعيّة» حقيقيّة[25]. إن الآثار المتراكمة للنزوح الريفي، منذ الاستقلال، إلى المراكز الحَضَريّة[26]، وآثار الضغط السكاني، مع عجزٍ سكني مُزمن ـ في آخر الثمانينات سُجِّل عجز في حدود الأربعة ملايين مسكن ـ أدّتْ إلى قيام «أحزمة بؤس» حول المراكز الحَضَرية. وإن صيغة ZUHN (منظمة السكن الحَضَري الجديدة) التي عُمِل بها منذ أواخر السبعينات، كانت ترمي إلى إنشاء مجمّعات سكنيّة جديدة، عند أطراف النُوى الحضرية السابقة، ومزوّدة بكل التجهيزات. في الوقائع، جرى فقط تسليم المباني السكنية. وتحوّلت هذه المجمّعات إلى مدن منامة واسعة، امتداداً لحياة ريفية على طريق التفكك، فارتدت رداءَ مساكن شعبية متكاثرة حقاً...

إن مساكنَ، مثل عين النعجة عند أطراف العاصمة، صارت مدينة منامة صغيرة حيث تكدّس أكثر من مئة ألف نسمة في 12 ألف شقة، موزّعة على 400 هكتار.

«إن المدن السكنية، من طراز باب الزوّار، ازدهرت كالفِطر، وتسبّبت في مشاكل لا يمكنُ تخيّلها، بدءاً من إدارتها الكارثية، إلى مشكلات الجنوح الناجمة عن تلاصق الأمكنة أو فقدان السلطة الوالدية. وإن مدناً سكنية مثل مدن «الجبل» في بوزْبة أو الخَمري في وهران، تحوّلت اليوم إلى منابذ [منبذة ـ غيتو][*] حقيقية. حياة سيئة، عنف، لصوصية، مجارير مكشوفة، غياب التجهيزات الاجتماعية ـ الثقافية، إلخ، هي الهموم اليومية للسكان، وخصوصاً للشبيبة، دون حسبان مشاكل «أمراض المنطقة» والمواصلات»[27].

ليس هناك أي شيء شعريّ في ضواحي جنوب ـ شرق الجزائر العاصمة، إنها تراكمُ بيوتٍ ذات جو عائلي على غرار قبائل البانتو. فهي في معظمها من آثار مخطط قسنطينة، مشيّدة على عجل؛ هكذا كان جواب الجنرال ديغول الذي ظنّ أنه «فهم» أنّ الجزائريين أو

«الفرنسيين المسلمين» آنذاك، كانوا يطالبون فقط بقليل من العدل الإضافي، ومن الخبز الإضافي، في إطار القيم الجمهورية الفرنسية. كان هذا جوابه لتنفيس الأزمة الجزائرية، وتالياً لمجابهة الثورة بوسائل أخرى غير السلاح. من هزل القدر أنّ هذه الأحياء: PLM، مدينة الجبل، مدينة طوارىء، مدينة متطوّرة، Les Eucalyptus، دسوليه (Dessolier)، واد وشايح، بوب سيلة... هي مُكثّف كره لكل ما تمثّله السلطة، الجزائرية هذه المرّة. كانت غائبة تماماً تقريباً عن سلطة الدولة، غير الممثلة فيها إلاّ بمفوضي الشرطة، وبالمدارس، بدرجة أقل»[28].

ستجتاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ «ضواحي الحقد»، هذه «الضواحي الخارجة على القانون». أما منفّذو هذه العملية فهم أهلُ لجنة «الدّعوة والإرشاد» التي يديرها الهاشمي سحنوني، يساعده علي بلحاج الذي يرئس هو نفسه «الحركة السلفية»، صلة وصل الجبهة مع الأحياء، التي يعمل أعضاؤها في تجنيد الجانحين البارزين، المدعوين منذ «توبتهم» إلى القيام بدور المرشدين الأخلاقيين المقبلين، أو إلى الالتحاق بصفوف ميليشيات الجبهة الإسلامية الموازية.

«الواقع هو أن الحركة الإسلاموية لم تفعل شيئاً آخر سوى استغلال الثّغرات الناجمة عن ثلاثة عقود من الممارسة الفوضوية للسلطة التي قمعت على التوالي، وحاربت وجرّمت، وحتى إنّها احتقرت الشريحة الأهم في المجتمع. قدّم إسلاميو الجبهة إلى مُستَبعدي النظام المدرسي والحياة الناشطة، العودةَ إلى «الأسرة» كإمكان وحيد لكسر الحَلْقة المُفْرَغة «بيت، جدار، مقهى»، فأعطوهم هدفاً: الثورة الإسلامية، وكان تحميلهم المسؤولية من خلال تجنيدهم لتحقيق هذا الهدف. شيئاً فشيئاً حلّتْ في اللاوعي الجماعي الصورة الموهومة للمدينة الإسلامية الفاضلة، الخالية من كل ظلمٍ اجتماعي، محل سراب أوستراليا الأسطورية البعيدة»[29].

كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي الحزب الوحيد الذي انغمس في مستنقع عامّة المُدُن، وتكفّل الحقد الاجتماعي ومشاعر الثأر التي يكنّها للسلطة المستبعدون من كل مشاركة. إن الجبهة القوية بالجمعيات الشعبية البلدية التي غزتها في حزيران/ جوان 1990، ستستعمل وسائل هذه الجمعيات لخدمة استراتيجيتها «للاستيلاء على السلطة من تحت». بطريقة عملية، كيف تأتّى لها ذلك؟

- **الأفضلية**: سيستفيد مناضلوها ومؤيّدوها، عبر انتقالهم إلى رأس البلديات، من

أفضلية سمحت لهم بالوصول إلى أعمال في الإدارات والمنشآت البلدية، وبالانتفاع من توزيع محلاّت تجارية وقطع أرض.

- **العمل الخيري**: في هذا الإطار، سيجري إطلاق عدّة أعمال، منها «أسواق الرحمة» ـ الموصوفة أيضاً بـ «أسواق الفلاّح»، مقابل «أسواق الفلاّح»، وهي مراكز تجارية للدولة ـ ستسوّقُ منتوجات واسعة الاستهلاك (خضار، فواكه، مواد غذائية، ملابس...) بأسعار تتحدّى كل منافسة. وهي، فضلاً عن إسهامها الكبير في تخفيف عبء النفقات عن كاهل المحرومين، عملية أتاحت توفير ألوف فرص العمل الظرفية. وسوف يعقبها فتح «مطاعم شعبية» في متناول كل المواطنين طيلة شهر رمضان المقدّس. وهكذا، ستقدّم يومياً ألوف الوجبات «للصائمين» في كل مدن الجزائر. بعض هذه المطاعم سيواصل عمله، بعد شهر رمضان، لمصلحة المحتاجين والمواطنين العابرين. في الوقت نفسه، كانت تستفيدُ العائلاتُ الفقيرة من المساعدة الغذائية نفسها خلال شهر الصّوم.

في منتصف حزيران/ جوان 1990، تكدّست النّفايات في شوارع العاصمة، فكانت أطنان من القاذورات مكدّسةً على الأرصفة، باعثة روائح مزعجة، زاد منها الحرُّ الشديد الذي لفَّ المدينة. كان عمال التنظيف مضربين في العاصمة. ومع ذلك، جرى تنظيف الشوارع شيئاً فشيئاً، وأزيلت النفايات وأكياسها المقرفة، خصوصاً في الأحياء الشعبية. كان «صُفْرُ» المناسبة مُلتحين ومُجَلببين: إنهم متطوّعو الجبهة الإسلامية للإنقاذ. سيكون لهذه المبادرة أثرها الكبير. وهناك أعمال أخرى أقل بروزاً، لكنها فعّالة أيضاً في النفوس. ففي هذا الشهر، نيسان/أفريل 1990، في مشفى مصطفى في العاصمة، خلال رمضان، كان الجهاز (الطبي وشبه الطبي) على عجلٍ مثل معظم الجزائريين، للعودة إلى بيوتهم، لإنهاء يوم قاسٍ من الصّوم، فتركوا المشفى منذ بدايات العَصْر. وصار المرضى في عُهدة أنفسهم. وفي كل يوم، عند العصر، يصل «المُلتحون» وهم مستعدون للقيام بكل الخدمات المجانية، التي تُسعِفُ المرضى.

- **الضّبطُ الاجتماعي**: هذا الغزو للمجالات الاجتماعيّة كان مرادفاً أيضاً للضبط الاجتماعي (الرقابة أو المراقبة). ففي موازاة العمل الخيري، المصحوب بخطابٍ

نضالي، وخصوصاً برقابة شديدة على التقيّد بأحكام الشريعة، أدّى تزايد الجمعيات الإسلامية إلى توسيع التوغّل الجبهوي الإسلامي في المجتمع:

«إن المراكز الثقافية والجمعيات الخيرية هي صلاتُ وصل بالغة الفعالية. فهي مجهّزة بقاعات صلاة ومكتبات، ومزوّدة بمخازن قائمة على الهبات، ويجري استعمالها لمعارض ومحاضرات أو يجري تقديمها كقاعات درس للطلاب. إن هذه المراكز تؤمّن للخطاب الإسلاموي مجالاً واسعاً للنفوذ. وهذه حال هذه الجمعية الخيرية الإسلامية، المؤسّسة على يد واعظ في السادسة والعشرين من عمره، والواقعة في أحد الأحياء الأكثر شعبيّةً، بلكور، في العاصمة. فإلى جانب الفعاليّات الثقافية والرياضية، وفضلاً عمّا تقدّم من عون مادي يمكنها القيام به على صعيد السّكن، أمّنت، كما يقولُ أحد أعضاء مكتب الجمعية، صنع وتوزيع حوالى 800 حجاب مجاناً على النساء... وعلى الرغم من حظر كل وصاية أو تبعية سياسية، ومن إنكار كل صلة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، فإن جدران المكتب الصغير، المتقشّف، الذي يشبه ما ينبغي أن يصبح غرفة اجتماعات، مزيّنة بصُوَرٍ للسيد مدني، مُقْتَطِفة من عنوان حديث لأسبوعية فرنسية: «الرجل الذي يخيف فرنسا». كما انطلقت جمعية إسلامية أخرى في توزيع المرطبات والسندويشات على الطلبة الذين يخوضون امتحانات البكالوريا»[30].

بمساعدة «تشبيك» كهذا للمجتمع، أُخضعت كل الجماعات لضبط اجتماعي متواصل ويومي. فانتهى عمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى إقامة «مجتمع مضاد»، منعتق من وصاية السلطات العامة، انطلاقاً من أنقاض مجتمع مهدَّم، مُعرَّض لأزمةٍ خطيرة متعدّدة الأبعاد، ومُوهن بسبب التراجع الاقتصادي وفساد الدولة.

- **العنفُ المادي**: إن العنف ملازم لطبيعة الحركة الإسلاموية بالذات.

«كان يعتقدُ الأصوليّون أنّ المواعظ الضرورية لتحضيرالنفوس لأجل الصراع الحاسم مع النظام «المنحرف»، هي مع ذلك غير كافية. لأنّ المواعظ كانت تستغرق وقتاً (كثيراً من الوقت) حتى تظهر نتائجها؛ فيما العمل الأمثل هو الذي يكون تأثيره مباشراً؛ فهو الذي يعجّلُ قيام «جمهورية إسلامية»»[31].

لقد بدأ العنف الإسلاموي في الظّهور منذ نهاية السبعينات. ففي نيسان/أفريل 1979، جرى اعتداءٌ على طالباتٍ في جامعة وهران، بدعوى أن ملابسهن «غير مُحتشمة»، فنُقلن إلى المستشفى. وفي كانون الثاني/جانفي 1980، هجم الإسلامويّون في جامعة الجزائر على الطلاب «الكافرين». في الأيام التالية، تواصلت هذه الاعتداءات في جامعة بن عكنون للحقوق (الجزائر). في آذار/مارس 1981، نزلت

مجموعة من الإسلامويين إلى مدينة الواد (جنوب شرق العاصمة) وحطّمت قبواً للكحول. وفي 30/ 10/ 1981، هاجم كوماندوس إسلاموي مفوضية الشرطة في الأغواط، فاستولى على أسلحة واختبأ في مسجد المدينة.

في 2/ 11/ 1982، في مدينة بن عكنون الجامعية، عند الساعة 20، تعرَّض طلاب مقرّبون من الشيوعيين (PAGS) لهجوم مجموعة من الصّدْم الإسلاموي، مقنَّعة ومسلّحة بالسيوف، وبالسلاسل والسكاكين والقضبان الحديدية. قُتِل الطالب كمال أمزال بضربة سيف، وأُصيب كثيرون بجراح خطيرة[32].

في خلال العام نفسه، قام الإسلامويون باعتداءاتٍ على الطلاّب والنّساء: جُرح طالب بضربة فأس، في باب الزوّار (شرق الجزائر)؛ وتعرَّضت نساء لاعتداءاتٍ في بومرداس (شرق العاصمة) وفي سيدي بلعباس (غرب العاصمة)؛ كما ضُربت طالباتٌ في جامعات وهران وعنّابة لأنهنّ فضّلن اللباسَ المكشوف الكتفين على الحجاب[33].

وفي خلال العام نفسه، 1989. أشارت الصُّحُفُ[34] إلى عشرات الاعتداءات ومحاولات الترهيب. في ورقلة، أُحرق بيتُ امرأة متّهمة بممارسة «أقدم مهنة في العالم». في الحريق، احترق حيّاً طفلها البالغ من العمر ثلاث سنوات. أكَّد السيّد مدني في مقابلة له مع جريدة: «أنّ المرأة هي التي تخلّصت من طفلها المريض ورمت به في النّار»[35]. في معسكرة، غرب الجزائر، أُحرقت فتاةٌ حيّة بيد أخيها، الإسلاموي، لأنها رفضت التوقف عن العمل. في عنابة، رأت مدرّسةٌ، عضو في جمعية نسائية، بيتها يحترق. في دليس، مدينة ساحلية، مُنع ارتداء الشّورت بقوّة الهراوات. وفي مروانة (ولاية باتنة)، أقدمت «ميليشيا» الجبهة الإسلامية للإنقاذ على توقيف الشاب فيصل غندوز واحتجازه. والشعار الرئيس في التعليم هو «لا للاختلاط». والمدرّسات هُدِّدن حينما حاولن التعبير عن آرائهن. وبعد تهديدات هاتفية تلقّاها مدير المركز الثقافي للإعلام (CCI) السيد سيد أحمد آغومي، ألغيت حفلتان كانت ستقيمهما المغنّية البرتغالية ليندا يسوزا، يومي 13 و14 كانون الأول/ديسمبر 1989، في صالة أطلس (الجزائر)؛ هذا، فضلاً عن أشكال ضغط أخرى، مثل المواعظ الصاخبة في الجوامع، ونزع ملصقات في الشوارع، ولصق إعلانات ضد هذا الشكل من «التبذير».

المنقذ، جريدة الجبهة الإسلامية، نصف الشهرية، عنونت أحد أعدادها حول

المغنّية: «صهيونية على أرض الجزائر»، وتساءلت عن مناسبة هذه التظاهرة الثقافية في الراهن، فكتبت:

«لا يبدو المركز الثقافي للإعلام معنيّاً بالأزمة الاقتصادية وأزمة السكن، متجاهلاً ظروف معيشة عائلات منكوبة في الزلزال الأخير، مفضّلاً دفع 20 مليون سنتيم بالعملة الصعبة لمدعوّته».

بعد عدّة أيام، في مسيلة أُلغي برنامج مسرحية (العيطة) بضغطٍ من الإسلامويين المحليّين. في كانون الأول/ديسمبر تلقّى الفرّانون رسائل تهديد، تحذّرهم من بيع فطائر عيد الميلاد أو الشوكولا. وعلى جدران العاصمة أُلصقت ملصقات، ووُضعت مناشير في علب البريد، و/أو أُلصقت عليها، تأمرُ مستأجري بعض المدن السكنية بـ «رفض المثل»، «حفاظاً على شرفهم وشرف أسرتهم».

منذ مستهلّ شهر نيسان/أفريل 1990، حاول الإسلامويّون منع الفعاليات الثقافية المبرمجة في قاعة «أطلس» الواقعة في باب الواد. ففي ليلة 11 ـ 12 نيسان/أفريل، سعى حوالى 200 إسلاموي إلى وقف حفلة كانت تُقام في تلك القاعة. وفي خلال ردح من الليل، احتوت الفرق المضادة للشّغب هجومَ الإسلامويين الذين كانوا يحاولون وقف استعراض فرقة «Ideflawen» بالقوة، متذرّعين بأن «الأمسيات الفنية مضادة لروحيّة رمضان»[36].

يوم 17/ 4/ 1990، قرّرت مجموعة الإسلامويين نفسها، من جامع «التّقوى» في باب الواد (الجزائر)، منعَ حفلات المطرب القبايلي الشهير، لونيس آيت-منغلات، المبرمجة في قاعة (أطلس) ما بين 18 و21 نيسان/أفريل 1990. إن رئيس الجمعية الشعبية البلدية (من الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في باب الواد، هدَّد مدير صالة (أطلس)، طالباً منه «تحمّل مسؤولياته». واللائحة طويلة. فمنذ نهاية الثمانينات، تكاثرت الحملات التأديبية، التي كانت مألوفة في السبعينات، وصارت شبه يومية. التقنية المستعملة في غاية البساطة. فعندما يكون الخصوم المُستهدفون قليلي العدد، تكفي مجموعة صغيرة من الشبّان المشاغبين لبذر الهلع. وعندما يكون «العدو» كبيرَ العدد، كما هو الحال في مهرجانات بعض الأحزاب السياسية، يُحاط هؤلاء الشبّان بـ «الأفغان» (الجنود القدامى في حرب أفغانستان) المسلحين بالهراوات والعصي والسيوف. . .

ثمة تكتيك آخر مستعمل، قوامه تلغيم سلطة الدولة، والتوهيم بأنّ الحركة شعبيّة. ومثاله أن جحافل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في مناسبة تظاهرة ثقافية تعتبرها محرَّمة أو ضد ميدان احتفالي (مثلاً، حديقة كاروبييه للترفيه، الواقعة شرق العاصمة) تقصد الأمكنة وهي مسلحة دوماً بالهراوات والعصي والخناجر والسيوف والسلاسل، لمواجهة قوى الأمن (الفِرق المضادة للشَّغَب)، وتهدِّد بالهجوم. وعندما يبلغ التوترُ ذروته، في هذه اللحظة بالذات، يصل مسؤول من الحزب، السيد مدني نفسه في أغلب الأحيان، لتهدئة نفوس جحافله وإعادة الأمن. فيكون كبيراً تأثيرُ هذا التكتيك، في نظر الأهالي، حيث تظهر الجبهة الإسلامية كأنها القوّة الوحيدة القادرة على ضبط الأمن العام، والنجاح هناك حيث فشلت الدّولة.

ونرى السيرورة ذاتها سائدةً في الحركات الفاشية الإسبانية والإيطالية والألمانية.

«في ممارسة الحركات الفاشيّة، تظهر لنا عدّة معالم متكاملة ومترابطة في آن: فمن جهة، تظاهرات الدعاية الإيجابية (الرامية إلى إقناع الجماهير)، في شكلها الأكثر إثارة، التكتل الجماهيري في الهواء الطلق أو في قاعة، إنما تشكّل كلاً لا يتجزأ مع العمل الإرهابي للمجموعات المسلحة، الذي يجري خارج هذه التظاهرات، لمناسبتها أو إبّان حدوثها: الإقناع والإكراه هما المصراعان المتكاملان للممارسة الفاشية»[37].

من هنا أهميّة هذه التقنية الأخرى لغزو المجالات الاجتماعية، نعني استعراضات القوّة من خلال التجمّعات الإسلاموية، التي تنطلق من استعمال حقيقي للحشود الغفيرة.

● **التجمّعات الإسلاموية:** باتت الجبهة الإسلامية معلّمةً في تنظيم التجمعات الجماهيرية حيث يؤدي مونتاج مُصمَّم إلى تضخيم التأثير المنشود على صعيد الإيلاف و/أو الرَّهبة. يقوم هذا المونتاج على تفاعل عدّة عوامل: أعضاء جهاز الأمن، المكلّفون بالحماية المباشرة للقادة، مسؤولو التحريك والإخراج، المحضَّر بدقة، الذي ينظم ظهور قادة الحزب وتدخلهم. السيد سعيد بوشناق[38] يكشف لنا محرِّكات هذه الاستراتيجية الإسلاموية لاستخدام الجماهير من خلال الحالة الملموسة لتجمّع إسلاموي في العاصمة (الجزائر).

● **تجمّع إسلاموي في العاصمة (الجزائر):** في يوم التجمّع المحدَّد، يتوافد ألوف الأفراد من كل مناطق الجزائر. ويجري إيواءُ المناصرين أو المناضلين الواصلين عشية

التجمّع، إما عند المناضلين المُقيمين في العاصمة وإما في المساجد. ويتولّى التجار و«المهرّبون» (المتخصّصون في السوق السوداء) تمويل نقل الأشخاص المعوزين إلى العاصمة. وتخصَّص مسبقاً لجهاز الأمن، أماكن توقف الناقلات.

تصلُ المجموعات إلى العاصمة محاطةً بجهاز أمن الولاية الأصلية.

«يصل باكراً جداً المسؤولون الإسلامويون في العاصمة والولايات المتاخمة لها (البليدة، تيبازة وبومرداس)، مصحوبين بجحافلهم من الجهاز الأمني. يصلون بالتسلسل، يتقدّمهم عنصر أو عنصران من جهاز الحماية، ويقفون في موقع يستعرضون منه مرور الجمهور. إنهم يقفون على جانبي الرصيف، وبين كل إثنين من الجهاز مسافة خمسة أمتار تقريباً. وهم بوجه عام على مقربةٍ من رجال الشرطة. إنهم واقفون، لا يتركون أبداً مواقعهم. يتميَّزُ جهازُ أمن كل ولاية من الآخرين بشعارات مختلفة الألوان (الأخضر لبومرداس، الأحمر لتيبازة، إلخ)، يكتب عليها اسم الحزب والولاية، ومدموغة بأختام الحزب. في الصباح، تستفيقُ العاصمةُ على جهاز أمني منظّم وموزّع بطريقة رائعة» (ص 39).

بادىء الأمر، يتجمّع إسلامويّو العاصمة في أحيائهم، قبل أن يتوافدوا إلى مكان التجمّع. يعود لهم افتتاح التظاهرة الحاشدة بالتراتيل الدينية. ثم يتوجّه قادةُ الولايات، بدورهم، إلى موضع تلاقي القادة الوطنيين للحركة، يتبعهم عن كثبٍ «أمراءُ» جحافل حمايتهم. وباستمرار، يصل المتظاهرون محاطين بجهاز الأمن، لأخذ أماكنهم في الموقع المحدّد للتجمّع. في هذه اللحظة بالذات، يخرج «الشيوخ» بعد إعلامهم، وهم محاطون بحرسهم القريب جداً منهم.

تبدأ المسيرة أو التظاهرة. أعضاء جهاز التعبئة يتوزّعون المهام: بعضهم يصوّر التجمع على أفلام، آخرون يثيرون الجمهور بأغانٍ دينية أو بشعارات، وأخيراً، يسترجع آخرون أيضاً الشعارات أو الهتافات التي تتبدَّلُ في أوقاتٍ محدَّدة... يصعد «المشايخ» إلى «المسرح» ويتناوبون على الكلام حسب أدوارهم.

«عادةً، يظهر زعماءُ الحركة معاً. لا أحد منهم يتقدم الآخرين (...). فهذا الظهور هو جزء من استراتيجية الإسلامويين. إنه موقف سَواسية، «متواضع» (على غرار موقف خلفاء الإسلام الأولين، الذي يُظهر جماعية القيادة، المرادفة «للشورى»). وعندما يتعلّق الأمرُ بمسيرة، فإنهم يختلطون مع الصفوف الأولى للجمهور (لعدَّة لحظات فقط)، مشجعين على بعض اللمسات المخصصة للأولياء الذين تُنتظر منهم معجزة». (ص 36).

كان هناك منافس وحيد قادر على ممانعة انزراع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الأحياء الشعبية: تنظيم الهُجرة والتكفير. أتباعه هم «إخوان في الإسلام؛ لكنّهم اختاروا سبيلاً آخر»، كما أحب عبّاسي مدني أن يصفهم؛ لم يتقبّلوا مزاعم هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي طردتهم من مناطقهم ـ لقايبي، القصبة، باش جراح، الجبل، بلكور، لاغلاسيير، حسين داي، باب الواد، الحراش، الأربعاء، بركي، برج الكيفان، خميس الخشنة، الدار البيضا، لا تزال ترجّع أصداء المجابهات بين أتباع الهجرة والتكفير ومناضلي الحركة الإسلامية للإنقاذ. وفي الأغلب، ارتسمت مناطقُ النفوذ بحد السيف. ما عدا هذه المقاومة، المحدودة تماماً في المكان، وما عدا بعض فروقات خجولة لحركة نحناح، لم تصادف الجبهة الإسلامية للإنقاذ أية عقبة أخرى وهي تغزو الأحياء الشعبيّة.

● **الشُرطةُ الإسلامية**: «المصلحون»، أفراد الشرطة الإسلامية، أقتصرت مهامهم في بداياتهم على تأطير التجمّعات، ثم اتسعت صلاحياتهم، تدريجيّاً، فشملت مجمل المجتمع. «جماعات بسيطة مسلّحة بهراوات أو جيش حزبي حقيقي، تُعَدُّ التشكيلات شبه العسكرية والعسكرية علامة فارقة وأساسية للأحزاب الفاشية»[39]. حتى ليمكننا القول إن العنصر الحاسم في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليس جهازها السياسي بالمقارنة مع منظماتها شبه العسكرية. كانت مهمة الجهاز السياسي أن تسمح للجبهة باستعمال الانتخابات كمتمّم في صراعها لأجل السلطة. والعلامة الفارقة للجبهة تكمن في تمكّنها من تخثير عدة مصالح طبقية متناقضة في حركة جماهيرية. وفي المقابل، تكمن أصالتها في الواقعة الجلية وهي أنها أوجدت شكلاً تنظيمياً مناسباً للفئات الاجتماعية (غير المصنفين اجتماعياً، الهامشيون، المُستبعدون، بعض أجزاء البورجوازية الصغيرة والفئات المتوسطة)، التي كانت عاجزةً، دوماً، عن تشكيل بنية مستقلة وإيديولوجيا مُوحَّدة/ متماسكة. الميليشيا هي هذا الشكل التنظيمي.

إن الشرطة الإسلامية تسهر على المواطنين، وتعدل بينهم، فتقدّم «المخالفين» إلى «المحاكم الإسلامية» المُقَامة في المساجد. كانت تقومُ مهمتها على فرض احترام الأخلاق الإسلامية؛ فرض السلوك «الحلال» وقمع «الحرام». لقد كانت أداةً لـ «تجديد أسلمة» المجتمع من تحت. تقع الشرطة الإسلامية تحت مسؤولية المكاتب التنفيذية للجبهة، وهي مُولجةٌ بـ:

- فرض الفصل بين الجنسين في المدارس وأماكن العمل وفي المواصلات العامة،
- فرض لبس الحجاب الشرعي ومنع الملابس غير المطابقة للأخلاق الإسلامية،
- قمع الأزواج «غير الشرعيين»،
- قمع البغاء والمثليّة الجنسية.

ستجعل الشرطة الإسلامية من فتوى ابن تيمية، المشهورة باسم فتوى دمشق، «الأمرُ بالمعروف والنهي عن المُنكر»، برنامجاً لها. غداة تشرين الأول/ أوكتوبر 1988، أماطت هذه الميليشيات الإسلاموية اللثامَ عن وجوهها، فتكاثرت وأخذت تعمل بلا قناع. جوهرياً، كانت تتصدّى للنساء اللابسات على الطريقة الأوروبية (المتبرّجات)، ولمستهلكي الكحول؛ وغالباً ما كانت حملاتهم التأديبية، المتكرّرة مميتة أكثر فأكثر. في ربيع 1989، بدأ الإسلامويّون حملةً ضد الاختلاط في المؤسسات المدرسية، وفي سبيل ارتداء الحجاب. سنة 1990، أعلنوا منع أعياد نهاية السنة: يقول عباسي مدني «إن هذه العادة في الاحتفال بمولد سيّدنا عيسى (عليه السلام)، تعود إلى غداة الاستقلال، وهي هرطقة»(40).

● **صحافة الجبهة الإسلامية للإنقاذ:** كان احتلال المجال الإعلامي واحداً من الشواغل الكبرى للجبهة الإسلامية للإنقاذ. فكانت من أوائل الأحزاب السياسية التي نشرت دورية حزبية، وأمّنت انتشارها على نطاق واسع. والحال، فإن إصداراتها الكثيرة وحيازتها آلات طباعة متطورة، سمحت لها باجتياح مجال التواصل الجماهيري.

تصدر الجبهة دوريتين أسبوعيتين، تابعتين مباشرةً لعبّاسي مدني: المنقذ، وهي الناطقة الرئيسة بلسان الجبهة، جرى تأسيسها في 5/ 10/ 1989، (يديرها بن عزّوز زبدة وغوامي صلاح)؛ **والفرقان**، دورية باللغة الفرنسية، تُنسب إدارتها إلى سعيد قشّي. أما الهاشمي سحنوني فقد أنشأ الهداية، بمساعدة علي بلحاج، ورئاسة تحرير سعيد مخلوفي. كما أن الجبهة الإسلامية أصدرت البلاغ (دورية عربية/ فرنسية) **والإنقاذ** (أسبوعية بالعربية). وأما محمد سعيد فكان مُلهِمَ النُّور، الأسبوعية الإسلامية المستقلة.

4. البرنامجُ السياسي للجبهة الإسلامية وإيديولوجيّتها:

نُشِر «مشروع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ» في جريدتها، المنقذ، في آذار/مارس 1989 (أنظر الملحق I). يرمي تناولنا لهذا البرنامج إلى إظهار بعض العناصر الأساسية المكوّنة للمشروع الإسلامويّ. وفي هذا المرمى، نخشى أن نُجانِبَ الأساسي، اللهمّ إلاّ إذا اعتبرنا المنطقَ الذي يبني هذا المشروع. فهو يُحيل إلى مسارٍ تحوّلي، جعل من نص ديني إيديولوجيا سياسيةً بالمعنى القوي للكلمة: نظام أفكار متماسك ومتناسق، يُقيمُ مقام التجربة المشتركة واقعاً سياسياً آخر/واقعاً مبنيّاً.

● **الإسلامُ هو إيديولوجيا**

إن هذا «الانحراف» هو شيء مشترك بين كل تيّارات الحراك الإسلاموي المعاصر. وتالياً، لا يعود بالإمكان الخلط بين الإسلام **والإسلاموية**. وبالتالي فإنه:

«خلافاً لما يُظَنُّ عمومةً، ليس متاحاً لكل مسلم أن ينتسب إليها (أي إلى تلك الايديولوجيا) لمجرد كونه مسلماً. وهي فوق ذلك ليست إيديولوجيا فطرية، يجري الانتسابُ إليها بدون مجهود فكري. فالحركة الإسلاموية هي مثل كل الإيديولوجيات الأخرى أو التأويلات، واقعة مثالية مركّبة تتناقضُ جذرياً مع الاتجاهات التّقويّة للإسلام الكلاسيكي»(41).

والحال، من الممكن أن يظهر في عيون الكثيرين من المسلمين الورعين كأنّه «بدعة مُنْكَرة»، كما تدلّ على ذلك أقوالُ محمّد سعيد العشماوي:

«الدِّينُ عام، عالمي، شمولي. وحصر الدين في السياسة ـ الجزئية، القبلية، المحدودة في المكان وفي الزّمان ـ معناه حصرُه في مجال ضيّق، في مجتمع، في منطقة وفي لحظة محدّدة. إن الدين ينزع إلى دفع الإنسان نحو أفضل ما يمكنه أن يعطيه. وان السياسة تنزع إلى إيقاظ أسوأ غرائزه. فتعاطي السياسة باسم الدين، يعني تحويله إلى حروب لا يمكنُ انتهاؤها، وإلى انقسامات حزبية بلا نهاية، ويعني خفض الغائيات إلى المواقع المنشودة والمكاسب المحسوبة. لهذه الأسباب، فإن تسييسَ الديني أو تقديس السياسي لا يمكنهما إلاّ أن يكونا من صنيع نفوس شريرة ومنحرفة، اللهمّ إلاّ إذا كانوا جاهلين. ويعني كلاهما تأسيس الانتهازية والمكيدة في الدين، وإيجاد تسويغات قرآنية للظلم، وتصوير الدم المسفوك ظلماً على أنه عمل جهادي»(42).

بعدما بيّنا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهدف إلى

«تقديم بديل شامل وعام لكل المسائل الإيديولوجية، السياسية، الاقتصادية

والاجتماعية في إطار الإسلام وفقاً لتعاليم القرآن والسنّة»، فمن الثابت أنّ «الشعب الجزائري هو شعب مسلم، وأن إسلاميته عريقة وصحيحة معاً. فهي تشكل توجُّهه التاريخي والحضاري. وعليه، فإنّ الإسلام هو الإطار المرجعي الإيديولوجي للعمل السياسيّ الذي يشمل كل جوانب الحياة. وفيما العالم مُعرَّض لأزمةٍ تزعزعُ الحضارات وتعرِّي العجز الإيديولوجي الذي يصيب الأنظمة والأمم، يتجلى الإسلامُ بوصفه الملاذ الإيديولوجي الأكثر وثوقاً لإنشاء مشروع سياسي على مستوى الأزمة».

أو أيضاً:

«إن إفلاس مختلف الإيديولوجيّات، الغربية والشرقيّة، يوجب علينا تطبيق ديننا لإنقاذ مكاسبنا التاريخية والحضارية، ومواردنا البشرية والطبيعية، من الأخطار الخارجية والداخلية».

يبدو الإسلام كإيديولوجيا سياسية بديلة من الإيديولوجيّات الدنيوية، المُعتبرة غير فاعلة. بكلام آخر، نقول إن تحويل الإسلام إلى مشروع سياسي قد يُبرَّر بانهيار الإيديولوجيّات الدنيوية. وهو تبرير خادع على أكثر من مستوى. الواقع هو أن الإسلامويّة وُلدت في آخر العشرينات ومطلع الثلاثينات، في سياق تاريخي مطبوع بازدهار الإيديولوجيات الدنيوية (العصرية) ـ القومية، الاشتراكية، الماركسيّة، الليبرالية والعروبة. إن السبب الحقيقي لأصل هذا «المسار الاستبدالي» يعود إلى واقع أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترسم مسيرتها في أفقٍ حضاري:

«في الوقت الذي تجد فيه السلطةُ القائمةُ نفسَها عاجزةً عن إدارة صحيحة للأزمة المتعدّدة الأبعاد التي تهزّ أعماقَ البلد، يتساءل الشعب الجزائري عن الحلول الأفضل للبدء بمسار تجديدي يندرج في المسار الحضاري الحازم، ويفضي بعد مجابهة ديمقراطية وتعدّدية، إلى قيام مجتمع إسلامي صحيح».

هكذا تحوِّلُ مشروعها السياسي إلى فضاء مقدَّس، وتبخسُ مسبقاً كل إمكانية معارضة لهذا المشروع. وهكذا، كل مَنْ يعارض الجبهة الإسلامية للإنقاذ إنما يعارض الله. هذا ما يقوله عبّاسي مدني، «كل مَنْ يضرب الجبهة سيضربه الله، لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي الحقيقة، والله مع الحقيقة»(43).

● **الشعب كبديل عن الأمّة**

حتى وإن ظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مرتبطةً، من خلال مشروع برنامجها، بالوجوه الحديثة للديمقراطية والتعددية، التي تُضفي الشرعية السياسية المبرمجة على ممارساتها التنكيليّة، فإنها بذلك، بالذات، ما قبل الوطنية وما قبل الديمقراطية؛

فالتاريخ يكشف إلى أي حد يمكن للشرعيّات الحديثة أن تمتزج بتصوّرات عتيقة. فغائيّة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليست وطنيّة، ما دام «مولد الجبهة الإسلامية للإنقاذ يلبّي هذه الحاجة إلى توجيه الدّعوة الإسلامية وتنظيم المؤمنين»، أو أيضاً، كما جاء بعد عدة سطور. «تعمل الجبهة لأجل الوحدة الإسلامية والأمّة». هذا يعني أنّ الجبهة، حتى وإن كانت لا تستطيع التفكير إلا بالنسبة إلى ما يشكّل السياسة في العالم الحديث، فإنها «متجذّرةٌ»، من ناحية أخرى، في العالم ما قبل الديمقراطي، تجدّد الدعوة الدينية الآتية من الماضي البعيد، تحت غطاء كلمات مستعارة من المصطلح السياسي الحديث.

فهناك حيث تغيبُ العلاقاتُ الاجتماعية والمعايير والقواعد اللاشخصية، والأساليب المركَّبة للتنشئة الاجتماعية/التوسطية، ونزاعات المصالح المنتظمة لتشكيل التعدديات، وتحسين بناء حيويتها، تُقيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ العالمَ الملموس لإخاءٍ قائم على وحدة الإيمان: الأمة. لتبرير هذا التمويه للعادي في المقدّس، يرجع واضعو المشروع إلى آية ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدوني﴾، وإلى حديث «المؤمن بالنسبة إلى أخيه المؤمن هو كالبنيان المرصوص، يدعم أحدهما الآخر».

لكنّ الأمة ـ مجمل سكان الأرض الذين يمارسون الدين الإسلامي ـ هي واقع فوق قومي، ممتد على

«المحور الكبير للبحر المتوسط، من جبل طارق إلى الدردنيل، الذي يَتوشَّحُ الكرةَ، ويتوغّل نحو الشرق حتى واحات الهمالايا الصينيّة»(44).

كما أن الجبهة، لكي تسوِّغ عملها وتحاول ـ في مقابل هذا الشكل التجريدي لإرادة الأمة ـ أنْ تقيم شكلاً من واقع قائم بذاته، معبِّرٍ فعلياً وعينيّاً عن هذه الإرادة، لم يكن أمامها خيارٌ آخر سوى استذكار «إرادة الشعب الجزائري المسلم». هذا الشعب هو كيان مجتمعي، ذو واقع افتراضي مسبق، ما دام هذا الواقع هو الذي يؤسس الائتلاف الذي تستمدّ منه الجبهةُ الإسلامية مبدأها:

«إن إحدى خصائص الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي العلاقة الحميمة التي توحّدها بالشّعب»؛ «كل مبادرة ملموسة تجري مرحلياً مع الشعب، وفي الواقع، ترجع كل المكاسب إلى المجهود وإلى الجهاد الشعبي».

ومن ثمّ فإنّ عملَ الجبهة الإسلامية يتشرعن هو ذاته بتوافق كينوني (أونطولوجي) مع إرادة الشعب: «التطابق مع تطلعات الشعب الجزائري المسلم». هذه الإرادة لم تعد واجبةَ التركيب انطلاقاً من مجموع الإرادات الفردية، هي التي تعطيها وجودها ومعناها

وتماسكها. «**والحال كل من يعارض الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إنّما يعارض إرادةَ «الشعب الجزائري المسلم»**».

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي حزب شعبويّ. فالشعب المحدَّد بإيمانه يحتلُّ المكانةَ الأولى في «مشروع برنامجها السياسي». والشعب هو التوليف الأعلى للقيم الإسلامية، والأرفع من كل مكوّناته الفردية و/أو الجماعية: الأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية؛ وهو لا يستطيع الاندماج بأيٍ منها لأنه واقع متعالٍ.

«إنها (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) واعية بأن التعطش المتجدّد لدى الشعب الجزائري تجاه الإيمان الإسلامي، النابع من أعمق أعماق الوعي الجزائري، لا يمكنه إلاّ أن يُكافأ من الله العليّ».

● **المجتمع الجزائري ليس مسلماً**

كيف تسوِّغ الجبهةُ الإسلامية للإنقاذ ضرورة قيام حزبٍ إسلاموي في مجتمع تحكم، مسبقاً، بإسلاميته (طابعه الإسلامي)؟ الواقع أنّ هذا التبرير يندرج في غير المَقُول. فهي تصادر على المقدّمات التي يرتكز عليها «مُوجب» الجبهة الإسلامية، وكأنها قَبْلِيّات. هذه المقدمات تختصرُها الجبهةُ في مشروعها السياسي باثنتين، وتوضحها في القسم الاستهلالي لمشروع برنامجها (الواقع في 7 نقاط):

1) ـ «تستعمل الجبهة أيضاً المطالبة لتبيّن قانونية القضية، وفقاً للآية: ﴿وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هدنهم حتى يُبيّن لهم ما يتقون﴾». (التوبة، 9/ 115).

2) ـ «من خواصها: الإنقاذ النبوي التاريخي والحضاري الشامل، ماثلاً في مثال النبيّ، عليه السلام، منقذ البشرية، حسب الآية: ﴿وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها﴾.» (آل عمران، 3/ 103).

هناك إذاً أولئك الذين «يعودون إلى الضلال»، وينبغي أن يعادوا إلى «الهدى»؛ وهناك من هم «على شفا حفرة»، ويجب منعهم من السقوط. ألا يعني ذلك أن المجتمع (الجزائري) حيث تعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ليس إسلامياً، على الرغم من كون أكثرية الأفراد الذين يشكّلونه هم من المؤمنين. فالمقصود هو مجتمع فاسد. وهذا الفساد يُنظر إليه كأنّه مسار طبيعي. إن واضعي «مشروع البرنامج السياسي للجبهة» إذْ يسترجعون، في الواقع، فكرة مركزية في الفقاهةِ الإسلامية، ترى أن الإنسان إذا تُرِكَ لنفسه، لا تقوده إلاّ أهواؤه، وتالياً لا بد من تدخُّل اللّه لكي يرشده إلى الصراط المستقيم، إنّما يستندون إلى الحديث التالي: «ستبقى دائماً جماعةٌ من

أمتي تهدي إلى الحق، ولا يستطيع أن يضلَّها المعارضون ولا الجبناء». من الواضح أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي هذه الجماعة المكلّفة بـ «تبيان الحق». فالجبهة حزب رساليّ. ورسالتها من أصل إلهي: ضمان إنقاذ الأمة في «سياق القرار الإسلامي»، وهو ليس بشيء آخر سوى تطبيق الشريعة.

● **تطبيقُ الشّريعة**

تطبيق الشريعة ألف وياء البرنامج السياسي للجبهة وإيديولوجيتها. وللتمكّن من تطبيق الشريعة لا بدّ من امتلاك سلطة الدولة. فالدولة هي الهدف من وراء الوعظ، وهي في الوقت نفسه الوسيلة «لتجديد إسلام» المجتمع. خارج الدولة القائمة على الشريعة، لا توجد أمة مسلمة: «الشريعة (...) هي علّة وجود السلطة والغاية العليا للنظام السياسي». وتالياً لا بد لعودة الإسلام من المرور، حكماً، بإقامة الدولة الإسلامية.

إن إقامة دولة إسلامية تُختصر تماماً في تطبيق التعاليم القرآنية وما تنطوي عليه السنّة (سنّة النبي) على صعيد العقوبات (القانون الجزائي) والحالة الشخصيّة. وبالنسبة إلى الباقي (الاقتصاد، الإعلام، التربية، إلخ)، يكتفي «مشروع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ» بالتعابير الآتية: «عادل»، «معتدل»، «توازن»، «انسجام» «تكامل»، إلخ. أما هاجس «المجتمع الوسط» فهدفه إخفاء التناقضات الاجتماعية بواسطة دمج الأفراد والجماعات في أمة سياسية-دينية واحدة. وأما التكافل الإسلامي والملكية الخاصة المحدودة (رفض الاحتكارات) فسوف يحلاّن مشكلة الانتماء إلى طبقات اجتماعية مختلفة. فكيف يُترجم تطبيقُ الشريعة في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي؟ في مقابلة لعلي بلحاج، مع جريدة (Horizons)[45]، عشية المراجعة الدستورية، سنة 1989، نجد جوابَ هذه المسألة.

● **«تعددية سياسية لمصلحة الإسلام»**

«نحن بلد مسلم، مجتمع مسلم، له تاريخه وأصوله، جاهد أبناؤه حتى تكون الجزائر مستقلة ومسلمة. فالثورة قامت باسم الإسلام ليبقى هذا البلدُ مسلماً. كل هذا، لكي نقول لكم إنّ التعددية الحزبية إذا كانت تعني التعددية لمصلحة الإسلام، أو بكلام آخر، نقول لكم لئن تشكّلت مختلف التكتّلات للعمل في سبيل الإسلام، فنحن موافقون. وعليه، فإذا رغبت جمعية سياسية في العمل لأجل الإسلام على الصعيد الاقتصادي، ورغبت مرة أخرى في العمل على الصعيد التربوي، الاجتماعي أو السياسي، فإنّ هذا كلّه شرعي وقانوني في نظر ديننا. في المقابل، لئن سمحت التعددية بظهور أحزاب سياسية في وضح النّهار، لنشر

الإلحاد والكفر والآراء المتناقضة مع معتقدات الأمّة، فإن ذلك يكون غير شرعي، ومن البديهي أنْ تضع الحكوماتُ حدّاً لهذا الحال[46].

نعم للتعددية في نطاق الإسلام. ولكن، اليوم، إذا أفصح البربري عن نفسه، وعبّر الشيوعي عن رأيه، وكذلك فعل جميع الآخرين، فإن بلدنا سيغدو حقل صراع بين مختلف الإيديولوجيات المتناقضة مع معتقدات شعبنا. فلا يمكن أن يتقبّل المسلمُ ظهور أحزاب تبشّر بالتناقض مع الإسلام. صفوة القول، هناك الجانب المقبول لتعدد الأحزاب، في إطار الإسلام طبعاً، وهناك جانب غير مقبول نظراً لأنه ناجم عن رؤية غربية».

- **الجهاد واجب على كل مسلم**

«أريد أن أقول شيئاً ما وأتمنّى أن تطبعوه بالأحرف الكبرى. إن المسلم يجاهد سواء سمحت له الدولة بذلك أم لم تسمح. وهو يعرب عن رأيه في الضّراء كما في السّراء. فنحن لا ننتظر السماح لنا بالعمل، لأنّ ديننا يفرضُ علينا الجهادَ والكفاح في سبيل الإسلام».

- **« . . . نحن متعصّبون . . . »**

«نُتَّهم بالتعصب، بالدوغماتيكية. وأنا أرى أننا متعصّبون للحقيقة. فإذا كان اليهود متعصبين على صعيد معتقدهم، وتمكّنوا بهذه الوسيلة من الهيمنة على العالم، فلماذا لا نكون نحن أيضاً متمسكين بديننا؟».

- **«المصدر الوحيد للحكم هو الله عبر القرآن»**

«مثلاً تنص المادة السادسة أن الشعب هو مصدر كل حكم. هذا معناه أنّ الأحزاب السياسية التي ستقوم، يمكنها ـ ليحفظنا الله منها ـ أن تقود الشعب على دروب معادية للدين. إن المصدر الوحيد للحكم هو الله عبر القرآن. وإن الشعب يتدخل لاختيار رئيس الدولة، وفي هذا المستوى يكون مصدر الحكم. فإذا صوّت الشعب ضد شريعة الله، فهذا لا يكون شيئاً آخر سوى الكفر. إن العلماء يأمرون بقتل هؤلاء الكفرة، نظراً لأنهم يريدون إحلال سلطتهم محل سلطة الله».

- **«لا معنى للحرّيات غير المربوطة بالإسلام. . . »**

«لا معنى للحريات غير المربوطة بالإسلام، بينما يُزعم أنّ الإسلام هو دينُ الدولة».

- **«الاختلاط مناقض للأخلاق الإسلامية»**

«هل يمكن السماح بالاختلاط في مؤسساتنا المدرسية والجامعية؟ إن الاختلاط مناقض للأخلاق الإسلامية. يجب فصل البنات عن الصبيان، وتخصيص مؤسسات لكل جنس. ناهيكَ بأن ترك رجل وامرأة يعملان في مكتب واحد إنما هو منافٍ تماماً لأخلاقيتنا»[47].

- **«البيت هو المكان الطبيعي لتعبير المرأة»**

«يجب أن تعلموا أمراً، وهو أنّ البيت هو المكان الطبيعي لتعبير المرأة. فإذا اضطرّت للخروج، فهناك شروط: عدم محاذاة الرجال، وأن ينحصر عملها في وسط أنثوي».

- **«المرأة مُنجِبة رجال»**

«حين نكون في مجتمع إسلامي حقيقي، لا تكون المرأة مكرّسة للعمل، وعلى رئيس الدولة أن يقدّم لها مرتّباً من خلال «بيت المال». وهكذا، لا تغادر منزلها، فتكرّسُ نفسها لمهمة تربية الرّجال الجليلة. ولئن كان هناك مشاكل راهنة في المجتمع، فليس الإسلام هو الذي أنتجها. فكيف تريدون أن يحلَّ الإسلامُ أوضاع سلبية غيرَ مسؤول عنها؟ إن المرأة مُنجِبة رجال، فهي لا تُنتج منتوجات مادية، بل تنتج هذا الشيء الجوهري، ألا وهو المسلم. من المسلّم به علمياً أنّ امرأةً لا يمكنها التوفيق بين عملها وواجباتها العائلية؛ ولقد نجم عن هذه الحال كثير من حالات الطلاق».

باختصار، يبدو برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأنّه مشروع عمل، يأخذ على عاتقه إقامة «الدولة الإسلامية»، فيجمع عناصرَ متنافرة، قادمة من كل الآفاق السياسية، لتجميع أكبر عدد من الجماعات والأفراد، على قاعدة إشباع حاجاتهم الخاصة؛ وهذا ما صار ممكناً من خلال تصفية «النقيضين» (الاشتراكية/الرأسمالية) واقتراح «طريق ثالث» (إسلامي). يؤكّد عبّاسي مدني، في مقابلة له مع جريدة (Horizon) بتاريخ 3/1/1990، تنافرَ تركيبةِ الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

«ما يجب علمه أولاً هو أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي جبهة وليست حزباً كالآخرين. والجبهة تنطوي على عناصر ذوي ثقافات وشخصيات متنوّعة. فالتنوّع في الآراء هو غنىً للجبهة، وحضور شخصيّات، مثل علي بلحاج، هو إحدى العلامات البنّاءة والدّالة على قوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الشيخ زبدة بن عزوز وسواه. في الحقيقة، يتعايش في الجبهة المهندسُ والطبيبُ والفقيه ورجل الدّعوة الناشط، ورجل الدعوة المتّجه نحو السنّة والحديث. المهم هو أننا جبهة أُسود، لا جبهة فئران وأرانب».

لا يختلفُ الأمرُ على الصعيد الإيديولوجي. ذاك أن مجمل المونتاج الإيديولوجي له مرجعية واحدة، سلبية بكلّيتها، تُستخدم كمهماز، وعليه ترتكزُ موضوعاتُ العقيدة. المهمازُ هو الحداثةُ الغربية. ففي مجتمعنا، إدخال هذه الحداثة بمختلف عناصرها، هو من صنيع الاستعمار وإن استمرار هذه العناصر، تحت سماواتنا، يدلُّ على سياق

تصفية الاستعمار للحراك غير المكتمل. ومثال ذلك ما كان يقوله عبّاسي مدني حول تظاهرة الجزائريّات ضد عنف عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1989:

«إن التظاهرات الأخيرة للنساء ضد العنف وعدم التسامح، تشكّل واحداً من أعظم الأخطار التي تهدّد مصيرَ الجزائر... فهذه التظاهراتُ هي تحدٍ لضمير الشعب الجزائري، وهي تكرّس التنكّر لقيم أمّة... (فالمقصود) هو عملية مصطنعة، من أسوأ أشكال العنف المتناقضة مع قيم أمّتنا. فهذه النساء المستخدمات هنَّ بواشقُ الاستعمار الجديد وطليعة العدوان الثقافي»[48].

إنَّ التغريبَ هو سبب ابتعاد الشعوب المسلمة عن الإسلام. هذه الفكرة يتقاسمها مجملُ التيارات الإسلاموية. وإن محفوظ نحناح، هذا القائد الإسلاموي الجزائري الآخر، هو الذي يقدّم لنا أوضح تعبير عن ذلك:

«يمارس الاستعمار تأثيراً سلبياً في مجتمعنا. وتتجسّد أعماله في إدخال أنظمة وأفكار وأشخاص ومواقف، أسهمت في تكريس الفكر الاستعماري وإبعاد الإسلام عن الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. وهكذا، حدّد الاستعمار رسمياً دورَ الجامع، متجنّباً قانونَ الأسرة الذي سيتحرّك لإلغائه أُناسٌ من مجتمعنا. وهؤلاء النّاس كانوا، دون أن يعلموا، من مخدوعي الاستعمار»[49].

ثم يضيفُ بعد قليل:

«لا يشخّصُ الإسلاميّون أزمةً روحية فقط... فهم يكشفون فشل الأنموذج الغربي المُقام في البلدان الإسلامية... فمختلف أشكال التنمية والأنظمة الاقتصادية والسياسية ـ القومية والأمنية ـ لم تقم بغير تعميق مشاكل الأفراد، بدلاً من الإسهام في رفاههم. وعلى هذا النحو ورثوا تغريباً كان يضطرد على قدر ما كانوا يبتعدون من دينهم...»[50].

لكنّه يوضّح:

«أنَّ الحركات الإسلامية لا تعارض «الحداثويّة» كمعطىً موضوعي، بل تستنكرُ، بالأحرى، المعتقد الانهزامي الذي يغنّيه بعضُ المُقتَلعين من ثقافتهم فيدعونَ إلى القضاءِ على مكوّنات شخصيّتنا باسم «الحداثوية» أو «الحداثة». إن رغبتنا هي أن نعيش عصرنا وأن نستفيد من تقدّم الحضارة الحديثة. لكننا لا نستطيع التساهل مع إدخال أدوات الغرب وكوارثها التي تنهشُ كل أعماق المجتمع. فنحن نشجّع التقدّم العلمي والتكنولوجي المتوافر لنا، إن نحن أثبتنا عقلاً تنويرياً. إننا ندين الجريمةَ والسّيدا وتفكّك الخليّة الاجتماعية والاستهلاكَ المفرطَ والمادويّة»[51].

والحال، فإن كل ما يتصل، بنحو أو بآخر، بالغرب (الحداثة، العلمانية، العصرنة، أو الدنيوية، الليبرالية، الماركسية، الفنون، الفلسفة، العلوم الاجتماعية، الديمقراطية، النماذج الاستهلاكية، إلخ) يجب تحطيمه.

في قلب هذا المونتاج الإيديولوجي، هناك صورةُ اليهودي المقيت. الشيخ يخلف شرطي، أحد الأعضاء المؤسسين للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإيديولوجيّها الأساسي، كان يقول في فتوى عنوانها ـ نداء إلى الطغاة ـ التمرّد على الحاكمين[52]، جرى توزيعها على شريط، طيلة صيف 1992:

«إن الأنظمة التي تعيثُ اليومَ فساداً، هي أنظمة علمانية مستوردة من الغرب الماديّ... وإن حكّامنا يريدون الإذعانَ للنظام العالمي الجديد الذي يفرضه الأميركيون، واليهودُ من ورائهم، حتى تتحقّق، أخيراً، الدولة العالمية اليهودية التي حلم بها أبناءُ القردة والخنازير منذ أجيال. وهذا لن يحدث، بعون اللّه. فنحن سنقتلع جذور الشر، كما وعدنا اللّه القدير؛ لكن، بعد أن ندمّر نسلَ الاستعمار، المتحدّر من دمنا بالذات».

من خلال موشور الحروب الصليبيّة، يُنْظَرُ دوماً إلى علاقة الإسلام/ الغرب. فعلى هذا الأساس يرى الإسلاميّون أن سياسات التحديث المعمول بها في البلدان المسلمة، غداة الاستقلالات، لم تكنْ سوى امتداد للحملات الصليبيّة. ولقد قلنا سابقاً إن العمل الإسلاموي يندرج في إشكالية تصفية الاستعمار غير المكتملة. ولكن، علينا أن نوضح، الآن، أنَّ تصفية الاستعمار هذه لا صلة لها بتلك التي رسمتها النُّخَبُ العصرية على واجهات مبانيهم المزخرفة؛ فهم يرون أنَّ سياسات ما بعد الاستعمار، على غرار الاستعمار، لم تكن سوى محاولات لفرض بديلٍ من الإسلام.

كتبَ إسلامويّ مصري:

«كان وصولُ تنظيمات ليبرالية إلى الحكم، المحاولة الأولى لفرض بديل من الإسلام؟ لكن هذه التنظيمات لم تتوانَ عن إظهار عجزها عن صون الأمة وتعزيزها في مسيرتها الوطنية، فكانت هزيمة 1948... لكنَّ التيار العلماني والمتغرّب لم يُصَبْ بالإحباط، جرّاء الهزيمة الليبرالية، فشرع في تأمين بقائه، وفي الوقت نفسه، سدَّ الطريق أمام عودة الحل الإسلامي بالقوّة، الحل الحاضر دوماً. فكان عصر الانقلابات العسكرية التي هيمنَ عليها دورُ وكالة المخابرات المركزية. والذين عُرفوا باسم «الاشتراكيين الثوريين» أخذوا على

كاهلهم دور الحلول محل الإسلام... ولم تتأخر هزيمة 1967 عن كشف الواقع نفسه الذي كان سائداً سنة 1948: واقع المجابهة الكبرى بين الأمة العربية والإسلامية من جهة، والاستعمار الجديد والصهيونية من جهة ثانية، والحملة الصليبية العاشرة التي بدأت سنة 1948 وما برحت مستمّرة بقوّة»[53].

تبدو إيديولوجيا الجبهة الإسلامية للإنقاذ (والتيارات الحركية الإسلاموية، عموماً) كأنّها تجميع لبعض العناصر البسيطة جداً، التي تقوم على فرضيات تستغني، تعريفاً، عن تفسيراتٍ و/أو تبريرات. إن كل المبنى يقوم على أمر مسلّم به: هو أن الأنظمة السياسية والإيديولوجيّات، السائدة حالياً في المدار الإسلامي، هي «منتوجات» مستوردة من الغرب. وهذه البديهة صادرة، بدورها، عن الفكرة المسبقة؛ فكرة أن الحداثة الغربية هي عدوان على الإسلام وفساد للقيم الإسلامية؛ وهكذا، يُنظر إليها كبديل من الإسلام. من هنا إحياء دينٍ ملاذ، مُحوَّل إلى إيديولوجيا للقتال السياسي. ومن هنا أيضاً هذا البحث الدؤوب عن «أصالة» مفقودة، تكون عمادَ خطابٍ اعتراضي راديكالي ضد النظام القائم، وحاملَ انطواء ذاتي على هوية متخيّلة وأمّة موهومة. إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترفض العصرنة والمواطنية الديمقراطية الحديثة.

في مشروعها، يُنظر إلى القانون (الحقوق) بوصفه أداة ضبط لأمّة المؤمنين. وعليه، فإنَّ الحقوقَ الشخصية غير محدّدة أبداً، انطلاقاً من قيمة أو من معيار عصري، بل بالرجوع دوماً إلى معيارية الشريعة: مجموعة «حدود الله» التي تحدُّ «حقوق الإنسان»، والتي تستبعد مسبقاً كل فكرة فصل بين مجالٍ عام ومجال خاص. وعليه، تكون الحرّياتُ المدنيّة، حرية الوعي، حرية امتلاك الجسد، حرية التعبير، حرية الإبداع (الثقافي والفنّي)... محدودةً، مضبوطةً، وفي نظر البعض، ممنوعةً، بصراحة. وفي تصوّر واضعي مبادىء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يكون هذا الحصْرُ للحريات الأساسية ـ التي يتصوّرونها «بِدَعاً، ج. بِدعة» ـ في أساس الدولة الإسلامية المُمتثلة للشريعة، وفي أساس القمع (الشرعي والقانوني) لكل احتمال مُقاومة للنظام التيوقراطي والتوتاليتاري الذي يريدون فرضه على المجتمع بأسره.

المقصود، إذاً، هو إيديولوجيا توتاليتارية حقاً، لا يمكنها التكيُّف مع وجود مجال سياسي مستقلّ ومنفصل عن تدخّلات الإيمان. وتالياً، يرى الإسلامويّون أن السياسة

لا يمكن اعتبارها مجالاً للابتكار الديمقراطي، للتعاقب والحل السلمي للنزاعات. فهم إذْ يضعون في صميم تصوّرهم للعالم، مفهوم «حاكميّة اللّه»[54] إنّما يمتنعون عن التفكير في مقولات الديمقراطية، التعدّدية، الحقوق والتسامح.

«لذا، فإنّ احتمال استيلاء الإسلامويّين على الحكم (حتى من خلال صناديق الاقتراع، وحتى عندما يتعلّق الأمرُ بتيّارات «معتدلة» مزعومة) لا يخلو من إثارة المخاوف. وهذا الخوفُ يغدو مُثْبَتاً تماماً، عندما تُعرف نظرتهم إلى «الديمقراطيّة المستوردة» والحرّيات الأساسية، العامة أو الخاصة أو المساواة في الحقوق (خصوصاً بالنسبة إلى النّساء).

وفي مستوى أعمق، مستوى السّجال حول الإسلاموية والديمقراطية، الإسلاموية وحقوق الإنسان، لا يكون حصيفاً دائماً التفريقُ بين إسلامويين معتدلين وجذريّين، كما يبدو الأمرُ للبعض، فمن الواضح تماماً أنّ لا اختلافَ جوهرياً بين التيارات الإسلاموية حول هذا الموضوع: إذْ إنَّ «الدولة الإسلامية» تبقى مع ذلك هدفهم الأخير، حتى وإنْ اختلفوا حول الوسائل لتحقيقها.

والحال، فإنّ أقلّ ما يمكنُ قوله عن هذه «الدولة الإسلامية» هي أنّها تذبح الحريات بشكل مرعب، فقراءةُ «أدبيات» واسعة لمنظّري الإسلامويّة، تشهد على ذلك؛ وهي لا ريبَ فيها إطلاقاً. وخصوصاً، أن الوضع المأساوي لحقوق الإنسان في إيران والسودان والعربية السعودية... قائمٌ أمامنا لتذكيرنا بهذه الحقيقة البسيطة: وهي أن الأنظمة التي تنتمي إلى مختلف أشكال الإسلاموية إنّما تجسّد إيديولوجيا متعارضة مع الديمقراطية الحديثة واحترام الحرّيات والتعدّدية»[55].

5. القاعدة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ

على هذا الصعيد، يُعَدُّ مولد الجبهة الإسلامية وتطورها نتاجَ «انقلابين تاريخيّين». أوّلهما وقع غداة الاستقلال، منذ مطلع السبعينيّات. فغداة الاستقلال، كانت الإسلاموية الجزائرية ممثّلة بمجموعتين. مجموعة إسلاميين فرنكوفونيين، يقودُهم مالك بن نبي، الذي أنشأ خطاباً حول الغرب الذي وجد فيه مراسيه الإيديولوجية. هذه المجموعة كانت شديدة الالتزام، في الميدان الإيديولوجي، بصراع ضد «اليسار». فكانت طيلة عدّة سنوات، سائدةً داخلَ الحِراك الإسلامويّ، خصوصاً في جامعة الجزائر. وكان هناك مجموعة إسلامويين ناطقين بالعربية، ملتفّة حول الهاشمي

تيجيني، في «جمعية القِيَم»، المدموغة اندماغاً شديداً بإيديولوجيا «الإخوان المسلمين». مع التعريب أخذت المجموعة الفرنكوفونيّة تفقدُ المبادرة. فقد حُرِمت من قاعدتها الاجتماعية، فوجدت نفسها محصورة في البقية الباقية. زدْ على ذلك، أن المواعظ والخُطب في الجوامع، التي تُلقى حُكْماً بالعربية، إنما كانت تستبعد أولاً الفرنكوفونيّين الذين تهمّشوا في «حَلَقَاتٍ» خاصة. وهكذا، فإن المجموعة العربية، المتأثرة بخطاب «الإخوان المسلمين»، ستسودُ المسرحَ الإسلاموي؛ فكان دعاتُها المستفيدون من التعريب وانطواء الفرنكوفونيين، أمام ساحة حرّة. عندها، شهدنا صعودَ المشايخ سلطاني، مصباح، عثماني، إلخ.

وقع الانقلابُ الثاني في الثمانينات، حين وصل إلى المسرح ناشطون، دُعاةٌ شبّان، متحدّرون من الأحياء الشعبية، ومنَ نتاج التعليم العام، فحلّوا محل الحرس القديم من المشايخ، المتحدرين من أوساط اجتماعية ميسورة نسبياً، ذات أصل حَضَري وتكوين فقهي.

في مدينة الجزائر، تحديداً في القبّة، نستطيعُ لحظَ هذه الطَّفْرَةِ على أفضل وجه. فمنذ الاستقلال، كانت القبّة مقطوعةً لحركةِ اعتراضٍ دينيّ، نازلة في الجامع «العتيق»، بقيادة الشّيخ عبداللطيف سلطاني. وكانت مواعظه، وهي دعاوى اتهامية حقيقية ضد السلطة، قد جلبت له بعض المشاكل مع الأجهزة الأمنية، وعادت عليه بإعجاب أهل القُبّة. سنة 1984، أُوقف الشيخ سلطاني بصحبة عبّاسي مدني وعلي بلحاج، بينما كانوا يحاولون تنظيم مسيرة ضد السلطة القائمة، انطلاقاً من جامعة الجزائر المركزية. ووُضع في الإقامة الجبرية حتى وفاته.

لكن القبّة أصبحت، منذ بداية الثمانينات، مركز الإسلاموية الجذرية، التي كان من أبرز وجوهها علي بلحاج، أستاذ التعليم المتوسط (PEM)، ومقيم في حيّ البدر، وهو حي شعبي متاخم للقُبَّة. إننا شهود إنقلاب في هرم الحراك الإسلاموي الجزائري، خصوصاً في مستوى قيادته. فبدلاً من كبار الشيوخ التقليديين، المتحدّرين من حركة علماء ابن باديس، والمرتبطين بالبورجوازية الحَضَرية، والمكوَّنين تكويناً فقهياً، رأينا على مقدمة المسرح شباناً، قادمين من الفئات الشعبية، قاطنين في أطراف المدينة، متعلمين في المدرسة الرسمية (التعليم العام)، وغير مكوَّنين فقهياً. إنه ميلاد

أنموذج جديد للاعب الاجتماعي: الشبيبة الحضرية الجديدة، المُهمَّشة، المولودة عند تقاطع تربية تعليمية جماهيرية فاشلة مع الاستبعاد الاجتماعي والبطالة وانسداد إمكانات الترقية الفئوية.

لئن بدأ تاريخ الإسلاموية الاعتراضية في القبّة، مع الشيخ سلطاني، فإن ترقيتها إلى «منتوج للاستهلاك الجماهيري» قام بها شبان قادمون من أحياء الضواحي: حاج البدر، باش جراح، وادي أوشايح. في هذه الضواحي، سيتطوّع مناضلو القضية الإسلاموية، الذين سيشكّلون لاحقاً القاعدة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. إن شبان القبّة الذين خلعوا، منذ الثمانينات، جينزاتهم وارتدوا «قميصاً طاهراً»، إنما كانوا يتحدرون، في أغلبيتهم، من الطبقة المتوسطة والبورجوازية الصغيرة الحديثة التي كانت تمثّل، سنة 1977، 38% من مجمل سكان الولاية. ونظراً لوضعهم الاجتماعي، الأقرب إلى البورجوازية منه إلى الجماهير الشعبية، لم يكن في إمكانهم، موضوعياً، التحوّل بين عشية وضحاها إلى حَمَلة رايات الإسلاموية الجذرية. في المقابل كان شبّان حاج البدر، باش جراح ووادي أوشايح، إلخ، مستعدين لهذا التحوّل؛ أولاً، نظراً لوضعهم كـ «مُستبعدين»؛ ثانياً، بحكم تركيبتهم الاجتماعية، ذات البنية العامية (طبقة عمالية شابة، بروليتاريا متخلّفة وبروليتاريا رثّة). في هذه الأحياء الطرفية، الناشئة من النزوح الريفي ومن الإفقار، ستنمو حركة حساسة للشبيبة المتعطّلة، يقودها «مثقفون ذوو نزعات بروليتارية»، دعاةٌ شبان، سيغدو معظمهم أعضاء في قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كانوا يبشّرون في جامع ابن باديس. فتاريخ هذا الجامع يسمح بإدراك الدور الذي قام به لاعب آخر، هو المكوِّن المهمّ لقاعدة الجبهة الاجتماعية. لقد كان هذا الجامع مركزاً للتحريض الإسلاموي قبل ولادة الجبهة بكثير. وكان بناؤه قد استمر عدة أعوام. ولم يكتمل إلاّ بفضل هباتٍ تبرّع بها بعضُ وجهاء القبة. هذه الهبات كانت تجسّد آنذاك، إرادة شريحة من بورجوازية القبّة (كبار التجار) التي كانت تُقيم حلفاً مع الحركة الإسلاموية الناشئة، لمواجهة سياسة بومدين الاشتراكية. وأما البورجوازية التقليدية (الصناعة الصغيرة والمتوسطة) ذات الأصل المدني، فقد رفضت كل تواطؤ مع الإسلامويين، على الرغم من الأحقاد الشديدة التي كانت تغذّيها تجاه السلطة

القائمة. فهي ذات تراث سلمي، تمارس إسلاماً هادئاً، وهي أكثر انفتاحاً على القيم الحديثة والغربية من بقية السكان؛ وكانت تمقت «التعصب الديني» بقدر ما تكره «الديكتاتورية الاشتراكية».

بتعبير آخر، كان وراء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قوى مالية، تكوّنت في فضاء الاقتصاد السوقي الشكلي: السوق السوداء للمواد وللعملات الصعبة، الناجمة عن ثلاثة عقود من التسيير الإداري للاقتصاد. فآل هذا الاقتصاد إلى تشكيل إحدى أهم القواعد المادية للجبهة. لقد عرفت أوساط الأعمال هذه، كيف تستفيد من تخلّع الاقتصاد، البادىء سنة 1981 ـ إجازة استيراد الناقلات (AIV) إجازة الاستيراد الشامل (AGI)، بدل التعويض، فتح حساب بالعملات الصعبة، إلخ ـ لكي تُقيم شبكة تجارية كثيفة، متنوعة، وبمنأى عن كل رقابة دولتية. وفضلاً عن «بارونات السوق السوداء»، أحيا هذا الفضاء الاقتصادي السوقي غير المتشكّل، مئات ألوف العائلات المهمَّشة اجتماعياً. فهو المكان الذي يستطيع فيه البائع الجديد الصغير ـ بفضل تكافل المصالح المعزّز بإيديولوجيا تبسيطية من الطراز الإسلاموي ـ الشعبوي ـ أن يجد نفسه في معسكرة واحد مع رجل الأعمال الكبير، ويتقاسم وإياه رؤية واحدة للعالم. وهذا بنظر جيلّ كيبل، ما يفسّر نجاح الجبهة:

«إن نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ (...) يعود إلى قدرتها على أن تجمع، كما فعل الخميني قبل ذلك بعقدٍ، الشبيبة الحَضَرية الفقيرة والبورجوازية التقيّة، من خلال أنتليجنسيا إسلاموية ناشطة، تُجيد إنتاج إيديولوجيا تعبوية حيث يجد كل فرد مصلحته، وحتى إنها تتوصل إلى فصل ووصل جزءٍ من الخطاب القومي الذي تستخلصه من خطاب جبهة التحرير الوطني. وتستفيد هذه القوة (...) من وجود حزب برأسين. إن علي بلحاج، المدرّس الصغير والرفيق القديم لبويعلي (أنظر الفصل الثالث)، وتلميذ الجهاد، الذي بلغ 33 سنة من عمره سنة 1989، والذي يتنقل على دراجة نارية، كهربَ جمهور «الحيطيين»، فجعله يبكي أو يضحك، وأخذ يعصّبه أو يسيّبه على مزاجه، بفضل مواهبه المرموقة كخطيب جامع بالعربية أو بالعامية الجزائرية. وإن عباسي مدني، من قدامى جبهة التحرير الوطني، الجامعي والسياسي المتمرّس، الأكبر من سابقه بربع قرن، والذي يقتني سيارات المرسيدس الفارهة ـ هدايا من ملوك الجزيرة العربية، على ما يُقال ـ يعرف كيف يخاطب الحانوتيين والتجار وكذلك «المقاولين العسكريين»، فيفصلهم عن النظام ويقنعهم بالتعامل مع الجبهة بوصفها ضمانة لمستقبل أعمالهم»[56].

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي ظاهرة ذات أغلبية حَضَرية أو شبه حضرية، ولكنها ريفية أيضاً، ولو بنسبة أقل. يبيّن تحليل نتائج الانتخابات التشريعية (اقتراع 26/ 12/ 1991) أن الجبهة ممثلة بقوة في المدن الكبرى[57]. فسكانها، أساساً، هم من قدامى الريفيين الذين يعيشون على أطراف المدن الكبرى، في المساكن البدائية، المعرَّضة لمصاعب المدينة والمظالم الاجتماعية. إنهم يشكّلون العنصر الأساسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ[58]. وهناك، ثانياً، الشبان العاطلون من العمل. لقد بيّنت الاستطلاعات أن 48,6% من الشبان العاطلين (18 ـ 29 سنة)، صوّتوا للجبهة. كما نجد الطبقة العاملة الشابة (44% من العمال الشبان صوّتوا للجبهة). في هذه النواة، تتلقّح أو تتجمّع فئات اجتماعية أخرى. إنهم عموماً عناصر متحدّرة من بورجوازية صغيرة تقليدية وحديثة، تعيش على خط الفقر (حِرَفيون، تجار صغار، طلّاب، معلّمون، موظفون صغار، كوادر فنية، إلخ). ولكن هناك أيضاً وبنحو خاص الفئات الطفيلية (كبار التجار، الريعيون، الصاغة وسواهم من الوسطاء) التي تسيطر على السوق السوداء، وبحوزتها رساميل نقدية كبيرة، تسمح لها بتمويل تهريب العملات الصعبة، وتنظيم الفاقة وتعميم الفساد. هؤلاء هم كبار المموّلين للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

والحال، هناك فضاء تغطية مشترك بين الجبهة والمجال الواسع للفعالية التجارية (من تجارة المواد الاستهلاكية الرائجة إلى السوق الموازية للمواد الفاخرة) و«باروناتها» الذين تقيم معهم هيكلية الجبهة (رجال دين) علاقة أوعية متصلة. فالتّجار معادون، بالغريزة وبالمصالح، للدولة وللقطاع العام. وبفضل ظروف الثمانينات، تكوّنت سوق موازية واسعة (أو سوق غير متشكّلة) للحلول محل السوق الرسمية تدريجياً.

«إنها مصدر ربح وفير؛ فكان يتعيّن على التجار أن يحموا ممتلكاتهم من غواية الأكثر فقراً وميلهم للاستيلاء عليها، فما كان منهم إلاّ أن دفعوا للقوة الإسلامية التي كانت تحظى بتأييد المحرومين، ثمن راحة بالهم غير المشروعة (...)، فجرى توزيع جديد لثروتهم، أولاً لأجل تمويل المساجد، لسلامة النفس، وثانياً لتمويل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، للسلامة فقط»[59].

وهمّ هي صورة الجبهة الإسلامية، حزب الجماهير المفقّرة، حزب المحرومين

والمستبعدين الاجتماعيين[60]. والحال، لئن كانت الشبيبة الحَضَرية الجديدة، ذات الأصل العاميّ، تشكّل العنصر الأساسي لتركيبة الجبهة البشرية، فإن العنصر القيادي هو، من جهته، متحدّر من ثلاث شرائح طبقية:

• **بعض شرائح البورجوازية الصغيرة المتجسّدة في هذه الأنتليجنسيا العامية** (يتحدّث ماكس ڤيبر عن المثقف البروليتاروي **Prolétaroïde**) الناشئة من المسار المضاعف للدمقرطة/التعريب، البادىء في التعليم الجزائري منذ السبعينات.

• **بعض شرائح الفئات المتوسطة.** سيؤدي وقف التنمية وانطلاق سياسة تسييبية (لَبْرلة) منذ بداية الثمانينات، إلى تذرير الفئات المتوسطة. فإلى جانب فئة متوسطة، فرنكوفونية التكوين، ومالئة جهاز الدولة، وتالياً مندمجة مادياً وثقافياً في القطاع العام، يظهر بفضل توسيع التعليم العام، أفرادٌ يمكنهم الانضمام، بحكم تكوينهم، إلى الفئات المتوسطة؛ لكنهم لا يتمكّنون من ذلك بسبب وقف التنمية وانسداد إمكانات الترقّي الفئوي. إن هؤلاء الأفراد، وخصوصاً الشبان منهم، هم نتاج تعريب التعليم الابتدائي والثانوي، ومتخرّجون من معاهد العلوم والتكنولوجيا وقادمون من أوساطٍ شتّى (من طبقات متوسطة ولكن من أوساط شعبية أيضاً)، هم بالنسبة إلى الفئات المتوسطة مثل الفلاحين «المُقْتَلَعين من حياتهم الفلاحية» بالنسبة إلى الطبقة العاملة. هذه الشريحة من الفئات المتوسطة، غير المتحققة، المحبطة في توقعاتها، هي التي تغذّي صفوف الجبهة الإسلامية أيّما تغذية.

• **بعض شرائح البورجوازية،** العاملة في أعمال المُضاربة والاقتصاد غير المتشكّل. إن هذه البورجوازية الطفيلية أو «البورجوازية الرثّة» حسب التعبير الموفّق لأندريه غوندر فرانك، متحدّرة من سياسة «التسييب» التي انتُهجت في منعطف الثمانينات. وإن منطق هذا الاقتصاد اللامتشكّل يتكيّف تماماً مع رؤية مذهب ليبرالي اقتصادي، وحشية إلى حدٍّ ما، طوّرتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

من الزاوية السوسيولوجية، هناك فضلاً عن وجود أغلبية شبابية في صفوف الجبهة، يمكن التحقق منه ميدانياً، ضرورة للتشديد على الوجود الدلاليّ لصنفين آخرين من الجماعات: الحركيون وأبناء الحركيين، والجانحون.

• **الوزن المحدّد للشبيبة في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ**

بيّنت الاستطلاعات[61] أن مجمل الشبان الجزائريين (من 18 إلى 29 سنة) الذين يقترعون، قد اقترع 41% منهم للجبهة، مقابل 18% فقط لجبهة التحرير الوطني، و13% لـ RCD، و10,50 للقوى الاشتراكية. كما بيّنت هذه الاستطلاعات نفسها أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحظى بتأييد الشبان العازبين (38,20% منهم اقترعوا للجبهة الإسلامية) والشبان «المتزوجين بلا أولاد» (51% منهم اقترعوا للجبهة الإسلامية) والشبان العمال (44% منهم اقترعوا للجبهة الإسلامية). ومن بين ناخبي الجبهة الإسلامية هناك 34% (وهو أعلى معدل) هم على مستوى التعليم الابتدائي، و40% (وهو أعلى معدل أيضاً) هم على مستوى التعليم الثانوي. وحسب الإحصاء العام للسكان وللسكن (RGPH) سنة 1987، من أصل 1,2 مليون عاطل من العمل، جرى إحصاؤهم، هناك 000 849 هم من الشبان (ما بين 16 و29 سنة). وأن معدل البطالة الذي يميّز هذه الفئة العمرية هو 48%، مقابل 22,50% بالنسبة إلى المعدّل الوطني. فمن أصل الـ 034 686 عاطلاً ما بين 16 و24 سنة: هناك 10% لم يذهبوا أبداً إلى المدرسة، و48,50% لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية، و32,50% تابعوا تعليماً متوسطاً، و8% فقط واصلوا تعليماً عالياً. لا بد أن يُضاف أنّ 73% من الشبان المتعطلين (من 18 إلى 26 سنة) هم أبناء عمال و/أو أيدي عاملة، وما يشابههما.

استناداً إلى هذه المعطيات، يظهر النمط السائد للمناضل/المؤيد القاعدي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الصورة التالية: إنه شاب ما بين 16 و29 سنة، مستبعد من النظام المدرسي، أعزب/متزوج بدون أولاد، أمي/مستوى ابتدائي أو متوسط، عاطل/عامل، متحدّر من الطبقة العمالية أو من البروليتاريا الدنيا، (أبناء صغار الأجراء والعمال اليدويين أو المتعطلين)، مقيم في المناطق الطرفية من المدن[62].

• **الحركيون وأبناء الحركيين في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ**

غداة الاستقلال، من أصل 000 160 حركي ومشابه الناشطين المقيمين على التراب الوطني، هناك فقط 000 35 جرى ترحيلهم إلى فرنسا؛ وهناك 000 125

منهم، تخلّى عنهم الجيش الفرنسي، فمكثوا في الجزائر[63]. ولئن كان بعضهم عرضة لأعمال انتقامية من جانب الأهالي، فإن آخرين منهم قد استفادوا من التسهيلات، إن لم نقل قد نعموا أحياناً بتواطؤ بعض المؤسسات الجزائرية، وجرت ترجمة ذلك في دمجهم الكامل والواضح في المجتمع. ونلفت إلى أن أي إجراء استبعاد لهم غير وارد في نصوص. مع ذلك، لم يستطع الوعي الجماعي أن يمحو من ذاكرته سلوكهم المعادي للوطن إبان حرب التحرير. ولئن بقيت أعمال الثأر الفردي نادرةً ومعزولة فإن الحركيين وأبناءهم ظلّوا، في نظر الأهالي، فئة بغيضة، مكروهة ومهمّشة. ناهيك بالاحتقار والكراهية والتهميش التي ولّدت، بدورها، مزيداً من البغض لدى المنبوذ تجاه مواطنيه والدولة الجزائرية.

لفهم هذه الظاهرة، لا بد من الرجوع إلى إرادة الجبهة الإسلامية الصريحة، المقروءة بوضوح سواء، في مستوى ممارساتها ـ تدنيس وتدمير أضرحة شهداء حرب التحرير الوطني ـ أم في مستوى خطابها ـ رفض الاعتراف بلقب «شهيد» لمجاهدي الاستقلال ـ ورفضها اعتبار الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1954 (يوم انطلاقة حرب التحرير) بمثابة مصدر للشرعية التاريخية. وسرعان ما جرى التنظير لهذا الهدف، على أيدي إيديولوجيي الإسلاموية الجزائرية. فقام بذلك التنظير عبد اللطيف سلطاني الذي يقول:

«كثيرون هم الذين يعلنون انتماءهم إلى الجهاد. وكثيرون أيضاً هم الذين يجاهدون للتمتع بخيرات هذه الدنيا الفانية، ويدّعون أنهم مجاهدون، فيما الجهاد الحقيقي، المجاهد الحقيقي، هو ذلك الذي يقاتل في سبيل انتصار كلام الله على هذه الأرض»[64].

وبما أن حرب التحرير الوطني لم تكن قتالاً في سبيل قيام دولة إسلامية، بل كانت ترمي فقط إلى تحرير أرض، لذا لا يمكن تعريفها بمثابة «جهاد». وتالياً ليس محاربو جبهة التحرير الوطني/جيش التحرير الوطني «مجاهدين»، ولا الشهداء «شهداء».

حين يُزال العائق المرتبط بصحة معركة التحرير، يشعر الحركيون وأعوانهم أنهم غير مذنبين، ومطهّرون من كل رجس. أكثر من ذلك أيضاً، كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، «حزب الله»، تقدِّم إطاراً خلاصياً؛ إذ كان يكفي الانتساب إليها حتى يرى المنتسب إليها، نفسه مطهرةً من كل خطاياه. ولسوف يستفيد الحركيون وأبناؤهم من

هذا الإطار لكي ينعتقوا من خاتم الخيانة المختوم على جباههم منذ الاستقلال، وكذلك، وبنحو خاص، لكي يقوّضوا الدولة الوطنية، العقبة الأخيرة أمام خيانتهم.

إليكم جدولاً يشير إلى وجود الحركيين وأبنائهم في بنى الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

• مناضلو قاعدة	086
• أعضاء مكاتب تنفيذية/بلدية	141
• أعضاء مكاتب تنفيذية/ولايات	005
• رؤساء مكاتب تنفيذية/بلدية	060
• أعضاء مسؤولون عن لجان مكاتب الجبهة/بلديات أو ولايات	006
• رؤساء بلديات جبهة إسلامية	038
• نواب رؤساء بلديات/جبهة إسلامية	044
• أعضاء بلديات/جبهة إسلامية	019
• أعضاء مجالس ولايات/جبهة إسلامية	016
• نواب رئيس مجالس ولايات/جبهة إسلامية	001
• أمناء النقابة الإسلامية للعمل	002
المجموع	419

مما يُلاحظ أننا نسجّل في مستوى المكاتب التنفيذية للبلدات أكبر تمركز للحركيين وأبناء الحركيين. فالمعطيات تبيّن أيضاً أن من أصل الـ 334 حركياً أو ابن حركي، عضو في المجموعات المسلحة، هناك فقط 12 هم في وقت واحد مناضلون مُعلنون أو مسؤولون في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. بهذا الصدد تؤكد الجريدة:

«إن هذا المؤشر قد يميل إلى الدلّ على أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمكنت من التكيّف مع النضال السري حين أقامت فاصلاً بين جهازها السياسي وبناها المسلحة. إن هؤلاء العناصر الـ 12 يمكنهم حينئذ أن يكونوا «صلات وصل» وأفراداً ينسّقون بين «السياسي» و«العسكري»»[65].

توزيع الحركيين وأبناء الحركيين بين الوظائف «العسكرية» والسياسية داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حسب الولايات

الولايات	أعضاء الجبهة الإسلامية	أعضاء المجموعات المسلحة
ـ تلمسان	35	2
ـ الطارف	14	1
ـ عين تموشنت	8	1
ـ سوق أهراس	5	1
ـ سيدي بلعباس	16	6
ـ معسكرة	40	3
ـ قالمة	14	2
ـ سطيف	13	1
ـ برج بوعريريج	15	6
ـ الشلف	9	2
ـ تسمسلت	10	3
ـ غرداية	8	2
ـ تيارت	1	32
ـ بومرداس	6	22
ـ عين الدفلة	1	28
ـ المدية	4	11
ـ مسيلة	20	27

نلاحظ أن الولايات التي يسودها النشاط «العسكري» للحركيين وأبنائهم بشكل كبير، هي ولايات الغرب (تيارت، عين الدفلة)، والوسط (بومرداس، المدية، مسيلة)، وهي منذ انطلاقة الإرهاب الإسلاموي حتى أيامنا، المناطق الأكثر قتلاً. وفي هذه الولايات أيضاً نسجل أكبر عدد من «المجاهدين» (قدامى حرب التحرير) الذين اغتالتهم المجموعات الإسلاموية المسلحة.

• الجانحون في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ

إن وعد «السلامة» ووعد «الخلاص» اللذين تجسّدهما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يشجعان بسرعة فائقة الانتساب الجماعي لعناصر متحدرة من الجانحين الصغار، ومن أوساط العصابات والمخدّرات والانحرافات. وفي وقت مبكّر جداً، طلبت الجبهة الإسلامية ونالت انتساب صغار المنحرفين، المكاسرين، تجار المخدّرات والداعرين، المعترف بهم جميعاً بأنهم خطرون جداً.

«إنهم قادة صغار حقيقيون للأحياء الشعبية في لقبي، باش جراح، الجبل، بلكور، لاغلاسيير، حسين داي، باب الواد، الحرّاش، المدية، وضاحية العاصمة الجزائرية، وبن مدد (برج الكيفان) وبني مراد (ولاية البليدة)، وخميس الخشنة، ورويبة والدار البيضا. هؤلاء الأخيرون، حين رُفّعوا إلى رتبة «أمراء» مع أنهم لم يتوقّفوا عن نشاطاتهم (تهريب «رنتلة» ولصوصية)، وهم في سلوكهم الخاص لا يختلفون بشيء عن سلوك «الكفّار» الذين يزعمون محاربتهم، وجدوا تحت إمرتهم مجموعات من 10 إلى 15 عنصراً (...)، من الشطّار المستبعدين من المجتمع، المتعصّبين ومن ذوي المستوى التعليمي الابتدائي، وهم غالباً من الأميين، شخصيتهم هزيلة، ومطيعون طاعة عمياء لأوامر الرئيس»[66].

هذه العناصر المعاد تكييفها بانتسابها إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إنما تقدّم لها المورد الوحيد الذي تملكه: العنف. كما أن الجبهة الإسلامية تستخدم هذه العناصر في مختلف «أجهزتها الأمنية» وفي «شرطتها الإسلامية» و«قوات الصدم» التي باشرت عملها منذ 1990. إنهم يقودون الحملات التأديبية (العِقابية) ضد صالات المسرح وحدائق الملاهي، والمشارب (البارات) والمراقص. في حزيران/جوان 1990، في بلكور، شنّوا هجوماً على مفوضية شرطة حيث يُحتجز مناضلون إسلامويون، لقيامهم بالاعتداء على ثلاثة أشخاص (منهم فتاة)، اعتُبر سلوكهم منافياً للأخلاق الإسلامية. إنهم مكلّفون بفرض الأخلاق الإسلامية وقمع كل مقاومة محتملة. ضحاياهم المحدّدة هي من المومسات ومستهلكي الكحول، والمثليّين والبنات. وبعد ذلك، شكّلوا «النُوى الصلبة» للمجموعات الإرهابية الأولى.

6. أموال الجبهة الإسلامية للإنقاذ

أخذت الجبهة الإسلامية على عاتقها، منذ إنشائها، مهمة تكوين شبكات لجمع أموال من الجزائر والخارج.

● **في الجزائر**

على المستوى الوطني، كثيرة ومتنوعة هي مصادر تمويل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ومن أبرز مصادر التمويل المتاحة للجبهة: تبييض أموال المخدرات، و«السوق السوداء» (Trabendo)، وجمع التبرّعات الهدّامة المزيّنة بزينة أعمال خيرية، والمساهمات المالية لمناضليها و/أو مؤيديها داخل البورجوازية التجارية. وكانت الجمعيات ذات الطابع الديني إحدى الوسائل لجمع الأموال. ذاك أن لجان الجوامع، قد حوّلتها إلى مكان لتمويل نشاطات الجبهة الإسلامية السياسية. ولا يفرّق مسؤولوها المحليون بين مال التبرّع المجموع باسم ذرائع شتى (بناء مسجد، أعمال خيرية...) وبين مال الحزب.

كما مورست على مستوى الجوامع تجارة الكتب الدينية والأشرطة السمعية البصرية، والكُحل. هذه المنتوجات ترسلها السعودية والباكستان وإيران على شكل هبات، فتُباع في الجزائر وتشكّل مصدر أرباح هائلة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إن سيطرة الجبهة الإسلامية على البلدات وبلدياتها (بعد الانتخابات البلدية سنة 1990) سمحت لهذا الحزب بالحصول على وسائل مالية ضخمة. من هنا ولدت فكرة «سوق الرَّحمة». ففي خلال رمضان 1991، تمكّنت المكاتب المحلية للجبهة الإسلامية من تجميع عشرات ملايين الدنانير الواردة من هذه «الأسواق الإسلاموية». وحين استخدمت الجبهة وسائل نقل البلديات، وإيمان الفلاحين، الذين تقبّلوا لمناسبة الشهر المحرّم تقديم بعض منتوجات غلالهم هبةً، تمكّنت من جني أرباح هائلة، جراء تسويق هذه المنتوجات.

كما أن الجبهة عرفت كيف تستفيد من الأعمال الخيرية الإنسانية. ففي أثناء الزلزال، تحدّت الدولة، بعد الكارثة التي حلّت بمنطقة تيبازة سنة 1989، فقام مناضلو الجبهة بجمع هبات المواطنين ودفعها إلى المنكوبين.

زد على ذلك أن الجبهة الإسلامية استخدمت الزَّكاة كمصدر تمويل. وكان وجهاء كثيرون (كبار التجار، رجال أعمال وأموال، مالكو أراضٍ وعقارات، بعض الصناعيين) قد دفعوا «الزكاة» في صناديق الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

● **في الخارج**

المال هو عصبُ الإسلاموية. واليوم بات مموّلوها معروفين: ممالك الخليج

النفطية، وعلى رأسها السعودية، إيران، وكذلك البلدان الغربية، خصوصاً الأميركيون ووكالة مخابراتهم المركزية الشديدة القوة[67]. بخصوص الجزائر، نشرت الصحافة الوطنية (العامة والخاصة) كتلة معلومات حول المموّلين الأجانب للجبهة الإسلامية[68]. كانت العربية السعودية هي المموّل الرئيس للجبهة بفضل ما تملك من صلات وصل في الخارج، لا سيما في أوروبا. على سبيل المثال، في إنكلترا وحدها، تملك السعودية سبع محطات وصل: المجلس الإسلامي العالمي، الجامعة الإسلامية العالمية، المركز الثقافي الإسلامي، المعهد الإسلامي، مجلس الدفاع الإسلامي، أكاديمية الملك فهد ولجنة عمل الشؤون الإسلامية. كما تلقّت الجبهة الإسلامية أموالاً من مجموعة «المنتدى» السعودية التي يديرها عبد العزيز الباز والشيخ حمزة بوبكر.

كذلك كانت إيران مموِّلاً آخر للجبهة الإسلامية للإنقاذ. ويجب أن تُضاف ليبيا. وهناك مصدر آخر لتمويل الجبهة في الخارج: كوكبة الجمعيات والمنظمات الخيرية في فرنسا، ولا سيما مساجد الأحياء وبيوت سكن المهاجرين. واليوم، أركان البنية العملانية للجبهة الإسلامية السابقة في الخارج، هي:

- جمعية «إخاء الجزائريين في فرنسا» (FAF) بإدارة جعفر الهواري وموسى كروش؛
- «الجامعة الإسلامية الجزائرية»، المتمركزة في سويسرا، بإدارة مراد دهينة (الملقب أبو عبدالرحمان)؛
- «لجنة النجدة الجزائرية» القائمة في الولايات المتحدة الأميركية، ويرئسها محمد لزّون؛
- جمعية «الهجرة العالمية»، مركزها في جنيف، أنشأها مراد دهينة وجمال لونيسي؛
- «الجمعية الإسلامية السويسرية»، بإدارة داود إيمهوف؛
- «المؤسسة العالمية للمسلمين في كندا»، بإدارة جيل بريو (الملقّب يوسف معمّر)؛
- «اللجنة الجزائرية في بريطانيا» بإدارة نادر رملي.

كما أن الدعم المالي والعملاني مُتأتٍّ من شبكة منظمات وجمعيات إسلامية عالمية، متمركزة في ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وماليزيا والسويد والباكستان وتركيا، إلخ.

أشهرها هي:

- «البنك الإسلامي للتنمية» (BID)؛
- «دار المال الإسلامي» (DMI)؛
- «التكافل الإسلامي»، (لوكسمبورغ)؛
- «الجامعة الإسلامية العالمية»، مركزها في بيشاور (الباكستان)، برئاسة الأفغاني عبدالله داود؛
- «البيت الإسلامي في المملكة المتحدة»؛
- «المجلس الإسلامي العالمي»، (لندن)؛
- «المركز الإسلامي الثقافي»، (لندن)؛
- «المجلس الإسلامي في ألمانيا»، بإدارة الشيخ صلاح الدين جعفراوي؛
- «أكاديمية الملك فهد»، (لندن)؛
- «المراكز الإسلامية» في فرانكفورت وكولونيا (ألمانيا)؛
- «مركز بروكسل الإسلامي»، (بلجيكا)؛
- «حزب التحرير الإسلامي»، مركزه لندن، برئاسة عمر البكري (إسلاموي سوري)؛
- «اتحاد روابط الأمة الإسلامية»، مركزه لندن، وقوامه مجموعة روابط تركية، قريبة من حزب «الرّفاه» الإسلاموي؛
- «منظمة الإنقاذ الإسلامي»، برئاسة السعودي يوسف الحمدان، مركزها في بيشاور (الباكستان)[69]؛ (IIRO)؛
- «المؤسسة الإنسانية العالمية» (HCI)، أنشأتها في أفغانستان مجموعة من الجزائريين المتطوعين في ذلك البلد[70].

7. النزعات المختلفة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ

لنستذكر أقوال عباسي مدني. في مقابلة له مع الأسبوعية (Parcours Maghrébin) بتاريخ 26/ 3/ 1990، أعلن:

«إنها جبهة لأنها تجابه؛ ولأن لها مروحة واسعة من الأعمال والمجالات؛ إنها جبهة الشعب الجزائري بكل فئاته، وعلى ترابه الوطني الواسع. وهي مفتوحة أمام تنوّع النزعات والأفكار...».

وعليه، فإن الجبهة هي تجمّع عدة تيارات إسلاموية متناقضة ومتعارضة. لفهم دلالة هذه الاختلافات واتجاهها، الاختلافات التي تمخر الجبهة وتفسّر مسيرتها جزئياً، لا بد من بعض الإضاءات المفهومية. كما أن من المفيد تبيان موضوع كلامنا. أولاً، ما هي الإسلاموية (L'Islamisme)؟ ليست الجزائر هي المجتمع الوحيد المُراد بهذه الظاهرة. الواقع أن جميع المجتمعات الإسلامية[71] تعرّضت، طيلة الربع الأخير من القرن العشرين، لزعزعةٍ في أساساتها، بدرجات شتى، وفقاً لإيقاعاتٍ متباينة، جراء ظاهرة شمولية لسطوع «الديني»، وبالأخص، جراء الصعود القوي لحركات إسلامية اجتماعية، رافضة للسلطات القائمة. بادىء الأمر، تُحيل الإسلاموية إلى واقعين:

من جهة، إلى دول تعرّف نفسها بأنها «إسلامية»: العربية السعودية، منذ تأسيسها سنة 1926، ليبيا منذ 1969، الباكستان منذ 1977، إيران منذ 1979، السودان منذ 1983، وأفغانستان منذ 1991. فهذه الدول التي تنتمي إلى «إسلام أصولي»، اندفعت لإنشاء منظمات عالمية، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي[72]، وموّلت أماكن عبادة وجمعيات دعوة وحركات إسلاموية في العالم.

من جهة ثانية، تُحيل الإسلاموية إلى حركات وجماعات إسلاموية[73]، تعمل ضد الدول القائمة، ومن ضمنها الدول الإسلامية، وتناضل لأسلمة المؤسسات والحياة الاجتماعية والقانون والاقتصاد. وهي تقدّم تأويلاً «حنبلياً جديداً»[74] للمذهب، مستوحى من ابن تيمية[75] وتلاميذه[76] الذين يدعون، في السياسة، إلى راديكالية قريبة من الخوارج ومن الإسماعيليين المتطرفين[77]. وهم يرمون إلى ترجمة مذهبهم إلى أفعال حتى أقصى العواقب، خصوصاً بعض التيارات[78] التي تذهب إلى حد

اغتيال الطاغية، والمجازر الفردية أو الجماعية. وقبل أن نحاول تفكيك الشلّة «المُعَرْبَسة» للتيارات الإسلامية التي تتحالف وتتجابه وفقاً للظروف، فلنحدِّد ما نقصده بـ «**إسلاموية**».

بعض الإيضاحات التصوّرية

يُشار إلى جميع هذه التيارات بتصوّرات أو مفاهيم مختلفة، متناقضة أحياناً: **إسلاموية، أصولية، أساسية** (أصولية)، أساسية جديدة، إسلام جذري، إسلام مناضل، إسلام ناشط، إلخ. وغالباً ما يجري استعمال هذه المفردات بلا تفريق. كذلك لا بدّ من التساؤل عن هذا التدفق اللغوي. لماذا مفردات مختلفة للدلّ على ظاهرة واحدة، هي نفسها؟ إلامَ تعود واقعة أن تسمية الحركة المقصودة تثير مشكلة؟ يعزو البعض هذه الصعوبات إلى ما يمكن أن أسمّيه «عقبة لغوية». فيقولون: من اللغة العربية إلى اللغات الأوروبية، لا تغطي الكلمات نفسها الدلالات عينها. عندها، قد تعود الصعوبات إلى أمرٍ واحد، هو أننا نستعمل مقولات مستعارة من مجال ثقافي غريب عن المجتمعات الإسلامية. وعليه، ربما كانت المشكلة من الطراز المعجمي المحض، وهي ترتبط إما بغموض الترجمات وإما باستعمال غير مضبوط لمفاهيم غريبة عن المجال الدلالي المقصود.

إن هذه الذريعة لا يمكن الدفاع عنها، سواء من حيث مفترضاتها المسبقة أم من حيث تضميناتها. فغالباً ما يرجع المدافعون عنها إلى مفهوم «Intégrisme». فيقولون إن هذه الكلمة هي من مصدر فرنسي حصراً. وإننا لئن وجدناها مستعملة في اللغات الأوروبية الأخرى «Integralism» بالإنكليزية و«Integralismus» بالألمانية، فإن ذلك هو مجرد نقل عن المصطلح الفرنسي. وفوق ذلك، يضيفون أن هذا المصطلح لا معادل له بالعربية، حتى ولو من باب الترجمة أو المُناقلة (Transposition). ويستخلصون من ذلك أن الأصولية ليست ثابتة نجدها في كل الديانات، وتالياً، فإن عالميتها أو شموليتها المزعومة ليست في الحقيقة سوى ثمرة تعميم مفرط. وهو استنتاج شبه معقول تماماً لو لم يكشف الواقع أكثر فأكثر عن كون العلاقة بين الكلمات والأشياء هي علاقة «إنكسار» لا علاقة «إنعكاس». فالأطروحة الوضعية عن العالم، التي تنعكس في لغة، إنما تقوم على فرضية من النمط الغيبي (الميتافيزيقي).

صحيح أن كلمة «Intégrisme» من أصل فرنسي، بلا ريب. وهي تُحيل إلى التشدُّد الكاثوليكي. وصحيح أيضاً أن لا معادل لها في العربية، ولا حتى في الإنكليزية أو الألمانية، إلا من باب الترجمة أو المناقلة. فاليوم تدل كلمة (Intégrisme) على عقيدة الكاثوليكيين الذين يرفضون الإصلاحات التي دعا إليها مجمع الفاتيكان الثاني (1962 ـ 1965). وأما كلمة (Fondamentalisme)، فما هي سوى النقل الفرنسي لكلمة (Fundamentalism) الإنكليزية، التي تدلّ على تيارات لاهوتية من أصل بروتستانتي، ولا تتقبّل سوى المعنى الحرفي للأناجيل. هذه الحركة (الأصولية) ممثلة اليوم بالبروتستانتية الإنجيلية في الولايات المتحدة، وهي في الأغلب من أصل إحيائي. ولنستذكر، من جهة ثانية، أن واقعة التعبير عن الصميم الثقافي الإسلامي من خلال اللغة الخاصة به، العربية بالمناسبة، لا تمنح المحلّل أية حصانة خاصة من الالتباس الدلالي، الناجم عن تعدد التعريفات.

والحال، ليس الوضع أكثر إشراقاً في اللغة العربية، عندما يتعلق الأمر بتفكيك شلة التيارات السياسية ـ الدينية. لنأخذ مثل المفهوم المتداول كثيراً، مفهوم «السلفية» (من «سلف»/ سابق/ قديم)؛ يرى البعض أنه يُحيل أولاً إلى عمل جمال الدين الأفغاني (1839 ـ 1897) ومحمد عبده (1844 ـ 1905) ورشيد رضا (1865 ـ 1935)؛ وعندئذٍ يصفون أتباع الوهابية بأنهم «أصوليون» (Intégristes)؛ ويرى آخرون، في المقابل، أن مفهوم «سلفيّة» يدلّ أولاً على أتباع الوهابية؛ وفي هذه الحالة، ينعتون الأفغاني وتلامذته بوصفهم «إصلاحيين». أخيراً، هناك أولئك الذين يعتبرون الـ «Fondamentalisme» مجرّد كلمة مرادفة لـ «**أرثوذكسية**».

• تعريف الإسلاموية هو رهان سياسي

في الواقع، لم تعد المسألة المُثارة هي مسألة «ترجمة» الصميم الثقافي الإسلامي إلى لغة أجنبية. فقد رأينا أن التعبير عن هذا الصميم في اللغة الخاصة به أو المختصة (العربية) لا يحلُّ المشكلة؛ فيبقى المحلّل على جوعه. وحتى إذا كانت مفردتا «Intégrisme» و«Fondamentalisme» متعلقتين ببعض التيارات الكاثوليكية والبروتستانتية، فلا شيء يمنع، سلفاً، من استعمالهما للإحاطة بالحركات الإسلاموية. لا بد أن ينضاف إلى هذا، القول بأن الاختلافات كثيرة داخل الإسلاموية، وأن

التيارات المتنوعة التي تشكل الحراك الإسلاموي، إنما تتعارض وتتجابه: أسلمة المجتمع من تحت، أو فرض «دولة إسلامية» من فوق؛ تفضيل السبيل القانوني مع دمج التغلغل والمنافسة الانتخابية أو الاستيلاء بالعنف على السلطة؛ تجديد بناء الأمة واستعادة الخلافة مع الاندراج في أفق إسلامي عالمي أو، بالعكس، حصر الأهداف الإسلاموية في إطار الدولة ـ الأمة المحض؛ طرد المجتمع كله من الأمة، نظراً لأن عليه التكفير عن ذنوبه أو طردِ الحاكمين لا غير، إلخ. وغير ذلك من القضايا الكثيرة التي تقسم الإسلامويين.

هل معنى هذا أن الإسلاموية لا يمكن تعريفها، ما دام الأصولي أو الأرثوذكسي لدى البعض هو الثوري لدى الآخرين، وفقاً لوجهة النظر التي نتبنّى، وللمعسكرة الذي نقف معه؟ لئن صعب إعطاء تعريف صارم وكاف للإسلاموية، فمردّ ذلك، أولاً، هو كونها لا تقبل الحصر في الرؤية الموضوعية العادية لظاهرة ما. فهي تتعلق أيضاً بالذاتية، بالمشاعر التي تحركها الإسلاموية في المجتمع، وبما تُثير من أحاسيس. وعليه، خلف كل محاولة لتعريف الإسلاموية يرتسم تقدير لطابعها الشرعي أو غير الشرعي. وتالياً، تعريف الإسلاموية هو حقاً رهانٌ سياسي. وبناء على ما تقدّم فإننا نواجه، بادىء الأمر، ميداناً ذا معالم إيديولوجية. فمثلاً، الكلام عليها كأنها «أصولية» يعني إناطتها بطابع نماءٍ مفرط، طابع انحراف عن المعيار المرجعي (الإسلام). وبالعكس، إن التعريف الذي يقترحه فرانسوا بورغا للإسلاموية لا يخلو من شحنها بمُعامِل شرعية شديد:

«منذ الآن ستُدعى «إسلاموية»، الاستعانة بمصطلحات الإسلام، الحادثة أولياً (ولكن ليس حصرياً) غداة الاستقلالات، والجارية على أيدي الفئات الاجتماعية المحرومة من فوائد التحديث، للتعبير (ضد الدولة، أو انطلاقاً منها عند الاقتضاء) عن مشروع سياسي يستخدم الإرث الغربي كعامل رفض، لكنه بذلك يُجيز إعادة استيعاب مرجعياته الأساسية»[79].

وليست الاستعانة بهذا المفهوم الآخر، الأصولية «Intégrisme»، للإحاطة بالصعوبة، هي التي تحلّ المشكلة. كتب عبدالرحيم لمشيشي، مثلاً: «يمكن وصف مجمل هذه الحركات بأنها أصولية على قدر ما تبقى شديدة التعلّق ـ في ما يتعدّى التمايزات وبعض الفروقات التي تسمها وتميّزها ـ بما تعتبره كمال الخطاب الديني. ناهيك بأنها ترمي إلى فرض رؤيتها التوتاليتارية، التيوقراطية، غير المتسامحة، وغير المكترثة بالتعددية الثقافية، الفلسفية،

الاجتماعية، السياسية... المكوِّنة لكل مجتمع، على كل المجتمع، وعلى الدولة»[80]. هذا التعريف يرتكز هو أيضاً على الأصولية الكاثوليكية بشكل عجيب. للاقتناع بذلك، يكفي أن نعيد قراءة التعليق المنشور آخر القرن التاسع عشر في مجلة اليسوعيين (Civilità Cattolica) التي يشرف الفاتيكان عليها:

«لا تتغيَّر المبادىء الكاثوليكية، لا بمرور الأعوام، ولا بتبدّل البلدان، ولا بسبب اكتشافات جديدة، ولا بحجة المنفعة. فهي دوماً ما علّمه المسيح، ما أعلنته الكنيسة، وما دافع عنه البابوات. من المستحسن أخذها كما هي، أو تركها. فمن يتقبّلها بكليتها وصرامتها يكون كاثوليكياً؛ ومن يتأرجح، يتحوَّص، يتكيَّف مع الزمان، يمكنه أن يسمّي نفسه بالاسم الذي يشاء، لكنه أمام الله وأمام الكنيسة يكون متمرّداً وخائناً»[81]. لذا، غالباً ما توصف الأصولية الكاثوليكية بأنها «كاثوليكية شاملة»[82].

● الإسلاموية والأصولية

في نظرنا، الأصولية (أو الشمولية) هي التجلّي ـ الذي نجده في كل دين ـ لنظام إجراءات يُترجم نفسه في كل المجالات بمواقف محافظة، خصوصاً على صعيد الأخلاقيات والسياسات، وبرفض قاطع لمواصفات «الحداثة» (التي لا يجوز خلطها مع الحداثوية «Modernisme»). هناك «أصولية كاثوليكية»، كما هناك «أصولية إسلامية» و«أصولية يهودية».

«ولها (للأصوليات) عدد كبير من المزايا المشتركة، في ما يتعدّى مجرّد التزامن التاريخي لظهورها. يجمعها التبخيس لعلمانية، تُعيدها [الأصوليات] إلى فلسفة الأنوار. وترى الأصوليات في التحرير المتكبّر للعقل من ربقة الإيمان، السبب الأول لكل شرور القرن العشرين... وبالنسبة إلى مجمل هذه الحركات، ما تدمّر هو شرعية المدينة الدنيوية. لكنها، لئن توافقت على القول إن تحويلاً أساسياً لتنظيم المجتمع هو القادر وحده على جعل النصوص المقدسة، مجدداً، مصدر الإلهام الأول للمدينة القادمة، فإن المسيحيين واليهود والمسلمين يختلفون حول المضمون الذي يُعطى لهذه المدينة»[83].

مع أخذنا بهذه الاعتبارات، يبدو صحيحاً عندئذ الكلام على «أصولية» بإزاء الحركات الإسلاموية. أولاً، المقصود كما هو الحال لدى الأصوليين الكاثوليكيين واليهود، منظّمات تدّعي تأسيس السياسة على نصوص مقدسة، وتدّعي حل كل مشكلات المدينة بواسطة الشرع المنزَّل، وفي الوقت نفسه، ترميم شمولية العقيدة.

وثانياً، على غرار كل الأصوليات الأخرى، تُعدّ الإسلاموية أيضاً إيديولوجيا توتاليتارية، بقدر ما تتقدّم للوصاية على كل معالم ولحظات حياة الأفراد. وعلى صورة زميلتيها المسيحية واليهودية، تعدّ الإسلاموية أيضاً حدّية وَحَصْرِيّة من خلال تصميمها على اجتثاث واستبعاد كل ما هو غريب عن الوحي، الذي لا يتقبّل تبديلاً ولا تجديداً. إن كل هذه الحركات تدّعي العمل لإقامة المدينة الفاضلة، المثالية، التي تكون مقياساً لكل شيء.

> «الأصولية هي هذا أولاً – ميل شديد إلى الصفاء، جهد في كل لحظة، مطلوب من كل أحد، لاجتثاث وطرد كل ما هو غريب عن الوحي، وبذلك، إقامة المدينة المثالية، التي أقامها النبي في المدينة منذ أربعة عشر قرناً، والتي سترى النور أخيراً. إن المراد هو حياة المؤمن التي ينبغي أن تُعاد مجدداً إلى قدسيتها، وأن تتغذّى مجدداً كلُّ أفعاله، كل أفكاره، كل انفعالاته ومشاعره من الرسالة، وذلك بالالتزام المتزايد أكثر فأكثر بتعلم الشريعة، والاندراج في الدور المتواصل للشعائر الدينية، للصلوات والصيامات والحج، وفي الإطار الدقيق لأحكام السلوك الشخصي والاجتماعي»(84).

مدهشةٌ هي المطابقات لدرجة أن كاتباً خبيراً وحذراً، مثل مكسيم رودنسون لا يتردّد في القول إن صفة أصولية هي صحيحة نسبياً، إن تعلّق الأمر، لدى الإسلامويين والأصوليين الكاثوليكيين على حد سواء، بالتوق إلى توسّل الدين لحل كل المشكلات السياسية والاجتماعية، وترميم شمولية الاعتقاد بالمذاهب والشعائر(85). الحقيقة أن كل هذه التماثلات لا تكشف إلا نظام «المنظور»؛ ذاك أن تباينات بين الأصولية الكاثوليكية والإسلاموية تقع في مستويات أعماق أكثر تحديداً، خصوصاً في ما يتعلق بالأصل الاجتماعي للمناضلين وبالعلاقة المعيوشة مع السياسة.

في ما يختصّ بالمستوى الأول، فلنوضح الركيزة السوسيولوجية للأصولية الكاثوليكية. بهذا الصدد، كتب (C. Grignon) غرينيون:

> «بنحو خاص، تمارس الحركات الأصولية تأثيرها الجاذب للجماعات والشرائح المنحطة، القواعد الخلفية، القديمة نسبياً، لحراسة الطبقة السائدة – أرستقراطية الأرض، الجيش، مهنة قديمة لم تتجدّد بعد مثل الكتابة بالعدل، أصحاب «فرنسا العتيقة» في مقابل «المدبّرين» الجدد، إلخ – وتؤثر في الريفيين أكثر مما تؤثر في الباريسيين وفي البورجوازية الصغيرة، كما تؤثر في أصحاب المهن المهدّدة، مستقبلياً، في تصوّرها للعالم وللمهنة، وصغار الحرفيين، وصغار التجار، وصغار الموظفين، إلخ»(86).

كما بيَّن ب. برجيه(87) وت. لكمان(88) أن هذا «النمط من التدين» لا يسمُ في

أوروبا سوى جزء من السكان، تحديداً ذلك القسم الذي يقع على هامش المجتمع الحديث: الفلاحين، البورجوازية الصغيرة التقليدية وبقايا الأرستقراطية الغابرة. في المقابل، نجد أن المناضلين الإسلامويين، وهم أبعد ما يكونون متحدّرين من جماعات و/أو شرائح طبقية منحطة، أو أيضاً من أوساط تقليدية، إنما ينحدرون، بمعظمهم، من مجالات محدَثَنَة: الأوساط المدنية، شبيبة الضواحي، وكليات العلوم والتكنولوجيات، ودور المعلمين، إلخ.

أما بخصوص السياسة، فالإسلامويون يرجعون، خلافاً للأصوليين الكاثوليكيين، إلى الإيديولوجيا الدينية أكثر مما يرجعون إلى الدين نفسه؛ فمشكلتهم هي أن يستخرجوا من الإسلام أنموذجاً لتنظيم سياسي، منافساً للنماذج الأخرى. نقول بكلام آخر، لئن كانت الأصولية، على الصعيد السياسي، تجلياً لنظام إجراءات دينية (أحكام)، مُترجم في كل المجالات بموقف محافظ؛ فإن الإسلاموية، من جهتها، هي على الصعيد الديني، تجلٍ لنظام أحكام سياسية، تجسّد إرادة تغيير النظام القائم. صحيح أن الأمر، في النظامين، يتعلّق بربط السياسي والديني؛ إنما يكمن الفرق الأساسي في طريقة الربط بين الفضاءين. ففي الأصولية الدين غاية، وفي الإسلاموية ليس سوى وسيلة، نظراً لأن الغاية هي الاستيلاء على السلطة السياسية.

● الإسلاموية والأساسية (الأرثوذكسية)

أيكون مفهوم الأساسية (الأرثوذكسية: Fondamentalisme) أنسب لتوصيف طبيعة الإسلاموية المعاصرة؟ ما هي الأساسية؟

> «الأساسية (...) هي فكرة وجوب العودة إلى النصوص، بصرف النظر عن التراث الذي أثقلها وشوّهها. إنها «العودة إلى...» إعادة القراءة، البحث عن الأسس (الأصول). فالعدو ليس الحداثة، بل التراث، أو بالأحرى، في السياق الإسلامي، كل ما ليس من سنّة النبي. فالأمر يتعلق حقاً بإصلاحية. إذ إن الأساسية (الأصولية) ليست بذاتها موقفاً سياسياً، لأن «العودة» يمكنها أن ترتدي أشكالاً شتى»(89).

والحال، ليس هناك أساسية (أصولية) واحدة، بل هناك أساسيات (أصوليات). وما يشكّل إجماعاً لدى المحللين إنما هو التفريق الدقيق بين أساسية وتقليدية(90).

يبدو أن استعمال هذا المصطلح (Fondamentalisme) بدأ في السنوات الأولى من هذا القرن، للدلّ على بعض الكنائس والمنظمات البروتستانتية، خصوصاً تلك التي لم

تسلّم ولم تعترف بـ: (أ) المعنى الحرفي للأناجيل؛ (ب) الكتاب المقدس (التوراة) كمرجع وحيد وحَكَم فريد في موضوع الإيمان والممارسات الكنسية والاجتماعية والسياسية. إن هذا التيار، البروتستانتي المصدر[91]، يتمثّل حالياً في الولايات المتحدة بنحو خاص، بعدد من «حركات اليقظة». إنما يعود مولد هذه الحركات إلى القرن السابع عشر مع التقوية والإنجيلية[92]. فكان الأساسيون (الأصوليون البروتستانتيون) يعارضون اللاهوتيين الليبراليين والحداثويين، الذين يميلون أو يفضّلون قراءة انتقادية وتاريخية للأناجيل. حتى الآن لم تحدث في تاريخ الفكر الإسلامي قراءة مماثلة للقرآن. والحال، فإن مولد أساسية (أصولية) إسلامية لا ينجم عن معارضة لقراءة انتقادية وتاريخية للكتب. إنه تاريخياً التعبير عن رفض كل فكر حر ومستقل في الفَقَاهة [وعلم الكلام]. ففي الإسلام، الخلاف الأساسي لا يُعارض - كما يُزعم عموماً - «أهل العقل» بـ «أهل النقل»، إذ يمكن للاثنين أن يقعا في النطاق الضيّق «للعلوم الدينية»؛ بل يجري الخلاف بين السلفيين، أنصار الاضطراد الفقهي، الذين يدّعون الاستغناء عن كل فكر مستقل، وبين القائلين بالتخطّي الفقهي، المؤيدين لظهور فكر حر، عقلاني وعصري.

في القرن الحادي عشر تعمّق هذا المشروع الواسع لتجديد البناء الإيديولوجي، الذي بدأته الأرستقراطية العباسية منذ مطالع القرن التاسع. عملياً، بدأ كل شيء في صميم هذه الأمبراطورية العباسية المأزومة حيث لم يعد يتوقُ الخلفاء المحاصَرون إلى غير الحفاظ على المجال المفتوح والامتيازات المكتسبة. هكذا كان رد فعل الخليفة المتوكّل، أولاً، حيث فرض سنة 850، في الوقائع، «إغلاق أبواب الاجتهاد» (المجهود العقلي) في الفقه. لكن أزمة السلطة العباسية تفاقمت، تحت ضغط الانتفاضات الشعبية (ثورة البابكيين، ثورة الزنج والقرامطة)، فراحت هذه العملية تمتدُّ لتشمل كل الميادين التي كان يزدهر فيها فكرٌ حر، انتقادي ومستقل، أو في طريقه إلى ذلك، على صعيد الفقه، الذي كان هو نفسه في طريقه إلى التدجين. وارتدت رداء هجوم على «التشيّع». لكن ذلك لم يكن سوى القسم المنظور من الجليد العائم. ففي الواقع، كانت العملية ردة فعل محافظة ضد «أنوار» العصر الذهبي (آخر القرن الثامن - النصف الأول من القرن التاسع) للفكر الإسلامي، ضد الفكر الحر لدى «المعتزلة»[93] والفلاسفة.

في صميم هذا التوقيف للفكر الحر، تقع أعمال الإمام أبي عبد اللّه، أحمد بن حنبل (780 - 855)، وإقصاؤه للعقل وطرده للرأي (الرأي الشخصي). فابن حنبل، عندما نُكّلَ به في عهد الخليفة المأمون، سيكون موضوع توسّل كبير من جانب المتوكل. بخصوص مسألة القرآن، لا يراه ابن حنبل مادة للنقاش، بل هو مادة لإيمانٍ مطلق: كتب

«يُروى عن الكثيرين ممن سبقوا، أنهم قالوا: القرآن هو كلام اللّه غير المخلوق، وهذا ما أراه. فأنا لست متكلماً عقلياً (مناصراً للكلام) ولا أرى موجباً لإدخال الكلام (النقاش العقلي) في شيء من هذا؛ إذ تكفينا معرفة ما جاء في كتاب اللّه أو في سنّة نبيّه وصحابته والتابعين؛ فالنقاش غير محمود بالنسبة إلى البقية»[94].

وفي عهد المماليك، بلغ التيار السلفي ذروته مع أبي الوفا ابن عقيل (1040 - 1119) وابن تيمية (1263 - 1328) وابن قيم الجوزية (1291 - 1350). وكان أبرز زعماء السلفية في تلك الحقبة: محمد بن عبد الوهاب التميمي (1703 - 1792)؛ محمد بن علي السنوسي (1787 - 1859)؛ محمد أحمد المهدي (1844 - 1897)، جمال الدين الأفغاني (1838 - 1897)، إلخ.

ولقد أسهم مفكّرون آخرون في هذا الهجوم المحافظ المضاد. فمع الإمام الأشعري (873 - 940)، اتخذ الكلام السني صورته النهائية؛ إذ تجنّب العدوى المعتزلية وبات أقرب إلى الحنبلية. وفي مواجهة الفلاسفة، وقف أبو حامد الغزالي (1058 - 1111) ليبين العجز الكامل للعقل، من خلال أعماله، مثل: مقاصد الفلاسفة، المنقذ، وتهافت الفلاسفة. كما أن الماوردي (المتوفّى سنة 1058) نفى في كتابه، كتاب الأحكام السلطانية، كل فكرة عن وجود أساس عقلي لتنظيم الدولة. إن كل هذا المشروع لطرد ونفي الفكر العصري، الدنيوي، وتالياً الانتقادي، القائم بذاته والمستقل عن الفقه، نجد مصدره في الحنبلية، ونراه منتشراً تحت رداء «عودة إلى الأصول»، مصوَّرة كأنها السبيل الوحيد للإنقاذ الروحي والزمني. وهذا بالذات هو مشروع مختلف تيارات السلفية المسلمة: الوهابية المستوحاة من ابن تيمية، إصلاحية الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا؛ إصلاحية ابن باديس (1889 - 1940)، إسلاموية حسن البنا، إلخ.

صفوة القول: إن السلفية تحلُّ مسألة معنى النصوص القرآنية من خلال الموشور الحاصر لمصادرتين، الملازم لـ «أسطورة العصر المؤسِّس»:

• **المُصادرة على الانغلاق المعرفي**: الحقيقة الأخيرة، الأزلية، الوحيدة والشاملة، موجودة في القرآن، الذي كان كلاماً، فصار نصاً؛

• **المُصادرة على القَبْليّة الفقهية**: ما من شيء يمكن أن يُعرف ويُفَسَّر خارج الأشكال القبلية للحساسية و/أو للمعقولية الدينية.

تقوم إسلامية اليوم على هاتين المصادرتين. بهذا المعنى تندرج في الرحم السلفية (أو الأساسية الأصولية).

«السلفيّة»

اشتقاقاً، تدلُّ الكلمة على «الماضي»، «السلف» أو «الأجداد»: عندها، تدلّ السلفية على «هؤلاء الذين يرجعون إلى السلف الصالح». وفي الفقه، تدلُّ على هؤلاء الذين يستندون في أحكامهم كما في سلوكاتهم إلى القرآن والسنّة، طارحين كل قانون آخر. فالسلفية تقول بالعودة إلى الإسلام الأصلي، انطلاقاً من القول بأن الإسلام قد شهد، على مر الزمن، تحريفاتٍ خطيرة، «بدعاً مُنكرة» جاء بها الحكام المتعاقبون على اختلافهم. لهذا السبب، تقول المنظمات الإسلاموية ذات التوجّه السلفي بقلب الحكومات القائمة، باعتبارها فاسقة.

إن هدف السلفية هو توحيد الدول الإسلاموية تحت إمرةٍ واحدة: الخلافة. وفي ما يتعدى الخلافات حول أنموذج الخلافة المنشودة، يتواضع جميع السلفيين على أن الخلافة التي كانت قائمة طيلة حكم الخلفاء الأوائل الأربعة (أبو بكر، عمر، عثمان وعلي) الذين خلفوا النبي، إنما تمثّل الأنموذج المرجعي. وكما نوّهنا سابقاً، لا يتقبّل التيار السلفي كمرجع وحيد سوى «نص القرآن»، ويرفض أن يكون بمثابة مصدر لـ «بدع مُنكرة»: الرأي والتأويل والقياس والعقلانية والسببية.

هذه النزعة تنطوي على عدة تيارات. ولفهم الحركة الإسلاموية المعاصرة، سوف نحصر مقارنتها بالتيار السلفي الأكثر تمثيلاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين: «السلفية الإصلاحية» التي من أبرز أعلامها الأفغاني ورشيد رضا ومحمد عبده[95]. خلافاً للإصلاحيين، يقترح الإسلامويون برنامجاً سياسياً جذرياً، ليس لإصلاح العقيدة، بل لجعلها، بالعنف عند الضرورة، أساس النظام السياسي والاجتماعي. فالإسلاميون لا يتطلّعون إلى تحديث الإسلام، على غرار السلفية الإصلاحية، بل إلى أسلمة الحداثة. سوف نصف الإسلاموية المعاصرة، التي بدأ

تاريخها مع قيام «جمعية الإخوان المسلمين» (التي أسسها حسن البنا، سنة 1928، في الإسماعيلية في مصر) بأنها سلفية حركية. فالحركة التي أنشأها حسن البنا هي، في جوهرها، نتاج الإصلاحية التي نادى بها الأفغاني وعبده ورشيد رضا، والتي أفرط البنا في تبسيطها وحصر مبادئها في تقريرات القرآن والسنّة. وتالياً، يتبنى الإخوان المسلمون أساس التعليم السلفي، لكنهم يتصورونه من زاوية مشكلة الدولة (الحكم السياسي)[96]. هذا معناه أن الإسلامويين إن كانوا كلهم سلفيين، فليس جميع السلفيين إسلامويين بالضرورة.

• **الإسلاموية والأساسية (الأصولية) الجديدة:**

كتب لمشيشي في كتابه (L'Islamisme en Algérie) المنشور سنة 1992:

«الإسلامويون هم أساسيون (أصوليون، سلفيون) جدد، فهم أتباع قراءة جديدة للنصوص التأسيسية (القرآن، السنّة النبوية) بوصفها مصادر، سياسية وأخلاقية، مكوِّنة للهوية ـ في سبيل نهضة أو بعث العالم الإسلامي. إنما يكمن الاختلاف الجوهري مع سابقيهم في قراءتهم الإيديولوجية للإسلام، المعتبر أداة للاعتراض الاجتماعي والاستيلاء على الحكم»[97].

بعد عدة أعوام، في كتاب آخر، L'Islamisme en question، الصادر سنة 1998، يُفرّق تفريقاً واضحاً بين الإسلاموية والأساسية الجديدة (الأصولية الجديدة)، يقول:

«الأساسية الجديدة تدلُّ، هكذا، على جيل جديد من الناشطين والمناضلين الذين يختلف تطويعهم ومسيرهم وخطابهم وتناولهم للمشكلات الاجتماعية، اختلافاً واضحاً عن نظائرها في كبريات الحركات الإسلاموية الكلاسيكية... إن الفارق الأساسي بين الإسلاموي والأصولي الكلاسيكي والأصولي الجديد يدور حول العلاقة بالدولة وبالسياسة»[98].

في كتابٍ عن أفغانستان[99]، صدر سنة 1985، فرّق أوليفييه روا تفريقاً صريحاً بين الإسلاموية/الأساسية (الأصولية، السلفية)، فقال: «الأساسية ـ السلفية ـ هي جوهرياً «إيديولوجيا» حقوقية وليست سياسية». إنها تحدّد مجتمعاً حقوقياً؛ أي مجتمعاً تنظّمه معايير (الشريعة) الموضوعية والمستقلة عن عَسْف الأمراء. أما الإسلامويون فهم، بدلاً من الرغبة في إدارة المجتمع الأهلي مثل العلماء السلفيين، ادّعوا تجديد بناء المجتمع، انطلاقاً من الدولة. والحال، فإن سلفيتهم أكثر جذرية من سلفية العلماء؛ فما ينشدونه هو تطبيق الشريعة كوسيلة، لا كغاية. إنطلاقاً من هذا، يعتبر الكاتب الإسلاموية كظاهرة جديدة تماماً، ظهرت في الثلاثينات، في مصر وفي شُبه

القارة الهندية. ولتسجيل هذه الجدة الجذرية في الإسلاموية، وصفها أوليڤيه روا بأنها سلفية جديدة (أصولية، أساسية جديدة). وبعد عقد، عاد كاتبنا عن تصنيفه، فميَّز الإسلاموية من السلفية الجديدة[100]. فمن الآن وصاعداً، يُحيل مفهوم السلفية الجديدة إلى تيار، يمكن تعريفه بميزتين أساسيتين: بعده المجتمعي ورفضه المنطق الوطني. لقد انتشرت الجماعات السلفية الجديدة، مثل «جماعة التبليغ والدعوة» ـ على ما يقوله أوليڤييه روا ـ في «فضاء هوامش الإسلام الذي لا علاقة تجمعه بأي مرتكز في الأرض».

لننظر في مجموعات جماعة التبليغ، لكي نحكم على الصلاحية التاريخية لهذه التمييزات. إن جماعة التبليغ والدعوة أنشأها الشيخ محمد الياس (1917 ـ 1977) في نيودلهي، عاصمة الهند، التي كانت آنذاك تحت السيطرة البريطانية. تشدّد «التبليغ» على حد أدنى من شعائر وتعاليم، يكون قانوناً مشتركاً بين مجمل المسلمين في العالم: استخراج المعايير الحقوقية (الأعراف) من كل سياق ثقافي خاص، بحيث لا يؤخذ منها سوى الحد الأدنى البحت، أي ما هو بيّن في الشريعة والشعائر الإسلامية، من دون أدنى شك. وتستند جماعة التبليغ إلى المثال الخُلُقي، الموروث عن سلوك النبي الأمثل.

«إن جماعات الدعوة، مثل جماعة التبليغ، مثلاً، تشدّد على البعد الفردي (الإنسان) أكثر مما تشدّد على مؤسسات الدولة. فهدفها الأول ليس سياسياً بصراحة؛ فهي تهدف إلى تبليغ الرسالة القرآنية والدعوة إليها. والرسالة القرآنية تنطوي أولاً، بنظر هذه الجماعات، على مبادىء مثال فاضل لسلوك المؤمن (المسلم)، مهما تنوعت انتماءاته (الثقافية، الإثنية، الاجتماعية، إلخ)؛ لكن تقليد النبي لا يمكنه التوقف، بالطبع، عند الانتماء إلى إيمان، أو احترام أحكام الدين والممارسات الثقافية؛ وبنظرها، يتضمن المثال النبوي اعتماد نظام لباس (من هنا الحجاب المفروض على النساء) ومحرّمات غذائية، والامتثال لوتيرة خاصة في الحياة اليومية، من تربية اللحية، وحركية معينة وآداب جسمانية خاصة»[102].

صحيح أن هذه الأصولية (الأساسية/السلفية) مختلفة عن سلفية العلماء؛ لكنها غير مختلفة عن الوهّابية. بل العكس، إذ إن جماعات التبليغ (مثل الطالبان الأفغان) تندرج في رحم الإيديولوجيا الوهابية الطهرانية والمتشدّدة. بهذا المعنى، المقصود هو جماعات سلفية تماماً. وعليه، نستطيع الكلام بخصوصها عن سلفية تتبنى التقية أو تسعى إلى الاطمئنان؛ ولكننا لا نستطيع، في أي حال، الكلام على سلفية جديدة .

في الواقع، إن ما يتخفّى وراء المفارقة إسلاموية/سلفية ـ التي تُفضي إلى الحديث عن سلفية جديدة ـ هو التصميم على فصل الإسلاموية عن «السلفية» حتى يُماط اللثام عن جدّتها الجذرية؛ والهدف هو توهيمنا بأنها (الإسلاموية) تحمل في ثناياها بذور حداثة خاصة. بهذه الصفة، لا يمكن اعتبار الإسلاموية مجرّد رجوع إلى الماضي، مجرد حركة ماضوية. إنها رفض الحداثة الغربية (الغريبة، الهدّامة والمغرِّبة)؛ لكنها، بذلك، تسعى إلى إعادة امتلاك مرجعياتها الأساسية، حتى ترسم الخطوط الدقيقة لحداثة محلية/خاصة. وعندها، حتى لو تصوَّرنا تمجيدها لماضٍ معين كأنه ارتجاع، فإن الأمر قد يتعلّق بـ «تراجع خصيب»[103] أو أيضاً بحركة صادرة عن منطق تصفية الاستعمار غير المكتملة[104].

● عودة إلى مفهوم «السلفية»

ينبغي توضيح مفهوم «السلفية» للتمكن من تفكيك شلة خيطان التيارات الإسلاموية المختلفة المتقاربة والمتنافسة في آن. على سبيل التذكير فإن المقصود بـ «السلفية» هو العودة إلى «السلف الصالح». ويُطلق «السلف الصالح» على الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وكل أولئك الذين عاشوا خلال القرون الثلاثة الأولى من الإسلام، ومنهم الأئمة الأربعة وأولئك الذين اتّبعوا تعاليمهم[105]. هناك ظاهرة لها مدلولها: كل مشاريع إصلاح الإيمان، في الإسلام، يجري تدبيرها باسم عودة معينة إلى الصفاء الأصلي للإسلام. مع ذلك، ينبغي التوضيح أن هذا الرجوع وهذا الصفاء، تنظر مختلف النزعات إليهما نظراتٍ مختلفة. وهذا يتراوح بين رجوع إلى المعايير الشرعية والأحكام العرفية التي تعتبر الأكثر تناسباً مع مستلزمات الحاضر، وبين الدعوة إلى رجوع كلي إلى المنابع.

ولقد سبق أنْ رأينا أنّ النزعة «السلفية» تنبع من ذلك المشروع الواسع للإصلاح البنيوي الإيديولوجي المبتدىء، في القرن الحادي عشر، على أيدي الأرستقراطية العباسية ضد «أنوار» العصر الذهبي للفكر الإسلامي، وهو نتاج المعتزلة والفلاسفة، والشعاع الموجّه لتفكير في (الفقه) حرّ ومستقل. ورأينا أن أعمال ابن حنبل تقع في صميم هذا التدبير لخنق «العقل». ولد ابن حنبل في بغداد حيث تابع دروس الإمام الشافعي (المتوفّى سنة 820)، تلميذ مالك بن أنس. وسرعان ما انفصل عن أستاذه،

واضعاً «رسالته» على المحك. فابن حنبل سنّي، وهو أيضاً مدافع شديد عن التراث، وبسرعة كبيرة، صار رئيس الخط المضاد للمعتزلة. وبعد سنوات من وفاته، أغلق الخليفة العباسي المتوكّل (المتوفّى سنة 861) باب الاجتهاد، فمنع المعتزلة، واستلهمَ الحنبلية للقيام بإصلاح عقائدي. ويمكن تعريف الحنبلية بسمتين أساسيتين: صراعها بلا هوادة ضد البِدَع وتشدّدها المرعب على صعيد الأخلاق. فهي ترفض في مذهبها الرأي، الغالي على المذهب الحنفي، والاستحسان، الذي يدافع عنه المالكيون، والاستصلاح (مبدأ المصلحة العامة) الذي اعتنقه الشافعيون. كما أنها ترفض القياس للنظر في هذه النقطة أو تلك من العقيدة.

إن ابن بطة (المتوفّى سنة 997)، المتحدّر من المذهب الحنبلي، المتكلم والفقيه، واضع اعتراف إيماني في كتاب مشهور، الرسالة الصغيرة، يرفض هو أيضاً كل بدعة تمسّ بالعقيدة، والعبادة، والقانون والأخلاق. كما أنه يعارض الفلسفة المستوحاة من اليونان، ويعارض المعتزلة. ويمكن ذكر شخصيات أخرى أيضاً، مثل أبي داود السجستاني (المتوفى سنة 880)، وابن حاتم الرازي (المتوفى سنة 891) والبربهاري (المتوفى سنة 940)، وابن عقيل (المتوفى سنة 1119). أمّا التلميذ الأشهر لابن حنبل فهو فقيه آخر، ومرجع أساسي للإسلاموية المعاصرة. إنه ابن تيمية الذي سيتبعه، بدوره، ابن قيم الجوزية (المتوفى سنة 1350) والمؤرخ ابن كثير (المتوفى سنة 1373). وفي هذا الشكل الفكري، انزرعت وتلاقحت الوهابية التي نصفها بأنها «سلفية بدائية»؛ وهي «بدائية» بالمعنى الاشتقاقي للكلمة: في الطور الأول من نشوئها.

نحو نهاية القرن التاسع عشر، ظهرت، في مواجهة التفوّق الأوروبي، حركة إصلاحية (النهضة)[106]، تدعو هي أيضاً لـ «عودة إلى الأصول»، كمقدّمة ضرورية إلى نهضة محتملة.

«أن الحركة السلفية التي ظهرت جزئياً كردّة فعل ضد الغرب وبدافع المساواة بالغرب في آن، الغرب حيث تنتصر عقلانية متصلة الخط، إنما كانت من صنيع علماء ودعاة في الجامعات والصحافة: في مدن القرن التاسع عشر المنصرم. وبوجه عام، كان مسارها هو التالي: إنها تجابه، «تقارن» أولاً الإسلام كما تعيش الجماهير عينياً، بشدّة وبساطة بعض الواجبات الشرعية الكبرى ومبادىء التوجيه المناقبي للفكر الإسلامي. فكانت تدعو إلى الإقلاع عن عدة مسالك واعتقادات غير إسلامية و/أو معادية للإسلام. ومن ثمّ، قوّمت مجمل الأحكام المعيارية، المستفادة على مرّ العصور من الشروحات والتفسيرات الأكثر

جلاءً، ومن المصادر الشرعية الفقهية، وحدّدت المعايير والنماذج الاجتماعية الاسلامية التي تبدو أنها الاكثر تكيّفاً مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية المعاصرة»[107].

في منطلق الفكر الإصلاحي نجد إثبات انحطاط البلدان المسلمة، في نهاية القرن التاسع عشر. أما مؤشرات ذلك الانحطاط فهي: (1) أنها خاضعة كلها لسيطرة الأجنبي (الغرب)؛ (2) أنها منقسمة على بعضها؛ (3) أنها تعاني من الاعتقادات الباطلة التي تفسد نقاء إيمانها؛ (4) أنها تعيش في الجهالة. وفي مرحلة ثانية، سؤال: «من أين جاءت هذه الأمراض والشرور»؟ الجواب: «من ابتعاد المسلمين/انحرافهم عن الإسلام الحقيقي». الحل المنشود: يجب الرجوع إلى المنابع الحقيقية والثابتة للعقيدة (القرآن والسنة) وإلى طهارة «السَّلف الصالح» الأولى. الفكر الإصلاحي عارض الإسلام المعيوش بإسلام مُنزَّل[108]. وعلى هذه القاعدة، وضع العلماء الإصلاحيون برنامج إصلاح غايته تحديث الإسلام. لكل هذه الأسباب، سنصف هذه الحركة بأنها سلفية إصلاحية.

إن حركة الإخوان المسلمين، الرحم الأساسي للإسلاموية المعاصرة، ليست من جانبها سوى الخلاصة القصوى (المتجذّرة) للحركة الإصلاحية، إنطلاقاً من فكر رشيد رضا الذي دفع تعاليم أستاذيه (الأفغاني وعبده) في اتجاه أكثر محافظة. إنه «عودة إلى الأصول» مذهبياً، لا يحسب حساباً، في تطبيق الشريعة، لتطوّر المجتمع ولا للشروط الجديدة للحياة الحديثة. وإن القطيعة بين الحركة الإصلاحية وحركة الإخوان المسلمين، نشأت من انقلاب مثقل بالعواقب النظرية والعملية. فإذا كان الأولون يتوقون إلى تحديث الإسلام، فإن الآخرين يدّعون أسلمة الحداثة، إنطلاقاً من التصور بأن الإسلام «دين ودولة». هذا الانقلاب أفضى إلى نتيجتين: من جهة، انطوى على انزلاق من موقف روحي (ديني) وأخلاقي (مناقبي) من المجتمع، إلى موقف سياسي، يغذّي ديناميكية رافضة للنظام القائم. ومن جهة ثانية، حدّد علاقة أصلية بالماضي الإسلامي: استعادة العصر الذهبي للمجتمع الإسلامي؛ عصر «دولة المدينة» (622 – 660)[109]. ولقد سبق أن أشرنا إلى أن الدين (الإسلام)، من خلال هذا الانقلاب، لم يعد «غاية» بل صار «وسيلة». لذا، نصف الإسلاموية بأنها «سلفية حركية».

إن المجموعات، على شاكلة «جماعات التبليغ والدعوة»، تسترجع من «السلفية البدائية» الفكرة القائلة إن الشريعة هي أداة ضبط ممتازة، يمكنها الإفضاء إلى أنموذج

«المسلم المثالي». وعليه، فقد أنتج التياران خطاباً يدّعي الشمولية أو العالمية، يتمفصل حول فكرة قانون معياري، غير تاريخي (ثابت على تقلبات التاريخ المعيوش والوقائع الاجتماعية ـ الثقافية). ولكن، بينما ظلّ السجل الذي ترتسم عليه رؤية «السلفية البدائية» سجل ثقافات تقليدية، شدّدت جماعات التبليغ، من ناحيتها، على قانون الحد الأدنى للشعائر والتعاليم المشتركة بين مجمل الأمة المسلمة. وإن تطهير القاعدة الحقوقية والطقسية من كل عدوى ثقافية واضحة، والالتزام بما هو حد أدنى تماماً، بما هو بيّن ولا يشكّل موضوع سجال، إنما يشكّل المحدِّد لسلوك هذه الجماعات. فهذه الأخيرة، وكلها من مورد وهابي، وهذا ما يجب توضيحه، إنما ترى أن «المسلم الفاضل» هو ذلك الذي يعاود بسلوكه وأعماله اليومية، المثال الأخلاقي الموروث عن المسلك النبوي الأمثل. إن هذا البحث عن أنموذج «المسلم الكامل» لا يؤدي إلى تفضيل البعد السياسي. فليس ضرورياً الانتظار حتى تتقيّد الدولة بالشريعة، لكي يتقيّد المسلم نفسه بتعاليم الشريعة. على هذا الأساس، نصف نموذج بعض الحركات بأنها تنتمي إلى «السلفية المكيّة». (الأصولية التقية/الطامحة إلى الدعة).

● تعريف الإسلاموية

يمكننا الآن تعريف الإسلاموية بمزيد من الوضوح. للبدء، فلنتوافق على أن نسمّي «إسلاموية» جميع الحركات السياسية-الدينية التي تقدّم بديلاً «ثورياً إسلامياً»، وهو نوع من «طريق ثالثة» تستبعد كل النماذج السياسية القائمة، ويرتبط تحقيقها بإنشاء «دولة إسلامية»، أي دولة قائمة على تطبيق الشريعة. والحال، فإن الإسلاموية تُحيل، جوهرياً، إلى الفكرة القائلة إن النظام السياسي والنظام الديني يجب أن يتلاحما. وبموجب هذا المبدأ يمكن تعريف الإسلاموية على أفضل وجه. فهي تترجم رفض (أو معارضة) انتهاك هذا المبدأ، والالتزام (أو العمل) في سبيل تحقيقه. وهذا المبدأ مشتقّ من فكرة تقول إن الإسلام هو في آن (عقيدة وشريعة)، (دين ودولة) ونظام قيم روحية وزمنية (دين ودُنيا). إن هذا القول وتسويغه الفقهي هما مشتركان بين جميع الحركات الإسلاموية. فكلها تؤكد، من المغرب إلى أندونيسيا، على أن الإسلام والدولة مقدّران لبعضهما، وأن أحدهما لا يكتمل من دون الآخر، ويشكّل بذاته «بدعة مُنكرة».

إن هذه الأطروحة ماثلة، مُصاغة ومبرمجة صراحةً في أعمال حسن البنا. كما أننا نعني بـ «إسلاموية» (إسلاموي بالعربية Islamiste، مقابل إسلامي، Islamique) كل حركة تجعل من الإمامة (السلطة السياسية) ركناً سادساً للعقيدة الإسلامية، إلى جانب الشهادة والصلاة وصوم رمضان والزكاة والحج. إن هذه الإضافة الصغيرة، المثقلة بالعواقب، هي التي تختصر اللازمة، المقتطفة من رسائل حسن البنّا: «الإسلام دين ودولة، قرآن وسيف، عبادة وقيادة، وطن ومواطنية».

بعبارة أخرى نقول إن أركان الإسلام في التراث السني هي خمسة أركان؛ وإن الإمامة غير مذكورة في رسائل العقيدة وأصول الفقه، بين هذه «الأركان». وإن ما يميّز هذه الإسلاموية من كل التيارات الأخرى (السلفية)، هو، تحديداً، كونها تنصب الإمامة ركناً سادساً للإسلام، انطلاقاً من الافتراض التالي: كل مجتمع يُحكم على نحو آخر، غير مطابق للشريعة، هو مجتمع كافر، ولهذا بالذات، فإن أحداً لا يمكنه أن يعيش حياة مسلم صحيح، إلاّ في نطاق دولة إسلامية. إن قضية السلطة السياسية حوّلت إلى بُعدٍ مكوّن للعقيدة. هذا بالتحديد ما قاله ابن تيمية في رسالة الفقه العام:

«ينبغي العلم أن ممارسة وظيفة عامة يشكل أحد أهم واجبات الدين؛ ونقول، إن الوظيفة العامة ضرورية لوجود الدين نفسه»[110].

وبعد عدة سطور، يُدخل الإمامة، صراحة، في قائمة الواجبات الدينية، كتب:

«أمر النبي بأن يكون أمير على رأس أصغر جماعة مسافرة. لقد أراد تنبيه الناس إلى الغرض الذي يقع على كاهلهم منذ أن يكونوا في مجتمع. ولقد فرضَ اللّه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا غير ممكن من دون القوة وسلطة الأمير. كما أن كل الفروض الأخرى التي أمر بها، مثل الجهاد والعدل والحج والصلاة الجامعة، والأعياد والمؤاخاة وإنزال العقوبات، إلخ، لا يمكن القيام بها إلا بفضل القوة وسلطة أمير»[111]. أو أيضاً، بصراحة أكبر: «إن من الواجب، إذاً، اعتبار ممارسة السلطة شكلاً من أشكال الدين، مثل عمل من الأعمال التي يتقرّب بها الإنسان من اللّه»[112].

والحال، فإن قضية السلطة السياسية (الدولة)، الواقعة في صميم المشروع الإسلاموي، هي التي تميّزها جذرياً من السلفيات (الأصوليات/الأساسيات) الأخرى. فالدولة والدين هما في رباط داخلي، ولا يسير أحدهما من دون الآخر.

● نزعات وتيارات في الإسلاموية المعاصرة

تُعَرَّف الإسلاموية، إذاً، بمرجعين أساسيين: العودة إلى الأصول، وتجديد إسلام المجتمع بواسطة الدولة. وتنتمي التيارات الإسلاموية، على اختلافها، إلى الإيمان بالقرآن و«السنّة»، وتنادي بإقامة نظام سياسي إسلامي قائم على المبادىء الآتية: (1) سلطة مطلقة وحاصرة للوحي، وعدم المساس بالشريعة، (2) واجب السلطة السياسية أن تطبِّق أحكام «الشريعة» تطبيقاً كاملاً». لكن، في ما يتعدّى هذا الحد من المرجعيات الدنيا، توجد بين مختلف النزعات والتيارات الإسلاموية، خلافات حول التشكل العقيدي لهذه المبادىء (المستوى الإيديولوجي) وحول الكيفيات العينية لتطبيقها (المستوى السياسي).

هناك نزعتان كبيرتان سائدتان: من جهة، «السلفية المكيّة» التي تقبلُ فصل الدين عن السياسة؛ ومن جهة ثانية، «السلفية الحركية» التي تعتمد أدلجة العقيدة، مستخدمة النصوص المقدسة كأداة صراع سياسي. وعلى أساس هذا الانفراق الكبير، تظهر الإسلاموية، اليوم، في العالم المسلم، في أربعة أشكال تجسّدها الجمعيات التبشيرية والرسالية:

● **«السلفية المكية»**، نزعة تحاول تجديد إسلام المجتمع من تحت. ينصبُّ عملها على إصلاح الآداب. هذا الإصلاح يميِّز الممارسة الفردية. وهذا النمط من «السلفية» ممثل تماماً في «جماعات التبليغ والدعوة».

● **«السلفية الحركية»**، تمثلها التيارات التي تقول إن الإسلام هو في آن دين ودولة. وهناك عدة أشكال عينية لتطبيق هذه المصادرة، تقابلها عدة تيارات داخل هذه النزعة:

1. **السلفية الحركية المعتدلة**: التي يبدأ تاريخها في مصر، أواخر العشرينات، مع ولادة جمعية الإخوان المسلمين؛ وكان من أبرز أعلامها إثنان: حسن البنا (المؤسس) وسيد قطب (المنظِّر). أما الفرع الآخر من هذا التيار، فقد نشأ في المجال الهندي ـ الباكستاني، في المرحلة ذاتها، بدفع من ابي الاعلى المودودي (1903 ـ 1979)، مؤسس «جماعت إسلامي»، حزب سياسي، سنة 1941.

2. **السلفية الحركية الجهادية**: المقصود جماعات جذرية متحدّرة من حركة الإخوان المسلمين، لكنها منشقة عنها؛ وتنادي بالانتماء إلى سيد قطب، وتستلهم

كتيّب محمد عمارة، الفريضة الغائبة. إن هذه الجماعات تجعل الجهاد واجباً فردياً، وليس جماعياً فقط. فهذا التيار الذي يقول بالجهاد، لا يصف مع ذلك أكثرية المسلمين بالكفر. الجهاد الإسلامي المصري يجسّد هذا التيار تماماً.

3. **السلفية الحركية التكفيرية**: تضم أشد التيارات تطرّفاً. فهي تدفع بأفكار سيد قطب إلى منتهى عواقبها. وهي تدمغ بالكفر كل المجتمع، الذي يغدو، بهذا الحكم، معرَّضاً للنفي من الإسلام.

● عودٌ إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ

نستطيع الآن اختراق سر السديم الذي تمثّله الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتشخيص مختلف التيارات التي تعبرها. ففي الواقع، حاولت الجبهة تجميع أكبر عدد ممكن من الناس، دامجةً كل التيارات الإسلاموية العاملة في الجزائر. ومنذ البداية، راحت هذه التيارات تخوض صراعاً ضارياً لأجل السيطرة على الحزب. زد على ذلك، أن الجبهة الإسلاموية للإنقاذ، المكوَّنة من «بويعليين» سابقين («حركة الشبيبة الإسلامية» بقيادة أحمد كرفاح، رفيق بويعلي) ومن قدامى حرب أفغانستان (المعروفين باسم «الأفغان») ومن عناصر قادمة من «التكفير والهجرة»، ومن «الجزأرة»، ومن «إخوان مسلمين» متجذرين، ومن «سلفيين» مثل «حركة السنة والشريعة» لعلي بلحاج، و«أهل الطليعة» و«جماعة الجهاد» و«جماعة التبليغ» و«الدعوة» ما كان في إمكانها تكوين أكثر من إطار قانوني عابر، ناشىء من تحالفات تكتيكية. وكان هناك داخل مجلس الشورى النزعات والتيارات الآتية:

● الجَزأرة

«الجزأرة»: لفظ مشتق من كلمة «الجزائر» ويدل حرفياً على الانتماء للجزائر حصراً. والحال، يرمي الجزأريون إلى «توطين» الإسلاموية حتى تتكيّف على السياق الجزائري. وهم يدعون إلى بناء جمهورية إسلامية في إطار وطني محض. بهذا المعنى، يدرجون عملهم في مساق القطع مع استراتيجية «العالمية الإسلاموية»، التي يسود فيها «الإخوان المسلمون». تتمثّل «العالمية الإسلاموية» في الجزائر بمحفوظ نحناح، قائد «الحركة الاجتماعية للسلم» (MSP أو حماس بالعربية)، الذي كان بحق

أول من استعمل هذا المصطلح، للدلّ على أعضاء هذا التيار، وبكلام أدق، لتمييزهم، وللتنديد بما لم يكن في نظره سوى «بدعة ضالّة» و«تراجع قوموي» خطير.

تشكّلت الجزأرة، سرياً، نحو آخر السبعينات ومطلع الثمانينات، في الجامعة، حول نواة من الجامعيين و«الشيوخ» (الدعاة) تحت الغطاء القانوني «للجمعية الإسلامية لأجل البناء الحضاري». ويضع بعض المحللين «الجزأرة» في امتداد حركة ابن باديس الإصلاحية، ويرى فيها آخرون تأثير مالك بن نبي. والحقيقة هي أنها لا صلة لها بكل هذا وذاك؛ فليس للجزأريين ـ خلافاً للسلفيين ـ مراسي فكرٍ معينة وخاصة، ولا عندهم تصوّر متناسق للعالم. فهم لم يبرمجوا وجهة نظرهم الخاصة في منظومة فكرية. ولا يوجد أي نص مرجعي يمكنه السماح بتحديد المحتوى الإيديولوجي لهذه النزعة، بكل وضوح. أما «الجزأرة» فما هي من حيث مضمونها سوى تجلٍّ لـ «حرتقة إيديولوجية» تصدرُ، في أفق تكتيكي حصراً، ولغاية «سلطوية» بحتة، عن مجموعة استعارات من إيديولوجيات متناقضة ومتعارضة، ترتدي شكل تسوية بين القوموية والإسلاموية. إنها إسلاموية مهجّنة بقوموية تقع، في الجزائر، عند أقصى يمين التيار الإسلامو ـ قومي. في الثمانينات تطوّرت «الجزأرة» وتجذّرت من دون أن تفقد، مع ذلك، سماتها المميزة، سمات مجتمع سرّي، نخبوي، يُمارس، مبدئياً، في البَينية، تَنْوِيَةَ (Noyautage) الأجهزة والسيطرة عليها. يصف الإسلامويون «الجزأرة» بأنها «محفل ماسوني».

لفهم ولادة «الجزأرة» وتطورها، لا مناص من العودة إلى نتائج تعريب التعليم. الواقع أن خطة لتعريب التعليم تعريباً شاملاً، وُضعت منذ 1969. وفي عام 1977 قرّر الرئيس بومدين «وقف التعريب» لأسباب لا تزال مجهولة التفسير حتى اليوم، ولكن دون إقرار هذا التغيير الاتجاهي في مجلس الوزراء. في أثناء ذلك، جرى تعريب التعليم الابتدائي والثانوي مع إبقاء بعض «الجُزر الفرنكوفونية» (المسمّاة فروعاً ثنائية اللغة). إن هذه الثنائية اللغوية (عربوفونيون/فرنكوفونيون) تحوّلت بالتدرّج إلى مشكلة سياسية، لأنها كانت تتقاطع مع تباين طبقي: الفئات الشعبية والبورجوازية الصغيرة التقليدية في الأقسام المعرّبة من جهة، والأوساط القيادية وبعض أجزاء الفئات المتوسطة (كوادر عليا ومتوسطة في الجيش، جامعيون، أطباء، مهندسون،

كوادر المنشآت العامة الكبرى، مهن حرة، إلخ) في الأقسام الفرنكوفونية (الثنائية اللغة) من جهة ثانية.

في آخر السبعينات، وصلت إلى الجامعة أفواج جديدة من الطلاب، من حملة بكالوريا علمية و/أو رياضية، تابعوا تعليماً ثانوياً معرّباً بكامله. وخلافاً للترقيات السابقة، التي لم تكن ذات بدائل أخرى سوى الحقوق والعلوم الاجتماعية، فإن هؤلاء الحملة الجُدُد للبكالوريا يمكنهم أن يتسجّلوا في الفروع «العلمية والتقنية»: تكنولوجيا، إلكترونيات، معلوماتية، كيمياء، طب، هندسة معمارية، هيدروكربور، إلخ. ولكن، في هذه الفروع، لا يزال يعطى التعليم بالفرنسية، فلم يتحقّق تعميم التعليم كما وعدت بذلك السلطات العامة.

إن هؤلاء الطلبة المستعربين المكرهين والمرغمين على متابعة الدراسة بالفرنسية، اقتنعوا، منذ ذلك الحين، بأنهم تعرّضوا للخيانة وللتضحية بهم على مذبح سياسة معلنة، لم تكن سوى وهم. وبنظرهم، سرعان ما ارتدت الواقعة رداء عُقدة: فقد وقعت حرب تحرير طويلة وقاسية ضد الفرنسيين، فيما الجزائريون المسيطرون اليوم، هم أولئك الذين يتكلمون بالفرنسية أكثر من العربية. إنهم يشعرون بأنهم ضحايا لمنطق تصفية استعمارية غير مكتملة، الأمر الذي دفعهم إلى تسييس رفضهم، وإلى تجذير معارضتهم. وبالتدرّج، انزاح هذا الشعور من السياسي إلى الأخلاقي، ومن الأخلاقي إلى الديني، تحت تأثير خطاب الإخوان المسلمين، الذين باتوا مسيطرين على الجامع وعلى عدة روابط طلابية. لقد نشأت «الجزأرة» من الربط بين القوموية والإسلاموية. لكن هذا الربط بينهما تلاعب عليهما معاً. فالقوموية تتبلور عند الإسلاموية في إكمال تصفية الاستعمار، والإسلاموية تنصب على إعادة تأسيس الدولة الوطنية بتطبيق «الشريعة».

في آخر المطاف، ليست هذه «الحرتقة الإيديولوجية» سوى الرداء المناسب لأزياء لحظةِ شعورٍ عميق بالحقد الاجتماعي على النخب الفرنكوفونية (المدنية و/أو العسكرية) المتماهية مع النظام. إنه شعور الناس الذين لعبوا لعبة «الوهم المدرسي» ـ وهم الارتقاء الفئوي والنفوذ من طريق المدرسة ـ والذين لاحظوا أن النظام، الذي جعلهم يشتغلون بهذا الوهم، لم يعد يحترم قواعد اللعبة. ففي نظرهم، وهم ضحايا تمييز لغوي كانوا قد ظنّوه ولّى، ليست المدرسة سلم صعود اجتماعي ولا مصدر

نفوذ. وبذلك، ليست «الجزأرة» سوى التعبير عن منطق **إعادة تصنيف اجتماعي**، لم يجرِ احترامه.

إن «الجزأرة» التي غدر بها القومويون، وناصبها السلفيون العداء، **عملت بنخبوية** وسرية، على تطوير استراتيجية تنوية وتسلّل. ستعود عليها بلقب «محفل ماسوني». لكنها ستلعب دوراً من الطراز الأول في تكوين الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وستؤول إلى السيطرة عليها، بعد المؤتمر الوطني لكوادر الجبهة الإسلامية، الذي انعقد في باتنة، يومي 25 و26 تموز/جويليه 1991. ففي «مجلس الشورى»، تحتلّ «الجزأرة» المرتبة الثانية، بعد «الجهاديين»، مع (9) أعضاء من أصل (35) عضواً معروفين رسمياً: عيسى عثماني، كامل بوخضرة، مختار براهيمي، حسان دحاوي، عبد القادر حشّاني، عبد اللّه حموش، محمد العربي مريش، عبد القادر عمر، وعبد الرزاق رجام.

● **النزعة «التكفيرية»**

«التكفيرُ والهجرة» هي فرقة متطرفة، ترجع أصولها إلى الستينات (1960). فتيار «جماعة المسلمين» نشأ في أواخر الستينات، في السجن المصري، ليمان طرّة، في سياق تاريخي ملحوظ، من جهة، ومميّز بسياسة «الانفتاح» والتقارب مع إسرائيل التي نادى بها الرئيس أنور السادات، ومن جهة ثانية، مطبوع بأكبر وأول حركة انشقاق داخل تنظيم «الإخوان المسلمين»، إثر تخلّي الزعيم الجديد، حسن الهضيبي، عن العنف كوسيلة لإقامة الخلافة.

إن رائد عقيدة «جماعة المسلمين» هو فقيه شاب، متخرّج من جامعة الأزهر، علي عبده إسماعيل، الذي سينتهي به الأمر إلى التخلي عن مبدأ التكفير للمجتمع بتهمة الارتداد. ولسوف يحلّ محله على رأس الجماعة، شكري أحمد مصطفى، وهو طالب شاب في علم الزراعة، أصله من منطقة أسيوط القاحلة. ينتمي إلى الجناح الراديكالي، الذي كان يرفض التوجّه الجديد لـ «أخوية الإخوان المسلمين»، فكان نصيبه عقوبة السجن، لتوزيعه مناشير تحريضية. إن العقيدة الجديدة، التي تعود صياغتها الأولى إلى ما بين 1966 (تاريخ إعدام سيّد قطب) و1971 (تاريخ إطلاق سراح شكري أحمد مصطفى من السجن)، إنما جرت برمجتها في كتاب الخلافة. **وهي تقوم على مبدئين أساسيين:**

ـ المبدأ الذي نادى به سيد قطب (العضو المؤسس لـ «أخوية الإخوان المسلمين») والهندي-الباكستاني أبو الأعلى المودودي (مؤسس «الجماعات الإسلامية»)، الذي يرى أن الكفر ينتشر من الدولة ليمتدّ إلى الجمهور؛ وتالياً يمكن الحكم بالتكفير على دولة ومجتمع، لا يقومان على الشريعة المنزَّلة؛

ـ المبدأ القائم على تفسير حديث (نبوي) يعلن تفرّق الأمة الإسلامية إلى عدة فرق (بين 71 و73)، لا يستمر منها سوى فرقة واحدة على الصراط المستقيم، فتكون هي الناجية من الجحيم.

سيتمكّن شكري أحمد مصطفى، منذ إطلاق سراحه (سنة 1971) وبعد خمس سنوات من الحماس الشديد لاجتذاب الأتباع، من التنسيب إلى جماعته قرابة الخمسمئة عضو، مهما كان مستواهم العقيدي والاقتناعي، بمعزلٍ عن بقية المسلمين، فهم هذه الفرقة «المختارة» التي ستكون «الناجية من النار». كما أنهم مدعوونَ إلى هجر المجتمع الذين يعتبرونه «جاهلياً» (من الجاهلية، التي تدلُّ على الجهل وتشير إلى مرحلة ماقبل الإسلام، مرحلة الوثنية). كانت الجماعة قد لاذت في مغاور الصعيد، جبل الصحراء المصرية. لكن خطف الدكتور حسين الذهبي، وزير الشؤون الدينية الأسبق، ثم اغتياله في تموز/جويليه 1977، سيتيحان لقوى الأمن الفرصة المناسبة لتفكيك الخلايا السرية لهذه الجماعة. جرى اعتقال الزعيم والمؤسس للجماعة، شكري أحمد مصطفى، في ضاحية القاهرة، وحكم عليه بعقوبة الإعدام، فأُعدم سنة 1978.

عملياً، استراتيجية الجماعة هي تطبيق لأطروحات سيد قطب، ويمكن تلخيصها في نقطتين:

ـ في أثناء المرحلة التراجعية، على الجماعة اعتماد استراتيجية دفاعية، تقوم على القطع مع المجتمع «الجاهلي» (الوثني)، السابق للمجتمع الإسلامي الصحيح، والخروج أو الهجرة للعيش في نوع من «فقّاعة إسلامية» منعزلة. طيلة هذه المرحلة، على التابع رفض القتال إلى جانب الدولة الكافرة ضد غزو أجنبي، ومن ضمنه الغزو الإسرائيلي، حتى وإن اعتبر اليهود كأنهم «أعداء اللّه».

ـ في المرحلة الصعودية (الهجومية)، سيتعين على الجماعة مهاجمة المجتمع

لتدميره، نظراً لأن الهدف الأولي هو المؤسسة الدينية (التي تشرعن الدولة الكافرة) والمؤسسة العسكرية (التي تدافع عن الدولة الكافرة وتحميها).

إن أجهزة الأمن المصري، الموصولة بوسائل الإعلام، هي التي أشاعت تسمية «التكفير والهجرة» التي تُعرف بها اليوم جماعة «الموحّدين». فالمرجع الفقهي عند «التكفيريين» ليس ابن تيمية كما يزعم البعض، بل هو يوسف عبد المجيد شاهين، صاحب كتاب حد الإسلام.

وإن عقيدة شكري أحمد مصطفى، إذ وجدت في جامعة عين شمس ميداناً خصباً لنموّها، خصوصاً، بفضل تعاليم بعض الأساتذة الذين جعلت منهم دعاة متحمسين، سوف تستمر بعد مؤسسها وستشهد ذروتها طيلة التسعينات، إبّان الهجرات الكبرى للمتطوعين العرب إلى أفغانستان، للمشاركة في «الجهاد» ضد الاتحاد السوفياتي. وعلى امتداد هذا العقد، كانت وكالة المخابرات المركزية، المدعومة من الأجهزة الأمنية البريطانية والباكستانية والسعودية، قد درّبت في قواعد سرية، في العربية السعودية وبريطانيا، حوالى 10 000 متطوّع عربي، منهم نحو 3 000 جزائري. بالنسبة إلى هذا الرقم الأخير، يقدَّر بنحو 1 000 أو 1 500، عدد أولئك الذين تسلّلوا إلى الجزائر لتدعيم الجماعات الإرهابية الإسلاموية، انطلاقاً من 1991. والحال، في ما يتعلق بالجزائر، كان يقدّر، منذ مطلع الثمانينات، بحوالى الألف (عدد المتطوعين، المتحدّرين من الواد والعاصمة الجزائر بنحو خاص) الذين هاجروا إلى بيشاور (الباكستان) من طريق لندن وجنيف وفرانكفورت. وكان هناك شبكة استقبال، مموّلة من بلدان الخليج، وعلى رأسها العربية السعودية، قد أقيمت في اليمن والأردن والعربية السعودية، لتسفير المتطوعين إلى الباكستان. في بيشاور، كان يتولّاهم فلسطيني، هو عبد اللّه عزام، الذي يضعهم في «بيت الأنصار»، قبل أن يخضعهم لتكوين إيديولوجي (تعاليم الوهابية) وتدريب عسكري.

يعود أول عمل للجماعة، معروف في الجزائر، إلى تشرين الأول/أوكتوبر 1988، عندما قام عدة عشرات من أعضائها، يضعون على جباههم عصبة سوداء، على طريقة «شيعة» حزب اللّه اللبناني، بالهجوم على مقر وزارة الشباب والرياضة في ساحة أول أيار/ماي، وتخريبها تماماً. وبعد فترة من الوضع تحت الرقابة، استأنف

الفرع الجزائري «للتكفير والهجرة» نشاطه في كانون الأول/ديسمبر 1989، لمناسبة عقد خلوة، برعاية الأمير كامل السامر، طالب سابق في سورية، ضمّت عدداً من الأتباع، منهم الشيخ حسناوي، حسان خالداش، مسعود بوداوود، عبدالسلام، رمضاني حسين، محمد بوزريب. وكان موضوع الاجتماع تطبيق الخطوط العريضة لخطّة «الجهاد»، التي صاغها محمد بوزريب وآيت عبد السلام.

أعلنت الجماعة نفسها وانتقلت إلى الهجوم منذ شهر كانون الثاني/جانفي 1990.

«حسب مناضلين إسلامويين، يبلغ عددهم حوالى 50 000 في الجزائر، منهم نحو 20 000 في العاصمة، وهم شديدو التعصب. إنهم مسلّحون بسيوف وسكاكين، وأحياناً بمسدسات من مختلف الأنواع، اشتروها من السوق السوداء، وببنادق صيد؛ ولا يتردّدون أمام أي شيء عندما ينتقلون إلى الفعل. ولقد كان تصميماً مدهشاً، عندما قام كوماندوس انتحاري من ستة شبان، بينهم مراهق في الرابعة عشرة، بالهجوم على محكمة البليدة، في كانون الثاني/جانفي 1990. جرى اعتقال معظم أعضاء المجموعة (18)... ومنذ عدة أشهر، قامت مجموعة أخرى من 40 شخصاً، يقودها «موه الوهراني»، من سكان أربعطاش، في منطقة رغاية، بالقرب من الجزائر، بإرغام الشرطة على إقامة حواجز، طيلة شهرين، على مدى قُطر يبلغ حوالى 80 كيلومتراً. هذه المجموعة قامت بإطلاق نيران دامية على ملهى بولوغين وعلى مؤسسة أخرى في الحرّاش، كما هاجمت منشأة بلدية في زرالدة، واعتدت على زوجين كانا يعبران، بالسيارة، الساحل الغربي. كما أن زوجين آخرين خُطفا وحُجزا في ناقلة من طراز رينو، الصيف الأخير»[113].

سنة 1991، لمناسبة شهر رمضان (نيسان/أفريل 1991)، تظاهروا بعنف أشد أيضاً:

«كانت تظاهرة هذه المنظمة أشد إثارة وصخباً طيلة رمضان الحالي. فقد حاصروا صالة الحرشا حيث أُقيمت حفلة هادئة لـ «شابي»، أحياها مسكود المسالم والمنشرح، وهاجموها بالسيوف والحجارة والكوكتيل مولوتوف. وكان هجومهم العنيف على قوى الأمن (عدة جرحى) قد أذهل المشاهدين وأرعب سكان الزاوية»[114].

ما بين 1988 و1991، تطوّر التنظيم في شبه سرية، مجنّداً الكثيرين، خصوصاً في أوساط الجانحين، وعين بعضهم «قادة» صغاراً لأحياء العاصمة الشعبية وضواحيها. وكان ثمة مجال تجنيدي آخر، قوامه «قُدامى الأفغان» الذين يمثّلون، بتكوينهم العسكري وتجربتهم في حرب العصابات، مجنّدين مميّزين، وآنذاك، جرى تجنيد «أفغان» جزائريين، أمثال عبد النور علّام الملقب بالأمير نوح ونور الدين

صدّيقي وعبد القادر حطّاب، لتأطير فدائيي «التكفير». من بين هؤلاء الأفغان القدامى الذين جنّدهم التنظيم، هناك شِلّة «حركة الجهاد الإسلامي الجزائري»، التي قامت بالهجوم على موقع حدودي في قمّار، سنة 1991. ومنذ 1991، انتشرت مجموعات «التكفير» المسلحة، ميدانياً، في مزارع إقطاعية المعلة (الأخضرية، بالسترو سابقاً) وبوصلاح (سور الغزلان، أومال سابقاً) وحي غلول في برج البحري (رأس ماتيفو سابقاً).

منذ 1990، ابتعد مناضلو التنظيم من الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي كانون الثاني/ 1991، صدر بيانٌ يحمل توقيع أحمد بوعمرة[115]، الملقب بالدكتور أحمد الباكستاني ـ طبيب أسنان ـ ويتناول علي بلحاج بعنف شديد، متّهماً إياه بالتحوّل إلى خط انتخابي. في بداية شهر آذار/مارس 1991، وصف الإمام التكفيري الذي يعظ في مسجد بروسيتّ (حسين داي/الجزائر)، عبّاسي مدني وعلي بلحاج ومحفوظ نحناح، بأنهم «هراطقة». ومنذ تاريخه، راح مناضلو التنظيم يعترضون بالسلاح على نفوذ الجبهة الإسلامية في المساجد والجوامع. وفي آخر الشهر نفسه، في بلكور، كان سكان أحياء «العقيبة» وموسيه العليا، شهوداً على مجابهة بالسيوف المشهورة، بين المناضلين التكفيريين في مسجد «جمال الكيلاني» ومسجد «صلاح الدين»، المسمّى (كابول)، وبين مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ. بعد عدّة أيام، طرد كوماندوس «تكفيري» مقاتلي الجبهة الإسلامية من جامع المدينة، مستخدمين السكاكين.

داخل «مجلس الشورى»، تمثّلت نزعة «التكفير والهجرة» بالهاشمي سحنوني، وأيّدها قمر الدين خربان («أفغاني») وسعيد مخلوفي (من قدامى البويعليين).

● النزعة «الجهادية» (الجهاديون)

هي النزعة السائدة، داخل «مجلس الشورى». فالجهاديون يمثّلون أكثر من ثلث الأعضاء، أي ما مجموعه (13): علي بلحاج، ساحلي بن قدّور، يحيى بوكليخة، عبد الحق ديب، بشير فقيه، سعيد قيشي، محمد قادري كرّار، قمر الدين خربان («أفغاني»)، سعيد مخلوف، عبد الرحمان خطيب، عاشور ربيحي، هاشمي سحنوني، بشير طويل.

إنهم أنصار «جهاد» مباشر، لكن دون تكفير كل المجتمع. فكل «المجاهدين»

يرون أن على «الشريعة» أن تكون المصدر الرئيس للحكم، وأن يكون القرآن، المحور الأساسي للحياة السياسية، المرجع الواحد والوحيد لشرعية الدولة. كما أنهم يتوافقون، كلهم، على إسقاط النظام القائم. إنهم يؤسسون «فتاواهم» على إنتاج فقهي هائل، يجد مصدره لدى ابن حنبل وابن تيمية، وامتداداته في الوهابية وفكر سيد قطب الراديكالي، لا سيما كتابه المرشد، معالم في الطريق، واكتماله لدن عبد السلام فرج، صاحب كتيّب مشهور، «الفريضة الغائبة»، الذي يضيف إلى الواجبات الخمسة المعروفة في الإسلام، واجباً سادساً: الجهاد ضد المارقين. إن مثالهم السياسي هو المدينة-الدولة (دولة المدينة) في عصر النبي والخلفاء الأربعة الأوائل. وهم إذ يمقتون القوموية، يرون أن «الأمة» بقيادة خليفة، هي إطار مثالي لحياة المسلم.

إن هذه النزعة السائدة في «مجلس الشورى»، كانت حركة جماهيرية أيضاً، شديدة الانزراع في الأحياء. فهي التي كانت تعبّئ الناس للتظاهرات الجماهيرية والاحتفالات الحاشدة.

يتكوّن باقي «مجلس الشورى» من «سلفيين»، تقليديين بعيدين نسبياً من سياسة الإخوان المسلمين الراديكاليين، أمثال عبدالقادر بوخمخم، علي جِدّي وأحمد مراني.

يبقى أن الحضور الكثيف لأنصار «الجهاد» الفوري (السلفيين) داخل «مجلس الشورى»، خلافاً للائحة الأعضاء المؤسسين، ذو دلالة على عدة أصعدة. فقد كان ينوي «الجهاديون» استعمال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كإطار شرعي لإعداد «الجهاد» وإطلاقه.

وظلّ الاتجاه الشيعي حاضراً أيضاً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فهو على الرغم من ذوبانه في قاعدتها، ونشاطه تحت غطائها، وغيابه عن مستوى أركانها القيادية، كانت تستعمله كوادرها، كلما لزم الأمر.

● «الشيعة هم بيننا»[116]

في الجزائر ثلاثة تكتلات شيعية، اختارت الحزام الجزائري لكي تتكاثر. أما المجموعتان الشيعيتان الرئيستان فهما: «أبطال القدس» و«السنة والشريعة»، اللتان تحتلان منطقة تمتد من بومرداس شرقاً إلى تيبازة غرباً، فتكون عاليتهما رؤوس الجبال، وسافلتهما المناطق المأهولة.

«أبطال القدس»

هذا التيار، المستوحى من «الإمامية الأثني عشرية»[117]، المذهب الرسمي للجمهورية الإسلامية في إيران، نشأ في البليدة (مدينة جنوب العاصمة) وفي ضواحيها المباشرة، في السبعينات، بتأثير من المدرّسين العرب، المصريين والسوريين، المقيمين في الجزائر كمتعاونين فنيين. لكنهم جاؤوا لنشر الفكر الشيعي في أوساط بعض وجهاء المدينة ولدى الطلبة الذين كانوا يزوّدونهم بكتب مرجعية وبيانات وصحف. وهو حركة مسلحة، قام بهجوم على مركز للدرك الوطني، يوم 23/ 12/ 1991 في بني مراد وعلى بعد عدة كيلومترات من البليدة.

«السنة والشريعة»

هذه المجموعة هي النظير الجزائري لحزب اللّه اللبناني (الموالي لإيران). استنسخ أعضاؤه النمط السري للتنظيم والعمل. وعليه، فمن الصعب رصدهم. فهم حاضرون في بعض أحياء العاصمة: كليما دِفرانس، الحرّاش، بوروبة، ديار الجمعة، دار البيضا، الأوكاليبتوس، ونوتردام دافريك. هم أيضاً استفادوا من مرور مدرّسين شيعة، خصوصاً لبنانيين وعراقيين، لكي يتطوروا. كما أن جزائريين مهاجرين، عادوا إلى البلد، خصوصاً من انكلترا، أسهموا بدورهم في توطيد ركائز هذه المجموعة، بفضل اتصالاتهم والخبرة المكتسبة لدى الممثلين السريين لحزب اللّه في لندن، أو بفضل انتقالهم إلى إيران وأفغانستان.

البهائية:

فرقة رأت النور في السبعينات. جرى إدخال البهائية إلى الجزائر، من طريق دكتور إيراني كان يعمل في مركز مصطفى باشا الاستشفائي-الجامعي (وسط العاصمة) لسنوات مديدة، فتمكن من تجنيد مئات الأتباع، لا سيما من الأطباء والمحامين والمدرّسين.

«لطالما هاجمتهم الأجهزة الأمنية، فآثروا الذوبان في قاعدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لتكون لهم ضمانات أكثر على صعيد سريتهم؛ فهم (الشيعة) جرى استعمالهم عدة مرات من طرف بعض السلفيين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أولاد يعيش، في قضية طلاّب المدينة الجامعية (البليدة) أو لتعكير الجو النفسي في حديقة خروبة للملاهي، أو لنشر شائعات هجمات تقول، عشية عيد رأس سنة 1991، إنهم سيقومون بتفجير مركز رياض الفتح للفنون»[118].

8. الجبهة الإسلامية للإنقاذ
من خلال بعض وجوهها البارزة

عبّاسي مدني

- عضو مؤسس وناطق بلسان الجبهة الإسلامية للإنقاذ
- رئيس المكتب التنفيذي الوطني للجبهة
- عضو مجلس الشورى الوطني للجبهة
- مجاز في الفلسفة (جامعة الجزائر، 1968)
- دكتوراه حلقة ثالثة (لندن)
- دكتوراه دولة في علوم التربية (لندن 1975 ـ 1978).
- أستاذ محاضر في معهد علم النفس، جامعة الجزائر (بوزريعة).

ولد في 28/ 2/ 1931، بالقرب من بسكرة، ودرس في مدرسة قرآنية حيث تعلّم العربية إلى جانب القرآن. بعدما ناضل في (PPA/MTLD) التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع حرب التحرير في تشرين الأول/أوكتوبر 1954. أوقف، واعتقل لعدّة سنوات في السجون الاستعمارية، ولم يطلق سراحه إلاّ عشية الاستقلال سنة 1962.

مدرّس في العاصمة، ناضل في جمعية «القِيم» التي كانت تدور في فلك «أخوية الإخوان المسلمين»، وكانت تندّد بجبهة التحرير الوطني وتبنّيها، في ربيع 1962، ميثاق طرابلس الذي يقول بالخيار الاشتراكي. سنة 1966، كُلِّف عباسي ببناء حركة «الإخوان المسلمين» في الغرب الجزائري: جمع تبرعات وإنشاء خلايا سرية.

اعتباراً من 1970، خرج من السرية؛ وكانت أعماله لصالح الإسلاموية معلنة للعموم.

أخذ يُلقي محاضرات عن الإسلام، على امتداد التراب الوطني بكامله، مندّداً في مداخلاته بـ «انحراف» النظام الذي كان يشكّ في إسلاميته لأنه لا يطبّق «الشريعة». في غضون ذلك، كمناضل في حزب جبهة التحرير الوطني، أُنتخب سنة 1971

عضواً في المجلس الشعبي للولاية في العاصمة. وكانت إقامته في لندن حاسمة على صعيد تطوّره السياسي واعتناقه «الوهابية» ذات الأصل الحنبلي.

شخصيته معقدة إن لم تكن متناقضة. بارد وحسّاب، متلاعب وذو لسانين، محافظ ومتسلّط، لا تحرّكه إلا «إرادة قوة»، تتحدى السلطة. ليس لعباسي قناعات، فقد انتقل من جبهة التحرير الوطني إلى جمعية «القيم»، ليعود ثانية إلى جبهة التحرير الوطني، حيث تولّى كعضو مجلس شعبي في الولاية، ملف «الثورة الزراعية» التي كان يندّد بها في مواعظه. يجيد اللغة الفرنسية مع ادّعائه العكس. مؤيد متحمس للتعريب الشامل، لكنه يرسل أولاده إلى الليسيه الفرنسية في العاصمة[119].

حين عاد إلى العاصمة، درّس في معهد علم النفس الذي يقع في بوزريعة (الجزائر)، وكان في الوقت نفسه يخطب في المساجد. تعرّف إلى علي بلحاج. وفي مطلع الثمانينات، مع كارثة الاقتصاد الماثلة في الهبوط الشديد لأسعار المحروقات، وبينما كان الرئيس الشاذلي يُطلق سياسة إصلاحية تنزع نحو «انفتاح» المجتمع، ويمنح بنحو خاص حرية أكبر للأئمة الذين كانوا يعظون في المساجد، أخذت تظهر الإسلاموية رويداً رويداً بوصفها رداً على الأزمة. حينئذ تميّز عباسي مدني، في تشرين الثاني/نوفمبر 1982، بوصفه واضع بيان (من 14 نقطة) موجّه إلى رئيس الجمهورية. كان المحرك الرئيس لاستعراض القوة في كلية الجزائر المركزية، حيث كان مئات الإسلامويين قد احتلوا المبنى والشوارع المحاذية لإقامة صلاة الجمعة.

في كانون الأول/ديسمبر 1982، اعتُقل وحكم عليه بالسجن لسنتين، بسبب:

- إنشاء ومساهمة في منظمة تخريبية ترمي إلى تعكير الأمن العام،
- وضع وتوزيع منشورات من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة الوطنية،
- تحريضات وتجمّعات استفزازية.

أُطلق سراحه في 14/ 5/ 1984، إثر قرارات العفو التي اتّخذها رئيس الدولة الشاذلي بن جديد. استأنف نشاطاته لمصلحة الحركة الإسلاموية، فمخر عباب التراب الوطني، ووعظ في الجوامع حيث كان يندّد بتوجّه الجزائر الاشتراكي، ويعرّض بالصحافة الوطنية وبالقادة السياسيين الذي وصفهم بأنهم «شيوعيون» ذوو المصداقية المتراجعة.

سنة 1984، اتصل بأحمد بن بلة في الخارج؛ وفي 1987، شارك في مؤتمر جامعة الدول الإسلامية الذي انعقد في مكة، في العربية السعودية.

مجدّداً ظهر على مقدّمة المسرح إبّان اضطرابات 5 تشرين الأول/أوكتوبر 1988؛ فكانت تراجيديا وطنية هوى إليها الإسلامويون تحت حِمَّتِهِ، محاطاً بعلي بلحاج. ثم انتهز فرصة قيام التعددية السياسية، فراح عباسي مدني يسعى إلى اجتذاب مختلف التيارات الجزائرية الإسلاموية. في 8/ 1/ 1989، ذهب إلى سكيكدة، بدعوة من سعد جاب اللّه قطّاف. بعد عشرة أيام، في أثناء محاضرة ألقاها في مسجد «السنة» في باب الواد، مصحوباً بعلي بلحاج وهاشمي سحنوني وبن عزُّوز زبدة، وآخرين، أعلن عن الإنشاء الوشيك لجمعية تسمى «رابطة الإنقاذ والإصلاح في الجزائر».

في 10/ 3/ 1989، أعلن عباسي مدني وعبدالباقي صحراوي، إبان صلاة الجمعة في جامع ابن باديس (القبّة/الجزائر) أهداف الجبهة الإسلامية للإنقاذ: «استلام الحكم وإقامة جمهورية إسلامية». وفي أثناء مؤتمر صحافي آخر، يوم 22/ 4/ 1989، أعلن عباسي، مصحوباً بعلي بلحاج، أن «الجهاد» سيكون سلاحهم إذا لم يُعترف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي وقت لاحق، في وهران، أعلنوا أن «القدرات البشرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، تقدّر بثلاثة ملايين منتسب، وتالياً، من الممكن أن تفرض نفسها بالجهاد، إن لم يُعترف بها، فالصراع لن يتوقّف مهما كان الثمن».

بعد الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ (في 12/ 9/ 1989)، سيقوم عباسي بنشاط كثيف على امتداد التراب الوطني، بهدف فرض الجبهة كبديل وحيد: خطب ومواعظ في الجوامع، تصريحات للصحافة، مقابلات مع الصحافة الوطنية والأجنبية، مهرجانات، إلخ. في 15/ 10/ 1989، وفي جامع «الخلفاء الراشدين» في الأبيار (الجزائر)، تناول محاكمة «البويعليين» المعتقلين، فقال:

«لن نتساهل في معاملة رجال الدين كمجرمين، وبعون اللّه، سيُطلق سراحهم. بعد احداث تشرين الأول/أوكتوبر 1989، أصبحنا شركاء للسلطة...».

طيلة الأشهر التالية، أخذ عباسي مدني يطلق دعوات إلى «الجهاد» في حال عدم قيام جمهورية إسلامية بعد الانتخابات التشريعية، وذلك في أثناء مهرجان في بوسعدة، تيبازة، مغاير (الواد). وفي مجرى مهرجان آخر، في بسكرة، في اليوم نفسه، أعلن:

«قد تغدو الجزائر أفغانستان ثانية إن لم تقُمْ جمهورية إسلامية من الآن حتى 1991».

وفي خلال ندوة «العقيدة الإسلامية» التي انعقدت في جلفة، يوم 3/ 1/ 1991، بحضور عباسي مدني وبن عزّوز زبدة، شدَّد المتنادون على أن «الجهاد» وحده سيسمح بقيام جمهورية إسلامية في الجزائر.

غداة نتائج اقتراع 12/ 6/ 1990 (الانتخابات البلدية) الموسومة بانتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عمّق عباسي خطابه وجذّره. فمن الآن وصاعداً، أخذ يطالب بحل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة. ولمناسبة أول تشرين الثاني/نوفمبر، إبّان تجمّع شعبي في قسنطينة، بدا عباسي مهدّداً للسلطة:

«بالحوار، سنغيّر النظام. فإذا تراجع الحوار، عندها سيكون «الجهاد». يا شعب الجزائر، موقفك حاسم. إما النصر وإما الشهادة باسم الله. هذه السنة ستكون سنة قيام الجمهورية الإلّهية».

إن القانون الانتخابي المصوَّت عليه في 1/ 4/ 1990، رأى فيه عباسي مدني الذي كان ينتقد التقسيم الانتخابي، مناسبةً للمزايدة وفرصة سانحة لتصعيد استراتيجيته لأخذ السلطة. في 14/ 4/ 1991، رداً على الجيش الذي قد حذّر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من «مؤامرة واسعة تهدف إلى تفكيك العالم الإسلامي»، صرّح عباسي مدني قائلاً: لئن منع الجيش الجبهة من اللجوء إلى إضراب احتجاج عام، فإنها «ستحارب الجيش حتى النهاية»، وهدّد بالدعوة إلى «الجهاد» إن رفض رئيس الجمهورية إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة.

يوم الجمعة 24/ 5/ 1991، أعلن عباسي مدني إضراباً عاماً مفتوحاً، لليوم التالي. ميدانياً، تجسّد الإضراب باحتلال عدة أماكن ومجالات عامة. وبنحو خاص، انصبّت كل الجهود على العاصمة. فشكّلت ساحات أول أيار/ماي والشهداء أهم مراكز استقطاب هذا الإضراب ذي التوجهات الثورية. وأخذ عبّاسي مدني على كاهله مهمة تجذير الإضراب العام.

في 28/ 6/ 1991، إبان خطبته في جامع ابن باديس (القبّة/الجزائر)، هاجم عبّاسي مدني بعنف شديد، الجيش وأجهزة الاستخبارات، مهدداً إياها بالدعوة إلى «الجهاد» في حال عدم تلبية مطالب الجبهة الإسلامية للإنقاذ: «إن لم يرجع الجيش إلى الثكنات، يكون من حق الجبهة أن تدعو إلى استئناف الجهاد». في 29/ 6/ 1991، اعتُقِلَ في مقر الجبهة الإسلامية، ووضعته محكمة البليدة العسكرية تحت الحراسة. وكان ملاحقاً للتهم الرئيسة التالية:

- تنظيم حركة تمرّدية
- هجوم وتآمر على سلطة الدولة
- الإضرار بحسن سير الاقتصاد الوطني
- حيازة وتوزيع مناشير، مضرّة بالمصلحة الوطنية
- خطف، حجز، وتعذيب أشخاص مخطوفين.

مثل أمام المحكمة المذكورة، لمرة أولى، فجرى تأجيل محاكمته إلى تاريخ 12/ 1/ 1992. حُكم عليه بالسجن الجنائي لمدة 12 سنة. أُطلق سراحه المشروط في 15/ 7/ 1997، ثم وُضع في الإقامة الجبرية، يوم 13/ 8/ 1997.

بلقاسم لونيس (الملقب بـ «محمّد سعيد»)

- عضو مجلس الشورى الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ
- الناطق بلسان «جامعة الدَّعوة الإسلامية»
- مدرّس في ليسيه «الأمير عبد القادر» (الجزائر)

ولد بلقاسم لونيس في 8/ 7/ 1945، في بوعكاش (ولاية تيزي وزو). والده سعيد بن أحمد، ابن قايد، كان يمارس حراسة الحقول في آيت صدقة، أعدمته سنة 1956 وحدة من جيش التحرير الوطني (ALN) بقيادة الكومندان ميرا عبد الرحمان. فقد انكشف تعاونُه مع الجيش الاستعماري، إثرَ العملية الدامية التي قامت بها القوّاتُ الفرنسيّة ضد أركان الولاية الثالثة، المجتمعين داخل المطحنة العائدة إلى بلقاسم محمّد، قريب بلقاسم سعيد، كان حاضراً في ذلك الاجتماع كريم بلقاسم والعقيد محمّدي سعيد.

متعلّم على نفسه، حائز على إجازة في الآداب العربية، وعلى تدرّج لاحق. كان مكلّفاً في إطار نشاطاته السياسيّة بإحياء ندوات دينية وتحرير «فتاوى» لمجلة «التذكير» الناطقة بلسان «مجلس الشورى الإسلامي» الذي أقامه، سنة 1981، عبّاسي مدني وبوجلخة محمّد.

سنة 1982، تورّط في عملية «أمزال»، على اسم الطالب الذي اغتاله الإسلامويّون، في كليّة الحقوق (بن عكنون/الجزائر)، فأُحيلَ إلى محكمة أمن الدولة في المدية، يوم 28/ 4/ 1984. حُبس في سجن برواغية (المدية)، ثم حظيَ بتدابير

عفو، قرّرها الرئيس الشاذلي. وما إن أُطلق سراحه، حتى استأنف نشاطاته السياسية.

أحيا سنة 1990 ندوةً في منطقة الوصيف، منطقة القبائل، صرَّح في غضونها أنَّه لا ينتمي إلى أي حزب سياسي. ومع ذلك، كان هو الذي أنشأ الرابطة الثقافية الإسلامية الأولى على مستوى قريته، والذي سيطلب لاحقاً من رئيس المجلس البلدي في منطقة الوصيف، مركزاً للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

بلقاسم لونيس قريب من الشيخ سحنون، بمثابة ابنه الروحي، عُيِّنَ عضواً في «مجلس شورى» الجبهة؛ وهو ينتمي إلى نزعة «الجَزأرة» التي تمكّنت، بعد تغلغلها في أجهزة الدولة، من التوصل إلى الهيمنة على الجبهة أيضاً. يُعَدُّ الزعيم الحقيقي لهذه النزعة.

صار بلقاسم لونيس، بعد اتصاله بالمجموعات المسلحة، إثر توقف المسار الانتخابي (في 26/ 12/ 1991)، أحد كبار المسؤولين عن «اللجنة السياسية» للمجموعات الإسلامية المسلحة، مع رجام عبد الرّزاق، مناضل آخر في الجبهة، انضمّ إلى المجموعات الإسلامية المسلحة. أعدم في كانون الأول/ديسمبر 1995، مع 15 إرهابياً آخر، في منطقة المدية، على يد جمال زيتوني، قائد المجموعات الإسلامية المسلحة، بعد أن حكم عليه بالموت في محاكمة سريعة.

علي بلحاج، (الملقب بـ «علي قُبّي»)

- عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ
- عضو مجلس الشورى الوطني (ج إ إ)
- المدير المساعد لأسبوعية الجبهة، الهداية
- معلم سابق للتربية البدنية والرياضة في مدرسة القليعة لأبناء الثورة
- أستاذ تعليم متوسط في باش جراح.
- إمام في مسجد «السنة» في باب الواد (الجزائر).

«أيُّ سلطانٍ في الصوت بالنسبة إلى جسم ضامر وهش إلى هذا الحد! حتى عبّاسي يصغي إليه، منسحراً، والوجه بين راحة اليدين، مُتعَب أحياناً من شدّة الصّدق، غير المتوافق إطلاقاً مع الحسابات السياسية. لا يقود بلحاج سوى قانون واحد، يقين وحيد:

عقيدته. فهو لا يعرف فتوراً ولا أنصاف مشاعر»[120]. عبارة واحدة تختصرُ شخصية علي بلحاج، يقول: «كل ما هو ليس شريعة إلٰهية، فإننا ندوسُه».

وُلد علي بلحاج سنة 1956 في تونس؛ آنذاك، كان يُسمّى علي بن محمد بلحاج حبيب، يتيمُ الأب، ربّاهُ خالُه. بدأ دروسَه الابتدائية في تونس العاصمة، وفي القبّة (الجزائر)، تابع دروسه الثانوية. بعدما فشل في البكالوريا، صار أستاذ تعليم متوسط في معهد في باش جراح، وإماماً في مسجد «السنة» في باب الواد (الجزائر). في القبّة تلقّى المبادىء الأولية للإسلاموية الإيديولوجية تحت جبة الشيخين سحنون وسُلطاني.

اعتقل سنة 1982، في إطار قضية بويعلي مصطفى، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. أُطلق سراحه في أيلول/سبتمبر 1987، فاستأنف مواعظه في مساجد الجزائر والبليدة. دعا علناً إلى «الجهاد». وبرز حقاً على مقدّمة المسرح السياسي إبّانَ حوادث تشرين الأول/أوكتوبر 1988، التي عزّزت جمهورَه. في سياق محاضرة له، يوم 22/ 4/ 1989، في قسنطينة، صرَّح: «إنَّ الجهاد سيكون سلاحنا، في حال عدم الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ». وفي جامع القُبّة وجّه نداءً إلى المؤمنين، يوم 28/ 7/ 1989، يدعوهم فيه إلى «عدم العمل داخل الأجهزة الأمنيّة والجيش».

بعد الاعتراف الرسمي بالجبهة، ضاعفَ علي بلحاج نشاطه (مواعظ، مهرجانات، تجمّعات، محاضرات، اجتماعات). دعا في الجزائر، يوم 27/ 10/ 1990، إلى إنشاء جيش إسلامي. وفي أثناءِ خطبة له في جامع الجزائر، أطلق «فتوى»: «الطاعة للدستور وللقوانين النافذة هي عدم طاعة لله وللرّسول».

استفاد من حرب الخليج، فاتّصلَ بقدامى أعضاء الجيش الوطني الشعبي، لتجنيدهم كمدرّبين. في 19 كانون الثاني/جانفي، رأسَ علي بلحاج، في حسين داي (الجزائر) اجتماعاً لرؤساء المكاتب التنفيذية البلدية، ليعلن لهم أنَّ تدريبات المتطوّعين لأجل العراق ستبدأ في كل بلدية وبلدة، يوم 26/ 1/ 1991. وفي 3/ 2/ 1991، سافر إلى بغداد، من طريق عَمّان، على رأس وفد من الجبهة الإسلامية للإنقاذ. في مقابلة مع «الفرقان» مجلة الجبهة التي تصدر دورياً كل شهرين، يوم 15/ 2/ 1991، هاجم علي بلحاج الجيش:

«نرى أنّ جيشنا الوطني الشعبي لم يعد يملكُ الوسائل والإمكانات لمجابهة أي عدوان خارجي. ولا يملك مربّونا العسكريون أيّة مواصفة أخلاقية، دينية أو روحية. ومعظم المُستدعين جرى استعمالهم من قبل الجنرالات لغاياتٍ شخصيّة».

ثم أضاف بعد قليل:

«أما نحن فإننا نتمنّى إدخال الدروس الدينية في تربية الجيش الوطني الشعبي. وسيكون في إمكان الأئمة أنْ يُلقوا دروسَ «فقه» علاوةً على الاستراتيجية والعلم شبه العسكري عموماً. لكننا نؤكد عزمنا، حالياً، على المطالبة بتدريباتٍ عسكرية وتربية بدنية وفنون قتالية، حتى وإن عارضتها السلطة».

طلب علي بلحاج، في أثناء خطبته، يوم 21/ 6/ 1991، في جامع «السُّنّة» (باب الواد)، من مناضليه أن يخزّنوا كلّ أنواع السلاح، توقّعاً لمجابهة محتملة؛ وأوضح أن المناضلين الإسلامويين لا يهابون الجيش. ثمّ حذّر الجيش الوطني الشعبي، طالباً منه ترك المجال السياسي، وقال، في الحالة المعاكسة، سيعرف الإسلامويّون كيف يردون. وفي خطبة أخرى، عند مدرج القُبّة، لمناسبة صلاة عيد الأضحى، أعلن علي بلحاج:

«أُقسم باللّه، إنْ لم تُطبّق شريعة اللّه على أرض اللّه، فإن الحروبَ ستتوالى. سوف تنطفىء ثم تندلع. سوف تتوقفُ عاماً، لتُستأنفَ في العام التالي، لأنها صراع بين الخير والشر، بين شريعة اللّه وشريعة الإنسان. إنها صراع بين الشرع الإلهي والشرع الأرضي، بين هبة اللّه وعطاء الشيطان».

جرى اعتقاله يوم 30/ 6/ 1991 في دار التلفزة الجزائرية. وضعته محكمةُ البليدة العسكرية قيد الاحتجاز، ولُوحق بسبب التّهم الرئيسة التالية:

- تنظيم حركة تمرّد،
- هجوم وتآمر على سلطة الدولة،
- اضطرابات من خلال المجزرة والتخريب،
- الإضرار بحسن سير الاقتصاد الوطني،
- حيازة مناشير وتوزيعها، لإلحاق الضّرر بالمصلحة الوطنيّة،
- خطف، حجز وتعذيب أشخاص مخطوفين.

مثلَ أمام محكمة البليدة العسكرية، يوم 27/ 6/ 1992؛ أُرجئت محاكمته إلى تاريخ 12/ 7/ 1992. حُكم عليه بالسجن لمدة 12 سنة.

عبد القادر بُوخَمْخَم

- عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ
- عضو مجلس الشورى الوطني
- موظف إداري في جامعة الجزائر
- مسؤول مكتبة جامعة قسنطينة
- مساعد باحث في جامعة قسنطينة

وُلِد في آذار/مارس 1940، في الطّاهر (جيجل). درس في جامعة الجزائر، ثم في جامعة قسنطينة (من 1973 إلى 1977) حيث نال إجازة الآداب العربية. طيلة تلك السنوات، كان مسؤولَ الخلية الإسلاموية في جامعة قسنطينة. سنة 1978 ـ 1979، أجرى تمريناً في العراق، ثم حجَّ إلى العربية السعودية. لدى عودته إلى الجزائر، حصل على منحة دراسية (اقتصاد المكتبات) في مصر، حيث أقام حتى 1985. انطلاقاً من تشرين الثاني/نوفمبر 1987، صار إمامَ جامع «الفرقان» في مدينة 20 آب/أُوت، في قسنطينة. وفي 18/ 2/ 1989، كان بين مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

في 23/ 2/ 1989، دعا إلى مقاطعة الاستفتاء. إنه مُقرَّب من عبّاسي مدني. يرتابُ البعض في نزوعه الشيعي، بسبب المضمون الإيديولوجي لمواعظه، حيثُ لا يتوانى عن التكرار: ليس هناك إسلامٌ سوى إسلام الخميني.

اعتُقِلَ في حزيران/جوان 1991، ووضعته محكمة البليدة العسكرية قيد التوقيف، حكم عليه بالسجن لأربع سنوات، بتاريخ 12/ 7/ 1992.

علي جِدّي

- عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ
- مكلّف باللجنة السياسية العامة
- مكلّف بالعلاقات الخارجية
- مدير ليسيه برحال المختلطة (عنّابة)
- أستاذ علوم دقيقة في القليعة (تيبازة)

وُلد في 22 كانون الأول/ديسمبر في شريعة. أصله من تبسة، عاش ما بين 1957 و1963 في تونس، التي التجأت عائلته إليها طيلة حرب التحرير الوطني. سنة

1970، تسجَّل في مدرسة بوليتكنيك الحرّاش (الجزائر). حصل على منحة دراسية في الخارج. حتى 1974، كان طالباً في جامعة دمشق (العلوم)، حيث نال دبلوم دراسات عليا متخصّصة (في الأرجحيّات والإحصاءات). سنة 1980، حج إلى مناسك الإسلام (العربية السعودية). وما بين 1982 و1985، كان أستاذاً في مدرسة أبناء الثورة (ECR) في القليعة (تيبازة).

كعضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ، كلّف في خلال شهر كانون الثاني/ جانفي 1990، بجولةٍ على ولايات الشّرق (عنّابة، سكيكدة والطّرف)، للاتصال بممثلي الجبهة المحليّين. وفي 28/ 3/ 1990، رأسَ اجتماعَ الأعضاء المحليّين للجبهة في منطقة خنشلة. وعيّن في نيسان/أفْريل 1991، على رأس اللجنة السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أُوقف في حزيران/ جوان 1991، وأُحيل إلى محكمة البليدة العسكرية. وفي 12/ 7/ 1992، حكم عليه بالأشغال الشاقة لمدّة أربع سنوات.

سعيد قشّي

- عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ
- مسؤول لجنة التنظيم والتنسيق في المكتب الوطني للجبهة
- موظف في إدارة المواصلات الحَضَرية (سطيف)
- تاجر (صاحب مقهى ومحطة خدمة في عين تبينت/ سطيف)
- وزير العمل والتكوين المهني

ولد في سطيف سنة 1945، وفي 1972، تورّط في قضيّة أخلاقية وتهريب قاصرين. أوقف سنة 1982، لتورّطه في حركة تمرّد أطلقها بويعلي؛ وحكمت عليه محكمةُ أمن المدية، استفاد من العفو الرئاسي، فأُطلق سراحه في 29/ 4/ 1985.

ينتمي إلى المجموعة المنشقّة (مع فقيه بشير، مراني أحمد وسحنوني هاشمي) التي تعارضت مع خط عباسي مدني/علي بلحاج، خلال الإضراب التمرّدي في حزيران/ جوان 1991؛ وانضمّت إلى مجموعة براهيمي، ضاوي، حموش وبوخضرة، التي حاولت استرداد الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كمال قمازي

- عضو مؤسس للجبهة
- عضو مجلس الشورى الوطني
- رئيس المجلس الشعبي لمدينة الجزائر
- إمام متطوّع في جامع «التّقوى» ـ باب الواد
- موظف في جامعة الجزائر

وُلد كمال قمازي يوم 19/ 1/ 1962، في قمّار (الواد)، هو من أشدّ كوادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ. بعد انتخابات 19/ 6/ 1990 البلدية، أعلن: «إن تصميمنا على إقامة جمهورية إسلامية، لا رجوع عنه، ونحن مستعدون لمعاناة كل العواقب».

في أثناء الإضراب التمرّدي الذي أعلنته الجبهة الإسلامية للإنقاذ (أيار/ماي ـ حزيران/ جوان 1991)، امتاز كمال قمازي، شخصياً، بـ:

- إغلاق المجلس الشعبي لمدينة الجزائر،
- إغلاق المسالخ،
- إغلاق حدائق الأطفال ومراكز الخياطة،
- استعمال وسائل «المجلس الشعبي لمدينة الجزائر» المادية لمصلحة المتظاهرين (صهاريج مياه، شاحنات، سيّارات إسعاف، أجهزة اتصال)،
- بثّ معلومات من طريق اللوحات المضيئة،
- استخدام مطبعة «المجلس الشعبي لمدينة الجزائر»، لطباعة المناشير.

أُوقف في حزيران/ جوان 1991، ووضعته محكمة البليدة العسكرية قيد الاعتقال، ولاحقته بسبب الاتهامات الرئيسة التالية:

- التواطؤ في تنظيم حركة تمرّد على سلطة الدولة،
- إلحاق الضّرر بحسن سير الاقتصاد الوطني،
- استعمال مقصود لوسائل وأموال مؤسسة محلية، لغايات حزبية،

أحيل إلى محكمة البليدة العسكرية، يوم 27/ 6/ 1992؛ أُرجئت محاكمته إلى تاريخ 12/ 7/ 1992. حُكم عليه بالسجن لمدَّة ست سنوات.

عبد القادر حشّاني

ـ مهندس في نقل المحروقات.
ـ عضو مؤسس للجبهة الإسلامية.
ـ عضو «مجلس الشورى».
ـ رئيس المكتب التنفيذي الوطني المؤقت للجبهة.
ـ مكلّف بمشروع الأمن الصناعي لسوناطراك في سكيكدة.

وُلِد في قسنطينة يوم 26/ 1/ 1956، في سن الدراسة، تكفّله والدُه، الذي كان مقيماً في الجزائر، بعد زواجه الثاني في تونس حيث التجأ خلال حرب التحرير، بسبب إصابته بجرح حربيّ خطير. وبعد ذلك، أقام في قسنطينة، حيث نال بكالوريته من ليسيه يوغرطة. تسجّل في المعهد الوطني للمحروقات (INH) في بومرداس، ونال دبلوم مهندس في نقل المحروقات.

حشّاني الذي يصفه معاونوه المقرّبون بأنّه واحد من أكثر قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ «ديكارتيّة» و«عقلانيّة»، هو فارٌّ من حركة «النهضة» (التابعة للأخ المسلم) الشيخ عبدالله جاب اللّه، التي أنجز لها عملاً بنيوياً مدهشاً في سكيكدة، وعبر ولايات أخرى من الشّرق الجزائري.

للمرَّة الأولى، اكتشفت قاعدة الجبهة، حشّاني، في مسجد «النُّور» في كليما دِفرانس، يوم استجواب عبّاسي مدني وعلي بلحاج بالذات. جرى تقديمه للكثيرين من المناضلين، المضطربين جرّاء النزاعات والانقطاعات التي أثارها الإضرابُ التمرّدي، بوصفه الشريك الموقّع على نداء «المعارضة البنّاءة»، الذي قد يكون نصاً مكتوباً حسب التعليمات الأخيرة لعبّاسي مدني، المنقولة إلى محمّد سعيد.

من أعضاء نزعة «الجَزأرة»، توصل إلى ضبط جهاز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مجرى «مؤتمر البيعة» الذي عُقد في باتنة، يوم 26/ 7/ 1991. منذ ذلك اليوم، وبالاعتماد على دعم عبّاسي مدني من خلال ولديه سلمان وعُقبة وبقية العائلة، بدأ عبدالقادر حشّاني يعمل من داخل «مجلس الشورى»، المتفجّر بكامله. وكان من نتائج تلك المناورات تعليق عضوية خمسة أعضاء، منهم بن عزّوز زبدة ـ من مؤسسي الجبهة؛ وفي بيته، أُقرّ دستور الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ مع طرد إثنين (أحمد مراني

وبشير فقيه)؛ وتوقيع عشرة أعضاء آخرين نداء «السبعة عشر» الذي يندّد بهيمنة نزعة واحدة على مقاليد الجبهة، وكان ذلك على هامش المؤتمر الثاني لمُنتخبي الجبهة، يوم 3 تشرين الأول/أوكتوبر 1991.

ذلك المؤتمر كان يضمُّ أكثرية مُنتخبي المجالس الشعبية البلدية/المجالس الشعبية في الولايات، وكان منعطفاً حاسماً في تاريخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ. في أثناء ذلك المؤتمر، أذيعت رسالة شفهية، في جلسة سرية، بصوت أحد محامي القادة الإسلامويين المسجونين في البليدة: «يغتبط المشايخ بنتائج مؤتمر باتنة ويطلبون من المشاركين التقيّد بتعليمات القيادة المؤقتة، الناجمة عن مؤتمر أوراس». جرى تتويج حشّاني الرّقم الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وذلك من قبل قيادة خلف القضبان. وكان هو نفسه غائباً، إذ جرى توقيفه يوم 27/ 9/ 1991، أي قبل انعقاد المؤتمر بأسبوع، وقبل يوم واحد من رفع حالة الحصار، يوم 29/ 9/ 1991. أُطلق سراحه يوم 29/ 10/ 1991.

في 22/ 11/ 1991، رأسَ مهرجاناً في مسيلة. ومما قاله إن: «الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترى تشكيل جيش لتحرير فلسطين، خصوصاً القدس». وحول الانتخابات التشريعية المقبلة، قال إن

«مجلس الشورى لم يقرّر بعد اشتراك الجبهة الإسلامية في الانتخابات التشريعية. ولكن، في حال غيابها عن هذه الانتخابات، ستسعى الجبهة بالطرق القانونية لمنع حصولها».

وفي مهرجان آخر، في الأخضرية، يوم 13/ 11/ 1991، طالبَ حشّاني بإطلاق سراح قادة الجبهة الإسلامية، وإعادة العمال المسرّحين إلى أعمالهم، وقال إنّهما شرطان وحيدان لمشاركة الجبهة في الانتخابات التشريعية المقبلة.

يوم 4/ 12/ 1991، أصدر حشّاني «أمراً» للمناضلين الجبهويين بتنظيم تظاهرات جماهيرية حاشدة في كل البلاد حول الشعارات التالية:

ـ إطلاق سراح المعتقلين،
ـ إعادة القدس للمسلمين،
ـ رفع الحصار عن العراق.

وفي يوم 6/ 12/ 1991، صرّح في سياق خطبة في جامع «السنة» (باب الواد):

«نريد نُصرة الإسلام بعد قيام دولة إسلامية، وتالياً، لا بد من استبعاد الانتهازيين

والبراغماتيكيّين من صفوفنا. إننا معنيّون بانتصار الإسلام وبالمصلحة الوطنية، وليس بالانتخابات التشريعية والكراسي». ثم توسع في الموضوعات الآتية:

– ممارسات السلطة غير ديمقراطية،
– الجبهة الإسلامية للإنقاذ تجسّد الشرعية وستبقى وفيّة لمشايخها،
– الشعب الجزائري سيقترع للإسلام،
– الجبهة الإسلامية ستختار معركتها بنفسها، في الزمان والمكان اللذين تختارهما،
– تعويض ضحايا حزيران/ جوان 1991،
– تآمر اليهود على الجزائر.

بعد قرار مشاركة الجبهة الإسلامية في الانتخابات، أحيا حشّاني مهرجاناً، أقيم في مستوى موقف قصر الرياضة، بمواجهة حُضورٍ قُدِّر بنحو 4000 شخص. وفي كلمته، تناول الموضوعات الآتية:

– ليست مشاركة الجبهة في الانتخابات سوى وسيلة لبلوغ السلطة،
– ليست قضية قمّار سوى سيناريو افتعلته السلطة للنيل من الجبهة،
– أعداءُ الجبهة هم أولئك الذين يقومون على رأس الحكم والجيش والأجهزة الأمنية.

بعد انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى للانتخابات التشريعية، ألقى حشّاني خطبة في مدينة ابن باديس (القُبّة)، يوم 10/ 1/ 1992، حذّر فيها السلطات من إعاقات محتملة للدورة الثانية من الاقتراع، المحدّدة في 16/ 1/ 1992. وأكد أن قيامَ دولة إسلامية هو، من الآن فصاعداً، بين أيدي الشعب، وسوف يكون أمامنا «جزائر إسلام حقيقي» في مواجهة «جزائر الجاهلية».

إثر استقالة الرئيس الشاذلي ووقف المسار الانتخابي (مطلع كانون الثاني/ جانفي 1992)، في 13/ 1/ 1992 دعت قيادة الجبهة الإسلامية في بيان وقّعه عبد القادر حشّاني، الشعب الجزائري والجيش إلى التكتل ضد السلطات التي ألغت الانتخابات التشريعية:

«إننا ندعو قدامى المجاهدين والمفكّرين والقادة الدينيّين والضباط والجنود وأبناء الشهداء والمنظمات الاجتماعية وجميع أولئك الذين يحبّون الجزائر، إلى الوقوف ضد

السلطة. إن استقالة رئيس الجمهورية هي غير دستورية ولا تشكّل سوى مرحلة متمّمة للمؤامرة الشاملة الهادفة إلى تنفيذ جريمة بحق الجزائر والمشروع الإسلامي».

بناءً على شكوى من وزارة الدفاع الوطني، جرى توقيفه يوم 22/ 1/ 1992، وقُدّم يوم 27/ 1/ 1992، أمام قاضي التحقيق في محكمة الجزائر، متهماً بدعوة الجيش الوطني الشعبي إلى التمرّد. بعد إطلاق سراحه، جرى اغتياله في الجزائر، يوم 22/ 11/ 1999، على يد إرهابي من المجموعات الإسلاموية المسلحة، يُدعى فؤاد بوحمية.

أحمد مراني (الملقب بـ شيخ أحمد)

– عضو مؤسس للجبهة.
– عضو مجلس الشورى الوطني للجبهة.
– مكلف بلجنة الشؤون الاجتماعية.
– المستوى المدرسي: ابتدائي.
– دبلوم دكتيلو (طباعة).
– على التوالي: بائع، عامل مَقْسَم (هاتف)، معاون سائق، سكرتير دكتيلو في سونلغاز (1977)، ثم في معهد باستور (1982)، سائق لدى تاجر أقمشة في القصبة (الجزائر).
– مكلّف بمهمة لدى رئيس الحكومة (1992).
– وزير الشؤون الدينية.

ولد أحمد المراني في بني فليق (تيزي وزو). استدعته الأجهزة الأمنية سنة 1986، في إطار قضيّة بويعلي. خلال أحداث حزيران/ جوان 1991، أظهر اختلافه مع الثنائي عبّاسي مدني وعلي بلحاج. طرد من القيادة العليا للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

بعد وقف المسار الانتخابي وقيام المجلس الأعلى للدولة، ندّد بسياسة قادة الجبهة المغامرة والمتطرّفة. في 17/ 12/ 1991، حكم خطأ بسنة سجن، إثر شكوى قدح وذم، قدّمتها ضده لويزة حنون، قائدة حزب الشغيلة.

في 17/ 3/ 1992، عيّن مكلفاً بمهمة لدى رئيس الحكومة. وعين أيضاً وزيراً للشؤون الدينية.

عبد الرّزاق رجام

- عضو مؤسس للجبهة.
- عضو مجلس الشورى الوطني.
- رئيس لجنة الإعلام.
- رئيس مكتب عبّاسي مدني.

وُلِد يوم 18/ 11/ 1956 في الجزائر (العاصمة). وفي 4/ 2/ 1992 وقّع على البيان رقم 12 الصادر عن الجبهة الإسلامية، والذي يُعلن فيه:

«في مواجهة السياسة التي ازدرت الشرعية ونهبت الشعب وانتهكت قيمنا، ندعو جميع الضمائر الحيّة، جميع أولئك الذين عانوا من آلام الجزائر، والذين ما زالوا يغارون على وحدتها وعلى سلامها، إلى العمل...».

«إننا نكرِّر:

1 - عدم الاعتراف بشرعية ما سمّي بالمجلس الأعلى للدولة وكل ما يصدر عنه، لأنه لا يملك الشرعية الدستورية ولا الشرعية الشعبية؛

2 - إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛

3 - مواصلة المسار الانتخابي حتى يتاح للشعب اختيار مشروعه الاجتماعي ورجاله الموثوقين؛

4 - نطلب من كل شركاء الجزائر عدم توقيع معاهدات أو اتفاقيات دولية مع الطغمة الحاكمة ما دامت تحتقر الشعب الذي رفضت حقّه في الكلام. إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الحائزة على الشرعية، تذكّر بأنها لن تعترف بالمعاهدات المزعومة؛

5 - فكّ الحصار عن الجوامع والمساجد، ووضع حد لملاحقة الأئمة والدُّعاة الذين يحمون الشريعة والعقيدة.

في الختام، ندعوك، أيها الشعب العزيز المجاهد، إلى البقاء مخلصاً لدينك وشهدائك. لا تُذعن لليأس، ولا تكن ضعيفاً، لأنك علّمت شعوباً أخرى على صعيد الجهاد والتضحيات».

أما بيان الجبهة الإسلامية (رقم 13) الذي يحمل توقيع عبدالرزّاق رجّام، المذاع يوم 5/ 2/ 1992، فقد اعتبر أنّ:

«إعادة الثقة والاستقرار ووحدة الشعب وتعبئة الطاقات، تمرُّ من خلال احترام إرادة الشعب». وأشار رجام إلى أن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تؤكد مجدّداً خياراتها السياسية، القائمة على الإسلام والشريعة، مقابل الماركسية البائدة والأنموذج الغربي».

يوم 6/ 2/ 1992، وقّع البيان رقم 14 الذي قال فيه:

«لقد أعلنت السلطة الحرب على الشعب، داخل الجوامع والجامعات». وذكّر بأن «المخرج الوحيد للأزمة التي تجتازها البلاد، يكمن في استئناف المسار الانتخابي».

صفّاه زيتوني في جبال الشريعة، في كانون الأول/ ديسمبر 1995، بصحبة آخرين، بينهم: محمد سعيد، العمارة عبد القادر، تاجين محفوظ.

عبدالباقي صحراوي

- عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- عضو مجلس الشورى الوطني للجبهة.
- متقاعد عن التعليم.

ولد عبد الباقي صحراوي يوم 25/ 8/ 1910 في قسنطينة. هاجر إلى فرنسا، وعاد إلى الجزائر سنة 1964. مارس وظيفة رئيس فرع (ONACO) في العاصمة.

برز على المسرح منذ الثمانينات. في شباط/ فيڤري 1983، عقد عدة لقاءات مع الإسلامويين في برج منايل، امتدح خلالها عباسي مدني وفرحات عباس، اللذين يكنُّ لهما إعجاباً بلا حدود. كما أنه تناول الثورة الإيرانية التي يقدمها بوصفها القدوة لكل البلدان المسلمة، خصوصاً بالنسبة إلى الجزائر التي تسودها الشيوعية. وطالب الحاضرين في تلك اللقاءات والاجتماعات بأن يتكرّسوا لتجذير الإسلام لدى الشبيبة، ضحية النفوذ الغربي.

في العام نفسه، سرّحته وزارة الشؤون الدينية بتهمة صرف أموال مخصّصة لبناء مسجد «النصر» في باب الواد، الذي كان يرئس جمعيته الدينية. حكم عليه بعقوبة السجن، فنُقل، يوم 24/ 12/ 1983، من سجن الحرّاش إلى مركز التأهيل في تيزي وزو.

كان مرشح الجبهة الإسلامية للانتخابات الشريعية في 27/ 6/ 1991. وفي آذار/ مارس 1992، ساعده قمر الدين خربان على السفر إلى أفغانستان، من طريق كراتشي وبيشاور. عاد، أخيراً، إلى فرنسا، حيث أخذ ينشط في جامع باريس. هناك جرى اغتياله يوم 11/ 7/ 1995.

زبدة بن عزُّوز (محمد الأمين)

- عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- عضو مجلس الشورى الوطني للجبهة.
- نائب رئيس المكتب التنفيذي الوطني.
- حائز إجازة جامعية.
- مدير جريدة المنقذ.
- إمام في حسين داي.

ولد زبدة بن عزُّوز سنة 1943، في بوسعادة، بعد دراسات قرآنية، دخل إلى الجامعة سنة 1966.

في نطاق نصف شهرية بوسعادة الاقتصادية والثقافية، ألقى محاضرة، يوم 20/ 4/ 1981، بعنوان «إعداد الشبان المسلمين»، أعلن فيها تنديده بالشيوعية، قبل تهجّمه على الأصوليين. وقال بنحو خاص، إن «الجوامع يجب أن تكون مكان صلاة ولقاء بين المسلمين، ولا يجوز أن تستعمل في أية حالة كساحة قتال».

يوم 8/ 11/ 1989، ندّد، خلال خطبة ألقاها في جامع «الناظور» (تيبازة)، بعدم فعالية السلطات إبّان الزلزال الذي هزّ المنطقة، وأكد على أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستواصل جمع الأموال لمصلحة الضحايا، ولن تتقيّد بالقانون.

في أيار/ماي 1990، إبان خطبة ألقاها في جامع حجوت، أعلن إنشاء المحاكم الإسلامية على امتداد التراب الوطني.

بعد ثلاثة أشهر، سافر إلى طرابلس (ليبيا) حيث أجرى اتصالات مع الكادر المسؤول عن الأجهزة الإيرانية المختصة.

طيلة العام 1991، أقام زبدة علاقات متصلة مع بعض السفارات الأجنبية في الجزائر وبعض كبار المسؤولين الليبيين. يوم 27/ 5/ 1992، ذهب زبدة إلى مقر السفارة العربية السعودية في الجزائر.

يعيش حالياً في الجزائر.

صفوة القول إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي سديم متنافر، كان يجمع شتّى التيارات الإسلاموية الجزائرية حول شخصيتين بارزتين: عباسي مدني، «الأصولي بالمرسيدس»، البارد، الحسَّاب، الخبير في النفاق، والخالي من القناعات العميقة،

الذي لا يحرّكه سوى عطش شديد للسلطة، كان يمثّل الوجه السياسي لحزبه؛ علي بلحاج، إمام متعلّم ذاتياً و«مثقف بروليتاروي»، داعية مفوّه، ينهل وحيه من أخلاقية الاقتناع، لم يتوانَ عن دعوة الشبان المتعطلين إلى الكفاح المسلح، حتى قبل توقف المسار الانتخابي.

فهي بطبيعتها (المماثلة لطبيعة الأحزاب الفاشية الكبرى، الألمانية والإيطالية ما بين الحربين)، وبطابعها الجماهيري وانزراعها في «ضواحي الحقد»، ورسوّها الاجتماعي (في الشبيبة الحَضَرية المهمَّشة، وقطاعات التجار الكبرى والاقتصاد غير المتشكّل/المخفي تحت الأرض)، وبأوساطها التجنيدية (الحركيون ونسلهم، أوساط الجنوح، قدامى حرب أفغانستان)، وأخيراً، بصورة قادتها وسيرتهم، فضلاً عن أهدافهم الأولية (هيمنة أنصار الجهاد الفوري على مناصبها القيادية، لا سيما العناصر المتحدّرة من الحركة الإسلاموية المسلحة) إنما تظهر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) على حقيقتها: إطار قانوني لإعداد العمل المسلح (الجهاد).

إن انتصار الجبهة في الانتخابات المحلية (جوان 1990) أثار داخل قيادتها إدراكاً لاستحالة إدارة البلديات في نطاق التشريع المعمول به، من دون تخييب آمال البنية الرئيسة لقاعدتها الاجتماعية: بعض فروع الفئات الشعبية (الطبقة العمالية الفتية والبروليتارية الرثّة) والشباب الحَضَري المهمَّش. إن هذا التناقض بين ممارسة السلطة، التي تقرن الطوبى بالواقع لأنها تصدر عن «أخلاقية المسؤولية» الأكثر تحسّساً، حكماً، بضرورة التسوية، وبين راديكالية قاعدة اجتماعية، تتعلّق، حصراً، بـ «أخلاقية القناعة» الأشد استعداداً للجهاد، من استعدادها للصبر، إنما قاد الجبهة الإسلامية إلى تفضيل الخيار التمرّدي لاستلام السلطة. وهكذا، جرى إطلاق الإضراب العام اللامحدود، وحركة العصيان المدني (أيار/ماي ـ حزيران/جوان 1991). إن فشل هذه المسيرة، الذي أدّى إلى تفجير قيادة الجبهة الإسلامية وتوقيف كبار قادتها، إنما أرغم القيادة الجديدة، الناتجة عن مؤتمر باتنة، على قبول الاشتراك في الانتخابات التشريعية وهي تُطلق العمل العسكري، كما تشهد على ذلك الهجمة على مركز قمّار الحدودي (ليلة 29 ـ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1991).

لكن، ما الذي يفسِّر الظهور المُهتاج للإسلاموية في الجزائر؟ لماذا وكيف صارت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في مدى سنة، القوة السياسية الكبرى في البلد؟ لماذا لا

ترتدي الإسلاموية، التي ظهرت في كل المجتمعات المسلمة، رداء حركة جماهيرية حقيقية إلاّ في الجزائر؟ جواب هذه الأسئلة يُحيل إلى تاريخ الحركة الإسلاموية الجزائرية، الذي سيكون موضوع فصلنا المقبل.

حواشي الفصل الثاني

(1) Cf. DELCAMBRE (A.-M.), «Hold-up sur le Coran», *L'Événement du Jeudi*, 11-17 février 1993.

(2) GOZLAN (M.) *Pour comprendre l'intégrisme islamique*, Paris, Éditions Albin Michee, 1995.

(3) Al-ASHMAWY (M.S.), *L'Islam politique*, Alger, Laphomic/Bouchène, 1990, p. 11.

(4) Voir le compte-rendu de ce débat par DJILALI (A.), «Islamistes: en quête d'unité», *Algérie-Actualité*, n°. 1220, semaine du 2 au 8 mars 1989, p. 9.

(5) *Ibid.*

(6) *Ibid.*

(7) *Ibid.*

(8) Voir, *Algérie-Acutualité*, n°. 1221, semaine du 9 au 15 mars 1989.

(9) Voir *Horizon*, 12 mars 1989, p. 2.

(10) Voir *El Moudjahid*, 10-11 mars 1989, p. 24.

(11) حول المواقف السياسية والإيديولوجية لمحفوظ نحناح، يمكن أن يرجع القارىء إلى مقابلاته الأولى مع الصحافة: المساء، 29/ 3/ 1989؛ والجمهورية الأسبوعية، من 1 إلى 12 تموز/ جويليه 1989.

(12) «كانت صالة حرشا في ساحة أول أيار/ماي مكتظّة في ذلك اليوم، الاثنين 27 مارس، الذي لا يُنسى، حيث أُقيمت الحفلة الرسمية لإعلان ولادة جمعية «الإصلاح والإرشاد»، التي كان مقرّها المؤقت في المُرادية. منذ اللحظة الأولى، أكد الشيخ نحناح أحد مؤسسي هذه الجمعية، أنها ليست ذات طابع سياسي. وأن برنامج عملها يرمي إلى الاهتمام بالمجالات الثقافية والاجتماعية والتربوية والعلمية والحضارية، وذلك كله في إطار إسلامي مستوحى من القرآن وسنّة النبي». مجلة (Horizon) في 30/ 3/ 1989.

(13) *Horizon*, 9 avril 1989, p. 2.

(14) *Alger Républicain*, 6 avril 1991.

(15) Ali BENHADJ, prêche à la mosquée Es-Sunna de Bab-El-Oued, (Alger), le 10 mai 1990.

(16) Voir *El Watan* du 12 janvier 1992.

(17) Pour cette partie, nous nous sommes inspirés du dossier réalisé par *L'Hebdo Libéré*, n°. 15.

(18) Pour plus de précisions sur ces différents courants, voir Infra.

(*) Voir chapitre III.

(19) Al AHNAF (M.), BOITIVEAU (B.), FREGOSI (F.), *L'Algérie par ses islamistes*, Paris, Éditions Karthala, 1991, p. 195.

(20) K. BEN, «Les rets du front...», *L'Hebdo Libéré*, n°. 15, p. 14.

(21) ROUADJIA (A.), *Les frères et la mosquée*, Alger, Éditions Bouchène, 1991, p. 91.

(22) الجوامع صارت هدفاً سياسياً. حول هذا الموضوع يقول عباسي مدني: «ليست رسالة الجامع مثل رسالة الكنيسة. فهي ملتقى كل أعمال الخير، المكان الذي تُعالج فيه شؤون الأمة... والدعوات إلى فصل الجوامع عن النشاطات السياسية تعود إلى العصر الاستعماري. حتى فرنسا لم تتمكن من منعنا من الدعوة، وتوجيه وتناول الأمور السياسية... إن هذه الدعوة هي دعوة إلى علمنة الجامع». ورد في: *Algérie Actualité*, n°. 1264, Semaine du 4 au 10/1/1990.

(23) ROUADJIA (A.), *op. cit.*, p. 259.

(24) HELLER (Y), «Les bonnes œuvres des islamistes algériens», *Le Monde*, 27 juin 1990.

(25) التعبير مأخوذ عن الصحافي حيّان. HAYANE (A.), «Les poudrières sociales», *El Watan*, du 3 décembre 1992, pp. 13-14.

(*) إضافة من المعرِّب.

(26) Voir BENACHNOU (A.), *L'exode rural en Algérie*, Alger, 1979.

(27) HAYANE (A.), *art. cit.*, p. 14.

(28) BENMEHDI (S.), «Les faubourgs de la haine», *Algérie Actualité*, n°. 1374, Semaine du 13 au 19 février 1992, p. 16.

(29) BEN (K.), *op. cit.*, p. 15.

(30) HELLES (Y.), «Les bonnes œuvres des islamistes algériens», *Le Monde*, 27 juin 1990.

(31) ROUADJIA (A.), *op. cit.*, p. 255.

(32) «هؤلاء الذين يدعون هنا، للتبسيط «إخواناً مسلمين»، عادوا بقوة إلى جامعة الجزائر، قاتلين يوم الثلاثاء 2 تشرين الثاني/نوفمبر طالباً عمره 19 سنة وجارحين عشرات من الآخرين، اثنان منهم جراحهم خطيرة. هاجمت مجموعة أصوليين مسلحة بقضبان حديد وسكاكين، طلاباً في مدينة بن عنكون السكنية للصبيان، على سفح العاصمة، بسبب خلاف على لوائح انتخابات لجان المدينة السكنية. ليس هذا الهجوم النادر العنف هو الأول في جامعة الجزائر. الواقع أن «الناطقين بالكلام الإلهي» كما يدعون أنفسهم، أقاموا في هذه المدينة بالذات جواً معيناً من الإرهاب، محتكرين معظم النشاطات الثقافية. سنة 1980، في مجمع الحراش، في ضاحية الجزائر الشرقية، كانوا قد جرحوا عشرات الطلاب».

La Croix, du 17 novembre 1982.

(33) لائحة هذه الاعتداءات واردة في كتاب أحمد رواجية، المذكور سابقاً.

(34) Voir *Algérie-Actualité*, n°. 1264, du 4 au 10 Janvier 1990.

(35) Voir *Algérie-Actualité*, du 24 décembre 1989.

(36) Voir *«Des islamistes s'attaquent à la salle «Atlas»»*, *El Moudjahid*, 14 avril 1990.

(37) BOURDERON (R.), *Le fascisme idéologie et pratiques*, Paris, Éditions sociales, 1979, p. 137.

(38) BOUCHENAK (S.), *La foule dans la stratégie des islamistes-Essai d'analyse comparée avec le fascisme*, thèse de Magistère, Insititut pour les Études de Sécurité Nationale,

Alger, s.d.

(39) BOURDERON (R.), *op. cit.*, p. 122.

(40) In *Algérie-Actualité*, n°. 1264, semaine du 4 au 10/1/1990, p. 8.

(41) GHALIOUN (B.), *Islam et politique, la modernité trahie*, Alger, Casbah Éditions, 1997, p. 47.

(42) Al-ASHMAWY (M.S.), *op. cit.*, p. 11.

(43) Voir *Algérie-Actualité*, n°. 1264, semaine du 4 au 10/1/1990.

(44) BERAUD-VILLARS (J.), *L'Islam d'hier et de toujours*, Paris, B. Arthaud, 1969, p. 5.

(45) Voir *Horizons* du jeudi 23 février 1989, p. 4.

(46) يدافع عباسي مدني عن الموقف ذاته: «لئن كانت الديمقراطية إطاراً للحوار واحترام الرأي، فنحن متفقون مع هذا المفهوم. وبالعكس نحن لا نقبل أن يكون المُنتخب... متناقضاً مع الإسلام، والشريعة، مع عقيدته وقيمه».

In *Algérie-Actualité* du 24/12/1989.

(47) الموقف ذاته يدافع عنه القادة الآخرون للجبهة الإسلامية: «نتج عن الاختلاط في المدارس والليسيات والجامعات تكاثر الزعران. فقد عمَّ الفساد، ونحن نرى المرأة بغير حجاب وتعرض جسدها المزيّن العاري أمام عيون كل الناس».

(BENAZOUZ ZEBDA, *Algérie-Actualité* du 1/3/1989); (ABASSI MADANI, *Algérie-Actualité* du 24/12/1989).

(48) تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية (AFP) في 10/ 12/ 1989.

(49) Voir *Algérie-Actualité*, n°. 1252, semaine du 12 au 18 octobre 1989, p. 12.

(50) *Ibid.*, p. 13.

(51) *Ibid.*, p. 14.

(52) Traduite par TOUATI (A.), *Les Islamistes à l'assaut du pouvoir*, Paris, L'Harmattan, 1995.

(53) عبد العزيز (ف.)، الخميني، الحل الإسلامي والبديل، القاهرة، 1979، ص ص 24 ـ 25.

(54) «الله هو الحكم»؛ الخوارج هم الذين رفعوا هذا الشعار خلال معركة صفّين، التي دارت بين الخليفة علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، معلنين بذلك رفضهم التحكيم. في الحراك الإسلاموي المعاصر، الممثل الأبرز لهذا المفهوم هو أبو الأعلى المودودي، صاحب كتاب الحكومة الإسلامية.

(55) LAMCHICHI (A.), *L'islamisme en question (s)*, Paris, L'Harmattan, 1998, p. 92.

(56) KEPEL (G.), *Expansion et déclin de l'islamisme*, Paris, Gallimard, 2000, pp. 174-175.

(57) Voir KHEAR (O.), «Scrutin du 26 décembre, attitudes politiques», *El Watan*, 8/1/1992.

(58) Voir KHELLADI (A.), *Les islamistes algériens face au pouvoir*, Alger, Éd. Alfa, 1992, p. 102.

(59) *Ibid.*, p. 104.

(60) Voir, par exemple, VIEILLE (P.), DHAOUADI (Z.), «Pour une approche anthropologique de l'islamisme», in *L'islamisme en effervescence*, Peuples Méditerranéens, n°. 21, Oct.-Déc. 1982, pp. 199-213.

(61) Cf. le sondage d'opinion réalisé par le CENEAP.

(62) Cf. BOUKRA (L.), «le mouvement islamiste algérien», in GOSSELIN (G.) et VAN HAECHT (A.), *La réinvention démocratique*, Paris, L'Harmattan, 1994, pp. 51-66.

(63) Ces données statistiques sont tirées d'une étude publiée par le quotidien national (non gouvernemental) *Le Matin*, n°. 1184, du jeudi 23 novembre 1995, qui a repris les résultats d'une enquête menée par la Gendarmerie nationale.

(64) ES-SULTANI (A.A.), *Siham El Islam*, Alger, Éditions-SNED, 1980, p. 181.

(65) *Le Matin*, n°. 1184, jeudi 23 novembre 1995.

(66) BEN (K.), «Entre djihad et voyoucratie», *Hebdo Libéré*, n°. 43, du 22 au 28 janvier 1992.

(67) Voir LABEVIERE (R.), *Les dollars de la terreur*, Paris, Éditions Grasset & Fasquelle, 1999.

(68) Voir, à titre d'exemple, «Qui finance les partis intégristes?», *Alger Républicain*, n°. 408, 12 avril 1992.

(69) هذه المنظمة، المنتشرة في أكثر من 20 بلداً، تحمّلت نفقات أكثرية المتطوعين الجزائريين للحرب في أفغانستان.

(70) لهذه الجمعية مكتب في الخرطوم (السودان)، وهي تتمتع بمساعدة مالية ضخمة، من أسامة بن لادن.

(71) Paul Balta, *L'Islam dans le Monde*, Paris, La Découverte, 1986; DELACAMBRE (A.-M.), *L'Islam*, Paris, La Découverte, 1980.

(72) منظمة المؤتمر الإسلامي (O.C.I) جرى إنشاؤها سنة 1969، ردّاً على محاولة إحراق الجامع الأقصى في القدس، يوم 21/ 7/ 1969. منذ ذلك الحين، وسّعت المنظمة مجالات تدخلها، وتزوّدت بمصرف إسلامي للتنمية وصندوق تكافل إسلامي ووكالة صحافة عالمية، وشبكة إذاعية في الدول الإسلامية، إلخ، مقرّها في العربية السعودية. تضمّ 24 دولة عضواً، وهي مع الجامعة الإسلامية العالمية، أهم منظمة في العالم الإسلامي.

(73) أنظر: *Atlas mondial de l'Islamisme activiste*, Paris, La Table Ronde/Stratégies, 1991.

(74) من «حنبلية»، أحد المذاهب الأربعة الكبرى لتفسير الفقه الإسلامي. مؤسسو هذه المذاهب هم الأئمة: أبو حنيفة (المتوفى سنة 767)، ومالك بن أنس (المتوفى سنة 796)، والشافعي (المتوفى سنة 820)، وأحمد بن حنبل (المتوفى سنة 855). هذا الأخير أسس المذهب الأكثر تشدّداً في الإسلام، الذي يرمي إلى محاربة كل أشكال «البِدَع»، لا يقبل استعمال القياس ولا الاجتهاد.

(75) ابن تيمية (1263 ـ 1328)، عاش في عصر المماليك. كان يقول بمقاومة الظلم بـ «الهروب الفردي»، بالصلاة والصوم والاعتكاف. كان يندّد بالعلماء الخاضعين للأمراء، وبلا هوادةٍ يستنكر الفساد في إدارة بعيدة من الشريعة، اعتنق المذهب الحنبلي، مفضّلاً قراءة حرفيّة للتراث الإسلامي، معارضاً كل بدعة باعتبارها «هرطقة». كان مناهضاً مناهضة مطلقة للفلسفة الهلينية والمسيحية واليهودية

والصوفية الإسلامية. كان الملهم الأساسي للحركة الوهابية وللجماعات الإسلاموية المعاصرة. ترجم هنري لاوست كتابه، السياسة الشرعية، بعنوان Traité de droit public d'Ibn Taymiyya. أُعيد نشره، سنة 1990، في اللغتين (العربية/الفرنسية)، عن منشورات ENAG، في الجزائر. أنظر أيضاً:
H. LAOUST, *Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taymiyya*, Le Caire, 1939.

حول تأثيره اليوم، اقرأ:
KEPEL (G.), *L'Égypte d'aujourd'hui, mouvement islamiste et tradition sunnite*, Annales ESC, n°. 4, 1984 et SIVAN (E.), *Ibn Taïmiya, father of the Islamic Revolution*, Encounter, mai 1983.

(76) بين تلامذة ابن تيمية، نجد ابن كثير (المتوفى سنة 1375) وبالأخص محمد بن عبد الوهاب التميمي، (المتوفى سنة 1762)، مؤسس الحركة الوهابية.

(77) حول الفِرَق في الإسلام، يمكن أن يرجع القارىء إلى: LAOUST (H.), *Les schismes dans l'Islam*, Paris, Payot, 1965.

بخصوص الخوارج، أنظر: معروف (نايف)، الخوارج في العصر الأموي، بيروت، دار الطليعة، 1977، (ط. ثانية، 1981). حول الإباضية، الفرع الرئيس للخوارج، المستمر حتى أيامنا في عُمان وأفريقيا الشرقية وطرابلس الغرب والجزائر، أنظر: ابن بكير (س .ع.)، دراسات إسلامية في أصول الإباضية، الجزائر، لات.

(78) المقصود مجموعات إسلامية راديكالية متحدّرة من الإخوان المسلمين: لكنها منشقّة من السبعينات، ومنتمية إلى سيد قطب (1906 ـ 1966). يبدو أن هذه القطيعة مع الإخوان المسلمين صادرة عن التأثير الكبير والمباشر للهندي ـ الباكستاني، أبي الأعلى المودودي (1903 ـ 1979) على سيد قطب.
أنظر حول هذا الموضوع:
CARRE (O.), «De Banna à Qutb vers la Révolution islamique», in *L'Utopie islamique dans l'Orient arabe*, Paris, Presse de la FNSP, 1991, pp. 167-191 et *Mystique et politique: lecture révolutionnaire du Coran par Sayyid Qutb, Frère Musulman radical*, Paris, Le Cerf/Presse de la FNSP, 1984.

(79) BURGAT (F.), *L'islamisme au Maghreb*, Paris, Karthala, 1989, p. 55.

(80) LAMCHICHI (A.), *L'islamisme en question (s)*, Paris, l'Harmattan, 1998, p. 62.

(81) Cité par POULAT (E.), in *Encyclopedia Universalis*, Paris, Corpus 9, 1984, p. 1247.

(82) Voir par exemple la définition de l'intégrisme dans *L'Encyclopédie Philosphique Universelle-les notions philosophiques*, Paris, PUF, 1990, t. 1, p. 1325. Voir également, POULAT (G.), *Intégrisme et catholicisme intégral. Un réseau international anti-moderniste: La Sapinière*, 1909-1921, paris, Tournai, 1969.

(83) KEPEI (G.), *La Revanche de Dieu. Chrétiens, juifs et musulmans à la reconquête du monde*, Paris, Le Seuil, 1991, p. 260.

(84) MAHMOUD HUSSEIN, *Versant sud de la liberté*, Paris, La Découverte, 1989, p. 141.

(85) RODINSON (M.), «Réveil de l'intégrisme musulman», *Le Monde*, 6/12/1978, p. 4.

(86) GRIGNON (C.), «Sur les relations entre les transformations du champs religieux et les transofrmations de l'espace politique», *Actes de la Recherche en Sciences sociales*, septembre 1977, p. 9.

(87) BERGER (P.), *La religion dans la conscience moderne*, Paris, Éditions le Centurion, 1971.

(88) LUCKMANN (T.), *Das Problem der Religion in der Modern Gesellschaft*, Freiburt, Rombach, 1963 (trad. Fr., *La religion invisible*, Paris, Éditions le Centurion, 1971).

(89) ROY (O.), *Afghanistan. Islam et modernité politique*, Paris, Le Seuil, 1985, p. 12.

(90) Voir à ce propos, BURGAT (F.), «De la difficulté de nommer. Intégrisme, fondamentalisme, islamisme», *Les Temps Moderns*, mai 1988, p. 126; LAMCHICHI (A.), *L'islamisme en Algérie*, Paris, l'Harmattan, 1992, pp. 35-36; *L'islamisme en question (s)*, Paris, l'Harmattan, 1998, pp. 58-60 et ROY (O.), *op. cit.*, pp. 12-13.

(91) À propos du protestantisme, voir l'excellent ouvrage de CHAUNU (P.), *Le temps des réformes*, Bruxelles, Éditions Complexes, 1984, 2 tomes.

(92) Voir VERNETTE (J.), *Les sectes*, Paris, PUF, coll. Que sais-je?, 1997, (5e édition), pp. 35-58.

(93) À propos de la pensée mutazilite, voir NADER (A.N.), *Le système philosophique des mu'tazila (premiers penseurs de l'islam)*, Beyrouth, Dar et-Machreq, 1984.

(94) Cité par CARRA DE VAUX, *Les penseurs de l'islam*, Paris, Éditions P. Geuthner, 1984, tome IV, p. 150.

(95) Pour une lecture critique de ce courant, lire MALEK (R.), *Tradition et révolution, le véritable enjeu*, Alger, Éditions Bouchène, 1991, chapitre III, *réformisme musulman et ses limites*, pp. 56-68.

(96) Pour s'en convaincre, il suffit de lire *Majmu'ate rasaïl al-imam al-chahid Hassan al-Banna*, Alger, Charikate et-Chihâb, s.d. et Ahadith al-Djoumou'a li-l-imam al-chahid Hassan al-Banna, Batna, Dâr el-Chihâb, s.d.

(97) LAMCHICHI (A.), *L'islamisme en Algérie*, Paris, L'Harmattan, 1992, p. 36.

(98) LAMCHICHI (A.), *L'islamisme en question (s)*, *op. cit.*, pp. 64-65.

(99) ROY (O.), *L'Afghanistan. Islam et modernité politique*, *op. cit.*

(100) ROY (O.), *Généalogie de l'islamisme*, Paris, Hachette, 1995; «Le néo-fondamentalisme islamique ou l'imaginaire de l'Oummah», Esprit, avril 1996.

(101) Voir AL-HAFNI (A.), *Mawsou'at al-firaq wa al-jamâ'at wa al-madhahib al-islâmiyya (Encyclopédie des sectes, des groupes et des écoles jurisprudentielle islamiques)*, Le Caire, Dâr al-Rachâd, 1993, pp. 148-150.

(102) LAMCHICHI (A.), *L'islamisme en question (s)*, *op. cit.*, p. 68.

(103) *«De ce point de vue, l'avènement du FIS n'est pas une catastrophe car il est parfois des «régressions fécondes» dans l'histoire d'un pays»*, ADDI (L.), «L'Algérie, le FIS et la construction démocratique», (2ème partie), *El Watan*, 8/1/1992, p. 5.

(104) C'est la thèse défendue par un groupe d'intellectuels français, sympathisants du mouvement islamiste: F. FURGAT, B. ETIENNE, A. ROUSSILLON, M. SEURAT, O. ROY, etc.

(105) Voir A. Al-HAFNI, *op. cit.*, pp. 245-247.

(106) Concernant la Nahda, voir ANAWATI (G.C.), BORRMANS (M.), *Tendances et courants de l'islam arabe contemporain*, vol. 1: «Égypte et Afrique du Nord», München, Kaiser-Grünewald, 1982; ARKOUN (M.), *La pensée arabe*, Paris, PUF, coll. Que sais-je? 3e éd., 1985; BOUAMRANE (C.), GARDET (L.), *Panorama de la pensée islamique*, Paris, éd. Sindbad, 1984; DJAIT (H.), «Islam et politique», in *Islam et politique au Maghreb*, Paris, Ed. CRESM/CNRS, Paris, 1981; MERAD (A.), *Le réformisme musulman en Algérie: de 1925 à 1940. Essai d'histoire religieuse et sociale*, Paris, La Haye, Ed. Mouton, 1967; MERAD (A.), *L'islam contemporain*, Paris, PUF, 1984; MERAD (A.), «Islâh», in *Dictionnaire des religions*, sous la dir. De POUPARD (G.), Paris, PUF, 1985.

(107) CHARNAY (J.-P.), *Sociologie religieuse de l'islam*, Paris, Éditions Sindbad, 1977, p. 28.

(108) Voir à ce propos LAROUI (A.), *L'idéologie arabe contemporaine*, Paris, F. Maspero, 1970.

(109) Voir ARKOUN (M.), *L'islam dans l'histoire*, *Revue Maghreb-Machrek*, n°. 102, oct.-déc. 1983.

(110) IBN TAYMIYYA, *Traité du droit public*, Alger, ENAG, 1990, p. 231.

(111) *Ibid.*, p. 232.

(112) *Ibid.*, p. 233.

(113) El YOUSSOUF (M.), «Ettakfir wal Hidjra, Islam sabres au clair», *L'Observateur*, semaine du 2 au 9 avril 1991, p. 5.

(114) Ibid., p. 4.

(115) عاد طبيب الأسنان، أحمد بوعمرة، إلى الجزائر، قادماً من بيشاور، على رأس مجموعة كبيرة من «الأفغان». اعتقل في حزيران/جوان 1991، وفي بداية 1992، تمكّن من توزيع رسالته «الحُجج الجلية في كفر أتباع الجبهة الإسلامية وكل من زاول دين الديمقراطية»، التي أعلن فيها كفر وارتداد كل الشعب الجزائري. خليفته، الأمير نور الدين صديقي وضع، بدوره، رسالة أخرى، كشف الظنون عن عقيدة خير القرون، لا تزال تمثل مرجعاً للمجموعات التكفيرية المنشقّة عن المجموعات الإسلامية المسلحة (GIA) في منطقة عين الدفلة.

(116) هذا عنوان مقال كتبه منير (ب.) في:

Nouvel Hebdo, Semaine du 29/1/1992 au 4/2/1992.

(117) تقوم الشيعة الإثنا عشرية على محور «الاثني عشر إماماً، الورثة الأوائل للسر الإلّهي، مصدر السلطة المطلقة». أما الاتجاهات الأخرى في التشيع فهي: «الشيعة السبعية»، «الزيدية» (في اليمن وسورية)، «الأزارقة»، «السُّفرية» أو أيضاً «الغُلاة».

(118) منير (ب.) ورد سابقاً.

(119) «حائز على دكتوراه دولة في الفلسفة، نالها من لندن، عباسي مدني متأهل ـ زوجته بريطانية الأصل ـ وأب لستة أولاد، اثنان منهما كانا في مطلع الثمانينات، مُسجَّلين في مؤسسة للمكتب الجامعي والثقافي الفرنسي»، *L'Humanité*, 14 juin 1990، «تلميذ قديم لمدرسة قرآنية، في الستينات من عمره، إجازة في الفلسفة وحائز على دكتوراه حلقة ثالثة... أحد أبنائه الخمسة درس في الليسيه الفرنسية ـ الجزائر ـ لوقت محدود، اتّهم «بثنائية اللغة» من قبل السلطات، قبل محاكمته.

Le Monde, 14 juin 1990.

(120) AKEB (F.), «Une idole à part», *Algérie Actualité*, n°. 1340, semaine du 20 au 26 juin 1991.

الفصل الثالث

«كدت أفقد طعم القلق. مرَّ وقت تجمَّدت فيه حواسي عند سماع أدنى صرخةٍ ليليّة، واقشعرّ شعر رأسي واضطرب، من حكاية مخيفة، كما لو كان أبطالها أحياء. لقد اختنقت من الأهوال. فالرعب، الأليف لدى أفكاري القاتلة، لم يعد في إمكانه أن يجعلني أرتعد. لماذا هذه الصرخات؟».

وليام شكسبير، مكبث،
الفصل V، المشهد V

مسار تكوين العنف الإسلامويّ

من الدعوة إلى الجهاد

بدأت المسيرة الطويلة للحركة الإسلاموية الجزائرية، على مدى المرحلة الاستعمارية في أربعينات وخمسينات (القرن العشرين). وفي مصهر «جمعية العلماء الجزائريين»[1]، التي أسّسها عبد الحميد بن باديس سنة 1931، ستنمو تيارات شتى، مرتبطة بالوهابية وبـ «الإخوان المسلمين».

«اعتباراً من آخر الثلاثينات، بدأ الإخوان المسلمون بتأسيس فروع لهم في عدة بلدان: في السودان والمغرب، حيث تواصلوا مع جمعية علماء الجزائري بن باديس، وفي فلسطين وسورية»[2].

منذ ذلك التاريخ، بدأ تيار من نزعة الإخوان المسلمين، يتشكّل داخل «جمعية العلماء الجزائريين» بدفع من محمد بشير الإبراهيمي وفضيل الورتيلاني. هذا الأخير أقام في القاهرة، مطلع الأربعينات، لفتح مكتب للجمعية

«يعمل، في الظاهر، في اتجاه مساعدة الطلبة الجزائريين، وفي الخفاء، يُقيم علاقات مع المنظمات الإسلامية الفاعلة، آنذاك، على المسرح السياسي المصري، مثل تنظيم الشبيبة المسلمة، عباد الرحمان، وبنحو خاص، حركة «الإخوان المسلمين»[3].

كان مكتب العلماء الجزائريين في القاهرة صلة وصل تنظيم الإخوان المسلمين في وسط الطلاب الشبان الجزائريين في مصر. حول هذا الموضوع يلاحظ م. عصامي:

«كان مكتب العلماء في القاهرة أداةً لتشجيع الطلاب الجزائريين الشبان على الانتماء إلى تنظيم حسن البنّا، وفي الوقت نفسه كان من الصعب أن لا نُرى صلة مباشرة بين هذا العمل وظهور التنظيمات الأولى للإخوان المسلمين في الجزائر، منذ تلك الحقبة، وخصوصاً خلف المكتب القاهري للعلماء. فالحزب الإسلاموي الجزائري الأول سيرى النور

سنة 1947، وقد أسّسه أزهري بالذات، وسوف يؤسس سنة 1953، الفرع الجزائري الأول المرتبط مباشرة بالجماعة المصرية»[4].

بشأن الحزب الإسلاموي الجزائري الأول، المقصود هو «حزب الوحدة الجزائرية» الذي أسسه، سنة 1947، طلاب متحدّرون من جامعة الأزهر (مصر) والزيتونة (تونس). ولقد اضطلع الشيخ العُقبي بدورٍ مهمّ جداً في ولادة هذا الحزب لقد كان داعيته الأساسي. فوضع بتصرفه ريشته وصحيفته، الإصلاح، التي كتب فيها:

«هاكم الأحزاب الوطنية في الجزائر وعددها ثلاثة: حزب الوحدة، حزب الشعب وحزب البيان. أما ما يختصّ بحزب البيان فهو يطالب بالحكم الذاتي في إطار الوحدة مع فرنسا وأما حزب الشعب فإن مطلبه هو الاستقلال الداخلي مع تشكيل حكومة جزائرية ذات سيادة وبرلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام من كل الجزائريين بدون تفريق بين مواطنين أصليين وأوروبيين. ويطالب حزب الوحدة، من جهته، بالاستقلال الكامل، أي الداخلي والخارجي، حتى لا تظل الجزائر متخلّفة بالمقارنة مع شقيقتيها المغرب وتونس، اللتين تطالبان بالمطالب ذاتها؛ ولا ينسى الانتماء إلى مجموعة الدول العربية. شعاره هو الدين، اللغة، الوطن. بهذا المعنى، هو الأول من نوعه في بلدنا، كما أنه نسخة عن حزب الإخوان المسلمين المشهور في المشرق، الذي يرفع راية الإسلام والعروبة ويحمل مشعل الدين والقومية الصحيحة»[5].

كما أن الأندية و«المدارس» والجوامع التي يديرها نجوم جمعية العلماء، كانت هي المصادر الأخرى لنشر الإسلاموية في الجزائر طيلة المرحلة الاستعمارية. كان مقرّ الجمعية في شارع (Pompée) ـ الجزائر ـ حيث كانت تُلقى، دورياً، محاضرات دينية، لا سيما عشايا شهر رمضان، وكان يشارك فيها الشيخ بشير الإبراهيمي والشيخ العربي تبسي وتوفيق المدني والشيخ خير الدين والشيخ سحنون، كما كان هناك «نادي الترقّي» الذي كان يديره الشيخ طيب العُقبي، الذي كان ميّالاً للوهابية. سنة 1953، تكوّن الفرع الجزائري للإخوان المسلمين. كتب أحد أعضائه:

«في البداية، كانت تجري اجتماعاتنا في الجوامع والمقاهي أو في الشارع. حتى إننا كنا ننظّم رحلات، لهذه الغاية، إلى الريف. لكن، مع انتساب الشيخ سحنون، مدير الجامع ومدرسة سانت أوجين (بولوغين)، صار الجامع هذا، مقرّنا العام. وكانت تنعقد اجتماعات ما صارت تُدعى اللجنة القيادية للفرع، والمكوّنة من الشيخ سحنون، عرباوي وبنياطو، فتّال وعنيبة وأنا، انعقاداً دورياً في مكتب الشيخ سحنون، الذي كان مجاوراً للجامع. أما

الجمعيات العمومية، الأكثر فسحة، فكانت تنعقد في قاعات صفوف المدرسة التابعة للجامع»[6].

إن الفرع المؤسس، عشية اندلاع حرب التحرير (أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954)، لم يتمكن من إتمام عمله. بين مؤسسي هذا الفرع، هناك شخصيتان، الشيخ سحنون والشيخ عرباوي، سيصبحان غداة الاستقلال من الوجوه البارزة في الحِراك الإسلاموي في الجزائر.

1. المرحلة الأولى: عصر النُّخَب (1962 ـ 1966)

بعد عدة أشهر فقط على الاستقلال (تموز/جويليه 1962)، كان عمل الدعاة المعزولين في المساجد والجوامع، قد وجد، أخيراً، إطاراً تعبيرياً جاهزاً: «جمعية القيم» التي أسسها الشيخ الهاشمي تيجاني، سنة 1964، ورأسها، بالتعاون مع المشايخ عبد اللطيف سلطاني، محمد سحنون ومصباح حويدق. وسرعان ما فرضت نفسها هذه الجمعية على المسرح السياسي بفضل نشاطها الشديد في المساجد، ومحاضراتها في «نادي الترقّي»، وإصدارها مجلة شهرية «التهذيب الإسلامي».

ولم يلبث النزاع أن انفجر بين الجمعية والسلطة القائمة. ذاك أن التوجه الاشتراكي الوارد في ميثاق الجزائر (1964) سيزيد من حدة التعارض بين بن بلّة وقادة الجمعية. سنة 1964، وقع الصدام الأول بين الجمعية والسلطة، عندما أُقيل رئيسها، الشيخ الهاشمي تيجاني، من منصبه كأمين عام لجامعة الجزائر. وفي 22/ 9/ 1965، أقدم نظام هواري بومدين الجديد على حظرها، بسبب دعمها «للإخوان المسلمين» الذين حاكمتهم محاكم ناصر في مصر. عندها، دخلت الحركة الإسلاموية في طور السرية.

لكنّ جناحها «الفرنكوفوني»، بقيادة المهندس مالك بن نبي، ملأ الفراغ، خصوصاً في جامعة الجزائر وبعض أجهزة الدولة. فنظم مالك بن نبي «جلسات خاصة» في منزله في الأبيار (العاصمة).

كان مالك بن نبي محاطاً بثلاثة رجال: نور الدين بوقروح[8] ورشيد بن عيسى[9] وصادق سلاّم. وبتشجيع من مالك بن نبي، أنشأ تلاميذه (نورالدين بوقروح، رشيد بن

عيسى وعلي حمودة) سنة 1969، مسجد الكلية المركزية (الجزائر). هذا المسجد سيشكّل ملتقى لجميع الطلبة المناوئين للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين الذي يهيمن عليه الشيوعيون. إن إنشاء هذا المصلّى والمواعظ التي كانت تُلقى فيه بالفرنسية[10] سجّلا بداية توطّن الحركة الإسلاموية داخل الجامعة. كما أنهما سيدشّنان مرحلة طويلة من المجابهات بين الطلبة الإسلامويين واليساريين. فبينما كان اليسار يعبّئ بشكل أساسي في كليات الفلسفة والآداب والعلوم الإنسانية، كانت الحركة الإسلاموية تؤثر بعمق في الطلبة الفرنكوفونيين في كليات الطب والعلوم الدقيقة. بعد ذلك، أُنشئ «مكتب الدراسات الاجتماعية الإسلامية» (BESM)، وأخيراً، «منتدى الفكر الإسلامي» الذي كان مالك بن نبي قد نظّمه في ليسيه رشيد عمارة (بن عكنون/العاصمة)، يوم 10/ 1/ 1969[11].

وعندما كان عبّاسي مدني عضواً في لجنة الثورة الزراعية، حسب معلومات لم يجرِ أبداً تكذيبها، كان المثقفون الإسلامويون يتجمّعون حول مالك بن نبي، الذي صار الوجه الأبرز في الحركة بعد استقالته من منصبه في وزارة التعليم العالي، الميدان المميَز لكوادر الـ PAGS. وعلى مدى سنوات طويلة، وحتى حلول عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، في شباط|فبراير 1979، كان خطابه مهيمناً على الحرم الجامعي، لتكوين المئات من الكوادر الإسلاموية»[12].

تمتازُ هذه المرحلة بميزتين أساسيتين: كانت الحركة الإسلاموية برأسين: نزعة فرنكوفونية يقودها مالك بن نبي، ونزعة عربوفونية ملتفّة حول «جمعية القيَم». كان نفوذ الإسلاموية منحصراً في الجامعة، أولاً في كليات الطب والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا، ليمتدّ بعد ذلك إلى كليات العلوم الإنسانية، لا سيما كلية الحقوق. بكلام آخر. في السنوات 60 ـ 70، كانت الإسلاموية محصورة في دوائر صغيرة للمثقفين والكوادر والجامعيين. لكن عاملين سيسهمان في تهميش جناحها الفرنكوفوني: صعود اليسار وسياسة تعريب التعليم.

2. المرحلة الثانية: عصر السرّية (1966 ـ 1980)

منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات، انتظمت عدة مجموعات إسلاموية، في السر، وكانت في أغلبيتها ميّالة إلى «الإخوان المسلمين»: «أنصار اللّه»، «جنود اللّه»،

«جماعة المودودي»، «الموحّدون»، إلخ. وتكاثرت في كل البلد جماعات تعرف باسم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». إنه الانتقال إلى مرحلة العمل، الذي يأخذ على عاتقه مهمة تهذيب المجتمع.

اعتباراً من 1971، تاريخ إقرار «ميثاق الثورة الزراعية»، ستُظهر الحركة الإسلاموية، سراً، معارضتها السياسية لنظام بومدين. عندئذ أقام الإسلامويون جسراً مع كبار ملّاكي الأراضي، الغائبين والمُنتدبين. سيعلنون معارضتهم «للثورة الزراعية» بمناشير وأسطوانات سمعية و«فتاوى» كان أشهرها، آنذاك، يعلن تحريم الصلاة على أرض مؤمّمة. إن هذا التحالف دفع بالإسلامويين إلى الصف الأول من حركة رفض السلطة القائمة. والحال، في غياب قوى معارضة قادرة على التعبير عن مصالح الجماعات المتضررة من التوجّه الاشتراكي للحكم (كبار الملاكين العقاريين، كبار التجار، بعض شرائح الرأسمال الخاص، إلخ) والدفاع عنها، فإن كل هذه الجماعات اتّجهت بشكل طبيعي نحو الحركة الإسلاموية التي قدّموا لها مساعدة مادية ومالية مهمة. ومن جهتها، انتقلت الحركة الإسلاموية إلى المطالبة السياسية، مُدرجةً في سجلها الإيديولوجي، انتقاد الاشتراكية. في هذه المرحلة، سيظهر الشيخ عبد اللطيف سلطاني بوصفه أحد أبرز المتهجمين على الاشتراكية، من خلال سلسلة مواعظ وخطب جُمعت في كتاب: المزدكية هي أساس الاشتراكية، الذي صدر في المغرب. إنه يشبّه الاشتراكية بـ «المزدكية»، وهي هرطقة «إباحية» و«شيوعية» من القرن الخامس عشر في فارس الساسانية.

سنة 1976، ستبلغ المعارضة الإسلاموية لنظام بومدين، ذروتها، في مجرى النقاش الشعبي حول «الميثاق الوطني»، البيان الإيديولوجي الحقيقي الذي ستكرّس فيه اتجاهات البلد السياسية والاقتصادية والثقافية. كان رشيد بن عيسى من أشد خصوم هذا النص:

«لم يكن بن عيسى الإسلاموي الوحيد الذي رفض «الميثاق الوطني» عام 1976. هناك استاذ آداب عربية، معجب بسيد قطب، منظّر حركة «الإخوان المسلمين»، هو الشيخ محفوظ نحناح، الذي بات مشهوراً، ودفع غالياً ثمن معارضته لخط النظام الإيديولوجي. فالشيخ محفوظ الذي كان قد نظّم مجموعات تخريبية، اقدمت بشكل خاص على تدمير اعمدة كهربائية، سيُحكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة، من قبل «محكمة الثورة» في محكمة وهران العسكرية»[13].

اعتباراً من ذلك التاريخ، انتقل الإسلامويون إلى العنف للاستيلاء على الجامعات والسيطرة عليها.

بين 1976 و1980، اندلعت مواجهات بين طلبة (PAGS) الشيوعيين وتحالف إسلامويين وعربوفونيين،

«سيمتد مناخ التوتر والصراع هذا، إلى جامعات البلد الكبرى، مُفضياً دوماً إلى المواجهات ذاتها. فبعدما تمكّن الإسلامويون من إقامة مساجدهم على صعيد جامعات البلد، بدأوا يخرجون من العزلة التي كانوا قد لاذوا بها طوعاً، ليبدأوا عملاً طويلاً من التهييج والتعبئة. وهكذا، أنشأوا فعالياتهم الثقافية والرياضية الخاصة بهم، واعتمدوا تنظيماً شبه سري، للردّ على الدعاية التي تبثّها عناصر اليسار، وللقيام بمهام التجنيد وتوسيع القاعدة النضالية. ومع ازدياد تنظيمهم باضطراد، راحوا يقومون بعمليات كوماندوس ضد الطلاب، إبان احتفالات آخر السنة، الأعياد... تحت ستار تهذيب الحياة الجامعية التي يعتبرونها إباحية جداً ومنافية للآداب وللدين. سيقوم الإسلامويون بفرض رؤيتهم على مجمل المتحد الجامعي بالقوة وبالودع»[14].

منذ أواخر السبعينات، خرجت الحركة الإسلاموية من الجامعة، وتدفّقت في الشارع وباشرت غزوها للمجتمع. لدينا، حول هذه المرحلة، شهادة صحافي، ف. أورباح، الذي نشر سنة 1979 في الجريدة اليومية الوطنية (الحكومية) تحقيقاً بعنوان، في إقطاعية «قدامى المتعصبين»، أصوليون مريضون أم سَحَرة متعلّمون؟، يروي فيه الظهور العلني للمجموعات الإسلاموية الأولى، في المنطقة الممتدة من المدية إلى قصر البخاري (بوغاري سابقاً)، جنوب غرب الجزائر.

كتب:

«منذ بعض الوقت وأكثر، وبالأخص منذ مطلع العام، لُوحظ في المنطقة نشاط سري لكنه مكثّف، لبعض الأوساط المحافظة، أو الرجعية بصراحة. تحت ستار الدفاع عن القيم الدينية؛ تظاهرت مجموعات من الأفراد صغيرة نسبياً، متمركزة في المدية وقصر البخاري، من خلال عمل دعائي دؤوب، وسط المؤمنين الذين يصلّون في المساجد... إن موقف هؤلاء المتزمتين الجدد يفوق التعصب الأشدّ عماهة، وآل إلى تهييج عدة أئمة. وغالباً ما يحدث اضطراب خلال صلاة الجمعة، عبر هؤلاء الممسوسين الذين يشوشون على الخطبة، ويتّهمون الأئمة بأنهم موظفو دولة... تكوّنت مجموعتان من هذا النوع في قصر البخاري والمدية، لهما فروع في الجزائر - خصوصاً في الجامعة وفي مسجد شاتونيف - والبليدة»[15].

انتهى عقد الثمانينات (1980) بنشر كتاب عبداللطيف سلطاني، سهام الإسلام[16]، الذي حاول من خلاله اجتذاب حركة التحرر الوطني إلى الحراك الإسلامي، المُفتقِد شرعيته التاريخية. في نظره، يمكن إدراج الثورة الجزائرية في خط حركة العلماء الإصلاحيين. وهي، عنده، امتداد، لكنها بنحو خاص انحراف عن مصدرها الأصلي، على ما يقول، لأن

«الإسلام لم يأمر المسلمين بمحاربة عدوّهم من أجل قطعة أرض وحجارة وأشجار، ولا لامتلاك أموال في هذه الدنيا. فهذا من الحسد والغضب». ويخلص، في هذا الصدد، إلى أن الحرب ضد الاستعمار الفرنسي لم تكن جهاداً، بل كانت تعبيراً عن مجرد ردّة فعل حسود. على هذا الأساس، فرّق بين الذين قضوا في سبيل العقيدة وأولئك الذين ماتوا لأجل «الأرض» (الجزائر)، وينفي عنهم مقام «الشهيد».

كان لهذه المراجعة التحريفية للتاريخ الوطني عواقب خطيرة. إذ إنها قادت إلى تجريد الحرب التحريرية الوطنية من قدسيتها، وبذلك، دمّرت كل فكرة عن «الشرعية التاريخية» التي كان يتسلّح بها النظام القائم آنذاك. كما أدت إلى نفي الدولة-الأمة الإقليمية، المنظور إليها بوصفها نتاجاً للمنطق الاستعماري، وذلك لمصلحة الدولة العابرة للقوميات التي تضم مجمل الأمة (أمير المؤمنين)؛ الأمر الذي يبخس الإيديولوجيا القوموية، التي كانت في أساس الحركة الوطنية الجزائرية منذ أواخر العشرينات.

في هذين الكتابين الانتقاديين لسلطاني، تكمن الجذور الفكرية للعنف الإسلامي في الجزائر.

«هكذا نرى بأي معنى تكون الإيديولوجيا مهمة في تكوين الإرهاب: فالمشكلة ليست في مدى اعتبار الموضوعات الصريحة التي تحدّد «الانتقال إلى الفعل» الإرهابي، بل هي في تحليل بنية متشكلة، تمفصل نفي الواقع المشترك والتماسك المنطقي وحصر السياسة في العنف»[17]. أما هذه الجذور الفكرية للعنف، المشتركة بين كل أشكال الحركة الاجتماعية[18]، المنحطّة/ المنفكّة، فهي:

القطع مع الإدراك المشترك والنظام القِيَمي القائم: يصدر خطاب سلطاني عن قطع مع القومية والاشتراكية وشكل الدولة-الأمة، ومقولة الشرعية التاريخية/الثورية، ورؤية تاريخ الحركة الوطنية؛

بناء هوية ميتا أو أنفرا - اجتماعية (فوق المجتمع أو تحته): في خطاب سلطاني،

ليست الجماعة التي يدّعي النطق باسمها، محدّدةً بالاستناد إلى هوية اجتماعية عينية، بل هي بمثابة شكل تجريدي ومقدس (أمة المؤمنين).

حصر المجال السياسي في مجال القوة: في نظرة داعيتنا، لا يوجد خصم، بل هناك عدو فقط، يغدو كياناً معادياً ينطوي بلا تفريق على المجتمع (الكافر) والشيوعيين والعلمانيين والجيش و«المجاهدين» (قدامى محاربي حرب التحرير)، النظام القائم، النظام السياسي، الدولة؛

بناء طوبى (البعد المسيحاني): يرى سلطاني أن الأمر لا يتعلّق بضبط المجتمع الحالي، بل يتعلق بتدميره، باسم طوبى جماعية؛ فجاءت من هنا الدعوة إلى المطلق، إلى الضرورة الملحة لكسر النظام القائم.

باختصار، يمكننا القول إن الحركة الإسلاموية الجزائرية كانت في أواخر السبعينات/مطلع الثمانينات، في مرحلة انبناء متقدّم. فقد كانت مؤكدة، بشكل كافٍ، حدود الإطار التنظيمي. وكانت لا تزال في نطاق نزعة «الإخوان المسلمين»، على صعيد زعمائها الكبار (نحناح، بوسليماني وجاب اللّه) الذين يقيمون علاقات متينة مع فروع الحركة المنزرعة في مختلف البلدان العربية. وعندما صارت أكثر تنظيماً، أخذت تفرضُ مشروعها ورؤيتها على مجمل المتّحد الجامعي من خلال «الدعوة» (التبشير/الدعاية) **والعنف**. في هذه المرحلة، انتقل عملها من المجمّعات الجامعية إلى الجوامع والمساجد والشارع. وعندئذ، تعاظمت رؤيتها الاجتماعية، فظهرت نحو الثمانينات مظهريتها في المجتمع: اللباس الإسلاموي (لحية و«قميص» للرجال ووشاح أو «حجاب» للنساء).

على الصعيد الإيديولوجي، توافرت المقومات الكفيلة بجرّ المناضلين الإسلامويين إلى اختيار استراتيجية عنيفة.

«بات كل شيء ممكناً. وأخذ الإسلامويون يستقوون ويتظاهرون بالعنف أحياناً. في سيدي بلعباس، هاجم أمن الولاية مئات من الإسلامويين الغاضبين لاعتقال واحد منهم. كانت المرة الأولى التي يصطدم فيها الإسلامويون اصطداماً مباشراً بالشرطة. في باتنة، في تبسة، واجهوا رجال الشرطة وهم مسلحون ببنادق صيد. وفي الأغواط، كانت الصدمة متعمّدة. ففي 28|3|1978، إثر توقيف أحد المدبرين الأساسيين للحركة في هذه المدينة الجنوبية، لاذ الإسلامويون بجامع المدينة، بعدما هاجموا مقر الشرطة وخرّبوا مقر جبهة

التحرير الوطني، ولم تتمكن الشرطة من إخراجهم إلاّ بعد قتال تلاحمي وسقوط قتيل وعدة جرحى»[16].

إلى جانب تيارات (العلماء المتجذّرين) التي سبقت وجود تيار «الإخوان المسلمين» السائد، نشهد في أواخر السبعينات/مطالع الثمانينات، ولادة تيارات أخرى: الجزأرة والسلفية الجهادية. وسوف يؤدي موت الرئيس بومدين (1979) ووصول الشاذلي بن جديد إلى الحكم، إلى توفير الشروط المؤاتية لظهور الإسلاموية كأول قوة سياسية على المسرح الوطني.

3. المرحلة الثالثة: الظهور على المسرح واللجوء إلى الخيار المسلّح (1980 ـ 1988)

في الجزائر ـ كما في بلدان المغرب والمشرق الأخرى ـ ظهرت الحركة الإسلاموية كقوة سياسية سائدة في منعطف الثمانينات الكبير. فبعد خطب الجمعة (الدعوة المعارضة) وتعبئة المتحد الطلابي، انتقلت الحركة إلى التدخل السياسي. وعلى امتداد هذه المرحلة، سنجد أيضاً هذه الخصيصة الثابتة للإسلاموية: التأليف بين استراتيجية أخذ السلطة من تحت واستراتيجية المجابهة العنفية. فهي تنسج من جهة، ومن دون اللجوء إلى مصطلح السياسة، وبتوسّل العمل الاجتماعي والثقافي، قاطرة مجتمع مضاد للدولة، واضعة على المحك صدقية النظام؛ ومن جهة ثانية، بموازاة ذلك، تحرّك رافعات الخيار العسكري. إن عقد الثمانينات هو عقد الربط بين النخبة الإسلاموية والحركة الجماهيرية، التي ستعطي للحركة الإسلاموية الجزائرية وسائل فرض نفسها على المسرح السياسي الوطني كقوة معارضة أساسية.

ولقد ساعدت على صعود الحركة الإسلاموية عدة عوامل، في المستويات الوطنية والإقليمية والدولية:

1) على الصعيد الدولي:

- الثورة الإيرانية (شباط/فيفري 1979)،
- دخول السوفيات إلى أفغانستان (كانون الأول/ديسمبر 1979)،
- النزاع العراقي ـ الإيراني (أيلول/سبتمبر 1981)،

ـ الأزمة في البلدان الاشتراكية وتراجع مدّ اليسار.

2) على الصعيد الإقليمي:

ـ اتفاقية كامب ديفيد (مارس 1979)،

ـ الهجوم على الجامع الكبير في مكة (20 نوفمبر 1981)،

ـ اغتيال الرئيس السادات (6 تشرين الأول/أوكتوبر 1981)،

ـ دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت (حزيران/جوان 1982)،

ـ مجزرة حماة التي جرت في عهد الرئيس السوري حافظ الأسد (1982).

3) على الصعيد الوطني:

ـ إعادة نظر الرئيس الشاذلي بن جديد[20] بـ «التوجّه الاشتراكي». تطبيق سياسة انفتاح جامح. عندما بدأ عهد «الليبراليّين». غير أن البورجوازية الجزائرية لم تَسُدْ، بل سادت شريحة منها: شريحة المضاربات والأعمال والتجارة الكبرى (رجال مال وصفقات، وسطاء، مضاربون، تجار كبار، وكلاء وعملاء، إلخ)، وفئة من البورجوازية الريفية أنتجها تفكيك التعاونيات (الإنتاجية والخدماتية) وإلغاء الثورة الزراعية وتسييب التسويق على صعيد المواد الزراعية.

ـ هبوط أسعار النفط، الذي قَضَم قدرات الدولة المالية وتجسّد في التخلي عن سياستها الاجتماعية وإعادة وتوزيع الدخل الوطني. وتجلّى ذلك كلّه عبر مسار كبير لإفقار الجماهير الشعبية وبعض شرائح البورجوازية الصغيرة (معلمون، موظفون، حِرفيون...)، تضاعف بمسار تذرير الفئات المتوسطة التي التحق بعض شرائحها بالبورجوازية، فيما سقط بعضها الآخر عن السّلّم الاجتماعي.

ـ القيادة السياسية الجديدة ستنتج بسرعة فائقة سياسة «تصفية البومدينية»، وسترتدي رداء حملة تصفية للمعارضين لتوجهها الجديد، الموجودين في أجهزة الدولة، في حزب جبهة التحرير الوطني وفي المنظمات الجماهيرية. ولأجل تحييد هذه المعارضة، تحالفت السلطة مع الإسلامويين. إن هذا الاستعمال للحركة الإسلاموية ـ إن كَسَرَ اليسار والبربر ـ فهو سيعطي هذه الحركة الفرصة المناسبة والوسائل لإرساء نفوذها في الجامعة. هكذا، صارت الجامعة قوة مرهوبة الجانب، ستغذّي الحِراك الإسلاموي وستمنحها فرصة الإفادة سياسياً من مطلب التعريب العام الذي وطّده الطلاب المستعربون إبّان إضراب تشرين الثاني/نوفمبر 1982. على سبيل

التنازل للإسلامويين، شدّد النظام أسلمة السلطة (المؤتمر الثامن عشر للفكر الإسلامي، تموز/جويليه 1984، المخصص «لصحوة الإسلام»؛ وصدر في آب/أوت 1984، قرار إنشاء جامعة «الأمير عبد القادر» للعلوم الإسلامية، التي تولّى رئاستها محمد غزالي، منظّر حركة الإخوان المسلمين المصرية؛ وفي العام نفسه أدى رئيس الدولة فريضة الحج في مكة، وسط استعراض كبير).

ميثاق «الدولة الإسلامية»

من دون هذا التحالف بين فئة من السلطة والحركة الإسلاموية، لا يمكننا فهم هذا الصعود السريع لهذه الحركة. يتحدث أحمد مرّاح[21]، المساعد الأول لبويعلي ـ زعيم أول حركة إسلاموية مسلحة في الجزائر ـ عن اتفاق سري بين كبار الزعماء الإسلامويين (محفوظ نحناح، وعبّاسي مدني، وعلي بلحاج) والرئيس الشاذلي بن جديد، لإقامة دولة إسلامية على مراحل. وكان هذا الاتفاق مربوطاً بالتزامات متبادلة: تتخلى السلطة عن الخيار الاشتراكي وتضمن هذا التخلي، فيما يتولّى المشايخ ضبط القوات الإسلاموية.

يفسّر أحمد مراح التحالف بين الرئاسة والإسلامويين، بعزم الشاذلي على مجابهة جبهة التحرير الوطني، حتى يحقّق التحوّل السياسي الذي كان ينشده، ويوضح مراح: لأن مخرجه الوحيد الممكن كان في الحصول على الدعم الشعبي من خلال المعارضة الإسلاموية، التي كان ينبغي عليه، هو نفسه، أن يكوّنها، مستعيداً/مستعملاً زعماءها الثلاثة الكبار. فبعد اتفاق مبرم، على حدة، بين الرئاسة والقادة الإسلامويين، ظهرت الخلافات التي من شأنها السماح بالسيطرة عليهم، كان هؤلاء القادة مكلفين بتعبئة الحراك الإسلاموي، وهم مجازون من الرئاسة بنقد السلطة علناً.

بناءً على ذلك، جرى في 11/11/1982 تنظيم مهرجان في كلية الجزائر المركزية. وأقنع عبّاسي مدني وعبداللطيف سلطاني الشيخ سحنون، عميد الإسلامويين الجزائريين، بتنظيم تظاهرة لكل التيارات الإسلاموية. في أثناء هذا المهرجان، وُجّه نداء يدعو إلى تجمّع في الغد، سيضم أكثر من 5000 شخص. وفي خلال هذا التجمع، ستجري قراءة ميثاق الدولة الإسلامية[22]، بتوقيع سحنون وسلطاني ومدني، أمام الجمهور، وسيجري إرساله إلى الرئاسة.

وبعد التذكير بأن الحوادث الطارئة في جامعة بن عكنون (الجزائر)[23]، «أثارها الكارتل المؤلف من الشيوعية العالمية والماسونية واليهودية والإمبريالية الأميركية، وبالتعاون مع عملائها، مروّجي الشيوعية والعنصرية والبعثية» بهدف «توريط أجهزة الدولة في تنفيذ مخطط مدبَّر، يسير في الخط المباشر للمجازر الوحشية ضد المسلمين في لبنان، وفلسطين وسواهما من العالم الإسلامي» و«وضع الدولة في خدمة المستعمر، عبر مشروع مكافحتها للدين...». طلب المشايخُ تفسيرات واضحة حول:

- وجود عناصر معادية للدين داخل أجهزة الدولة، ما هي سوى عملاء للاستعمار وأركان للفساد الأخلاقي والضياع.
- تعيين نساء وعناصر مشبوهة في الجسم القضائي والشرطة.
- استمرار استبعاد أوامر اللّه وتعاليمه.
- منع المواطن من التمتع بحريته، وحرمانه من ممارسة حقّه في أمن شخصه ودينه وأملاكه.
- تواصل الممارسات الرامية إلى إبعاد الأسرة عن الشريعة الإسلامية.
- الاختلاط في المدارس والإدارات والمنشآت العامة.
- الفساد والممارسات غير الأخلاقية في القطاع التربوي.
- تزوير مفهوم الثقافة.
- رفض التربية الإسلامية في المدرسة.
- الحملة الصحافية المنسّقة بين وسائل الإعلام الوطنية والغربية لكبح التجدّد الإسلامي عبر الدولة.

أخيراً، طالبوا:

- بتوجيه التنمية الاقتصادية توجيهاً إسلامياً،
- بمنع عمليات التبادل المحرّمة،
- بإطلاق سراح الأشخاص الموقوفين،
- بإعادة فتح المساجد المغلقة في الجامعة، في الثانويات والمعاهد والمؤسسات العامة،
- بمعاقبة كل هؤلاء الذين يتهجّمون على الدين.

إن هذا التجمع يشكل انعطافاً كبيراً في تاريخ الحركة الإسلاموية الجزائرية، ولحظة حاسمة في مسار نضج مشروعها السياسي: إقامة دولة إسلامية. فكان رد السلطة باعتقال الزعماء. ففي موضع ما، لم يحترم أحد معارضي التحالف شروط الاتفاق. وفي موازاة العمل السياسي للزعماء، كان مناضلون آخرون يعدّون العدة للانتقال إلى العمل المسلح. والحال، ما كاد يمر شهر على التجمع أمام كلية الجزائر المركزية وتوزيع البيان الإسلامي، حتى أعلن تصريح لوكالة الصحافة الجزائرية (APS)، صدر في 21/ 12/ 1982، عن تفكيك تنظيم سرّي متخصص في صنع القنابل بواسطة متفجرات مسروقة، في مقلع يقع على بعد 60 كيلومتراً من جنوب الجزائر. وأوضح التصريح: فضلاً عن أسلحة نارية وتسع قنابل جاهزة للاستعمال، كان يملك هذا التنظيم مجموعة وثائق مزوّرة[24].

وكما نلاحظ، كان الخيار المسلح حاضراً، دوماً، لدى الإسلامويين الجزائريين. أولاً، لأن الإسلامويين يعتبرون «الجهاد»، أحد أركان الإسلام («الفريضة الغائبة»)، ثانياً، لأن الحراك الإسلاموي، وهو تحالف متنافر بين قوى اجتماعية متباينة ومختلفة المصالح، نمت على أطرافه المباشرة، باستمرار، تيارات راديكالية تجعل من العنف وسيلة خيرة لبلوغ السلطة لإقامة الجمهورية الإسلامية، عندما تكون الظروف وموازين القوى مؤاتية لها. والحال فإن التأكيد، في ما يخص الجزائر، على أن وقف المسار الانتخابي (1991) كان وراء العنف الإسلامي (الإرهابي) إنما يدل على جهل كامل بتاريخ الجزائر المعاصر وطبيعة الإسلاموية. فقد بدأ طور العنف الإسلاموي في السبعينات ليُفضي، بعد عقد، إلى ولادة الحركة الإسلامية المسلحة (MIA).

الحركة الإسلامية المسلحة:

مولدها، تطورها وتفككها (1982 ـ 1987)

الحركة الإسلامية المسلحة، أول تنظيم إسلاموي جزائري مسلح، أنشأه مصطفى بويعلي، وهو مجاهد قديم، انضمّ إلى صفوف جيش التحرير الوطني، سنة 1957، وهو في السابعة عشرة من عمره. اعتقل سنة 1958، وأُطلق سراحه بعد عامين، بعدما حظي بحرية مؤقتة. غداة الاستقلال، سنة 1963، شارك في بؤرة جبهة القوى الاشتراكية (FFS) المسلحة. ثم انتسب إلى جبهة التحرير الوطني وصار منسقاً لاتحاد

الجبهة في الشراقة (الجزائر). أبعدته قيادة جبهة التحرير الوطني من منصبه، ويُقال إنه كان يكنُّ كرهاً شديداً لهذا الحزب[25].

اعتباراً من 1976، بات بويعلي مجرّد موظف في وحدة سونيليك العاشور (الجزائر)، وعضواً في نقابة فرعية، مسؤولاً فيها عن لجنة «الصحة والأمن». كان يقيم في واد رومان. آنذاك، أنشأ لجنة جامع، إلى أن ظهر عبد الهادي. الواقع أن الأمر كله بدأ، سنة 1978، مع وصول هذا الإمام الشاب، المتحدّر من الجنوب الجزائري، إلى مسجد العاشور الصغير. يقول أولئك الذين عرفوه إنه ولد في تونس، من أب جزائري وأم مصرية. كان مصطفى بويعلي، آنذاك، رئيس لجنة المسجد، فدعاه إلى إلقاء المواعظ. وكان قد أغواه هذا الإمام الشاب [عبد الهادي] بمواهبه الخطابية، وخصوصاً بانتقاداته الحادة للدولة.

عبد الهادي، اسمه الحقيقي دودي محمد، لم يكن في الواقع سوى شاب كان يؤدي خدمته العسكرية في ثكنة قريبة من جامع الأرقم في شاتونيف (الجزائر). هناك كان يذهب في المساء لاستماع خطب عباسي مدني؛ لكنه، منذ أن أُتيحت له فرصة الكلام، أظهر موهبة خطابية لا تنكر، وإقداماً كبيراً. وسرعان ما صار داعية شعبياً. ولما دعته مساجد المنطقة، اختار الإقامة في مسجد العاشور. كان ذلك منعطفاً كبيراً في حياة بويعلي، الذي كان مبهوراً بخطاب هذا الإمام الشاب، الذي كان يتحدّى سلطة الدولة، فاكتشف بذاته، وهو الفرنكوفوني التكوين، والمحدود المعرفة على الصعيد الفقهي الأولي، وجهاً آخر للفعالية الإسلاموية، كان يتجاوب أكثر مع مزاجه وكرهه الشديد للنظام. بعد سفر هذا الإمام الشاب إلى فرنسا، سنة 1980، خلفه على رأس مسجد العاشور.

في مرحلة أولى، نظّم بويعلي بعض الحملات التأديبية على المحلات التي تبيع المشروبات الكحولية و«أماكن الدعارة». كان يجمع حوله بعض المؤمنين وأنشأ «مجموعة النهي عن المنكر».

«آنذاك، سنة 1980، كان الشاذلي قد وصل إلى الحكم، وكنا نشعر بأن شيئاً ما سيتغيّر معه. لقد أرسل الله علائم لمن يعرفون قراءتها. كان الإسلامويون قد استلموا الحكم في إيران. وكان كل شيء ممكناً. في سيدي بلعباس، قام ألف من الإسلامويين، بعد توقيف واحد منهم، بمحاصرة أمن الولاية، وجابهوا للمرة الأولى الشرطة في الجزائر مباشرة. في مكة، سقط جزائريون تحت رصاص رجال شرطة (ألمانيين، فرنسيين،

سعوديين...) أثناء محاولة احتلال الكعبة. في باتنة، في تبسة، تكاثرت المجابهات بين الإسلامويين المسلحين، أحياناً ببنادق صيد، وبين قوى الأمن. وفي الأغواط، كان الانفجار مباشرة... صار بويعلي زعيماً ناشطاً وحازماً، فكان في صميم كل هذه الأعمال. عندها، فهم أن الصراع بينه وبين السلطة يجب أن يدور والسلاح في يده. فتسلّح على أفضل وجه ممكن (...) وأنشأ حزبه «الحركة الإسلامية الجزائرية». هذه الحركة ستكون، بالنسبة إليه، الفرع المسلح للدعوة، والسبيل الوحيد الممكن لإقامة جمهورية إسلامية، أخيراً، في الجزائر»[26].

بعد قضية عرفت بـ «قضية العاشور»، داخل وحدة سونيليك العاشور، حيث كان يعمل بويعلي صار هذا الأخير موضوعاً لمحاولة توقيف بتاريخ 3/ 10/ 1981. لكنه تمكن من الفرار والاختباء. وبعد ذلك بعدة أيام، وبواسطة يوسف يعلاوي، أمين عام المنظمة الوطنية للمجاهدين (ONM) واثنين من أصحابه القدامى في حرب التحرير، التقى بالهادي الخضيري، المدير العام للأمن الوطني (DGSN) الذي قدّم له جميع الضمانات. وحين اطمأن بويعلي، عاد إلى مواعظه في العاشور، في نوتردام دافريكا (السيدة الأفريقية) وفي رويسو (الساقية). فندّد بالدولة الشيوعية وتأميم الأراضي والفساد، وذكر أسماء. ثم بعد عدة أشهر، دفعته محاولة توقيف أخرى إلى الغوص مجدداً في السرية. لن تنجح محاولات المصالحة؛ فكان الرجل عرضةً لمطاردة حقيقية. وفي كانون الأول/ديسمبر 1982، جرى تفكيك شبكة إرهابية متخصّصة في صنع القنابل.

من خلال ب. جعفر الذي كان يعرف بويعلي، قدّم له منصوري ملياني ملاذاً في منطقة الأربعاء (البليدة). ومن هناك، أخذت الحوادث تتسلسل ببعضها، وفقاً لمنطق ترابط الأحداث، الذي سيُفضي إلى إنشاء منظمة مسلحة (الحركة الإسلامية المسلحة: MIA) التي ستجعل من أهدافها إقامة دولة إسلامية بالقوة[27].

«بمساعدة الإخوة منصوري الذين أوصوا به أجهزة شبوطي عبد القادر، المعروف في المتيّجة بخطبه اللاهبة، قرّر مصطفى بويعلي تخطّي «حاجز الخوف»، والانتقال إلى العمل: كتابة دليل (...) وإنشاء تنظيم»[28].

غير أن قراراً كهذا، كان يستلزم رضى العلماء وكبار زعماء الحِراك الإسلاموي؛ فحاول بويعلي التقرّب منهم، بهدف عقد اجتماع لمجلس الشورى، المؤهل وحده للأمر بالجهاد. يروي أحد رجالاته، أحمد مرّاح، في كتابه، المذكور سابقاً، قضية

بويعلي، أنه تلاسن مع علي بلحاج ومحفوظ نحناح والشيخ سحنون وعبدالباقي صحراوي وعبداللطيف سلطاني وعبّاسي مدني، بسبب دعوة (المجلس) الذي لن يرى النور أبداً، لأن معظم هؤلاء القادة أُوقفوا بعد التجمع أمام كلية الجزائر المركزية (آخر 1982).

قبل موافقة المشايخ، كان بويعلي قد بدأ ببناء الفروع الأولى للتنظيم والحصول على الأسلحة اللازمة. كانت العملية الأولى سرقة كمية متفجّرات من مقلع كاب جنيت. جرى تنفيذ العملية ليلة 7 _ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1982. وكان المشاركون في تلك السرقة مصطفى بويعلي، أحمد مراح، محمد بوسنينة، عمر فرّاح، عبد الكريم رمضان وعبد العزيز عوالي. استولوا على 161 كيلو من المتفجرات[29]، وبعد عدة أيام، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1982، وقعت العملية الثانية في بن عكنون (الجزائر) في المكان المعروف باسم مونكادا، واستهدف حاجزاً للدرك الوطني. إثر هذه العملية، نشرت جريدة المجاهد مذكرة بحث بحق مصطفى بويعلي، أحمد مراح وعبد الكريم بن رمضان الذين جرى تحديدهم. وحسب شهادة أحمد مراح، دائماً، كان التنظيم قد وضع برنامج عمليات ذا مصراعين:

ـ اغتيال عدة مسؤولين سياسيين وعسكريين، من بينهم الرئيس الشاذلي بن جديد، الوزير الأول أحمد بن عبد الغاني، الشريف مساعدية مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني والعقيد عطايا؛

ـ تدمير بعض المباني العامة مثل مطار هواري بومدين الدولي (الجزائر)، مقر حزب جبهة التحرير الوطني، مقر الجيش الشعبي الوطني، قصر العدل، مبنى الإذاعة والتلفزة الجزائرية (RTA) ومكاتب جريدة المجاهد.

جرى شن عملية بحث واسعة النطاق؛ نجم عنها توقيف بعض كوادر قيادة الحركة الإسلامية المسلحة MIA. وهكذا، تم يوم 16/ 12/ 1982، توقيف محفوظ هابا (المعروف باسم «بوعلام») من قبل الأجهزة الأمنية في بن حمدان، محلة قريبة من بوفاريك (ولاية البليدة). هذا الاعتقال سيسمح بكشف الشبكة حتى نوتردام دافريكا التي كان أميرها هو محمد بوسنينة (الملقّب «حمودي») المكلف بصنع القنابل. جرى اعتقاله يوم 17/ 12/ 1982، فيما كان في منزل السيدة زبيدة كزدري، أخت بويعلي،

والعضو هي أيضاً في التنظيم. إن هذا الاعتقال سيسمح بتحديد هوية معظم أعضاء الحركة الإسلامية المسلحة، والبدء بتفكيكها. غير أن محاولة تسوية سلمية أخيرة جرت، وقام بها ضابطان من الدرك الوطني، تمكّنا من إجراء اتصال مع بويعلي. لكن أخاه قُتل يوم 3/ 1/ 1983، مما جعل أية مفاوضة مستحيلة بعد ذلك.

بينما كان نفوذه يتعاظم في السرية، نظراً لظهوراته العلنية في الجوامع، أثناء ساعات الصلاة، ونظراً لعجز قوى الأمن عن توقيفه، كانت صفوف تنظيمه تتضخم بوصول متطوعين جدد. وكان الانتقال إلى العمل المسلح يستلزم السلاح والمال. في نهاية شهر آب/أوت 1985 (ليلة 21 _ 22)، هاجم كوماندوس المديرية الوطنية للبناء في عين النعجة (الجزائر). جرى نهب 80 مليون سنتيم في أثناء هذه العملية. وبعد ملء الصناديق، انتقل التنظيم إلى المرحلة التالية: هاجمت الحركة الإسلامية المسلحة مدرسة الشرطة القريبة من صومعة، الواقعة على بعد عدة كيلومترات من بوفاريك، في ولاية البليدة؛ وذلك ليلة 26 _ 27 آب/أُوت 1985، عشية عيد الفطر، الذي يشير إلى نهاية شهر رمضان. على رأس مجموعة مكوّنة من 16 شخصاً، كان في عدادهم منصوري ملياني، عبد القادر شبوطي، وعبد الرحمان حطّاب، الذين سيكونون وراء إنشاء المجموعات الإسلاموية المسلحة في التسعينات، قام بويعلي بمهاجمة المدرسة والاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر. خلال الهجوم قُتل شرطي.

مع هذا الهجوم دقت ساعة الحركة الإسلامية المسلحة. ففي 22/ 10/ 1985، اعتقلت مجموعة من 17 شخصاً، كان في عدادهم عز الدين باع، عبد الرحمان حطاب ومنصوري ملياني، القادة المقبلون للمجموعات الإسلاموية المسلحة، بعد وقف المسار الانتخابي في كانون الثاني/ جانفي 1992. وفي 24/ 10/ 1985، جرت عملية كبيرة للأجهزة الأمنية، المعززة بالمروحيات، ضد موقع مرصود لبويعلي. وتكللت بمقتل 12 دركياً، لكنها سمحت بالقضاء على معظم مجموعة الهاربين.

أما الكمين الأخير فنُصب يوم 3/ 2/ 1987.

«كان يوماً شديد المطر. وكان الوقت ليلاً، وكان بويعلي يفضّل تناول العشاء، قبل السفر إلى بوقارة. ومن المكان الذي كان فيه (الأربعاء)، كان قادراً على رؤية الطريق الضائع في الظلام. في الأسفل، على بعد بضع مئات من الأمتار، كان الطريق الصغير يفضي إلى الطريق الوطنية. عند المفرق، في ظل الغابات والأشجار ومختلف العوائق

الأخرى، كان عشرات من الرجال بالبزة العسكرية وباللباس المدني، والمسلحين حتى الأسنان، ينتظرون الإشارة بصبر وصمت. هذه الإشارة كانت إضاءات يطلقها العميل، سائق الناقلة. فجأة، رأوا الكتلة السوداء من جنود الاستطلاع، تعبر الطريق ببطء، ثم أضاء مصباح العميل، مرة، مرتين، ثلاث مرّات. عندئذ، انهمرت الطلقات النارية من كل الجهات. أُصيبت شاحنة بويعلي برصاصات خارقة؛ وعلى الفور، قُتل بويعلي والعميل وكل المجموعة تقريباً، وكذلك قُتل ضابط شرطة»[30].

لا تزال عملية بويعلي لغزاً من عدة جوانب. صحيح أن الكثير قِيل وكُتب منذ وقوع الحادثة، وجرى الكشف عن وقائع خفية وعن تواطؤات مدبّرة، لكن الكثير من مناطق الغموض لا تزال قائمة، ولم يبدّدها شيء حتى الآن. الواقع أن المناورات التي أحاطت بعملية بويعلي وظهور حركته، تدعو إلى التكهّن بوجود اتفاق بين الرئاسة وكبار الزعماء الإسلامويين. فهل جرت التضحية ببويعلي على مذبح هذا التوافق الوطني حول المشروع الليبرالي الذي حمله الرئيس الشاذلي؛ المشروع الذي كان الإسلامويون من أنصاره دواماً؟

«هذا الثائر القديم (مصطفى بويعلي) البالغ من العمر 44 سنة (...) كان قد حكم غيابياً بالسجن مدى الحياة، في أثناء محاكمة 135 سلفياً أمام محكمة أمن الدولة في شهر نيسان/أفريل الأخير. عملياً، على غرار الكثيرين ممن حُكموا واستعادوا حريتهم بعد انتهاء المحاكمة، كانت عقوبتهم في نطاق التوقيت الوقائي، وكان بويعلي قد استفاد من عفو السلطات، المصمِّمة على طي صفحة 1982 والاستناد إلى التيار الديني القوي، لكي تنجح في إجراء الإصلاحات الاقتصادية (إذ كان الأصوليون يؤيدون «الخاص»). فعلى الرغم من الدعوات إلى الوئام الوطني حول المشروع المعتدل الذي حمله الرئيس الشاذلي، دغدغ بويعلي وصحبه، مجدداً، حلم جمهورية إسلامية «حقيقية». استفاد من حرية العمل النسبية المتروكة له (كان جيرانه في العاشور، في ضاحية العاصمة، يندهشون من مصادفته أحياناً في شوارع القرية، ويبدو أن زوجته قد أنجبت مؤخراً ولداً شرعياً تماماً) فاستطاع بويعلي الانتقال إلى حرب العصابات»[31].

بعد أحداث تشرين الأول/أوكتوبر 1988 والانفتاح الديمقراطي، قرّر الرئيس عفواً عاماً عن جميع معتقلي الرأي المحكوم عليهم قبل شباط/فيفري 1989. وهذا الإجراء سيكرّره الجيش الوطني الشعبي، ويعمل به اعتباراً من 31/ 7/ 1990. وعليه، تمّ إطلاق سراح معظم البويعليين في تموز/جويليه وتشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. لاحقاً، سينتسب بعضهم إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وسيبقى آخرون على

أطرافها، لكن أغلبهم سيستعملها كإطار قانوني لإطلاق الجهاد مرة أخرى. ومما يلاحظ، فيما كان بويعلي يستعد للعمل المسلح، أن مناضلين إسلامويين آخرين كانوا يحذون حذوه، لا سيما في باب الواد وسيدي بلعباس[32]. ذاك أن الإسلاموية التي بلغت هذا المستوى من القوة المرموقة، ووصلت إلى مرحلة متقدمة من التعبئة، لا يمكنها إلا أن تصل إلى العمل المسلح.

4. المرحلة الرابعة: بين العصيان المدني والشرعية عبر صناديق الاقتراع (1988 ـ 1991)

إن كان لا بد من تأريخ بدء الأزمة السياسية الراهنة، فلا مفرّ من العودة إلى سنوات 88 ـ 1985 على الأرجح. ففي مجرى هذه السنوات الثلاث تموضع اللاعبون وتبلورت الاستراتيجيات وانعقدت الحبكة. ذاك أن سياسة «الانفتاح» التي باشرها النظام، سوف تزيد من التباينات الاجتماعية نظراً لاغتناء قلة اغتناءً نخبياً. إن تحليلاً سببياً (إتيولوجياً) للأزمة الجزائرية يقود إلى إبراز الدور المحدد لبعض العوامل الاقتصادية في إثارتها.

ـ **الهبوط الشديد لأسعار المحروقات**: في مطلع الثمانينات، كانت تتمتّع الجزائر بصحة مالية ممتازة بفضل مداخيلها النفطية الضخمة. ولكن سعر البرميل هبط من 43$ سنة 1985، هبوطاً شديداً في العام نفسه، إلى 7$.

ـ **عبء الدين الخارجي**: سنة 1988، ارتفع الدين الجزائري الخارجي إلى 26,067 مليار دولار. هذا الرقم، بذاته، لم يكن ضخماً، إن قورن بالدخل الوطني الخام، فهو يمثل أكثر بقليل من 40% (مقابل 100% للمغرب، ونحو 115% لمصر). إلاّ أن خدمة الدين هي التي كانت تستهلك 66% من المداخيل السنوية بالعملات الصعبة.

ـ **الجفاف**: سنة 1988 ـ 1989، طرأ جفافٌ قاسٍ بنحو خاص، جعل النقص الصارخ في المياه أمراً لا يمكن تحمّله، وأدّى إلى ارتفاع كبير في أسعار المنتوجات الزراعية.

وبالنسبة إلى الشاذلي وفريقه، كان اعتماد سياسة سخية في إعادة توزيع الدخل الوطني ـ مساعدة سياحية، برنامج ضد الفاقة (PAP)، مشتريات مقابل تعويضات، إلخ ـ وسيلة لتدجين الحركة الاجتماعية. لكن الآثار السلبية (انهيار الجهاز الاقتصادي، ضعف السلطة المركزية، ازدياد التباينات الاجتماعية، هبوط مستوى معيشة السكان) الناجمة عن إعادة الهيكلة/الإصلاحات الطارئة، لن تتوانى عن إثارة الاستياء. والحال، منذ 1986، بينما كان البلد يجتاز أزمة مالية حادة، نتيجة للهبوط الشديد في أسعار النفط، وللإنخفاض الحاد في احتياطات العملة الصعبة، اندلعت «انتفاضات الخبز» في قسنطينة وسطيف.

سجّلت بدايات الثمانينات حلول طورٍ جديد من العنف، في إطار تاريخي جديد، مميّز بولادة أشكال جديدة للتماهي الاجتماعي (الجماعي)، قليلة الاتسام بالمصلحة أو الانتماء الطبقي؛ وأكثر ارتباطاً بالمدلولات الثقافية/الايديولوجية. عندها، كنا شهوداً لطفرة في طبيعة وسمة الحركة الاجتماعية التي لن تتجسد وتستقر، بعد ذلك، إلا خارج كل إطار عضوي وسياسي، متاحة على هذا النحو لكل الاستعمالات الممكنة. في هذا السياق، وقعت أحداث تشرين الأول/أوكتوبر 1988.

أحداث تشرين الأول/أوكتوبر 1988

في شهر تموز/جويليه 1987، قدّم الحاج الخضيري، وزير الداخلية الجديد، مشروع قانون حول الجمعيات، أمام المجلس الوطني الشعبي (APN). بادىء الأمر، رأى فيه نواب جبهة التحرير الوطني ذريعة للحدّ من احتكار حزبهم. قبل ذلك بشهر، كان بيان لمجلس الوزراء قد أعلن عن سلسلة إجراءات اقتصادية (إدخال استقلالية إدارة المنشآت العامة وإعادة توزيع أراضي المشاعات الزراعية على تجمّعات فلاحية صغيرة). هذه الإجراءات وضعتها الرئاسة من دون استشارة الحزب، فكانت دليلاً على أن الرئيس كان يتجاوز الحزب، على الرغم من إعادة التأكيد على دوره القيادي، إبّان مؤتمر 1985.

حينئذ وقعت المجابهة المكشوفة. الرهان: المؤتمر السادس للحزب، المتوقّع انعقاده في كانون الأول/ديسمبر 1988، والمفترض فيه تعيين المرشح الوحيد للانتخابات الرئاسية. كان الرئيس الشاذلي مرشحاً لخلافة نفسه، لكنه لا يستطيع تعيين

نفسه بنفسه، فكان لا بد له من الحصول، حكماً، على تفويض الحزب. كان في مستطاع التيار المسمّى محافظاً، إفشال مواصلة الإصلاحات الرئاسية، وحتى إفشال ترشيح الشاذلي من خلال أنصاره في لجنة الترشيح التي كان يرئسها الهادي الخضيري، المقرّب من الرئيس.

حين أراد الرئيس تغيير ميزان القوى، بعدما اهتزّ موقعه، جرّاء الاتهامات بتورّط أحد أبنائه في عملية نصب مصرفي كبرى، لجأ في 19/ 9/ 1988، إلى الهجوم المضاد، في خطاب عام، يكشف للمرة الأولى أمام الشارع، خلافه مع جبهة التحرير الوطني. وبكيفية ما، كان يعرّضها للثأر الشعبي، حين اتّهمها بأنها تعارض كل الإصلاحات، بسبب تعصّبها للنظام. في الأيام التالية، سرت شائعة، أخذت تتعاظم مع مرور الأيام: «الأربعاء إضراب عام». هذا الأربعاء المعلن وصل: كان يوم 5 تشرين الأول/أوكتوبر 1988. وبشكل سريع جداً، تحوّلت التظاهرات إلى اضطرابات وانتفاضات؛ المحرّكون، شبّان في معظمهم، هاجموا المكاتب الرسمية والمباني العامة (مراكز جبهة التحرير الوطني، بلديات، صالات عرض، أسواق الفلاح، محاكم، وزارات. . .) من دون أن تتدخل قوى الأمن. امتدّت الاضطرابات شيئاً فشيئاً إلى كامل التراب الوطني. للمرة الأولى، منذ الاستقلال، أعلنت الحكومة يوم 6/ 10/ 1988، حالة الطوارىء واستدعت الجيش لاستعادة الأمن. أدّت المجابهات بين المتظاهرين وقوى الأمن والجيش ـ حسب بيان رسمي للسلطات ـ إلى سقوط 313 ضحية، بينهم 159 قتيلاً وألوف الموقوفين.

ظهور الإسلامويين على المسرح وسيطرتهم على المظاهرات

منذ اليوم الأول للأحداث، حاول الإسلامويون السيطرة على المظاهرات. لهذه الغاية، أنشأوا خلية أزمة[33]. في 6/ 10/ 1988، صدر تصريح بتوقيع أحمد سحنون، يقترح فيه مخرجاً للأزمة، من عدة نقاط:

- إقامة «الشورى» في السلطة،
- العدالة في توزيع الثروات الوطنية،
- مساواة الجميع أمام القانون،
- صفاء الآداب وسلامة الدين،

ـ حرية التعبير.

في 7/ 10/ 1988، نظّم الإسلامويون مسيرة[34]، إنطلاقاً من القبة وباب الواد إلى مشفى مصطفى باشا، للمطالبة بتسليم جثث الضحايا المُودعة في براد هذا المشفى. بعد مناقشات بين ممثلي المتظاهرين وعناصر الجيش تفرّق الجمهور بهدوء.

وفي 10/ 10/ 1988، إثر دعوة مجهولة[35] إلى مسيرة، تدفّق حوالى 20 000 إسلاموي إلى الشارع. أما الشيخ سحنون، الذي كان قد أطلق، صباحاً، دعوة مضادة، أذاعها في كل العاصمة، فقد حاول بالتعاون مع بوسليماني ومحمد سعيد تفريق الجمهور بسلام. ولقد نجحوا في ذلك، غير أن فريقاً من المتظاهرين، المقيمين في باب الواد، وصلوا إلى مستوى المقر العام للمديرية العامة للأمن الوطني (DGSN). وبعد طلقة نار، مجهولة المصدر، تعرّضوا لطلقات نارية من جهة قوى الأمن. سجّل عشرة قتلى. في رسالة[36] موجهة إلى الرئيس، اعترض أحمد سحنون وطالب بفتح تحقيق لتحديد المسؤوليات:

«ما كنت احسبني أحيا إلى يوم أرى فيه حماة الأمة يقتلون أبناء الأمة. كنت قد انتقلت من حي سيدي محمد لتهدئة نفوس الشبان الذين يحبون الدين وبلدهم؛ فتفرّقوا إلى بيوتهم بهدوء ونظام تام. وفيما كانوا مُنصرفين إلى ديارهم، قطعت قوى الأمن طريقهم، فسقط قتلى وجرحى. انتم، سيدي الرئيس، مسؤولون عن أمن الناس، لهذا نطالبكم بالتحقيق لتحديد المسؤوليات المتعلقة بهذه المجزرة، لأن ممارسات كهذه لا تسير في اتجاه الإرادة العامة لإعادة الأمن ولا في مصلحة الأمة، الله سيحاسبكم على كل قطرة دم أُريقت. أوقفوا العنف».

في المساء نفسه، سيتحدث الرئيس. وفي خطابه المتلفز إلى الأمة، سيحمّل المتظاهرين مسؤولية القمع، ويعلن إعداد مشروع إصلاحات سياسية. هكذا، تمكن الرئيس من تجاوز معارضيه وإعادة السيطرة على الأمور.

«يبدو أن الخطاب الرئاسي وأحداث الشارع تقعان على طرفي نقيض. فإذا كان أي من الشعارات التي رفعها متظاهرو تشرين الأول|أوكتوبر لا تُحيل إلى دَمَقْرَطَة الحياة العامة، فإن الخطاب الرئاسي، من جهته، سيدور في أجوبته حول الإدخال القريب لإصلاحات سياسية ولن يجيب عن أي من المطالب الشعبية (الظلم، البطالة، السكن...) التي لا تزال من رموزها أعمال الاعتداء على الأبنية والمكاتب العامة»[37].

يوم 8 تشرين الأول/أوكتوبر 1988، جرت مقابلة بين الرئيس والقادة الإسلامويين. وبعد يومين، في 10/ 10/ 1988، استقبل الشاذلي، رسمياً، وفداً مؤلفاً

من علي بلحاج ومحفوظ نحناح وعبّاسي مدني وأحمد سحنون، قدّم له دفتر شكاوى. هذه اللقاءات كرّست الإسلامويين بوصفهم قوة معارضة للسلطة، شرعية وقانونية. كما أنها كشفت عن عزم الرئيس على أن يكون له حلفاء خارج الأجهزة، يمكنهم أن يضبطوا الشارع وأن يدعموا التعديلات التي يريد إدخالها. وهكذا توضحت ملامح تحالف موضوعي بين الرئيس والإسلامويين، بدأ في مطلع العقد. وفي 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1988، أعلن الرئيس عن استفتاء في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، يدور حول مشروع لتعديل الدستور. وفي 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1988، جرى إقصاء الجنرال الأكحل آيت، مدير أجهزة الاستخبارات (الأمن العسكري سابقاً) ومحمد الشريف مساعدية، الأمين الدائم لجبهة التحرير الوطني. في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، عُرضت على المجلس الشعبي الوطني، تعديلات جديدة تنص على انفتاح جبهة التحرير الوطني أمام كل الاتجاهات، وعلى حرية المرشحين للانتخابات المحلية والتشريعية. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وافق المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني على الإصلاحات المطروحة، وسمّى الشاذلي بن جديد مرشحاً وحيداً لرئاسة الجمهورية، ورئيساً لجبهة التحرير الوطني. يوم 22 كانون الأول/ديسمبر، أعيد انتخاب الشاذلي لولاية ثالثة في رئاسة الجمهورية لمدة خمس سنوات.

نُشر النص الجديد للدستور يوم 5/ 2/ 1989. ومما يلحظ فيه إلغاء الإحالات إلى الاشتراكية، والاعتراف بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي ونقابي، وتأسيس مجلس إسلامي. وفي 23/ 2/ 1989، جرت الموافقة بأكثرية كبيرة جداً، على الدستور الجديد، من خلال استفتاء شعبي عام. وصدر في 5 تموز/جويليه 1989، القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي. جاء في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة في هذا القانون:

«لا تستطيع اية جمعية ذات طابع سياسي أن تُقيم هيكلها وعملها على قاعدة و|أو أهداف تنطوي على: سلوك مضاد للأخلاق الإسلامية ولقيم ثورة الأول من تشرين الثاني|نوفمبر 1954. في هذا النطاق، لا تستطيع الجمعية ذات الطابع السياسي، فضلاً عما تقدم، أن تقيم هيكليتها أو عملها على قاعدة حصراً طائفية، لغوية، محلية، خاصة بجنس واحد، بعرق واحد أو بموقع مهني معين».

تحدّى الشاذلي هذا الإجراء القانوني وفرض شرعنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي ستنال رخصتها في 6/ 9/ 1989.

التزم الشاذلي، إذاً، باستراتيجية «دقرطة مراقبة/ تحت السيطرة». والواقع أن الجزائر أُصيبت مباشرة، بعد إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، بحمّى حزبية مع ولادة أكثر من ستين حزباً سياسياً (أنظر الملحق III). ولما أُعيد انتخابه لرئاسة الجمهورية، وصفّى خصومه في أجهزة الدولة والحزب، وفرض شرعنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، صار طليق اليدين لإتمام مشروعه كاملاً. فهذا المشروع كان يندرج في غاية «تساكنية»، وكان مستوحى على هذا الصعيد من الصيغة الميترانية، عبر التعايش بين معارضة إسلامية، خصوصاً الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قد يُترجم في وصولها إلى الحكم من خلال إئتلاف مع جبهة تحرير وطني متجدّدة.

على غرار ميخائيل غورباتشوف، عرف الشاذلي كيف يهدم[38] ــ وهذا ليس عملاً بسيطاً ــ ولكن بثمن باهظ جداً (مئات القتلى، ديون خارجية ضخمة، اقتصاد مفكّك الأوصال تماماً، أجهزة دولة في غاية الانحلال، سلطة غير موثوقة ومجتمع مذرّر). إذ ولّد على هذا النحو هشاشة بنيوية مرعبة، قضت على طاقة المناعة في المجتمع بأسره. حاول أن يقف فوق الالتباس، مثل رجل الانفتاح الديمقراطي، لكن حدود قدراته الشخصية لإعادة تأسيس حزب حول مشروع مجتمعي، كانت تحول دون دخوله في منطق إعادة البناء. هنا تكمن الأسباب التي قادته إلى التفاوض مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

«إن قانونه حول الأحزاب والإجراءات المتعلقة بتمويلها من جانب الدولة، ستشجّع، عن قصد، ظهور كوكبة من تشكيلات صغيرة تكون، في معظم الحالات، دائرة في فلك الحزب الواحد القديم. ولم يكتف المقرّرون بتفكيك الطاقات الديمقراطية على هذا النحو، فمنحوا رخصة لحزب ديني، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، خلافاً للدستور. وحصل حزبان إسلامويان آخران، حماس والنهضة، على ترخيص لهما، بدورهما. وعندها اكتمل المنمق (الديكور) لأجل التمثيل الجنائزي»[39].

الانتخابات البلدية (حزيران/ جوان 1990)

في 20/ 4/ 1990 نظمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسيرة صامتة إلى رئاسة الجمهورية ضمّت عشرات الألوف من الأشخاص القادمين من زوايا البلد الأربع. في خلال هذه المسيرة، اكتشف المراقبون تبدّلاً في خطاب الجبهة. فقد تخلّت عن انتقاد النظام برمته، ووضعت شخص الرئيس على حدة.

بعد عدة مناورات ومداورات، انطلق المسار الانتخابي، الذي بدأ بالانتخابات البلدية، يوم 12 حزيران/ جوان 1990. وأدّت خلافات عميقة حول الانتخابات إلى انقسام الجبهة معسكرين. من جهة «البراغماتيكيون» الذين يدافعون عن القبول بالمرور على الاقتراع. ومرجعهم الديني هو الحديث المنسوب إلى الرسول: «الحرب خدعة» الذي يعني أن اللجوء إلى «الخدعة» في «محاربة» العدو حلال. وهم يرون الانتخابات مجرد وسيلة للوصول إلى الحكم. ومن جهة ثانية، «الراديكاليون» الذين أعلنوا أن المشاركة في الانتخابات حرام.

كلّف علي بلحاج لإيجاد تبرير في القرآن لمشاركة الجبهة الإسلامية في الانتخابات البلدية. لهذا رجع علي بلحاج إلى يوسف الصديق، مستنداً إلى تفسيرات السورة التي تحمل اسم سورة يوسف. تحت عنوان كشف النقاب عن ضوابط دخول الانتخاب، ذكر في تبريره ثماني نقاط تجعل الانتخاب مباحاً، طبقاً للشريعة، وكذلك المشاركة في إدارة البلديات. الشروط الخمسة الأولى هي من النسق العام، والثلاثة شروط الأخرى ترتبط بالمشروع الإسلاموي وتكشف أنه غير قابل للانحلال في مسيرة ديمقراطية:

ــ على المرشح المنتخب أن يحرص على أن يأمر ويُطاع، ولكنه لا يتلقى أوامر ولا يُطيع؛

ــ ليس عليه أن يكون منفّذاً «للجاهلية»، بل عليه العمل لتصفيتها، وفقاً لسياسة «شريعية»؛

ــ عليه رفض كل موقف متناقض مع الشريعة.

من الطبيعي أن تفضي هذه الرؤية إلى إنكار الشرعية الجمهورية. ومن الواضح، إذاً، أن اللعبة الديمقراطية في نظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليست سوى «خدعة»، وسيلة للوصول إلى الحكم لفرض نظام سياسي مطابق للشريعة، أي توتاليتارية على الطريقة السعودية أو الإيرانية. والدليل على ذلك هو أن علي بلحاج لم ينقطع عن التكرار بأن مفهوم الديمقراطية غريب عن اللغة والثقافة العربيتين، وأن الأنظمة التي تنتسب إليها هي أنظمة معادية تماماً للإسلام، وأن استيرادها يشكّل مؤامرة خبيثة من جانب «اليهود ــ الماسونيين» و«الصهيونية العالمية» و«الغربيين» و«الشيوعيين» الذين

يرمون إلى إضعاف «الأمة» والقضاء على الإسلام. في مقال نشر في المنقذ، لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كان علي بلحاج صريحاً جداً حول هذا الموضوع:

«تُعد الفكرة الديمقراطية في عداد البِدَع الفكرية المشؤومة التي تستولي على وعي الناس. فهم يتداولونها من الصباح إلى المساء، وينسون أنها سمٌّ زعاف، أساسه الكفر (...). إن هذا المصطلح المستورد من عالم الكافرين، يخفي عقائد فاسدة ومفاهيم إباحية تصطدم بأعماق الإسلام وتنشر أفكارها الفاسدة لدى الشبيبة المسلمة خصوصاً ولدى الناس عموماً (...). مع ذلك لا بد لنا من التساؤل: ما معنى الليبرالية الديمقراطية؟ المقصود هو تعبير أوروبي الأصل، علينا درسه في سياق هذه الثقافة وحدها (...). إننا نرفض كل العقيدة الديمقراطية الفاسقة، من دون أدنى ضعف (...). فوراء هذه الإيديولوجيَات الغربية، التي تدعي الانتماء إلى حرية كاملة، تتخفّى دوافع خطيرة، أخطرها هو انتصار المادية والماركسية والإيديولوجيا الإباحية والمُلحدة. إن كل هذا يتجاوب مع الأهداف الواردة في بروتوكولات حكماء صهيون. حسب ما ورد في البروتوكول الأول، «كنا أول من توجه إلى الشعوب باسم الحرية والمساواة والإخاء»، لم تنقطع هذه الكلمات عن التكرار حتى أيامنا هذه، على ألسنة ببغاوات. ولقد أفسدت العالم كما أفسدت حريات الفرد الحقيقية.

إن كلمة حرية تضع الجماعات البشرية في مواجهة كل سلطة حتى «سُنّة» الله. لهذا سنمحو هذا المصطلح قدر مستطاعنا. فكلمة حرية هي في عداد السموم الماسونية واليهودية، الرامية إلى إفساد العالم على أوسع نطاق. أما عندنا، في الإسلام، فالأمر معكوس، إذ الحرية مقيَّدة بالشريعة وليس بالقانون، كما يقولون، بحيث تصبح مقيَّدة بهاجس عدم إيذاء الآخر.

محرّم على المسلم أن يغيّر دينه. فإن المرتدّ عقابه القتل، كما قال الرسول، ويطبق عليه الحدّ. فحرية التعبير لا تُجيز للمسلم بأن يرتد ويُنكر دينه وينقلب على أعرافه (...). فلا يجوز له أن يشرب خمراً، ولا أن يقيم علاقات جنسية محرّمة، تحت طائلة تطبيق الحدود والعقوبات المقابلة لهذه التجاوزات (...). تُعاقب امرأة إن خرجت بلا حجاب أو متبرّجة (...). كذلك على المسلم أن يتقيّد بما سمح له من طعام.

استناداً إلى ما ورد حول الحرية في الإسلام، نرى أن الحرية المطلقة، بالمعنى الذي تذهب الديمقراطية إليه، تتناقض مع شرط الطاعة لله (...).

إن الديمقراطية الكافرة ترى أن الإنسان يبني مصيره بمعزل عن خالقه. وإن الصيغة غير الأخلاقية «أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله» هي في أساس مبدأ فصل الدين عن الدولة، الأساس الفلسفي للديمقراطية.

ولقد كتبت في مواضع أخرى أن فصل الدين عن الدولة يعادل بالضبط مزاعم اليهود والمسيحيين في قطع الحياة عن الدين، وهذا ما أدانه الله إدانة قاطعة»[40].

إن هذا الرجل بالذات هو الذي أصدر «فتوى» بـ «تحليل» اشتراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية. وتؤكد النتائج (مع عدد ناخبين مساوٍ لـ 760 366 8، ونسبة مشاركة بلغت 65,15%) على الصعود القوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، فمن أصل 1539 بلدة مُناطة بمجلس بلدي جديد، حصلت الجبهة الإسلامية على 853 (أي 55,42%) ـ (أنظر: الملحق III، الأرقام التي نالتها الجبهة بالولاية والتوزيع الجغرافي).

«الواقع أن كل المدن الكبرى والمدن المتوسطة في الداخل، غزتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولقد جنّدت الحركة الإسلاموية مناصريها ووجدت الأصوات التي عبّرت عن رفض البيروقراطية، بين المواطنين الحَضَريين المثقفين والطبقة العاملة والفئات المهمّشة والمثقفين المستعربين والعمال الذين يعيشون في الإقطاعات التقليدية للشركات الوطنية الكبرى، وبين المستبعدين والعامة وكل أولئك الذين «صُعْلِكوا» وهُمِّشوا اجتماعياً»[41].

صيف 1991: فشل استراتيجية العصيان وحملة «التمرّد المدني»

بما أن الإسلامويين لا يملكون أية خبرة في إدارة الشؤون العامة، ولم يستطيعوا الوفاء بأي من وعودهم، خصوصاً على صعيد السكن والعمل، مما أثّر على شعبيتهم، فإنهم كانوا يتخوّفون مع اقتراب الانتخابات التشريعية المتوقعة في آخر حزيران/ جوان، من خيبة أمل حادة من طرف ناخبيهم. مع وعي هذا الخطر، أخذ الإسلامويون يعزون إلى السلطة نوايا عرقلة أعمال الجبهة الإسلامية في إدارة البلديات، حتى تنال من شعبيتها. إن هذا الإدراك وما ترتّب من آثار على حرب الخليج أثارا الخط الراديكالي داخل الجبهة. ففي أثناء تجمع في قسنطينة، لمناسبة أول تشرين الثاني/ نوفمبر، أكد عبّاسي مدني:

«بالحوار سنغيّر النظام. وإذا تراجع الحوار فسيكون الجهاد». وتابع: «يا شعب الجزائر، موقفك حاسم. فإما النصر وإما الشهادة باسم الله. هذا العام سيكون عام إقامة الجمهورية الإلَهية»[42].

زد على ذلك أن الجمعية صوتت في أول نيسان/أفريل 1991، على القانون الانتخابي؛ وهو قانون مُعدٌّ في مكاتب وزارة الداخلية، مفصّل على المقاس لضمان فوز جبهة التحرير الوطني. عندها بدأت امتحانات القوى. في 2 نيسان/أفريل، وفي مؤتمر صحافي حرّك عبّاسي مدني شبح إضراب عام مفتوح. وفي 14/ 4/ 1991، رداً على الجيش الذي كان قد حذّر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من «مؤامرة كبيرة ترمي إلى تفكيك العالم الإسلامي»، صرّح بأن الجيش إذا كان يحاول منع الجبهة من اللجوء إلى إضراب عام، فإن الجبهة «ستحارب الجيش حتى الإبادة»، وهدّد بالدعوة إلى «الجهاد» إن رفض رئيس الجمهورية إجراء انتخابات رئاسية مبكّرة. وتسارعت الأمور. والحال، يوم الجُمعة 24 أيار/ماي أعلن عبّاسي مدني، لليوم التالي، قيام إضراب عام مفتوح. وكانت أبرز مطالبه: إعادة النظر في التقسيم الانتخابي، إجراء انتخابات رئاسية مبكّرة، في وقت واحد، مع الانتخابات التشريعية. وفي الواقع، حسب رؤيته للأمور، لم يكن الأمر يتعلّق بإضراب، بل بحملة «تمرد مدني» حتى انهيار الدولة. إن النص ـ الذي يحدّد الشكل والمراحل والأهداف، ويوضح الأسس الفقهية ـ الذي وضعه سعيد مخلوفي بعنوان «العصيان المدني، أسسه، أهدافه، وسائله وأساليبه»، كان يجري تداوله سراً قبل ذلك، داخل الجبهة وفي الجوامع، منذ شهر كانون الثاني/جانفي 1991.

عليه، الإضراب العام المزعوم هو في حقيقته «حملة تمرّد مدني»، عصيان مبرمج. فمن استعمال القرآن إلى مضامين الشعارات، الهدف واضح: إزاحة رئيس الدولة وحكومته، استبدال النصوص الدستورية بالشريعة، وإقامة جمهورية إسلامية «فوراً وحالاً، من دون الحاجة إلى المرور بالانتخابات»، كان يهتفُ المتظاهرون. كنا نسمع أو نقرأ الشعارات التالية فوق اليافطات أو الكرتونات التي رفعها الجمهور:

- «شاذلي برّا»،
- «دولة إسلامية»،
- «لا ميثاق لا دستور، قال اللّه، قال الرسول»،
- «لتسقط الديمقراطية»،
- «دولة إسلامية بلا ما نفوتي» (بلا اقتراع).

ميدانياً، تجسّدت العملية باحتلال كل الأماكن أو المجالات العامة. صارت الجوامع مواقع عمليات ومراكز دعايات. لقد شَلّت الجبهة الإسلامية الشوارع، حين

عجزت عن شل البلد. المسيرات متواصلة في شوارع المجمعات الحَضَرية الكبرى والوسطى. المصحف مرفوع عالياً باليد، والرايات السوداء مختومة بالشهادة الإسلامية، على الطريقة السعودية، ومتحرّكة في كل الجهات، مع تنديد بالسلطة ورفع شعارات وترديد نشيد «الجهاد»، هكذا كان المتظاهرون في حالة غير عادية. لقد انصبّت جهود الجبهة الإسلامية على العاصمة بوجه خاص. عشرات الألوف من الأشخاص يحتلون الساحات العامة. في ساحة أول أيار/ماي (بالقرب من مشفى مصطفى باشا) كما في ساحة الشهداء، كانوا ينامون تحت ضوء النجوم الجميلة. نُصِبت فيها بعض الخيام، وتخفّت بعض النساء أيضاً خلف ستائر مصنوعة من قماش الشوادر مع أغطية أو حرامات من النايلون. وكانت مكبرات الصوت تذيع باستمرار آخر الأخبار والخطب والمواعظ. في المقابل، كانت جاهزة للتدخل الكتائب المضادة للشغب. اعتباراً من أول حزيران/جوان، في الجزائر، انحرف «الإضراب السياسي السلمي» نحو العصيان. كان في الشارع 200 000 شخص؛ بين الحرّاش وبولوغين (سانت أوجين سابقاً)، رُفع أكثر من ألفي حاجز. وكانت محاصرة جميع المباني العامة، ومن ضمنها العسكرية والبوليسية. لوحظت محاولة هجوم على مقر أمن ولاية الجزائر، من قبل متظاهرين يهتفون: «شرطة إسلامية»، «دولة إسلامية بالسيف وبالدم». واندلعت مجابهات وصدامات في عدة أحياء من الجزائر بين المتظاهرين وقوى الأمن.

مساء الثلاثاء، 25/ 6/ 1991، علمت الجزائر كلها، وهي تتابع مباشرة على التلفزيون قسم ثلاثة من أعضاء «مجلس الشورى الوطني» للجبهة الإسلامية، بشير فقيه، هاشمي سحنوني وأحمد مراني، على أن «عباسي مدني هو الخطر الأكبر على الجزائر والجبهة الإسلامية للإنقاذ». دعوا مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى التمرّد على أوامره[43]. رداً على هذه البيانات، وقّع عباسي مدني بيانين: أولهما يعرض سلسلة من 12 وصية موجّهة إلى كل مراتب الجبهة، ويأمر بالحفاظ على الطابع السلمي للإضراب والإبقاء على خدمة دنيا في البلديات التي تقودها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لكن العكس هو ما حدث في الوقائع. وثانيهما، الذي سيؤدي إلى إعلان حالة الطوارىء وتدخل الجيش (5/ 6/ 1991). إنما يوضح:

«أن لجنة إدارة ومتابعة الإضراب، علمت أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستوقف

الإضراب، وإننا نعلم عموم الشعب الجزائري أن هذا الخبر ليس سوى إشاعة مغرضة هدفها زعزعة صفوف المضربين. إن الجبهة تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجدداً على أن وقف الإضراب لا يمكن صدوره عن أي فريق آخر، كائناً ما كان، سوى الشيخ عباسي وعلي بلحاج. فاحذروا، أيها الناس، من الشائعات...».

أول حزيران/جوان ـ يوم الإطلاق الرسمي للحملة الانتخابية في سبيل الانتخابات التشريعية المحدّدة في 27 منه ـ كان أول يوم سجّلت فيه أعمال إرهابية. فبعد فشل الإضراب العصياني، تأكد العودُ إلى الخيار المسلح الذي ينادي به «الجهاديون». نظم مناضلون إسلامويون حواجز وراقبوا السير في بعض الأحياء. قُتل دركي. وخُطف رجال شرطة وعسكريون. وهُوجم مركز للشرطة، مع سرقة أسلحة وإحراق مكاتب. حُجز عناصر قوى الأمن والعسكريون المخطوفون، وحاكمتهم «محكمة إسلامية» مقامة في مشفى الجزائر الرئيسي، مشفى مصطفى باشا المحتل من قبل الإسلامويين، خصوصاً على مستوى جناح الطوارىء، لمراقبة دخول/خروج الجرحى والأطباء. وفي آخر لحظة أُفشلت هجمة على مبنى الخزينة العامة.

ليلة 3 ـ 4 حزيران/جوان، تدخلت أجهزة الأمن لإخلاء الساحات العامة، فنجم أكثر من عشرة قتلى عما تلا ذلك من مجابهات وصدامات. في 5 حزيران/جوان أمر رئيس الجمهورية بحالة الطوارىء لمدة أربع أشهر، وأرجأ الانتخابات التشريعية، وأعلن استقالة حكومة مولود حمروش. فُرض منع التجوّل في أربع ولايات من الأوسط: الجزائر، البليدة، بومرداس وتيبازة.

ردّت الجبهة الإسلامية على هذه الإجراءات بمواصلة الإضراب. ففي 6 حزيران/جوان عمّمت على المكاتب التنفيذية المحلية، وثيقة «تعليمات في 22 نقطة»، موقّعة من عبّاسي مدني وعلي بلحاج معاً، باسم «اللجنة الوطنية لمتابعة الإضراب وإدارته». ونجد فيها توصيات «الزعماء» الخاصة بمتابعة الإضراب المنطلق (أنظر: الملحق IV).

هكذا، تواصل العصيان رسمياً. فواضعو «التعليمات» المذكورة هم: عبّاسي مدني، علي بلحاج، وقمر الدين خربان[44]. انقلب إخلاء الساحات العامة إلى دراما: 95 قتيلاً و481 جريحاً (منهم 18 قتيلاً و181 جريحاً من رجال الأمن)، دمار 16 مقراً لمؤسسات عامة، تخريب 360 ناقلة وخسارة أكثر من 250 مليار دينار جزائري.

جرت عدة محاولات للخروج من الوضع المتفجّر أكثر فأكثر. ففي 7/ 6/ 1991، بعد لقاء مع رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي، أعلن عبّاسي مدني رسمياً نهاية

الإضراب العام. لكن الوقف الرسمي للإضراب لم يضع حداً للعصيان. ذاك أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ غيّرت الاتجاه، وواصلت حملة «التمرّد المدني». يكشف أحمد مراني، العضو المؤسس للجبهة والمنشق عنها في كتابه الفتنة، الصادر سنة 1999، على نفقته، أن عبّاسي مدني كان يجمع سراً رؤساء المكاتب البلدية للجبهة ويحرّضهم على إحداث الاضطرابات بكل الوسائل؛ وكان قد كلف بوخمخم وعلي جدّي بالاتصال مع مكاتب الولايات، للإبقاء على الفوضى في بقية البلد.

على أساس هذا الأمر، وتطبيقاً للنقطة الحادية عشرة من «تعليمات في 22 نقطة»، بدأ المناضلون الذين كان يُفترض بهم الالتحاق بحرب العصابات أو العمل في الخفاء باتخاذ الترتيبات من أجل ذلك. في 12/ 6/ 1991، اعتُقِلَ فرنسيٌ اعتنقَ الإسلام، وبحوزته عدّة أسلحة آليّة ومواد متفجرة في صندوق ناقلته. كان قد التقى علي بلحاج إبَّانَ حرب الخليج. وكان قد صرَّح بأنه جاء إلى الجزائر ليقاتلَ إلى جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضد «هجمات العلمانيين والمُلحدين». تدهورت الأمورُ يوم 24/ 6، حينها تدخَّل الجيش ليعيد إلى واجهة البلديات الشّعارَ الرسمي للدولة: «الثّورة من الشعب للشعب» الذي كانت الجبهة الإسلامية قد استبدلته بشعار «بلدية إسلامية». الواقع أن السلطات كانت قبل هذا التاريخ قد وجهت إنذاراً إلى الجبهة قبل أن تعمد هي نفسها إلى إعادة الشّعار الرسمي. رفضت الجبهة أنْ تتراجع، فاختارت الصّدام مع الجيش؛ وواجه قادتها المحليّون قوى الأمن بالسلاح. عُمَر شيخي، المسؤول السابق للجبهة في مدينة الخضيرة، الذي كان قد التحق آنذاك بحرب العصابات، سيكشف للصحافة الوطنية لاحقاً أن

«المجابهات بيننا وبين قوى الأمن التي قدمت لرفع «الشعار الإسلامي» عن واجهة بلدية الخضيرة، استمرّت يومين كاملين. اما نحنُ فكنا مسلّحين ببنادق صيد، فيما كانت قوى الأمن قد اتّخذت مواقع رماية افضل من مواقعنا. وقع كثيرٌ من الجرحى على الجانبين. كنا نعتقل شرطياً، مخطوفاً في بداية المجابهات، فنجعله «متراساً بشرياً» امامنا لكي يحمينا من القنابل اليدوية أو المسيّلة للدموع لإرغامنا على الخروج من المواقع التي كنا نحتلها. ولكن بعد يومين من الصدامات، انفلتَ الوضعُ من ايدينا ولم نعد نسيطر على عناصرنا الأشدّ حماساً للعنف، الذين كانوا مسلّحين بخناجر وسيوف استعملوها لقتل الشرطي الذي كان رهينة عندنا»[45].

الأمر الذي جعله ـ يتابع هذا المسؤول المحلي للجبهة ـ يفرُّ مع مجموعته للإقامة

في زبربر حيث شكّل، حوالى آخر شهر تموز/ جويليه، أول بؤرة إسلامويّة. وفي الواقع، منذ غداة وقف الإضراب العصياني (7/ 6/ 1991)، تشكّلت مجموعات مسلحة صغيرة تحت عباءة العناصر الجهادية، التي كانت ترفضُ المسيرة القانونية للحزب وترفض مسبقاً حكمَ صناديق الاقتراع. على سبيل المثال، يوم 26/ 6/ 1991، كان قمر الدين خربان على رأس تنظيم مسلّح، «الباقون على العهد» الذي أنشأه مع سعيد مخلوفي، واضع كرّاس حول «التمرّد المدني». تندرج هذه الحركةُ لإنشاء مجموعات مسلّحة في خط الاستراتيجية التي طبقتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، منذ 1990، مع تأسيس عناصر «الهجرة والتكفير» تنظيماً مسلحاً، عنوانُه «يوم الحساب».

يوم 30 حزيران/ جوان، جرى اعتقال عبّاسي مدني وعلي بلحاج مع خمسة آخرين من القادة. لكنّ الاضطرابات تواصلت، الأمر الذي أدّى إلى موجة اعتقالات في الأوساط الإسلاموية للجبهة. تكلّلت هذه العمليّة بأكثر من 2 000 مذكرة توقيف. تمكّن الكثيرون من الفرار من الاعتقالات. التحقوا بإحدى منظمتي الجبهة المسلحتين: منظمة عبد القادر شبوطي التي كانت في طريقها إلى التموضع والتي ظهرت كفرع مسلّح للجبهة بعد ستة أشهر، ومنظمة قمر الدين خربان وسعيد مخلوفي. وسوف يلتحق آخرون، أيضاً، بالنُّوى المنبنية سابقاً تحت إمرة منصوري ملياني، الذي شكّل الهيكل العظمي لما ستكونه لاحقاً الجماعة الإسلامية المسلحة.

«بالنسبة إلى كل هذه المجموعات الصغيرة التي ترفض سلفاً حكمَ صناديق الاقتراع، يُعَدُّ الهجومُ على ثكنة قمّار الجولة الأولى من الحرب الضروس ضد «الطغمة» التي قرّر إعلانَها مؤتمرٌ سرّي، انعقد في تموز/جويليه على جبل زبربر بين منطقة العاصمة والقبائل. شارك في هذا الاجتماع السّري معظمُ المسؤولين المقبلين للمجموعات المسلّحة. نجد فيه، إلى جانب عبد القادر شبوطي ومنصور ملياني، قدامى رجالات بويعلي، عبد الرحيم حسين، مدير مكتب عبّاسي مدني، سعيد مخلوفي، نقيب سابق في سلاح البر، واضع كتاب حول المقاومة المدنية، جرى توزيعه إبّانَ إضراب الربيع العصياني، قمر الدين خربان، طيّار مبغ سابق، محارب قديم في أفغانستان، وعمر العولمي، رئيس النقابة الإسلامية للعمل. وكما نرى فإنّ التداخل بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمجموعات المسلّحة بات أمراً واقعاً، وأنه سيغدو، على مدى السنوات، صعب التفريق، لدرجة أننا لم نعد نعرف أين ينتهي الحزبُ وأين تبدأ المنظماتُ العسكرية. وأمّا المناضلون فسوف ينتقلون من تنظيم إلى آخر، حسب الظروف السياسية والتحالفات والائتلافات»[46].

5. المرحلةُ الخامسة: من البؤرة الأولى إلى قطع المسار الانتخابي (تموز/ جويليه 1991 ـ كانون الثاني/ جانفي 1992)

كانت الاعتقالاتُ الجاريةُ في الأوساط الإسلامويّة، ترمي إلى تفكيك الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعادة تركيبها حول قطب من العناصر المعتدلة، القادرة على إعادة إدراج الحزب في اللعبة الديمقراطية من جهة، وإلى تحييد المجموعات الإرهابية الآخذة في التشكّل، من جهة ثانية. هذا الأمر يفسّر الطابع الغائي للاعتقالات، التي طاولت العناصر الراديكالية، دون تناول المعتدلين ولا إعادة النظر في وجود الجبهة الإسلامية للإنقاذ. إن استراتيجية الإدارة هذه تنطلق من عزم السلطة على متابعة المسار الانتخابي، ومن اقتناعها بأنَّ الإسلاموية قابلة للذوبان في الديمقراطية. وكل هذا يفسّرُ واقعَ: أنَّ

«الجيش أخذ بيده الإدارة السياسية للأزمة، بغية ضبط إعادة إطلاق العبور ورسم حدوده؛ لكنّه لم يستلم السلطة. ومع قمع الخط العصياني|الانتفاضي للجبهة (زعيماه عبّاسي مدني وعلي بلحاج، جرى اعتقالهما)، لم يجر الانقضاض على قاعدة الحركة»[47].

لقد سمح إضعاف النزعة «الجهادية» «للجزأريين» بالاستيلاء على قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والحال، بعد يومين من اعتقال «الشيوخ»، ظهر محمد سعيد ناقلاً رسالة من عبّاسي مدني، يعينه فيها خلفاً له. وفي 2/ 7/ 1991، وقّع حشّاني معه بياناً يجعلهما، عملياً، الزعيمين الجديدين للجبهة. حسب هذا البيان

«في أثناء اللقاء الأخير قبل اعتقاله شدّد [عبّاسي مدني] على صون طريق الجبهة كحزب سياسي، هدفه الحل الإسلامي الشامل على أساس المطالبة والصراع المظفّر في نطاق الشرعية والقانونية».

ويشدّد البيانُ على الوفاء لخط الجبهة لتحقيق مشروعها الإسلامي بالطريقة السلمية والقانونية، ويعلن عن اجتماع قريب لممثلي الولاية للنظر في الوضع وصياغة برنامج عمل.

إن الإعلان الذاتي لزعماء نزعة «الجَزأرة» أثار حَنَقَ أعضاء «المجلس» الآخرين. في تلك اللحظة بالذات أُقيمت «خليّة أزمة» سرّية، لمواجهة كل احتمال، مع مواصلة الاستعداد للجولة الثانية من الانتخابات. ولقد تقرّر إنشاؤها بناءً على اقتراح حشّاني. ففي مواجهة الخلافات حول اختيار الأعضاء الذين يُفترض بهم أن يكونوا في عداد

هذه الخلية، كان لحشّاني سلطة تعيين أعضاء هذه البنية السرية، نظراً لكونه رئيسَ المكتب التنفيذي المؤقت للحزب، منذ مؤتمر باتنة المنعقد في 25/ 7/ 1991.

كانت «خلية الأزمة» المذكورة، بقيادة حشّاني، تتألف من الأعضاء التاليين: محمد سعيد، عبد الرزّاق رجّام، يخلف شرّاتي، قاسم تاجوري، محمد عون، أحمد الزّاوي، نصر الدين تركمان، أحمد بوعجيلان، أنور هدّام، محمد سعيد مولاي ورباح كبير. إن وجود هذه «الخلية» لم يكشف عنه النّقاب أبداً، ولا أسماء أعضائها. ولكن، غداةَ قطْع المسار الانتخابي (11/ 1/ 1992)، هي التي صارت المرجعية القيادية للحزب، برئاسة حشّاني، حتى اعتقاله، يوم 22/ 1/ 1992، ثم برئاسة رباح كبير، بعد ذلك بعدّة أيام.

لنعدْ إلى الواجهة القانونية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. فقد أدّى التسابقُ على ضبط الحزب إلى اجتماع رؤساء المكاتب التنفيذية في الولايات، يوم 7/ 7/ 1991، تمَّ خلاله تعيين «مكتب تنفيذي مؤقت»، الناطق باسمه هو محمد سعيد، يعاونه عبد القادر حشّاني. لكن، بعد هذا الاجتماع، جرى اعتقال محمد سعيد وهو يعقد مؤتمراً صحافياً، بسبب خطبة ذات نبرة تهديدية كان قد ألقاها في أثناء صلاة الجمعة، قبل ذلك بيومين. وفي أقل من ثلاثة أسابيع، سيرأس حشّاني يومي 25 و26 تموز/ جويليه 1991، لقاءً وطنياً للجبهة الإسلامية، ضمَّ ممثلي كلّ الولايات. جرى تعيين قيادة جديدة وصار حشّاني رسمياً هو المقام الجديد للجبهة (أنظر الملحق V).

نحن إذاً أمام «قيادتين» للجبهة الإسلامية للإنقاذ: «قيادة» قانونية صادرة عن مؤتمر باتنة، تحضّر للانتخابات التشريعية، و«قيادة» سرية منظمة في «خلية الأزمة»، مولجة بإعداد الكفاح المسلّح. والحال، من مؤتمر باتنة (تموز/جويليه 1991) إلى حل الجبهة من طريق العدالة (مارس 1992)، ينحدر تاريخ هذا الحزب على سجلين مختلفين (سياسي/ قانوني وعسكري/ سرّي) وعبر ثلاث بُنى متمايزة: «المكتب التنفيذي المؤقت» (واجهة قانونية)، «خليّة الأزمة» (قيادة سرية لتحضير «الجهاد») والمجموعات المسلحة المتشكلة حول عبد القادر شبوطي، سعيد مخلوفي وعُمَر العُولمي.

إن الوصل/الربط بين هذين السّجلّين وهذه الأطر الثلاثة، كان يؤمّنه يخلف شرّاتي: إيديولوجيّ «خليّة الأزمة» والرجل المفتاح في «المكتب التنفيذي المؤقّت» داخل الفرع المسلّح.

«بفضل شرّاتي ستكون للحزب السابق اليدُ العليا على التنظيم. لهذا «الشيخ» بطاقةُ زيارة كان في إمكانه استعمالها لإنارة طريق المؤمنين. فهو يُعتبر من افضل العارفين بالقرآن في الجزائر، وهو يُجيد تلاوتَهُ على سبع قراءاتٍ مختلفة ومعروفة، وكان له تكوين ديني بالعربية السعودية، لكنّه آثر ان يكون سَلَفياً خالصاً ومتشدّداً وفضّل الهبوطَ في مسجد مدينة الجبل (الجزائر) حيث سيُعْرَف بخطبه ومواعظه اللاهبة. سيغدو عضواً في اللجنة المركزية للدعوة والإرشاد في الحزب المنحلّ، حيث سيكون له نفوذ معين نظراً لانه هو الذي كان يقوم بافتتاح التجمّعات الكبرى بتلاوة القرآن. وليس نافلاً ان نوضح أنه أضحى عضواً في المكتب التنفيذي المؤقت، الصادر عن مؤتمر باتنة ورئيساً للجنة المذكورة آنفاً. إذاً، هذا القائد لما كان يسمّيه مراني الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)، صار غداة الدورة الأولى للانتخابات التشريعية، عضواً في «خليّة الأزمة». ولا ريب في أنه اندمج فيها، لهذا السبب بالذات. بتعبير آخر، في اثناء إنشاء «الخلية» الذراع المسلحة التي ستغدو لاحقاً الجيش الإسلامي للإنقاذ، كان هو ممثّلاً فيها»[48].

منذ فشل «الإضراب العصياني في أيار/ماي ـ حزيران/جوان 1991، دخلَ شرّاتي في نطاق السرّية. ومنذ ذلك الحين، بدأ في تأسيس تنظيم مسلح، مع شبوطي وسعيد مخلوفي وعز الدين باع ومنصوري ملياني وعمر العولمي. أي في اللحظة التي اختاره فيها حشّاني عضواً في البنية الجديدة القائدة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، المكتب التنفيذي المؤقت، كان شرّاتي زعيماً إرهابياً.

والحال في الوقت الذي انعقد فيه «مؤتمر باتنة» يومي 25 و26 تموز/ جويليه 1991، كان عبد القادر شبوطي ـ تاجر متجوّل سابق، إمام محترف قبل انضمامه إلى تنظيم بويعلي الإرهابي في الثمانينات ـ يعقد في مكانٍ ما، في جبال زبربر (ولاية البُويرة) «مؤتمراً» آخر كانت غايتُه إنتاجَ إطارٍ وقيادةٍ للفرع المسلح من الجبهة الإسلامية للإنقاذ. عندها كان انبعاثُ «الحركة الإسلامية المسلحة» (MIA). بالنسبة إلى البويعليّين، كانت فرصةً للانتقام من التاريخ ولمواصلة عمل بويعلي. وحين أطلقوا الحركة الإسلامية المسلحة على عَجَلٍ، كان هدفهم استئصال التيارات الأخرى، ليكونوا القوّة الوحيدة الممثلة «للجهاد» في الجزائر. وعليه، ففي هذه اللحظة بالذات، لم يكن سعيد مخلوفي أحد المؤسسين الأساسيين للحركة الإسلامية المسلحة وحسب، بل كان أيضاً من قبلُ، على رأس تنظيم إرهابي، «الباقون على العهد»، أنشأهُ مع قمر الدين خربان وأُسامة مدني (أحد أبناء رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، قبل ذلك بشهر

واحد. أما «الجزأريّون» فكانوا، من جانبهم، يخشون أن يفقدوا كل سيطرة على المجموعات المسلحة، التي كان يسودها السلفيّون؛ فنشطوا داخل «خليّة الأزمة» لكي يتزوّدوا بتنظيمهم المسلّح الخاص بهم. وهكذا، جرى تأسيس «الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح» (FIDA) بأمر من «خلية الأزمة» هذه، التي كلّفت عبد الوهاب العمرة، الملقب بـ العربي، بتنظيم هذه المجموعة المسلحة.

والحال، عندما انعقد «مؤتمر باتنة»، كانت تملك كل نزعة من النزعات الممثّلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فرعَها المسلح: FIDA للجزأريّين؛ الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) للبويعليين (قدامى «السلفيين الجهاديين»)؛ و«الباقون على العهد» «للجهاديين الجدد». إلى هذا، يجب أن نُضيف عدة مجموعات مسلّحة أخرى، كلها معادية لفكرة عمل سياسي قانوني، كانت قد تشكّلت تحت قيادة أعضاء منظمات سرية سابقة، مثل «التكفير والهجرة» أو بعض قُدامى حرب أفغانستان (الملقبين بـ «الأفغان»).

على الصعيد الإيديولوجي، صرّحت مجموعة «فتاوى» أن «الجهاد» مُباح. نشر يخلف شرّاتي 13 شريطاً مسجّلاً باسم خلية الأزمة. في أيلول/سبتمبر 1991، أوصل علي بلحاج من معتقله أول رسالة من رسائل من وراء القضبان، إلى الحزب[49]. كان المخطوط مسجلاً على ميكرو من 22 صفحة ونُشر في 20 000 نسخة. وبنظره، تعود أسباب فشل الإضراب التمرّدي (العصيان) في أيار/ماي – حزيران/جوان 1991، إلى «مشيئة الله في امتحان الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وبعد ما نَهَلَ بوفرةٍ من مناهل مفكّري «السلفية الجهادية» (ابن تيميّة، ابن الجوزية، سيّد قطب، إلخ)، برّر الحربَ ضد «الحكومات الطاغية التي لا تحكم بحكم الشريعة». وبعد، هناك واقعة جديدة، تنبىء بالمجازر القادمة للأهالي المدنيّين على أيدي المجموعات الإسلامية المسلّحة. يقسّم علي بلحاج المجتمعَ إلى معسكرين كبيرين متعارضين: المسلمون، هو وأنصارُه، الذين وقفوا إلى جانب الله ورسوله؛ والطغاة، في القطب المعاكس. وليس هناك مكان لهؤلاء الذين يرفضون التورط في المجابهة. فهم يُشبهون أولئك الذين يتخلّون عن الفرائض القرآنية. بهذه الصفة، لا بد من قتل هؤلاء «المُمتنِعة».

امتداداً لهذا «الاجتهاد» (الجهد الشخصي في التأويل) لتسويغ «الجهاد»، نشرت المساء، الجريدة الحكومية، يوم 2/ 10/ 1991، تصريحاً لسعيد مخلوفي يقولُ فيه إنّ

«إقامة نظام إسلامي لإخراج البلد والأمة من التعاسة والبؤس اللذين فرضتهما عليهما هذه العصابة الطاغية والمجرمة» هي فرض ديني. بعد عدّة أيام، يتحدّث في مقابلة مع الصحيفة العربية (الخاصة)، الخَبَر (8/ 10/ 1991) عن دعوة الشعب الجزائري إلى حمل السلاح ضد السلطة التي شهرت السلاح بوجه الشعب.

ولكن، من كل هذا المجمّع الواقعي، لا يجوز أبداً الاستنتاج بأنّ فكرة إنشاء فرع مسلّح لم تنبذر في صميم الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلاّ بعد فشل «الإضراب العصياني» في أيار/ماي – حزيران/جوان 1991. أولاً، لأن هذا الإضراب، هو ذاته، ليس سوى مرحلة على طريق الإعداد «للجهاد». ثانياً، لأن البؤر الإسلاموية المسلحة كانت قائمةً قبل ذلك بكثير. فالجبهة الإسلامية للإنقاذ، أقامت منذ إنشائها في مختلف مناطق البلد، في المناطق الريفية، معسكرات تدريب على الفنون القتالية والرياضات القاسية(سير على الأقدام، مسيرات، تسلّق العوائق) وعلى تقنيات القتال المغلق. وكان الجميع يعلمون بوجود معسكرات التدريب هذه.

اعتباراً من 1990، نشهدُ الإعداد العَمَلاني للبؤر المسلحة، لا سيما إنشاء سراديب تحت الأرض. ولقد استعملت الجبهةُ الإسلامية للإنقاذ، في البلديات التي صار يسيطر عليها كوادرُها، غداة الانتخابات المحليّة (حزيران/ جوان 1990)، الوسائل البلدية (نقل، مواد بناء، شاحنات المباني والأشغال العامة، إلخ).

«إن الاستناد إلى «الجهاد» مَيّز الخطاب العلني للحزب المنحلّ (الجبهة الإسلامية) منذ الأيام الأولى لتأسيسها. وإننا لنتذكر منذ المؤتمر الصحافي الأول في 22|8|1989، لمناسبة طلب الترخيص للجبهة، أنّ عبّاسي مدني لم يتردّد في الإعلان: «إن الشعب سيقوم بثورة إن لم يُمنح الترخيص لحزبي». تلك كانت بداية التصعيد الذي سينتهي في الهرم (...). فمنذ التظاهرة الأولى المرخّصة (20|4|1989) إلى الأخيرة (1|11|1991)، لم يغبْ مرّةً واحدةً الشعار السائد: «لا ميثاق، لا دستور، قال الله، قال الرسول». واليوم، لم يتغيّر شعار الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA). هذا يعني بكل وضوح أن الحزب، عندما يستقر في الحكم، لا ينوي أبداً الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وأنه كان قد اختار، سلفاً، المضي إلى المجابهة، عاجلاً أو آجلاً. وأن كل المسيرة الأولى نحو الرئاسة (20|4|1990) قد جرى تنظيمها للمطالبة بإطلاق سراح البويعليين، ومن بينهم محكومون بالإعدام على ما ارتكبوا من أعمال إرهابية (وليس بسبب جنحة رأي)، فكانت بمثابة إشارة لا يجوز أن تخدعنا حول طبيعة الحزب»[50].

يوم 15/ 10/ 1991، أعلن الرئيس الشاذلي موعد الانتخابات التشريعية في 26/

12/ 1991. ومنذ 28/ 11/ 1991، تماماً يوم إطلاق سراح محمد سعيد، اتّخذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية. لكنّها لم تعلن مشاركتها رسمياً، إلاّ يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر، بينما كانت الحملة الانتخابية قد بدأت منذ يومين. لقد اعتقل سعيد في 7 تموز/ جويليه. فلماذا انتظرت قيادة «المكتب التنفيذي المؤقت» يوم 7 تموز/ جويليه لتعلن قراراً متّخَذاً في 28 نوفمبر؟ الجواب هو أنّ «الجزأرة» حاولت، أثناء ذلك، الاستيلاء على الجناح المسلّح. فبدأت بتنوية المجموعات المسلحة المستقلة، وآلت إلى إنشاء تنظيمها المسلّح الخاص بها: FIDA. والحال، على الرغم من دخول الجَزْأريين بقوة إلى مراكز قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، خصوصاً في «مجلس الشورى» والمكاتب التنفيذية المحلية، فإنَّ السلفيّين الذين كانوا مناوئين لهم، إنما كانوا مسيطرين على الجناح المسلح. وإن ما سُمّي الحركة الإسلامية المسلحة، على خطى مراني، إنما كان تحت سيطرة عبدالقادر شبوطي، البويعلي منذ الساعة الأولى. وكان التنظيم المسلح، «الباقون على العهد» تحت إمرة سعيد مخلوفي، وهو سَلَفيّ، له رؤيتُه الخاصة ولا يرغب في التقيّد بأي شاغل سياسي.

«بموازاة ذلك، ظهرت في كل مكان مئات الشُّلل غير المتشكّلة، التي يقودها أمراء الأحياء. إنها مستقلة، وبدون أي مشروع آخر سوى الرغبة في القتال لأجل الجهاد؛ وهي لا تخضع إلاّ لزعيمها، وتحصر عملها في نطاق حَضَري تعرفه تمام المعرفة. والأغلب هو أنها مؤلّفة من شبّان بطّالين وجانحين، الأمر الذي لا يمنع أميرها من الظهور بمظهر الحامي والمنتقم في الحيّ. إن هذه الشلل هي التي «تصفّي الحسابات» مع الشرطة، و«تحمي» الحي من تدخلاتها. على منتصف الطريق بين الميليشيا والعصابة، لا تستند إلى أية مرجعية، لكنها قادرة على التعامل مع هذا التنظيم أو ذاك، لمقتلة أو لهجوم مسلح»[51].

لقد ذهبت هباءً جهودُ «الجزأريّين»؛ فهم لم يتمكّنوا أبداً من السيطرة على مختلف المجموعات المسلحة، التي ترفض سَلَفاً حكمَ صناديق الاقتراع. إن الهجوم على ثكنة قمّار يوم 29/ 11/ 1991، هو عملية «الجهاد» الأولى الواسعة النطاق، «الجهاد» الذي قرّر إعلانه مؤتمرُ زبربر، المنعقد في تموز/ جويليه 1991. معظم الزعماء المقبلين للمجموعات المسلحة شاركوا في هذا المؤتمر السّري. ونجد فيه، حول عبد القادر شبوطي ومنصوري ملياني، قدامى رجالات بويعلي، عبد الرحيم حسين، مدير مكتب عبّاسي مدني، سعيد مخلوفي، صاحب كتاب حول التمرّد المدني الذي جرى توزيعه

إبّان الإضراب العصياني في أيار/ ماي - حزيران/ جوان 1991، وقمر الدين خربان، من قدامى المحاربين في أفغانستان، وعمر العولمي، رئيس النقابة الإسلامية للعمل. وكما نلاحظ، كان التداخل بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمجموعات المسلحة قد حدثَ فعلاً. بتعبير آخر، لقد أُعلِن «الجهاد» وانطلقَ، حتى قبل معرفة موعد الدورة الأولى للانتخابات التشريعية.

لم تكن تسيطر «الجَزْأرةُ» إلاّ على جهاز الحزب. كان السلفيّون يقودون التنظيمات المسلحة، وكان فرعها المسلّح الخاص (FIDA) لا يزال في المهد. والحال، كان لا بد للجزأريين من حماية الحزب ضد كل إجراء بمنعه. لهذا، لم يتخذوا موقفاً ضد مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والنقابة الإسلامية للعمل، المتورطين في مجزرة قمّار، فقرّروا إدخال الحزب في التنافس الانتخابي. وبينما كان السلفيّون قد ساروا على طريق «الجهاد»، كان الجزأريّون يسعون إلى كسب الوقت. ففي موازاة إقامة الماكينة الانتخابية من جانب الجزأرة، كانت النزعة «الجهادية» تضاعف الأعمال الإرهابية. جرى القيامُ بعمليات قاتلة في مختلف مناطق البلد. وكانت، بنحو خاص، قوى الأمن هي المستهدفة، خصوصاً في منطقة العاصمة، بطلقات من رُشيش و/ أو بقنابل محلية الصنع. في يوم الانتخابات بالذات، يوم 26/ 12/ 1991، قُتِل شرطيّ. وفي الأسبوع التالي، جرى تفكيك شبكة إرهابية في ولاية بيسكرة (غرب البلد). تنتمي الشبكة إلى الحركة الإسلامية المسلحة، تماماً مثل شبكة قمّار التي اعتقل أعضاؤها، بعد 15 يوماً من المطاردة في واحات نخيل بيسكرة؛ وهذا يكشف أن حركتهما متزرعة أيضاً في غرب البلد، خصوصاً في منطقة سيدي بلعباس وتيارت، وفي الوسط، في ولاية الجلفة.

جرت الانتخابات في جو من الإرهاب. فالجبهة الإسلامية للإنقاذ، المعتمدة على المجالس الشعبية البلدية الواقعة تحت هيمنتها، وعلى ولاء مناضليها المدسوسين في كل الإدارات وفي جسم الدولة، والمستندة إلى وسائل مالية ضخمة آتية من العربية السعودية، قامت بأكبر عملية تزوير انتخابي على نطاقٍ غير معروف من قبل. على سبيل المثال، نذكرُ أنَّ أعضاء الجبهة، العاملين في «البريد والاتصالات» سمحوا لقيادة حزبهم بأن تعرف، من طريق الاستماع السّري، الأوامرَ والتوجيهات الصادرة عن السلطات (ولاة/ محافظين ورؤساء دوائر/ قائمقامين) إلى المكلفين بتنظيم عمليات

الاقتراع، لتحويرها أو لاستخدامها لمصلحتهم. وعلى مستوى البلديات، قام الموظفون الموالون للجبهة الإسلامية باستخدام السجل الانتخابي. ويكمن هذا الاستخدام في تحفيز الجسم الانتخابي المحتمل للجبهة، على حساب الجسم الانتخابي للأحزاب الأخرى. وهكذا، حصل أعضاء الجبهة ومؤيّدوها على عدة بطاقات، واقترعوا مراراً في عدّة مكاتب. عشية الاقتراع، أُعطي الأمرُ لأعضاء الجبهة بالاقتراع باكراً جداً، ليتمكّنوا بعد ذلك من القيام بأعمال تسمح بانتصار مرشحي حزبهم. فجرى تنظيمُ عمليّاتٍ لجلب أشخاص غير قادرين على التنقل، كما استعملوا وسائل نقل البلديات لجلب المرضى من المشافي.

هناك مخالفات وتزويرات كثيرة (أنظر الملحق **VI**)، مدَّبرة باعتناء، لطخّت هذه الدورة الأولى من الانتخاب الجاري، والتي وصلت الجبهة بموجبها إلى التصدُّر والتفوّق الواسعين (أنظر الملحق VII، الأصوات التي نالتها الجبهة في كانون الأول/ ديسمبر 1991، في كل ولاية)، تلتها من بعيد جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بقيادة آيت أحمد، وجبهة التحرير الوطني (FLN). فمن أصل 554 258 13 ناخباً مسجلاً، شارك في الانتخابات 625 822 7 (أي أن نسبة المشاركة بلغت 59%)، مع 719 897 6، صوتاً مقترعاً، مقابل 906 924 أوراق تمّ إلغاؤها. لقد تغيَّب 929 435 5 مسجّلاً (أي 41%). وكان توزيع عدد المقاعد على النحو الآتي:

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ: 188 مقعداً (222 260 3 صوتاً)،
- جبهة القوى الاشتراكية: 25 مقعداً (661 510 صوتاً)،
- جبهة التحرير الوطني: 16 مقعداً (947 612 1 صوتاً).

بلا توقف، نلاحظ عيبَ طريقة الاقتراع (الاسمية الوحيدة في دورتين) التي سمحت لجبهة القوى الاشتراكية بالحصول على 25 مقعداً، مع 661 510 صوتاً فقط، بينما حصلت جبهة التحرير الوطني على 16 مقعداً، مع 947 612 1 صوتاً. ناهيك بأن عدد المقاعد المعلّقة للدورة الثانية، يُظهر حضورَ مرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 186 دائرة انتخابية من أصل 198 دائرة، وأن 136 من المرشحين الجبهويين هم في وضع مؤات لنجاحهم في الدورة الثانية. لقد تأكد أفق حصول الجبهة الإسلامية على أكثرية مطلقة في الدورة الثانية.

ردّاً على ذلك، في 30/ 12/ 1991، أنشأت عدّةُ تنظيمات من المجتمع المدني

«اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر» (CNSA)، التي تولّى رئاستها عبد الحق بن حمودة، الأمين العام للاتحاد العام للشغيلة الجزائريين (UGTA). وفضلاً عن هذا الاتحاد، ضمّت اللجنةُ «الجمعيّة الوطنية لكوادر الإدارة» (ANCAP)، «الاتحاد الوطني للمقاولين الخاصين» (CNEP)، «الاتحاد الوطني للمقاولين العامين» (UNEP)، «الفدرالية العامة للمقاولين الخاصين» (CGEP)، «الاتحاد الوطني لمسيِّري القطاع العام» (FNGSP)، إلخ. ومنذ تأسيس اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، حظيت بدعم الأحزاب السياسية، خصوصاً «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«حزب الطليعة الاشتراكية»؛ وانضمّت إليها عدة تنظيمات مهنية وحركات نسائية وفنية وفكرية. وفي كل أنحاء البلد، نشأت لجان محلية للجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر.

في 30/ 12/ 1991، أذاعت «اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر» نداءً تؤكّد فيه استحالة صون الديمقراطية في ظلّ أولئك الذين تنكّروا لها دواماً، وطلبوا من الجيش التدخل لوضع حدٍ للانحراف. منذ ذلك الحين، اتّخذ الجيشُ قراره. «فهو لا يستطيع أن يتحمّل رؤية الجبهة الإسلامية للإنقاذ حائزةً على الأكثرية المطلقة في البرلمان»[52]. والحالُ، في مواجهةِ أفقِ انتصار أكيد للجبهة الإسلامية للإنقاذ، اختار الجيشُ، مدعوماً من عدة شرائح في المجتمع، إلغاءَ الدورة الثانية، وتعليقَ المسار الانتخابي. في 11/ 1/ 1992، قدّم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته. في 14/ 1، أعلن المجلس الأعلى للأمن شُغورَ السلطة ـ إذ كان الرئيس قد حلَّ الجمعية الوطنية بمرسوم رئاسي، يوم 4/ 1 ـ وأنشأ المجلس الأعلى للدولة: قيادة جماعية مكوَّنة من خمسة أعضاء، مكلّفة بالإدارة لمرحلة انتقالية محدَّدة بثلاث سنوات. أُوكلت قيادة المجلس الأعلى للدولة إلى محمد بوضياف، شخصية تاريخية من مرحلة 1/ 11/ 1954، سيساعدُه علي كافي (الأمين العام لمنظمة المجاهدين الوطنية) وعلي هارون (محامٍ وقائد سابق لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا) تيجاني هدّام (رئيس جامع باريس) واللواء الرّكن خالد نزار (وزير الدفاع).

منذ إعلان استقالة الرئيس وانقطاع المسار الانتخابي، جدّد عبد القادر حشّاني نشاط «خليّة الأزمة»، المُقامة بعد اعتقال عبّاسي مدني وعلي بلحاج.

«غداةَ الانقلاب، أمرَ المكتبُ الوطني كوادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالتخفّي وتشكيل خلايا أزمة. لكنّنا لاحظنا أنَّ بعض مكاتب الولايات لم تحترم التعليمات، وكذلك فعلَ بعض

«الكوادر على الصعيد الوطني. كان الأخ عبد القادر حشّاني قد اعتقل قبل رباح كبير، فلم يبقَ من المكتب الوطني سوى الأخوة يخلف شرّاتي، نصر الدين تركمان، عثمان عيساني وعبد الرزاق رجام. عندئذٍ، تشكَّلت خليّةُ الأزمة الوطنية من الأعضاء المذكورين سابقاً، الذين ينبغي أن نضيفَ إليهم أحمد بوعجيلان وعبد الكريم قماطي، اللذين غادراها دون أن يعودا إليها ثانية. ولما أُطلق سراح رباح كبير، جرى التوسل إليه للانضمام إلى الخلية، فرفض وآثر السَّفَرَ إلى ألمانيا»[53].

لكنَّ «خلية الأزمة» كان يتوَّجب عليها، هذه المرَّة، أنْ تكثّف «الجهاد» الذي كانت المجموعاتُ المسلحة قد بدأته قبلَ موعد الدورة الأولى للانتخابات التشريعية بكثير.

«حينئذٍ، وجدت الجبهةُ نفسها مضطرة للتعامل مع المعطيات الجديدة ولم يكنْ قد بقي لها أية حجّة لتهدئة الشبان المُهتاجين ضد النظام العسكري. على الصعيد السياسي، عمَّمت الجبهةُ الإسلامية للإنقاذ، عبر وسائلها الاتصالية ــ رسالة الجبهة، محراب الجُمعة، منبر الجمعة، النُّفير، أشرطة يخلف شرّاتي ــ العمل المسلّح كفرض ديني. وعلى الصعيد العضوي، كان الاتصالُ دائماً مع الأخوان سعيد مخلوفي، عز الدين باع، وعبد القادر شبوطي، وكذلك مع التنظيم الذي يقوده حسين عبد الرحيم. وكانت تتلخص الاتصالاتُ في التوجيهات السياسية والعسكرية، وتتعلّقُ بالدَّعم المالي (مال، سلاح، ذخيرة، ملابس، وسائل اتصال وملاجىء). ولم تنقطع أبداً الاتصالات بشيوخ البليدة. لكنَّ الوسطاء لم يكونوا شرفاء»[54].

يوم 16/1/1992، انعقد اجتماع سرّي في جبال زبربر ضمَّ زعماء المجموعات المسلحة، مثل عبد القادر شبوطي، منصوري ملياني، سعيد مخلوفي، حسين عبد الرحيم وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومنهم هاشمي سحنوني وبن عزُّوز زبدة. هذا الاجتماع سيكرّس وصاية الجبهة على معظم المجموعات الإرهابية. غداة هذا اللقاء، أطلق يخلف شرّاتي، مسؤول لجنة الدعوة والإرشاد في الجبهة، والعضو النافذ في «خلية الأزمة»، «فتواه» حول «الجهاد»:

«منذ لحظة منعنا من إقامة الدولة الإسلامية، منذ لحظة الابتعاد من «الشريعة» الإسلامية، صار مباحاً لنا إعلانُ «الجهاد» ضد كل هؤلاء الذين يقفون إلى جانب السلطة».

جرى إلصاق هذه (الفتوى الجهادية) في كل الجوامع التي تسيطر الجبهةُ الإسلامية عليها.

لم يتأخر تطبيقُ هذه «الفتوى». في شباط/فيڤري 1992، قامت مجموعة إرهابية،

بقيادة ياسين عمارة، الملقب «نابولي»، بنصب فخ ستقع فيه دوريّة شرطة. ردّاً على نداءٍ هاتفيّ يشيرُ إلى مشاجرة بين الجيران في عزّ الليل، في القصبة، قامت دورية شرطة بالتوّغل في أزقة الحيّ، لتجدَ نفسَها في كمين، بمواجهة رجال «نابولي» المسلحين برشاشات الكلاشينكوف. قُتِل جميع أفراد الدورية الثمانية. وبينما كانت تتوافدُ التعزيزاتُ لإغلاق القصبة، قامت مجموعةٌ إرهابية أخرى، بقيادة هاني مُراد الملقب بمراد الأفغاني، بمهاجمة مبنى الأميرالية. استمر إطلاقُ النّار حتى الفجر، وأدّى إلى وقوع عشرة قتلى، سبعة من العسكريين وثلاثة من الإرهابيين.

يوم 22/1/1992، ظهر على شكل لوحة إعلانية في الخَبَر، اليومية العربية، بيانٌ بتوقيع عبدالقادر حشّاني باسم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والشعب الذي اقترع في 26 كانون الأول/ديسمبر»، مؤرخ بتاريخ 1/18، وبعنوان «إلى الجيش الوطني الجزائري»، يدعو فيه العسكريين إلى التمرّد. فجرى اعتقاله. أخذ رباح كبير مكانه، على رأس «خلية الأزمة»، لكنه اعتُقل، بدوره، بعد أسبوع، في 28 كانون الثاني/جانڤي. حينئذ، تقرّر ضم عبد الرزاق رجام إلى «خلية الأزمة» وتفويضه توقيع البيانات باسم الحزب، دون أن يكون، مع ذلك، هو رئيسه، وبشرط التخفّي على الفور. من الآن فصاعداً، صارت خلية الأزمة القيادة العليا للحزب.

بعد مرحلة إعداد طويلة، بدأت عام 1990، عقدت الحركة الإسلامية المسلحة مؤتمرها التأسيسي، في شباط/فيڤري 1992، خلال شهر رمضان، في زبربر. كان أغلب الأعضاء الحاضرين من جماعة بويعلي. في سياق هذا المؤتمر، سيُعيَّن عبدالقادر شبوطي «أميراً» وطنياً، وحسين عبد الرحيم، «أميراً» على القطاع الأوسط، مكلّفاً بالتنسيق على مستوى العاصمة، وبلعبدي درّاجي «أميراً» على الشرق، وأحمد بولاغنو «أميراً» على الغرب. وكُلِّف سعيد مخلوفي ومنصوري ملياني بالعلاقات الداخلية والشؤون العسكرية. أما العلاقات الخارجية فقد أوكلت إلى محارب قديم في أفغانستان، قمر الدين خربان.

«كان يخشى شبوطي، السلفي تماماً، والمتعلّق تعلقاً خاصاً بالقيادة المتجسّدة في عباسي مدني وعلي بلحاج، أن يرى التيار «الجَزأرَة» (محمد سعيد) على رأس «خلية الأزمة». فهذا التيار احتل المقدمات حين أنشأ التنظيم المسلح بالتعاون مع عضو مؤسس للحزب (سعيد مخلوفي) المشهور بمواقفه السلفية، والذي يمكنه، فوق ذلك، الاعتماد على خربان، المقيم في الخارج، على صعيد الدعم العملاني (اللوجستيكي)»[55].

بيد أن نشوء الحركة الإسلامية المسلحة لن يكون له سوى تأثير ضئيل في الواقع الميداني، المتميّز بتكاثر المجموعات المسلحة «المستقلة». كما أن قمة لكبار زعماء المجموعات المسلحة انعقدت في أيلول/سبتمبر 1992، بتحريض من «خلية الأزمة»، في تامسقيدة، (ولاية البليدة). كان هدف هذا اللقاء إعادة تنظيم المجموعات المسلحة التي لا تحصى، وتكوين قيادة موحدة. لكن القمة جرى تخريبها. إذ قام رجال كوماندوس مجوقلون من القوات الخاصة بتطويق الغابة التي اجتمع فيها الزعماء الإرهابيون. تمكن شبوطي ومخلوفي من الفرار. قُتل موح لقيّي. وأدّى فشل هذه المحاولة التوحيدية الأولى إلى تفاقم الانقسامات بين مختلف المجموعات المسلحة، وتشجيع ظهور عدة تنظيمات مسلحة. لقد غرقت الجزائر في السديم. السكان يعيشون في الإرهاب. يوم 26/ 8/ 1992، عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، وقع انفجار شديد هزّ قاعة المسافرين في مطار هواري بومدين الدولي (الجزائر). أول عملية بالقنابل: 9 قتلى و182 جريحاً؛ والمدنيون صاروا، بدورهم، مستهدفين. ناهيك بأن «فتوى» مسجلة على شريط ومذاعة من الجوامع، أباحت منذ تاريخها اغتيال جميع أولئك الذين «لا يقفون ضد الطغمة». بكلمات أخرى، أباحت قتل جميع الذين لم يكونوا إرهابيين. صاحب هذه «الفتوى» التي جرى العمل بها منذ نيسان/أفريل 1992، هو يخلف شرّاتي. في هذا السياق من الإرهاب، ربيع 1992، ستولد الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA). لقد دخل عهد الإرهاب المقدّس في طور جديد؛ فالمجتمع بأسره هو المستهدف، من الآن وصاعداً.

حواشي الفصل الثالث

(1) Lire MERAD (A.), *Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940*, Paris-La Haye, Mouton et Cie, 1967.

(2) SAINT-PROT (C.), *Le Nationalisme Arabe, alternative à l'intégrisme*, Alger, éditions Marinoor, 1996.

(3) AROUS (Z.), *Fi ba'dhi qadhâya el-minhaj wa tarîkh el harakat al islâmiyya bil-Jazâir (Sur quelques questions de méthode et d'histoire du mouvement islamiste en Algérie)*, Naqd, oct. 1991 - janv. 1992, Alger.

(4) ISSAMI (M.), «Le précurseurs de l'intégrisme islamiste en Algérie», *El Watan*, 6-7 février 1998, p. 7.

(5) Cité par ISSAM (M.), *op. cit.*, 8 février 1998, p. 7.

(6) CHAIB (H.), *Sans haine ni passion*, Alger, Editions Dahlab, 1992.

(7) ولد مالك بن نبي سنة 1905، في الشرق الجزائري. حصل في فرنسا على تكوين مهندس. عضو جبهة التحرير الوطني ولاجيء في القاهرة خلال حرب التحرير. تفرّغ للتأمل في الحضارة المسلمة. غداة الاستقلال، تولّى عدة مناصب رسمية في الجزائر. توفي يوم 31/ 10/ 1973. من أعماله يمكن أن نذكر: قضية الفكر؛ ظروف النهضة؛ اتجاه الإسلام؛ قضية الفكر في العالم الإسلامي الخ. [حول أعماله المعرّبة، را: دار الفكر/دار الفكر المعاصر، دمشق].

(8) مع حلول التعددية، بعد 1998، أسس نورالدين بوكروح، وقاد حزب التجدّد الجزائري (PRA). حالياً وزير في حكومة الرئيس بوتفليقة.

(9) متفرنس، درس في ليسيه تلمسان الفرنسية ـ الإسلامية. أرسل إلى دمشق كطالب ممنوح من الحكومة الجزائرية، وقضى فيها فترة الانفصال السوري ـ المصري (الاتحاد الذي أقامه عبد الناصر سنة 1958). قاده فشل المشروع إلى وعي دعاةُ «فشل العروبة». بعدما خاب أمله بالقومية العربية، بقي الإسلام مرجعه الأساسي. غير أن أدبيات «الإخوان المسلمين» لم تبدُ له قادرة على مواجهة الماركسية. وحين بحث عن «حداثة إسلامية» وجدها في أعمال علماء اجتماع وسياسة وفرنسيين. سنة 1963، عاد إلى الجزائر. آنذاك، كان الطلاب الإسلامويون أقلية في مجمّع جامعة الجزائر الذي تسيطر عليه التيارات اليسارية، لا سيما الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA). تفرّغ لمكافحة «اليسار». سنة 1972، أرسل إلى باريس ليدرّس فيها العربية. وهناك عيّن لدى ودادية الجزائريين في أوروبا. تقرّب من «رابطة الطلبة المسلمين في فرنسا». اعتباراً من 1977، أقام في فرنسا نهائياً، واشتغل في اليونسكو.

(10) خلال السنوات الثلاث الأولى، كانت تُلقى خطبة الجمعة بالفرنسية.

(11) بعد ذلك، تولت السلطة تلك التظاهرة، التي أشرف عليها وزير الشؤون الدينية، مولود نايت بلقاسم (أحد إيديولوجيي الإسلامو ـ قومية، ومتحزّب متحمّس للسياسة الموسومة بـ استرداد اللغة الوطنية).

هذا العمل سيليه إنشاء مجلة الأصالة الحكومية سنة 1971. حول هذا الموضوع، راجع الكتاب الممتاز:

DEHEUVELS (L.-W.), *Islam et pensée contemporaine en Algérie*, Paris, Éditions du CNRS, 1991.

(12) EL YOUSSOUF (M.), «La longue marche du mouvement islamiste», *L'Observateur*, semaine du 2 au 9 avril 1991.

(13) EL YOUCEF (M.), *op. cité*, p. 7.

(14) «Islamisme algérien, de la genèse au terrorisme», *La Nouvelle République*, n°. 335, mercredi 10 mars 1999, p. 7.

(15) OURABAH (F.), «Au fief des «antiques fanatique». Intégristes névropathes ou apprentis sorciers?», *El Moudjahid*, 22 avril 1979.

(16) SOLTANI (A.A.), *Sihâm El Islâm*, Alger, SNED, 1980, (édité à compte d'auteur).

(17) RAYNAUD (P.), «Les origines intellectuelles du terrorisme», in FURET (F.), LINIERS (A.), RAYNAUD (P.), *Terrorisme et démocratie*, Paris, éditions Fayard, 1985, p. 40.

(18) Voir à ce propos l'ouvrage de WIEVIORKA (M.), *Sociétés et terrorisme*, Paris, éditions Fayard, 1988.

(19) EL YOUCEF (M.), *op. cité*, p. 7.

(20) تعديل الدستور المعروض على الشعب الجزائري، يوم 23/ 2/ 1989، والذي يكرّس الإلغاء النهائي للرجوع الصريح إلى الاشتراكية، وفي الوقت نفسه، يكرّس التشديد المتزايد على إسلامية الدولة.

(21) MERAH (A.), *L'affaire Bouiali*, Alger, Imprimerie El Oumma, 1998.

(22) HARBI (M.), (Coord), *L'islamisme dans tous ses états*, Alger, éditions Rahma, 1992, pp. 140-143.

(23) قبل ذلك بقليل، وقعت صدامات عنيفة في كلية بن عكنون للحقوق بين الطلاب الإسلامويين من جهة، والطلبة الشيوعيين والبربر من جهة ثانية، أدت إلى سقوط قتيل، طالب شاب في السنة الأولى، من منطقة القبائل، يُدعى كمال أمزال، اغتاله بضربة سيف شخص يدعى فتح الله لعسولي، غير جامعي، ومهنته بحّار. بعد هذا الحادث، قامت السلطات العامة بإغلاق المساجد داخل المجمعات الجامعية، التي كانت تستخدم لإدخال عناصر غريبة إلى الجامعة لتعزيز الطلاب الإسلامويين. ومما يذكر، قبل ذلك بعام، أن شرطياً يدعى عبد القادر شنيني، طُعن بخنجر في الأغواط، إبّان مصادمات بين الشرطة ومجموعة إسلامويين متحصّنين في جامع المدينة، بقيادة سعيد بن صيّاح، طالب سابق في جامعة الجزائر.

(24) Cf. MULLER (M.), «Organisation criminelle démantelée, un projet politique démasqué», *L'Humanité*, 22 décembre 1982.

(25) Cf. KHELLADI (A.), *Les islamistes algériens face au pouvoir*, Alger, Éditions Alfa, 1992.

(26) KHELLADI (A.), «Mustapha Bouiali, La clé de l'énigme I», *La Nation*, n°. 23, 1ère

année, semaine du 28 au 4 décembre 1990, p. 10.

(27) Pour un compte rendu détaillé de cet épisode, voir BEN ALLEM (A.), «Procès de Médéa. Radioscopie d'un complot», *Algérie Actualité*, n°. 1132, Semaine du 25 juin au 1er juillet 1987, p. 13.

(28) *Ibid.*

(29) Cf. MERRAH (A.), *op. cité*.

(30) KHELLADI (A.), «L'affaire Bouiali. La clé de l'énigme II», *La Nation*, n°. 24, 1ère année, semaine du 5 au 11 décembre 1990.

(31) STOLZ (J.), «Le robin des bois algérien a été arrêté», *Libération*, 24/10/1985.

(32) Voir *Algèrie Actualié*, n°. 1428 du 23/2 au 1/3/1993.

(33) KHELLADI (A.), *Les islamistes algériens face au pouvoir*, Alger, Éditions Alfa, 1992, p. 93.

(34) LAYACHI (H.), *Al islâmiyyoun al-djaza'iriyyoun beyna al-solta oua er-rassas (Les islamistes algériens entre le pouvoir et les balles)*, Alger, Éditions Dâr al-Hikma, 1992, p. 265.

(35) هذا النداء المجهول، نعرفه الآن، فهو من صنع علي بلحاج.

(36) Cf. KHELLADI (A.), ouv. cité, pp. 96-97.

(37) «Islamisme algérien, de la genèse au terrorisme (VIII)», *La Nouvelle République*, n°. 338, 14 mars 1999.

(38) Lire à ce propos l'excellent article de P.R. BADUEL, «Éditorial: l'impasse algérienne de la transition démocratique», in *L'Algérie incertaine*, sous la direction de P.R. BADUEL, *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée*, CNRS, Institut de Recherches et d'Études sur le Monde Arabe et Musulman (IREMAM), Aix-en-Provence, 65, 1992/3, pp. 7-19.

(39) «A.B., Violence et islamisme. Les ambiguïtés du pouvoir», *L'Événement*, n°. 207, du 4 au 10 mars 1995.

(40) Cité par Al-AHNAF (M.) BOITIVEAU (B.), et FREGOSI (F.), *L'Aîgérie par ses islamistes*, Paris, Éditions KARTHALA, 1991, pp. 87-100.

(41) LAMCHICHI (A.), *L'islamisme en Algérie*, Paris, L'Harmattan, 1992, p. 76.

(42) المنقذ، لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تشرين الثاني/نوفمبر 1990.

(43) سيجد القارىء أهم تصريحاتهم للتلفزيون، في الجريدة الحكومية اليومية، المجاهد، الخميس 27/ 6/ 1991، ص 3.

(44) ضابط سابق في سلاح الجو الجزائري، عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ. طُرد من مناصب الحزب في خلال مؤتمر باتنة، آخر تموز/جويليه 1991. غادر الجزائر، سنة 1992، إلى فرنسا. بعد استبعاده، سافر إلى الباكستان، إلى بيشاور، حيث تولّى، مع صديقه برجمعة بونوا، «المكتب» الذي كان يهتم بـ «المتطوعين» الجزائريين لمحاربة السوفيات، تحت قيادة غُلب الدين حكمتيار أو شاه

مسعود. بعد ذلك، أطّر عناصر جزائرية وعربية في البوسنة. أقام في كرواتيا والبوسنة، في تيرانا، ليستقر نهائياً في لندن حيث حصل على جواز سفر بريطاني. هو مؤسس التنظيم الإرهابي «الباقون على العهد».

(45) مقابلة نُشرت في جريدة اليوم، 13/ 2/ 2001.

(46) AINOUCHE (F.), BACKMAN (R.), «Enquête sur les GIA», *Le Nouvel Observateur*, n°. 1608, 31 août - 6 septembre 1995, p. 46.

(47) MUNOZ (G.M.), *Les États arabes face à la contestation*, Paris, A. Colin, 1997, p. 53.

(48) KHADRA (N.), «Qui est l'AIS? II. Option pour le terrorisme», *Le Matin*, n°. 2231, lundi 5 juillet 1999.

(49) تعود هذه الرسالة إلى 3/ 9/ 1991، وهي بعنوان: الصاعدة الفتية من وراء السجون العسكرية؛ وبتوقيع: علي بلحاج أبو عبد الفتاح.

(50) KHADRA (N.), *Ibid.*

(51) AINOUCHE (F.), BACKMAN (R.), *op. cit.*, p. 46.

(52) NEZZAR (K.), *Algérie-échec à une régression programmée*, Paris, Éd. Publisud, 2001, p. 167.

(53) شهادة يوسف بوبراس، مسؤول سابق لمكتب الجبهة التنفيذي في ولاية البويرة.

(54) *Idem.*

(55) KHADRA (N.), «Qui est l'AIS? III. L'AIS avant l'AIS», *Le Matin*, n°. 2232, 6 juillet 1999.

الفصل الرابع

«ربّما عند بابي المفتوح على الظلّ الكبير،
يبدأ درج الدياجي الخفي؛
ربما، أيها القارون الشاحبون
عندما تصعدون من قاع الرعب القبري،
أيها الموتى، عندما تخرجون من اللولب البارد!
هل ستقرعون باب بيتي!»

ڤيكتور هوغو، «Horror»،
التأملات

أخبار سنوات الدم

تطور الإرهاب الإسلاموي (1992 ـ 2000)

كما أوضحنا من قبل، كانت عدة منظمات مسلحة قد نشأت لحظة انقطاع المسار الانتخابي (13/ 1/ 1992)، على الصعيد الوطني. وسجّل الهجوم على موقع قمّار الحدودي (يوم 28/ 11/ 1991) انطلاقة «الجهاد» في الجزائر. وكانت الكوكبة الإسلاموية المسلحة، غداة انقطاع المسار الانتخابي، تضمُّ النزعات التالية:

الحركة الإسلامية المسلحة (MIA): 1991 ـ 1994

غداة «الإضراب العصياني» (أيار/ماي ـ حزيران/ جوان 1991)، أنشأها سلفيون «جهاديون» يرفضون خيار الشرعية، ويُنكرون سلفاً حكم صناديق الاقتراع. عقدت الحركة الإسلامية المسلحة مؤتمرها التأسيسي في غضون شهر شباط/فيفري 1992، طيلة شهر رمضان، في جبال زبربر. كانت معظم العناصر الحاضرة في هذا المؤتمر، تنتمي إلى حركة بويعلي المسلحة. جرى تعيين عبدالقادر شبوطي أميراً عاماً، وحسين عبد الرحيم أميراً على الأوسط، مكلفاً بالتنسيق على مستوى مدينة الجزائر؛ بلعبدي درّاجي أميراً على الشرق، وأحمد بولاغنو، أميراً على الغرب. وعلى التوالي، جرى تعيين اثنين آخرين من البويعليين، منصوري ملياني للعلاقات في الداخل، وسعيد مخلوفي للشؤون العسكرية. أما العلاقات الخارجية فقد تولاّها أحد المحاربين القدامى في أفغانستان، قمر الدين خربان. (أنظر الهيكل التنظيمي للحركة الإسلامية المسلحة، الملحق VIII).

بعد وقف المسار الانتخابي، نالت الحركة الإسلامية المسلحة «بركة» القادة الرئيسيين للجبهة الإسلامية للإنقاذ. لكن سياستها في التجنيد النخبي، حتى لا نقول النخبوي، ورفضها دمج الهامشيين الكثيرين، شجّعا على ظهور الكثير من المجموعات

الإسلاموية المسلحة المناوئة. وعلى الرغم من عدة محاولات، لم يتمكن عبدالقادر شبوطي من توحيد مختلف الشرائح المسلحة، بسبب نزاعات مصالح دائمة. وعندما بايع عدد من الكوادر النافذة، مثل محمد سعيد وسعيد مخلوفي الجماعة الإسلامية المسلحة في أيار/ماي 1994، كانت الحركة قد ضعفت ضعفاً شديداً. إن موت القائد التاريخي للحركة الإسلامية المسلحة، عبد القادر شبوطي، في كانون الأول/ديسمبر 1993، في تمزقيدة، بالقرب من المدية، بداية النهاية لهذه الحركة المسلحة.

الحركة لأجل الدولة الإسلامية (MEI): 1991 ـ 1998

سنة 1991، أسسها سعيد مخلوفي، البويعلي القديم، العضو المؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ، رئيس تحرير المنقذ (من 1989 إلى 1991) وصاحب كتيب شهير بعنوان العصيان المدني، الذي وزّع بكميات كبيرة خلال الإضراب العصياني في أيار/ماي ـ حزيران/جوان 1991.

إن الحركة لأجل الدولة الإسلامية، الحاضرة في القطاع الأوسط (منطقة الجزائر والقبائل) وفي أعالي سفوح الغرب، طوّعت عدداً من العسكريين التاركين، وانضمّت إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) بعد نشر بيان حول الاتحاد والجهاد واحترام الكتاب والسنّة، الموقع من سعيد مخلوفي بنحو خاص.

بعد تطهير تشرين الثاني/نوفمبر 1995 وانقسامات خطيرة مع جمال زيتوني، استعادت الحركة لأجل الدولة الإسلامية طريق استقلالها العضوي والعسكري. ولكنها، بما أنها تملك عديداً ضعيفاً، موزعاً على المناطق القريبة من الحدود المغربية وفي سفح الورسنيس، فقد اندثرت بعد سلسلة من حملات التطهير التي قامت بها قوى الأمن، وبعد انسحابات منها لمصلحة الجماعة الإسلامية المسلحة. سنة 1996، لم يعد في عداد الحركة سوى 60 رجلاً. ومنذ 1998، لم يظهر أي تنظيم مسلح سري يعمل على التراب الوطني.

«الباقون على العهد»

بمبادرة من سعيد مخلوفي وقمرالدين خربان وأسامة مدني (ابن عباسي مدني) تأسست هذه المنظمة في تموز/جويليه 1991، وأعلنت عن أعمالها الإرهابية الأولى

في شباط/فيڤري 1992. هذه المجموعة القليلة الفعالية، كانت حاضرة أساساً في العاصمة وضاحيتها، طيلة السنوات الأولى. استفادت من مساهمة المتطوعين الجدد، إثر الفرار الواسع من سجن تازولت (لامبيز سابقاً) في كانون الثاني/جانڤي 1994.

بقيادة س. مهدي، المسمى بعبد الرحمن أبو جميل، أسقطت هذه المنظمة سنة 1997، مبدأ الهدنة، وأوصت بالإرهاب الذي تمارسه الجماعة الإسلامية المسلحة. أعلنت عن تنفيذ عدة عمليات هادفة، عبر مطبوعتين تصدران في أوروبا، **نور المصباح** و**صوت الجبهة**.

حالياً، يملك التنظيم أعداداً ضئيلة ويتعاون تعاوناً وثيقاً مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) التابعة للأمير حسان حطاب.

الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA)

تأسست سنة 1993، بتحريض من «الجزأريين»، الملتفّين حول محمد سعيد داخل «خلية الأزمة» التي أُقيمت غداة اعتقال «شيوخ» الجبهة الإسلامية للإنقاذ. من خصائصها أنها تنظيم إرهابي نخبوي يضم عناصر ذات تكوين جامعي. أما هدفها فهو ارتكاب أعمال عنف مذهلة، ذات تأثير إعلامي شديد، تستهدف الضباط الكبار، الشخصيات السياسية، الفنانين، المثقفين والصحافيين بقيادة عبد الوهاب العمارة وأحسين كاشا، كانت تتكون «الفيدا» (FIDA) من خليتين: الأولى مكلفة بجمع المعلومات عن الأشخاص المستهدفين، والثانية مولجة بالعمليات. (أنظر تكوين قيادة «الفيدا» في هذه المرحلة، الملحق IX). بنحو خاص، كانت تنشط الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (الفيدا) في العاصمة التي كانت قد قسّمتها إلى خمس مناطق عمليات (أنظر الملحق X).

للقيام بعملياتها الإرهابية على أحسن وجه، تزودت (الفدا) بعتاد معلوماتي دقيق، كان يسمح لها بتزوير الوثائق الرسمية (من الشهادة الرسمية العادية حتى البطاقة المهنية الصادرة عن الأمن الوطني).

الجماعات المسلحة «المستقلة»

ظهر عدد من المجموعات المسلحة في ضواحي المراكز الحضرية. وهي

«مستقلة»، لا تأتمر إلا بأوامر زعمائها، وتحصر شعاع نشاطها في نطاق حَضَري، تعرفه تماماً. تتألف من شبان هامشيين، بطالين، وفي أغلب الأحيان أميين وجانحين. في العاصمة، تميّزت بنحو خاص مجموعتان بأعمال دامية ومروعة في آن. الأولى عرفت باسم مجزرة شارع بوزرينة؛ والثانية قامت بالهجوم على الأميرالية. كانت العملية الأولى من تنفيذ مجموعة بقيادة ياسين عمارة، المسمّى «نابولي»؛ والثانية قامت بها مجموعة يقودها أمير أحد الأحياء محمد علال، الملقب بموح لفتّي باسم حي حسين داي (الجزائر) الذي ولد فيه. هناك أيضاً مجموعة منصوري ملياني المكوّنة من «أفغان». في منطقة بوفاريك (على بعد 30 كيلومتراً جنوب غرب الجزائر)، قامت مجموعة مسلحة، بقيادة علي زوابري، الشقيق البكر لأمير الجماعة الإسلامية المسلحة الحالي، بعدد من العمليات ضد الشخصيات المدنية، وبعدد من الهجمات ضد قوى الأمن، قامت بعدد من عمليات السلب لتمويل نشاطاتها. أما في المتيجة، خصوصاً في شرق الجزائر، فإن

«الرجل الذي يصعد في خريف 1992 هذا، فهو يدعى عبد الحق لعيادة، الملقب بأبو عدلان. هو لا ينتمي إلى العلماء، فهو حرفي صفيح في حي براقي، إحدى إقطاعات الإسلامويين في العاصمة؛ وهو عملياً أمي. على غرار أمراء أحياء آخرين، شكّل «جماعته»، عصابته، من الشبان البطالين والمنحرفين الجانحين. أما «جهاده» فهو ثورة طفرانين أكثر منه التزاماً دينياً أو إيديولوجياً. ما الفرق، إنه يقتل، يسرق وهو يعلن أنه يفعل ذلك باسم اللّه. هذا كافٍ في الظاهر حتى تحصي بيانات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج، وخصوصاً في فرنسا، أعمالها بوصفها أعمال مجاهدين مسلحين»[1].

إن «فتوى» يخلف شرّاتي التي تحلّل قتل جميع أولئك الذين «لا يقفون ضد الطغمة»، واضحة بالنسبة لكل هؤلاء الأمراء المحليين: كل الذين لا يحاربون السلطة هم حلفاؤها؛ ولا بد أن يموتوا إذاً. من الآن فصاعداً يُعتبر المثقفون، الأطباء، المحامون، الصحافيون، الكتاب، الفنانون المناوئون لقيام دولة إسلامية، هم كفّار، يستحقون الموت. هكذا بدأت اللائحة الطويلة لاغتيالات المثقفين: الكاتب والصحافي طاهر جاووت، الطبيب لعدي فليسي، عالما الاجتماع جلالي اليابس ومحمد بوخبزة، الطبيب النفساني محفوظ بوسبسي، طبيب الأطفال جلالي بلخنشير، المسرحي عبد القادر علّولة، سيكونون بعض ضحايا هذا المشروع الحقيقي لـ «تصفية أدمغة» المجتمع الجزائري.

هذه المطاردة للمثقفين ستحصد مئات القتلى. فبالنسبة إلى كل أمراء الأحياء، صار قتل مثقف وسيلةً للشهرة ولاعتراف أنداده به. إن البحث في الصحافة الوطنية[2] يعطي الأرقام التالية:

عدد المثقفين ضحايا الإرهاب (1992 ـ 2000)

فئات اجتماعية	قتلى	جرحى	مخطوفون	المجموع
ـ محامون	5	ـ	ـ	5
ـ أطباء	25	15	5	45
ـ معلمون	101	36	ـ	137
ـ قضاة	23	8	3	34
ـ طلاب	41	69	ـ	110
ـ صحافيون	61	10	3	74
ـ رجال آداب	2	1	1	4
ـ رجال دين	52	7	4	63
ـ فنانون	5	2	4	11
ـ أساتذة	7	2	6	13
ـ موظفون كبار	7	4	ـ	11
ـ موظفون	682	314	ـ	996
المجموع	1011	468	24	1503

«التكفير والهجرة»

هذا التنظيم الذي أسّسه قدامى محاربي أفغانستان، كان يقوده نور الدين صدّيقي وأحمد بوعمرة. وهو ينتمي إلى منظمة مصرية، بالاسم نفسه، تأسست سنة 1974،

وتنادي بالصراع المسلح. ولقد أُدخلت هذه الإيديولوجيا إلى الجزائر من طريق المتعاونين المصريين والسوريين الوافدين في الستينات. وكلما تشكّلت جمعية أو جماعة إسلامية، حاولت عناصر التكفير التغلغل فيها. ثم جرى تكليفهم بإرسال شبان إلى بيشاور (الباكستان) لمتابعة تدريب عسكري وتكوين إيديولوجي. في الباكستان، كان جميل رحمان هو المكلّف بتكوين القادمين من البلدان العربية على هذه الإيديولوجيا، لإعادتهم، من ثم، إلى بلدانهم. منذ عودتهم إلى الجزائر، وضع أعضاء هذا التنظيم معلوماتهم الجديدة في الخدمة، وبدأوا بتكوين شبان متطوعين، على صنع المتفجرات.

ربما سيطرت التكفير والهجرة على الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) في عهد إمارة جمال زيتوني، بعد التصفية الدموية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1995. واليوم تعلن الانتماء إلى هذه النزعة، بعض زمر الجماعة الإسلامية المسلحة، المنتسبة إلى عنتر زوابري، والعاملة في غرب البلد.

وكما نلاحظ فإن التنظيمات المسلحة الرئيسة بدأت تعمل قبل وقف المسار الانتخابي بكثير. ذاك أن زمراً مسلحة شتّى، كانت تعمل في عدة مناطق من البلد. ناهيك بأن تقسيم السديم الإرهابي إلى نزعتين كبيرتين كان قابلاً للإدراك أيضاً: فمن جهة، عبد القادر شبوطي على رأس المنظمة العسكرية المنبنية الوحيدة على الصعيد الوطني، خصوصاً منذ الملتقى في تموز/جويليه 1991 في جبال زبربر، الذي ارتضى بوصاية الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ ومن الجهة الأخرى، منصوري ملياني، الذي التحق به أمراء المجموعات المسلحة «المستقلة»، محمد علّال (المسمى موح لڤيّي)، هاني مراد المسمى (مراد الأفغاني)، عبد القادر لعيادة، (المسمى أبو عدلان)، علي زُبيري (المسمى عليوات) وبعض زمر تنظيم التكفير والهجرة الذي يرفض كل وصاية حزبية. النزعة الأولى ستفضي إلى ولادة الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS)، يوم 18/ 7/ 1994؛ أما النزعة الثانية فقد شكّلت نواة ما سيحمل، بعد تشرين الأول/أوكتوبر 1992، اسم الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA).

سمح تفكك الجبهة بـ «عودة المكبوت» وظهور خلافات المصالح والتباينات الاجتماعية المستورة حتى الآن. والحال، فمن خصائص الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ

الناجمة عن ازدواجها كلاعب ديني في الحقل السياسي، وكلاعب سياسي في الحقل الديني ـ، خصيصة كامنة، بالضبط، في قدرتها على استبعاد التناقضات الاجتماعية، وجمع طبقات اجتماعية متنافرة، وحتى متخاصمة؛ وكذلك، قدرتها على أن تجمع في حركة واحدة الشبيبة الحضرية الجديدة، المنحدرة من البروليتاريا الرثّة، ومن البروليتاريا الدنيا، وبعض شرائح الطبقة العاملة (خصوصاً الطبقة العاملة الشابة ذات التكوين الحديث) والبورجوازية الصغيرة (صغار التجار، الموظفين، الحرفيين، صغار المقاولين، إلخ) مع بعض شرائح البورجوازية (كبار التجار، الصاغة، رجال الأعمال، مالكي الأراضي، إلخ) من خلال أنتليجنسيا إسلاموية (معلمون، أطباء، جامعيون، مهندسون، فنيون، كوادر) تمثل الفئات المتوسطة.

إن تصاعد العنف فجّر هذا التحالف التنافري وشظّاه بين مكونات الجبهة الإسلامية الثلاثة: الشريحة الطفيلية من البورجوازية، بعض شرائح الفئات المتوسطة والبورجوازية الصغيرة، والشبيبة الحضرية الجديدة الفقيرة. الشرائح الأولى، السائدة في المناصب العليا للحزب المنحل، ستتعارف فقط من خلال ذراعها العسكرية. أما الشبيبة الحضرية الجديدة الفقيرة فسوف تتماهى جوهرياً مع تكتلات المجموعات المسلحة «المستقلة» التي ستؤدي إلى نشوء «الجماعة الإسلامية المسلحة». مع ذلك، من الخطأ الظن أن العنف الأعمى هو من الصنيع الحصري لهذه الشبيبة الحضرية ـ الجديدة الفقيرة تحت راية الجماعة الإسلامية المسلحة. على هذا الصعيد، لم تقصر المنظمات الإرهابية الأخرى.

سنحاول، في ما يلي، أن نعرض تسلسل الأحداث التي من خلالها تجابه وانهزم مختلف المتغالبين المتنافسين داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتفرّقوا أيدي سبأ على يد المجموعة التي ستخرج ظافرة من هذه الحرب الداخلية: الشبيبة الحضرية الجديدة الفقيرة. ولقد تجسّد ظفرها بما نالت الجماعة الإسلامية المسلحة من شهرة ونفوذ على مجمل المنظمات الإرهابية الأخرى، لا سيما «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، الذراع العسكرية للجبهة الإسلامية المنحلّة. الأمر الذي يدعو إلى استرجاع تاريخ المنظمات الإسلاموية الجزائرية. من الصعب الإحاطة بموضوع هذه الدراسة بكل تعقيدها طالما أن تشابك الوقائع لا يزال غير قابل للفرز، ومن الصعب أحياناً تفكيك المناورات والارتدادات والإنكارات التي تجري في الكواليس، وتحدّ من اللعبة المرئية على

المسرح، فتجعلها تعاقب مراحل بدون تلازم حقيقي، يغذّي التبسيط الإعلامي. وعلى الرغم من قصر الفاصل الزمني، خصوصاً، كما يشير آلان غرينيار[3] إلى ذلك، حول المرحلة الممتدة من تأسيس الجماعة الإسلامية المسلحة (تشرين الأول/أوكتوبر 1992) حتى إبعاد جمال زيتوني (1996)، فإن تاريخ المجموعات الإسلاموية المسلحة قد حظي ببعض الدراسات المهمة.

1. مرحلة الانبناء وانطلاق الجهاد
(تموز/جويليه 1991 ـ تشرين الأول/أوكتوبر 1992)

في أثناء هذه المرحلة، شكّل «الأميران» عبد القادر شبوطي ومنصوري ميلياني تنظيميهما المسلحين. فهذه المرحلة تبدأ مع ملتقى زبربر (تموز/جويليه 1991) وتنتهي مع إنشاء الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) في تشرين الأول/أوكتوبر 1992. وهي موسومة بثلاث سمات: إرادة توحيد كل المجموعات المسلحة تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فشل هذه المحاولة، وتصاعد الأعمال الإرهابية. اللاعبون الكبار في المعسكرة الإسلاموي هم:

ـ «الجزأريون» الذين يسيطرون على جهاز الحزب، «خلية الأزمة» وشبكات المساندة التي أخذوا يزرعونها في الخارج، وتالياً كل الدعم الآتي من الخارج؛

ـ «السلفيون» الذين يهيمنون، من خلال عبد القادر شبوطي، على المجموعة المسلحة الكبرى في هذه المرحلة، الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)؛

ـ المجموعات المسلحة «المستقلة» («الأفغان»)، المجموعات المرتبطة بتنظيم «التكفير والهجرة»، أمراء الأحياء، إلخ) التي بايعت منصوري ملياني؛

ـ سعيد مخلوفي، العضو المؤسس، مع عبدالقادر شبوطي، للحركة الإسلامية المسلحة، الذي يمارس نفوذه على مجموعتين: أولاهما «الباقون على العهد»، وثانيتهما الحركة لأجل الدولة الإسلامية، التي تضمُّ عدة زمر (شلل) مؤلفة من مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ المختبئين في الغابات، منذ أحداث ربيع 1991.

وبينما أخذ وقف المسار الانتخابي يصعّد وتيرة الانتقال إلى الكفاح المسلح، كانت الاعتقالات الواسعة لمناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفتح معسكرات

الجنوب قد خلخلت قليلاً الماكينة الإرهابية. وربما يكون هذا ما يفسّر سلوك عبدالقادر شبوطي الذي سارع إلى إعلان إنشاء تنظيمه، منذ نهاية شهر شباط/فيفري 1992، بهدف دفع المناضلين المنشودين أو الذين لا يزالون متردّدين، إلى الالتحاق به.

الواقع أن إعادة بناء الخلايا الإرهابية التي فكّكتها موجة الاغتيالات، تشكّل المحور الأساسي للجهود التي بذلها شبوطي، الذي عقد سلسلة اجتماعات سرية (في سيدي موسى، في شباط/فيفري، وفي جبال زبربر، في تموز/جويليه للحدّ من الأضرار الناتجة عن الأحداث، وخصوصاً للهيمنة على عدد من المجموعات المسلحة المتشكلة خارج وصايته).

في شباط/فيفري 1992، اكتملت مرحلة التحضير للكفاح المسلح؛ فأعلن عبدالقادر شبوطي وسعيد مخلوفي قيام الحركة الإسلامية المسلحة. وقبل ذلك بقليل، دخلت إلى ساحة العمل في الجزائر، المجموعة المسلحة «المستقلة» التابعة لمحمد علّال (موح لقّيي) ومجموعة «الأفغان» بقيادة منصوري ملياني. وحاول الجزأريون، من جانبهم، السيطرة على الحركة الإسلامية المسلحة، واضعين يدهم على المساعدة الخارجية. بين اجتماع توحيد الصفوف بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (16/ 1/ 1992) واجتماع تامسقيدة (31/ 8/ 1992)، اجتمع شبوطي مراراً مع منصوري ملياني الذي حاول إقناعه بوضع نفسه تحت الرعاية السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي كل اجتماع، كانت تظهر خلافات عقيدية وصراعات على الزعامة، لتفضي آخر المطاف إلى الفصل بين الزعيمين الإرهابيين. منذ نيسان/أفريل 1992، نظّم منصوري ملياني نواة تنظيمه، الذي سيغدو، بعد ستة أشهر تقريباً، الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA).

لم تتخلّ الجزأرة يوماً عن ضبط كل المجموعات المسلحة. إنها تتحرك من خلال «خلية الأزمة».

«كانت خلية الأزمة أول من عمل لتوحيد المنظمات المسلحة وتأمين الإطار والرجال المناسبين لذلك. جرت أولى الاتصالات مع الجماعة الإسلامية المسلحة في زمن محمد علّال (موح لقّيبي)، ومن ثم، مع عبد الحق العيادة، اما بالنسبة إلى حركة الدولة الإسلامية (MEI) فلم تكن قيادتها منسجمة، إذ كانت تجري الاتصالات بصفة فردية، تارة مع سعيد مخلوفي وعز الدين باعة، وتارة مع عاشور تواتي، واحياناً أخرى مع مجموعة الاربعاء،

التي كانت مستقلة. يجب أن تُضاف إلى كل هذا الاتصالاتُ مع مجموعة قسنطينة ولقاء يخلف شرّاتي مع عبد الرحيم حسين، مع مجموعات الغرب، لا سيما مع محمد قندوسي، ممثل بنعيشه وشنوف. لقد كانت هذه الاتصالات سطحية، لكن المناقشات تعمّقت إثر ذلك، خصوصاً بعد توزيع «خلية الثورة» مشروع الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) كإطار توحيدي ونزاع عسكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ»[9].

يكشف هذا الاستشهاد أن مشروع إنشاء الجيش الإسلامي للإنقاذ، كإطار موحّد لكل المجموعات المسلحة، وكجناح عسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ، كان في الواقع متقدّماً جداً. ثم يضيف شاهدنا،

«تحاورنا مع مقاتلي الأربعاء، وعلى رأسهم عمر العزيز وبراهيم ميهوبي. لقد أثرنا اهتمامهم وعرضنا عليهم مشروع الجيش الإسلامي للإنقاذ. حدثت هذه اللقاءات في وقت اعتقال عبد الحق العيادة، في المغرب. مع باعة شدّدنا على ضرورة تنسيب عبد القادر شبوطي إلى هذا المشروع. بعد عدة أيام، أعلمنا باعة أن شبوطي بعث إليه برسالة يوافق فيها على ضمان المشروع المذكور. بعد ذلك التقينا طاهر تواتي، أمير سيدي موسى وبراهيم ميهوبي، ممثّل مجموعة الأربعاء. وقّعنا جميعنا عريضة نلتزم فيها على توحدنا في إطار الجيش الإسلامي للإنقاذ».

كان عبد القادر شبوطي، من جهته، يكثّف الاتصالات لتوحيد مختلف المجموعات المسلحة تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولم تذلل الخلافات بينه وبين منصوري ملياني، إلا بعد عدة اجتماعات (في جبال زبربر، وسيدي موسى والصومعة في ولاية البليدة). بكلام آخر، بينما كانت العدالة تحكم بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسمياً (يوم 5/ 3/ 1992)، كانت تملك هذه الجبهة تنظيماً مسلحاً، مزروعاً على الصعيد الوطني، وكان، قبل ذلك بعام، قد أعلن «الجهاد».

عشية محاكمة عبّاسي مدني وعلي بلحاج (تموز/ جويليه 1992)، أطلق شبوطي دعوة ثانية «للجهاد». في آخر شهر حزيران/ جوان هذا، كان أعضاء «مجلس الشورى»، المحصور في أعضاء «خلية الأزمة»، يجتمعون سراً في ضواحي العاصمة، لإطلاق مشروع توحيد المجموعات المسلحة مجدداً. المعارض الأساسي لهذا المشروع، منصوري ملياني، كان قد اعتقل في تموز/ جويليه 1992. منذ ذلك الحين، صار كل شيء يدعو إلى الافتراض أن «أفغان» سعيد قاري ومجموعات موح لڤيّي المسلحة قد حاولوا فرض أنفسهم كمنظمات إرهابية رئيسة، خارج وصاية الجبهة

الإسلامية للإنقاذ. هناك سيناريو آخر محتمل أيضاً وهو أن منصوري ملياني عندما أعلن، في شهر نيسان/ أفريل السابق، رفض الاتفاق المبرم مع عبدالقادر شبوطي إبّان اجتماع الصومعة، إنما كان قد سحب قواته ليؤسس تنظيمه الخاص به، الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA).

في هذا السياق انعقد، بين 31/ 8 و1/ 9/ 1992، اجتماع كل الزعماء الإرهابيين في غابة تامسقيدة، الواقعة على الحدود بين ولاية البليدة وولاية المدية. غير أن القمة اضطربت، لأن قوات الجيش الخاصة حاصرت الغابة حيث اجتمع الأمراء. تمكّن من الفرار عبد القادر شبوطي وسعيد مخلوفي، المعتادان على حرب العصابات؛ وقُتل الإرهابيون الحضريون، والمعتادون على أزقّة الجزائر، مثل موح لڤيّي وزلمته نور الدين بوفرّا.

إن عبد الحق العيادة (الملقب بأبو عدلان) هو الذي خلف موح لڤيّي على رأس الجماعة الإسلامية التي كانت لا تزال في طورها الجنيني. إنه حرفي صفيح في براقي، إحدى إقطاعات الإسلامويين في ضاحية الجزائر، وهو عملياً أمّي. على أثر هجوم قوى الأمن في غابة تامسقيدة طيلة انعقاد الاجتماع، ساد جو الجماعات حذرٌ شديد، إذ كانت كل جماعة تشتبه في كون الأخرى وراء «التسريبة». هذا قاد عبد الحق العيادة، بعد تنديده باتفاقية التوحيد، إلى الابتعاد من الحركة الإسلامية المسلحة والجبهة الإسلامية للإنقاذ. رسمياً، أُعلن إنشاء الجماعة الإسلامية المسلحة في تشرين الأول/ أوكتوبر 1992.

كان البيان رقم 2، حول القيام بأعمال إرهابية جديدة، يحمل للمرة الأولى توقيع أبو عدلان عبد الحق العيادة، أول أمير للجماعة الإسلامية المسلحة، المشكلة. وان العدد 40 من نشرة الشهادة، الصادرة في استوكهولم بتاريخ 4/ 3/ 1993، على أيدي إسلامويين جزائريين منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، قد فتح أعمدته للجماعة. أعاد العيادة رسم مسار تكوين الجماعة الإسلامية المسلحة وأوضح أهدافها. فمنذ سقوط الخلافة عام 1924، فشلت جميع الحركات الإسلاموية، حسب قوله، لأنها لم تعلن «الجهاد». في المقابل، حققت التجربة الأفغانية معظم أهدافها، كونها المحاولة الإسلامية الوحيدة عن طريق «الجهاد». ويوضح أننا استخلصنا منها عدة دروس. ومع انفصاله عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أكد أن وقت الجهاد قد حان، وأن الجماعة

الإسلامية المسلحة قد جمعت لأجل انطلاقته كل المبررات الضرورية وفقاً «للشريعة». فهو يرى أن «الجهاد» فرض فردي. ويقول: إن هدف الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) هو إقامة الخلافة في الجزائر من طريق «الجهاد». ويضع العيادة الجماعة الإسلامية المسلحة في السلالة المزدوجة «للجهاد» الأفغاني ولحركة بويعلي المسلحة.

اعتباراً من كانون الثاني/ جانفي 1992، صارت تسجّل أعمال إرهابية يومية، شملت منطقة العاصمة، فضلاً عن مناطق أخرى بدأت تنتقل العدوى إليها: البليدة، البويرة، بومرداس، معسكرة، غيليزان، تيبازة، تيارت والأغواط. في شباط/ فيفري 1992، ذكر بيان رسمي للأجهزة الأمنية وقوع 102 قتلى و114 جريحاً بين السكان المدنيين، و31 قتيلاً و141 جريحاً بين أفراد الأجهزة الأمنية، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1991.

تعلن نشرة سرية، النفير، بتاريخ 5/ 6/ 1992، وملصقة في جوامع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عن اغتيالات في الجزائر ومستغانم، تيبازة والبليدة. وتوجّه هذه النشرة ذاتها «إنذاراً أخيراً إلى الصحافيين الذين يشنّون حرباً نفسية ضد المجاهدين». وتعلن البدء بعمليات اغتيالات واسعة للصحافيين.

سجّلت عدة هجمات بالقنابل (جامع الجزائر الكبير، مقر التلفزيون...). واجتاحت حرائق «سوق الفلاح» (مساحات تجارية عامة كبرى) والأبنية الجامعية (البليدة، قسنطينة، سطيف) والبنى التحتية الاقتصادية (مصانع، شبكات هاتفية، قنوات لمياه الشفة، جسور...) والمباني العامة (بلديات، مراكز بريد، فنادق، مدارس، ثانويات، مراكز ثقافية...). كما سجلت عشرات «عمليات السطو» على المصارف والمنشآت العامة. في أول كانون الأول/ديسمبر 1992، نجا عبد الحق بن حمودة، الأمين العام للاتحاد العام للشغيلة الجزائريين، من محاولة اغتيال.

2. الصعود القوي للجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) واشتداد العنف الإرهابي (تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 ـ شباط/ فيفري 1994)

تبدأ هذه المرحلة الثانية مع اندماج التنظيم الإرهابي (الباقون على العهد) في الجماعة الإسلامية المسلحة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1992)، وتنتهي مع موت أمير

الجماعة هذه، جعفر الأفغاني، يوم 26/ 2/ 1994. إنها تمتاز بالصعود القوي للجماعة الإسلامية المسلحة، وباشتداد العنف الإرهابي. في مجرى هذه المرحلة، حقّقت الجماعة الإسلامية المسلحة هيمنتها على الأجنحة السياسية والمسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

هذه الهيمنة، في المستوى السياسي، التي أحرزتها الجماعة على مكونات الجبهة الإسلامية الأخرى، تجسّد انقطاع التحالف المعقود، منذ أواخر الثمانينات، بين البورجوازية الطفيلية وبعض أجزاء الفئات المتوسطة، المتمثلة في «المثقفين الإسلامويين» من جهة، وبين عامة المدن، من جهة ثانية.

يصف جيل كيبل، على نحو جيد جداً، ديناميكية هذا القطع السياسي:

«في عصر البلديات الواقعة تحت سيطرة الجبهة الإسلامية (حزيران|جوان 1990 ـ نيسان|أفريل 1992)، كانت السلطة المحلية بين أيدي الفئات التقية المتوسطة ومثقفي الحزب، الذين كانوا ينتهجون سياسة شعبوية ترمي إلى تلبية المطالب الاجتماعية للشبيبة الحضرية الفقيرة: النضال ضد فساد موظفي القطاع العام، ضد السرقة، تهذيب آداب السلوك، إلخ. سنة 1993 ـ 1994، استولى الشبان عنوةً على السلطة المحلية: كان الأعيان الإسلامويون والتجار والناقلون والمقاولون، المعادون للدولة التي حرمتهم من انتصارهم الانتخابي في كانون الثاني|جانفي 1992، يموّلون طوعاً، بادىء الأمر، هؤلاء «الأمراء»، الحثيين، المياومين، السمكريين، الذين يرون فيهم أداة ثأرهم السياسي، لكن على مدى الأشهر، تحوّل هذا الاستعمال الإسلامي الطوعي إلى خوة تمارسها العصابات التي تدّعي حمل قضية ضبابية أكثر فأكثر، وتقاتل للسيطرة على مجال تمارس فيه نفوذها. في الوقت نفسه، الجيش الذي انسحب من هذه الأحياء، حاصرها وحوّلها إلى منابذ (غيتو). عندها وجدت الفئات المتوسطة التقية نفسها مفقرة، ثم ضحية عصابات فتيان من وسط شعبي. فحاولت النجاة بالهجرة من أحيائها. وهذا ما أسهم بقوة في كسر الوحدة الاجتماعية للحراك الإسلاموي، وحضّر هذه الطبقات المتوسطة للاقتراب، في المدى المتوسط، من النظام»[5].

ما ينبغي أن يضاف هو أن العنف في نظر معظم هؤلاء الشبان الحضريين الجدد، الذين عاشوا سنوات طويلة في مرارة الحرمان وارتكاب الأعمال المُنكرة، هو أقل من أداة لاستلام السلطة السياسية؛ إنه مصدر لتكديس الموارد المادية[6]. انطلاقاً من هذه العتبة «الارتدادية»، أخذت تنحلّ السياسة في محلول «عنف غير قابل للتبديل»،

«هو الأكثر «تطرفاً» والأكثر تدميراً للآخر وللذات؛ ذلك الذي لا يلعب فقط لعبة الموت

الذاتي، كما هو الحال في ديالكتيك الفكر، ويدفع ثمن السلطة والقوة، بل هو عنف الإعصار البربري والتدمير المتبادل. أو هو أسوأ[7].

إن العنف الذي وصل إلى هذه النقطة القصوى، حيث لا يوجد شيء يخسره أو يحسب له حساباً، هو عنف بلا قانون وبلا قاعدة. فهو لا يصبّ إلا في آنية تجلياته الهدّامة. وهو إذ أُضيف إلى بيان «الصفاء» (الديني هنا) وزُيّن بقلائد المقدس، إنما تعالى فوق إشكالية الغاية والوسائل، ولم يعد يتحقق تماماً إلا في الانتقال من «بقّالة الإرهاب الصغيرة» إلى «سوبر ماركت المجازر الجماعية».

والحال، أعلن تأسيس الجماعة الإسلامية المسلحة في تشرين الأول/أوكتوبر 1992، إثر فشل اجتماع تامسقيدة (31/ 8 و1/ 9/ 1992) الذي كان يرمي إلى توحيد كل التنظيمات الإرهابية تحت إمرة عبد القادر شبوطي. فأدّى تدخل قوى الأمن إلى تحييد كبار زعماء المجموعات المسلحة: منصوري ملياني، سي أحمد المراني، صدّيقي نور الدين، بوفرّة نور الدين وموح لفْيّي. خلف عبد الحق العيادة، عامل التصفيح في براقي (الجزائر) موح لفْيّي وصار الأمير العام للجماعة الإسلامية المسلحة. وفي عهده، انتظمت هذه الجماعة، منتقلة من مجموعة جماعات مشتّتة وشبه مستقلة إلى تنظيم مرصوص البنيان ومتراتب. بدأ عبدالحق العيادة بتنظيم مجموعات براقي والكاليبتوس (الجزائر) الإرهابية؛ ثم بنى المجموعات المسلحة في شرق البلد وغربه. زوّد الجماعة الإسلامية المسلحة بنظام و«قانون أساسي»، (أنظر الملحق XI)، سيعمل به مجمل الأمراء الذين سيتوالون على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA). وكان معاونوه الأساسيون هم آيت مزيان كريم، زكيوي براهيم، وسيد أحمد مراد، الملقب بـ جعفر الأفغاني. من الآن فصاعداً صارت الجماعة الإسلامية المسلحة مناطة بنظام داخلي وبنية وطنية (أنظر الملحق XII).

في أثناء ذلك، رباح كبير، الموضوع في الإقامة الجبرية منذ أول شباط/فيڤري 1992 في القل (سكيكدة)، تمكّن من مغادرة البلد سراً. ولقد فُوِّض، هو وعبدي نعوي وعبد الكريم غماطي، من قبل القيادة السرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، بتمثيل الحزب في الخارج، بغية وضع حد لعمل «الوفد البرلماني» الذي يقوده أنور هدَّام، المتّهم بالدفاع عن مصالح الجزأرة فقط. تندرج هذه المكيدة/المناورة في سياق النزاع الذي يدور بين السلفيين والجزأريين للسيطرة على شبكات الدعم والمساندة الخارجية

العمل الإرهابي. نجدنا، إذاً، في مواجهة ثلاثة لاعبين يتصارعون لفرض نفوذهم على الإرهاب على الصعيد الوطني: السلفيون، الجزأريون والجماعة الإسلامية المسلحة.

هكذا فشلت كل الجهود التي بذلها يخلف شرّاتي، المفوّض من «خلية الأزمة» لتوحيد كل المجموعات المسلحة تحت وصاية الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكانت النتائج المباشرة تحويل الحركة الإسلامية المسلحة إلى جيش إسلامي للإنقاذ، وتنشيط الجزأريين للفيدا التي افتتحت منذ آذار/مارس 1993، السلسلة الطويلة لاغتيالات المثقفين (من جامعيين وكتاب وفنانين وأطباء، إلخ)، (أنظر الملحق XIII، اللائحة غير الكاملة).

- 14/ 3/ 1993: اغتيال سنحردي (كادر أعلى، عضو مؤسس للجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر وعضو مجلس الشورى الوطني) في مدينة غريدي II (القبة/الجزائر)؛
- 16/ 3/ 1993: اغتيال جلالي اليابس (باحث جامعي ومدير المعهد الوطني للدراسات الستراتيجية الشاملة) في مدينة بن عمر (القبة/الجزائر)؛
- 16/ 3/ 1993: هجوم فاشل على حمدي طاهر (وزير العمل) في غرمول (العاصمة)؛
- 17/ 3/ 1993: محاولة اغتيال عمر بلهوشات (رئيس تحرير جريدة الوطن) في باب الزوار (العاصمة)؛
- 26/ 5/ 1993: هجوم على طاهر جاووت (كاتب صحافي) الذي قضى متأثراً بجراحه يوم 2/ 6/ 1993؛
- 5/ 8/ 1993: اغتيال رباح زناتي (صحافي في التلفزة)؛
- 9/ 8/ 1993: اغتيال عبد الحميد بن مني (كادر إداري ومكلّف بدراسات في أسبوعية **Algérie/Actualités**)؛
- 11/ 9/ 1993: اغتيال سعد بختاوي (صحافي) في الأربعاء (البليدة)؛
- 14/ 2/ 1994: هجوم على عزيز سماطي (مخرج تلفزيوني)؛
- 2/ 3/ 1994: اغتيال عبد القادر حيرش (صحافي تلفزة) في جسر قسنطينة (العاصمة)؛
- 5/ 3/ 1994: اغتيال الصلاح أحمد (مدير مدرسة الفنون الجميلة في العاصمة) وابنه، داخل حرم المدرسة؛

ـ 5/ 3/ 1994: اغتيال حسن بن عودة (صحافي تلفزيوني) في العاصمة؛

ـ 10/ 3/ 1994: اغتيال عبد القادر علولة (ممثل، مخرج، وكاتب مسرحي) في وهران؛

7/ 5/ 1994: اغتيال فرحات شركيت وهشام قنيفي (صحافيان إذاعيان).

إن توقيف يخلف شرّاتي (شباط/فيڤري 1993) والاختفاء الغامض لعبد القادر شبوطي، حالا دون أية محاولة توحيد انطلاقاً من الداخل. كما عُقد لقاء، بمبادرة من خربان وكبير، خلال صيف 1993، ضم ممثلي الجزأرة (هدّام وزاوي) والسلفيين (خربان) والأفغان (بونوا بوجمعة الملقب بعبداللّه أنس). أدى هذا اللقاء إلى إنشاء مكتب، المكتب التنفيذي في الخارج (IEE)، وعلى رأسه رباح كبير (رئيساً) وهدّام وخربان (نائبي رئيس). كما تفاهم كل الأعضاء الحاضرين على واقع أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحاجة ماسّة إلى تنظيم مسلح. في الخرطوم (السودان) أعلن خربان في كانون الأول/ ديسمبر 1993، المولد الرسمي للجيش الإسلامي للإنقاذ.

منذ ذلك الحين، صار الإرهاب في الجزائر من صنع عدة منظمات متخاصمة: الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجماعة الإسلامية المسلحة، التكفير والهجرة، والباقون على العهد. لقد انطلق التنافس بين هذه الجماعات على الزعامة. الشرعية تقاس بعدد الأشخاص المغتالين وبمدى الأعمال الدامية المرتكبة وبأهمية التدميرات الحاصلة. إنه تصاعد الإرهاب وتوسع مجال بربريته. إن هذه الحرب للحصول على الهيمنة هي بوجه خاص من صنيع تنظيمين إرهابيين أساسيين، الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة.

العيادة، أمير الجماعة الإسلامية المسلحة، شنَّ في تصريحه الثاني، بتاريخ 12/ 1/ 1993، هجوماً صريحاً على قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

«إن هؤلاء الذين يرسلون ممثلين سياسيين إلى أوروبا، ويجمعون الأموال ويتكلمون باسم «المجاهدين»، نقول لهم: منذ الآن، لن يكون مسموحاً لأحد بأن يدلي بتصريحات، وادعاء تمثيل «المجاهدين»، وعقد اتفاقيات أو عقود باسمهم. إننا نحذّرهم من عواقب هذا السلوك ونقول لهم إن الجماعة الإسلامية المسلحة ستتخذ بحقهم التدابير اللازمة إن هم استمروا في جنونهم، وهم يدلون بتصريحات باسم «المجاهدين» أو يدعون باسمهم إلى الحوار...».

في تصريح آخر، بتاريخ 20/ 11/ 1993، أكدت الجماعة الإسلامية المسلحة أن

«المجاهدين هم أصحاب القرار في البلد، هم أولئك الذين عارضوا كل حوار، كل تفاوض وكل مصالحة مع السلطة القائمة». كما يوضح التصريح أن الجماعة الإسلامية المسلحة ليست الذراع المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل هي جماعة مستقلة.

منذ هذا العام (1993)، انتقلت الجماعة الإسلامية المسلحة إلى سياسة الأرض المحروقة لكي تثير الفوضى بـ:

ـ توسيع مروحة الأهداف لتشمل المثقفين (كتّاب، باحثين، صحافيين، فنانين، قضاة، إلخ)؛

ـ محاولة شل الإدارة العامة باغتيال رؤساء المفوضيات التنفيذية البلدية؛

ـ التصميم على شل الاقتصاد الوطني بهجمات على الوحدات الصناعية الحساسة، والمنشآت ووسائل النقل والمراكز التجارية؛

ـ عزل الجزائر بمهاجمة الرعايا الأجانب.

وهكذا، يوم 21/ 9/ 1993، جرى اغتيال مواطنين فرنسيين، إمانوييل ديديون وفرانسوا برتل، المهندسين في شركة هرليكو الفرنسية، في سيدي بلعباس (غرب البلد). وفي 25/ 10/ 1993، أعلنت الجماعة الإسلامية المسلحة، في بيان لها، عن اغتيال هذين المتعاونين الفرنسيين في سيدي بلعباس، واغتيال ضابطين روسيين، وخطف ثلاثة عاملين في القنصلية الفرنسية، ومحاولة خطف مواطن ياباني في البليدة. في 1/ 2/ 1994، ارتكبت الجماعة الإسلامية المسلحة هجوماً مسلحاً في القصبة (الجزائر) استهدف صحافيين أجنبيين، مكلّفين بتحقيقات حول الجزائر لحساب الشبكة الأميركية إي بي سي نيوز (ABC News). قضى أوليڤييه إيف هنري، من الجنسية الفرنسية، متأثراً بجراحه، بينما نُقل زميله وايت سكوت آلان، الأوسترالي الجنسية، إلى بلاده وهو في حالة صعبة.

أما الجيش الإسلامي للإنقاذ فلم يكن، من جانبه، أقل توغلاً في الوحشية. خلال عطلات الربيع المدرسية (1994)، ألصق الجيش الإسلامي للإنقاذ، ليلاً، في المؤسسات المدرسية (المعاهد والليسيات) منشوراً يأمر فيه طالبات المعاهد والليسيات بارتداء «الرداء الإسلامي». وستدفع الممتنعات حياتهن ثمناً لرفضهن الانصياع لهذا الأمر. سيسقط العشرات من الفتيات والمراهقات وهن مخنوقات داخل مؤسساتهن

بالذات أو عند أبوابها. وجرى اغتيال معلمين في قاعات الصفوف، تحت أنظار تلاميذهم. إن استعمال السكين يتضمن رموزاً لا يتضمنها الإعدام باستعمال الأسلحة النارية. فاستعمال السكين لقطع الرأس هو فعل قرباني علني، يسمح باقتراب الجزّار من «هدفه»، جسد الضحية. عندها يجد الحقد هدفاً قابلاً للتعرّف، لأنه معلوم؛ فليست الرصاصة هي التي تقتل، الرصاصة الآتية من مكان بعيد، بل الجزّار الذي يبدو فنه معبّراً عن كل تصميمه. فذبح فتاة أمام باب مدرستها أو في ملعب الاستراحة، يصدر عن إخراج مسرحي للقسوة المحوَّلة إلى تقنية إذلال علني، يُرغم التلاميذ الآخرين على المشاهدة وكأن المطلوب جعلهم شهوداً على موتهم المقبل. إن الأمر المنشود هو الإيحاء بأقصى رعب ممكن. على هذا الصعيد، عادت «الأعمال المسلحة» بالشهرة على مصطفى قرطلي، معاون الباص السابق، وعمدة سابق للجبهة الإسلامية للإنقاذ، ورئيس الجيش الإسلامي للإنقاذ في منطقة الأربعاء/تابلاط إذ إن تلك الأعمال تجاوزت حدود «إقطاعته».

لم تتخلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ استرجاع الجماعة الإسلامية المسلحة في حضنها؛ وهذه الجماعة حين توطّدت أخذت تعتبر نفسها المنظمة «الجهادية» الشرعية الوحيدة. تكاثرت المجابهات المسلحة بين هذين التنظيمين الإرهابيين المتخاصمين. ولما حُوصر العيادة أمير الجماعة الإسلامية المسلحة من قبل قوات الجيش الإسلامي للإنقاذ وقوى الأمن، خصوصاً في منطقة العاصمة، وشعر باشتداد الطوق حوله، فرّ إلى المغرب، حيث اعتقل في حزيران/جوان 1993، ثم سلّمته السلطات المغربية.

خلفه على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة، معاونه سي أحمد مراد، المعروف بلقب «سيف الله جعفر» أو أيضاً «جعفر الأفغاني»، نسبة إلى عبوره في أفغانستان. أما عهده الممتد حتى وفاته (26/ 2/ 1994) فهو مطبوع بتصاعد الأعمال الإرهابية. ففي ظل قيادته، وسّعت الجماعة الإسلامية المسلحة نفوذها إلى ماوراء منطقة العاصمة. وسوف يسعى الأفغاني إلى ضم مجموعات الغرب المسلحة (شلف ومعسكرة) وسفوح الشرق العالية (منطقة مسيلة). إن الصعود القوي للجماعة الإسلامية المسلحة قاد المجموعات المسلحة التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، (AIS، FIDA، الخ) إلى مضاعفة وحشيتها حتى لا تترك هذه الجماعة تحتل الميدان وحدها. تكاثرت اغتيالات المثقفين والأجانب؛ إذ قُتل 20 أجنبياً خلال ثلاثة أشهر.

قُتل جعفر الأفغاني يوم 26/ 2/ 1994، في عز شهر رمضان، أثناء صدام مع قوى الأمن في بوزريعة، على سفوح العاصمة. في اجتماع عقده زعماء الجماعة، خلال آذار/مارس 1994، في حوش بن يتّو، في ضواحي بني تامو (ولاية البليدة)، عيّنوا قوسمي شريف، الملقب أبو عبد الله أحمد، أميراً عاماً للجماعة. وفي هذه المرحلة، كانت تنشط في الجزائر عصابات مسلحة، منتشرة تقريباً في مجمل التراب الوطني: من جنوب غرب العاصمة حتى سيدي بلعباس في جبال الوسط، وفي الشرق بين بجاية وجيجل، إلخ. كان القسم الأكبر تحت سيطرة «المجموعات الإسلامية المسلحة» التي بدأ الأفغاني بتوحيدها، والتي سيجمعها خليفته، قوسمي شريف، تحت إمرته.

3. ذروة الجماعة الإسلامية المسلحة (1994 ـ 1995)

لم تعد المنظمات الإرهابية الأخرى، الجيش الإسلامي للإنقاذ، الحركة لأجل الدولة الإسلامية، الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (فيدا) والباقون على العهد، التي تضم ألوف الرجال المبعثرين على امتداد التراب الوطني، قادرة على مناوأة الجماعة الإسلامية المسلحة ومنافستها. لقد سَبَر علي بلحاج، من سجنه، تطوّر ميزان القوة داخل المجال الإرهابي. ولقد حرص على صون هالته لدى الشبان الحضريين في الأحياء الفقيرة التي تشكّل الخزان الحيوي الأساسي للإرهاب الإسلاموي، فوجّه رسالة إلى قوسمي يقترح فيها أن يساعده على خوض الجهاد. في أيار/ماي 1994، أعلن زعيما الجبهة الإسلامية المتخفيان، محمد سعيد وعبد الرزاق رجام، اللذان يقودان تيار الجزأرة، انضمامهما إلى الجماعة الإسلامية المسلحة وبايعا رئيسها. قادت هذه الأحداث إلى عقد اجتماع توحيدي، يوم 13/ 5/ 1994، كرّست الجماعة الإسلامية المسلحة بوصفها الإطار الوحيد للجهاد المسلح. بيان التوحيد الجهادي طبقاً للكتاب والسنّة، وقّعه عبدالرزاق رجام، باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وسعيد مخلوفي باسم الحركة لأجل الدولة الإسلامية. وجرى تعيين «مجلس شورى» جديد (أنظر لائحة أعضاء هذا المجلس في الملحق XIV). ضم هذا المجلس 48 عضواً، من بينهم علي بلحاج وعباسي مدني.

على الصعيد التاريخي يجسّد «اجتماع التوحيد» أولاً هيمنة العامة الحضرية على السديم الإرهابي. ومما له معناه الرمزي على هذا الصعيد، أن نرى محمد سعيد، الجامعي، الخمسيني، يبايع أميره شريف قوسمي، الشاب ابن السادسة والعشرين، الإمام السابق والمسؤول المحلي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في بيرخادم. كما يجسّد أيضاً بداية عملية التسلل إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (أنظر ترسيمة الجماعة الإسلامية المسلحة في الملحق XV) من قبل الجزأريين.

على الصعيد الداخلي بلغ الإرهاب مستوى خطيراً في هذه المرحلة. إن الحصيلة التي أذاعتها الأجهزة الأمنية، يوم 4/ 3/ 1995[8]، تكشف أن كل فئات المجتمع قد أصيبت، إذ ارتفع، في هذا العام وحده (1994)، عدد الضحايا إلى 8677 مواطناً (منهم 6 388 قضوا اغتيالاً، و2289 جريحاً). وهناك أكثر من 200 عملية سطو وحوالى 13 000 عملية نشل بالسلاح، جرى تسجيلها خلال هذا العام (1994). كما يظهر بين المدنيين المغتالين أن العمال المتخصصين هم الفئة الاجتماعية ـ المهنية الأكثر تضرراً من العمليات الإرهابية، مع 1 800 مغتال و96 جريحاً؛ وأن المغتالين الذين لا مهنة لهم بلغ عددهم 1384 قتيلاً، و1 039 جريحاً، وأن الموظفين المغتالين بلغ عددهم 682 قتيلاً و314 جريحاً، فيما قُتل من العمال المهنيين 407، وجُرح 171؛ و670 قتيلاً و195 جريحاً من أصحاب المهن الحرة، مقابل 350 قتيلاً و119 جريحاً من التجار.

كما تشير حصيلة الأجهزة الأمنية إلى أن والياً و11 رئيس دائرة و7 موظفين كبار، و76 رئيس مفوضية بلدية (رئيس بلدية) و40 عضواً في هذه المفوضيات، قُتلوا سنة 1994. كما تشير إلى اغتيال 101 مدرّس، 52 إماماً، 41 طالباً، 122 مجاهداً سابقاً (قدامى حرب التحرير الوطني)، 32 حارساً بلدياً، 31 حارساً للسجون، 21 صحافياً، 21 جمركياً، 15 قاضياً، 10 أعوان حماية مدنية، 5 محامين، 3 أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي (CNT) طيار واحد، مطرب واحد.

خلال العام نفسه، بلغت أعمال التخريب 2 725 عملاً، وطاولت كل قطاعات النشاط، وتسبّبت بخسارة أكثر من مليارَي دولار أميركي. بالنسبة للقطاع التربوي، تشير الحصيلة إلى إحراق المجموعات الإرهابية: 915 صفاً ابتدائياً، 7 مؤسسات بحوث، 3 مراكز جامعية، 999 مجموعة إدارية، 9 مراكز تأهيل مهني. المباني العامة

لم تسلم أبداً: إحراق 224 مركز ولاية ومديرية. وبالنار جرى تدمير عشرات المنشآت الاقتصادية. كما أن الطوفان الإرهابي أصاب قطاع النقل: تدمير 1 218 شاحنة، 577 ناقلة خفيفة، 511 آلة أشغال عامة، 228 باصاً، 7 قاطرات، 204 مقطورات. على صعيد البنى التحتية جرى تحطيم: 2 204 مراكز هاتفية، 78 محطة اتصالات، و178 عموداً.

بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي «للرعب المقدس»، تأتي في الطليعة ولاية البليدة، مع (580) قتيلاً مدنياً و124 جريحاً و1301 عملية اغتصاب أموال؛ تليها ولاية الجزائر مع (373) قتيلاً مدنياً و(141) جريحاً و(479) عملية اغتصاب أموال؛ ثم ولاية المدية مع (283) قتيلاً مدنياً و(90) جريحاً و(372) عملية اغتصاب أموال.

ماذا تعني هذه المحاسبة المقبرية سوى أن الإرهاب الإسلاموي قد اختار «سياسة الأرض المحروقة» و«التطهير الإيديولوجي». لا شيء يعبر عن ضخامة هذا الإرهاب المرعب، أفضل من هذه العبارة المقتطفة من معجمية العنف الكولومبي: **«Matar, rematar, contramatar»**: («القتل»، «معاودة القتل»، «القتل المضاد»). قتيل وربما قتيلان، كل ساعة؛ كان الدم يجري أمواجاً، والنيران التي يذكيها توحش الجزّارين وقسوتهم، كانت تتضاعف وتشتد. كادت تصبح مدننا داكنة، وباردة كالموت، في عدد منها، كان منع التجول مفروضاً منذ الساعة 16، وحتى منذ الساعة 15، ولا يخاطر أحدٌ في مخالفته. لا نسمع إلا زخّات الرشيشات وطقّات الحراب وضجّة السيوف المخنوقة وهي تعبر الأجسام والأنّات الصماء المخطوفة من أولئك الذين جرحوا جراحاً بليغة أو ماتوا، فسقطوا أرضاً ولا يتجاسر أحد على إسعافهم ولا حتى الاقتراب منهم.

إبّان ذلك، كانت الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج، بإدارة رباح كبير، ترد من ألمانيا على هذا الاتفاق التوحيدي. طردَ الجزأريون، أنصار محمد سعيد ـ أنور هدّام المقيم في الولايات المتحدة وأحمد زاوي المقيم في بلجيكا ـ وأنكرت على عبدالرزاق رجام أي حق في النطق باسم الجبهة، وهكذا حاولت الهيئة التنفيذية الخارجية للجبهة إعادتها إلى الحياة. ومن الداخل، استنكر أحمد بن عايشة (أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ/ شرقاً) ومدني مزراق (أمير الجيش الإسلامي/ غرباً) إلحاق الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجماعة الإسلامية المسلحة، وأسقطا كل تمثيل

سياسي عن محمد سعيد وعبدالرزاق رجام. إنها بدايات الصدامات الدامية بين التنظيمين الإرهابيين.

جاءت تصريحات بن عايشة، مزراق وكبير في سياق تشظّت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى عدة اتجاهات، وانقسم الجيش الإسلامي للإنقاذ بفعل ضربات قوى الأمن و«الحملات التأديبية» التي شنّتها عليه الجماعة الإسلامية المسلحة، إلى عدة أقطاب محلية. لمواجهة هذا الوضع، عيّنت الجبهة الإسلامية قيادة موحدة على رأس الجيش الإسلامي للإنقاذ، فعيّنت في آذار/مارس 1995، مدني مزراق «أميراً عاماً» على الجيش. لم يكن هذا التعيين ذا فائدة عسكرية عادية، بل كان ذا فائدة سياسية بنحو خاص. ذاك أن قيادة الجبهة السياسية كانت تسعى إلى مفاوضة السلطة من موقع قوة. وكانت قد جرت مفاوضات بين السلطة وقادة الجبهة المسجونين. في 9/ 4/ 1995، وجّه عباسي مدني من سجنه رسالة إلى الرئيس زروال (المعين رئيس دولة خلال شهر كانون الثاني/جانفي 1994) مقترحاً عليه حلاً للأزمة بشروط الجبهة الإسلامية للإنقاذ[9]. وعبّر عباسي مدني عن أمله بإشراك مسؤولين آخرين من الجبهة في المناقشات. وهكذا، سُمح لعباسي مدني باستقبال عبد القادر حشّاني، بوخمخم، جِدّي، علي بلحاج، قمازي وعمر عبد القادر. ومن ثم، وجدت المجموعة فرصة متاحة لها حتى تتناقش معاً طيلة شهر. في 19/ 6/ 1994، أعلنت المجموعة عن موقفها في وثيقة مرفوعة إلى رئاسة الدولة[10].

لن تنجح المفاوضات لأن مسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ رفضوا النزول عند طلب السلطة: البدء بنداء لوقف العنف وإدانة الإرهاب. وهكذا، خلافاً لما أشاعت بعض الأصوات، في الجزائر كما في سواها، لم تختر السلطة الجزائرية الحل «الأمني الشامل» أبداً. فهي، منذ اندلاع العنف الإسلاموي، تبحث عن حل تفاوضي، وعن مفاوضين تمثيليين. لكن عناد سياسات الجبهة الإسلامية أو إصرارها على فرض حل بشروطها هي، وكثرة المتصارعين على ساحة الإرهاب، وتعقيد منطق العنف الإسلاموي، جعلت المهمة مستحيلة. ففي مواجهة حل كهذا، ما من دولة في العالم توافق على التنازل، والتخلي فوق ذلك عن حقها بالدفاع المشروع.

ميدانياً، واصلت الجماعة الإسلامية المسلحة مشروعها الدموي، واضعةً البلد بين النار والدم. يوم 13/ 9/ 1994، أذاع شريف قوسمي بياناً انتقد فيه بشدّة مسيرة

الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وذكّر بأن الجماعة الإسلامية المسلحة لا تخوض الحرب لكي تتحاور مع الحكام الكافرين. والشعار البارز في البيان المذكور «لا وفاق، لا هدنة، لا حوار» يختصر خطّ الجماعة تماماً. بعد أسبوعين، في 26/ 9/ 1994، قتلت قوى الأمن قوسمي. وفي 6/ 10/ 1994، أعلنت الجماعة الإسلامية المسلحة موت قوسمي في المعركة، قوسمي الملقب بـ «أبي عبد الله أحمد»، وعيّنت خلفاً له على عجل، إذ أن الجماعة لا تستطيع حسب نظامها الداخلي أن تبقى من دون زعيم أكثر من ثلاثة أيام. المعيّن هو محفوظ تاجين الملقب بأبو خليل محفوظ، مساعد قوسمي والمقرّب من محمد سعيد. لكن السلفيين الذين حضروا الاجتماع الذي انعقد في جبال شريعة (البليدة)، لا يريدون جزأرياً على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة. وبعد انقلاب، تمكّنوا من استبعاد محفوظ تاجين لمصلحة جمال زيتوني.

4. زمن الانشقاقات (نهاية 1994 ـ نهاية 1996)

جمال زيتوني البالغ من العمر 30 سنة، ابن تاجر طيور، لم يتجاوز أبداً مستوى التعليم الثانوي. هناك حيث تمكن شريف قوسمي من دفع توحيد السديم الإسلاموي قدماً، أحيا زيتوني، ثم أضرم نيران الانشقاقات داخل الجماعة. إذ ظهر بسرعة كبيرة أن زيتوني لا يحظى بالإجماع داخل جماعة الأمراء النافذين، الذين يأخذون عليه عجزه عن قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة، وجهله على صعيد الفقاهة. كما يرفضه «الجزأريون» والسلفيون على حد سواء. المحاولة الأولى للإطاحة بجمال زيتوني قام بها محمد حبشي، الملقب أبو جعفر محمد، أمير «المنطقة I» (البليدة، المدية، تيبازة، عين الدفلة، شلف، جلفة، الأغواط وغرداية). لكن جمال زيتوني صفّاه، وأخذ يستخدم هذه السابقة لردع أدعياء آخرين للإمارة العامة، واضعاً رجاله في المراكز القيادية للجماعة الإسلامية المسلحة.

منذ «تربعه» على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة، انطلق جمال زيتوني في غمار حرب ضد فرنسا. الرسالة الأولى لهذه الحرب ستكون خطف طائرة إيرباص من الخطوط الجوية الفرنسية عشية أعياد الميلاد ورأس السنة، من مطار الجزائر، الذي انتهى بتصفية مجموعة القراصنة الجويين في مطار مرسيليا. وكانت نوايا زيتوني من

وراء مهاجمة فرنسا واضحة في بيانين للجماعة الإسلامية: البيان رقم 13 بتاريخ 30/ 10/ 1994، والبيان رقم 14 بتاريخ 31/ 10/ 1994. إن عملية خطف طائرة الإيرباص الفرنسية ستكون موضوعاً لثلاثة تصريحات. في الأول (رقم 15 بتاريخ 25/ 12/ 1994) تؤكد الجماعة الإسلامية المسلحة على أن: «لا حوار ولا هدنة ولا مفاوضات مع السلطة»، وفقاً لموقفها الثابت، وتالياً لن تجري المفاوضات حول الطائرة المخطوفة إلا مع السلطات الفرنسية بحضور أجهزة التلفزة الأجنبية. وفي التصريح رقم 16 في اليوم ذاته، أعلنت الجماعة أنها مسؤولة عن خطف الطائرة، وأنها تبرّره بوصفه «رداً على الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي غير المشروط» الذي تقدّمه فرنسا لنظام الكافرين في الجزائر. وهدّدت فرنسا بهجمات جديدة ضد مصالحها إن هي تمادت في سياسة الدعم هذه. وطالبت السلطات الجزائرية بالإفراج الفوري عن «السجناء المسلمين»، ومنهم عبّاسي مدني، علي بلحاج، عبد الحق العيادة، إلخ. وتطالب البلدان الأجنبية بإطلاق سراح «السجناء المسلمين» ومنهم المصري عمر عبد الرحمن المعتقل في الولايات المتحدة. أخيراً، هددت بذبح كل الرهائن وبتفجير الطائرة إن لم تلب هذه المطالب. التصريحان، رقم 16 بتاريخ 25/ 12/ 1994 ورقم 17 بتاريخ 26 12/ 1994، يستعيدان المطالب عينها ويكرران التهديدات ذاتها ضد فرنسا. في التصريح رقم 18 بتاريخ 29/ 12/ 1994، تدعو الجماعة الإسلامية المسلحة إلى مقاطعة البضائع الفرنسية اعتباراً من 1/ 1/ 1995. فمن حزيران/ جوان 1995 إلى تشرين الأول/أوكتوبر من العام نفسه، أخذت تعمل عدة شبكات إسلاموية تابعة للجماعة، متشكّلة في فرنسا، ومتنسقة انطلاقاً من لندن، فأقدمت على ارتكاب عشرات الهجمات التي تكلّلت بـ 9 قتلى وأكثر من 150 جريحاً. في 14/ 8/ 1995، وجّه أمير الجماعة الإسلامية المسلحة رسالة وعظ إلى الرئيس شيراك، عنوانها «أسلم تسلم».

حدث هذا التصعيد الإرهابي، بينما كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع بعض أحزاب المعارضة (جبهة التحرير الوطني/مهري، جبهة القوى الاشتراكية/آيت أحمد، الحركة الديمقراطية الجزائرية/بن بلّة)، في ضيافة الجمعية الكاثوليكية العلمانية / سانت إجيديو (روما) ووكالة المخابرات المركزية (CIA)، تقوم بالإعداد لـ «مشروع حل سياسي وسلمي للأزمة الجزائرية». المشروع المذكور سيوقّعه الحاضرون يوم 13/ 1/ 1995. جرى الترحيب به في العواصم الأوروبية والولايات المتحدة. ففي تلك

المرحلة كانت جميع القوى الغربية مقتنعة بأن انهيار السلطة الجزائرية بات وشيكاً؛ إنها مسألة أشهر، كما قيل، انطلاقاً من اقتناع بأن الجزائر، على صورة أفغانستان نجيب اللّه، لا تستطيع أن تقاوم الطوفان الإرهابي الإسلاموي. عندئذ دأبت العواصم الغربية على تحويل الجزّارين والجلاّدين إلى ضحايا، فهي مهتمة بصيانة المستقبل وشديدة الاهتمام أيضاً بالتخلص من نظام كانت قد برمجت سقوطه منذ أمد بعيد.

الواقع هو أن تقريراً من 120 صفحة، عنوانه هل ستكون الجزائر الدولة الإسلامية القادمة؟ وضعه غراهام ف. فولّر، آخر العام 1995، ونشرته الراندكوربورايشن، مركز البحوث شبه الرسمي لوكالة المخابرات المركزية، سيكون مصدراً لكل المرجعيات الغربية. إن أطروحة الكاتب صريحة: «ليست المسألة أن نعرف إن كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستصل إلى السلطة، بل هي كيف ستصل إليها، وإلى أي حد ستسيطر ومع مَن ستتقاسمها». عليه؛ وفي إطار إدارة النزاعات المتدنية التوتر، يُنظر إلى الجزائر كأنها مختبر مكشوف حيث يختبر سحرة مبتدئون أنماطاً جديدة لتسيير الإسلاموية في النطاقات المطابقة لمصالح الولايات المتحدة. من خلال التجربة الجزائرية، يحدد فولّر طبيعة الإسلاموية ويقرّر خاصيتها كـ «جسم قابل للانحلال» في النظام العالمي الجديد؛ كتب:

> «الإسلاموية لا تشبه الشيوعية: فهي بدون قيادة وبدون برنامج مركزي. تنبثق السياسة الإسلاموية مباشرة من الثقافة المحلية التقليدية. أخيراً، تمتاز الحركات الإسلاموية بتنوع كبير، والمبدأ المضاد للديمقراطية غير ملازم لها. فوق ذلك، تتطور مع الزمن (...). وأخيراً، لكل الحكومات الإسلاموية كل الفرص للتكاثر في الشرق الأوسط على مدلول السنوات القادمة، مرتدية عدة أشكال مختلفة. سيكون عليها أن تتعلم التعايش مع الغرب، وعلى الغرب أن يتعلم العيش معها. والحال، لهذه التجربة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ مدلول كبير».

تجربة. لقد انطلقت الكلمة، وهكذا رُسم مصير الجزائر بشكل نهائي.

طلبت وزارة الخارجية الأميركية من نظيرتها الألمانية عدم إصدار تأشيرة خروج لرباح كبير، الناطق باسم المكتب التنفيذي للجبهة الإسلامية في الخارج (بون)؛ وذلك لكي تسمح لأنور هدّام بفرض نفسه كممثل وحيد للجبهة في الخارج. لقد فُتحت الطريق، وسيقوم أنور هدّام برحلة إلى روما في الطائرة الشخصية لوزير العدل الأميركي. وكان حسن استقبال الغربيين للإسلامويين الجزائريين يرمي إلى تحويل

الجزائر إلى أفغانستان جديدة. لماذا اختار الأميركيون أنور هدّام؟ السبب بسيط. فهو عضو المكتب التنفيذي للجبهة الإسلامية في الخارج، وممثل تيار «الجزأرة»؛ كما أنه بايع الجماعة الإسلامية المسلحة:

«بواسطته تلقّى هؤلاء الأخيرون الضمانات بعدم التعرض للبنى التحتية للطاقة واليد العاملة الأميركية العاملة في الجزائر»[11].

كانت الجماعة الإسلامية المسلحة معارضة كلياً لهذا الاتفاق «المعقود في ظل صليب الفاتيكان». في 4/ 5/ 1995، أصدر زيتوني بياناً يحظر على ممثلي الجبهة في الخارج النطق باسم «الجهاد»؛ وأمهلهم شهراً لكي يتوبوا، وإلا سيجري اغتيالهم. نجد بين الممثلين المعنيين الإمام عبدالباقي صحراوي، الذي سيُقتل في باريس، يوم 11/ 7/ 1995. وفي حزيران/ جوان، طرد عبّاسي مدني وعلي بلحاج من «مجلس شورى» الجماعة الإسلامية المسلحة.

في الجزائر، ستبلغ الأعمال الإرهابية درجة غير مسبوقة من العنف والوحشية. لقد ذُبحت فتيات عند مخارج المعاهد والليسيات؛ وخطفت أخريات ليجري اغتصابهن باسم مبدأ موروث يحلّل «زواج المتعة». وصفّيت عائلات لها أبناء في الشرطة أو الجيش. وسُلب مراهقون، باعة سجاير. وقُتل أئمة رفضوا «الإفتاء» لهم. ومنع التبغ مع الصحف. وحرّمت الموسيقى والأعياد. وتكاثرت العمليات بالسيارة المفخّخة ضد مدن المساكن الشعبية أو منازل عائلات الشرطيين.

بدأ العام 1995 بهجوم بسيارة مفخخة على مقر الأمن الحضري في الجزائر الكبرى، الذي يقع في إحدى جادات الجزائر الكبرى. إنها مجزرة حقيقية ستعلن عن ارتكابها الجماعة الإسلامية المسلحة في بيانها رقم 22 بتاريخ 31/ 1/ 1995. البيان رقم 20 بتاريخ 16/ 1/ 1995، يعتبر صحافيي الإذاعة والتلفزيون مرتدين. اشتدّت حملة اغتيالات الصحافيين. وفي البيان رقم 28 بتاريخ 30/ 4/ 1995، حكم بالإعدام على عائلات عناصر قوى الأمن. في هذا البيان تطلب الجماعة من زوجات «المرتدين» الطلاق. لم توفر أية فئة اجتماعية:

ـ البيان رقم 38 بتاريخ 16/ 8/ 1995: تهديدات بالموت للقضاة والمستخدمين في وزارة العدل؛

ـ البيان رقم 41 بتاريخ 18/ 1/ 1996: تهديدات بقتل المجنّدين وبمنع السفر في كل الاتجاهات، لمن بلغوا سن الخدمة العسكرية؛

ـ البيان رقم 42 بتاريخ 31/ 1/ 1996: تهديدات بقتل جميع العاملين في قطاع المحروقات.

كما كان عهد زيتوني هو عهد التصفيات الكبرى. في حزيران/ جوان 1995، أعدم عز الدين باعة، أحد قادة الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) وبويعليّ سابق. وفي خلال شهر تموز/ جويليه من العام نفسه، صُفي عبدالرزاق رجام ومحمد سعيد، الوجهان البارزان في الإسلاموية الجزائرية وزعيما تيار «الجزأرة». وسيكون لهذا الإعدام صدى كبير في السديم الإرهابي، في الجزائر والخارج. فهو بدء عزلة جمال زيتوني. وطاول الانشقاق بعض زعماء مناطق الجماعة الإسلامية المسلحة:

• الانشقاق في وسط البلد

1) الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA): تنظيم إرهابي، أسسه ـ كما أوضحنا سابقاً ـ في عام 1992، عبد الوهاب العمارة، المتخصص في اغتيال المثقفين والشخصيات السياسية[12]؛

2) كتيبة سيد علي بلحجار (ولاية المدية) التي ستغدو، اعتباراً من شهر شباط/ فيفري 1997، الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد (LIDD)، المنتمية إلى عبّاسي مدني وعلي بلحاج، وإلى محمد سعيد أيضاً؛

3) كتيبة صوان عبد القادر (ولاية المدية)؛

4) كتيبة مصطفى قرطالي في الأربعاء (ولاية البليدة) التي ستصبح في تموز/ جويليه 1995، الحركة الإسلامية للدعوة والجهاد (MIPD)؛

5) الجماعة المسلحة لحمزة محمد، الملقب بالداعية؛

6) الجماعة المسلحة لعلي بن يحيى قويدر، التي تعمل في ولايتي عين الدفلة والشلف.

• الانشقاق في غرب البلد

في الغرب «الأمير المحلي» ـ في المنطقة الرابعة للجماعة الإسلامية المسلحة،

التي تضم ولاية معسكرة، وهران، سعيدة، عين تموشنت وتلمسان ـ قادة بنشيحا الملقب بـ عبد الرحيم العربي، مزيّن سابق، مولود سنة 1963، متحدّر من سيدي بلعباس؟ يرفض تقاسم الأسلحة والذخائر المسروقة من سبدو وتلاغ، مع المجموعات المسلحة الأخرى. كان يطمح إلى توسيع منطقة نفوذه نحو منطقة بني بوعتّاب (ولاية عين الدفلة) ليجعلها مقر قيادته حتى يتمكن من التفاوض مجدداً، من موقع قوة، حول إعادة بناء «مناطق» الجماعة الإسلامية المسلحة، لمصلحته. بالموت حكم عليه جمال زيتوني ثم استبدل بعقّال مصطفى. رداً على هذا القرار، أنشأ قادة بنشيحا، سنة 1996، تنظيماً معروفاً باسم «حماة الدعوة السلفية»، المعروفة أيضاً باسم «كتيبة الأهوال». هذه الكتيبة ستظل تحاربها الجماعة الإسلامية المسلحة، حتى أيامنا. يوم 26/ 9/ 1996، قامت مجموعة تنتمي إلى الجماعة، بأسر قادة بنشيحا، الذي قضى بعد ذلك بعدّة أسابيع. فعيّن مستشاره العسكري، الطيب جريري، أميراً للتنظيم، خلال مؤتمر.

لقد بلغت التصفيات مبلغاً كبيراً، لدرجة أن المجموعات الإسلاموية، الأكثر نفوذاً، والأشد دعماً للجماعة الإسلامية المسلحة، الملتفّة حول دورية الأنصار[13]، طلبت من زيتوني أدلة على المؤامرة المزعومة المدبرة من قبل الجزأريين الذين صفّاهم. لن تصل هذه الأدلة إلا صيف 1996، على شكل شريط ڤيديو، حيث يعترف بالمؤامرة عبدالوهاب العمارة ومحفوظ تاجين، قريبا الضحيتين (رجام ومحمد سعيد). فجرى إعدامهما. لكن حدثاً آخر سيفاقم الأمور. إنه حدث خطف سبعة رهبان فرنسيين (Trappistes)، يوم 27/ 3/ 1996، من ديرتبجرين[14]. ولم تكشف الجماعة عن الرهبان السبعة إلاّ من خلال بيانها المرقوم 43 بتاريخ 18/ 4/ 1996. وفي اليوم نفسه، وجّه جمال زيتوني رسالة إلى السلطات الفرنسية يكشف فيها أن الجماعة أرسلت إلى هذه السلطات مبعوثاً حاملاً وثيقة موقعة من الرهبان السبعة، وشريطاً مسجلاً يبرهن على أنهم لا يزالون أحياء. بعد فشل المفاوضات مع السلطات الفرنسية، سيُقضى على هؤلاء الرهبان يوم 21/ 3/ 1996.

وستعلن الجماعة الإسلامية المسلحة في بيانها المرقوم 44، بتاريخ 21/ 5/ 1996، عن اغتيال الرهبان. يبدأ البيان بحديثين (نبويين) وآية قرآنية. ثم يذكّر فرنسا

«أم الرذائل كلها» بخيانتها إبّان خطف إيرباص الخطوط الفرنسية، وفي أثناء المفاوضات حول إطلاق سراح الرهبان السبعة المخطوفين. ويوضح أن الجماعة أرسلت بتاريخ 30/ 4/ 1996 موفداً إلى سفارة فرنسا في الجزائر، مزوّداً بوثائق (رسالة مخطوطة وشريط مسجل) تثبت أن الرهبان لا يزالون أحياء. ويضيف أن الفرنسيين أظهروا استعدادهم وأنهم أرسلوا إلى الجماعة رسالة يبلغونها فيها عزمهم على مواصلة الاتصال. ويخلص البيان إلى ما يلي:

«بعد عدة ايام، صرّح وزير خارجية هذا البلد أن فرنسا لن تتفاوض مع الجماعة الإسلامية المسلحة. لقد قطعوا الاتصال مع الجماعة، وقطعوا رؤوس الرهبان السبعة في اليوم ذاته».

إن هذه المجزرة الجماعية أثارت الاستياء حتى في الأوساط «الجهادية». في 31/ 5/ 1996، أوقف محرّرو الأنصار، الدورية، عن الصدور. وفي 6 حزيران/ جوان، أعلن إيديولوجيّا النزعة «السلفية ـ الجهادية» الكبيران، الفلسطيني أبو قتادة والسوري أبو مصعب، وكذلك كل المجموعات الإسلاموية، المؤتلفة حول الأنصار، أنهم يتوقفون عن دعم جمال زيتوني. في أثناء ذلك، أقدم هذا الأخير، أيضاً، على تصفية عدد كبير من «الأفغان» (محاربين جزائريين سابقين في أفغانستان) الذين كان متخوّفاً منهم. ولن ينجو سعيد مخلوفي، أمير «الحركة لأجل الدولة الإسلامية» والمقاتل منذ الساعة الأولى، من غضب زيتوني، المعزول والمطوّق، الذي سيجتذبه أولياؤه الأقربون، حسان حطّاب وعبد الرزاق البارا، الملقب أبو لبابة، إلى منطقة المدية، إقطاعة المنشق بلحجار، حيث سيجري قتله مع 20 إرهابياً آخر، كانوا في صحبته، يوم 16 تموز/ جويليه 1996.

5. تذرُّر المجموعات الإسلاموية المسلحة وتكاثر منطقيات العنف الإرهابي اعتباراً من 1996

سيؤدي اختفاء زيتوني إلى إثارة بعض الاضطرابات في صفوف الجماعة. ففي زمنٍ أول، أعلن بيان تعيين حسن أبو الوليد، الملقب حبيب ميلود، أميراً جديداً على الجماعة الإسلامية المسلحة. فهو ولي حميم لزيتوني، لكنه وقع بياناً، قبل زواله بعدة

أيام، (14/ 7/ 1996) انتقد فيه سلوكه. كان أبو الوليد ناشطاً في منطقة الوسط (الجزائر) على نحو مستقل نسبياً داخل جماعة «المهاجرين». وكان يعمل بالتنسيق مع أبي حمزة حسن حطاب، أمير المنطقة الثانية (بومرداس، البويرة، تيزي وزو، بجاية، مسيلة). وكان حسن حطاب قد وافق على تعيين أبي الوليد أميراً عاماً (وطنياً).

غير أن بياناً آخر، ظهر خلال شهر آب/أوت، يُعيد النظر في تعيين أبي الوليد. ندّد «مجلس شورى»، مصغر، بهذا الانقلاب، وعين عنتر الزوابري على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة، في غياب أكثرية أعضائه. لقد استفاد عنتر الزوابري من النظام الداخلي للجماعة الذي ينص على عدم شغور منصب «الأمير الوطني» أكثر من ثلاثة أيام متعاقبة؛ واستفاد أيضاً من ضغط قوى الأمن، التي منعت الأمراء، أعضاء «مجلس الشورى» من الوصول إلى مقر القيادة الواقع في شريعة (ولاية البليدة)، ليفرض نفسه على رأس الجماعة. هذا الانقلاب سيؤدي إلى انشقاق أبي الوليد وجماعته المسلحة «المجاهدون»، وانقسام منطقة حسن حطاب الثانية. هذا الأخير، سيتمكّن لاحقاً من تجميع عدد من المنشقين، وسوف يشكّل «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، بعد انضمام جماعة «المجاهدين» إليه، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1998.

لحظة صعود عنتر الزوابري إلى مرتبة الأمير الوطني للجماعة الإسلامية المسلحة، كان عمره 25 سنة. مولود في سويداني بوجمعة (حوش غرو سابقاً)، وهو دوّار ـ عملياً ميدان زراعي كبير ـ يقع على بضعة كيلومترات من بوفاريك (ولاية البليدة) على طريق بوينان. أُمّي وجانح، يعيش من الحِيَل، تجنّد منذ مراهقته، متأثراً بأخيه الأكبر علي الزوابري الذي قاد أول مجموعة إسلاموية مسلحة في منطقة بوفاريك. يؤكد نفسه بوصفه مكمِّلاً لعمل جمال زيتوني. انطلق إلى العنف كمن يهرب إلى الأمام، فكثّف التصفيات ودحض الاتهامات التي وجهها التيار السلفي الجهادي العالمي إلى الجماعة الإسلامية المسلحة وجمال زيتوني. وجد في المصري، أبي حمزة، من قدامى المحاربين في أفغانستان، الذي يعظ في جامع فينسبوري بارك الكبير في لندن، مؤدلجاً جديداً جاهزاً لتبرير جرائمه بـ «فتاوى مناسبة». منذ مطلع 1997، أعاد أبو حمزة إصدار الأنصار، بعدما تأكد من «الخط الفقهي» للزوابري، الذي أوصل إليه كتيباً عنوانه «السيف البتّار» وضعه أبو منذر، الضابط المشرّع للجماعة الإسلامية المسلحة، وقدّم له عنتر الزوابري بنفسه.

لتلميع الطلاء المهترئ لتنظيمه، والصراع ضد عزلته المتزايدة سواء في الجزائر أم في الخارج، داخل الحراك السلفي الجهادي العالمي، راح الزوابري يضاعف من عملياته المثيرة والدامية، لا سيما المجازر الجماعية، خصوصاً في الدساكر والقرى التي يقطنها مؤيدون لجيش الإنقاذ الإسلامي، وعائلاتُ منشقين، وذلك لكي يردع بالترهيب المنشقين و/أو المقاومين المحتملين. خلال شهري كانون الثاني/جانفي ـ شباط/فيفري 1997 (شهر رمضان 1997) بلغ العنف ذروته منذ قيام الإرهاب، مع تزايد المجازر الجماعية للسكان المدنيين، التي وصلت إلى القمة في نهاية شهر آب/أوت وبداية شهر أيلول/سبتمبر، عبر حمامات الدم في رايس، ابن طلحة وبني مسُوس.

لكي نفهم هذه الآلية الذهنية (الإيديولوجية) التي قادت جحافل الجماعة الإسلامية المسلحة إلى ارتكاب المجازر الجماعية، يكفينا أن نعاود قراءة البيانات التي حملت توقيع عنتر الزوابري. على هذا الصعيد، هناك ثلاث وثائق أنموذجية. إنها تترجم تماماً هذه الآلية:

1) بيان للجماعة الإسلامية المسلحة منشور في دوريتها السرية، الجماعة، العدد 13، حزيران/جوان 1997

لتبرير المجازر الجماعية، يقسم الضابط المشترع للجماعة، الشعب الجزائري إلى ثلاث فئات:

- فئة أولى: تضم جميع هؤلاء الذين يمارسون الدين ويدافعون عنه ضد أعدائه. وهي تنطوي أيضاً على جميع الذين بايعوا «المجاهدين» بما قدّموا لهم من دعم، وبما أظهروا من عداوة تجاه «الطاغوت». كما نجد في نطاقها «مستضعفي الأمة» من رجال ونساء وأطفال لا يستطيعون تقرير مصيرهم.
- فئة ثانية: هي فئة أولئك الذين أظهروا عداوتهم للّه ورسوله وحكماء ديننا، فقاتلوهم باليد واللسان أو بالقلم. أولئك سيموتون كفاراً ومأواهم جهنم خالدين فيها.
- فئة ثالثة: هي فئة أولئك الذين لا يؤيدون الجهاد أو لا يشجعون القتال ضد أعدائه. هؤلاء الأشخاص صاروا، من أكبرهم إلى أصغرهم، أعداء المجاهدين. هذه الفئة مؤلّفة من عدة شرائح متباينة لا بد من تبيينها:

- أولئك الذين لا ينفرون للجهاد، فيتبعون «الطاغوت»، إنما يظهرون للمنافقين وللكافرين انتماءهم إلى دينهم، وإلى القوانين الوضعية والديمقراطية والانتخابات، وذلك بخوفٍ أو بحساب؛
- أولئك الذين لا يُوالون المجاهدين ويطيعون «الطاغوت»؛
- سكان المدن، الذين أضحوا أعشاشاً للفحشاء و«البِدَع المُنْكَرة».

هناك، إذاً، الجماعة الإسلامية المسلحة (مقاتلوها، شبكاتها المساندة، وكل الذين والوها بنحوٍ أو بآخر) من جهة، وباقي السكان، المعلنين كافرين والمحكومين بالإعدام، من جهة ثانية.

2) تصريح للجماعة الإسلامية المسلحة،

بتاريخ 10/ 9/ 1997:

يبدأ التصريح بآيات قرآنية ليوضح بعد ذلك أن

«الجماعة الإسلامية المسلحة هي العلم الشرعي الوحيد والموحّد في هذا العالم. فهي مؤلفة من مؤمنين حقيقيين، لأنها تمارس تكفير الطغاة والشياطين... ويقوم تكفير الشياطين على عدم الاقتداء باتباعهم. هذه التعاليم تطبقها الجماعة الإسلامية المسلحة حرفياً؛ وهي تكفّر كل الطغاة وأقربائهم وأتباعهم ومؤيديهم». وبعد آيتين قرآنيتين يستند التصريح إليهما، تقول الخاتمة: «لهذا تطارد الجماعة الكفار وتبيدهم. وللسبب نفسه تغتصب نساءهم وتأخذ أموالهم. إن الانفجارات والمجازر والدم الذي يسيل يومياً في كل مكان، تجسد انتماءنا إلى المبادىء التي عرضناها... فعلى الرغم من عدم دعم الشعب المنافق للمجاهدين، لم نفقد الشجاعة، لأننا نقاتل في سبيل الله. ولا يمكن لسلوكه إلاّ أن يزيدنا قوة وتصميماً. الله سيجزينا».

ثم يخاطب التصريح

«الأفراد النجسين الذين يقطنون فرنسا، والمسيحيين المشركين، أعداء الله» ويحذّر «الأمم المتحدة التي يقودها اليهود المنحرفون والأميركيون وأتباعهم القذرون، عليهم اللعنة والعماهة، حتى لا يرتكبوا الأخطاء نفسها التي ارتكبتها فرنسا، أم الرذائل».

ويختم بهذا التقريظ للجريمة وللموت:

«ليست اغتيالاتنا ومجازرنا وحرائقنا سوى قربى إلى الله. فنحن نقتدي في هذه الحرب خطى الخليفة أبي بكر (رضي الله عنه).

إننا نحارب الكافرين.

والذي يدعو إلى إقامة حوار أو هدنة مع الكافرين إنما يبايع، في الحقيقة، نظام المرتدّين.

ليمنحنا الله القوة لقطع الرؤوس وتصفية المهرطقين.

نحن لا نخشى الموت: فالموت في سبيل الله فضيلة. سيُقتلون بيدنا أو بيد الله، وهكذا ستبرد قلوبنا.

سنواصل الذبح حتى يسود شرع الله على الأرض.

يجب طرد الشر والأمر بالمعروف.

دم... دم... دمار... دمار».

سجّلنا بين 1/ 10/ 1997 و30/ 1/ 1998، 3 156 ضحية إرهاب (2 404 قتلى و752 جريحاً)[15]. وكانت مناطق الغرب هي الأكثر تضرراً (53,11% من الأعمال الإرهابية) تليها مناطق الوسط (29,74%)، وأخيراً، بقية البلد (17,15%).

الأعمال الإرهابية حسب الولاية (1/ 10/ 1997 –30/ 1/ 1998)
(بالنسب المئوية وبالترتيب التنازلي)

1. غليزان...	%40,26
2. البليدة...	%25,58
3. تيارت...	%8,22
4. تيسمسيلت...	%6,05
5. البويرة...	%5,70
6. سيدي بلعباس...	%3,53
7. الجزائر (العاصمة)...	%2,72
8. سعيدة...	%2,62
9. تلمسان...	%1,61
10. معسكرة...	%1,21
11. الشلف...	%0,85
12. تيبازة...	%0,75
13. الجلفة...	%0,55
14. المدية...	%0,25
15. سيق...	%0,05

شهد مطلع العام 1997 تجدّد ظهور مجموعتين صغيرتين كانتا قد اقتلعتا عملياً بفعل العمليات العسكرية: الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (فيدا) و«الباقون على العهد». منذ البداية، عملتا إلى جانب الجماعة الإسلامية المسلحة. ثم انتقلتا إلى صفوف المعارضين للجماعة، جراء تصفيات الجزأريين. إن الفيدا المستوطنة في العاصمة، يقودها محمد أبو الفدا. في تلك اللحظة، لم تعد الجماعة التاريخية سوى ظل ذاتها. فبعد تفجّرها بسلسلة انشقاقات، تناقص وزنها أمام المجموعات المسلحة الجديدة: الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد (بن حُجار)، الحركة الإسلامية للدعوة والجهاد (قرطالي)، وبالأخص أمام مجموعة المنطقة 2 (حسان حطّاب) التي ستغدو الإطار التوحيدي الجديد.

ينطوي التقسيم الجغرافي للجماعة الإسلامية المسلحة (الزوابري) على 8 مناطق: تعتبر العاصمة في نظر الجماعة، كما في نظر كل التنظيمات الإرهابية الأخرى، منطقة استراتيجية، نظراً لما تقدّم من فرص عديدة في مختلف المجالات: تأثير إعلامي للأعمال الإرهابية، تجنيد في الضواحي، كثافة سكانية، إمكّانات تمويلية، إلخ.

- منطقة (1): البليدة ـ المدية ـ تيبازة ـ الشلف ـ عين الدفلة؛
- منطقة (2): بومرداس ـ تيزي وزو ـ البويرة ـ بجاية ـ برج بوعريرج، مسيلة؛
- منطقة (3): غليزان ـ تيارت ـ معسكرة ـ تيسمسيلت ـ مستغانم؛
- منطقة (4): سيدي بلعباس ـ تلمسان ـ وهران ـ عين تموشنت ـ سعيدة ـ البيضا.
- منطقة (5): باتنة ـ بيسكرة ـ أم البواقي ـ خنشلة؛
- منطقة (6): جيجل ـ سكيكدة ـ سطيف ـ ميلة ـ جزء من قسنطينة؛
- منطقة (7): عنّابة ـ قالمة ـ سوق أهراس ـ الطارف ـ تبسة؛
- منطقة (8): بشار ـ تندوف ـ أدرار ـ النعامة ـ تمنراست ـ الواد ـ ورقلة ـ غرداية ـ الجلفة.

جميع هذه المناطق شهدت انشقاقات:

- العاصمة: الانشقاق هو من صنيع الجزأريين، أعضاء تنظيم «التكفير والهجرة»، وبالأخص المجموعات المسلحة في «المنطقة الثانية» التي يقودها حسان حطّاب؛

والأمير سهالي خالد الذي يقود المجموعات المسلحة في مفتاح ـ شرارية ـ تابلاط؛ وشعباني محمد، أمير كتيبة «الموت» التي تعمل شرق العاصمة؛ هؤلاء جميعاً دخلوا في حركة الانشقاق أيضاً.

- «المنطقة 1»: شهدت أخطر الانقسامات والانشقاقات. ست كتائب، عاملة في ولايتي الشلف وعين الدفلة، هي تحت إمرة الأمير أبي فارس. سبع كتائب، على غرار الفدا (FIDA)، نامية في ولايات الجزائر والمدية وعين الدفلى، انضمت إلى (LIDD) بقيادة سيد علي بلحجار.
- «المنطقة 2»: هي عملياً تحت ضابطة المنشقّ حسان حطّاب، الذي سيؤسس الجماعة السلفية للدعوة والقتال في 14/ 9/ 1998.
- «المنطقة 3»: مجموعة مسلحة من 300 إرهابي، تدعى «كتيبة التكتل»، يقودها عولجة عبد الحميد، انشقّت وانفصلت عن الجماعة الإسلامية المسلحة.
- «المنطقة 4»: تحت ضابطة المنشق قادة بنشيحا، الذي أنشأ، سنة 1996، تنظيماً معروفاً باسم «حماة الدعوة السلفية»، المعروفة أيضاً باسم «كتيبة الأهوال». قادة بنشيحا، قتلته فئة مناوئة، يوم 26/ 9/ 1996. حلّ محله على رأس التنظيم مستشاره العسكري، طيّب جريري.
- «المناطق 5، 6، 7»: عدد معيّن من مجموعات مسلحة انفصلت عن جماعة الزوابري، وهي تعمل على نحو مستقل.

أدّى تجزيء السديم الإرهابي (أنظر الملحق XVI)، إلى تكاثر ممارسي العنف المسلح وتعقّد منطقياته. تقيم أكثر المجموعات المسلحة جسراً مع الإجرام الكبير والعصابات (تهريب مخدرات، لصوصية، نهب وسلب، إلخ). إن «انفتاح» الاقتصاد الوطني قدّم للأمراء، أيضاً، الفرصة المؤاتية لممارسة العنف في اقتطاعاتهم على دورة الموارد، وتبييض أموالهم من خلال الاستيراد/التصدير، والعقارات والنقل. فضلاً عن ذلك، اكتسب الإرهاب كثافة نادرة في سهل المتيجة حيث تتمركز المجازر الجماعية. ولا بد من ربط هذه الواقعة مع أفق تخصيص (Privatisation) أراضي الدولة. إن الهدف الذي تنشده الجماعة الإسلامية و«قادتها» الذين يتوقون إلى امتلاك هذه الأراضي، هو تصفية كل الشراة المحتملين لهذه الأراضي، وهم سكان «الحوش»، الأراضي الزراعية، المعتبرين بمنزلة محتلين غير مناسبين.

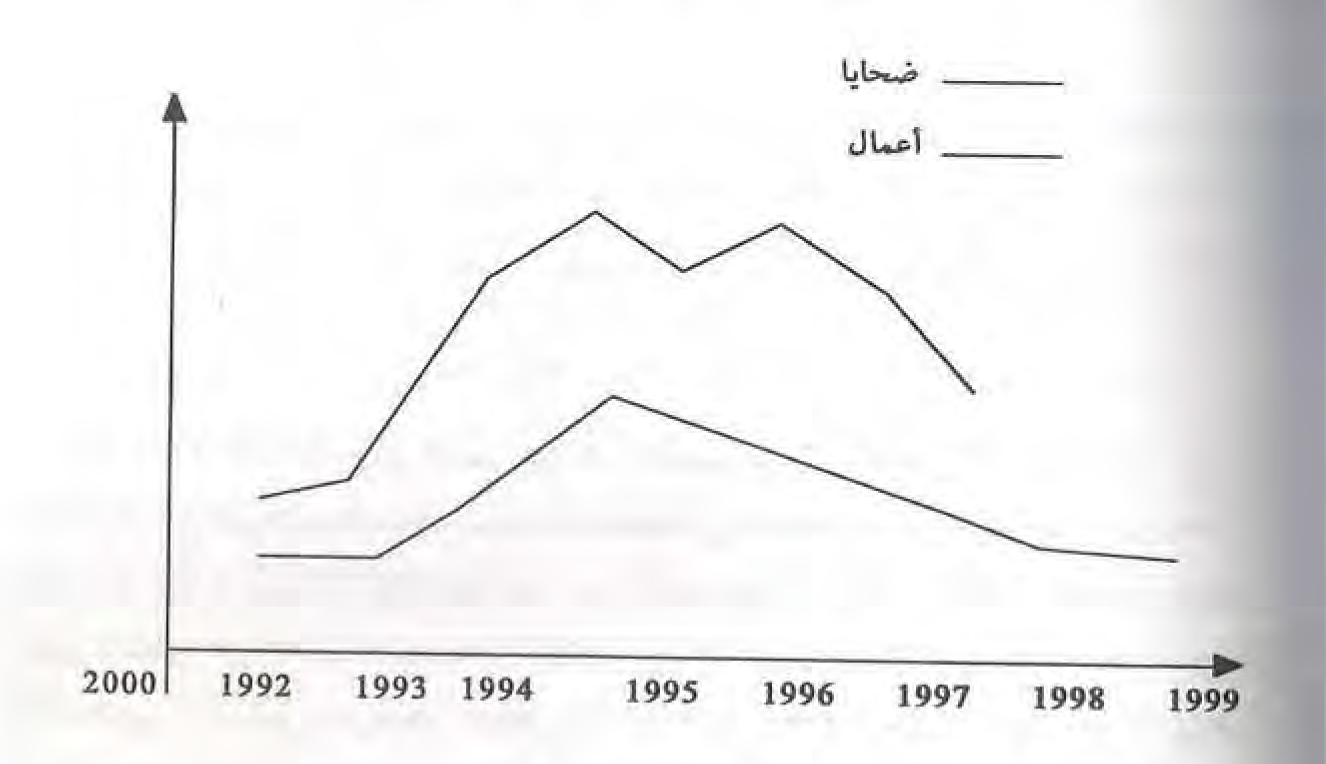
إن الإرهاب يتجه نحو اللصوصية والعصابات. وإن الخلط بين هذين البعدين كبير جداً لدرجة أنه بات من المستحيل عملياً تفكيك شلة الأعمال الإرهابية، لتمييز هؤلاء الذين ما زالوا يملكون دلالة سياسية، من أولئك الذين ما عادوا يملكونها. إن التداخلات والتشابكات، التحالفات والانقطاعات، التي تميّز السديم الإرهابي، إنما تتطابق أقل فأقلّ مع خلافات سياسية و/أو إيديولوجية؛ لكنها تصدر عن منطق الشبكات والمبايعات بالإكراه، للسيطرة على مناطق. هذا ما يفسر أن المجموعات الإسلاموية المسلحة تنفلت من نفوذ النخبة السياسية الإسلاموية. إنه عهد الناشطين المتحدرين من العامة الحضرية الجديدة، الذين يتمسكون بمنطقيات طفيلية. من هذه الزاوية، تظهر دلالة اغتيال عبد القادر حشّاني على يد إرهابي إسلاموي، يوم 22/ 11/ 1999. إن العنف في الجزائر يحيل، من الآن وصاعداً، إلى استراتيجيات إكراه وهيمنة على أقطاب التراكم، التي يصاحبها تفكيكٌ لبنيان المجتمع، ومحوٌ للسياسة.

في هذا السياق أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ الهدنة خلال تشرين الأول/أوكتوبر 1997. وتبعته الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد بقيادة بن حجار، ومنظمة (MIPD) بقيادة قرطالي. أما منظمة حطاب (GSPC) والجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة الزوابري، الذي يواصل منحاه «التكفيري»، فقد عارضتا الهدنة، على الرغم من نداءات السلطة المتكررة.

6. النشاط الإرهابي في الجزائر (1992 ـ 2000)

منذ 1996، شهد النشاط الإرهابي هبوطاً ملحوظاً؛ فقد سُجِّل سنة 1995، 7 562 عملاً إرهابياً، مقابل 5 899 سنة 1996، و2 419 سنة 1998، و2 407 سنة 2000. لقد أوقعت التعديات الإرهابية 13 801 ضحية (بينهم 8 086 قتيلاً و5 715 جريحاً) سنة 1995، مقابل 10 779 ضحية (بينهم 5 121 قتيلاً و5 658 جريحاً) سنة 1996؛ و7 021 ضحية (بينهم 3 058 قتيلاً و3 963 جريحاً) سنة 1998؛ و3 443 ضحية (بينهم 1 573 قتيلاً و1 870 جريحاً) سنة 2000.

تطوّر الإرهاب (من 1992 إلى 2000)



على أساس المعطيات المتوافرة للعام 1999، نستطيع التفريق بين عدة بؤر للنشاط الإرهابي:

الولايات التي سجّلنا فيها أكثر من 70 قتيلاً: المدية، عين الدفلة، البليدة، الشلف، البويرة، بومرداس وتيزي وزو؛

الولايات التي سجلنا فيها ما بين 40 و70 قتيلاً: تيبازة، معسكرة، بشار، تيارت، جيجل، الجلفة، البيضا والأغواط؛

الولايات التي سجلنا فيها ما بين 10 و30 قتيلاً: غيليزان، الجزائر، باتنة، خنشلة، سكيكدة، تبسة، وهران، بجاية ومسيلة.

الولايات التي يقلُّ فيها عدد القتلى عن العشرة: قسنطينة، عنّابة، سعيدة، سيدي بلعباس، الطارف، سطيف، عين تموشنت، تلمسان، قالمة، أم البواقي وسوق أهراس.

إن الجماعات الإسلاموية المسلحة اختارت طريقتَيْ انكماش، بعدما أخذ يترصّدها المواطنون المسلحون (مجموعة الدفاع الشرعي، والوطنيين)، وبعد أن

رفضتها شريحة مهمة من السكان الذين كانوا يؤيدونها، وبعد الضربات القاسية التي سُدِّدت إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (مثلاً، في أولاد علّال، يوم 5/ 10/ 1997) مما أدى إلى تفكك شبكاتها في المتيجة:

- إعادة انتشار في منطقة القبائل الجبلية حيث تسهّل الغابات والميدان الوعر تحرّك المجموعات المسلحة، ويجعل من الصعب الخوض في عمليات عسكرية؛
- الانزياح نحو الغرب أيضاً (مثلث تيارت ـ غيليزان ـ تيسمسيلت) مروراً بعين الدفلة.

إنّ إعادة الانتشار هذه تصدر عن استراتيجية بسيطة، تكمن غايتها الأولى في فك الكماشة عن المجموعات المسلحة الناشطة في الوسط، وفي المتيجة بنحو خاص. والحال، فإن الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال لا يمكنهما غض النظر عن أهمية العاصمة (الجزائر) الستراتيجية، على الصعيد السياسي والإعلامي. والدليل هو وجود معظم قواتها على الحدود بين ولايتي الجزائر ووهران من جهة، وبين ولاية الجزائر والشرق، في القبائل، من جهة ثانية. نجد تفسير هذه الحركة في سقوط حصون الجماعة الإسلامية المسلحة في ولاية الجزائر (مثلاً، أولاد علّال، المقر العام للكتيبة الخضراء، التابعة للزوابري في شريعة، إلخ). إنها استراتيجية انطواء على المناطق الحرجية والوعرة (الجبلية) التي تستطيع المجموعات المسلحة الإسلاموية، الانطلاق منها مجدداً «لاسترداد» الوسط وغزو الجزائر.

مما يلاحظ أن المجموعات الإسلاموية المسلحة تبدو عاجزة عن القيام بعمليات إرهابية منتظمة في المدن الكبرى. حتى ليمكننا القول إن قوى الأمن اجتثّت، منذ 1996 ـ 1997، جذور الإرهاب الحضري عملياً. واليوم ترتكب معظم الأعمال الإرهابية في مناطق ريفية قريبة من سفوح الأدغال الصعبة المنال، والتي تشكل من الآن فصاعداً مناطق لجوء المجموعات الإسلاموية المسلحة.

حالياً، الإرهاب هو نتاج ثلاث منظمات (منظمة حطّاب، الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجماعة الإسلامية المسلحة التابعة للزوابري وجماعة حماة الدعوة السلفية، وعدد من المجموعات المستقلة التي يصعب تحديد نطاقها: «الجماعة السنية للتبليغ والجهاد»؛ «الجماعة السلفية المقاتلة»؛ «جماعة الفرقان»، إلخ).

الجماعة السلفية للدعوة والقتال (حسان حطاب)

تضم هذه الجماعة، فضلاً عن نواتها الصلبة، المنطقة الثانية للجماعة الإسلامية المسلحة، المنشقين عن المنظمات الأخرى: الجماعة الإسلامية المسلحة، قدامى محاربي الجيش الإسلامي للإنقاذ، جماعة «الباقون على العهد»، مجموعات مسلحة «مستقلة»، إلخ. إن للجماعة السلفية للدعوة والقتال علاقات أيضاً مع «القاعدة» التابعة للثري السعودي أسامة بن لادن. تمتد منطقة نشاط هذه الجماعة من شرقي العاصمة إلى الشرق وإلى جنوب شرقي البلد. «مركز قيادتها» قائم في غابة ميزرانة (ولاية تيزي وزو). التنظيم مقسم على عدة مناطق. تعتبر «المنطقة 2» بمنزلة العمود الفقري للجماعة السلفية للدعوة والقتال. وهي تضم أكبر عدد من العناصر الموزّعة بين عدة كتائب:

كتيبة	منطقة لجوء
الفتح	لاغيتون (خميس الخشنة)
الأرقم	الجرّاح (ولاية بومرداس)
أبي بكر	غابة سباع (خميس الخشنة)
الفرقان	جبل الريخ وجبل بوزقزة
الفاروق	بلعزام (الأخضرية)
التوحيد	زيان (مفتاح)
النور	ذرارع بن خدّة
الأنصار	برج منايل
عمر بن الخطاب	بين مسيلة وبرج بوعريريج
الموت	مفتاح
المهاجرين	سور الغزلان

في نيسان/أفريل 1999، أدت نزاعات داخلية إلى استبعاد حسان حطّاب. حلّ محله عبد الحميد ديشو، الملقب بأبي مصعب، المناضل القديم في الجبهة الإسلامية

للإنقاذ، الذي كان يقوم بدور إمام جامع برج منايل الكبير (ولاية بومرداس). كان عهد ديشو قصيراً؛ توفي في حزيران/ جوان 1999. وتختلف الآراء حول ظروف موته. يؤكد البعض أنه قتل في أثناء عملية شنتها قوى الأمن، فيما يزعم آخرون أن أتباعه قتلوه، لأنه كان مؤيداً للتفاوض مع السلطات. بعد موت ديشو، جرى مجدداً تعيين حاسن حطاب أميراً وطنياً للجماعة السلفية للدعوة والقتال.

لقد هزّ العمل بقانون الوئام الأهلي، التنظيم قليلاً. سُجِّل استسلام عدد من الإرهابيين، لا سيما استسلام الأمير جعفر تواتي وأربعين عنصراً من كتيبة «الغرباء» التي تعمل في منطقة الأخضرية.

ولكن بفضل تحالف أمراء الجماعة المحليين في الغرب (سيدي بلعباس) والشرق (تبسة وباتنة) والجنوب (الواد)، خرجت الجماعة السلفية من نطاق القبائل، وصار لها مجموعات ناشطة، من الآن فصاعداً، في مناطق عدة من البلد.

تعلن هذه الجماعة أنها مجموعة لا تهاجم سوى عناصر الأجهزة الأمنية. وهذا زعم تنقضه الوقائع. ففي منطقة نشاطها (ولاية تيزي وزو - بومرداس - البويرة، وفي أقصى الجنوب) كان المدنيون مستهدفين أيضاً. ومع ذلك، تبقى هذه الجماعة، عموماً، وخلافاً للجماعة الإسلامية المسلحة، قليلة اللجوء إلى «عمليات عمياء» ولا تمارس الانتقامات الجماعية. إنه اختيار تكتيكي

«إذ إن اللجوء إلى العنف الأعمى يثير حتماً ظواهر إسقاطية ويشجع تكاثر مجموعات الدفاع المشروع. إن إعادة إنتاج الشبكات لا تقوم في هذه المنطقة على انتماء إيديولوجي، بل على آليات معقّدة... فمعظم الانتماءات ناجمة عن ردود تضامنية وعن ضيوف شرف، وليس عن فعالية الخطابات العقيدية. فغالباً ما يرتبط محاربو جماعة مسلحة بواجبات غريبة عن الفضاء السياسي. إذ لا تزال الروابط العائلية والعشائرية بالغة القوة في المجتمع القبلي الريفي، ونادراً ما يتحرك اللاعبون بقناعات وإيديولوجية ثابتة»[16].

الجماعة الإسلاموية المسلحة (عنتر الزوابري)

باشر عنتر الزوابري منذ وصوله إلى رئاسة الجماعة، في تعيين أوليائه في المراكز الأساسية. بدأ بتعيين «الأمراء» في مناطق الوسط (البليدة، شريعة، المدية، تيبازة، الجزائر) وهي مناطق حيوية لبقائه. في مواجهة الاعتراضات الداخلية، وفقدان دعم الأهالي. والعمل المستدام للقوى الأمنية، وتفكك شبكات الدعم المزروعة في

الخارج، واصل عنتر الزوابري سياسة الهرب إلى الأمام واستلهم إلى حد بعيد منهجيات سلفه، جمال زيتوني.

ينطوي التقسيم الجغرافي الحالي للجماعة على 9 مناطق. إن دمج المنطقتين 8 و9 اللتين كانتا تشملان الجنوب الغربي والجنوبي الشرقي، سمح للزوابري بإنشاء «منطقة الجنوب» التي يقودها بلمختار مختار. وعلى غرار المنظمات الإرهابية الأخرى، تعتبر الجماعة الإسلاموية المسلحة أن العاصمة منطقة استراتيجية. لكن كل مناطق هذه الجماعة تزعزعها الانشقاقات والانقسامات الحادة.

- منطقة الجزائر: العاصمة هي المنطقة التي يعمل فيها منشقّو الجماعة، المتحدرون من الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA) ومن تنظيم الهجرة والتكفير والمجموعات المسلحة في «المنطقة 2» التي يقودها حسن حطاب. إن المجموعات المسلحة الأنشط هي المجموعات المنشقة التي يقودها سهالي خالد، والتي تنشط في مفتاح، شرارية وتابلاط. وهذا الأخير يساعده شعباني مراد، «أمير كتيبة «الموت» الناشطة شرقي الجزائر.
- المنطقة 1/ (البليدة، المدية، تيبازة، الشلف، عين الدفلة): هي المنطقة الأكثر تعرضاً لموجة الانشقاق.

- 6 كتائب، عاملة في ولايتي الشلف وعين الدفلة بقيادة أبي فارس، غادرت الجماعة؛

- 7 كتائب، منها الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح، ناشئة في ولايات الجزائر، المدية وعين الدفلة، بإمرة سيد علي بلحجر، أمير الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد ومؤسسها.

- 6 كتائب من المنطقة نفسها، أعلنت استقلاليتها.

- المنطقة 2/ (بومرداس - تيزي وزو - البويرة - بجاية - برج بوعريرج - مسيلة): هي حالياً تحت قيادة تنظيم حسن حطاب للدعوة والقتال. ولمجابهة هذا الأخير، أنشأ الزوابري «المنطقة الثانية المكررة».
- المنطقة 3/ (غيليزان - تيارت - معسكرة - تيسمسيلت - مستغانم): مجموعة مسلحة مهمة، تدعى «التكتل» غادرت الجماعة الإسلاموية المسلحة.
- المنطقة 4/ (سيدي بلعباس - تلمسان - وهران - عين تيموشنت - سعيدة -

البيض): هي منطقة المجموعة المنشقة المعروفة باسم «جماعة حماة الدعوة السلفية» التي أنشأها قادة بنشيحا. هذه الجماعة هي هدف هجمات الجماعة الإسلاموية المسلحة. وإن تصفية خلف قادة بنشيحا، جريري طيب، ستعجل في تفكك هذا التنظيم في هذه المنطقة.

● المنطقة 5/ (باتنة ـ بسكرة ـ أم البواقي ـ خنشلة ـ وقسم من قسنطينة): هذه المنطقة اجتاحتها أيضاً موجة انشقاق وارتداد. في أصل هذه «الموجة» شريط مسجل للفقيه الباني، يندّد بتجاوزات الجماعة الإسلاموية المسلحة في الجزائر، ويدين المجازر الجماعية والعمليات العمياء.

● المنطقة 6/ (جيجل ـ سكيكدة ـ سطيف ـ ميلة ـ وقسم من قسنطينة): الأمير السابق هليس محمد الذي أقاله الزوابري، الأمر الذي كان وراء اعتراض داخلي.

● المنطقة 7/ (عنّابة ـ قالمة ـ سوق أهراس ـ الطارف ـ تبسة): عملياً لم تعد موجودة هذه المنطقة بالنسبة إلى الجماعة الإسلاموية المسلحة، إثر مغادرة «أمير المنطقة» برّحال الملقب سيف الله. فهذه المغادرة دفعت زعماء المجموعات إلى التجابه للاستيلاء على المركز الشاغر. من الآن فصاعداً، تعمل كل مجموعة بنحو مستقل. زد على ذلك أن مجموعة مسلحة من تيار «الهجرة والتكفير» نشأت في هذه المنطقة.

● المنطقة 8/ (بشار ـ تيندوف ـ أدرار ـ ناعمة ـ تمنراست ـ الواد ـ إيليزي ـ ورقلة ـ غرداية ـ الجلفة): منذ انشقاق الأمير السابق، سعيد مخلوفي، تعمل المجموعات المسلحة على نحو مستقل، بدون علاقة مع قيادة المنطقة المعنية.

كما نلاحظ، الجماعة الإسلاموية المسلحة تمر في مرحلة الانحلال الكامل. في مواجهة هذه الحال، حاول عنتر الزوابري تجديد بناء تنظيمه. فبدأ بإقالة أمراء المناطق، أمثال هليس محمد الملقب أبو طلحة الجنوبي (أمير المنطقة 6) وخلفه مصطفى، الملقب عكاشة (أمير المنطقة 3). إن جفاف موارد التموين العملاني (اللوجستي) وتفكك شبكات دعم الجماعة المزروعة في أوروبا، قادا الزوابري إلى التوجه شطر أفريقيا ماوراء الصحراء. لهذه الغاية، ألحق ولاية الجلفة بـ «منطقة

الجنوب» بغية تسهيل إدخال السلاح من البلدان المجاورة (ليبيا، النيجر، مالي وموريتانيا).

ميدانياً تُرجم هذا الانحلال بظاهرتين: النشاط الإرهابي للجماعة الإسلاموية المسلحة اقترب شيئاً فشيئاً من اللصوصية الواسعة؛ والجماعة الإسلاموية المسلحة بدت وكأنها تقوم بعملية التفاف على عقيدة «مذهب» «الهجرة والتكفير»، التي كانت وراء إنشائها.

جماعة حماة الدعوة السلفية

كانت النزاعات بين المجموعات المسلحة قد بدأت في غرب البلد، إثر سلوك قادة بنشيحا، أمير الغرب (حسب التقسيم القديم للجماعة الإسلاموية المسلحة)، الذي كان قد خطط سرقة أسلحة وذخائر من ثكنات سبّو وتلاغ (ولاية، سيدي بلعباس)، والذي لم يكن يرغب في توزيعها على المجموعات المسلحة وفقاً لتوجهات قادتها.

إثر هذا الخلاف، قرر قوسمي شريف، الأمير الوطني للجماعة الإسلامية المسلحة عقد اجتماع حضره: تاجين محفوظ، ساحلي خالد، حبشي محمد، لونّاس رباح، الزوابري عنتر، بلعربي يوسف، عزوّت مولود، قادة بنشيحا وأخوه. كان هدف هذا الاجتماع التوزيع العادل للأسلحة والذخائر المسروقة، بين المجموعات الإرهابية. كان قوسمي شريف قد قرّر أن ينال الحصة الكبرى. فبقي هذا القرار بلا تتمة، ما عدا حصة من الخرطوش، أرسلت إلى جمال زيتوني الذي كان قد قام مقام قوسمي شريف، الذي قتلته قوى الأمن أثناء ذلك.

كان قادة بنشيحا طامحاً لأن يغدو الأمير الوطني للجماعة الإسلامية المسلحة. فرغب في ضم منطقة بني بوعتّاب إلى المنطقة الغربية ليجعلها قاعدته الخلفية ومقر قيادته؛ الأمر الذي يسمح له بادّعاء «الإمارة» الوطنية. فهو، فضلاً عن المجموعات الإرهابية التي كانت تنشط في غرب البلد، كان يقود «الكتيبة» المسمّاة «التوحيد»، والمؤلفة من إرهابيين مجرّبين ومسلحين بشدة.

حين اصطدم بمقاومات شديدة لمشروعه من جانب «الأمراء» الآخرين، بدأ يصفّي الإرهابيين من تيار «الجزأرة» وكل أولئك الذين كان يشتبه بمعارضتهم لمشاريعه. إن مطامحه اللامحدودة وسلوكه تجاه «الأمراء» الآخرين، سوف تزعزع الجماعة الإسلامية

المسلحة لدرجة أن «الأمير» الوطني سيضطر لإقالة قادة بنشيحا من منصبه كأمير منطقة. كلّف مصطفى عقال، الملقب غريب، بتنفيذ هذا القرار والحلول محل قادة بنشيحا الذي نجا من محاولة اغتيال في كانون الثاني/ جانفي 1995.

أمام هذا المسار للأحداث، سينشىء قادة بنشيحا، مع المجموعات المسلحة التي ظلت وفية له، منظمة إرهابية جديدة: جماعة حماة الدعوة السلفية.

كانت مجموعة إرهابية بقيادة قادة بنشيحا قد لجأت إلى غابة «عين شقارة ـ راس الماء» (ولاية سيدي بلعباس) في شهر آب/أوت 1996، لاستلام حصة مهمة من الذخائر (خرطوش وقذائف) التي جرى توزيع قسم منها على الإرهابيين، فيما نقل جريري طيب القسم الباقي إلى جهة مجهولة.

بعد عدة مصادمات بين مجموعات الجماعة الإسلامية المسلحة وإرهابيي «جماعة حماة الدعوة السلفية»، وقع قادة بنشيحا في كمين نصبه عقال مصطفى في «تاقورية» (ولاية سيدي بلعباس) يوم 26/ 9/ 1996. وفي الكمين نفسه قُتل عدة إرهابيين.

عندئذ استولى جريري طيب على قيادة المجموعات الإرهابية. انقسمت المجموعة الإرهابية إلى فرقتين: الأولى بقيادة جريري طيب الذي لجأ مع رجاله إلى غابة تينيزة ثم إلى غابة مكسي ـ تنيرة في ولاية سيدي بلعباس؛ الثانية بقيادة بنسليم محمد الملقّب بلقب سالم. انطلاقاً من ملجأه الجديد هذا، كلّف جريري طيب أربعة من صحبه بالذهاب إلى سيدي بلعباس والعودة منها بمتطوعين جدد. بعد ذلك، غادر المنطقة ليلتجيء إلى منطقة زماخة في ولاية معسكرة، ثم استقر في ضواحي قرية خروف ـ سيق.

انطلاقاً من مقره في ضواحي قرية خروف ـ سيق، نظم الهجوم على وحدة عسكرية في سيدي بلعباس على أمل الاستيلاء على أسلحة ثقيلة يمكن استخدامها ضد المروحيات التي كانت تناوشهم وتجبرهم على التنقل باستمرار ونقل معسكراتهم، كما كانت تزعج تنقلاتهم النهارية. ومما يلاحظ هو أن مجموعة «جماعة حماة الدعوة السلفية» بقيادة جريري طيب، كانت تملك ترسانة مهمة للقيام بعملياتها الإرهابية.

إن كتيبة «الفتح»، المتحركة بين الشلف وقواري (ولاية تيبازة)، تشكّل رأس حربة

جماعة حماة الدعوة السلفية. هذه الكتيبة ارتكبت معظم الهجمات، أحياناً، بدعم من كتائب أخرى.

في مجرى العام 1999، انتقلت كتيبة «الفتح» إلى جبال الورسنيس، لتقيم فيها طيلة شهرين تقريباً. عندئذ أنشئت كتيبة ثانية: «الخنساء»، قوامها عشرات الإرهابيين. كانت مكلّفة بإمارة الرمقة. جرى حلّها منذ عودة كتيبة «الفتح» إلى الرمقة.

في الورسنيس قامت كتيبة «الفتح» بقيادة «الأمير» عبد الحق، بالأعمال التالية:

ـ مهاجمة 5 عسكريين (استطلاعيين) على طريق مستوصف المنطقة، نجم عنها مقتل ثلاثة عسكريين وأسر اثنين أحياء. هذه العملية تمّت بمبادرة من عقيد محمد، المسمّى عكاشة، زعيم مجموعة إرهابية من عشرين عنصراً كانوا يعملون في هذه المنطقة.

ـ في أثناء نصب كمين، اغتيال قائد فصيلة الدرك الوطني وعنصر من المجلس الشعبي البلدي.

ـ محاولة نصب كمين في الكرمية في ولاية الشلف لعدد من أعضاء الجيش الوطني الشعبي بوضع قنبلة مفخخة. ولقد فشلت العملية بسبب خطأ في الاستعمال، وكان من المفترض أن يشارك حوالى 120 إرهابياً في تلك العملية.

ـ الهجوم على ناقلة مصفّحة في ضواحي المين (El Maine)، شرق بني بوعتّاب. بعد هذه العملية، استدعى سليم أبو جعفر كتيبة «الفتح» إلى الرمقة، للقيام بهجوم على وحدة عين طارق العسكرية (في ولاية غليزان) بهدف الاستيلاء على أسلحة وذخائر وصواريخ مضادة للدروع وحشوات. العملية انقلبت إلى مناوشة بين الإرهابيين والعسكريين. سجلت خسائر بشرية من الطرفين، وخطف الإرهابيون عسكرياً، سيذبحونه بعد استجوابه.

ـ مهاجمة عناصر من الحرس البلدي في رقاع في ولاية غليزان.

ـ اغتيال مواطن في رقاع والاستيلاء على جهاز راديو وعلى قطعة سلاح ومنظار.

ـ اغتيال خمسة من الحرس البلدي في الزبوجة، بالقرب من عين طارق، في ولاية غليزان.

في مطلع العام 2000، إثر العمليات التي قام بها الجيش الوطني الشعبي في منطقة الرمقة، قُتل 5 إرهابيين ودمّرت وسائل عملانية (ملاجىء، غرفة تمريض، مواد

غذائية...). إن هذا التدمير للمخبأ وللأغذية أرغم إرهابيي «جماعة حماة الدعوة السلفية»، لا سيما كتائب «الإيمان»، «الفتح»، «الثبات» على الانسحاب إلى جبال الورسنيس، حيث حفروا حفائر جديدة في واد.

بعد ذلك، استقرت كتيبة «الفتح» في عين صحراوي/الورسنيس، بينما ظلت في الواد الكتائب الأخرى. في بداية شهر شباط/فيڤري 2000، أرغم قصف عين صحراوي، كتيبة «الفتح» على مغادرة مقرّها والالتحاق ببؤرة قوراية (ولاية تيبازة). على هذا المستوى، شُنّت عملية جديدة ضد عناصر الحرس البلدي. فتمكّن الإرهابيون من الاستيلاء على كمية من الأسلحة وعلى جهاز راديو. بعد ذلك، انسحبت هذه الكتيبة إلى زكّار/وادي الحدّ، حيث هاجمت مجموعة من الجماعة الإسلامية المسلحة/جناح عنتر الزوابري، الذي هرب. وأدى هجوم ثانٍ إلى تصفية إرهابي من الجماعة الإسلامية المسلحة وأخذ سلاحه. بعد هذه العملية جرى من قورايا استدعاء عبد الحق، بأمر من سليم أبو جعفر الموجود في جبال الورسنيس.

في بداية شهر حزيران/جوان 2000، تلقى «الأمير» عبد الحق أمراً من سليم أبو جعفر بالذهاب إلى جبل عصفور، بالقرب من تلمسان، للاتصال بمجموعات الأمير إدريس. هذا الأخير كان قد أظهر نيته في الانضمام إلى «جماعة الدعوة السلفية»، مع مجموعته المؤلفة من بضع مئات من الإرهابيين.

انتقلت مجموعة من إرهابيي كتيبة «الفتح» إلى المدية، بالقرب من قصر البخاري، حيث التقت «الأمير» صوان عبد القادر المعروف بأبي ثُمامة من الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، ومجموعته، لتدعوه إلى الانضمام إلى «جماعة حماة الدعوة السلفية». على طريق العودة، هاجم الإرهابيون عسكريين في شعوين، بالقرب من تيسمسيلت. أما كتيبة «الخنساء» فكانت مكلّفة بقتال مجموعات الجماعة الإسلامية المسلحة في منطقة شريعة، نظراً لأن تنظيم «جماعة حماة الدعوة السلفية» كان قد قرّر قتال مجموعات جماعة الزوابري في جبال هذه المنطقة.

في مستهل شهر حزيران/جوان 2000، نُصب كمين للعسكريين في أراضي عين الدفلة. بعد ذلك بعدة أسابيع انقسمت كتيبة «الإيمان» إلى أربع مجموعات توجّهت إلى مناطق مختلفة:

ـ كتيبة الثابت (70 ـ 80 عنصراً)، بقيادة عبد الصمد، توجهت إلى الرمقة (غيليزان).

ـ كتيبة الحق (70 ـ 80 عنصراً)، بقيادة «الهمّام»، توجهت إلى تخوم ولاية تيسمسيلت وعين الدفلة والمدية.

ـ كتيبة الإيمان (100 عنصر) بقيادة سليم، بقيت في الورسنيس.

ـ كتيبة الفتح (80 عنصراً) بقيادة عبد الحق، توجهت إلى وادي سبت في قوراية، من ولاية تيبازة.

يُقدِّر المحلّلون العدد الإجمالي لهذا التنظيم بنحو 400 رجل، مكلّفين بالحماية لمقر القيادة، ومئة عنصر من المجندين الجدد، اسمهم «طلبة العلم»، وعنوانهم كتيبة «الإيمان».

وجد التنظيم في منطقة غيليزان مرتعاً خصباً لاستيطانه ونشاطاته، وفي الرمقة، بكلام أدق. إن مقر قيادة كتيبة «الأهوال» يقع بالقرب من المرابط سيدي عبد القادر، على مقربة من دوّار خرارية. استعمل فريق من الإرهابيين مدرسة «المنقورة» كملاذٍ. إنهم المجندون الجدد (طلبة العلم)، المحاطون باثنين من المؤدلجين، اللذين يؤمنان تعقيدهما (أدلجتهما). في المنطقة عينها، على بعد ثلاثة كيلومترات من مدرسة المنقورة، وجدت كتيبة «الحق» بقيادة أبي همام مكاناً آمناً لتمركزها. وفي جبل المنقورة، غير البعيد من مدرسة همّام منتيلة، تمكّن الإرهابيون من إقامة محترف لصنع القنابل.

انطلاقاً من هذه المواقع، تمكّن الإرهابيون من العمل على الطرقات، في القرى وحتى في البلدات أحياناً. ذاك أن مناطق انسحاب، معاينة مسبقاً ومؤمّنة بنظام معاقل وخيام، سمحت لهم بالنجاة السهلة نسبياً، من مطاردات محتملة لقوى الأمن، وحتى قضاء عدة ساعات وهم ينتظرون الليل أو وصول كتائب أخرى. أهم مناطق الانسحاب هي:

ـ القواسم؛

ـ المثلث الواقع بين بلدات ملعب ولرجم (في منطقة تيسمسيلت) وبين الرمقة (ولاية غيليزان). يمكن أن يمتد هذا المثلث حتى سنجاس، في ولاية الشلف؛

ـ قربوسة وتاسلت (ولاية غيليزان).

7. الإرهاب من داخله: روايات إرهابيين وضحايا. . .

إن الإعصار الإرهابي الذي ضرب الجزائر طاول مرتكبي الجرائم، الإرهابيين وأولئك الذين يساندونهم من جهة، والسكان الذين يعانونه يومياً من خلال تعديات الإرهابيين، من جهة ثانية. إن الوئام المدني شجّع بعض الإرهابيين على الاستسلام لقوى الأمن والاعتراف بما لعبوا من أدوّار داخل المجموعات الإسلاموية التي كانوا ينتمون إليها.

ومن جهة أخرى، تركت العمليات الإرهابية والمجازر الجماعية واختطافات النساء، شهوداً عاشوا الأحداث وعمّروا بعدها، أحياناً.

شهادة ما عاشه أو عاناه كل واحد من محاورينا، الخواطر التي تلي، والتي رواها لنا رجال ونساء وحتى أطفال، هي مما لن يشهده **التاريخ** أبداً. فحسب تجربة كل منهم، تتعلق الأحداث بشتى جوانب الحياة في الأدغال أو بين الإرهابيين.

● **التجنيد/التنسيب في المجموعات الإسلاموية المسلّحة**

طيلة كل هذه المرحلة الزلزالية، رأت المجموعات الإرهابية المسلحة صفوفها تتضخم، أو أقله، تتوطّد أو تتجدّد، ليس بفضل تنسيب بعض المؤيدين أو الناشطين القادمين من شتى المدن والقرى، وحسب، بل أيضاً بفضل تجنيد ناشط تؤمّنه محطات معينة في التجمعات الكبرى لدى أشخاص حساسين بقضية الجماعة الإسلامية المسلحة، ولدى أشخاص يشعرون بأنهم على هامش المتحد الذي ينتمون إليه.

بيد أن المجند الجديد، قبل دمجه النهائي في مجموعة مسلحة، كان عليه أن يخوض تجاربه وأن يثبت التزامه مسبقاً. إن البرهان الأفضل الذي يستطيع أن يقدمه المرشح للإرهاب، كان البدء بهجوم حتى قبل أن ينتمي إلى مجموعة خاصة. وحسب شهادات التائبين المختلفة، كان يجري التجنيد بعدة أساليب:

● هكذا لم يستطع ج. ل. الانضمام إلى مجموعات إرهابيين، بصحبة أخيه ك. . . في 15/3/1995، إلا بعدما اعتدى بالسلاح الأبيض على عسكريين في مستوى حمامات التنيرة (ولاية بلعباس)، وعاد بسلاح الضحيتين. قبل هذه العملية، كان ج. ل. . . قد اغتال (بالسلاح الأبيض دائماً) أربعة رعاة من هذه المنطقة بالذات.

● انضم ل. ح. إلى المجموعات الإرهابية الناشطة في شنوعة، ولاية تيبازة، في تشرين الثاني/نوفمبر 1994، إثر اغتيال الملازم بوجرّة بابا عمر في باقورة ـ شرشال.

● د. م. الذي بحثت عنه قوى الأمن في كانون الأول/ديسمبر 1994، بسبب نشاطات دعمه لشبكة إرهابيين في محلته، والذي كان جاره، المدعو عمر البوسني ينتمي إليها، اقتاده هذا الأخير (الذي يعلم أنه مطلوب) إلى ملاذ في المكان المسمى «السنة ـ بوقارة» في ولاية البليدة. بعد ذلك، اقتيد إلى ملاذ آخر في سفوح بوقارة، قبل أن يصل إلى «جماعة القرمود»، حيث أمضى بقية إقامته كإرهابي، في معقل موضّب كمصحّة مرفّهة كانت تستخدم مكاناً للرعاية وللراحة، مخصصاً للإرهابيين الجرحى في المناوشات.

● انضم ج. ز. إلى صفوف الجماعة الإسلامية المسلحة في ولاية براقي، إثر جنحة صغيرة وخوفاً من اعتقاله على أيدي قوى الأمن، فيما كان أ. ي. أ. قد اندمج في المجموعات الإرهابية بعد سرقة أسلحة ارتكبها في منشرة كان يعمل فيها. حين اشتبه به واستدعته قوى الأمن، اتصل به أ. ب، وهو محاسب سابق في هذه المنشأة، وأقنعه بالالتحاق بالمجموعات الإرهابية، وإلا اتهمته الشرطة بسرقة أسلحة، فتوقفه وتعدمه. عندئذ انضم إلى مجموعة تعمل بين البليدة وعين الدفلة بقيادة عبد الناصر.

● أخيراً، لم تتردد امرأة إرهابية من الاعتراف بأنها التحقت بالأدغال فقط للانضمام إلى زوجها، الإرهابي، في ولاية المدية، عندما قرّر الانضمام إلى مجموعات الجماعة الإسلامية المسلحة.

● **أعمال تخريبية: بعض الأمثلة الملموسة**

كان على الإرهابيين أن يؤدّوا مهمات شتى لإبقاء الضغط على السكان المرتهبين من قبل، وإجبار قوى الأمن على التشتت والتحرك في اتجاهات مختلفة، الأمر الذي سينجم عنه انجراح أكبر للمواقع الستراتيجية، المفرغة من أجهزة حمايتها والسهر عليها.

ومن الصحيح أن بعض عمليات التخريب كانت تُحدث أضراراً مادية كبيرة (عدة مئات من ملايين الدولارات الأميركية) وكانت تحد من وتيرة الفعاليات الاجتماعية و/

أو الإدارية عندما لا تكون هذه مشلولة أو مدمرة بصراحة. ففي حرائق المجالس البلدية غالباً ما كانت تحطم المحفوظات الإدارية ووثائق الأحوال الشخصية، الأمر الذي كان يسهل تزوير أوراق الهوية لأشخاص «منصهرين» في المجتمع بينما هم غرباء عنه كلياً.

إن أعمال التخريب ترتكب غالباً بواسطة قنابل محلية الصنع، وكان يمكننا أن نُتوقع قتلى وحرائق في أماكن عامة أو في مؤسسات الدولة (مطار هواري بومدين في العاصمة، الليسيات، مراكز المجالس البلدية أو الدائرة، الأسواق أو أيضاً في أوتوبيسات، أو في قطارات عند ساعات الازدحام، إلخ).

كانت تقام «حواجز زائفة» من قبل مجموعات مسلحة بأسلحة نارية وسكاكين وسيوف، على طرقات الأرياف وحول بعض المدن، الأمر الذي كان يجعل استعمال بعض محاور الطرقات خطراً بوجه خاص، ومستحيلاً في أثناء فترات معينة وخلال بعض المراحل. كان إرهابيون، متخفون أحياناً بملابس الدرك أو الجيش، يقيمون الحواجز على الطرقات ويوقفون الناقلات بحسب اختيارهم (الذي يتراوح بين الناقلة الخفيفة العائلية وبين الحافلة التي تقل المسافرين)، وبعد التحقق من الهويات، كانوا يقتلون آخر الأمر، بنحو تعسفي أو هادف، بعض المسافرين أو معظم المارة. هذه «الحواجز المزيفة» هي وراء مذابح حقيقية على الطرقات، في النهار أحياناً، وفي الليل تفضيلاً. فبعد سلب المسافرين أوراق هويتهم وكل شيء ثمين، كان يجري قتلهم بطرق شتى، الأغلب ذبحاً بالسلاح الأبيض، وبقطع الرؤوس أحياناً، ورمي الرؤوس في الحفر، وهي ممدّدة على أسفل الطريق أو مرفوعة على خوازيق، على طول الطريق. وكان هناك جثث محشوة بالمتفجرات، مجهّزة للانفجار عند أول استعمال من أي كان، يريد التدخل في مواضع المجزرة.. أما النساء فهن على الأغلب موضوع سبي وخطف، كن يختفين بلا أثر. لقد عانى نقل البضائع والمسافرين أشد المعاناة من تلك العمليات التي كانت تحد من تنقلات المواطنين وأغراضهم، وتالياً تحدّ من النشاط الاجتماعي ومن المبادلات الاقتصادية بين المناطق.

هنا لاعبون متورطون مباشرة في تنفيذ بعض هذه الأعمال يروون بعضها من الذاكرة:

- تدمير مقري الدائرة والمجلس البلدي (دائرة فيض البطمة).

- هجوم بواسطة «الحبحب» على قرية عمورة وعلى قرى أخرى في سهل المتيجة.
- هجوم على قاعدة سوناطراك في حاسي دلاع.
- هجوم وإحراق منشأة بناء في أم العظم.
- وضع قنبلة محلية في مركز الدرك في تنيرة.
- سرقة زجاجات اسيتيلين من قبل إرهابيين في مجموعة ناشطة في ولاية معسكرة.
- إحراق ليسيه بومدفع.
- وضع قنبلة في صالة سينما أطلس البليدة، يوم 13/ 5/ 1998.
- نسف أنبوب غاز في سيدي عامر (ولاية مسيلة) يوم 20/ 6/ 1998.
- تخريب جسر الباقورة، ولاية شرشال، وتدمير بالمتفجرات لمدرسة أحمد بكاش في الباقورة.
- عدة حواجز مزيفة على الطرقات، خصوصاً حول مدينة الجزائر، البليدة، المدية؛ وضع عدة قنابل محلية الصنع في أماكن عامة، لا سيما في الأسواق والمطاعم والمقاهي؛ أعمال نهب وسلب أموال تطيل لائحة الرذائل التي ارتكبها بعض إرهابيي منطقة الوسط.
- نصب بضعة كمائن على دروب القوافل العسكرية أو قوافل رجال الدرك. هذه الكمائن سمحت بالاستيلاء على أسلحة وذخائر وكذلك على عتاد متنوع (راديو، منظار مقرّب...). أحياناً هناك رهائن يأخذهم الإرهابيون.
- سرقة قطعان من الغنم، وسلب أموال.

اعتداءات فردية: بعض الحالات العينية

كان لاستعمال المجموعات الإرهابية سلاح الاغتيال الفردي، دلالات مختلفة باختلاف جماعة الانتماء والمرحلة. فضلاً عن التأثير الإعلامي المرتقب، بحيث يكون تأثير الإرهاب كبيراً على قدر ما تكون الضحايا مصابة في الرأس غالباً. إن قطع الرأس، من حيث جانبه العنفي والدموي على وجه الخصوص، لا يمكنه أن يمنعنا

من تقريب هذا العمل من الرمز إلى ما تحدثنا عنه سابقاً، نعني هذه الرغبة في «تصفية أدمغة» الجزائر.

في أحوال عديدة، كان يستعمل الاغتيال الفردي لكي يسمح لمؤيدي الحركة بالانتماء الكامل إلى الجماعات الإرهابية والانضواء في نطاقها. لقد كان، بنحو ما، ضمان ولاء تجاه الجماعة. فهذا الضمان يكون دالاً على قدر ما يكون الشخص المغدور قريباً للقاتل أو شخصية معروفة في المنطقة (شرطي، موظف كبير، ...).

وفي حالات أخرى، كانت هذه الاغتيالات أعمالاً إجرامية ولصوصية و/أو تسوية حسابات، أكثر منها أعمالاً سياسية الطابع. مثال ذلك أن عدداً من الرعاة جرى اغتيالهم فقط لكي يتمكن الإرهابيون من الاستيلاء على الحيوانات التي كانوا يحتفظون بها. وهكذا، يمكن «تسوية» مشاكل وراثة بين أقارب، كانوا يتنازعون حول ممتلكات مشتركة.

زد على ذلك أن هذه الاغتيالات كان يراد لها أن تكون حاملة رسالة «أخلاقية»، فكان الإرهابيون يهجمون على نساء يمارسن مهناً غير متطابقة مع مبادىء هذه الجماعات (مدرسات بلغات أجنبية، نساء عاملات في الشرطة، صحافيات، ممرضات، مزينات...)، أو يهجمون أيضاً على أزواج بلا دفاع على الطرقات. كما كان المثليون هدفاً لـ «تصفيات» شبه منتظمة، وكذلك حال المومسات أو النساء اللواتي يعشن وحدهن فقط.

أخيراً، يمكن أن تكون هذه الهجمات من الأعمال الهادفة، المنظمة بدقة والمنضجة بأناة.

يروي لنا شهودنا، مثلاً:

- اغتيال حارس سد «المستقبل».
- اغتيال شرطي في بومدفع.
- اغتيال قائد كتيبة الدرك في حمام ريغة.
- اغتيال مواطنين في بومدفع وجبّارة حمام ريغة.
- خطف السيد بوحميدي العيد وابنه عبد النور، يوم 2/ 10/ 1997، على أيدي أربعة إرهابيين، قتلوهما في بوشراحيل.

- اغتيال 4 رعاة بالسكين في محلة تينيزة.
- اغتيال رئيس جهاز الشرطة القضائية (المقدم بوخرّاج).

● محنة الأسيرات: النساء اللواتي خطفتهن الجماعات الإرهابية (استناداً إلى بعض الحكايات)

إن العنف الإسلاموي الذي انهمر على الجزائر، لم يوفّر الرجال ولا النساء ولا الأطفال ولا الرضع الصغار. فبحسب المخطط المعتمد وفقاً «لفتاوى الشيوخ»، كل مواطن لا يكون في جانب الإسلامويين هو عدو واغتياله حلال.

لقد شكّلت الاغتيالات الفردية معلماً من معالم نشر الإرهاب بين الأهالي. ثم جاءت المجازر الجماعية لتضخم هذا الإرهاب.

والحال، هناك جانب قلما جرى تناوله، يتعلق بضحايا الإرهابيين، نعني المخطوفات.

ثمة عدد كبير من الصبايا والمراهقات والسيدات الشابات كان يجري خطفهن بدلاً من ذبحهن في سياق المجازر الجماعية، وذلك لتلبية بعض حاجات الإرهابيين، فيقضين عدة أشهر، وحتى عدة سنوات في الأدغال. كان يجري نقل المخطوفات من معسكر إلى آخر، ويجرين أحياناً لمسافات عدة ساعات وحتى عدة أيام في الجبل، يمشين نهاراً ويسرن ليلاً، بحيث لا يعدن يعرفن أين أصبحن. أما التي تحاول الهرب فيُحكم عليها بالاغتصاب حتى الموت. ولكن أكثريتهن، كائناً ما كان سلوكهن و«استعماله»، سيجري اغتيالهن، ذبحاً، على التفضيل.

وصلتنا شهادات من أولئك النسوة، اللواتي كنّ في آن ضحايا الإرهابيين وضحايا المجتمع الذي يحرّم كل امرأة مخطوفة. ولمجرد كونها قد تعرضت للاغتصاب (عدة اغتصابات جماعية، بالقوة) فإنها سوف تعتبر مذنبة، وعلى الأقل منبوذة. كان الفرار يشكل فرصتهن الوحيدة للخلاص. لم يترددن في محاولة الفرار؛ ونجح بعضهن.

اللواتي قبلن الإدلاء بشهادتهن، سيقلن:

ف. د.، التي جُزرت عائلتها في نطاق حرب عشائر، تقول:

«في المعسكرات التي جرى اقتيادي إليها على التوالي، صادفت عدة نساء وحتى فتيات صغيرات، كن مثلي، هدفاً للخطف، وعانين المصير نفسه يومياً». وتضيف: «أنا

شخصياً اغتصبني 19 إرهابياً، من بينهم (عنتر الزوابري) الذي كان يعيش في عائلة». «الجميلات من بين الصبايا المخطوفات كان يجري إرسالهن الى «الأمير» الوطني عنتر الزوابري والمقربين منه، فيما توضع الصبايا الاخريات في تصرّف مجموعات محلية وتعانين من الاغتصاب الجماعي بلا انقطاع. عندما يحبلن أو يصبحن «مزعجات»، مثلاً عندما ينبغي على الجماعة أن تهرب، كان يجري ذبحهن ورميهن احياناً في أعماق الآبار أو في الأودية. لم يحظين أبداً بحق الدفن المناسب».

تشرح ف. د. مبدأ «السَّبي» المفروض عليهن:

«إنها علاقات جنسية يجب أن تقيمها صبية عذراء مع عدة أشخاص، نوع من الاغتصاب الجماعي المفروض على سبيّة الحرب (مختلف عن «زواج المتعة» (الذي هو زواج مؤقت لا يخص سوى شريك واحد). وهكذا حبلت الصبية مهدية ح.، بعد عدة اغتصابات قام بها الإرهابيون. عنتر الزوابري الذي لا يستطيع التساهل إزاء وضع كهذا، راح يضربها ليجعلها تجهض».

حسب إرهابيين تائبين م. ل. وم. أ.، اللذين كانا ينشطان في منطقة المسيلة، سيخبراننا أن

«دزينة الصبايا المخطوفات في خلال عدة عمليات، جرى قتلهن، ما عدا ثلاثاً منهن: اعتبرت اثنتان منهن «سبايا»، والأخرى، اعتبرت زوجة لإرهابي في إطار «زواج المتعة». ثم يشرحان الفائدة المزدوجة للسبي والخطف: «تُستعمل النساء المخطوفات إبان المجازر الجماعية كدرع بشرية إبان تراجع الإرهابيين. ثم يستعملن كـ «سبايا» في المعسكرات ويقمن بمهام منزلية. احياناً يقمن بحمايتنا من قوى الأمن، التي لا تتجرأ على إطلاق النار علينا، عندما تعلم اننا نعتقل رهائن أو رهينات».

- مسير السبيّة:

هذه الوقائع ترويها س. ع.، المخطوفة يوم 29/ 12/ 1997، إبان مجزرة جماعية في أولاد سحنون (غرب غيليزان) ارتكبها جمع من 33 إرهابياً، («الأفغان»). لقد تمكنت من الهرب، بعد 18 شهراً تقريباً من الأسر.

بدأ الإرهابيون، الملتحون والمرتدون أردية أفغانية، الذين يقودهم «الحارث» في بوقارة (ولاية البليدة)، بإخراج والد الضحية من منزله، ثم اقتادوا الصبية إلى منزل آخر حيث كان هناك صبية أخرى مخطوفة، تدعى ب. عمرية، أرغمها الإرهابيون على دلّهم إلى المنازل الأخرى في أولاد سحنون، التي كانت تأوي صبايا. في دوّار آخر،

دوّار موحة بطيّب، خطفت أربع صبايا من عائلاتهن. وفي دوّار طبيلية، خطفت صبيتان. وفي الوقت نفسه، أقدمت مجموعة أخرى من الإرهابيين على خطف ثلاث صبايا في دوّار خرارية.

لا يروي لنا الشاهد سوى الوقائع المتعلقة بأعمال الخطف؛ لكنه يوضح تماماً أن الصرخات ونداءات الاستغاثة كانت تأتي من بيوت يعيث فيها الإرهابيون.

حسب الشاهد، الصبايا العشر المخطوفات، المتحدّرات من عائلات شتى، هن:

ـ ب. عمرية	17 سنة
ـ ب. فاطمة	17 سنة (ابنة عم عمرية)
ـ ب. خدّة	19 سنة
ـ ب. خيرة	17 سنة
ـ ب. عايشة	20 سنة
ـ ب. العيدية	16 سنة
ـ ب. خيرة	17 سنة
ـ ب. فاطمة	17 سنة
ـ ا. فاطمة	16 سنة
ـ س. الخير بختة	16 سنة

بعد الخطف، تجبرن على السير ثلاث ليال عبر الغابة، تليها استراحات نهاية طويلة. يصلن أخيراً إلى القواسم، بلدية مغلية (ولاية تيارت) حيث ينتظرهن عشرون إرهابياً في بيوت مهجورة. المجموعة هناك يقودها «يعقوب» بوقارة.

تمكث الأسيرات نحو 20 يوماً في القواسم، يكنّ في خلالها عرضة لاغتصابات منتظمة ومتكرّرة من جانب عدة إرهابيين. الصبية بصحراوي فاطمة قتلت بالرصاص، على يد الإرهابي شبلي الذي لم يقدّم أي تفسير للأسيرات الأخريات.

بقيادة يعقوب قامت مجموعة إرهابيين بـ «مهمة» وجلبت ست صبايا أخريات تتراوح أعمارهن بين 13 و17 سنة.

ومن ثم، وكنتيجة محتومة للاغتصابات الكثيرة التي تعرّضت لها السبايا، حمل بعضهن في مهلٍ قصيرة نسبياً. في فترة أولى، كان الحمل يكتمل، فيولد الأطفال في

المعسكرات الإرهابية. إنها مهمة جديدة لنساء المعسكر: مساعدة المرأة التي تلِدُ وتقديم العناية الأولية للمولود الجديد وللأم. المؤسف هو أن هذا النمط من الحوادث سرعان ما صار غير قابل للتحمل، وحتى غير قابل للتساهل في المعسكرات التي صار نقلها أكثر صعوبة، كلما ازداد عدد الرضّع، وازداد احتياجهم إلى رعاية خاصة متعاظمة، يصعب تأمينها في الأدغال.

اعتمد الإرهابيون حلاً للتخلّص من أعباء الأطفال الذين كانوا ينجبونهم، والذين لا يعرفون من هو منجبهم بالتحديد: قتل المولودين الجدد عند ولادتهم. وهكذا، كان كبيراً عدد النساء اللواتي خُطفن واغتُصبن، ورأين أطفالهن يقتلون، تحت أنظارهن، عندما كانوا يأتون إلى العالم.

حتى لا يتدبّروا أمور الحمل في المعسكرات، ولا «يتحملوا» أسيرة حاملاً لعدة أشهر، صار من الملح ألا تصبح حاملاً. آلياً، كان يجري إجهاض كل امرأة حامل. والحال، فإن الإجهاض ممارسة ممنوعة منعاً باتاً في الإسلام. وتالياً، كان لا بد من جعل المرأة الحامل تُجهض «فطرياً» من دون أدنى عامل مجهض. فمنذ أن تشتبه بعضهن بحمل أسيرة ما، كانت تُكلّف بأشد المهمات صعوبة. فإذا استمر الحمل، كانت تعرض لأعمال عنفية بالغة التنوع، يفترض بها أن تؤدي إلى إسقاط الجنين أو المُضغة. ومثاله أن تلك النساء كن يتلقين من الإرهابيين رفسات عنيفة على بطونهن.

كان يُجهض بعضهن في ظروف من العذاب الشديد؛ وعلى هذا النحو كانت نسبة كبيرة منهن تفجّر عضواً وتموت. في بعض المجموعات، وربما لاختصار آلام النساء، كان يجري قتل النساء الحاملات، بكل بساطة، ولأي سبب كان.

يوم 22/ 1/ 1998، جرى اقتياد س. ع. وع. ف.، مع 22 إرهابياً، بينهم يعقوب، إلى منطقة المدية، مروراً بتيسمسيلت (ثنية الحد). يستمر الحدث طيلة 8 أيام، وتجري التنقلات سيراً على الأقدام، وأحياناً على ظهور البغال والخيل، لا سيما في الليل، في غابة بوعيشون، تصل المجموعة أخيراً إلى هدفها: «معسكرة» إرهابي مكوّن من 4 معاقل، يعيش فيها إرهابيون آخرون بقيادة مصطفى، المعروف باسم عبد الملك بوقارة، الذي كان قد حلّ محل أبي علي من واد سمّار، الذي أعدمه رجاله لأنه كذّب على «القيادة».

في هذا «المعسكر»، أقامت س. و. ثمانية أيام، كلّفت خلالها بأعمال صيانة وتعرّضت لعدة اغتصابات يومية.

مجدداً، جرى نقل الضحية إلى معسكر آخر، تحت حراسة مشددة دوماً. هذه المرة، قادها المدعو أبو يوسف من البليدة ونور الدين الملقب بلقب ذرار (ممرض سابق)، إلى معاقل أخرى. هذا المعسكر الجديد، المسمى «الحد» كان يستعمل «كمستوصف تمريض» حيث يستطيع الجرحى أن يتلقّوا بعض العلاجات الأساسية بإشراف نور الدين، كان فيه ستة جرحى، منهم أربعة فقدوا بصرهم. هناك أيضاً، كانت تقع كل الأعمال المنزلية على كاهل أم الخير، التي كانت باستمرار موضوعاً لاغتصابات مبرمجة من طرف الإرهابيين، ومن ضمنهم الجرحى.

بعد قضاء أسبوع في «مستوصف التمريض»، يقوم إرهابيان هما (بلال من أولاد سلامة ـ البليدة وجلالي، المعروف باسم براهيم بن سعد من بوقارة ـ المقتول بعد ذلك)، باقتياد الضحية إلى معسكر آخر، معروف باسم «مدرسة تبوك»، على بعد ثلاث ساعات سيراً، جنوب «المستوصف»، تحت إدارة المدعو فيصل... هذا المعسكر الجديد يأوي 25 إرهابياً سيغتصبونها، طيلة 15 يوماً، عدة مرات يومياً.

يوم 2 آذار/مارس، لا تزال الضحية في عهدة نور الدين «الممرض» وابراهيم، لاقتيادها مجدداً إلى «المستوصف»، بأمر من «الأمير» أبي يوسف من بوقارة. ستمكث هناك حتى فرارها، وهي تعاني من البلاء نفسه الذي عانته حين مرورها الأول بالمستوصف. في ليل 15/ 4/ 1998، عند الرابعة صباحاً، تمكّنت س. و. من فك وثاقها، الذي كانت توثق به كل ليلة بالقرب من جلاديها؛ فانتهزت فرصة سباتهم العميق، وهربت. بعد مسيرة عدة ساعات، وصلت إلى المكان المعروف باسم عين بلخير، بلدة بوعيشون، من ولاية المدية، حيث تولّت أمرها فصيلة عسكرية.

● ظروف الحياة في الأدغال

على الأغلب، تبدو معسكرات الإرهابيين في أشكال معاقل أو مهاجع محفورة في الجبل. أحياناً تغطي خيام بلاستيكية هذه المعاقل، مما يسمح، بالمناسبة، باستقبال المزيد من الإرهابيين وأحياناً من المجموعات المتنقلة أو أيضاً، استقبال أشخاص معتقلين كرهائن.

هناك مساحة مخصصة للمطبخ. وأحياناً، يكون هناك «مستوصف تمريض» في أحد المعاقل، ويسمح للجرحى بتلقي بعض الإسعافات الأولية التي يقدمها لهم إرهابيون آخرون (ممرضون أو أطباء سابقون التحقوا بصفوف الإرهابيين).

معظم هذه المعسكرات لا يقدّم سوى القليل من الخدمات المناسبة لشاغليها. ذاك أن هذه المعسكرات يجب أن تكون سهلة النقل أو المغادرة، فهذه المرونة هي أحد الشروط الرئيسة لبقاء جماعات الإرهابيين الذين كان ينبغي عليهم الهرب، باستمرار، من قوى الأمن.

في هذه المعسكرات، شروط حياة الإرهابيين في غاية الصعوبة. فالحياة اليومية قوامها مسيرات طويلة في الجبال، مع غداء غير كاف، وملابس غير مناسبة، خصوصاً في الشتاء، إبان فصل الثلوج. إن البرد والأمراض أجزاء لا تتجزأ من حياة المعسكرات، على الرغم من أعمال النهب والسلب التي يمارسها الإرهابيون بصورة منتظمة، بعد المجازر الجماعية. سيقول ب. أ.: «قبل اعتقالي، كنت أعيش كمتوحش، كغول، معرّض للبرد ولظروف حياتية صعبة جداً... في الأدغال يعلمنا («الأمراء») أن قوى الأمن تعذب وتقتل بلا رحمة».

إن هذا البؤس اليومي هو نصيب الإرهابيين. أما «الأمراء» فكان لهم الحق في أفضل الظروف، على صعيد المأوى والمأكل والنساء. فمعاقلهم المسدودة، الملبّدة غالباً بالسجاد، كانت في بعض الأماكن مزودة ببلاط، وخزفيات وكهرباء موصولة بمولدات كهربائية. حتى إن النساء المخطوفات كن موضع انتقاء، فأهمهن كنّ يُغتصبن أولاً من قبل «الأمراء» قبل منحهن لبقية المجموعة. وكان في تصرّف نساء «الأمراء» شابة أو شابتان من بين الأسيرات اللاتي كن يهتممن بهنّ وبأولادهن حَصْراً.

لكن ما أصاب معنويات «الجحافل» في الصميم، كما توضح الشهادات، كان الانشقاق الذي ضرب قلب الجماعة الإسلامية المسلحة في مقتلها: الحروب الداخلية بين مختلف نزعات المجموعات المسلحة؛ تلك الحروب التي أدّت إلى مقاتل حقيقية بين المجموعات، بهدف (أساسي لكنه غير معلن) هو استلام مقاليد زعامة العمل الإرهابي. يقول تائبان ج. ح. وص. م.، كانا ينشطان في منطقة الجلفة:

«إن موقف بلمختار (الذي انفصل عن الجماعة الإسلامية المسلحة|تيار الزوابري، المدعوم هو نفسه من قبل ح. خليفي المعروف باسم فليشة) أدى إلى انقسامات داخل المجموعات الإرهابية. لقد تلبّد الجو كثيراً، أواخر 1997. فقد نشبت حرب عشائر حقيقية

بين المجموعات. فقرّر مؤيدو عنتر الزوابري تصفية كل إرهابي، لا يعترف بسلطته، وتصفية المجموعات التي تفارقه». في سياق الأفكار ذاتها، سيضيف شاهد آخر، أ. ي.، كانت تنشط مجموعته في ضواحي عين الدفلة: «لقد تزعزعت معنويات إرهابيي مجموعتي، التي يقودها علّالي أحمد المعروف باسم مصعب، جرّاء الحرب التي أعلنها عنتر الزوابري على المجموعات المنشقة. كان يتصور عدد كبير من رفاقي أن يلتحقوا بمجموعات أخرى تعتبر أكثر اعتدالاً، إذ كانوا ضد المجازر الجماعية».

يرى الإرهابي ب. ع.، الملقب بلقب جعفر أن

«التدرّج الرّتبي داخل المجموعات الإسلاموية المسلحة كان يجري وفقاً لمعايير قليلة الوضوح. فحتى يُعيَّن إرهابي ما «أميراً» ذات يوم على مجموعة أو منطقة، كان يجب عليه أن يحقق الشروط الآتية:

- التدليل على فعالية شديدة بنحو خاص، عنيفة ودموية (اغتيال، ذبح، تخريب...)؛
- أن يكون زلمة «أمير» معين سابقاً؛
- أو أن يكون متحدِّراً من منطقة رئيسه ذاتها».

إن التنقلات المتواصلة والصراعات الداخلية التي كانت تنهش المجموعات الإرهابية، فضلاً عن الحروب العشائرية، والحذر الذي استوطن بين أعضاء المجموعة الواحدة، والإعدامات التي يأمر بها «الأمراء»، أفضت جميعها إلى القضاء على عدد كبير من الإرهابيين. فبدأ أفق الاستسلام لقوى الأمن يغوي أكثر من شخص. سيقول إرهابي من مجموعة «الاستقامة»: «يسود جو من الإرهاب داخل المجموعة حيث يرغب عدة إرهابيين في التوبة؛ لكنهم يخافون من أعمال انتقامية محتملة من جانب الأجهزة الأمنية، كانت تشيّعها الدعاية المتداولة في الأدغال».

شاهد آخر، شقيق إرهابي، نجا من مجزرة أبادت عائلته، سيقول: «أخي، إ... إرهابي ينتمي إلى مجموعة الزوابري، ويرغب في تركه، زارنا لوقت قصير قبل المذبحة. فأعلمنا أنه ينوي الفرار، لكنه متخوف علينا وعلى أمننا. وقال إنه كان يخشى علينا من انتقام مجموعته من أفراد عائلتنا»، وهذا ما حدث لنا، إذ وقعت العائلة ضحية لمجزرة جماعية في الليلة عينها.

• صراعات داخلية

شهدت المجموعات الإسلاموية المسلحة، في مجرى تطورها، صراعات

وخلافات حول نمط العمل والأهداف والبرامج. ففي وقت مبكّر ظهرت هذه الخلافات وكانت وراء تكاثر المجموعات والشلل (التي لم يشتبه بها الأهالي) المسلحة التي اتخذت من المدنيين رهينة لها، محاولة الضغط على الدولة، أو بكل بساطة، على مجموعات مسلحة أخرى.

الإرهابي ب. ن.، من مجموعة «الاستقامة» التي كانت ناشطة في ولاية المدية، يسرد لنا واقعة ملحوظة ودالة: جرى إعدام أكثر من 50 إرهابياً من مجموعته، على يد زعيمهم، بمساعدة من أوليائه. وكان خطأ هؤلاء الإرهابيين المقتولين أنهم أعربوا عن استيائهم من المجازر الجماعية المرتكبة بحق المدنيين العزّل، ومن خطف النساء، وبالأخص من رفض «الأمراء» إجراء مفاوضات مع الأحزاب الدينية الأخرى التي كانت قد قبلت الهدنة.

يعترف عدة شهود تائبين أنهم قرّروا الانسحاب من المجموعات الإسلاموية المسلحة بعدما أدركوا أن أمراءهم يرفضون الهدنة، وخصوصاً عندما سار هؤلاء على طريق تصفية كل أولئك الذين أخذوا، في مجموعاتهم، يرتابون لسبب أو لآخر بـ «أساس القضية». وأدت إعدامات رفاقهم أو إرهابيين من مجموعات أخرى، إلى جعل «الأمراء» يفقدون رصيدهم لدى رجالهم. فلم يعد في مستطاع أي إرهابي أن يكون واثقاً من أن ولاءه «لزعمائه» يكفي لحمايته وأمنه.

زد على ذلك أن عدداً من إرهابيي مجموعات الجماعة الإسلامية المسلحة/ تيار الزوابري، الذين كانوا يعارضون، مثل ب. ف.، المجازر الجماعية، غادروا مجموعاتهم المتتالية لكي ينضمّوا إلى المجموعات التي كانت تقبل الهدنة، لا سيما المجموعات التي يقودها قرطالي مصطفى. يرى هذا الشاهد أن مجازر غيليزان وتيارت ربّما ارتكبتها مجموعات الجماعة الإسلامية المسلحة/ تيار الزوابري. وفي أثناء نقل الإرهابيين إلى أماكن الجرائم، جرى قتل أكثر من ثلاثين إرهابياً على أيدي صحبهم بسبب رفضهم المشاركة في المجازر الجماعية المبرمجة.

هناك إرهابيون آخرون، مثل ب. م.، رأوا رفاقهم يقتلون، أمامهم، أفراداً من عائلاتهم فقط لأنهم كانوا يسكنون أحياءً مشهورة بإيوائها شبكات مساندة لمجموعات إرهابية أخرى. وبما أن التفريق لا يمكنه أن يتناول دوماً تفاصيل هويات الضحايا،

كان ب. م. رأى والده يُقتل، وكذلك أخاه، أمام ناظريه، بأيدي رفاقه، الذي قام مئة منهم باجتياح قرية مجاجي الأربعاء. كان «الأمير» رحموني عبد القادر يقود العملية. وبعدما قسّم فرقته إلى ست مجموعات صغيرة، أمر ببدء العمليات. كانت تلك القرية مشهورة بالولاء للمجموعة المنشقة الخاضعة لقرطالي. وقع هناك أكثر من 30 قتيلاً.

إن الدوافع التي دفعت الإرهابيين إلى تغيير مجموعات أو إلى الاستسلام لرجال الأمن، متنوعة بقدر ما هي كثيرة. غير أن الإرهاب الذي كانت تخال أنها تنشره، آل إليها فسكنها ودفعها جزئياً، على الأقل، إلى التناحر أو إلى ترك الحركة.

■ نهاية «أمير»

يرى ج. ح.، الذي كانت مجموعته ناشطة في منطقة الجلفة، أن الانشقاقات داخل المجموعات المسلحة في جنوب البلد ظهرت عند وفاة «الأمير» جمال زيتوني واستبداله بعنتر الزوابري.

ربما كان الأمير الملقّق لمنطقة «الجنوب»، ل. بلمختار الملقب بلقب خالد أبي العباس، المعروف بـ «الأعور»، قد رفض تعليمات «الأمير الوطني» الجديد للجماعة الإسلامية المسلحة، كما رفض مبايعته. فأدى موقف بلمختار إلى انقسامات داخل المجموعات الإرهابية. وفي أواخر 1997، تدهور الوضع.

لمواجهة تمرّد مجموعات إرهابية في «منطقة الجنوب»، أرسل عنتر الزوابري الأمير الجديد، في شهر آب/أُوت، مجموعة إرهابية من العاصمة، قوامها 15 إرهابياً بقيادة خليفي عثمان، الملقب بلقب حسين فليشة، المشهور باسم أبي هريرة، لفرض النظام على هذه المنطقة. تصرّف عثمان خليفي منذ وصوله إلى الجنوب (إلى جبل بوخيل) كأنه زعيم مطلق.

أما الإرهابي نويوة بشير، الذي كان يأمل بتعيينه «أميراً» على منطقة الجنوب، فقد ذهب إلى شريعة لكي يدافع عن قضيته ويتقدّم بترشيح نفسه. وفي غياب نويوة (Nouioua)، باشر عثمان خليفي بإعدام عدة إرهابيين تابعين لمجموعات شتى، لأسباب مختلفة، مرتكباً، فوق ذلك، مجازر جماعية حقيقية ضد المواطنين، على الرغم من ولائهم للجماعة الإسلامية المسلحة.

أمام تدهور الوضع، وزّعت مجموعة بلمختار منشوراً جاء فيه أن منطقة الجنوب

دخلت في الانشقاق، وأنها افترقت عن الجماعة الإسلامية المسلحة/ تيار الزوابري.

كلّف خليفي قبل رحيله، الإرهابي سعيدي سعد، المتلقّب بلقب إسحاق، بالبدء بتصفية جميع الإرهابيين الذين يعارضون خط «الأمير الوطني» عنتر الزوابري. أما سعيدي سعد فقد أُغتيل، بدوره، على أيدي مؤيدي بلمختار.

انقضت عدة أشهر، والقاعدة هي، تحركات جحافل، تبديل «أمراء»، تصفيات حسابات داخل مجموعة واحدة وبين مجموعات مختلفة.

في ليلة 8/ 7/ 1998، تمكنت قوى الأمن من تحديد سبعة إرهابيين، كانوا يحاولون الخروج من ملجأ، واقع في بوزريعة، أحد الأحياء القائمة في مرتفعات مدينة الجزائر. ومنذ عدة أسابيع، كانت قوى الأمن قد حدّدت موقع مجموعة إرهابية مكوّنة من 11 عضواً، بينهم عثمان خليفي، الذي كان آنذاك «أمير» مجموعة الجماعة/ تيار الزوابري.

الإرهابيون السبعة، الذين كانوا خرجوا من ملاذهم أمام قوى الأمن، كانوا بنوع ما قرابين لزعيمهم خليفي، الذي كان يأمل فسحة من وراء ذلك، ليتمكن من الفرار برفقة رفيقه الإرهابي «رياض الأشقر». استمرت العملية عدة ساعات. وحين حلّ الليل، نفدت الذخيرة، ولم يقتل بقية الإرهابيين إلاّ في صبيحة 9 تموز/ جويليه.

سيكون مقتل عثمان خليفي ضربة شديدة على الجماعة الإسلامية المسلحة/ تيار الزوابري، بسبب الإرهاب الذي كان قد أشاعه في منطقة نشاطه. مع غياب خليفي، انخفضت كثيراً قدرات الجماعة على الإيذاء في العاصمة وضواحيها، الأمر الذي خربط كثيراً مخططات عنتر الزوابري الذي كان يرتجي، من وراء خليفي وبعض «الأمراء» الآخرين من العيار نفسه، أن يتمكن من إغراق العاصمة في الدم، هي وضواحيها إلى أبعد أجل، ذلك العمل الذي كان يلزمه لفرض سلطانه على مجمل المجموعات المسلحة في المنطقة المذكورة.

● لالا فاطمة، امرأة إرهابية

لم تتوان الحركة الإرهابية طيلة سنوات الدم هذه، عن استخدام كل الطاقات المادية والبشرية الممكن توافرها حتى تضخم سعة وعدد وأثر العمليات التي كانت تقوم بها، إلى أقصى حد ممكن. فجرى تجنيد رجال من كل الأعمار في الصفوف

الإرهابية: استخدم أطفال وشبان مراهقون أدلاّء، وناقلي رسائل أو أيضاً لنقل أسلحة بعد هجمات في المدينة.

لكن المجموعات الإرهابية الجزائرية (خصوصاً الجماعة الإسلامية المسلحة) خلافاً لتصوراتها بالذات حول مكانة المرأة ووظيفتها في المجتمع، لم تتردد طويلاً في تشكيل مجموعات إرهابية مؤلفة من النساء فقط، وعلى رأسها «أميرة»، امرأة (تبقى تحت رقابة «أمير» محلي ذكر).

بادىء الأمر، كانت النسوة، المتعاطفات مع الحركة الإسلاموية، أو المنتسبات كلياً إليها، مكرّسات لمهام منزلية، عندما يكنّ في معسكرات إرهابيين. وكن مكلفات بأعمال الصيانة والصحة في الأماكن الحياتية، وبالملابس، وإعداد الوجبات، وعجن العجين، والاعتناء الأولي بالجرحى. ثم انضافت مهمة أخرى إلى «مخطط مهماتهن»، خصوصاً، عندما بدأ يقتاد الإرهابيون إلى المعسكرات، بعد الهجمات أو المجازر الجماعية، سيدات شابات وصبايا مخطوفات من عائلاتهن، لاستعمالهن في إشباع حاجاتهم الجنسية.

والحال، فإنَّ أولئك السيدات والصبايا الشابات كنَّ يعشن في السبي (الأسر) ولم يكن لهنَّ همٌ سوى الهرب. وعليه، كان لا بد من حراسة دائمة للمعسكر، دون أن تأخذ هذه المهمة أية عناصر من جحافل الإرهابيين. وهكذا فإنَّ نساء المعسكر كنَّ مكلفات بهذه المهمة الفاجعة وهي حراسة أولئك النساء الأسيرات، حتى يغتصبهن أول راغب بهنَّ.

كما كنَّ مكلفات بتحضير السبايا للزواج، («زواج المتعة») بحيث كان يجري تقديمهن قرابين على مذبحه؛ فهي ممارسة تحلّل، من زاوية الدين، العلاقات الجنسية مع امرأة لأجل مسمّى (وهذه محنة أخرى، مؤلمة بشكل خاص، تفرض على النساء المخطوفات من عائلاتهن، واللواتي يصبحن الزوجات الشرعيات لخاطفيهن).

إنه تصعيد جديد لعنف الأعمال المرتكبة من قبل نساء المعسكر. للمزيد من «الانتفاع بهن»، وللسماح لبعضهن بالشعور أنهن ملتزمات حقاً بالجهاد، كان ينبغي إيجاد مهمات حربية لهنّ. في مرحلة أولى، كن مولجات بخطف الأطفال.

ذاك أن امرأة تثير شبهات أقل من الرجل، عندما تقترب من طفل، بصرف النظر عن الوصايا التي يكون قد تلقاها من ذويه. على هذا النحو اختفى عدة أطفال، لأنهم

اتبعوا بكل سذاجة نساء كن يزعمن أنهن صديقات للأم وأن هذه طلبت منهن أن يأتين بولدها (من المدرسة مثلاً)، لأن لديها مانعاً كبيراً.

ثم لمعت الفكرة: لماذا لا يجري توريطهن في أعمال التخريب وفي أعمال القتل الفردي والجماعي مباشرة؟

على هذا النحو، تمكنت النسوة القادرات داخل المجموعات على أن يصبحن إرهابيات ناشطات، من الخضوع، بعد تجميعهن في مجموعات، لبرنامج تدريب على استعمال الأسلحة وتقنيات المقاتل والاغتيالات. حسب شهادة إرهابية تائبة م. ح.، متلقّبة بلقب لالا فاطمة، عضو سابقة في مجموعة من الجماعة الإسلامية المسلحة، عاملة في ولاية المدية، اقترب عنتر الزوابري، شخصياً، من أولئك النساء (سنة 1998) ليثني على جريمتهن تحت قبّة «الجهاد»، نظراً لأن تلك الجرائم كان يجري تشبيهها بقرابين بشرية، تكفل للمجرم وللضحية مكانة خاصة في الفردوس. وهكذا، كان يحضّهن على المشاركة في كل عمل إرهابي، ومن ضمنه المجازر الجماعية، والقتل ذبحاً، إن أمكن، قتل كل شخص يصادفنه، كائناً ما كان عمره وجنسه.

من مؤيدات للحركة أو من أعضاء في شبكات المساندة، انضممن إلى الأدغال لمساعدة الإرهابيين في قتالهم، تحولت تلك النساء، بعد فترة تدريب، إلى آلات قتل حقيقية ترتكب أبشع الجرائم، على غرار رفاقهن الذكور.

فضلاً عن الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الجماعة المنتمية إلى محاورتنا، لالا فاطمة، فإن هذه الأخيرة، لم تتردّد في الاعتراف لنا بما فعلت حتى نتمكن من أن نروي حكاية إقامتها بين الإرهابيين.

رافقت لالا فاطمة زوجها د. ر.، وانضمّت إلى مجموعة إرهابيي بعاطة، في ولاية المدية، مطلع سنة 1994. منذ وصولها، كُلّفت بمهام منزلية، تحت ضغط زوجها. فأمّنت جزءاً كبيراً من الأعمال المنزلية والصيانة للمجموعة بأسرها. لم تكن المهمة يسيرة في تلك الأدغال حيث الرفاه لا يكون دائماً هو الهاجس الأول لأولئك الذين يصمّمون الملاجىء. دام هذا الوضع قرابة عامين. ولكن زوجها أُعدم في مطلع 1996، بعد حكم سريع أصدره صُحيب قائد المجموعة، الذي كان قد اتهمه بسرقة أغذية.

ظلت لالا فاطمة طيلة شهرين، بعد وفاة زوجها، وحيدة في معقل، وقد أقنعها

قائد المجموعة أنها إذا استسلمت فسوف تعدمها فوراً قوى الأمن، التي قد تتهمها بأنها إرهابية خطيرة. بعد هذه الفترة من العزل (تنص الشريعة على أربعة أشهر عزل/ اعتزال النساء اللواتي توفي الزوج عنهن)، صارت لالا فاطمة سرية لقاتل زوجها بالذات، الإرهابي صُحيب. عندها، اقتادها إلى مجموعة أخرى في بلدة أوزرة، يقودها الإرهابي فاضلي عبد النور، المتلقب بلقب أبي عمر. في هذا المخيّم، يعيش جمع إرهابي، من النساء حصراً. كان فيه 15 امرأة، تتراوح أعمارهن بين 19 و36 سنة، تقودهن امرأة إرهابية، خيرة جبري، مولودة تومي، متلقّبة بلقب لالا خيرة، عمرها 65 سنة، زوجة إرهابي، أم لولدين إرهابيين قتيلين، وثلاث بنات زوجات إرهابيين (منهم «الأمير» فاضلي عبد النور، أول مصاحب للالا فاطمة).

تقف هذه المجموعة وراء مجزرة بن غيتون الجماعية (المرتكبة في 21/ 1/ 1997)، وقد اضطرت للانتقال إلى أدغال وادي الأكحل. في هذا الحين، صارت لالا فاطمة سرية أخ صاحبها الأول. لقد تنازل عنها فضلي عبد النور لأخيه فضلي علي.

تشدّد لالا فاطمة في روايتها على أن جميع النساء الإرهابيات هن متطوعات، فيما النسوة المخطوفات هن محجوزات، مغتصبات، وفي الأغلب، مآلهن القتل.

إلى ذلك، تروي أن مجموعة الإرهابيات النسائية، التي اندمجت فيها، مسؤولة عن القيام بعدة عمليات إرهابية:

ـ وضع قنابل محلية الصنع في ولايات مختلفة (المدية، البليدة، برواقية)،

ـ اغتيال نساء وأطفال بالسلاح الأبيض في عدة بلدات،

ـ أعمال تخريب: إحراق ليسيات، مشاغل...

ـ عدة مجازر جماعية استهدفت عائلات منشقين، ومخالفي أوامر، واغتيال جماعات من النساء أو المواطنين المقيمين في دوائر منعزلة وبلا دفاع، سهلة الجرح.

كما اعترفت بأنها اشتركت في عدة أعمال تخريبية وفي نصب كمائن، وحتى في مجازر جماعية، لم تتردّد، إبان ارتكابها، في الإقدام على القتل. تروي ثلاثاً منها بوجه خاص:

ـ مذبحة مقطع الأزرق الجماعية، في ولاية البليدة: من أصل ثمانية قتلى، ذبحت لالا فاطمة ثلاث نساء؛

– مذبحة دوّار بدارنة الجماعية، في ولاية المدية: من أصل ستة قتلى، هناك امرأة عجوز وطفلان، ذبحتهما لالا فاطمة؛

– مذبحة دوّار نشاشبة الجماعية، في ولاية المدية: من أصل عشرة قتلى، ذبحت لالا فاطمة امرأة وشابة.

عند هذه المرأة صارت الجريمة أمراً عادياً، وكذلك حال المنتميات إلى هذه المجموعة. فقد صار ذبح شخص مسألة عادية، نوعاً من الرتابة (الروتين) إبان الاعتداءات على مجموعات من المواطنين العزل.

ومن المفارقات أن أولئك النساء كن مقتنعات بأن ضحاياهم سوف يتطهرون، بفضلهن، من كل خطاياهم – لأنهم ماتوا في سبيل عزة الإسلام – وأنهم سيحظون بمكانة مميزة في الفردوس. وفي المقابل، كنّ يخفن من الموت، على الأقل الموت الكلي الحضور.

حسب شهادة لالا فاطمة، آلت الإعدامات السريعة داخل مجموعات الإرهابيين، والخلافات التي كانت قائمة بين الجماعات وحتى بين إرهابيي المجموعة الواحدة، إلى إثارة جو من الشك والحذر والخوف.

اندلعت حرب حقيقية بين المجموعات. فبدأ بعض الإرهابيين يرون في «التكفير» أو «التوبة» سبيلاً للخلاص. كما أن زعماء المجموعات كانوا يعلمون ويشتبهون بهذه الاحتمالات الارتدادية التي كانت تساور أفراد مجموعاتهم. فكانت التعليمات واضحة: لا يحق لأي إرهابي أن يعود، بقرار شخصي، إلى الحياة السوية. ومن يخالف هذا القانون سيعاقب بشدة. والحال، جرى اغتيال عدة تائبين، بعدما أطلقت قوى الأمن سراحهم. وفي الأغلب، لم تكن تنجو عائلاتهم، كما كان حال عائلة فريحة في بوينان، إبان مجزرة فريحة، ليلة 28 – 29 أيلول/سبتمبر 1997، التي ارتكبتها مجموعة من الجماعة (تيار الزوابري)، والتي قُتل فيها 47 شخصاً بوحشية، وخُطفت عدة شابات؛ كما أن الإرهابيين قاموا بتفخيخ جثة إحدى ضحاياهم بهدف إيقاع خسائر في صفوف الأشخاص الذين يرغبون في إسعاف الجرحى.

لكن وعلى الرغم من خطر مغادرة المجموعات الإرهابية، ومن الشائعات القائلة إن التائبين ستقتلهم قوى الأمن على الفور، آثرت لالا فاطمة، بعد إعدام لالا ليلى

(إرهابية أخرى من المجموعة) أن تعاني الخطر (بعدما كان «أمير» المجموعة قد قتل زوجها، وتالياً لم تعد لها عائلة قريبة في القطاع) وأن تهرب لكي تسلم نفسها إلى شرطة ولاية المدية.

على الدوام نجد في الشهادات الكثيرة التي تشير إلى التجاوزات الإرهابية، إشارة إلى جانب الجريمة بأنها «عادية» مع أعمال بتر: الرأس المقطوع، الأثداء المقطوعة لدى النساء، والأعضاء التناسلية المجذوذة لدى الرجال، الأرحام والفروج المحروقة، الأجسام المبقورة، إلخ. إننا نجد كل جوقة التعذيب والبتر فوق أجسام بشرية. هذا ليس عنفاً، إنه وحشية. وحشية تجري على المسرح العام حيث يجري الكشف عن العار الذي يمكن أن يصيب كل شخص في لحمه، والإيحاء بأن الآخر (الضحية) ليس كائناً بشرياً، على صورة «خالقه»، بل هو كائن دون البشر، مطرود من «مدينة الله» بالاستناد إلى «فتوى». هذه الوحشية تدّعي لنفسها الشرعية، لأنها تتغذّى من سلافة كلمة مقدسة: «الجهاد». فهي كلمة، بنظر الإرهابيين تبيح الوحشية الممزوجة بالعقيدة. وكما بيّن ذلك فيرونيك ناحوم – غراب، الفرق شاسع بين العنف والوحشية[17].

يمكن للعنف أن يكون عادلاً، صحياً؛ لكن الوحشية لا يمكنها ذلك أبداً. فالعنف يختار موضوعه (هدفه) وفقاً لحد أدنى من المعقولية، لكن الوحشية المنضافة إليه، لا تختار العدو الراشد وحسب، بل كل عائلته؛ كأن هزيمته لا تكفيه، فيُراد له الموت، ويبدو الموت من زاوية التوحش لطيفاً جداً، ما دام الهدف هو إذلال الإنسان واستعباده. وتالياً، لا نستطيع افتكار الوحشية بكلمات العنف نفسها:

«القاسي، المتوحش، هو دائماً «طاغية»، كائناً ما كان الجو واسم هذا الطغيان، وكذلك طابعه الآني أو «الخالد»: الطغيان يفرض نفسه دائماً «إلى الأبد». وبالضرورة يقع القاسي إلى جانب السلطة، فيما يمكن أن يكون العنفي هو المستضعف المحروم؛ وهذا الأخير لا يغدو متوحشاً، قاسياً إلا على من هو أضعف منه...»[18].

حواشي الفصل الرابع

(1) AICHOUNE (F.), BACKMANN (R.), *op. cit.*, p. 47.

(2) Voir en particulier, *Le Matin*, 5 mars 1995.

(3) GRIGNARD (A.), «Historique des groupes islamiques armés algériens», in *Algérie, les niveaux islamistes*, Les cahiers de l'Orient, 2e trimestre 2001, n°. 62, pp. 75-87.

(4) Entretien avec Youssef BOUBRAS.

(5) KEPEL (G.), Jihad, *expansion et déclin de l'islamisme*, Paris, Gallimard, 2000, pp. 262-263.

(6) Ce mécanisme est très bien décrit par Luis MARTINEZ, dans son livre, *La guerre civile en Algérie*, Paris, Karthala, 1998.

(7) BALIBAR (E.), «Violence»«: idéalité et cruauté, en HERITIER (F.), (Séminaire de), *De la violence*, Paris, Éditions Odile Jacob, 1996, p. 67.

(8) Voir *Le Matin* du 5 mars 1995.

(9) Cette lettre a été publiée dans son intégralité par la presse nationale; voir *Le Matin*, 12 juillet 1995.

(10) *Ibid.*

(11) LABEVIERE (R.), *op. cit.*, p. 201.

(12) «الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA) ممثلة خصوصاً في سويسرا، منذ 1993 بمحمود دهينة الملقب بلقب شيخ عمار، المتخصص في الفيزياء الذرية؛ الذي يتولّى مسؤوليات داخل لجنة منتخبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي كان، قبل تسلّله إلى الأراضي السويسرية، مقيماً لمدة قصيرة في فرنسا (سان - جني - پويي في منطقة L'Ain). هناك إسلامويان منحدران من تلمسان، محمد ثابت الأول الملقب بلقب هاني، خازن الحركة، ومصطفى براهيمي، وكلاهما من كوادر «الجبهة» في المنفى، ويعملان في سويسرا. وبنحو خاص، جرى تمويل الشبكات من طريق الأموال الآتية من المملكة العربية السعودية، التي تمر عبر مؤسسة مصرفية في كامبيون (لوغانو)، التقوى، التي يقع مركزها في باهاماس».

SALGON (J.-M.), «La Cause», une revue islamiste atypique, in *Algérie, les nouveaux islamistes*, Les Cahiers de l'Orient, 2e trimestre 2001, n°. 62, pp. 115-116.

(13) Il s'agit du Groupe Al-Djihad égyptien (dirigé par le cheikh Aymân El-Dhawahiri), du Groupe islamique combattant libyen (fondé en 1994), du Front islamique tunisien (branche armée du Mouvement En-Nahdah), de la Haraka al-Islâmiyya al-muqâtila fâ-l-Maghréb) (Mouvement combattant armé du Maroc), etc.

(14) Lire à ce propos le magnifique ouvrage de René GUITTON, *Si nous nous taison... Le martyre des moines de Tibhirine*, Paris, Calmann-Lévy, 2001.

(15) Sources: ce bilan chiffré a été élaboré à partir de la lecture des journaux suivants: *L'Authentique, El Khabar, Le Matin, Le Soir d'Aglérie, La Tribune* et *Le Watan*.

(16) SALGON (J.-M.), «Le Groupe salafiste pour la prédication et le combat (GSPC)», in *Algérie-Les nouveaux islamistes*, Les cahiers de l'Orient, 2e trimestre 2001, n°. 62, p. 66.

(17) NAHOUM-GRAPPE (V.), «L'usage politique de la cruauté: l'épuration ethnique (ex-Yougoslavie, 1991-1995», in HERITER (F.), *De la violence*, Paris, éditions Emile Jacob, 1996, pp. 275-323.

(18) *Ibid.*, p. 296.

الفصل الخامس

«الحياةُ مصدر للفرح،
لكن أينما وردَ النذل على الماء
أصبحت كل الينابيع مسمومة».

نيتشه، حول النذل،
هكذا «تكلّم زرادشت»

عود على بعض المجازر الجماعية، منها مجزرتان «بارزتان إعلامياً»

لنلقِ الضوء على هذه المجازر الجماعية بالعود على بعض الحالات، التي احتلت الصدارة في وسائل الإعلام. هناك أولاً، مجزرة ابن طلحة. هذه المقتلة التي أصبحت شهيرة، غداة نشر كتاب يوس نصر الله، بعنوان مَن قتل في ابن طلحة؟ (باريس، لا ديكوفرت، 2000)، وغداة إجراء تحقيق فيها من قبل فريق قناة التلفزة الفرنسية آنتين 2، وحول إقامة دعوى، تسمّى «1503»، أمام لجنة حقوق الإنسان لدى منظمة الأمم المتحدة بشأنها.

مجزرة ابن طلحة
حول شهادة يُوس نصر الله

يستحيل الكلام على ابن طلحة من دون الرجوع إلى الكتاب المذكور آنفاً الذي يصل، وهو يروي أموراً صحيحة، وصولاً إلى التأكيد المرعب الآتي: ربما تكون مجزرة ابن طلحة الثانية من صنيع الجيش. هذا الاستنتاج ليس مرفوضاً من قبل الحكومة والسكان فحسب، بل أيضاً من قبل الصحف اليومية الجزائرية المستقلة. إلى هذه المجزرة تعود (مجلة **Marianne**) الفرنسية، في عددها رقم 7 بتاريخ 19/ 11/ 2001، بعنوان يتضمن اقراراً: مَن قتل في ابن طلحة؟ نحن، الجماعة الإسلامية المسلحة. إن هذا الكتاب مفيد من عدة جوانب. أولاً، لأنه عمل ذاكرة؛ ومن المهم ألا ننسى. ثانياً، لأنه حكاية شاهد مباشر لتطور الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة معينة. بهذه الصفة، يرتدي رداء «مونوغرافيا»، تسمح على الصعيد المحلي باكتناه مولد الإرهاب الإسلاموي وتطوّره في الجزائر.

إننا لا نستطيع سوى الإعراب عن موافقتنا على الجزء الكبير من مضمون هذا المؤلف، الذي يؤكد تحليلاتنا الخاصة لمولد الإرهاب الإسلاموي وتطوره في الجزائر. لكننا نحن أمام شهادة، أي أمام عرض للوقائع على شكل رواية أو حكاية. ولئن بدت هذه الحكاية مقبولة تماماً منذ الوهلة الأولى، فذلك لأنها تنتمي إلى المعرفة العامة، الأولى والمباشرة. ونحن نعرف مخاطر هذا الشكل المعرفي، عندما يغامر خارج المجال المبسّط لجدرانه الأربعة. إنه يصطدم حتماً ودائماً بعقبه، يغدو بعدها سطحياً، محدوداً وضيقاً بالضرورة. وسبب ذلك هو أنه ينسى، أمام أمور فريدة، تسلسلاتها فلا يكتنهها إلا في عزلتها. لا ينجو يوس من هذا العيب؛ فهو يقتلع المجزرة المذكورة من بعديها المكاني والزماني.

والحال، ليست اية المجزرة سوى الجانب المرئي من كتلة جليد. إنها تحدث في زمن محدد، وتجري في مكان معين. وهي على نحو أعمق، مرتبطة بسياق تاريخي أعم وأشمل. والحال، لا يمكن تناولها بطريقة معزولة، وتجاهل تسلسل الوقائع وسياقها التاريخي، خشية الانزلاق فوق دروب مضلّلة.

مثال ذلك أن يوس نصر اللّه يتحدّث، على مدى حكايته، عن مجموعات مسلحة (بالجمع) ناشطة في المنطقة. إن صياغة كهذه مدعاة للالتباس، وهي فوق ذلك تتجنّب وجهاً أساسياً، يستحيل من دونه فهم مجزرة ابن طلحة. أولاً، لا يتعلق الأمر بأية مجموعات مسلحة. فالمجموعات المسلحة الناشطة في ابن طلحة تنتمي إلى تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA). ثانياً، هذه المجموعات المسلحة، التي تُرهب سكان ابن طلحة، لا تعمل «منفردة»؛ فهي مندمجة في بنية قيادية، تشمل كل منطقة مدينة الجزائر وضواحيها. في بنية الجماعة الإسلامية المسلحة، تدخل ابن طلحة في منطقة العاصمة، المسماة «السابقون»، والتي تضم:

أربع كتائب:

- «كتيبة الفرقان»: التي كانت آنذاك، بقيادة حموش موسى، المتلقّب بلقب خالد. تعمل في المنطقة الواقعة بين سيدي موسى وأولاد علّال. على أرضها يقع مركز قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة في منطقة مدينة الجزائر.
- «كتيبة الموت»: التي كانت آنذاك، بقيادة قبايلي محمد، المشهور بلقب العياشي.

[...]د منطقة نشاطها إلى بوروبة، بوليي، واد سمار، الأوكاليبتوس، شرارية ووسط – [ش]رق الجزائر.

- «كتيبة الغرباء»: تعمل هذه الكتيبة في منطقة براقي، التي تضم غي (Gué) في [قس]نطينة (شمالاً) وابن طلحة وضواحيها (جنوباً). كانت بقيادة برافتا عيسى.
- «كتيبة الشهداء»: كانت بقيادة خليفي عثمان، المشهور بلقب حسين فليشة؛ تمتد [من]طقة نشاطها من الجزائر-الوسطى إلى بوشاوي غرباً، مروراً في باب الواد، الأبيار، [بو]زريعة وبينام.

أربع سرايا:

- «سرية السمّار»، سرية غي في قسنطينة.
- «سرية شاتو روج»، المرابطة بالقرب من براقي.
- «سرية براقي».
- «سرية الريّس».

بتعبير آخر، إن المجموعة الإسلاموية المسلحة الناشطة في ابن طلحة، تنتمي إلى «سرية براقي» التي ترجع بدورها إلى «كتيبة الغرباء» التابعة للجماعة الإسلامية المسلحة [ف]ي منطقة الجزائر، المسمّاة «السابقون». والحال، لا يتعلق الأمر بمجموعة مسلحة معزولة، يستطيع آخرون اختراقها و/أو استعمالها بسهولة.

إنها مجموعة مسلحة من الجماعة الإسلامية، منظمة ومندمجة في تنظيم عسكري (محلي، مناطقي ووطني) على أساس تقسيم جغرافي، موضوع بدقة. وحين يتجنّب كاتبنا هذا الجانب من المسألة، لا يعود في إمكانه أن يلمّ ولا أن يفهم أن في استراتيجية الجماعة الإسلامية المسلحة، تقع هذه المنطقة من المتيجة-الشرقية – وهي سهل خصب مؤلف من كروم وحَوْش/بساتين زراعية، بين الساحل وجبال الأطلس التلجي – وتُعتبر منطقة عبور بين الوسط الحَضَري لأحياء الجزائر الطرفية وقلب الجزائر نفسها وبين المنطقة الجبلية حيث توجد قواعدها الخلفية الأساسية (حمّام ملوان، بوقرة، بوينان وشريعة).

إنها ممر حقيقي، يربط الساحل (العاصمة وضواحيها) بشريعة حيث يقوم مركز

القيادة الوطنية للجماعة الإسلامية المسلحة. إن هذا يظهر بوضوح أهمية هذه المنطقة، الوصلة الستراتيجية ومدى اضطرار الجماعة الإسلامية المسلحة لفرض هيمنتها ورقابتها على سكانها، وكذلك ردع تفككها.

في هذا الإطار تكون المجزرة الجماعية وسيلة قصوى للحضّ على الطاعة في منطقة استراتيجية، وتالياً تنافسية إلى حد كبير. بكلام آخر، نقول إن المجزرة الجماعية تستعمل من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة لخلق بنية روافع فردية، داعية إلى الطاعة وإلى التعاون الحصري، تسمح بـ «معاقبة» الأهالي المتمرّدين، وتدل الآخرين على ضرورة عدم تغيير المعسكر، تحت طائلة التعرّض لعقاب مماثل. إن الجماعة الإسلامية المسلحة تضع الأهالي في هذه المنطقة أمام الإحراج التالي: يمكنهم إما أن يبقوا في قراهم، حوشهم و/أو دوّارهم والتعاون مع مجموعاتها المسلحة، وإما أن يفرّوا حتى لا يُذبحوا. والبديل بسيط: منطقة موالية أو، عند اللزوم، مفرغة من أهاليها. وبرهان ذلك هو أن الجماعة الإسلامية المسلحة أفرغت دوّار أولاد علّال من كل سكانه لجعله مقر قيادة محلية.

لا يجهل أحد أهمية العاصمة (الجزائر) في استراتيجية إرهاب الجماعة. أولاً، بوصفها منطقة تموين بالموارد البشرية (تطويع) والمالية (تحصيل أموال) والعملانية. ثانياً، على الصعيدين السياسي والإعلامي: للعملية في الجزائر أثر سياسي وإعلامي، لا سيما في الخارج، أكبر بكثير من أية عملية أخرى مرتكبة في باقي التراب الوطني. إن «طريق الموت» هذا هو الذي يسمح تحديداً للجماعة الإسلامية المسلحة بالربط بين العاصمة (وكل ضواحيها) وبين مركز قيادتها الواقع في طلعة عايشة في تلال شريعة. إذ إن الشاحنات والناقلات المفخخة كانت تنطلق من أولاد علّال إلى الجزائر (العاصمة).

إلى ذلك، فمنذ 1995 صارت السيطرة على هذا «الممر» ضرورة حيوية، قضية حياة أو موت، بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية المسلحة. إن ظهور «الوطنيين» سنة 1994 ـ 1995 في المتيجة ـ الغربية، لا سيما في محلة حوش لغرو/بوفاريك (ولاية البليدة) الواقعة على بعد 30 كيلومتراً جنوب ـ غرب الجزائر، ضايق كثيراً عمل مجموعات الجماعة المسلحة وحدَّ من إمكانات حركتها في هذه المنطقة. إن عمل «الوطنيين» والحرس البلدي مع الجيش، ضيّق الخناق على مجموعات الجماعة في

المنطقة. اعتباراً من 1996، فقدت الجماعة عملياً سيطرتها على هذا القسم من المتيجة. بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية المسلحة، كانت الكارثة على قدر أهمية هذه المنطقة في مخططها الاستراتيجي. ينبغي التذكير بأن ولاية البليدة كانت، ما بين 1992 و1996، المركز العصبي للإرهاب. وظهر أيضاً أن الذي يسيطر على هذه المنطقة إنما يُمسك بمقاليد السلطة في الجماعة الإسلامية المسلحة، على الصعيد الوطني. إن شكل تضاريسها مثالي لتحرك المجموعات المسلحة واختبائها. كما أنها تشكّل عائقاً كبيراً أمام مكافحة الإرهاب. فهي تقع عند أبواب العاصمة. لذا جرى اختيار منطقة شريعة من جانب قيادة الجماعة كمركز للقيادة العامة ومكان للتجمع ولاجتماع «مجلسها التنفيذي».

لكل هذه الأسباب كانت المجموعات الإرهابية، العاملة فيها تحت إمرة عنتر الزوابري، هي الأكثر عدداً والأفضل عدّة. إن فقدان السيطرة على هذه المنطقة أبقى فقط: «الخط» الذي كان يربط جسر قسنطينة ببوقرة، مروراً ببراقي، ابن طلحة وأولاد علّال، سيدي موسى، أولاد سلامة، والخط الواقع شرقاً، الذي كان يربط وادي سمار ببوقرة، مروراً بالأوكاليبتوس والأربعاء، الممر الوحيد الذي كان يُتيح للجماعة أن تربط بين العاصمة ومخابىء بوقرة: مكان قواعد خلفية في محلة الجماعة رقم 2، كان يؤمّن الاتصال بمركز القيادة العامة في شريعة.

إلى هذا، ينضاف حدث آخر وقع في تموز/جويليه 1995، وهدَّد نفوذ الجماعة الإسلامية المسلحة في هذا الجزء من المتيجة الشرقية. ففي هذا التاريخ، أخذ مصطفى قرطالي أمير الجماعة ينشق على كتيبة «الرحمان»؛ فأسّس «الحركة الإسلامية للدعوة والجهاد»، العابرة، قبل أن يبايع الجيش الإسلامي للإنقاذ. إن مدينة الأربعاء وضواحيها (بن دالي علي، الجيبولو، إلخ.) كانت منطقة وصل بالغة الأهمية في «ممر ارتباط مجموعات الجماعة»، الذي أخذ الجيش الإسلامي للإنقاذ يهدّد بقطعه، من الآن فصاعداً، عند حدوده الشرقية، على بعد مئات الأمتار من القواعد الخلفية لمجموعاتها المسلحة في المنطقة 2. دارت صدامات دامية بين الجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ، للسيطرة على هذه المنطقة، التي لم تتمكن الجماعة من استردادها أبداً. إن الخوف من رؤية توسع هذا الانشقاق مثل بقعة الزيت، زاد من اضطرار الجماعة ومن عزمها على مواصلة سيطرتها على «الممر»

المذكور وعلى أهاليه، كما زاد من استعمال الإرهاب لردع تفكيكهم وانفضاضهم من حولها.

إن «تحديد سياق» مجزرة ابن طلحة ينطوي، أيضاً، على أخذ الزمان بالحسبان. فهذه المجزرة وقعت يوم 22/ 9/ 1997. والحال، فإن ظاهرة المجازر الجماعية برزت في الجزائر منذ العام 1995. فقد شهد ذلك العام إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية، اتسمت بسمتين كبيرتين: أولاً، بمعدل مشاركة كبيرة، على الرغم من تهديدات الموت التي أطلقتها الجماعة الإسلامية المسلحة ضد كل مخالف لدعوتها إلى مقاطعة صناديق الاقتراع؛ ثانياً، غداة الانتخابات، بمشاهد ابتهاج شعبي في كل مناطق البلد، خصوصاً في المدن الكبرى.

حين أخذت الجماعة علماً بأن الأهالي أعربوا عن رفضهم للعنف الإرهابي، وأنهم، بذلك، انتزعوا منها كل تغطية دينية وسياسية من شأنها تسويغ «جهادها»، أعلنت أن كل المجتمع الجزائر كافر، وأمرت بـ «تكفيره». والحال، فإن كل جزائري (ة) لا ينتمي، (لا تنتمي)، إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (إلى مجموعاتها المسلحة و/أو شبكات دعمها) هو كافر. دمه مُباح. قتله مبرَّر. انطلاقاً من لندن جاءت الفتاوى الدينية بالإباحة والتسويغ، من وجوه بارزة من قدامى محاربي أفغانستان: فتاوى السوري أبي مصعب، والفلسطيني أبي قتادة، والمصري أبي حمزة.

كما أن نهاية 1994 ـ بداية 1995 هي مرحلة تتويج جمال زيتوني على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة، التي استهلّت دورة الانشقاقات والتطهيرات الكبرى في صفوف المنظمة هذه. ستؤدي هذه التصفيات إلى تسريع وتيرة انعزال الجماعة الإسلامية المسلحة وانحلالها: أخذ ينشقّ عدة زعماء مناطق في هذه الجماعة. كما أن غياب جمال زيتوني، يوم 16/ 7/ 1996، سيعجّل من تذرير الجماعة ويُفضي إلى تكاثر المنطقيات العنفية الإرهابية. صدَّر زيتوني الإرهاب إلى فرنسا، واستغرق في الأعمال المثيرة، خصوصاً في المجازر الجماعية التي سيكثّفها خلفه عنتر الزوابري.

لم تكتسِ بلدة ابن طلحة بكساء الحداد، جرّاء المجزرة الجماعية، إلا بعد عامين من ظهور الظاهرة على الصعيد الوطني. لماذا؟ شهادة يوس نصر اللّه تقدّم لنا تفسير هذا التفاوت في الزمن ما بين ظهور الظاهرة في الجزائر، نحو نهاية العام 1995، والمجزرة المرتكبة في ابن طلحة، في أيلول/سبتمبر 1997.

كتب يوس، أنه منذ 1991

«بدأت تتوطد المجموعات المسلحة الأولى في ابن طلحة في الكروم والبساتين؛ وبنت لنفسها مهاجع ومعاقل وعاثت فساداً في الوادي الكبير، غربي حيّنا» (ص 43).

وبسرعة، جرى قبولهم ودعمهم ومساعدتهم من جانب الأهالي. كتب يوس:

«يجب ان نعلم أن المجموعات تعتمد، منذ 1993، على المخبرين، وعلى «الحثيين» (...) أو على الباعة الجوّالين الذين يتولّون، مثلاً، مراقبة العسكريين أو الأشخاص المشبوهين في حي. إنهم يرصدون الأشخاص المستهدفين، يعرفون من يعمل للإدارات أو مَن هو عضو في قوى الأمن. إنهم يراقبون ذهابهم وإيابهم، مواقيتهم ومسالكهم» (ص ص 59 – 60). ويوضح «أنها (المجموعات المسلحة) تتحرك مثل الأسماك في الماء ويمكنها الاعتماد على دعم الأهالي المادي والمعنوي. ويقدّم لهم التجار هبات سخية، فلا تحتاج المجموعات إلى السلب» (ص 42).

اعتباراً من 1994، يلاحظ الكاتب تبدّلاً في سلوك المجموعات المسلحة تجاه الأهالي، وفي المقابل، يلاحظ تبدلاً في سلوك الأهالي تجاه الإرهابيين. كتب:

«رويداً رويداً، تصاعد الضغط لدى الأهالي، لاننا علمنا أن مدنيين قتلوا لأنهم فوجئوا على حين غرّة وهم يدخنون أو لأنهم كانوا يعملون لحساب الإدارة» (ص 64).

تدريجياً، اشتدّ ضغط المجموعات المسلحة أكثر فأكثر: اغتيال مدنيين وتكاثر الممنوعات: منع الاتصال بالإدارة، منع الذهاب إلى مفوضية شرطة، منع العمل مع إدارة البلدة، منع التدخين، منع قراءة الصحف، منع مشاهدة التلفزيون، وإجبار النساء على ارتداء الحجاب (ص 64). ويقرِّر أن «ضغط الجماعات أثار أعصابنا» (ص 66). لقد قام نظام «طالبان» عندنا.

كما بدأت المجموعات الإسلامية المسلحة، نحو نهاية 1994، بعملية انتزاع أوراق الهوية. يخبرنا يوس أن مجموعات مسلحة من تنظيم الـ (GIA) عاثت في ابن طلحة في تشرين الأول/أوكتوبر 1994، عند الساعة 22. كانوا أكثر من مئة، قدموا لتجريد الأهالي من أوراق هوياتهم. اتجهت الجماعة بقيادة شخص من الحي، يدعى بوشكور. فقد تعرّف الأهالي من بين المهاجمين، على عشرة شبان وأميرين، أصلهم من ابن طلحة (ص 81).

«إن عملية انتزاع أوراق الهوية في تشرين الأول|أوكتوبر 1994، دفعت الكثيرين من الجيران نحو الفرار» (ص 106).

إنه أول مؤشر، يكشف تبدلاً في موقف الأهالي من مجموعات الجماعة المسلحة. إلى هذا ينبغي أن يضاف

«أن المزيد من أعمال التخريب ارتكبت سنة 1994 وخصوصاً سنة 1995. فالمجموعات المسلحة لا تهاجم المفوضيات والثكنات فحسب، بل تهاجم أيضاً عدداً كبيراً من المنشآت العامة...» (ص 85).

كما حدث اعتداء وتدمير أو تخريب للإدارات (البلديات والبريد) والتجهيزات الجماعية (مدارس، مراكز عناية، مشافي) ووسائل النقل (شاحنات، باصات، إلخ) والمنشآت الاقتصادية (مشاغل، مصانع، مراكز تجارية).

هذا ما يؤكده يوس بقوله: «إن المجموعات المسلحة تمارس سياسة الأرض المحروقة» (ص 100). وإن عواقب هذه «السياسة» مأساوية بالنسبة إلى الأهالي. فقد ازدادت البطالة وشاع الحرمان. فالأهالي المحرومون من وسائل الاتصال (بريد، هاتف، فاكس، وسائل نقل) صاروا أكثر انعزالاً عن الخارج. وصارت التنقلات أصعب فأصعب. والأطفال محرومون من المدارس والعلاجات والغذاء. كما تزايد عبء الممنوعات أكثر فأكثر. وأقام الخوف بين الناس. وأدى سلب التجار إلى تدمير أعمالهم (ص 85).

إن الكاتب يجيد وصف هذا السياق الجديد:

«إن الحياة في كل منطقة البليدة والمدية ومفتاح وضواحي الجزائر الجنوبية الشرقية، ومنها براقي وابن طلحة، باتت جحيمية. فبعد إدخال مجموعات، في تشرين الأول|أوكتوبر 1994، سلبتنا الأوراق واغتالت الجيران، ازداد انحباسنا. لقد كنا مهمّشين جغرافياً من قبل، وها نحن مع الخوف وديكتاتورية الجماعات، نعيش الآن في عزلة كاملة» (ص 90).

سنة 1995 يشدّد يوس على تفاقم الوضع. فمن الآن وصاعداً صارت تنشط المجموعات الإسلامية المسلحة في منطقة الأربعاء، مفتاح، خميس الخشنة، كأنها منطقة محرّرة. ويشير إلى أن الأمراء الجدد هم من الزعران، الذين لم يعودوا يكافحون من أجل قضية. يقول: «إن أعمالهم موجّهة ضد الأهالي وإن التأييد كان يُنال بثمن العنف» (ص ص 90 ـ 91). ويضيف:

«إن الجماعة الإسلامية المسلحة تهيمن من دون احترام أي قانون؛ فهي تهاجم العائلات والأطفال، وتفرض المحرّمات».

إنه يصف الأمراء الجدد بأنهم «ملوك صغار متعجرفون». وينتهي به الأمر إلى العويل والصراخ:

«لا يبدو أن للرعب حدوداً، فهذا الانفجار الوحشي عصيٌّ تماماً على الفهم» (ص 91).

يوس لا يفهم. هو الشاهد المكتفي بملاحظة الوقائع والحوادث، هل يمكنه أن يفهم؟ إنه لا يستطيع المضي إلى ما يتعدّى الحدود التي تفرضها معرفته الأولية. وعليه، لا بد من البحث عن الأسباب التي تقف وراء هذه الوحشية المتزايدة، في ما يتعدى الوقائع البسيطة الملحوظة. لقد سبق أن أوضحنا أن العام 1995 هو عام خاص في تطور الجماعة الإسلامية المسلحة. فهو يسجّل بداية أزمتها العميقة. إنها جماعة ملغومة بالصراعات الداخلية، يقودها منذ وفاة قوسمي، «التكفيريون» (جمال زيتوني، ثم عنتر الزوابري) ومطرودة من المتيّجة الغربية، تحت الضغط الذي يمارسه العمل المشترك بين الوطنيين والحرس البلدي والجيش، ومنهكة بفعل الانشقاقات، فما كان منها (GIA) إلا أن كثفت الرعب والإرهاب للحفاظ على ضبطها لمنطقة حيوية.

ومن المفارقات أن يوس يملك العناصر التي كان في إمكانها أن تُتيح له فرصة فهم هذا «الانفجار الوحشي». فهو يلامس بإصبعه الوضع المتأزم، الذي يهزّ أسس الجماعة الإسلامية المسلحة. كتب:

«في أثناء وقتٍ ما، كان يبدو أن الجماعة الإسلامية المسلحة قد سيطرت على الميدان، إلى أن طرأت، منذ 1995، ارتدادات جماعات معارضة لممارساتها» (ص 95).

ويقف عند هذا الملحظ.

لكنه يذهب بعيداً في عرض الوقائع التي تفسّر هذا «الانفجار الوحشي»، دون أن يسعى مع ذلك إلى وضعها في «أنموذج تحليلي» أو في «ترسيم تفسيري». ربما لم يكن يوس يبحث عن التفسير أبداً. ولكن، وهذا مألوف في تاريخ الأفكار، الحقيقة تبحث وتجد غالباً سبيلها بخلاف الوعي الواقعي للناس. ألم يكن كوفييه (Cuvier) من أتباع التصور الجمودي، عندما وضع تصنيفه للأجناس الذي كان ينطوي، في بذرته، على فكرة التطور؟ لنسترجع هذه الوقائع كما يعرضها كاتبنا:

الانتخاب الرئاسي لليامين زروال (تشرين الثاني/نوفمبر 1995):

«في اليوم المحدد، نهضت باكراً ورأيت توافد الناخبين نحو مكاتب الاقتراع. كنت في مدينة الـ 200 مسكن في براقي، ومنذ الساعة السابعة صباحاً، تكوّنت «سلسلة» طويلة

أمام المدرسة التي كان ينبغي عليّ أنا، نفسي، أن أذهب إليها مقترعاً... لم أكن أتوقع أبداً، أبداً، كل هؤلاء الناس» (ص ص 108 ـ 109).

نتائج قانون الرحمة:

«بفضل قانون الرحمة، المعلن في شباط|فبراير 1995، والذي يتيح للأشخاص المطلوبين أو المتورطين في الأعمال الإرهابية، أن يسلموا أنفسهم للسلطات ويستفيدوا من تخفيف العقاب، يسمح استعمال «التائبين» وبرصد شبكات الدعم وتفكيكها» (ص ص 109 ـ 110).

ظهور الوطنيين ومولد الحرس البلدي:

«عندنا (في ابن طلحة)، ظهر الوطنيون الأوائل سنة 1996» (ص 110)؛ «حرس ابن طلحة أُنشيء حوالى حزيران|جوان 1996» (ص 113).

سنة 1996، التزم سكان ابن طلحة بالنضال ضد مجموعات الجماعة (GIA) الإرهابية. بدأت تظهر نتائج هذا الالتزام منذ مطلع 1997، كما تؤكد ذلك شهادة يوس نصر اللّه:

«مطلع 1997، تجاسر العسكريون على الخروج من ثكناتهم راجلين، للقيام بدوريات تفتيش. عموماً، كانوا بين 20 و30، وكانوا يحاولون التقرّب من السكان، المتعبين من تعديات المجموعات المسلحة. اعتباراً من ذلك الحين، نصحوا المدنيين بالتسلح» (ص ص 108 ـ 109).

والحال، لقد تغيَّر الوضع تغيّراً جذرياً بالمقارنة مع عامي 1994 ـ 1995، اللذين كانت تعمل، في خلالهما، مجموعات الجماعة الإسلامية المسلحة في ابن طلحة «مثل السمك في الماء وكانت تستطيع الاعتماد على دعم السكان المادي والمعنوي». يختصر الكاتب الوضع الجديد القائم في ابن طلحة على الصعيد الأمني، منذ نهاية العام 1996 ومطلع 1997:

«عادت ثقة معينة إلى ابن طلحة. الحياة الاجتماعية استؤنفت شيئاً فشيئاً» (ص 121). لقد انفك الطوق: «لم تعد المجموعات الإسلامية المسلحة تغامر في ابن طلحة: لم تعد هناك حواجز، ولم يعد يأتي الرجال المسلحون للتزوّد من عندنا. صحيح أنهم ما زالوا يقومون بعمليات ويشنون غارات على أحيائنا، لكن الوضع تطور كثيراً. لقد بدأ الجو بالاسترخاء، لأن هذا الحضور اليومي للمجموعات لم يعد موجوداً» (ص ص 113 ـ 114).

ماذا تعني كل هذه الوقائع سوى أن الجماعة الإسلامية المسلحة فقدت سيطرتها على ابن طلحة. لم تعد تتعاون معها أغلبية السكان العظمى. وفوق ذلك، تسلح

السكان وتنظّموا وتعاونوا مع الجيش. فلم يتأخر رد فعل المجموعات الإسلاموية المسلحة. المجزرة الجماعية الأولى ستقع في تشرين الثاني/نوفمبر 1996. يوس يصف هذه الحلقة الأولى الدامية (أنظر ص 115 إلى ص 117):

«حدث ذلك في آخر تشرين الثاني|نوفمبر 1996، كنت في ابن طلّحة وعلمت أن هناك مقتلة في العشية، سارعت في الذهاب إلى ابن طلحة لأستعلم ورووا لي أن مجموعة مسلحة ـ منها جحا وشرقي ـ نزلت عند حلول الليل» (ص 115). «لا أدري بعد مَن كان مقتولاً؛ ولكن وقع 13 قتيلاً في ذلك المساء» (ص 117).

وبسرعة شديدة يتجاوز يوس تلك المقتلة الأولى. لكنها مثقلة بالمعاني. إنها تكشف أن القطيعة قد وقعت نهائياً بين الأهالي وأرهاط الجماعة الإسلامية المسلحة.

فهذه المجزرة الأولى التي ارتكبتها الجماعة، جرى تنظيمها في آن لـ «معاقبة» هؤلاء الذين يتجاسرون علناً على تحدي «نظام طالبان»، ولكن أيضاً، وبنحو خاص، لدلّ الآخرين على كلفة سيرهم في الطريق ذاته. لكن، منذ 1996، كما بيّنا سابقاً، لم يعد ميزان القوى في مصلحة الجماعة سواء على الصعيد المحلي أم على الصعيد الوطني. وكما يبيّنه لنا س. ن. كاليفاس (S.N. Kalyvas)، استناداً إلى تجربة المجازر الجماعية في خلال الحرب الأهلية اليونانية،

«المجازر هي سيف ذو حدين. يمكنها أن تؤدي إلى الطاعة أو إلى عكسها، أي إلى إنتاج عكس النتيجة المنشودة. غالباً ما تكون المجازر العمياء منتجة لعكسها، خصوصاً إذا مال ميزان القوى كثيراً إلى جانب واحد»[2]. هكذا حدث في ابن طلحة، وهذا ما تؤكده شهادة يوس: «لم يفهم سكان حي الجلالي ما حدث في أثناء تلك الليلة المشؤومة... كان لهذه المقتلة تأثيرات كبيرة في إدراكهم للوضع العام. لقد ثار بعضهم وأراد امتلاك السلاح» (ص ص 118 ـ 119).

هكذا، بنظر الجماعة الإسلامية المسلحة، لقد وقع سكان ابن طلحة قرار موتهم. أما المجزرة الثانية ـ التي لن تكون «إنذاراً» بل «عتاباً جماعياً»، وعملاً انتقامياً مبرمجاً ـ فلم تعد سوى مسألة وقت. ستقع بعد عشرة أشهر، وهو الوقت اللازم لإعداد العملية بدقة.

هل يعني هذا شيئاً آخر سوى أن استنتاجات يوس حول هوية مرتكبي المجزرة، تتناقض مع مضمون حكايته. لقد انكشف إرهابيو الجماعة (GIA) أمام عيون السكان

الذين انقلبوا عليهم، بعدما تعبوا من مناوشاتهم، ومن القتل في لحمهم والإصابة في أعماق أعماقهم. هذا «الانقلاب» ليس خاصاً بابن طلحة؛ فقد رأيناه منذ نهاية العام 1995، وبالتحديد اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 1995 على الصعيد الوطني. فهناك حيثما حلت الجماعة الإسلامية المسلحة، لا سيما في ولايات الوسط (المدية، البليدة، عين الدفلة، الجزائر وتيپازة) والغرب (تلمسان، تيارت، الشلف، معسكرة، تيسمسيلت وغيليزان)، صار اللجوء إلى أسلوب الردع و/أو الانتقام نفسه: أسلوب المجزرة الجماعية. على مستوى ابن طلحة، يختصر يوس هذا الوضع أحسن اختصار:

«كلما ابتعد الأهالي من المجموعات، اشتد الضغط عليهم» (ص 92).

هكذا بدأت الجماعة، بقيادة جمال زيتوني آنذاك، باستعمال هذا الأسلوب، الذي يقوم على معاقبة الأهالي بالموت، بعدما استصدروا «فتوى» بأنهم كافرون. إن آلية «التكفير» الذهنية هذه، ومكمّلتها «الهجرة»، هي التي تستخدم مبرِّراً دينياً للطغيان والذبح الجماعي. خلفه، عنتر الزوابري، مرَّ بسرعة فائقة. حين استند إلى «فتاوى» موضوعة على الطلب، قرر طرد مجمل الجزائريين وتحليل قتلهم، ومن ضمنهم أعضاء كل التنظيمات الإرهابية المناوئة.

هكذا، حين توضع مجزرة ابن طلحة في سياقها، في زمانها ومكانها، ترتدي رداء معناها الكامل، وهو أنها وسيلة قصوى للجماعة الإسلامية المسلحة، لفرض الطاعة العمياء أو التطهير الإيديولوجي في وسط بات منافساً إلى أقصى حد. من الواضح أن يوس لا يمكنه التوصل إلى اكتناه هذا المسار، نظراً لأنه حبيس معرفة وقائع، هي في آن تجريبية ومحصورة في السياق المحلي، وهي تالياً معرفة جزئية، مبتورة ومحدودة بالضرورة.

لا يمكن أن يكون فهم المجازر الجماعية سوى نتيجة لبحث أمبيريقي، تجريبي، متنوّر على الصعيد النظري. لا بد لهذا الفهم من احترام قاعدتين منهجيتين على الأقل: أولاً، لا يجوز فصل المجازر عن الأشكال الأخرى للعنف (هجمات فردية، سيارات مفخخة، هجمات بالقنابل، خطف، اغتصابات، سلب ونهب، أعمال تخريب، تدمير تجهيزات جماعية، إلخ)؛ ثانياً، ينبغي تصور المجازر في سياقها الخاص (الزماني والمكاني) وإدراجها في متوالية الأحداث، التي تنتمي إليها.

إن هاجس يوس هذا، المعلن، لاستخلاص خلاصة من وقائع لا تجيزها هذه الوقائع عينها، إنما يتجلّى في جملة تناقضات منطقية، تُلحق ضرراً كبيراً بصدقية شهادته. لنذكر بعض الوقائع الواضحة، على سبيل المثال عن هذا الالتواء:

ـ لا ينقطع يوس عن التكرار أنه

«لم يفهم لماذا لم يقضِ العسكريون على مجموعات منطقتنا قضاء مبرماً» (ص 109).

ثم يكتب بعد عدة صفحات:

«بموازاة هذا الانتشار العسكري، نشعر أن تغيّراً جذرياً يجري على مستوى المجموعات المسلحة. إن «الإرهابيين» الذي تعرفهم، صفّاهم الجيش أو ذهبوا في مهب تصفيات الحسابات... عملياً، لم تعد المجموعات الإسلاموية المسلحة تغامر في ابن طلحة، اعتباراً من 1996» (ص 113).

من جهة، يقول إنه لم يفهم لماذا لم يقض العسكريون على المجموعات المسلحة قضاء تاماً؛ ومن جهة ثانية، يعلمنا أن جميع الإرهابيين الذين يعرفهم قد قتلهم الجيش، وأن هذه المجموعات لم تعد قادرة على المغامرة في ابن طلحة، اعتباراً من 1996. وفوق ذلك، يحمل الفصل الخامس من كتابه، عنوان: «الجيش يسيطر». يبدو لي أن في الأمر مشكلة.

على امتداد حكايته، يدّعي يوس أيضاً أنه يرتاب في هوية السفاحين. ففي رأيه، قد يكون المهاجمون عناصر من وحدة خاصة في الجيش، مقنعة بقناع «إسلامويين». ما هو مربك هو أن يوس يحدّد بوضوح هوية مرتكبي كل الجرائم التي كان شاهداً عليها، باستثناء المجزرة الجماعية الأخيرة. يبدأ بإعلامنا أن

«شباناً يختفون من الحي، لا سيما من مدينة الـ 200 مسكن، وأظن أنهم فرّوا من القمع. ولم أعلم إلا لاحقاً أنهم في الأدغال أو أنهم التحقوا بالجماعات الناشطة في أحيائنا» (ص 59).

كتب عن الرجال الذين ينشطون في ابن طلحة، منذ تشرين الأول/أوكتوبر 1993:

«كان الرجال الذين ينشطون فيها يلبسون ملابس قتال شبيهة بملابس الـ «نينجا» على نحو غريب. يقدّمون أنفسهم كإسلاميين، ولكن مع الوقت رأيت أنهم كانوا من رجال الأمن العسكري» (ص 60).

لكنه يخبرنا في الصفحة ذاتها أن

«مسعوداً يزعم أنه تعرّف إلى بوشكور وجحا، اثنين من «إرهابيينا المحليّين» (ص 60).

وبعد صفحة يؤكد يوس أن هؤلاء الأفراد يتحدّرون من المنطقة ذاتها:

«والحال، منذ مطلع العام 1994، رأيت بوضوح أشد من هم أولئك الأفراد الذين دخلوا في السرية...».

ويوضح أن

«هذه المجموعات مكوّنة، جزئياً، من شبان منطقتنا المعروفين لدى الأهالي. وأنهم يتمتعون نسبياً بدعمهم. فالسابقون يطوّعون رجالاً جدداً مقدمين لهم مكافأة كبرى على خدمة صغيرة. إنها طريقة لإدخال شاب في لولب من التبعية. رويداً رويداً يورّطونهم في نشاطات تخريبية تجعلهم غير قادرين على التراجع. لقد تجاسروا على الظهور في وضح النهار اعتباراً من 1994، ولكن بشكل نادر جداً في حي الجلالي. وفي المقابل، كانوا معروفين في براقي وكانوا يظهرون بكامل أسلحتهم. الجميع يعرفون مَن يوجد في الأدغال... فالكثيرون من شبان براقي والقطّار هم أعضاء مجموعات مسلحة» (ص 61).

وعليه، يعترف يوس نفسه أنه يعرف أفراد المجموعات المسلحة: إنهم شبان متحدّرون من منطقته. وهو يعرف أيضاً أنهم هم الذين يقتلون. كتب:

«حتى الآن، ما خلا بعض الاستثناءات، كانت المجموعات الإسلامية المسلحة قد ارتكبت اغتيالات فردية بنحو خاص. لقد قتل عدد وفير من الصحافيين والمثقفين والأجانب اعتباراً من 1993. إنهم هم الذين يحتلون الصدارة في الصحف، ولكن الكثيرين من رجال الشرطة وصغار الموظفين والمعلمين أو التجار كانوا من ضحايا آلة القتل هذه التي أخذت تعمل منذ 1993 لتبلغ ذروتها سنة 1995» (ص 64).

حتى إنه يؤكد معرفته بأفراد الشبكات الإسلاموية السرية:

«إن الشبكة التي ينتمي إليها منير كبيرة وناشطة من براقي حتى رقاية (في ضاحية الجزائر الشرقية)» (ص 73).

بخصوص عملية سرقة الوثائق الرسمية (بطاقات هوية، رخص قيادة، جوازات سفر) من المواطنين، التي أطلقتها الجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1994، يوس مقتنع أن الشبان الذين اجتاحوا ابن طلحة (في تشرين الأول/أوكتوبر 1994) ليسوا من الإسلامويين:

«عند رؤيتهم أمامي هكذا، وجدت أنهم لا صلة لهم بالإسلامويين. إذ يبدو الشبان بنحو خاص في غاية اليسر وهم يرتدون جينزاتهم وشعرهم مقصوص على الموضة. يبدو

عليهم قد اغتذوا وتدرّبوا جيداً. لا أدري ما الذي يجعلني أفكر أنهم ليسوا من الإسلامويين؛ لكنه شعور لن أنفرد به وحدي. لقد أتيحت لي فرصة رؤية رجال الأدغال: كان لهم سلوك آخر، فهم يرّيون وحذرون. وغالباً ما يحملون علامة على جباههم (ناجمة عن كونهم يضعونها على حجر وهم يصلون)...» (ص 78).

مما يفترض أن الأمر يتعلق بعسكريين. ولكن مرة أخرى تبدو الوقائع داحضة لانطباعات يوس الذي يتعرّف، بعد لحظات، من بين المهاجمين على

«ولد من الحي، اسمه بوشكور، سيزرع الرعب والإرهاب في مستقبل قريب» (ص 80).

وفي الصفحة التالية، كتب:

«تعرف السكان إلى عشرة شبان واثنين من الأمراء، لا سيما عمر، شقيق جحا، عضو مجموعة مسلحة، ابن تاجر مقيم بالقرب من حي القبائل، وشاب من مدينة المثني مسكن» (ص 81).

كذلك يعرف يوس «الأمراء المحليين» معرفة جيدة:

«الأشخاص الذين رأيتهم ينشطون علناً في محلة ابن طلحة هم أولئك الذين يفرضون القانون اعتباراً من 1994. كان بوشكور طيلة عامين ونيف أمير منطقتنا. فهو متحدّر من مزرعة قريبة من ابن طلحة، ومشهور بأنه جانح صغير لم يكن يتردّد كثيراً على الجوامع قبل قيام الجبهة الإسلامية للإنقاذ... ثم، هناك شرقي، أزعر في الثلاثين من عمره، على الأقل، أُعلن عن موته في مناسبتين... العزراوي، البالغ حوالى 33 سنة، كان يقطن مع عائلته عند مدخل ابن طلحة. كان بالأحرى شخصاً متكتماً وتقياً، يتردّد على الجوامع. كان بائعاً جوالاً للفواكه والخضار» (ص ص 88 و89).

كما حدّد هوية مرتكبي المجزرة الأولى في ابن طلحة، نحو آخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1996 (ص ص 114 ـ 117) و«مقتلة الشبان» يوم 1997/1/14 (ص ص 125 ـ 128).

آخر المطاف، نحن أمام مفارقة: لدى يوس الانطباع و/أو الحَدْس بأن العسكريين هم الذين يقتلون، ولديه يقين مدعّم بالوقائع أن السفاحين هم أعضاء الجماعة الإسلامية المسلحة، الذين رآهم ينشطون وحددهم بالأسماء. على صعيد المنهج البحث، هذه «المفارقة» تفسر بقلب مؤشر المعرفة الموضوعية التي تنطلق، عادة، من الوقائع (من الفرضية) إلى الاستنتاج بواسطة الاستدلال المنطقي.

لدى يوس يأتي الاستنتاج في البداية: «إن الجيش هو الذي يقتل». استنتاجاته

هي مقدماته الحقيقية. وهذه المقدمات هي من الطراز السياسي والإيديولوجي. هذا ما يؤكده يوس حين يقول، منذ 1993

«بدأت أواجه مشاكل اكثر فاكثر مع «الديمقراطيين». مع كلامهم على الديمقراطية، رأيت أن معركتهم الأولى موجّهة ضد الإسلامويين وليس ضد النظام العسكري» (ص 57).

والحال منذ أن يكون المرء مقتنعاً بأن معركته الأولى موجّهة ضد الجيش وليس ضد الإرهابية الإسلاموية، تأتي النتيجة تلقائياً. نحن لا نأخذ على يوس حقه في الدفاع عن خطه السياسي. فكل خيار سياسي قابل للاحترام، إذا اعترف للآخرين بحقهم في خيار سياسي مختلف. لكن إذا بقينا متمسكين بشروط الموضوعية، فإن أخلاقية المسؤولية تحل محل أخلاقية الاقتناع. إن هذا «السبيل الإيديولوجي» هو الذي يقنِّع «الواقع» عن نظر كاتبنا ويرغمه على تمييع يقيناته، المستفادة من مشاهدته وقائع قابلة للتحقق تجريبياً، وتمويهها في انطباعات أو في محلول حَدْسيّ. يكفي أن نعاود قراءة خواطره حول هوية مرتكبي المجزرة الثانية، التي تشكل الموضوع الرئيس لكتابه.

١ – «لا أدري لماذا لم أعتقد في أية لحظة أنهم كانوا إسلامويين. ولسوف أُسأل لاحقاً عما جعلني اظن انهم لم يكونوا إسلامويين. أعتقد أن بعض اللحى وبعض الشعر، كانت مصطنعة» (ص 169).

لاحظوا عبارة «لا أدري لماذا» التي تدل تماماً على أن الكاتب يعمل على سجل الحدس، والتي تليها عبارة «أعتقد أن...» التي تشير إلى أن الإقرار مبني على «الاعتقاد».

2 – «عبر النقاش مع الجيران، توصلنا إلى الاستنتاج المؤقت بأن هذا النوع من المجازر لا يمكن أن تدبّره وتنفّذه سوى قوات كوماندوس خاصة، من «كتائب الموت». الأمر الذي لا يمنع أن يكون هؤلاء «الإرهابيين» الذين نعرفهم، قد دخلوا في هذه الوحدات الخاصة، لضرورات المرحلة. عملياً، ربما كانوا مستعملين، منذ أمد بعيد، من جانب هؤلاء القتلة بالذات» (ص 213).

يسلّم الكاتب نفسه أن الأمر يتعلق بـ «استنتاج مؤقت». العبارتان التاليتان تدلاّن أيضاً على خدعة يستعملها الكاتب «قد كانوا...»، «وربما كانوا».

3 – «إن ما أثار دهشتي عدة مرات خلال الليل، هو الدور الذي اضطلع به بعض المهاجمين: على طريقة تصرفهم، كانوا بالتأكيد من المحركين، إذ كانوا يصدرون الأوامر، وكانوا يشتمون ويهينون مرؤوسيهم الذين كان عليهم أن يطيعوا بلا نقاش. في عدة

مناسبات، عندما تقدمت المدرّعات على الجادة، أو عندما أُشعلت المصابيح، لاحظت أن هؤلاء الأخيرين صاروا حائرين، لا يدرون إن كان عليهم أن يتقدموا أو أن يتراجعوا. عندئذٍ انهال عليهم الرؤساء ونهروهم بزعقاتهم، خالطين التهديدات بالشتائم ووعود الجزاءات في الآخرة» (ص 209).

إنها طريقة تلميحية أخرى، قوامها عدم القول صراحة إن المهاجمين كانوا عسكريين؛ ولكنه يوحي فقط بذلك، على دفعات صغيرة متلاحقة. ناهيك بأنها طريقة خصبة تجلببت هنا بجلباب الحكاية اللامعقول. والحال، فإنني لا أرى موجباً لقيام قائد عسكري لسرية «قوات خاصة» يحض رجاله وهو يعدهم بـ «جزاءات في الآخرة».

4 – «ما هو مثير هو أن جيراناً قالوا إنهم تعرّفوا إلى ثلاثة أو أربعة أشخاص ينتمون الى مجموعات مسلحة محلية. يقول عبد القادر مناوي إنه رأى شخصاً يدعى الفقير، يقيم في حوش يحبو، ويزعم آخرون أنهم رأوا العزراوي... وفي ابن طلحة يقال إن شرقي، إرهابي الحي، قتله سكان في حي بودومي... أخيراً، كان يتحدث البعض عن امرأة – أم جحا بنمران؛ الإرهابي القتيل قبل عدة أشهر – وهي ترتدي رداء أحمر، ربما قامت بسلب الضحايا، هي وابنتها ناصرة...» (ص 210).

طريقة ثالثة لكاتبنا، وهي: إلقاء الشبهات، أولاً، على كل شهادة، تدحض «انطباعاته».

5 – الطريقة الرابعة: عندما تتاح ليوس الفرصة لتحديد المهاجمين مواجهة، نراه يتغيب:

«بقي في المحلة حوالى عشرة من المهاجمين القتلى. رآهم الجيران. وفي الغد رحلّوهم، ولكنني لم أكن هناك» (ص 209).

من الواضح أننا نواجه مشروعاً عجيباً يستعمل بإفراط أساليب كلاسيكية. إنها بنوع ما إعادة نشر للحادثة الشهيرة في تيميشوارا، ترمي إلى تصديق الأطروحة «النافية» لـ «مَن يقتل مَن؟».

لنعد الآن إلى مجزرة 22/ 9/ 1997. تقوم روايتنا على شهادات جمعناها من ثلاثة أنماط من المستطلعين: إرهابيين معتقلين، إرهابيين تائبين، ومساجين. إنهم كلهم شهود مباشرون على المأساة.

الإرهابيون المعتقلون

1) ع. رباح المتلقب بلقب أبي الهاشم، المعتقل في 11/ 4/ 1998؛
2) ع. رباح المتلقب بلقب أبي الحسن، المعتقل سنة 1997؛
3) ع. ح. زُهرة، الملقبة بناصرة، المعتقل سنة 1997.
4) ج. محمد، المعتقل في 6/ 10/ 1997؛
5) ك. مروان، المعتقل في 21/ 12/ 1999؛
6) ك. وهيبة، المعتقل في 21/ 12/ 1999؛
7) ك. يوسف، المعتقل في 23/ 12/ 1999؛

الإرهابيون التائبون

1) ج. زبير، الملقب بلقب زهير، تاب في 7/ 7/ 1998؛
2) ك. جلول، تاب في 6/ 2/ 1995.
3) ك. العيد، تاب في 18/ 9/ 1998؛

الناجون

1) ـ غ. حليمة؛
2) د. صبيحة؛
3) س. ع. الخير، المخطوطة في 29/ 12/ 1997، والمتمكنة من الفرار يوم 15/ 4/ 1998.

الإطار الجغرافي

ابن طلحة بلدة من قضاء براقي، تقع على بعد 16 كلم جنوب ـ شرق الجزائر. يحدّها من الغرب وادي الحرّاش؛ ومن الجنوب بساتين البرتقال والليمون؛ ومن الشرق طريق الولاية 115، ومن الشمال قضاء بابا علي. إنها منطقة «أعيد تحضيرها» في المتيّجة. خلال المرحلة الاستعمارية، لم تكن ابن طلحة مكونة إلا من عدة مزارع استيطانية (كولونيالية) محاطة بكروم وبيوت يعيش فيها العمال الزراعيون الجزائريون. في مطلع السبعينات بني ما يسمى اليوم باسم «ابن طلحة القديمة». أما الباقي فلم يرَ

النور إلا في الثمانينات. يتألف معظم سكان ابن طلحة من أناس قادمين من براقي والحراش والمدية وتابلاط وسطيف وجيجل. وهناك، إلى ذلك، حي القبائل، حي السطيفيين وحي الجيجليين.

إن توصيف يوس لابن طلحة يفضي إلى اللبس. فهو عندما يتحدّث عن «مدينة المئتي مسكن»، «مدينة بودومي» و«مدينة الجلالي»، إنما يجعل القارىء يظن أن الأمر يتعلق حقاً بمساكن أو بمبان مشيّدة وفقاً لمخطط إصلاحي متناسق. وفي الواقع، ليس الأمر كذلك أبداً. فالمقصود هو أقسام مكونة من جملة بيوتات فردية (R + 1)، مبنية على أراضي مشاعات زراعية قديمة. خلافاً لما يوحي به وصف يوس، لا نجد شوارع قائمة بين مختلف مسطبات البيوت والزواريب، مستقيمة على خط واحد كما توحي بذلك المخططات الواردة في ملاحق الكتاب. ليس هناك أرصفة. باختصار، يتعلق الأمر بـ «تجاوزات» حضرية جديدة، مقامة على أراضٍ زراعية، هي نماذج للتحضر المدني المنفلت، الذي شوّه المتيجة، منذ مطلع الثمانينات. في الشتاء، عندما تمطر، تغدو «الشوارع» غير قابلة للاستعمال. الشارع الوحيد المغطى بالإسفلت هو ذلك الذي يطلق عليه يوس اسم «الجادة الكبرى». ولنلاحظ أن هذه «الجادة» المزعومة لا تشبه في شيء شرياناً مدينياً واسعاً. إنها مجرد شارع لا يشبه في شيء طريقاً حضرية واسعة. فهي أضيق بكثير من طريق الولاية 115، التي تسمح ببلوغ ابن طلحة من طريق براقي (في الشمال) أو سيدي موسى (في الجنوب).

ينبغي أن نوضح أن ابن طلحة غير مشيدة على غرار قرى المتيجة الأنموذجية، مثل مفتاح، الأربعاء، بوقرة، شبلي وبئر توتة، حول مركز يقوم فيه، عموماً، مقر البلدية، الجامع ومدرسة البلدة. إن ابن طلحة هي مجموعة مبان، نَمَت في كل الاتجاهات، على مدى محور وفي جانبيه، على خط يخترق من أوله إلى آخره مجالاً محدداً من الشرق بطريق الولاية 115، ومن الغرب بواد (وادي الحراش)، ومن الشمال والجنوب بأراض تابعة للبلدات المتاخمة (براقي، سيدي موسى).

إن الحديث، في هذه الحالة الشكلية، عن «مركز» هو حديث لا معنى له، وإنّ كل قسم ـ له تاريخه الخاص ـ يشكل «مجمعاً مستقلاً». إن الأقسام التي طاولتها المجزرة الجماعية، والتي تنحصر في الزاوية المتشكلة من واد (وادي الحراش) ومن بساتين برتقال وليمون، إنما تقع عند الطرف الغربي للشارع الرئيسي، البعيد جداً عما

يعتبره الأهالي بمثابة «الوسط» في ابن طلحة حيث يوجد الملحق البلدي، مقر الحرس البلدي، الجامع، المدرستان ومركز عناية.

الأهالي المستهدفون

ـ حي بودومي

يتألف هذا القسم من ثلاث وحدات (بلوكات) متوازية، فيها 67 مسكناً. ينفصل عن حي الجلالي بقطعة أرض كبيرة، يقوم عليها، حالياً، مركز الأمن المدني، الذي بُني بعد المجزرة. يكشف الشهود أن ثلاث عائلات كانت مستهدفة بنحو خاص: عائلة خوجا (10 قتلى)، عائلة بشيري (5 قتلى) وعائلة «الجياجلة» (23 قتيلاً). هذا مهمّ إذ إن الإرهابيين هاجموا، منذ بدايات المجزرة، الوحدة الأولى التي يسكنها مواطنون مسلحون في إطار مجموعات الدفاع الشرعي (GLD).

ـ حي الجلالي

يقع هذا القسم غرب «مدينة» بودومي. إنه مجمّع مساكن، نجا ثلاثة أرباعه من المجزرة بفضل بعض المواطنين المسلحين، الذين منعوا الإرهابيين من بلوغ مأربهم القذر. وكان القسم الأكثر إصابة هو الذي كان يقطنه مواطنون لم يكونوا قد طلبوا ولا انتظروا سلاحاً.

ـ مدينة المئتي مسكن

تقع شمال ابن طلحة، وتقوم في مواجهة قسم الجلالي. نجا سكان هذه المدينة من المجزرة بفضل تدخل الجيش، حسب شهادات الأهالي، تدخل العسكريون بعد 15 دقيقة من هجوم الإرهابيين. نلاحظ عرضياً أن الإرهابيين لم يتمكنوا من تفخيخ مداخل هذه المدينة، نظراً لانكشاف الزواريب للعيان.

باختصار نقول إن المجزرة (وهذا ما يؤكده يوس، ص 205) كانت تستهدف جزءاً صغيراً من حي الجلالي، وبالأخص الجزء القائم بين الوادي الكبير (غرباً)، ومشتل الأغراس (شرقاً)، وبساتين البرتقال (جنوباً). إنها المنطقة الأقرب من المنطقة المزروعة (الكروم) والمعزولة (غرب الوادي) حيث تختبىء عناصر الجماعة الإسلامية المسلحة. إلى ذلك، حتى في هذا الجزء استهدفت أساساً العائلات المتحدّرة من

أقاليم تابلاط وجيجل. وكان معظم الإرهابيين الذين اشتركوا في هذه المجزرة، متحدّرين من منطقة (ابن طلحة، براقي، سيدي موسى، أولاد علّال، الأربعاء، رميلة، بوقرة، شريعة، إلخ). هاكم نقطة لم يعلق يوس عليها.

أسلوب تنفيذ العملية

تتقاطع الشهادات وتتلاقى لكي تدل على الإرهابي بزيو حسين، «أمير» الجماعة الإسلامية المسلحة/تيار الزوابري، بوصفه المحرِّض على العملية، التي نفّذت بفضل تواطؤ بعض أفراد عائلات إرهابيي ابن طلحة.

فالإرهابيون، المئة حسب شهادة «تائب»، الآتون من مختلف مناطق المتيجة، واستطراداً، الأربعاء، خميس الخشنة، سيدي موسى، أولاد علّال، قايد قاسم وبوفاريك، تجمّعوا بادىء الأمر على مستوى مزرعة «بنينجة». ثم انقسموا إلى ثلاث مجموعات صغيرة، كل منها مكلفة بقطاع في ابن طلحة. وفي داخل كل مجموعة صغيرة، كانت المهام موزعة بين الإرهابيين: فمنهم مَن يفتح الطرقات من خلال خلع الأبواب، ومنهم من يقتلون، ومن يخطفون، ومن يسلبون وينهبون، ومن ينصبون الفخ، ومنهم أولئك «المحجوزون» الذين «ينتظرون» النجدات، وأخيراً، منهم من يترصدون الفارين لقتلهم. عند الساعة 22,45 هاجمت المجموعات الثلاث حي بودومي وحي الجلالي.

المجموعة الأولى هاجمت حي بودومي. العسكريون قتلوا، في خلال هذا الهجوم، إرهابياً مسلحاً ببندقية صيد. الإرهابيون كانوا يلبسون لباس الحرس البلدي. المجموعة الثانية اجتاحت حي الجلالي؛ وعلى مستوى جزء من هذا القطاع، ركّز الإرهابيون عملهم. وهناك أيضاً وقع أكبر عدد من الضحايا، وهم أساساً كما ذكرنا آنفاً، من السكان المتحدرين من تابلاط/المدية ومن جيجل. فهذه المجموعة توغلت في حي الجلالي انطلاقاً من وادي الحراش، على مستوى مصنع البلاستيك الذي جرى إحراقه. لقد وضعوا قنابل محلية الصنع. كشف الإرهابي التائب ج. محمد أن المقنَّعين هما المدعوان أبو داوود من سمار (ڤي قسنطينة) وخالد من براقي. والمجموعة الثالثة هاجمت انطلاقاً من الوادي، فصدّها الوطنيون.

لاحظ الناجون عشر نساء بين المهاجمين، منهن بوجه خاص امرأة ذات رداء

أحمر، كانت تضطلع بدور الدليلة للإرهابيين، فكانت ترشدهم بوضوح مدهش إلى بيوت العائلة الواجب جزرها. جرى اعتقالها. إنها المدعوة ع.ح. زهرة، الملقبة بلقب نصيرة. تقول إن الاتصال بها جرى قبل شهر من وقوع المجزرة، من طرف المدعوة د. زهرة، المقيمة في الحراش. هذه الأخيرة ضربت لها موعداً في بومعاطي عند الساعة 10 و30 دقيقة؛ وطلبت منها ارتداء ثوب «طويل»، لكي يسهل التعرف إليها من جانب الشخص الآتي لانتظارها. وحين وصلت إلى مكان الموعد، استقبلها ثلاثة رجال نقلوها على متن شاحنة إلى منزل لم تستطع تحديد موقعه الدقيق.

في هذا المكان، التقت بـ 13 رجلاً مسلحين، منهم المدعو ب. مجيد من براقي، الذي عرفته. طلب منها الاستعداد للاشتراك في المجزرة في ابن طلحة، بوصفها دليلة مرشدة إلى البيوت المطلوب اجتياحها والعائلات الواجب تجنّبها. كما أنها كلفت بنهب الضحايا. تؤكد أنها شاهدت تصفية اثنين من المهاجمين في حي الجلالي. قدمت لائحة بالعائلات التي أشارت إلى الإرهابيين حتى يوفّروها:

- عائلة شريف، هارب من تازولت؛
- عائلة خيرة، لها ولد هو معتقل سابق في تازولت؛
- عائلة ف. . .، ممرضة في مشفى براقي، ولها أخ، حميد، إرهابي مطلوب؛
- عائلة ي. . .، المشهورة بلقب «المهبول»؛
- عائلة زاهية، زوجها إرهابي؛
- عائلة عزراوي، «أمير» محلي للجماعة، كان بيته خالياً، كما توضح؛
- عائلة ع. . .، أحد أبنائها، محمد، عضو في شبكة دعم محلية؛
- عائلة مروان، عضو في شبكة دعم أيضاً؛
- عائلة صدّيق، عضو في شبكة دعم محلية؛
- عائلة حكيم، لها أخ إرهابي قتلته قوى الأمن.

لا بد من التوضيح أن الإرهابيين أغرقوا المنطقة المستهدفة في الظلام، مخرّبين الشبكة الكهربائية، قبل أن ينتقلوا إلى الفعل. كما أنهم فخّخوا كل مداخل المنطقة المعنية ووضعوا مجموعات في كمائن عند المواضع الاستراتيجية، راصدين على هذا النحو وصول الإسعافات والنجدات. باديء الأمر، اجتاحت مجموعة من 8 إلى 10 أشخاص الأماكن؛ وسرعان ما تبعهم آخرون، تموضعوا عند مستوى المفرق الرئيس

حيث وضعوا ناقلات مفخخة حتى يمنعوا تقدّم النجدات والأجهزة الأمنية. وبشكل مبرمج جرى تعطيل الإضاءة العامة بضربات فؤوس حرفية كبيرة. إن أول رجل أمن تقدّم في ابن طلحة، قُتل على بعد أمتار من المفرق. تمركزت مجموعة من 30 رجلاً على طول شارع ابن طلحة الرئيس. كانت مهمتها الوحيدة هي انتظار أجهزة الأمن والشرطة لمفاجأتها ومنعها من التدخل.

كانت تقنية الإرهابيين بسيطة وفعالة بشكل مرعب. أبواب المساكن يجري بقرها بقنابل يدوية أو بقنابل محلية الصنع. وكان إرهابيون متحدّرون من ابن طلحة يقومون بأدوار الدلّالين الذين يرشدون بنحو دقيق إلى الأبواب التي ينبغي تفجيرها، وتالياً، العائلات الواجب جزرها. تعرّف الناجون على سلّامي محمد المعروف بلقب عزراوي، وشرقي حكيم. بمجموعة من عشرة أفراد تقريباً، تغلغل الإرهابيون، بسهولة، في البيوت حيث جرى الساكنون في كل اتجاه وهم مرتعبون ومنذهلون من الانفجارات، فراحوا يصرخون ويرمون بأنفسهم من الشرفات والسطيحات، آملين النجاة من المجزرة وهم لا يدرون أن فرارهم كان مرصوداً. في الخارج كان هناك إرهابيون آخرون مولجون بقتل الهاربين.

سال الدم أمواجاً في البيوت التي عاث فيها الإرهابيون. فالعائلات غارقة في زعقاتها المرعبة. لقد استعملت السيوف والفؤوس والسكاكين والمنشارات لتصفية الأهالي، الذين كان أكثرهم بلا سلاح. في الخارج، يسهر الراصدون المسلحون ببنادق أو برشيشات، على ألا يخرج أحد حياً من الأحياء المهاجمة، ويحرصون بشكل خاص على ألا يدخلها أحد.

عند الساعة 23 و30د، أي قبل بدء المجزرة بثلاثة أرباع الساعة تقريباً، أُعطي الإنذار حول وجود إرهابيين في ابن طلحة. وصلت فصيلة من الجيش إلى الأماكن، بعد بضع دقائق؛ ولكن العسكريين لم يتمكنوا من العمل المرتجى، بسبب المداخل الملغومة، والأفخاخ المنصوبة من قبل الإرهابيين، والظلام المسيطر. وفي هذه المعمعة العامة، الملتبسة، لم يتمكّنوا من التفريق بين الإرهابيين والمواطنين المرتهبين.

ناهيك عن أن عدة مواطنين من ابن طلحة كانوا قبل ذلك بعدة أسابيع، قد حصلوا على أسلحة من أجهزة الدرك (الجندرمة) حتى يتمكنوا من تأمين دفاعهم

الذاتي. وتالياً، لم يكن جميع الذين يحملون سلاحاً من الإرهابيين بالضرورة. ثمة واقعة أخرى، زادت أيضاً من تضليل قوى الأمن. إذ قبل الهجوم على «القوسمين» كان الإرهابيون قد خططوا لهجمات في عدة أماكن، خصوصاً في حوش ميهوب، حوش رتيل ووسط ابن طلحة... إن هذه الحيلة جعلت من الصعب التحديد الدقيق للمكان المستهدف فعلاً من طرف الإرهابيين. وبفضل رد أفراد مجموعات الدفاع الشرعي والانفجارات الناجمة عن القنابل الموجهة إلى كبح تقدّم الدورية الأولى للشرطة الواصلة إلى الأماكن، تمكّنت قوى الأمن من تحديد المنطقة التي يهاجمها الإرهابيون.

إن الوقت اللازم لتحديد مكان المجزرة بدقة، أخّر تدخل التعزيزات، المكوّنة من عناصر كتيبة الشرطة القضائية المتحركة (BMPJ) والدرك الوطني والجيش. حين وصلت التعزيزات إلى الأماكن، لم تكن قادرة على العمل بفعالية، لأن في العتمة كان من المستحيل تمييز الإرهابيين من الأهالي الذين كانوا يفرّون في كل اتجاه. لقد كان التفريق مستحيلاً إذاً. وتالياً، بدلاً من تعريض الأهالي للخطر بعد قسوة ما عانوه، آثرت قوى الأمن عدم التحرك إلاّ أمام وقائع أكيدة. إلى ذلك، استطاع مواطنون يتولون الحراسة، أن يروا الإرهابيين وهم يضعون قنابل تحت الناقلات. فأعلموا العسكريين الذين لم يعد في إمكانهم، إزاء ذلك، المخاطرة بالتقدم في المنطقة.

كان الرد الأنجع هو رد الوطنيين المسلحين في إطار الدفاع المشروع، الذين كانوا موجودين داخل المنطقة المهاجمة. لقد استطاعوا وقف تقدم الإرهابيين، وإنقاذ الكثيرين من المواطنين وقتل العديد من الإرهابيين.

بعد دقائق طوال، جلبت قوى الأمن مصابيح (بروجكتورات) كاشفة، الأمر الذي أتاح لها أن تتقدم بين المساكن بيسر أكبر، وهي محمية بالمصفحات والمدرّعات. إن العمل المشترك بين مجموعات الدفاع المشروع والعسكريين والدركيين أتاح لعدة عائلات فرص النجاة من المذبحة. ومن المؤسف أنها لم تتمكن من منع المجازر الأولى.

إن الإرهابيين الذين أُمكن تحييد عدد كبير منهم، انسحبوا أخيراً وهم يحملون معهم غنائم قوامها أغراض ثمينة نسبياً، من الجواهر والمآكل ومن الصبايا العذارى والسيدات الشابات، أيضاً، اللواتي وُجد بعضهن ذبيحات في أولاد علال (سيدي

موسى) في الأيام التي أعقبت الفصل المأساوي. والأخريات سيغبن إلى الأبد، ما خلا بعضهن اللواتي سيتمكّنّ من مغادرة المعسكرات حيث كن معتقلات أسيرات. إن نص الجماعة الإسلامية المسلحة، الذي يقونن الاغتصاب واستعمال النساء المخطوفات، اكتشف بعد المجزرة بعدة أسابيع، في أحد مخابىء أولاد علّال:

«بسم الله الرحمن الرحيم، المرأة تكون ملككم عندما يهبكم إياها «الأمير». افعلوا بها ما تشاؤون. إنها جارية. إذا وُجد بين النساء اللاتي وهبكم إياهن «الأمير»، الأم والبنت، يأمر الأمير بعدم ركوبهن معاً. وإذا كان بين المقاتلين أب وابن، وكان الأمير قد وهبهم نساء، يأمر الأمير بعدم ركوبهما المرأة نفسها أو أن يحرصا على عدم إخصابها، ويتأكدا من دورتها باعتناء».

عند الساعة الواحدة صباحاً وصل رجال الإطفاء وأولى سيارات الإسعاف. كانت البيوت مشتعلة؛ وكان لا يزال هناك صراخ مسموع؛ انتحابات أولئك الذين كانوا يحتضرون، وعويل أطفال ونداءات استغاثة. كانت المحصلة ثقيلة. وسيكون عمل المسعفين دؤوباً. سيدوم حتى الغد. لقد سجّل مئات القتلى ومئات الجرحى. مشارح الجثث ستكون ممتلئة بجثث مبتورة، مشوهة ومحروقة؛ وأجزاء من الأجسام تصل منفصلة، رؤوس، أطراف، أجذاع، إلخ.

كما يذكر يوس وحدات الجيش المتمركزة في المنطقة. هذا مما لا ريب فيه. فوحدات الجيش الوحيدة المتمركزة في المنطقة، كانت في براقي. وكان في إمكان أي زائر أن يلاحظ، من طريق الولاية، على بعد 4 كيلومترات تقريباً من ابن طلحة، وجود وحدة نقل، كما يدل على ذلك رمز «القطار» (المذهّب) على شعار المدخل، شعار مصراعين مرسومين بالأسود. كما نجد في براقي ثكنة. إن عسكريي هذه الوحدة هم الذين تدخلوا في ابن طلحة والذين أوقف تقدمهم انفجار قنابل حرفية (عبوات بيتان زنتها 13 كلغ، محشوّة بمتفجرات ومسامير وعناصر معدنية أخرى) موضوعة تحت ناقلات خاصة.

كما توجد في براقي مفوضية شرطة. لقد أسرع رجال الشرطة في القدوم إلى الأماكن حيث استقبلوا بزخّات نارية أطلقها الإرهابيون الكامنون، فقتل شرطي منذ بدء العملية!

آنذاك، لم يكن في ابن طلحة سوى فصيلة من الحرس البلدي، تقع على بعد 600 متر من مكان المجزرة. إن عددها الضئيل (30 عنصراً) لم يسمح لها بالتدخل

الفعّال. لقد ردّ الوطنيون بفعالية، فردياً، انطلاقاً من منازلهم. واليوم، ابن طلحة محمية بمفوضية أمن حضري، وبفصيلة كبيرة من الحرس البلدي وبموقع عسكري متقدم. إلى هذا، ينبغي أن يضاف عدد كبير من المواطنين المسلحين من السلطات العسكرية في إطار الدفاع المشروع.

أوقعت المجزرة 212 قتيلاً و89 جريحاً منهم عدة عناصر من أجهزة الأمن.

سيتوجّب على الأطباء الشرعيين إعادة تجميع الأجسام وتركيبها، والبدء بتحديد هوية هؤلاء الذين لا يزالون قابلين للتحديد، وتعيين السبب الدقيق للوفاة. لم يعد العمل ميسوراً في أقسام الجراحة العامة وطب الأطفال والأعصاب والجراحة الداخلية. إن الجرحى، المنقولين بالعشرات، جرى تصنيفهم، قبل إرسالهم إلى الأقسام المختصة. الصغير فؤاد، الذي غُطيت يداه ورأسه ببقع بيضاء ضخمة، لا يدين بإنقاذ حياته إلاّ لردة فعله، حين رأى إرهابياً يهوي بفأس على رأسه. وليحمي نفسه، غطى رأسه بيديه. إنها حركة بسيطة، ستنقذ حياته؛ لكنها ستترك جرحاً كبيراً في الجمجمة، إلى الأبد. ويدين صغيرتين، بلا أصابع، وعذاب طفولة مسروقة.

انسحاب الإرهابيين بعد العملية

بعد المجزرة المرعبة، انسحب الإرهابيون إلى ملاجىء طارئة، مستحدثة في أولاد علّال (سيدي موسى). ومن هناك قفلوا إلى منطقة لعواوكة (ولاية البليدة) وإلى أدغال بوقرة، المكونة من خيام ومهاجع تحت الأرض، جرى إعدادها لهذه الغاية. انتقل الإرهابيون ليلاً واستراحوا نهاراً، حتى ينجوا من أنظار مراكز المراقبة. مكث بعضهم عدة أسابيع في مخبأ لعواوكة هذا، جامدين تقريباً، لا يتحركون إلاّ للتزوّد بالمؤن. ولن يلتحقوا بالمواقع الأخرى إلا لاحقاً.

في الساعات التالية، شنّ الجيش الوطني الشعبي عملية واسعة لمطاردة مرتكبي المجزرة. أول عملية شنت على أولاد علّال، سمحت بالقضاء على أربعين إرهابياً، بينهم مرتكبو مجزرة ابن طلحة. وجرت اعتقالات عدة، سمحت بالحصول على معلومات دقيقة حول دواليل الإرهابيين واتصالاتهم، وحول عمليات مخططة أخرى، وحول هوية أعضاء المجموعة وما تيسّر لهم من تواطؤات داخل ابن طلحة بالذات. كما أن هذه العمليات العسكرية سمحت باكتشاف جثث عدة صبايا خطفن إبان المجزرة، وهن ذبيحات في قعر بئر.

حسب شهادة ج. محمد، إرهابي معتقل إثر عملية المطاردة التي شنّها الجيش ضد مرتكبي المجزرة، جرى قتل ستة إرهابيين في حي بودومي وحي الجلالي، كما جرى جرح 12 آخرين. نُقل الإرهابيون المقتولون من قبل صحبهم ودفنوا في أولاد علّال. وهو يذكر الإرهابيين التاليين:

- أبو سعيد من شاتو روج،
- آيت حمودة محمد، المشهور باسم توفيق،
- بودريش حسين، المسمّى باشتا (تاجر خضار سابق)،
- بوغزولة طاهر (نجار سابق)،
- بوغزولة ناصر (أخ طاهر)،
- حسين، من هوّارة،
- حموش موسى، الملقب بوجمعة،
- سلماي محمد، المسمى عزراوي (أمير شاتو روج)،
- عبيدة، من أولاد علّال،
- فثاس إسماعيل، الملقب أبو معاد،
- يوسف، من مباكرية.

إن الإرهابي ج. محمد، الملقب أبو يوسف، الذي اعتقلته قوى الأمن، يوم 6/ 10/ 1997، في حوش قايد قاسم (سيدي موسى)، يؤكد أن المجموعة الإرهابية المنتمية إلى الجماعة الإسلامية المسلحة، التي ارتكبت مجزرة ابن طلحة، كانت مؤلفة من مئة عنصر، موزعين على النحو الآتي:

- 50 إرهابياً قادمين من بوقرة (روڤيغو سابقاً)،
- 30 إرهابياً من أولاد علال،
- 20 إرهابياً من قايد قاسم.

يوضح أن دالول الإرهابيين هو و. ز.، الذي كان يتعين عليه أن يدلّهم على بيوت العائلات الواجب توفيرها. وحسب هذا الشاهد دوماً، استفاد مرتكبو المجزرة من تواطؤ (معلومات، ارتباط، دعم...) الأشخاص التاليين، الذين يسكنون في ابن طلحة:

- أفراد عائلة ع.، لا سيما الأخوين البالغين 22 و18 سنة؛

- أفراد عائلة (ال) ع.، لا سيما الأخوين البالغين 19 و18 سنة؛
- والدة إرهابي قتيل، رشيد المسمى «سريع»، الملقب «جحا»؛
- أفراد عائلة ل.، المقيمة في حوش ميهوب؛
- ب. م. البالغ من العمر 26 سنة، المقيم في براقي، بالقرب من كتيبة الدرك، تاجر ومكلف بإيواء الإرهابيين؛
- ك. س. وأخوه ك. ر.، المقيمان كلاهما في براقي. كانا مكلفين بحراسة وأمن مخبأ واقع داخل جامع «بشير إبراهيمي» في براقي.
- إسماعيل، جار الإرهابي فقاس إسماعيل.

يضيف الشاهد الوقائع التالية:

- المجموعة المسلحة، مرتكبة المجزرة، قدمت من بنينجة، من طريق حوش طويل، للوصول إلى داخل ابن طلحة.
- النساء الست المخطوفات جرى ذبحهن ورميهن في بئر في أولاد علّال.
- إبّان المجزرة وإثر رد الوطنيين وتدخل قوى الأمن (الجيش، الدرك والشرطة) جرح 12 إرهابياً وقُتل 6 آخرون. ويوضح أن القتلى دُفنوا في أولاد علال.
- تمكّن ثلاثون إرهابياً من مغادرة محلة قايد قاسم، بقيادة «أمير» مجموعة الأوكاليبتوس (شرق الجزائر).
- تمكن الإرهابيون من مغادرة محلة أولاد علّال، من خلال فتحات المجارير.

كشف الشاهد هوية إرهابيين، يعرفهم، ممن اشتركوا في مجزرة ابن طلحة. ذكر:

- **بطران علي**، من أولاد علّال،
- **بطران محمد**، من أولاد علّال،
- **بوقرومي سعد** من براقي،
- **خريف علي**، من أولاد علّال،
- **فقاس إسماعيل**، المسمى أبو معاد، «أمير» مجموعة قايد قاسم،
- **فقاس توفيق**، المسمى أنس البراقي،
- **قمّاري محمد**، من قايد قاسم،
- **لعزراوي محمد**، من ابن طلحة،

مطاردة المهاجمين

قام الجيش بتعقب مرتكبي المجزرة، الذين انسحبوا إلى أولاد علّال. هذه العملية أتاحت:

- تدمير القاعدة والقضاء على أربعين إرهابياً، من بينهم مشتركون في مجزرة ابن طلحة؛
- اعتقال ج. محمد، أحد مرتكبي مجزرة ابن طلحة؛
- اعتقال و. ح.، المسماة ناصرة، التي اعترفت بأنها عملت دليلاً للإرهابيين وجردت الضحايا من الحلى؛
- اكتشاف وثائق للجماعة الإسلامية المسلحة تميط اللثام عن تورّط مجموعاتها في مجازر ابن طلحة، ريّس، الجماعية، إلخ؛
- اكتشاف أجساد صبايا مخطوفات في ابن طلحة؛
- تفكيك معامل لصنع قنابل محلية.

كما أتاحت هذه العملية الاستيلاء على قسم كبير من وثائق الجماعة الإسلامية المسلحة. إحدى الوثائق المستولى عليها هي بطاقة تحمل توقيع الإرهابي برفتة عيسى، الملقب أبو عبد اللّه عيسى، يصرّح فيها بأنه سلم لأمير الجماعة الوطني، عنتر الزوابري، كمية أغراض ذهبية، قوامها 160 إسواراً، و28 سلسلة (Gourmettes) و56 قلادة، و184 زوج حلق، و79 خاتماً، وعلبة ذهبية، و96 ليرة ذهبية فرنسية (Louis) وكمية من المجوهرات الفضية. إلى هذا كله، يضاف مبلغ من المال (26 512 600 دينار جزائري، 700 000 فرنك فرنسي و139 ريالاً سعودياً). ومما يلاحظ أن الحصة المسلمة إلى الأمير الوطني تمثل خُمس الغنائم المنهوبة من ابن طلحة؛ والحال، فإن الأمير الوطني يتلقى خُمس «الغنيمة»، حسب نظام الجماعة الإسلامية المسلحة.

تحديد هوية مرتكبي المجزرة

إن شواهدنا، المقارنة والمتقاطعة، أتاحت تحديد هوية إرهابيي الجماعة الإسلامية المسلحة الذين اشتركوا في مجزرة ابن طلحة. القادة هم «الأمراء»:

● علّو محمد، المسمى إبراهيم: إرهابي لا يزال ناشطاً، وربما صار اليوم مساعد عنتر الزوابري، كما أنه اشترك في مجزرة الرايس الجماعية راليس.

● بزيو حسين، الملقب أبو مصعب: قتل سنة 1998، خلال عملية، على أيدي قوى الأمن في منطقة بوقرة (روفيجو سابقاً، ولاية البليدة). «أمير» «المنطقة 2 مكرّر» للجماعة/ جناح الزوابري. شارك أيضاً في المجزرة الجماعية المرتكبة في الراين.

● قبايلي محمد، الملقب لعياشي: قتلته قوى الأمن، سنة 1998، في بلدة باب الزوار (الجزائر). كان قائد المجموعة الإرهابية الناشطة في جنوب شرق العاصمة. انتسب إلى المجموعة التي ارتكبت مجزرة الرايس.

● رحموني عبد القادر، المسمى عياش، الملقب أبو سوقارة: هو قائد المنطقة 2/ للجماعة الإسلامية المسلحة، الناشط في منطقة بوقرة وحمّام ملوان وتابلاط وشمال شرق المدية. هذا «الأمير» وجماعته ارتكبوا كل المجازر الجماعية في منطقة نشاطهم.

● سرغيني محمد، الملقب أبو يعقوب: قتله صحبه، سنة 1998، في مرتفعات بوقارة. نظم المجازر الجماعية في ولاية غيليزان واشترك فيها.

● ميخالفية محمد، الملقب حميدة الناشط، الملقب أبو عبد اللّه: أمير جديد لمنطقة الجزائر، صفّاه عنتر الزوابري لأنه فشل في «اجتياح جديد» للعاصمة، ولم ينجح إلا بعد طرده من قاعدة أولاد علال (سيدي موسى).

إن تقاطع أقوال سبعة شهود تسمح بتحديد لائحة أعضاء المجموعة المسلحة كلها تقريباً، التي ارتكبت مجزرة ابن طلحة، يوم 22/ 9/ 1997:

- **أبو جمانة** (متحدر من حوش غرو/ بوفاريك/ البليدة)؛
- **أبو حمزة** (متحدر من الرميلي/ البليدة)؛
- **أبو رُعبة** (متحدر من بوفاريك/ البليدة)؛
- **أبو سعد** (متحدر من براقي/ البليدة)؛
- **اغينيني يعقوب**؛
- **أولاد زكريا كامل**، لقبه أبو علي؛
- **برافتة عيسى** (قائد مجموعة)؛
- **بزيو حسين**، لقبه مصعب، (أمير)؛

- **بشرول ميلود**، لقبه خالد إرباظ؛
- **بلحسن سمير**، لقبه العرباد؛
- **بن جردة فريد**؛
- **بن زين رشيد**، (من بوفاريك/ البليدة)، (أمير)؛
- **بوحمارة كمال**؛
- **بوخرس عبد المجيد**؛
- **بوخلفة عبد القادر**، لقبه أبو تراب؛
- **بورقيب فريد**؛
- **بوزيد عبد الرحمان**؛
- **بوسليماني شعبان**، لقبه شعيب؛
- **بوسليماني علي**، لقبه أبو تراب؛
- **بوسليماني محمد**، لقبه أبو طلحة؛
- **بوشاشية محمد**، لقبه يوسف (قائد مجموعة شريعة)؛
- **بوقرومي**، لقبه سعد؛
- **تقوبي**، لقبه أبو حفص؛
- **تنغالي عبد الحميد**؛
- **جلالي** (أصله من الرميلي/ البليدة)؛
- **الحارث** (أصله من عمروسة/ البليدة)؛
- **حذيفة**؛
- **حموش موسى**، لقبه خالي، (أمير)؛
- **دربال أسامة**؛
- **ربحي محمد**؛
- **رُبيع**، لقبه عكاشة؛
- **رحموني حميدو**، لقبه إسحاق (أخ أبي سوقارة)؛
- **رحموني عبد القادر**، لقبه أبو سوقارة، (أمير)؛
- **رشيد** (أصله من سويداني بوجمعة، حوش غرو سابقاً، بوفاريك/ البليدة)؛
- **رضا** (أصله من بن عاشور/ البليدة)؛

- زكريا (أصله من بن عاشور/البليدة)؛
- زبان لياس، لقبه صلاح؛
- زيدان سفيان.
- سرغيني محمد، لقبه أبو أيوب، (أمير)؛
- سرغيني مراد، لقبه أبو قتادة؛
- سعد (أصله من القبّة/الجزائر)؛
- سلمي محمد (قائد مجموعة)؛
- سنخاوي رباح؛
- سودون حسين؛
- شراتي إبراهيم، لقبه مصعب؛
- شرقي عبد الحكيم؛
- صغير محمد؛
- عادل حليم، عدليم (متحدر من البليدة)؛
- عبد الفتاح (متحدر من حجوط/البليدة)؛
- عبد الفتاح (متحدر من شرارية/الجزائر)؛
- عبد الناصر (متحدر من الرميلي/البليدة)؛
- عتبة (أصله من القواسم/الشلف)؛
- عثمان (أصله من بوفاريك/البليدة)؛
- علّال رشيد، لقبه زيد؛
- علّال عمر؛
- علّال مراد؛
- علّو محمد، لقبه عبد الرحيم (أمير)؛
- عليوت (من بوفاريك/البليدة)؛
- عمر (أصله من لبعزيز/البليدة)؛
- العوفي محمد؛
- غزالي فريد، لقبه أبو صهيب؛
- فقاس إسماعيل؛

- قبايلي محمد، لقبه لعياشي، (أمير)؛
- قبلي نور الدين، لقبه صلاح؛
- قعقاع (أصله من أولاد علّال)؛
- كحيل فريد؛
- لخريف علي؛
- لفقير عبد الناصر؛
- لياس (أصله من براقي/البليدة)؛
- محمد، لقبه لخضر (أصله من بوقرة/البليدة)؛
- مصراوي عبد الناصر، لقبه أبو عبد الله؛
- مصطفاوي أحمد؛
- معاش أحمد؛
- معاوية (أصله من سيدي موسى/البليدة)؛
- مهدي محمد، لقبه أبو أسامة؛
- ميخالفيه محمد، لقبه حميدة الناشط؛
- نقاطي علي، لقبه خريف؛
- يزيد (أصله من بوعرفة/البليدة)؛
- يعقوب (أصله من بيرخادم/الجزائر).

نجم عن المجزرة 212 قتيلاً و89 جريحاً. من بين الضحايا: أطفال، رضّع، ومولودون جدد.

مجزرة الرايس

مجزرة الرايس (قضاء سيدي موسى/البليدة) ارتكبت في 29/ 8/ 1997. تمكنتُ من الحصول على وثائق تضم شهادات:

إرهابيين معتقلين:

- أ. رباح، لقبه أبو الهاشم وكنيته مراد؛ اعتقل يوم 11/ 4/ 1998؛
- ج. محمد، اعتقل يوم 6/ 10/ 1997.

إرهابيين تائبين:

- ج. زبير، لقبه زهير، تاب يوم 7/ 7/ 1998،
- س. لعيد، تاب في 18/ 9/ 1998،
- ك. جلول، تاب في 6/ 2/ 1998.

الناجين:

- ج. ك. (مخطوفة يوم المجزرة)،
- د. س. (مخطوفة يوم المجزرة).

حسب هؤلاء الشهود، خطط للمجزرة رحمون عبد القادر، الملقب أبو سوقارة، وقبايلي محمد، الملقب لعياشي من شاتو روج. بعد مرحلة تحضير، جمع أبو صقارة وقبايلي لعياشي أكثر من مئتي إرهابي. مكان التجمع كان بونوار لوز (جنوب شرقي سيدي موسى). من هناك ذهبت المجموعة إلى حوش الرايس. كانت المجموعة الأهم بقيادة رحمون عبد القادر، الملقب أبو صقارة، أمير المنطقة الثانية للجماعة الإسلامية المسلحة.

يتبيّن من أقوال الشهود أن الإرهابيين وصلوا إلى مقربة دوّار الرايس نحو الساعة 18 و30د. هناك انقسموا إلى ثلاث مجموعات صغيرة. الأولى انتشرت حول الجامع، والثانية والثالثة اتخذتا مواقع في عدة نقاط من الدوّار.

في وقت متأخر من الليل، عند الساعة 23 و45د، اجتاح الإرهابيون الدوّار، مطلقين زجاجات الكوكتيل مولوتوف على البيوت المستهدفة لإرغام الأهالي على الخروج منها. فهؤلاء عندما يخرجون سيجري قتلهم بالرصاص أو ذبحاً بالفؤوس والسكاكين والسيوف والمنشارات.

لقد حدّد الناجون هوية الإرهابيين المتحدرين من المنطقة: بلال، سعيد، عبد الله وشرحات. وكما في ابن طلحة، استثنى الإرهابيون عائلات الإرهابيين وعائلات أفراد شبكاتهم المساندة. قُتل 228 شخصاً، منهم 98 قتلوا ذبحاً. ومن بين الضحايا جرى تعداد: 90 امرأة، 54 رجلاً، 54 طفلاً و30 مولوداً جديداً.

خطفت 30 شابة. تمكّنت اثنتان منهن من الفرار من الإرهابيين، إحداهن ج. ك. ظلت في دوّار الرايس، والثانية د. س. في بوقرة.

كانت الأولى في منزلها، ليلة 28/ 8/ 1997. وعند نصف الليل و30 دقيقة تقريباً، سمعت صراخاً ونحيباً وطلقات نار. وفي اللحظة ذاتها، دفع خمسة إرهابيين باب منزلها. دخلوه وأخرجوا إلى الشارع أباها، أمها وأختها الكبرى. لن تراهم أحياء ثانية.

أما هي فبعدما أُخرجت إلى مسافة 50 متراً عن منزلها، وكانت تحت رحمة الإرهابي الذي كان يهددها بسلاحه المصوّب إليها، طرأ انقطاع في التيار الكهربائي. انتهزت هذه الفرصة وتمكنت من الانفلات من مهددها. لقد هربت واختبأت في بستان برتقال حيث صادفت ناجية أخرى، د. س.، التي كانت تزور جدتها في الرايس. قضتا الليل معاً في البستان. عند الشروق، توجهتا إلى دوّار بندلي علي (قضاء الأربعاء).

الناجية الثانية بأعجوبة، د. س.، عمرها 20 سنة، مقيمة في بوقرة. كانت في دوّار الرايس، في زيارة لجدتها منذ شهر تقريباً. تقول إن أحد أبناء عمها أنذرها، ليلة المجزرة حوالى منتصف الليل، بوجود مجموعة أفراد غرباء في الدوّار. وعلى الفور، غادرت الدار بصحبة جدتها. وفي الخارج، رأت عدة أفراد يفرّون من الديار. فالتحقت بالجماعة، المتوجّهة إلى الليسيه. على الطريق، نادتهم مجموعة إرهابيين، كامنين في حقل. لقد ذبح الأشخاص كلهم. تمكّنت د. س. من النجاة مع ثلاث صبايا. اختبأن في الليسيه. بعد ساعة، اكتشفن. وهكذا اعتقلت د.س ونُقلت إلى الدوّار. ولما وصلت إلى مقربة من دار جدتها، انتهزت فرص انقطاع التيار الكهربائي وهربت. لاذت ببستان البرتقال حيث ستلحق بها ج. ك. وقضتا الليل هناك.

يشدّد الشهود على أن قوى الأمن شنت، بعد المجزرة، عملية تفتيش واسعة في المنطقة، فدفعت المجموعات المسلحة إلى الانسحاب نحو مرتفعات بوقرة (روفيغو سابقاً في ولاية البليدة) حيث ستبقى كامنة أكثر من شهر.

بالقرب من الدوّار، كان يوجد موقع متقدّم للجيش. وفي الواقع، وهذا ما لم يوضحه يوس في حكايته، كان هذا الموقع مكوناً من كتيبة (حوالى 30 رجلاً) بقيادة ضابط صغير، برتبة ملازم. هذا الضابط المكلف بحماية الدوّار، كان في تلك الليلة على قناعة حميمة بأن موقعه هو الذي كان يستهدفه الإرهابيون. فحاول الخروج، لكنه سرعان ما عدل عن رأيه. طلب تعزيزات، كانت متمركزة في أماكن أخرى أو كانت

تقوم بعمليات. لم تصل التعزيزات بالسرعة اللازمة، نظراً لقيود تنظيمية مشتركة بين كل الجيوش النظامية في العالم. وفي أثناء انتظار النجدات، استقبل هذا الضابط في داخل موقعه النساء والأطفال، لحمايتهم. ومع ذلك، حسب مصدرنا، أُحيل إلى المحاكمة لعدم تقديره، بدقة، الوضع القائم في منطقته.

إن الخلاصات وتقاطعات الشهود سمحت بتحديد هوية الإرهابيين الذين اشتركوا في مجزرة حوش الرايس. إنهم:

- أبو حمزة، (متحدر من الرميلي/البليدة)،
- أبو دوجانة، (متحدر من حوش غرو)،
- أبو رواحة، (متحدر من بوفاريك/البليدة)،
- أبو سعد، (متحدر من براقي/البليدة)،
- أغنيني يعقوب،
- أمات (من لبعزيز/البليدة)،
- أولد زكريا كامل، لقبه أبو علي،
- أولد عمران زهرة، لقبها نصيرة،
- برافتة عيسى،
- بزّيو حسين، لقبه مصعب،
- بشرول ميلود، لقبه خالد،
- بلحسن سمير، لقبه الأربد،
- بن زين رشيد،
- بنجردة فريد،
- بنشاشيا محمد، لقبه يوسف،
- بوحمارة كمال،
- بوخرس عبد المجيد،
- بوخلفة عبد القادر، لقبه أبو تراب،
- بوركايب فريد،
- بوزيد عبد الرحمان،
- بوسليماني شعبان، لقبه شعيب،

- بوسليماني علي،
- بوسليماني محمد، لقبه أبو طلحة،
- بوقرومي سعد،
- بولمية فؤاد، لقبه عبد الفتاح،
- تنغالي عبد الحميد،
- جلالي (من براقي/البليدة)،
- الحارث (من عمروسة/البليدة)،
- حذيفة،
- حمدود محمد، لقبه أبو سهيب،
- حموش موسى، لقبه خالي،
- خربوش جلول،
- دربال أسامة،
- رباعي، لقبه عكاشة،
- ربحي محمد،
- رحمون حميدو، لقبه إسحاق،
- رحموني عبد القادر، لقبه عياش أبو سوقارة؛ (أبو سكرة)،
- رشيد (من حوش غرو/بوفاريك/البليدة)،
- رضا (من بن عاشور/البليدة)،
- زيان لياس، لقبه صلاح،
- زيدان سفيان.
- سرغيني محمد،
- سرغيني مراد، لقبه أبو قتادة،
- سعد، (من القبة/الجزائر)،
- سلمي محمد،
- سنخاوي رباح،
- سودون حسن،
- شابو لعيد،

- **شراتي إبراهيم**، لقبه معاد،
- **شرقي عبد الحكيم**،
- **شعيب الملقب أبو عتبة** (من الرميلي/ البليدة)،
- **صغير محمد**،
- **عادل حليم**،
- **عبد الفتاح**، (متحدر من حدجوت/ البليدة)،
- **عبد الفتاح**، (متحدر من شراربة/ الجزائر)،
- **عتبة** (من القواسم/ الشلف)،
- **عثمان** (من بوفاريك/ البليدة)،
- **علّال رشيد**، الملقب بلقب زيد،
- **علّال عمر**،
- **علّال مراد**، الملقب مراد قيلولة،
- **علو محمد**، لقبه عبد الرحيم،
- **عليوان** (من بوفاريك/ البليدة)،
- **العوفي محمد**،
- **غزالي فريد**، لقبه فريد ميغ،
- **غمراي محمد**،
- **فثاس إسماعيل**،
- **قبايلي محمد**، لقبه لعياشي،
- **قبلي نور الدين**،
- **قعقاع**،
- **قوسمي زهير**، لقبه زهير،
- **كحيل فريد**،
- **لخريف علي**،
- **لفقير عبد الناصر**،
- **لياس** (من بوقرة/ البليدة)،
- **محمد المشهور بالخضر**، (من سيدي موسى/ البليدة)،

- **مصراوي عبد الناصر**،
- **مصطفاوي أحمد**،
- **مصعب**،
- **معاش أحمد**،
- **معاوية** (من دليس/ بومرداس)،
- **مقاتي علي**، لقبه خريف،
- **مهدي محمد**، لقبه أبو أسامة،
- **ميخالفيه محمد**، لقبه حميدة الناشط، كنيته أبو عبد الله،
- **يزيد** (من بوعرفة/ البليدة)،
- **يعقوبي**، لقبه أبو حفص.

مجدّداً نجد الإرهابيين ذاتهم الذين كانوا حاضرين في مجزرة ابن طلحة. فالأمر يتعلق بمجموعات الجماعة الإسلامية المسلحة نفسها، العاملة في المنطقة.

المجازر في ولاية غيليزان

إنها الولاية التي ارتكبت فيها أفظع المجازر الجماعية، أكثرها دموية وأقلها عرضاً في وسائل الإعلام بالمقارنة مع ابن طلحة. الحصيلة هي أكثر من 600 قتيل. فمنذ نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1997 حتى بداية شهر كانون الثاني/ جانفي 1998، وفي مدى بضعة أيام ارتكبت جماعات (الـ GIA) المسلحة ثلاث مجازر كبرى:

- مجزرة في أولاد سحنون (رمقة/ غيليزان) يوم 31/ 12/ 1997،
- مجزرة في دوّار حجيليس (عين طارق/ غيليزان) يوم 5/ 1/ 1998،
- مجزرة في سيدي معمر وقلاع (حد شكالا/ غيليزان) يوم 5/ 1/ 1998،

يوم 31/ 12/ 1997، عند الساعة 18 و15د. إنه اليوم الأول من رمضان، كان أهالي دوّارات خرارية، مكناسة وحد شكالة في بيوتهم. في الخارج كان الطقس بارداً جداً. إنها ساعة «الفطور». لا يعلمون أنهم على موعد مع الموت، في سفوح الورسنيس حيث الفقر هو الظرف الأكثر تقاسماً، لا توجد كهرباء ولا مياه جارية ولا

هاتف. إنها منطقة معزولة، تكاد تكون في آخر العالم، مربوطة بالخارج بدروب متعرّجة عبر الجبل، لا يمكن اجتيازها إلاّ على ظهر حمار أو بغل. والمسافات طويلة، طويلة.

هبط الليل. الضباب يلف الجبل بوشاحه الرطيب. الرؤية معدومة. حاصرت مجموعتان إرهابيتان بإمرة سرغيني محمد، لقبه أبو يعقوب، القرية الأولى. إنها مجموعة الجماعة الإسلامية المسلحة/ تيار الزوابري. كانت تنشط في «المنطقة 2 مكرّر» من بوقرة، الأربعاء وسور الغزلان. حسب شهادة بن جردة فريد، التائب، كانت تتألف المجموعة، في البداية، من 60 عنصراً. لكن، على طول الطريق، جرى قتل 36 إرهابياً رفضوا الاشتراك في المجازر الجماعية المبرمجة، وكان ذلك بسلاح رفاقهم. وحين وصل الإرهابيون إلى الأماكن المنشودة، عاثوا بالدساكر، الواحدة تلو الأخرى، خرابة حد شكالة ومكناسة. خلعوا الأبواب بضربات فؤوس، وقتلوا النساء والأطفال والرجال بالسلاح الأبيض (سيوف، فؤوس ومعاول). لم تطلق طلقة نار واحدة. ولم ينج أحد. سال الدم أمواجاً. اختلطت الصرخات والبكاءات بالعويل والنحيب، لتضيع في الليل. إنه الهرير. لقد قتل جميع السكان، وأحرقت البيوت، حتى الحيوانات لم تنج. فمن الغروب حتى بشائر الفجر الأولى، أكبّ المنفذون على عدم ترك أي أثر لحياة؛ مئات القتلى في ليلة واحدة.

قبل ذلك بيومين، في 29/ 12/ 1997، كانت دسكرة أخرى، دسكرة قسم من أولاد سحنون، قد عانت المصير المشؤوم نفسه. ناجية تدعى س .و .ك.، خطفتها المجموعة المسلحة، رأت الهرير (الرعب المطبق). تقول: في تلك الليلة، اجتاحت الدوار مجموعة مسلحة، قوامها 30 شخصاً، بقيادة شخص يدعى الحارث. كان المهاجمون يرتدون زياً أفغانياً. كانت لحاهم جميعهم طويلة. تغلغلوا في البيوت؛ أخرجوا الأب، ثم الضحية. اقتيدت إلى مكان قريب من منزل، حيث كانت توجد قبلها فتاة مخطوفة أخرى، تدعى ب. ع. كان الإرهابيون قد أرغموا هذه الأخيرة على إرشادهم لدلّهم على كل بيوت الدسكرة (الدوار) التي تأوي صبايا.

هذه الليلة، خُطفت عدة صبايا من مختلف الدساكر المجتاحة. كان يرمي الإسلامويون المسلحون إلى إبادة جميع سكان الدساكر المجتاحة. تؤكد شاهدتنا أنها خطفت برفقة عشر فتيات أخريات، تذكر أسماءهن:

- بختة (16 سنة)،
- بصحراوي، فاطمة (17 سنة)،
- بصحراوي، عمرية (17)،
- بطيب، خيرة (17)،
- بطيب، لعيدية (16)،
- بطيب، هدى (19 سنة)،
- بطيب، عايشة (20 سنة)،
- بوطبل، خيرة (17).
- بوطبل، فاطمة (17)،
- عبد القادر، فاطمة (17 سنة)،

لقد حوّل «الجهاد» المزعوم أرهاط الجماعة الإسلامية المسلحة إلى سادة حرب، يمتلكون أكبر عدد ممكن من النساء. إن الهاجس الإرهابي يتجلّى في الرعب المميت مثلما يتجلّى في الهيجان التهتكي. فالدم محفور في غشاء البكارة والقتل في الوطء الحاقد. إن الجنس يغذّي من عصارته اللبنية الهيجان المرضي لدى «بهاليل الموت». لن نستطيع أبداً التعبير عن الرعب الذي عاشته تلك البنات المضحّى بهن على مذبح الهوامات الأصولية.

لكن الإرهاب لم يبلغ ذراه بعد. إذ قبل وصول النجدات الأولى، وصلت مجموعة من الجيش الإسلامي للإنقاذ إلى أماكن المجزرة. طلبوا من الباقين أحياءً دفن موتاهم. وعدوا الناجين بمعاقبة السفاحين. صوروا فيلماً عن الجثث المدفونة. هذه التسجيلات قدمت مادة لـ فوزية فقيري لإخراج فيلم وثائقي، جرى بثّه يوم 19/ 6/ 2001، عند الساعة 23 و20د، على شاشة فرنسا 3. هذا الفيلم الوثائقي يبيّن شهوداً يروون هذا الفصل المقبري لإرهابيي الجيش الإسلامي للإنقاذ، وهم يصوّرون، ببرودة، الجثث، بعدما أقنعوا القرويين بدفنهم، حتى يصار لاحقاً إلى وضعهم في قبورهم.

الشاهدان: د. نبيل (إرهابي تاب في 4/ 4/ 1998) وس. ع. الخير (خُطفت إبّان مجزرة أولاد سحنون الجماعية في 29/ 12/ 1997، وهربت في 15/ 4/ 1998)،

أتاحا تحديد هوية بعض عناصر مجموعة المهاجمين المنتمين إلى جماعة الزوابري (GIA)، الذين ارتكبوا المجازر الجماعية في ولاية غليزان. إنهم:

- **أبو الحارث** (من بوقرة/ البليدة)،
- **أسامة** (من ثنية الحد/ تيسمسيلت)،
- **بورعجة**،
- **الجفال**، رباح، لقبه يعقوب (من بوقرة/ البليدة)،
- **الجليبيب**،
- **زُبير** (من تيارت).
- **زُبير** (من غيليزان)،
- **زكريا**،
- **سرغيني، محمد**؛ لقبه يعقوب (من بوقرة/ البليدة)،
- **طاهر**؛ لقبه معاوية (من حمام ملوان/ البليدة)،
- **طلحة**،
- **عبد الجبّار** (من الشلف)،
- **عبد الله**،
- **عكاشة**،
- **القعقاع**،
- **نوح**،

مجزرة بني مسوس (مدينة الجزائر)

إن مجزرة بني مسوس الجماعية تميط اللثام عن نشاط كتيبة الجماعة/ تيار الزوابري*، المعروفة باسم «كتيبة الشهداء»، الناشطة في العاصمة وضواحيها المباشرة. وإننا قد ارتكزنا على شهادة إرهابي تائب، ز. ح.، استسلم لقوى الأمن في 8/ 2/ 1998.

تعتبر روايته بالغة الأهمية، لأنها تسمح بتحديد موقع مجزرة بني مسوس في سياق نشاط هذه المجموعة. يقول هذا الشاهد إنه أُرغم على الانضمام للمجموعات المسلحة، بدفع من الإرهابيين ع. توفيق وم. عبد الكريم، لقبه بيكو. فبعد إقامة في

معقل مقام في غابة العفرون، قضاء حمّامات (الجزائر)، جرى اقتياده إلى مخبأ آخر في غابة بينام حيث أخذ يهتم بالمطبخ وتموين الجماعة بماء الشفة. كانت المجموعة بقيادة خليفي عثمان، لقبه حسين فيشة. وكان نطاق نشاطها يمتد إلى الأماكن التالية: وسط الجزائر، القصبة، باب الواد، فري ڤالون، بوزريعة، بولوغين، بينام، رايس حميدو، بني - مسوس والأبيار.

حسب هذا الشاهد، كانت المجموعة الإرهابية تملك مشغلين لتصنيع قنابل حرفية. الأول في غابة بينام، والثاني في سيدي مجبر. كان ت .ح. شاهداً على الأعمال الإرهابية التالية:

- في بولوغين (الجزائر)، خطف الإرهابيّان أ. رضوان، لقبه رياض، والأشقر ط. طاهر، زوجين: الرجل قتله الإرهابي ط. طاهر؛ وأما المرأة، المدعوة نادية من براقي، فقد احتجزها الإرهابي ع. توفيق، بعدما اغتصبها، ثم قتلها.
- خطف المدعو فاتح وصاحبته سامية، في باب الواد. الرجل قتله خليفي عثمان، لقبه حسين فليشة. والمرأة حجزها هذا الأخير، طيلة شهر، ثم قتلها بدورها.
- مجزرة جماعية في المكان المسمى «الكثبان» (شراقة)، ارتكبتها المجموعة التي يقودها حسين فليشة ومجموعة بوشاوي. جرى خطف خمس صبايا.
- مجزرة بني مسوس الجماعية، التي تلاها خطف ثلاث صبايا: إحداهن أُعدمت في اليوم نفسه، على يد الإرهابي ل. توفيق؛ الثانية في اليوم التالي، والثالثة بعد فترة حجز دامت شهراً.

يكشف لنا الشاهد هوية الإرهابيين الذين اشتركوا في مجزرة بني مسوس؛ وهم:

- **أفروسن عمر**،
- **بنشعلال خالد**، لقبه بو شعر،
- **بنشعلال سعيد**، لقبه (Ratissage)،
- **بنعميرة نادر**،
- **تيرانتي محمد**.
- **جعفر دلافانتون**،
- **الحص محمد**، لقبه بوعلام،
- **الحوس بوعلام**، لقبه الهاشمي،

- خليفي عثمان، لقبه حسين فليشة، أمير كتيبة «الشهداء»،
- ستيتة، لقبه فاروق،
- شعبان نصر الدين، لقبه وحواح،
- صُحيب دلافانتون،
- طهراوي زهير،
- ظريفي إسماعيل،
- عاشور علي،
- عبد المجيد، من عين بنيان،
- عسار توفيق،
- غميدري محمد،
- كاشا حسن،
- كاشا عدلان،
- مبطوش عبد الكريم، لقبه (Pikou)،

يوضح لنا أن المجموعة الإرهابية كانت قد خططت لتسميم قلعة مياه بني مسوس بواسطة سمٍّ سائل كان في حوزتها من قبل. كما أنها خططت لمجزرة جماعية ضد أهالي أقسام فلورانس وكونيو، لأنهم أوقفوا دعمهم للمجموعات المسلحة.

ينبغي التوضيح أن المجزرة لم تقع في بني مسوس، بل في الموضع المسمى سيدي يوسف، الكائن على بعد 4 كيلومترات ونيف، في قلب غابة بينام. إنها ضاحية معزولة عن محاور الطرقات.

أمام المجازر الجماعية، يُغْوى المرء بالظن أن الناس القادرين على ارتكاب هذه الجرائم هم مجانين مجرمون. في الحقيقة، من الخطأ القول بالجنون الجماعي. فليس مرتكبو المجازر انفصاميين ولا حتى منحرفين شاذين، تستطيع معالجةٌ متكيّفة ومناسبة أن تشفيهم. إذ وراء كل مشروع إرهابي إيديولوجيا. وكل مشروع إرهابي يقوم على إيديولوجيا تعاود، بطريقتها، تجديد الفكرة الأرسطية القديمة عن الطاغوت: حق الفرد بعنف مناط بشرعية أعلى من شرعية القانون الوضعي. بهذه الصفة يكشف الإرهاب عن ارتهان من الطراز الإيديولوجي والجمعي. إن إناطة الذات بحق (مقدّس) لامتلاك

ـاة الآخرين ليست سوى نتيجة لتصوّر للعالم يخفض السياسة، بكيفية بالغة الشدة، إلى حقل قوى تعمل حسب منطقِ تعارضٍ غير قابل للردّ: صديق/عدو. كيف يعمل هذا المطلق؟ كيف يجري اختيار العدو وتحديد هويته؟ يجب البحث في جانب آليات النفوذ الجماعي عن المفتاح التفسيري لهذه الظاهرة. إننا نلمح بسهولة أهمية الإيديولوجيا في مولد المشروع الإرهابي وتطوره. والحال، فإن المسألة التي تثار حقاً، هي مسألة بنية صورية تربط نفي الواقع المشترك وخفض السياسة بالعنف وطرد الآخر (تكفيره).

ينبغي أن نتذكّر جيداً أن مطلب بديل جذري (ديني أو عصري) يقوم على رفض مطلق للنظام القائم واستبعاد الآخر، الذي لا يعود، بحكم ذلك، نداً، قريناً أو شبيهاً. في الإرهاب الإسلاموي، يتجسّد هذان المساران بالتكفير والهجرة.

هذا ما يترجم، في الوقائع، بـ:

- **استبعاد المرجعيات المشتركة/الخارجية:**

إن الجماعة، وحدها، مؤهلة/مأذونة/ممتلكة للشرعية/لصياغة تصور للعالم؛ أي مؤهلة بشكل شرعي مأذون لتقديم المعلومات وأدوات التأويل وشبكة قراءة للأحداث. إن هذا الاستبعاد (التكفير) يمرّ من خلال إنشاء عالم صغير أو منبذ ثقافي (الهجرة/المنفى).

- **إنشاء منبذ ثقافي/إيديولوجي:**

يمر هذا الإنشاء عبر إسقاط كل ما يأتي من الخارج وقطع كل اتصال مع الأشخاص الغرباء عن الجماعة. لكن هذا «المنبذ» لا يتّخذ معنى في نظر الإرهابيين إلا إذا وجد مرتكزات له في الماضي (أنموذج المدينة/الدولة في المدينة أيام النبي)، في القداسة/التعالي الخاص برسالة (اليوتوبيا المسيحانية) وفي خلود الخلق والفردوس (مفهوم الشهيد).

إن المجزرة الجماعية تغدو ممكنة فقط انطلاقاً من عتبة التأويل هذه. والحال، فإن المجزرة الجماعية تصدر عن تماهٍ خاص بالآخر. وعلى قدر ما أرفض اعتبار الآخر شبيهاً لي، يغدو إعدامه ممكناً. وإذا اعتبرته «شبيهي» صار من الصعب عليّ أن

أقتله. لكن، إذا اعتبرته «كافراً»، «جاحداً»، يجب محوه لأنه يشكل عقبة أمام قضيتي، ولا ينتمي إلى جماعتي [أمتي]، فإن تماهيه معي، يتلاشى. عندها، لا يعود ثمة شيء يحول دون إعدامه. وأكثر من هذا كله، يعود إعدامه إلى أمر الرسالة المقدسة التي تأمر بها الشريعة. ضعوا المجتمع موضع «الآخر» فتحصلوا على المجزرة الجماعية.

الحق أن «التأويل» الإيديويوجي الذي يقود إلى تحريف حقيقي للفكر، يستلزم المرور بمسار تلقيني. فالمرء لا يولد إرهابياً؛ لكنه يصبح إرهابياً. لكن هذه مسألة أخرى. فنحن نريد فقط التوضيح بأننا لا نستطيع فهم المجازر الجماعية التي ارتكبتها الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، إذا قطعناها عن جذورها الإيديولوجية والفكرية، التي يكثفها مفهوم «التكفير» بطريقة ملحوظة، فضلاً عن قطعها عن سياقها النصي.

حواشي الفصل الخامس

(1) سُمّيت هكذا احتفاءً بذكرى أولى المجموعات الإرهابية التي شهدت النور في أحياء العاصمة الشعبية.

(2) KALYVAS (S.N.), «Aspects méthodologiques de la recherche sur les massacres collectifs: le cas de la Guerre Civile grecque», *Revue internationale de politique comparée*, vol. 8, n°. 1, Printemps 2001, p. 40.

ختام

اليوم، باتت جماعة الزوابري الإسلامية المسلحة، محصورة، ضعيفة جداً ومنطوية في آخر معاقلها. فهي معزولة داخلياً وخارجياً، والعمل الإجرامي يشكّل الوسيلة الوحيدة لبقاء أعضائها نفسياً. هؤلاء تمزّقوا في جماعات صغيرة شديدة التقلب، وأخذوا يشنون الهجمات بحسب الظروف المتاحة لهم... ويقيمون لأمد قصير جداً، حواجز قاتلة ومزيفة، حواجز ليلية على محاور الطرقات، فيهاجمون مساكن معزولة أو يرشّون سالكي الطريق بطلقات عشوائية.

من الآن فصاعداً، حقل العنف الإسلاموي تهيمن عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) التي اجتذبت المجموعات المسلحة التابعة للجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) الناشطة في الشرق وفي الجنوب الشرقي من البلد. وبدافع تكتيكي، قرّرت الجماعة السلفية عدم استهداف السكان المدنيين فقط. فركّزت جهودها وأدواتها على قوى الأمن والحراس البلديين ومجموعات الدفاع المشروع (GLD). إلاّ أن عدد الضحايا المدنيين لمجموعات الجماعة السلفية المسلحة لا يزال مرتفعاً جداً على الرغم من دعايتها، خصوصاً في شرق البلد. ذاك أن الجماعة السلفية شديدة التوطن في ولايات الوسط الثلاث (بومرداس، تيزي وزو، والبويرة).

إن الجماعة السلفية للدعوة والقتال هي، على الرغم من تركيبتها البشرية الجزائرية، أداة للعالمية الإسلاموية الإرهابية التي أنشأتها وركّبتها واستعملتها. فقد جرى إنشاؤها رداً على انحراف الجماعة الإسلامية المسلحة، وكان وراءها «أمراء» يجهلون كل شيء عن اللعبة الجيوبوليتيكية للقوى، وعن الأعمال السرية للأجهزة الأجنبية المتخصصة. كما جرى تصورها كـ «تصحيح» للمخطط الأولي الذي أفشلته المقاومة الوطنية، وكان يرمي إلى تحقيق النصر المبرمج «للجهاد» الأفغاني الجديد في الجزائر. لقد أرغمها مصمموها الخارجيون على أن تكون شيئاً مختلفاً، يجعل الناس ينسون الجماعة الإسلامية المسلحة،

لكنها (أي الجماعة السلفية) راحت تغرق تدريجياً وبشكل أكيد في وحول الجماعة الإسلامية المسلحة. تجنّبت تكتيكياً ارتكاب المجازر الجماعية، لكنها ظلت تعتقد أن الجزائري يستحق ما يحدث له.

في الغرب، انزرعت «جماعة حماة الدعوة السلفية» في المنطقة الجبلية من الورسنيس، وهي تملك طاقة بشرية مهمة وسلاحاً فعالاً. غير أنها تتحاشى الاتصال مع الوحدات المكلّفة بحفظ الأمن. ويُوهم كل شيء بأن هذا التنظيم قد اختار «أنموذج طالبان». إن جماعة حماة الدعوة السلفية ترمي إلى استرداد مجالها الطبيعي المكوّن من ولايتي تلمسان وسيدي بلعباس اللتين تحتلهما مجموعة إسلاموية مسلحة أخرى: «الجماعة السلفية المقاتلة». إن هذه الجماعة المكوّنة من الناجين المنشقين عن الجماعة الإسلامية المسلحة، هي التي ارتكبت المجازر الجماعية في ولاية معسكرة؛ لكن طاقتها البشرية في تراجع دائم، وهذا ما يحكم على هذا التنظيم بالزوال في أمد قصير نسبياً.

في الوسط، في المنطقة الواقعة على حدود ولايتي المدية ومعسكرة، تنشط مجموعة منشقّة عن الجماعة الإسلامية المسلحة: «الجماعة السلفية للدعوة والجهاد» (GSPD) بقيادة «الأمير» عبد القادر صوان. ويقدّر المحللون أن من المحتمل جداً انضمام «الجماعة السلفية للدعوة والجهاد»، الملغومة بانشقاقات داخلية، إلى جماعة حسان حطّاب (GSPC).

جوهرياً، الجزائر قهرت الإرهاب. فالأمر لا يتعلّق بحرب تقليدية، ولا حتى بحرب غير متناسقة، بل يتعلق بنزاع لامتوازٍ بين متحاربين خاضعين لإكراهات وضرورات متباينة جذرياً. إن الطرف الأول هو جيش كلاسيكي، ثقيل، خاضع لقيود التراتب وأوزار البيروقراطية ومستلزمات الشرعية القانونية. وإن الطرف الثاني عدو متحرك جداً، قادر على الذوبان في الجماهير، بدون وجه خاص لكنه قادر على التشكّل في عدة وجوه، تحميه السرية والمجهولية وشبكات دعمه، ويستطيع أن يضرب في وضح النهار كما في الليل؛ منعتق من كل قيد قانوني وأخلاقي؛ يمكنه أن يكون في مكان وفي لامكان في وقت واحد.

في هذا النطاق النزاعي، قوة الطرف الأول تغذّي ضعفه، وضعف الطرف الثاني يغذّي قوته. الطرف الأول يسعى إلى الحد من خسائره. الطرف الثاني يسعى وراء الشهادة. ليس للموت المعنى نفسه عندهما. فعند الأول الموت خسارة تقرّبه من الهزيمة. وعند الثاني الموت نعمة تفتح له طريق الفردوس الأزلي. إنها معركة غير متكافئة. وليس يسيراً شن الحرب على خصوم تقدم لهم خدمة حين تقتلهم، لأنهم مقتنعون بأن وفاتهم بركة ستقودهم مباشرة إلى الجنة.

اليوم، لا يزالون يعدّون أكثر من ألف شخص، من كل الأحزاب مجتمعة، فوق أرض مساحتها أكبر بخمس مرات من مساحة فرنسا؛ وهم منذ 1996، يضربون لإنزال أكبر عدد ممكن من القتلى في صفوف المدنيين العزل، ولمواجهة أدنى خطر ممكن. في المناطق الحضرية: هجمات بالقنابل؛ وفي الوسط الريفي: غارات ليلية على القرى أو الدساكر المعزولة، الواقعة في أماكن تتيح لهم إمكانية الاختفاء في الليل.

طيلة عشر سنوات، خاضت الجزائر هذه المعركة وسط أكبر عزلة، رازحة تحت العبء أحياناً، لكنها لم تستسلم أبداً بمواجهة الخصومة. مقابل مئة ألف قتيل – تقول السلطات الرسمية، ربما أقل، ربما أكثر، لا فرق، فكل ميت هو دائماً ميت إضافي –، مقابل تدميرات تقدّر بمليارات الدولارات، وألوف الأرامل واليتامى، مقابل عبث مبرمج بالأرياف؛ باختصار، مقابل كارثة مرعبة، تجنّبت الجزائر الغرق في العدم. طيلة عقد، تقدّمت الجزائر، عبر الدم والنار والآلام، لتعربّ عن رفضها الأصولية. إن شعباً بكامله تعرّض لإرهاب «بهلوانات الموت»، فكان ينهض بعد كل هجوم، يغسل الجدران والشوارع والأرصفة الملطخة بدمائه، ويدفن موتاه بكرامة، ويعالج جراحه، ويعزّي أرامله وأيتامه، ويسارع إلى إعادة بناء ما تهدم؛ ثم يستأنف المجرى الطبيعي للحياة اليومية. إنها طريقة لرفض الزوال، طريقة في الممانعة، وتصميم على طرد الموت.

طيلة كل هذا الوقت، لم تصدر أية حركة تضامن، أية بارقة تعاطف، أي تعبير دعم إزاء هذا الشعب، بل على العكس كان جلاّدوه يحظون بالرعاية والحماية والمساندة من جانب القوى الغربية و«البلدان الشقيقة». «كل العالم تخلّى عنا، لم يساعدنا أحد. هذا، عندما لا يضعون لنا العصي في الدواليب! هذا ما يجعلني أتعجب من سماع فرانسوا ميتران أو ليونيل جوسبان يتحدثان اليوم عن اجتثاث الإرهاب، بينما كانا يطلبان من الجزائريين أن يتفاوضوا مع برابرة الجماعة الإسلامية المسلحة»، يدردش محمد، الكهربائي البالغ من العمر 45 سنة، الذي يبدو هو أيضاً أكبر من ذلك بعشر سنوات. «وإذا كنا لا نجد في الجزائر، خلافاً لكل البلدان المسلمة، أي أثر لصورة بن لادن، فإن أهالي حشايشة يحفظون طعم مرارة في فمهم. هنا، يعتقد أن الجيش الجزائري كان يمكنه القضاء على آخر الإرهابيين، لولا الحظر المفروض على العتاد العسكري للرؤية والرصد الليلي».

سواء شئنا أم أبينا، تعتبر هذه القوى وهذه البلدان مسؤولة أيضاً عن موت أطفالنا. إذ لا يغذّى «الوحش القذر» بدون تحمّل مسؤولية المذابح التي يتغذّى منها. وهو لا يغذّى

من دون التعرّض، يوماً، لأن يصبح مغذّيه طريدته. هذا ما حدث يوم 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. العبرة واضحة: لا مسالمة مع الأخطبوط الإرهابي، ولا مناص من قتله، من جعله خارج دائرة الإيذاء؛ وبالأخص لا بد من الحؤول دون تمكينه من الانبعاث، ذات يوم، من أنقاضه. فبعد اليوم، لا يوجد بلد خارج الخطر. فلا المنصات المضادة للصواريخ ولا الأقمار الصناعية، ولا حتى القرب من قاعدة عسكرية، هي حماية أو وقاية من الهجمات الإرهابية. إن البشرية بأسرها مهدّدة، في وجودها كما في قيمها المشتركة؛ ولا يستطيع أي بلد بمفرده، كائنة ما تكون قوته، أن يقضي على هذا الاجتياح.

صحيح أن كتاباً كهذا يستحق أن يستكمل بدراسة حول استراتيجية مكافحة الإرهاب التي طبّقتها السلطات العامة الجزائرية. وهو استكمال ضروري اليوم، بقدر ما تكون المعركة ضد الإرهاب على جدول الأعمال عالمياً. وفي تحوير لكلام بول نيزان (Paul Nizan) الذي كان يتحدّث عن الفلسفة، نقول إن مكافحة الإرهاب ليست عملية تزيين لسيدات عجائز عواقر. إنها معركة حتى الموت، حيث تكون القوة هي الجواب الوحيد عن الإرهاب، ولكن دون أن نتمكن من القول الأكيد: لن يكون هناك تصعيد ولا اشتقاق (تفريخ). إنها معركة ضد خصم، غير مقيّد بقيود القانون ولا بموجبات الأخلاق، ولا يفرّق أيما تفريق بين مدنيين وعسكريين. في نظره، شيء واحد مهم: قتل أكبر عدد وبالطريقة الأكثر إثارة. المؤسف هو أن أية استراتيجية و/أو أية مناورة للرد على الإرهاب، لا يمكنها أن تكون خالية من «أضرار متبادلة بين الأطراف».

ناهيك بأن الجزائر، التي لا يمكن أن تقارن ببلد أوروبي، لا تشذّ عن القاعدة. لكن استثمار هذه الواقعة، للتوهيم بأن الجيش الجزائري كان ملتزماً بعمل عقلاني ومبرمج لمجازر ضد الأهالي المدنيين، إنما يشكل إهانة لذاكرة الضحايا، ومحاولة من خلال هذه الخدعة الزائفة لتبرئة جزاريها الحقيقيين. لا يستطيع أحد أن ينكر حدوث تجاوزات مؤسفة، والمؤسسة العسكرية نفسها تعترف بذلك. ولقد أدين عدد من أفرادها من قبل محاكمها الخاصّة.

ملاحق
Annexes

ملحق 1

لائحة 1: الأعضاء المؤسسون للجبهة الإسلامية للإنقاذ

عباسي مدني	الرئيس
زبدة بن عزوز	نائب الرئيس
سعيد مخلوفي	الأمين العام
عبدالله حاموش	الأمين العام المساعد
عاشور ربيحي	أمين الصندوق
مختار الابراهيمي	أمين الصندوق المساعد
كمال قمازي	عضو
علي بلحاج	عضو
محمد العربي ماريش	عضو
أحمد مراني	عضو
عبد القادر رجّام	عضو
محمد كرّار-كريد	عضو
علي جدّي	عضو
عثمان عيساني	عضو
حسان ضاوي	عضو

لائحة 2: مجلس الشورى الوطني

عبد الرزاق رجام	موظف (الجزائر العاصمة)
عبد الباقي صحراوي	إمام في مدينة الجزائر

ملحق 2

لائحة الأحزاب السياسية (المرخصة بعد اقرار دستور بالتسلسل الأبجدي شباط/ فيفري 1989)

1	عهد 54 عهد 54 عهد 54		AHD54
2	التحالف من أجل العدالة والحرية		AJL
3	الحزب الليبرالي الجزائري		ALP
4	التحالف الوطني للديموقراطيين المستقلين		ANDI
5	التجمع الشعبي من أجل الوحدة والعمل		APUA
6	حركة النهضة	MN	ENNAHDA
7	حزب الطليعة الاشتراكي (PAGS سابقاً)	TAFAT	ETTAHADI
8	جبهة من أجل الأصالة الجزائرية الديمقراطية		FAAD
9	جبهة الجهاد من أجل الوحدة الوطنية	FDUN	FDU
10	جبهة القوى الديموقراطية		FFD
11	جبهة القوى الشعبية		FFP
12	جبهة القوى الاشتراكية		FFS
13	حركة الأمل	MA	FGI
14	جبهة التحرير الوطني		FLN
15	جبهة الانقاذ الوطني		FSN
16	حركة المجتمع من أجل السلم	MSP	HAMAS
17	حزب الحق		HEH
18	حزب أصالة الغد	PAD	JMC
19	الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتطور		MAJD

20	حركة من أجل المستقبل الوطني والديموقراطية		MAND
21	حركة من أجل الديموقراطية في الجزائر		MDA
22	حركة من أجل الديموقراطية والمواطنة		MDC
23	الحركة الديموقراطية من أجل التجديد الجزائري		MDRA
24	حركة التفاهم الوطني (Ex-MFAI)		MEN
25	حركة الشبيبة الديموقراطية		MJD
26	الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية	MNJA	MNJAA
27	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والتطور		MNND
28	حركة الشعب الجزائري (Ex. MRI)		MPA
29	الحركة الاجتماعية من أجل الأصالة		MSA
30	تنظيم قوى الجزائر ثورة اسلامية		OEARIL
31	الحزب الجزائري من أجل الانسان رأس المال		PAHC
32	حزب الامان الاسلامي		PAI
33	الحزب الجزائري من أجل العدالة والتقدم		PAJP
34	حزب العدالة الاجتماعية		PJS
35	الحزب المحرر العادل		PIJ
36	الحزب الوطني الجزائري		PNA
37	الحزب الوطني من أجل التضامن والتطور		PNDS
38	الحزب الوطني الديموقراطي الاشتراكي		PNDS
39	التجمع الوطني الدستوري	RNC	PPD
40	الحزب الجمهوري		PR
41	حزب التجديد الجزائري		PRA
42	الحزب الجمهوري التقدمي		PRP
43	الحزب الاجتماعي الديموقراطي		PSD
44	حزب العلوم العدالة والعمل		PSJT

45	الحزب الوطني الليبرالي	PSL
46	حزب العمال الاشتراكي	PST
47	حزب العمال	PT
48	حزب الاتحاد العربي الاسلامي الديموقراطي	PUAID
49	حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية	PUNF
50	حزب الوحدة الشعبية	PUP
51	التجمع الجزائري البومديني والاسلامي	RABI
52	التجمع الجزائري	RA
53	التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية	RCD
54	تجمع شباب الأمة الجزائرية	RJNA
55	التجمع الوطني الجزائري	RNA
56	التجمع الوطني الديموقراطي	RND
57	التجمع الوطني من أجل التقدم	RNP
58	التجمع من أجل الوحدة الوطنية	RUN
59	الاتحاد من أجل الديموقراطية والحريات	UDL
60	اتحاد القوى الديموقراطية	UFD
61	اتحاد القوى من اجل التقدم	UFP
62	اتحاد الشعب الجزائري	UPA
63	التحالف الوطني الجمهوري	ANR
64	الجبهة الوطنية البومدينية (Ex-FNBI)	FNB

ملحق 3

النتائج التي حصلت عليها الـFIS في كل ولاية

مدينة	%	مدينة	%	مدينة	%
الجزائر	70,36	أم البواقي	49,60	خنشلة	37,49
قسنطينة	68,20	تيسمسلت	49,37	قالمة	35,75
غليزان	67,62	برج بوعراريج	46,05	سوق اهراس	35,14
البليدة	67,29	بسكرة	45,80	جيجل	34,35
بومرداس	63,57	تيارت	45,22	تبسّة	29,02
الشلف	62,43	تيموشنت	44,91	البيض	25,90
وهران	61,64	جلفة	44,78	ورقلة	25,10
ميلة	59,81	تيبازة	44,57	الّيزي	20,14
المدية	59,30	الأغواط	44,27	غرداية	16,02
معسكر	58,26	سعيدة	44,09	ادرار	15,65
تلمسان	57,93	سكيكدة	43,73	تندوف	11,42
عين الدفلى	55,78	بويرة	43,33	بجاية	8,80
مستغانم	53,34	النعامة	41,86	تيزي وزو	6,24
سطيف	53,28	مسيلة	41,58	تمنراست	0,61
باتنة	53,23	الطارف	41,21		
بلعباس	52,87	الواد	40,77		
عنابة	51,11	بشّار	40,59		

ملحق 4

«تعليمات في 22 نقطة»،

وثيقة موقعة من قبل عباس مدني وعلي بن حاج، تتعلق بمتابعة إضراب جوان/ حزيران 1991

1 - خرق حظر التجول بدعوات «الله أكبر»، من قبل مجموعات سريعة ومتحركة في الأحياء.

2 - ضرورة تنظيم الحماية الذاتية والمقاومة. على كل حي أن يحدد الطرق الأكثر ملاءمة لبلوغ هذه الأهداف.

3 - حماية المساجد والنقاط الحساسة في البلديات بطريقة تكتيكية لتلافي سقوط ضحايا اضافية.

4 - تحاشي المواجهات المسلحة، مع ضرورة وضع خطة مقاومة فعالة.

5 - نصب حواجز وعوائق على الطرق المؤدية إلى المجالس الشعبية البلدية لتلافي اقتحامها.

6 - تنظيم دوريات متواصلة في كل بلدية أو حي. مدة كل دورية ثماني ساعات.

7 - تخريب المنشآت والمراكز الاستراتيجية وخاصة منها العائدة للشرطة والدرك والجيش بصورة عامة.

8 - التصدي للتوقيفات أو لاختطاف الإخوة من منازلهم، وكذلك للمصادرات.

9 - في حال توقيف قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يتحتم الرد بأعمال مشابهة ضد شخصيات هامة واجتناب التعذيب والتنكيل الجسدي تبعاً للشريعة الإسلامية.

10 - على مجموعات التدخل السريعة أن تتلافى الإحتشاد في الأماكن المعروفة لدى أجهزة الأمن.

11 - تشكيل مجموعات مختصة بالعملية الهجومية المنظمة ضد النقاط الحساسة التي تطال العدو ثم الانكفاء إلى الولايات المجاورة أو إلى الأدغال.

12 - تنظيم مسيرات محدودة في الأحياء وخاصة في الأحياء الشعبية خارج دوام حظر التجوال.

13 - على المساجد أن تلعب دورها في الدعوة ورفع المستوى المعنوي في أي وقت.

14 - في حال جرى توقيف عناصر من أجهزة الاستخبارات والشرطة، يجب عدم التعرض لهم بالتعذيب... وعدم تسليمهم لأي كان إلا بأمر من الحزب مع وجوب حفظ سر أماكن احتجازهم.

15 - على كل ولاية أو دائرة أن تضع خطتها الدفاعية.

16 - تخريب الإنارة العامة.

17 - تحضير الوسائل الكافية للذود عن الابن والأفراد والممتلكات والشرف.

18 - إحصاء الأشخاص الموقوفين والمفقودين والجرحى في كل حي.

19 - تحويل عناصر الجيش والشرطة والدرك الذين يستسلمون.

20 - ضرورة الاستمرار في الإضراب وتصعيده.

21 - على التجار فتح متاجرهم صباحاً حتى صلاة الغد (بداية) بكيفية تجنبهم الضرر.

22 - لا يعلق الإضراب إلا بإعلان متلفز يدلي به الشيخان عباس مدني وعلي بلحاج وذلك بتكليف من مجلس الشورى الوطني.

ملحق 5

القيادة الجديدة للجبهة الاسلامية الاسلامية للإنقاذ المنبثقة عن مؤتمر باتنة (25 و26 جويليه/ تموز 1991)

عبد القادر حشّاني	رئيس المكتب التنفيذي المؤقت، مسؤول اللجنة السياسية والناطق الرسمي باسم الحزب.
قاسم تاجوري	مسؤول لجنة التنظيم
عبد الكريم غماطي	مسؤول الوسائل العامة
يخلف شرّاطي	مسؤول لجنة الدعوة والتوجيه
عثمان عيساني	مسؤول لجنة الشؤون الاجتماعية
عبد الرزاق رجام	رئيس اللجنة الإعلامية
ناصر الدين تركمان	مكلف بالمجالس المنتخبة
رابح كبير	رئيس اللجنة المكلفة بالعلاقات مع المنظمات السياسية

ملحق 6

المخالفات في الدورة الأولى للانتخابات التشريعية

1) مخالفة متعلقة بالمستندات الرسمية:
- إصدار نسخ عن بطاقات الناخبين لصالح مناصريهم ومناضليهم.
- عدم توزيع بطاقات الناخبين على الناخبين غير الموالين لهم.
- السماح بالاقتراع بدون إثبات الهوية لمناضلي الجبهة الاسلامية للانقاذ ومناصريها.

2) مخالفات متعلقة بعمليات الاقتراع:
- إقتراع متكرر من قبل امرأة، مناضلة في الجبهة تضع النقاب، نيابة عن عدة نساء أخريات.
- رد الناخبين المعروفين بعدم ولائهم للجبهة الإسلامية للانقاذ بذريعة عدم ثبوت أسمائهم في القوائم الانتخابية (لوائح الشطب).
- السماح في مكاتب الإقتراع المحسوبة على الجبهة الاسلامية للانقاذ بمرافقة المسنين والأميّين الى داخل المعازل.
- إقتراع بعض رؤساء الاقلام التابعة للجبهة عوضاً عن المتغيبين والممتنعين، بعد إقفال عملية الاقتراع رسمياً.
- إتلاف قسائم الاقتراع غير الموالية للجبهة بطرق مختلفة (حبر، وتشحيط. . .).
- إقفال أقلام الاقتراع أثناء عملية الفرز، مما سمح بإجراء تزوير لصالح الجبهة.

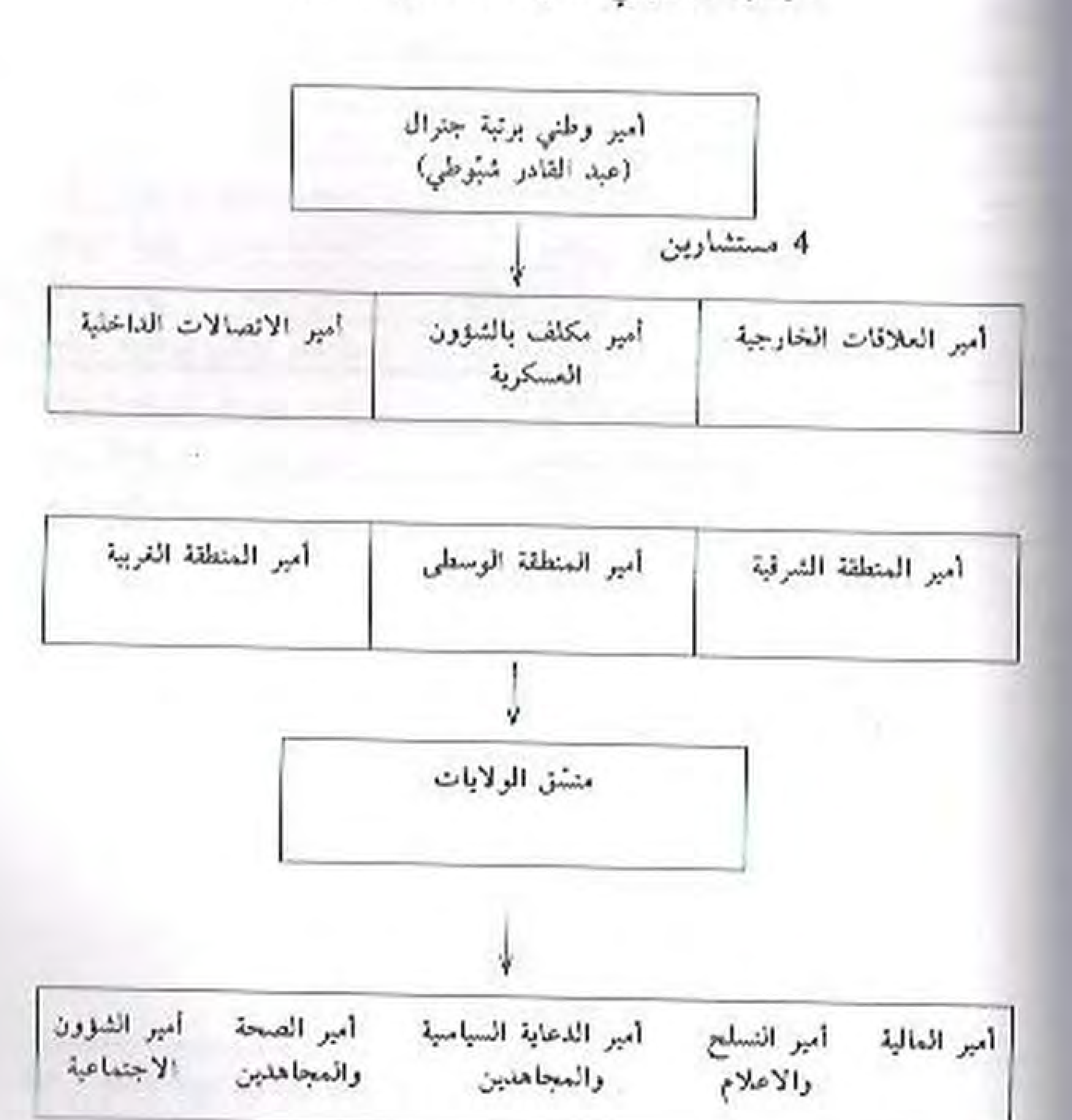
ملحق 7

نتائج انتخاب احرار الجبهة الاسلامية للانقاذ

ولاية	%	ولاية	%	ولاية	%
قسنطينة	54,25	الواد	43,40	إليزي	27,59
ميلة	53,32	معكسر	43,27	خنشلة	26,68
المدية	53,11	تلمسان	43,12	تبسة	26,42
البليدة	52,32	عنابة	40,29	أدرار	26,41
جيجل	52,23	تيارت	40,25	البيض	24,65
الجزائر (العاصمة)	51,83			غرداية	24,06
المسيلة	50,91	سيدي بلعباس	39,90		
		تيسمسلت	39,74	تامنراست	18,82
غليزان	50,85	معيدة	39,42	تندوف	18,54
جلفة	49,62	تيبازة	39,52		
		نعامة	38,31	بجاية	04,30
سطيف	48,94	ورقلة	38,24	تيزي وزو	03,80
وهران	48,91	البويرة	37,86		
باتنه	48,70	مستغانم	37,44		
الشلف	48,39	قالمة	35,42		
أم البواقي	47,10	عين تيموشنت	35,14		
بسكرة	46,27	سكيكدة	34,12		
عين الدفلة	46,09	الطرف	31,38		
بومرداس	45,07	بشار	31,15		
الأغواط	44,58	سوق أهراس	31,04		
برج بوعريريج	43,69				

ملحق 8

الجدول التنظيمي للحركة الاسلامية المسلحة



ملحق 9

أعضاء قيادة الفيدا (FIDA)(*) عام 1993

الاسم والكنية	الوظيفة
عبد الوهاب لعمارة	أمير الفيدا
موسى دغمون	مكلفون بالإعلام
كمال خليل ـ شرفي	
إحسان كاشا	مكلفون بالاستخبار
عمر بركاني	
محمد عوادي	
توفيق عمور	مكلف بالشؤون اللوجستية
سمير كاملي	مكلف بالاتصالات
محمد الإبراهيمي	مكلف بالتنفيذ

(*) FIDA الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح.

ملحق 10

مناطق عمليات الفيدا (FIDA)(*)

المناطق	مناطق العمليات	قائد المنطقة
المنطقة 1	بنكور ـ حسين داي ـ قبة، بوروبة ـ العناصر	محمد بن خلف الله الملقب بصالح عيون الزرق
المنطقة 2	برج الكيفان ـ بن رزقة ـ حراقة	عمار كدية
المنطقة 3	سيدي محمد ـ سكالا ـ الإبيار	عبدالله صالح
	بوزريعة ـ كليما دوفرانس	اليامين شباطة (مساعد)
المنطقة 4	ساحة أول ماي ـ شارع ديدوش مراد ـ ساحة الشهداء ـ جبلرة	حاجي لياس
المنطقة 5	الحراش ـ دار البيضاء باب الزوار	يزيد عمارش

(*) FIDA الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح.

ملحق 11

القانون الأساسي (GIA)

يتمحور القانون الأساسي في تنظيم «الجماعة الاسلامية المسلحة»، في عهد أبو عبدلان عبد الحق العيادة حول الأهداف التالية:

المادة الأولى:

الجماعة الإسلامية المسلحة هي إسلامية وسنيّة سلفية وتعمل من أجل تطبيق شريعة الله عن طريق الجهاد بالإضافة إلى كافة وسائل الدعاية.

المادة الثانية:

تعمل الجماعة الاسلامية المسلحة من أجل قيام دولة اسلامية في الجزائر.

المادة الثالثة:

الجماعة الاسلامية تقود في الداخل كما في خارج البلاد كافة منظمات الجهاد والدعاية.

المادة الرابعة

ستناضل الجماعة الاسلامية المسلحة حتى قيام سلطة الخلافة تبعاً «للشريعة».

المادة الخامسة:

الجماعة الاسلامية المسلحة تتصدى بالأولوية للكفار داخل السلطة إضافة إلى الحركات والمنظمات التي تتعارض مع الشريعة، وليس مسؤولة عن المسلحين الذين انحرفوا عن الصراط المستقيم كما رسمه النبي (ﷺ).

الملحق 12

تركيبة الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA) في عهد عبد الحق العيادة

أمير الجماعة الوطني

أمير منطقة
أمراء الولايات
أمراء جند
أمراء كتائب
أمراء سرايا
أمراء مجموعات

مجلس الشورى الوطني
لجنة فقهية
لجنة عسكرية
لجنة سياسية وإعلامية
لجنة العلاقات الخارجية
اللجنة المالية
لجنة الاتصالات

ملحق 13

قائمة بأسماء الجامعيين والإطارات والكتّاب والفنانين والأطباء، إلخ.. الذين تعرضوا للاغتيال والاعتداءات الإرهابية.

2/ 12/ 92: اعتداء فاشل عبد الحق بن حمودة، الأمين العام للاتحاد العام الشغيلة الجزائريين.

13/ 02/ 93: اعتداء فاشل خالد نزار، وزير الدفاع في محيط ملعب الأبيار.

14/ 03/ 93: اغتيال عبد الحفيظ سنحداري، عضو المجلس الاستشاري الوطني.

16/ 03/ 93: اغتيال جيلالي اليابس، مدير عام المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.

16/ 03/ 93: اعتداء فاشل على طاهر حمدي، وزير العمل.

17/ 03/ 93: اغتيال الدكتور الهادي فليسي، عضو المجلس الاستشاري الوطني، في عيادته.

10/ 04/ 93: اعتداء فاشل على هاشمي شريف، زعيم حزب التحدّي، الذي جرح هو وسائقه.

15/ 06/ 93: اغتيال البروفسور محفوظ بوسبسي، رئيس قسم في مستشفى الأمراض العقلية «دريد حسين».

17/ 05/ 93: اعتداء فاشل على عمر بلهوشات، رئيس تحرير جريدة الوطن.

26/ 05/ 93: اعتداء على طاهر جاووت، صحافي وكاتب، الذي سقط متأثراً بجراحه في 02/ 06/ 93.

22/ 06/ 93: اغتيال محمد بوخبزة، عالم اجتماع، عضو في المجلس الوطني الاستشاري مدير بالنيابة للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.

05/ 08/ 93: اغتيال عبد الحميد بن منّي، إطار إدارة في أسبوعية الجيري أكتويل.

21/ 08/ 93: اغتيال قاصدي مرباح، رئيس حزب مجد (MAJD) ورئيس حكومة سابق.

11/ 09/ 93: اغتيال سعد بختاوي، صحافي.

10/ 10/ 93: اغتيال البروفسور جيلالي بلخنشير، رئيس قسم طب الأطفال في بئرنزاريا.

14/ 10/ 93: اغتيال مصطفى عبادة، المدير الأسبق لمؤسسة التلفزة الجزائرية.

28/ 01/ 94: اغتيال محمد بو سليماني، رئيس الجمعية الخيرية الإسلامية «الإصلاح والإرشاد».

31/ 01/ 94: اغتيال محمد أورمضان، أمين عام حزب إر سي دي (RCD).

14/ 02/ 94: اعتداء على عزيز سماطي، مخرج في مؤسسة التلفزة الجزائرية. وهو اليوم مشلول.

02/ 03/ 94: اغتيال عبد القادر حيرش، صحافي في مؤسسة التلفزة الجزائرية.

05/ 03/ 94: اغتيال أحمد الصالح، مدير مخعهد الفنون الجميلة هو وابنه.

05/ 03/ 94: اغتيال حسان بن عودة، صحافي في مؤسسة التلفزة الجزائرية.

10/ 03/ 94: اعتداء على عبد القادر علّولة، ممثل، ومخرج ومنتج سقط متأثراً بجروحه بعد أيام دخل فيها في غيبوبة عميقة.

29/ 23/ 94: اغتيال صادق صدوق، رئيس الهلال الأحمر الجزائري.

06/ 04/ 94: اعتداء فاشل على عباس علولة، رئيس حزب التحالف الشعبي من أجل الوحدة والعمل.

31/ 05/ 94: اغتيال صالح جبيلي، رئيس جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، وبصحبة اثنين من مرافقيه.

07/ 06/ 94: اغتيال فرحات شركيت وهشام قنيفي، هما صحافيان.

18/ 16/ 94: اغتيال يوسف فتح الله، رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان.

26/ 09/ 24: خطف لوناس معطوب، مغني باللغة القبائلية.

29/ 09/ 94: اغتيال حسني شكرون الملقبل «شاب حسني»، مغني أغنيات «الراي».

17/ 10/ 94: اغتيال الدكتور محمد رضا عسلاوي (قرين ليلى عسلاوي)

03/ 12/ 94: اغتيال سعيد مقبل، مدير جريدة لوماتان.

15/ 01/ 95: اغتيال صالح نور، نائب عام أسبق، عضو المجلس الوطني الانتقالي.

19/ 01/ 95: اغتيال ميلود بديار، أمين عام الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وعضو المجلس الوطني الانتقالي.

21/ 01/ 95: اغتيال رشيد حرايق، رئيس الاتحاد الجزائرية لكرة القدم.

13/ 02/ 95: اغتيال عز الدين مجدوبي، فنان ومخرج ومدير المسرح الوطني الجزائري (العاصمة).

21/ 04/ 95: اغتيال أزرقي أوكيد، عضو المجلس الوطني الانتقالي.

11/ 07/ 95: اغتيال عبد القادر صحراوي، إمام مسجد في باريس وأحد المؤمنين في المسجد الواقع بشارع ميرا في باريس.

17/ 09/ 95: اغتيال عبد المجيد بن حديد، عضو المجلس الوطني الانتقالي وأحد مرشحي انتخابات 1995 الرئاسية.

28/ 09/ 95: اغتيال أبو بكر بلقايد، وزير إعلام سابق.

27/ 11/ 95: اغتيال الجنرال محمد بوتغان، في البحرية الوطنية.

04/ 05/ 96: اغتيال محمد حردي، وزير داخلية سابق.

30/ 06/ 96: اعتداء فاشل على الإمام أحمد سحنون مؤسس «الرابطة الإسلامية».

01/ 08/ 96: مقتل المطران بيار كلافري، ارشمندريت وهران في انفجار عبوة مفخخة.

28/ 01/ 97: اغتيال عبد الحق بن حموده، أمين عام الاتحاد العام للعمال الجزائريين..

30/ 01/ 97: اغتيال الجنرال المتقاعد حبيب خليل.

25/ 06/ 98: اغتيال لوناس معطوب، مغني باللغة القبائلية.

22/ 11/ 99: اغتيال عبد القادر حشّاني.

ملحق 14

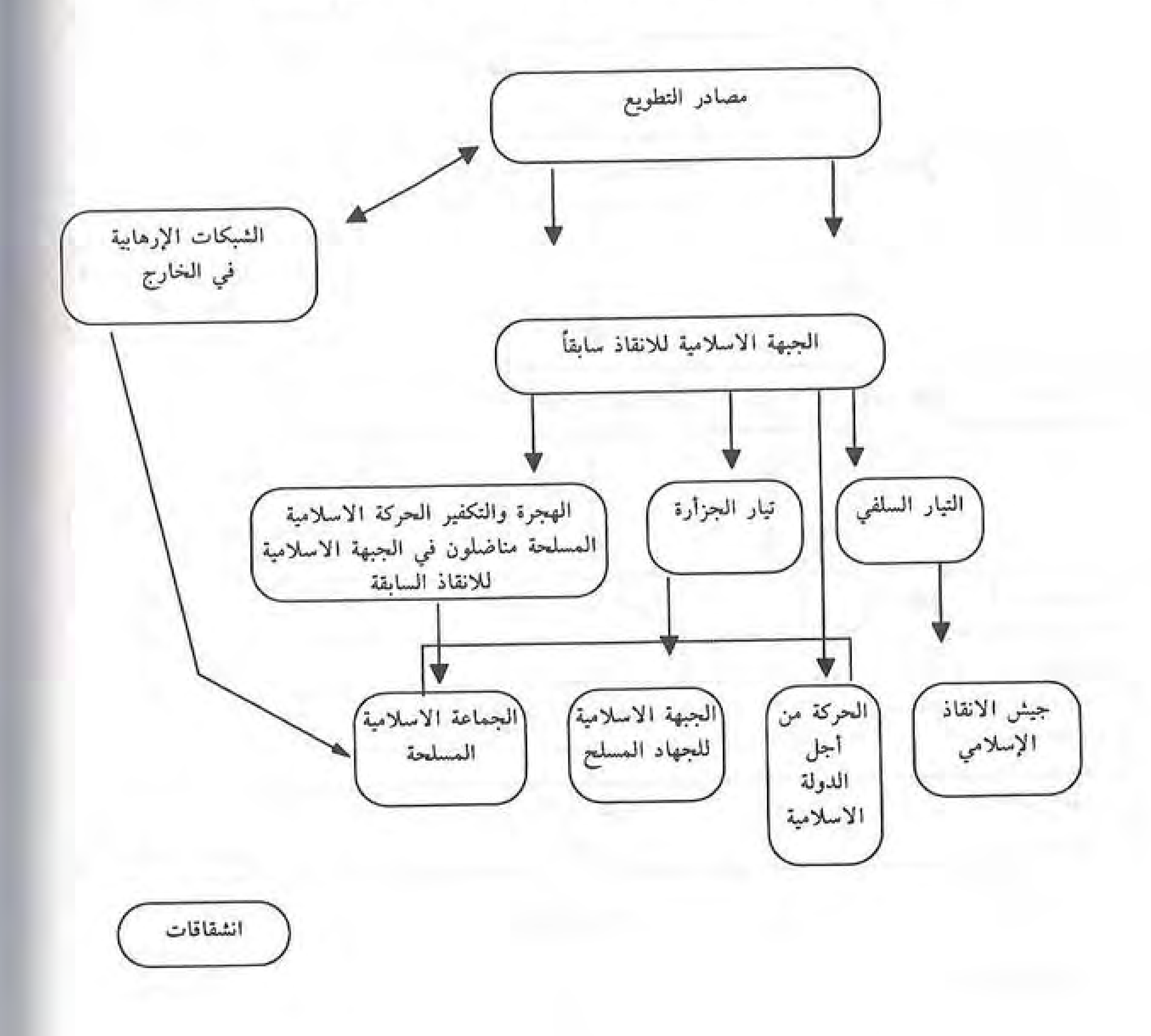
لائحة بأسماء أعضاء مجلس الشورى غداة اجتماع التوحيد في ماي/ أيار 1994

عباسي مدني
أبو عبدالعزيز
فريد عشّي
بشير رضوان
أسعد عبد الرحمن
سعيد عزارقه
مولود عزوت
علي بلحاج
إسماعيل بوشكور
قادة بوشيسة
محمد بوكابوس
عمر شيخي
دهيليس ناصر الدين
المدعو علي الجزائري
المدعو عبد الباقي
المدعو أبو الهوات
المدعو أبو حنص
المدعو أبو صالح

ملقب محمود
ملقب مقداد
ملقب مصعب
ملقب مراد وادي وشايح
ملقب سليمان سمار
محمد حبشي
مليس محمد
حسان حطاب
ميلاد حبّي
مصطفى كرطالي
مصطفى خلفة
لونيس بلقاس الملقب محمد سعيد
توفيق ماهي
سعيد مخلوقي
عبد الرزاق رجّام
ريحان يحيى الملقب «قرنفل»
خالد ساحلي
سعيج رضوان

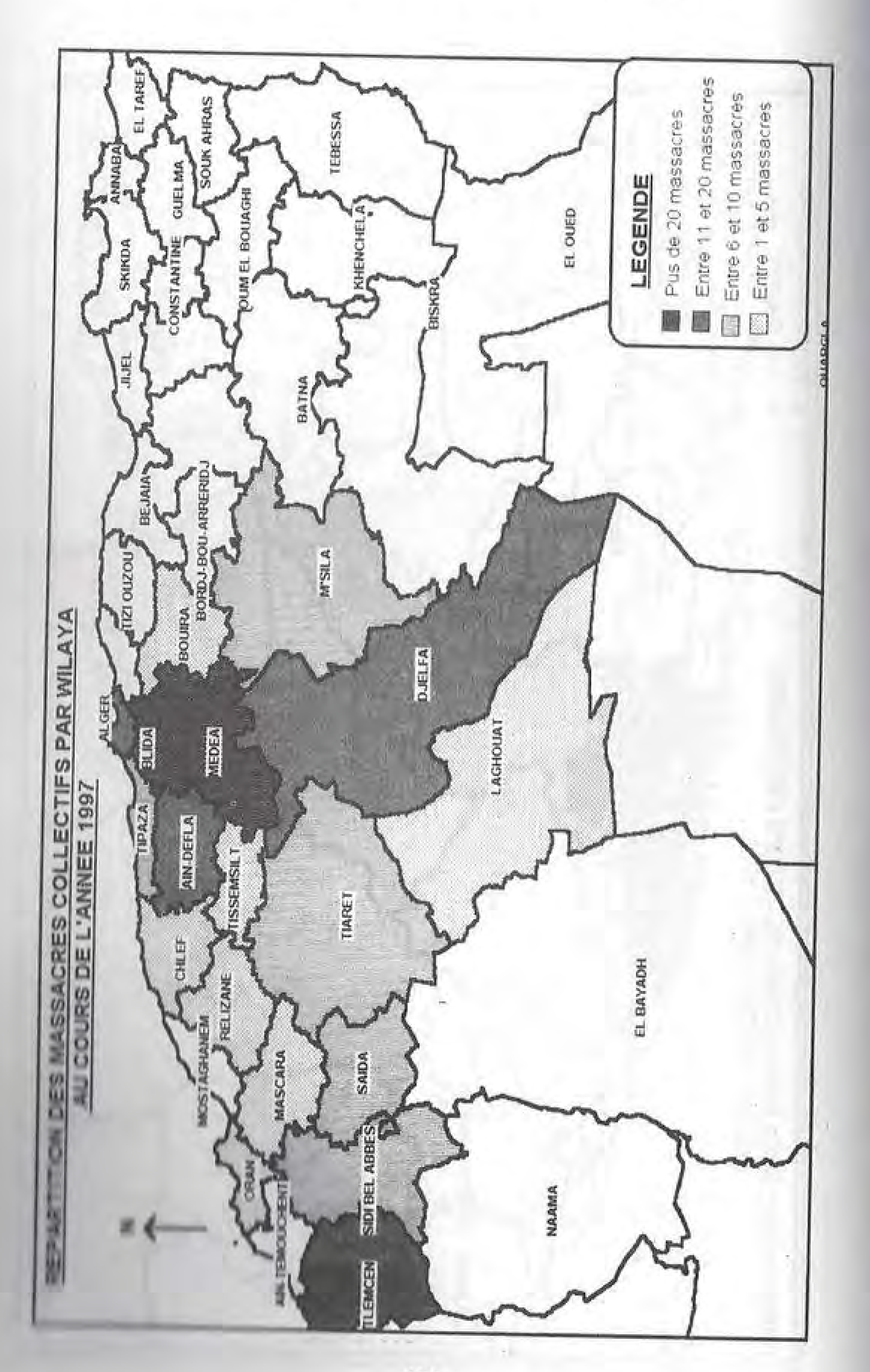
ملحق 16

رسم تخطيطي لتشظي المنظومة الارهابية



ملحق 17

توزيع المجازر الجماعية حسب الولاية خلال 1997



ملحق 18

توزيع المجازر الجماعية حسب الولاية خلال 2000



ملحق 19

توزيع الجماعات الإرهابية حتى عام 1999

Annexes

Annexe I

Liste 1 : Membres fondateurs du FIS

- ABASSI Madani : président
- ZEBDA Benazouz : vice-président
- MAKHLOUFI Said : secrétaire général
- HAMMOUCHE Abdellah : secrétaire général adjoint
- A'CHOUR Rebihi : trésorier
- BRAHIMI Mokhtar : trésorier adjoint
- GUEMAZZI Kamel : trésorier adjoint
- BENHADJ Ali : membre
- MARICHE Mohamed Larbi : membre
- MERANI Ahmed : membre
- REDJEM Abdelkader : membre
- KERRAR Korid Mohamed : membre
- DJEDDI Ali : membre
- AISSANI Athmane : membre
- DAOUI Hacène : membre

Liste 2 : Majless Ech-Choura El-Watani (Conseil consultatif national)

- ABDERRAZAK Redjem : fonctionnaire (Alger)
- ABELBAKI Sahraoui : imam à Alger
- ACHOUR Rebihi : comptable (Alger)
- AHMED Merani : bijoutier (Alger)
- ALI Benhadj : professeur d'enseignement moyen (Alger)
- BENAZOUZ Zebda : imam à Alger
- HACHEMI Sahnouni : imam à Alger
- KAMAL Guemazi : imam (Alger)
- MADANI Abassi : professeur à l'Université d'Alger
- MOKHTAR Brahimi : étudiant (Constantine)
- SAID Guechi : commerçant (Sétif)
- SAID Mekhloufi : journaliste (Béchar)
- YAHIA Boukhlikha : enseignant (Tlemcen)

Liste 3 : Membres du Majless Echoura à la veille de la grève de juin 1991

- ABASSI Madani
- ABDELKADER Omar
- AIN-EL-KELOUB Nouredine
- AISSANI Athmane
- AMOKRANE Athmane
- BENAMIA Abdelmadjid
- BENHADJ Ali
- BEYOUCEF Kada
- BOUKHADRA Kamel
- BOUKHAMKHAM Abdelkader
- BOUKLIKHA Yahia
- BRAHIMI Mokhtar
- CHIGARA Nourredine
- DAOUI Hassan
- DIB Abdelhak
- DJEDDI Ali
- FEKIH Bachir
- GUECHI Saïd
- GUEMAZI Kamel
- HACHANI Abdelkader
- HAMOUCHE Abdellah
- KERRAR-KOURID Mohamed
- KHERBANE Kamar-Eddine
- LARIBI Benamar
- LIMAM Mohamed
- MARICHE Mohamed-Larbi
- MEKHLOUFI Saïd
- MERANI Ahmed
- REBIHI Achour
- REDJEM Aberezak
- SAHNOUNI Hachemi
- SAHRAOUI Abdelbaki
- SEHLI Miloud
- TADJOURI Belkacem
- ZEBDA Benazouz

Liste 4 : Membres du Conseil exécutif

- ABASSI Madani
- BENAZOUZ Zebda
- BENHADJ Ali
- BOUKLIKHA Yahia
- GUEMAZI Kamel
- HAMOUCHE Abdellah
- MEKHLOUFI Saïd
- MEROUD Ahmed
- OUSLIMANI Toufik
- SAHNOUNI Hachemi

Liste 5 : Commissions du Bureau Exécutif National et leurs responsables

- Politique générale : DJEDDI Ali
- Propagande et Da'wa : ABDOU Mohamed
- Affaires sociales : ARAB Ahmed
- Organisation et Coordination : GUECHI Saïd
- Agriculture et hydraulique : BENAMEUR Larbi
- Économie et finances : BENAIM Abdelmadjid
- Planification et programmes : KHALFI Rabah
- Moyens techniques et diffusion : OUSLIMANI Toufik
- Sécurité-Renseignement : NOUR K. et OUABEL Toufik
- Habitat et transport : FEKIH Bachir
- Orientation & promotion des « Communes islamiques » et Chef du Cabinet de Président : HOCINE Abderrahim

Annexe II

Liste des partis politiques

(agréés au lendemain de l'adoption de la Constitution de février 1989)
(par ordre alphabétique)

1	AHD 54		AHD54
2	AJL		Alliance pour la Justice et la Liberté
3	ALP		Algerian Liberal Party
4	ANDI		Alliance nationale des Démocrates indépendants
5	APUA		Association populaire pour l'Unité et l'Action
6	ENNAHDA	MN	Mouvement de la Nahdha
7	ETTAHADI	TAFAT	Parti de l'Avant-Garde socialiste, ex PAGS
8	FAAD		Front pour l'Authenticité algérienne démocratique
9	FDU	FDUN	Front du Djihad pour l'Unité nationale
10	FFD		Front des Forces démocratiques
11	FFP		Front des Forces populaires
12	FFS		Front des Forces socialistes
13	FGI	MA	Mouvement Amal
14	FLN		Front de Libération nationale
15	FSN		Front du Salut national
16	HAMAS	MSP	Mouvement de la Société pour la Paix
17	HEH		Hezb El Hak
18	JMC	PAD	Parti de l'Authenticité de Demain
19	MAJD		Mouvement algérien pour la Justice et le Développement
20	MAND		Mouvement pour l'Avenir national et la Démocratie
21	MDA		Mouvement pour la Démocratie en Algérie
22	MDC		Mouvement pour la Démocratie et la Citoyenneté
23	MDRA		Mouvement Démocratique pour le Renouveau algérien
24	MEN		Mouvement de l'Entente nationale (ex MSAI)
25	MJD		Mouvement de la Jeunesse démocratique
26	MNJAA	MNJA	Mouvement national de la Jeunesse algérienne
27	MNND		Mouvement national pour la Nature et le Développement
28	MPA		Mouvement du Peuple algérien (ex M.A.J)
29	MSA		Mouvement social pour l'Authenticité
30	OFARIL		Organisation des Forces de l'Algérie Révolution islamique
31	PAHC		Parti algérien pour l'Homme capital
32	PAI		Parti arabe islamique
33	PAJP		Parti algérien pour la Justice et le Progrès
34	PJS		Parti de la Justice sociale
35	PLJ		Parti libérateur juste
36	PNA		Parti national algérien
37	PNSD		Parti national pour la Solidarité et le Développement
38	PNDS		Parti national démocratique socialiste
39	PPD	RNC	Rassemblement national constitutionnel
40	PR		Parti républicain
41	PRA		Parti du Renouveau algérien
42	PRP		Parti républicain progressiste
43	PSD		Parti social démocrate
44	PSJT		Parti Sciences, Justice et Travail
45	PSL		Parti social libéral
46	PST		Parti social des Travailleurs
47	PT		Parti des Travailleurs
48	PUAID		Parti de l'Union arabe islamique démocratique
49	PUNF		Parti de l'Union nationale des Forces populaires

50	PUP	Parti de l'Unité populaire
51	RABI	Rassemblement algérien boumediéniste et islamique
52	RA	Rassemblement algérien
53	RCD	Rassemblement pour la Culture et la Démocratie
54	RJNA	Rassemblement des Jeunes de la Nation algérienne
55	RNA	Rassemblement national algérien
56	RND	Rassemblement national démocrate
57	RNP	Rassemblement national pour le Progrès
58	RUN	Rassemblement pour l'Unité nationale
59	UDL	Union pour la Démocratie et les Libertés
60	UFD	Union des Forces démocratiques
61	UFP	Union des Forces pour le Progrès
62	UPA	Union du Peuple algérien
63	ANR	Alliance nationale républicaine
64	FNB	Front national boumediéniste (ex FNBI)

Annexe III

Scores obtenus par le FIS par wilaya (élections communales de 1990)

wilaya	%	wilaya	%	wilaya	%
Alger	70,36	Oum el Bouaghi	49,60	Khenchla	37,49
Constantine	68,20	Tissemsilt	49,37	Guelma	35,75
Relizane	67,62	B.B.Arerridj	46,05	Soukahras	35,14
Blida	67,29	Biskra	45,80	Jijel	34,35
Boumerdès	63,57	Tiaret	45,22	Tebessa	29,02
Chlef	62,43	Temouchent	44,91	El Baiadh	25,90
Oran	61,64	Djelfa	44,78	Ouargla	25,10
Mila	59,81	Tipaza	44,57	Illizi	20,14
Médéa	59,30	Laghouat	44,27	Ghardaia	16,02
Mascara	58,26	Saïda	44,09	Adrar	15,65
Tlemcen	57,93	Skikda	43,73	Tindouf	11,42
Ain Defla	55,78	Bouira	43,33	Béjaia	8,80
Mostaganem	53,34	Naama	41,86	Tizi Ouzou	6,24
Setif	53,28	M'sila	41,58	Tamanrasset	0,61
Batna	53,23	El Tarf	41,21		
Bel Abbès	52,87	El Oued	40,77		
Annaba	51,11	Bechar	40,59		

Annexe IV

« Instruction en 22 points », document signé par A. Madani et A. Benhadj, relatif à la poursuite de la grève dde juin 1991

1. Violation du couvre-feu par les appels « Allah Akbar », par des groupes rapides et mobiles dans les quartiers.
2. Nécessité d'organiser l'autodéfense et la résistance. Chaque quartier doit arrêter la manière la plus appropriée pour atteindre ces objectifs.
3. Protection des mosquées et des points sensibles dans les communes d'une manière tactique afin d'éviter des victimes supplémentaires.
4. Éviter les affrontements avec l'armée. Néanmoins nécessité d'arrêter un plan de résistance efficace.
5. Pose de barricades et obstacles sur les voies menant aux APC pour éviter leur investissement.
6. Organisation de patrouilles permanentes dans chaque commune ou quartier. Chaque patrouille durera huit heures.
7. Sabotage des équipements et points stratégiques surtout de la police, de la gendarmerie et de l'armée d'une manière générale.
8. S'opposer aux arrestations ou enlèvements des frères de leurs domiciles ainsi qu'aux perquisitions.
9. En cas d'arrestation des dirigeants du FIS, il est impératif de répondre par des actions similaires à l'encontre des personnalités importantes en évitant les tortures et les châtiments corporels conformément aux règles de la charia.
10. Les groupes mobiles d'intervention doivent éviter de se concentrer dans des lieux connus des services de sécurité.
11. Formation de groupes spécialisés pour les opérations offensives organisées contre les points sensibles qui touchent l'ennemi puis repli sur les wilayas limitrophes ou les maquis.
12. Organisation de marches limitées dans les quartiers et particulièrement dans les quartiers populaires en dehors des heures du couvre-feu.
13. Les mosquées doivent jouer leur rôle de prédication et d'élévation du moral à tout moment.
14. En cas d'arrestation d'éléments des services de renseignements ou de la police, ils ne doivent pas être torturés... Et ne les remettre à quiconque que sur ordre du parti avec obligation de garder le secret sur leurs lieux de détention.
15. Chaque commune, wilaya ou daïra doit arrêter son plan de défense.
16. Sabotage de l'éclairage public.
17. Préparation des moyens suffisants pour la défense de la religion, de l'individu, des biens et de l'honneur.
18. Recensement des personnes arrêtées, disparues et blessées dans chaque quartier.
19. Transfert des militaires, policiers et gendarmes qui se rendent.
20. Nécessité de continuer la grève avec escalade.

المطبعة الحديثة للفنون المطبعية
17،نهج مصطفى فروخي- الجزائر



المأساة التي تعيشها الجزائر منذ 12 عاماً، كانت تفتقرُ إلى كتاب واضح وكامل، يروي، يُفَسِّر، يصحّح ويعيد مجمل الأحداث التي وقعت في هذا البلد إلى سياقها. وها هو الكتاب.

فهذا الكتاب يروي رواية دينٍ استخدمه أنبياء جدد، جَهَلة ومجرمون تجاوزوا كل رعب وترهيب. في البداية سوّغ الإسلامويون الإرهاب، معلنين أنه «تكفيريّ» عن ذنوب مجتمع يعتبرونه فاسقاً. فمنذ قيام **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**، تكاثرت الاعتداءات على الجمعيات النسائية، وضد الاختلاط في المدارس وصالات المسرح، وضد الداعرات واللواطيّين وتعاطي المشروبات الروحية. وتلاها اغتيال صحافيين وأجانب ومثقفين وفنانين.

سنة 1997 بلغ العنف والاغتيال الجماعي ذروتيهما. اذ انفلت الارهاب الإسلاموي من عقاله، مقدماً للعالم أحد أخطر تجلياته القاتلة، المذهلة. فقد سعى **الطالبان** الجزائريون إلى بذر الشكوك حول المرتكبين الحقيقيين لهذه المجازر، وإلى تقديم أنفسهم كضحايا: الجدير ذكره، يوم إعلان **الدستور** الذي ينصُّ على التعدّدية (1989/2/23)، أن القائد الإسلامي علي بلحاج قال في مقابلة معه، ما يلي: «التعددية مرفوضة نظراً لصدورها عن رؤية غربية... وليس هناك ديمقراطية، لأنّ الله هو المصدر الوحيد للحكم، كما جاء في **القرآن**، وليس الشعب. فإذا صوّت الشعب ضد شريعة الله، فما ذلك سوى كفر. وفي هذه الحالة، يجب قتل هؤلاء الكافرين، لأنهم يريدون إحلال حكمهم محل حكم الله». كان المسرح جاهزاً. فسقط مئة ألف ضحية، من النساء ومن الأطفال المذبوحين غالباً...

كما أنّ هذا الكتاب مناسبة للتذكير بتاريخ هذا البلد، الذي انتقل من 9 ملايين نسمة سنة 1962 إلى أكثر من 30 مليوناً اليوم، منهم 70 ٪ دون الخامسة والعشرين، ولا يضمُّ الجيش منهم سوى 000 120 شخص فقط، فهو مكوّن أساساً من متطوعين. إنّ هذا الكتاب النقدي والموضوعي، لا يرمي إلى تعذيب الجزائر، بل يرمي إلى التذكير بالوقائع وإسكات الشائعات الكاذبة.

أخيراً، لئن شاعت في أوروبا عادةُ انتقاد الجزائر، فمع ذلك لا بد أن نستذكر، من هذا الجانب للبحر المتوسط، أن فرنسا بوسائلها الخارقة لم تتمكن من تسوية مشكلتها الكورسيكية، وأن إسبانيا لا تزال ضحية عمليات إرهابية لا تحصى. حتى عندما منحت الباسكيين حكماً ذاتياً تاماً. وأن على بريطانيا العظمى أن تحسب حساباً لجيش التحرير الايرلندي الذي كان هاجسها الأكبر لأمد طويل.

ولد لياس بوكراع سنة 1953 حائز على إجازة علم اجتماع من جامعة الجزائر، وهو يتابع دراساته في الولايات المتحدة. معيد في جامعة واشنطن الأميركية. يحضر أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية (جامعة بروكسل الحرّة) يدرس علم الاجتماع في الجزائر. وعلى غرار الكثيرين من المثقفين، تعرض لمحاولة اغتيال.

ISBN 9961-768-68-X
Dépôt-légal 926-2003